الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseigement supérieur et de la recherche scientifique

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
قسم: علوم التسيير
مخبر ايكوفيما ECOFIMA

Université 20 Aout 1955-Skikda
Faculté des sciences economiques, sciences de gestion et des sciences commerciales
Département : sciences de gestion
Laboratoire ECOFIMA

أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د

تخصص إدارة المؤسسات

بعنوان:

دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة

(التجربة الماليزية نموذجا في الفترة 2000-2015)

إعداد الطالبة:
خديجة عرقوب

المشرف:
أ.د فريد كورتل

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. صبري مقيمح	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
أ.د. فريد كورتل	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا
د. إلهام بوغليطة	أستاذة محاضرة قسم"أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	عضوا
أ.د. كمال رزيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة	عضوا
د. فارس هباش	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سطيف1	عضوا
د. رضا يونس بوعصيدة	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	عضوا

السنة الجامعية: 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

إلى أمي نبع الحنان

إلى أبي مصدر الأمان

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل أساتذتي الذين شاركوا في تكويني

إلى رفقاء المشوار زملائي في الدفعة

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

إلى كل من ذكرته وعذرا من نسيته

أهدي هذا العمل

سائلة الله عز وجل أن يجعله بداية أعمال أخرى

تثري البحث العلمي ومكتبة الجامعة الجزائرية

بكل جديد ومفيد

خديجة

التشـــكر

بسم الله أبدأ كلامي

وإلى كل من ساعدني أقدم امتناني

إن الشكر لمن استحق

والشكر واجب وحق

فشكرا للمولى عزّ وجل

على تسديد الخطى وتحقيق المنى

شكرا لكل من دعم هذا العمل

ثمرة الصبر والأمل

شكرا لوالداي

شكرا للأستاذ المشرف

شكرا للعديد من الأساتذة

الذين لم يبخلوا بنصائحهم وتوجيهاتهم

شكرا لكل من تمنى لنا التوفيق

ودعا لنا عن طيب خاطر

إلى كل هؤلاء وإلى غيرهم

شكرا جزيلا

خديجة

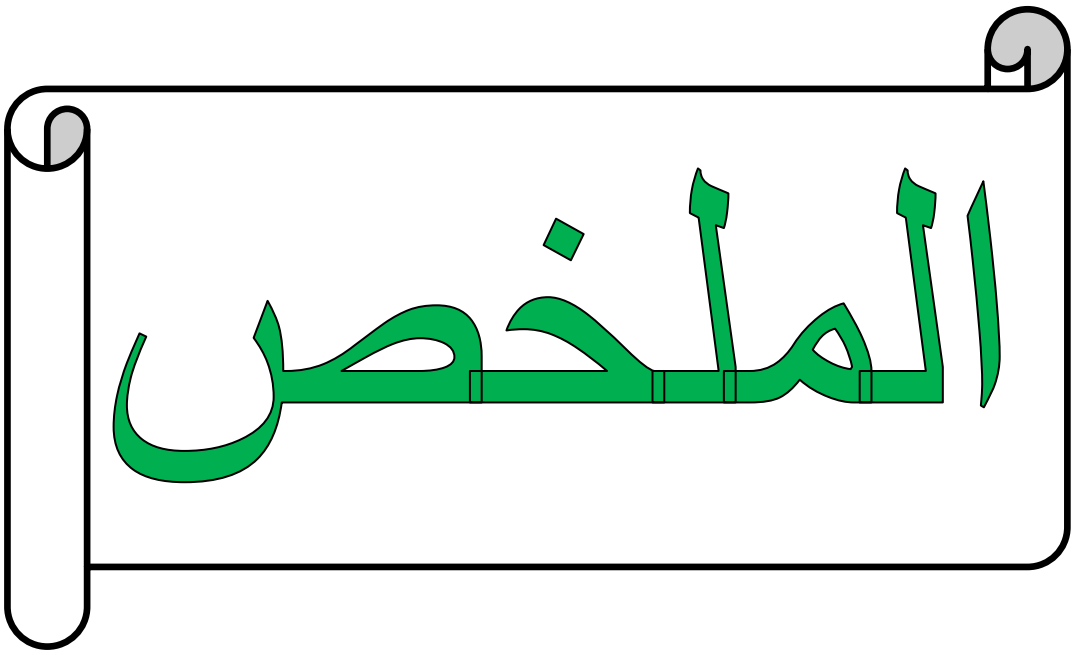
الملخص

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة (التجربة الماليزية نموذجا في الفترة 2000-2015). حيث تطرقت في جانبها النظري للتنمية المستدامة بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي، محددة أوجه التشابه والإختلاف بينهما، والأبعاد الثلاث لهذه التنمية المتمثلة في البعد الإقتصادي، البعد الإجتماعي، والبعد البيئي. وأهم مؤشرات قياس هذه الأبعاد. كما وضحت مفهوم المالية الإسلامية وأدواتها وواقعها في العالم، وعلاقتها بالتنمية المستدامة، وأهم التحديات التي قد تعيق هذه الأدوات المالية عن القيام بدورها التنموي.

من جهة أخرى تم دراسة واقع التنمية المستدامة والمالية الإسلامية في ماليزيا، حيث تم تحليل الوضع الإقتصادي الماليزي من خلال بعض المؤشرات الإقتصادية كمعدل النمو ونصيب الفرد من الدخل الوطني..، وتحليل الوضع الإجتماعي من خلال بعض المؤشرات الإجتماعية كمعدل البطالة والفقر والأمية..، وتحليل الوضع البيئي من خلال بعض المؤشرات البيئية ككمية انبعاث الغازات الدفيئة وغاز CO_2. أما فيما يخص المالية الإسلامية في ماليزيا فتم دراسة واقع البنوك الإسلامية وخدماتها، واقع الصكوك، واقع التأمين التكافلي، واقع الزكاة والوقف.

ولتوضيح دور أدوات المالية الإسلامية (أدوات المشاركات والمعاوضات، الصكوك، الزكاة والوقف) في تحقيق جوانب التنمية المستدامة (خصوصا الإقتصادية والإجتماعية منها)، تم دراسة بعض الحالات نموذجا، كبنك معاملات ماليزيا لتوضيح دور أدوات المشاركات والمعاوضات، ومؤسسة زكاة سيلانجور لتوضيح دور الزكاة، وشركة جوهور لتوضيح دور الوقف، اضافة إلى دراسة دور الصكوك في تحقيق البعد الإقتصادي والإجتماعي، ودور الصكوك الخضراء في تحقيق البعد البيئي.

في الأخير، توصلت الدراسة إلى أن أدوات المالية الإسلامية، تساهم فعلا في تحقيق التنمية المستدامة، ولها دور فعال في ذلك، وهذا ما أثبتته التجربة الماليزية التي بينت أن الجوانب الإقتصادية والإجتماعية هي أهم أبعاد التنمية المستدامة التي تساهم أدوات المالية الإسلامية في تحقيقها، في حين أن البعد البيئي لايزال في حاجة للمزيد من دعم هذه الأدوات. وهذا يتطلب تكييفها ومزيدا من الإبداع والإبتكار فيها لتحقيق الإستفادة القصوى من دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة، أدوات، مالية إسلامية، ماليزيا

Abstract:

This study deals with the issue of the role of Islamic financial instruments in achieving sustainable development (Malaysian experience as model in 2000-2015).Where it discussed in the theoretical part the sustainable development between the positive and Islamic concept. It has identified the similarities and differences between the two concepts, and the three dimensions of this development that are: economic dimension, social dimension, environmental dimension as well as the most important indexes of measuring these dimensions.

On the other hand, it has been studied the reality of the sustainable development and the Islamic Finance in Malaysia, where the Malaysian economic situation, the social situation, the environmental situation, had been analyzed through some economic, social and environmental indicators, such as rate of growth, the share of the individual in the national income, unemployment, poverty and illiteracy, the amount of greenhouse gas emissions and co2. As for Islamic finance in Malaysia, it has been studied the reality of Islamic banking and its services, the reality of Sukuk, the reality of solidarity insurance (Takaful), the reality of Zakat and Waqf.

To illustrate the role of Islamic financial instruments (Participation and trade-offs instruments, Sukuk, Zakat and Waqf) in achieving sustainable development (especially economic and social ones). The study has treated some cases as model, like Bank Muamalat Malaysia to clarify the role of Participation and trade-offs instruments. The Selangor Zakat Foundation to clarify the role of Zakat, Johor Corporation to clarify the role of the waqf. In addition, it has been studied the role of Sukuk in achieving the economic and social dimension, and the role of the Green Sukuk in achieving the environmental dimension.

Finally, the study found that Islamic financial instruments, actually contribute to the achievement of sustainable development, and it has an active role in that matter, and this has been proved by the Malaysian experience, which showed that the economic and social aspects are the most important dimensions of sustainable development which the Islamic financial instruments contribute to realize, while the environmental dimension is still a need for more support of these tools, and this requires their adaptation and more creativity and innovation, to take profit as much as possible from their role in achieving sustainable development.

Keywords: Sustainable Development, Islamic financial instruments, Malaysia.

قائمة المحتويات

الفهرس العام:

	الصفحة
الإهداء	
التشكر	
الملخص	
قائمة المحتويات	III - I
قائمة الجداول	IV-VI
قائمة الأشكال	X-VII
المقدمة العامة	أ–و
الفصل الأول: التنمية المستدامة بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي	**01**
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	03
المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية والإستدامة	04
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	11
المطلب الثالث: مبادئ ومرتكزات التنمية المستدامة	19
المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها	21
المطلب الأول: البعد الإقتصادي ومؤشرات قياسه	22
المطلب الثاني: البعد الإجتماعي ومؤشرات قياسه	25
المطلب الثالث: البعد البيئي ومؤشرات قياسه	36
المبحث الثالث: التنمية المستدامة في المفهوم الإسلامي	48
المطلب الأول: الإستدامة في التنمية الإسلامية	49
المطلب الثاني: خصائص وركائز التنمية المستدامة في المفهوم الإسلامي	52
المطلب الثالث: الفرق بين التنمية المستدامة في المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي	55
خلاصة الفصل	**59**

الفصل الثاني: المالية الإسلامية – أدواتها– وعلاقتها بالتنمية المستدامة	**60**
تمهيد	61
المبحث الأول: ماهية المالية الإسلامية	62
المطلب الأول: مفهوم المالية الإسلامية	63
المطلب الثاني: المؤسسات المالية الإسلامية	71
المطلب الثالث: الهندسة المالية الإسلامية	83
المبحث الثاني: أنواع أدوات المالية الإسلامية	88
المطلب الأول: أدوات المشاركات	89
المطلب الثاني: أدوات المعاوضات	97
المطلب الثالث: أدوات التكافل والتضامن	108
المطلب الرابع: الصكوك المالية الإسلامية	121
المبحث الثالث: علاقة أدوات المالية الإسلامية بالتنمية المستدامة	127
المطلب الأول: الإستجابة لتحدي تراكم رأس المال	128
المطلب الثاني: الإستجابة لتحدي نجاح المشاريع التنموية واستمراريتها	134
المطلب الثالث: تحديات أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة	140
خلاصة الفصل	**144**
الفصل الثالث: مساهمة الأدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة	**145**
تمهيد	146
المبحث الأول: مساهمة الأدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الإقتصادي	147
المطلب الأول: دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق تنمية صناعية مستدامة	148
المطلب الثاني: دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق تنمية زراعية مستدامة	164
المبحث الثاني: مساهمة أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الإجتماعي	185
المطلب الأول: الإستثمار في رأس المال البشري	186
المطلب الثاني: المساهمة في الحد من الفقر	195
المبحث الثالث: مساهمة أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد البيئي	205
المطلب الأول: المساهمة في الحد من التلوث وتغير المناخ	206

المطلب الثاني: المساهمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي	231
خلاصة الفصل	**239**
الفصل التطبيقي: واقع التنمية المستدامة في ماليزيا ودور أدوات المالية الإسلامية في تحقيقها في الفترة (2000-2015)	**240**
تمهيد	241
المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في ماليزيا	242
المطلب الأول: واقع البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة في ماليزيا	243
المطلب الثاني: واقع البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا	263
المطلب الثالث: واقع البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا	284
المبحث الثاني: واقع المالية الإسلامية وأدواتها في ماليزيا	303
المطلب الأول: واقع البنوك الإسلامية وخدماتها في ماليزيا	304
المطلب الثاني: واقع سوق الصكوك في ماليزيا	311
المطلب الثالث: واقع صناديق الإستثمار الإسلامية في ماليزيا	318
المطلب الرابع: واقع صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا	321
المطلب الخامس: واقع الزكاة والوقف في ماليزيا	329
المبحث الثالث: دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	338
المطلب الأول: دور أدوات المشاركات والمعاوضات (حالة بنك معاملات ماليزيا)	339
المطلب الثاني: دور الصكوك والصكوك الخضراء	353
المطلب الثالث: دور الزكاة والوقف (حالة مؤسسة زكاة سيلانجور وشركة جوهور)	362
خلاصة الفصل	**385**
الخاتمة	**388**
المراجع	**397**
الملاحق	

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين التنمية العادية والتنمية المستدامة	17
02	ضغوط التنوع البيولوجي (آثارها وتداعياتها)	45
03	أوجه الإختلاف بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي للتنمية المستدامة	56
04	الفرق بين القرض الحسن والقرض الربوي	111
05	تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) في ماليزيا (2000-2015)	247
06	تطور معدلات النمو الإقتصادي والتضخم في ماليزيا (2000-2015)	249
07	نصيب الفرد من الدخل الوطني في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	251
08	نسبة الإدخار الوطني الإجمالي من الناتج الوطني الإجمالي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	253
09	معدل الإنفاق الإستثماري العام والخاص في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	254
10	حالة الميزان التجاري الماليزي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	256
11	إجمالي رصيد الدين الخارجي (الدين المستحق والمنصرف) بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي في ماليزيا (2000-2015)	258
12	تطور نسبة خدمة الديون من صادرات السلع والخدمات والدخل لماليزيا في الفترة (2000-2015)	259
13	تطور نسبة الديون الخارجية من اجمالي الدخل الوطني في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	260
14	تطور نسبة صافي المساعدات الإنمائية من إجمالي الدخل القومي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	262
15	تطور عدد السكان في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	264
16	دليل التنمية البشرية HDI في ماليزيا خلال الفترة (2000-2015)	265
17	تطور نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	268
18	تطور معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	269
19	معدل الأمية عند البالغين من 15 سنة فما فوق في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	270
20	نسبة الإنفاق العام على الصحة من اجمالي الناتج المحلي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	274
21	متوسط العمر المتوقع عند الولادة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	275

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
22	تطور نسبة السكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مرافق الصرف الصحية المحسنة في ماليزيا (2000-2015)	276
23	تطور معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	277
24	تطور معدل عدد الأطباء لكل 10 000 من السكان في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	278
25	تطور معدل البطالة (% من القوى العاملة) في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	280
26	تطور المعدل الوطني للفقر في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	283
27	تطور معدل استهلاك طاقة الوقود الأحفوري من اجمالي استخدام الطاقة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	287
28	معدل استخدام الطاقة المتجددة من اجمالي استخدام الطاقة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	288
29	كمية الإنبعاثات الملوثة للهواء الجوي وأهم مصادرها في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	289
30	تطور كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	290
31	متوسط نصيب الفرد في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	291
32	عدد الأنهار الموجودة في ماليزيا حسب حالتها في الفترة (2000-2015)	293
33	تطور نسبة سكان المناطق الحضرية والريفية الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مصدر محسن لمياه الشرب في ماليزيا (2000-2015)	295
34	تطور مساحة المحميات الطبيعية في ماليزيا خلال الفترة (2000-2015)	298
35	تطور مساحة الغابات في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	299
36	تطور نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	300
37	تطور نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	301
38	تطور نسبة العقود الإسلامية المستخدمة في البنوك الإسلامية الماليزية (2009-2013)	307
39	اصدارت الصكوك الماليزية مقابل الإصدارات العالمية في الفترة (2000-2015)	313
40	مجموع توزيع الصكوك في ماليزيا حسب هيكلها (1996-2014)	315
41	تطور نسبة اصدار بعض الصكوك من اجمالي الإصدارات في ماليزيا في الفترة (2008 - 2014)	316

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
42	تطور الأصول الإسلامية المدارة في ماليزيا في الفترة (2010-2015)	319
43	تطور عدد صناديق بيع الجملة والصناديق الإستئمانية المطلقة في ماليزيا في الفترة (2010-2015)	320
44	تطور عدد شركات التأمين التكافلي المسجلة في السوق المالي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	323
45	تطور مجموع أصول شركات التأمين التكافلي في ماليزيا (2000-2015)	325
46	تطور نسبة أصول التكافل من الدخل الوطني الإجمالي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	326
47	تطور دخل صافي مساهمات التكافل في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	327
48	تطور مجموع حصيلة الزكاة ومجموع توزيعها في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	330
49	توزيع الزكاة على الأصناف الثمانية في ماليزيا خلال سنتي 2010 و2013	332
50	محفظة الأملاك الوقفية في ماليزيا حتى عام 2012	336
51	تطور أهم عناصر بنك معاملات ماليزيا خلال الفترة (2000-2015)	341
52	التمويل حسب العقود في بنك معاملات ماليزيا خلال الفترة (2000-2015)	343
53	التمويل حسب القطاعات في بنك معاملات ماليزيا في الفترة (2000-2015)	346
54	مجموع أصول صندوق وقف معاملات سيلانجور خلال الفترة (2013-2015)	349
55	بعض الأنشطة والمشاريع الوقفية لوقف معاملات سيلانجور في الفترة (2013-2015)	350
56	التمويلات والمساعدات المقدمة من قبل صندوق مودة في الفترة (2013-2015)	352
57	مجموع توزيع الصكوك حسب القطاعات في ماليزيا (1996-2014)	355
58	البنوك الإسلامية المشاركة في برنامج تمويل التكنولوجيا الخضراء في ماليزيا	359
59	تطور عدد عيادات وقف النور وعدد الحالات المعالجة فيها في ماليزيا خلال الفترة (2000-2015)	374
60	عدد المرضى المستفيدين من برامج التوعية الصحية المقدمة من عيادات وقف النور (1998 حتى 31 ماي 2007)	375
61	تطور قيمة القروض الحسنة المقدمة من قبل وقف **Dana Niaga** وعدد المستفيدين من هذه القروض خلال الفترة (2007-2015)	377
62	تطور مساهمات صندوق رمضان تجارة المجموعة والموزعة وعدد المستفيدين منها خلال الفترة (2005-2015)	382

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور مفهوم التنمية	06
02	الحلقة المفرغة لتكوين رأس المال	07
03	أنواع الإستدامة	10
04	الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة	22
05	عوامل زيادة تفضيل المالية الإسلامية	65
06	الأصول المالية الإسلامية العالمية (تقديرات 2008-2013)	66
07	تطور الأصول المالية الإسلامية العالمية (تقديرات 2009-2014)	67
08	توسع التمويل الإسلامي جغرافيا 2014	68
09	توقعات الأصول المالية الإسلامية العالمية (2009-2018)	69
10	محركات النمو الرئيسية للتمويل الإسلامي (2015-2020)	70
11	تطور الأصول المصرفية الإسلامية العالمية حسب البلد لسنة 2014	74
12	الأصول المصرفية الإسلامية العالمية حسب البلد (النصف الأول 2014)	74
13	وتيرة نمو أصول الصناديق الإسلامية العالمية (2008-2014)	80
14	أنواع الوقف	115
15	الوتيرة العالمية للصكوك الإسلامية (2006-2014)	125
16	إصدارات الصكوك حسب الدولة (الربع الأول: 2015)	125
17	الدورة المغلقة للمزرعة العضوية	171
18	تطور نمو المساحات والمبيعات العضوية في الفترة (1999- 2010)	174
19	توزيع المياه في العالم	179
20	مساهمة الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء في نهاية 2014	207
21	مصادر الطاقات المتجددة	208
22	نسب مساهمة النقل في انبعاثات غازات الإحتباس الحراري	211
23	نظام النقل المستدام	212
24	هرمية النفايات	222
25	مراحل العمارة المستدامة	226
26	تطور الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا (2000-2015)	248
27	تطور معدلات النمو الإقتصادي والتضخم في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	249

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
28	نصيب الفرد الماليزي من الدخل في الفترة (2000-2015)	252
29	تطور نسبة الإدخار الوطني الإجمالي من الناتج الوطني الإجمالي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	253
30	تطور معدل الإنفاق الإستثماري العام والخاص في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	254
31	تطور الميزان التجاري الماليزي في الفترة (2000-2015)	257
32	تطور إجمالي رصيد الدين الخارجي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	258
33	تطور نسبة خدمة الديون من صادرات السلع والخدمات والدخل في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	259
34	تطور نسبة الديون الخارجية من اجمالي الدخل القومي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	260
35	تطور نسبة صافي المساعدات الإنمائية من إجمالي الدخل القومي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	262
36	التركيبة العرقية لسكان ماليزيا	263
37	تطور عدد السكان في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	264
38	تطور دليل التنمية البشرية HDI في ماليزيا خلال الفترة (2000-2015)	265
39	تطور نسبة الإنفاق العام على التعليم من اجمالي الناتج المحلي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	268
40	تطور معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	269
41	تطور معدل الأمية عند البالغين من 15 سنة فما فوق في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	270
42	تطور معدل الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	274
43	تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	275
44	تطور نسبة السكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مرافق الصرف الصحية المحسنة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	276
45	تطور معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	277
46	تطور معدل الأطباء لكل 10 000 من عدد السكان في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	278
47	تطور معدل البطالة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	280
48	تطور المعدل الوطني للفقر في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	283

49	تطور معدل استهلاك طاقة الوقود الأحفوري من اجمالي استخدام الطاقة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	287
50	تطور معدل استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	288
51	تطور كمية انبعاثات الغازات الدفيئة وأهم مصادرها في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	289
52	تطور كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	290
53	تطور متوسط نصيب الفرد في انبعاثات غاز CO_2 في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	291
54	تطور مجموع عدد الأنهار في ماليزيا حسب طبيعتها في الفترة (2000-2015)	293
55	تطور نسبة سكان المناطق الحضرية والريفية الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مصدر محسن لمياه الشرب في ماليزيا (2000-2015)	295
56	تطور مساحة المحميات الطبيعية في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	298
57	تطور مساحة الغابات في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	299
58	تطور نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	300
59	تطور نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	301
60	تطور نسبة أصول البنوك الإسلامية من الناتج المحلي الإجمالي (معدل اختراق البنوك الإسلامية) في ماليزيا (2009-2013)	306
61	تطور نسبة العقود الإسلامية المستخدمة في البنوك الإسلامية الماليزية في الفترة (2009-2013)	307
62	تطور القوانين التي تحكم النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا (1983-2013)	308
63	أهم معاهد ومؤسسات تنمية رأس المال البشري في التمويل الإسلامي في ماليزيا	309
64	تطور اصدارت الصكوك الماليزية مقارنة بالإصدارات العالمية في الفترة (2000-2015)	313
65	مساهمة ماليزيا في إجمالي الصكوك السائدة عالميا مقارنة بباقي الدول في عام 2014	314
66	تطور نسبة اصدار بعض الصكوك من اجمالي الإصدارات في ماليزيا في الفترة (2008-2014)	317
67	حصة عدد صناديق الإستثمار حسب الدولة في الربع الثالث من عام 2015	318
68	تطور الأصول الإسلامية المدارة في ماليزيا في الفترة (2010-2015)	320
69	تطور عدد صناديق بيع الجملة والصناديق الإستئمانية المطلقة في ماليزيا خلال الفترة (2010-2015)	320
70	نسبة مساهمة ماليزيا في سوق التكافل لمنطقة آسيان عام 2014	322

71	تطور عدد شركات التأمين التكافلي المسجلة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	324
72	تطور مجموع أصول شركات التأمين التكافلي في ماليزيا (2000-2015)	325
73	تطور نسبة أصول التكافل من الدخل الوطني الإجمالي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	326
74	تطور دخل صافي مساهمات التكافل في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	327
75	أهم منتجات التأمين التكافلي في ماليزيا	328
76	تطور حصيلة جباية الزكاة وتوزيعها في ماليزيا في الفترة (2000-2015)	331
77	معدل استفادة أصناف الزكاة من حصيلة الزكاة في ماليزيا سنتي 2010 و2013	333
78	الهيكل المؤسساتي للوقف في ماليزيا	334
79	تمويل البنوك الإسلامية في ماليزيا حسب القطاع من جانفي حتى نوفمبر سنة 2014	339
80	تمويل البنوك الإسلامية في ماليزيا حسب الغرض من جانفي حتى نوفمبر سنة 2014	340
81	تطور أهم عناصر بنك معاملات ماليزيا خلال الفترة (2000-2015)	342
82	تطور عقود التمويل الإسلامي في بنك معاملات ماليزيا خلال الفترة (2000-2015)	344
83	تطور التمويل حسب القطاعات في بنك معاملات ماليزيا في الفترة (2000-2015)	346
84	اصدارات صكوك البنية التحتية حسب البلد في الفترة (2001- الربع الثالث من سنة 2014)	353
85	اصدارات الصكوك حسب القطاع في ماليزيا سنة 2014	354
86	مبادرات التمويل الأخضر في ماليزيا	357
87	أهم القطاعات الممولة في اطار برنامج تمويل التكنولوجيا الخضراء الإسلامي في ماليزيا	360
88	الأقسام الرئيسية لبرنامج صرف أموال الزكاة في مؤسسة الزكاة بولاية سيلانجور في ماليزيا	363
89	نموذج الوديعة الوقفية في ماليزيا	368
90	نموذج صندوق الوقف المشترك في ماليزيا	369

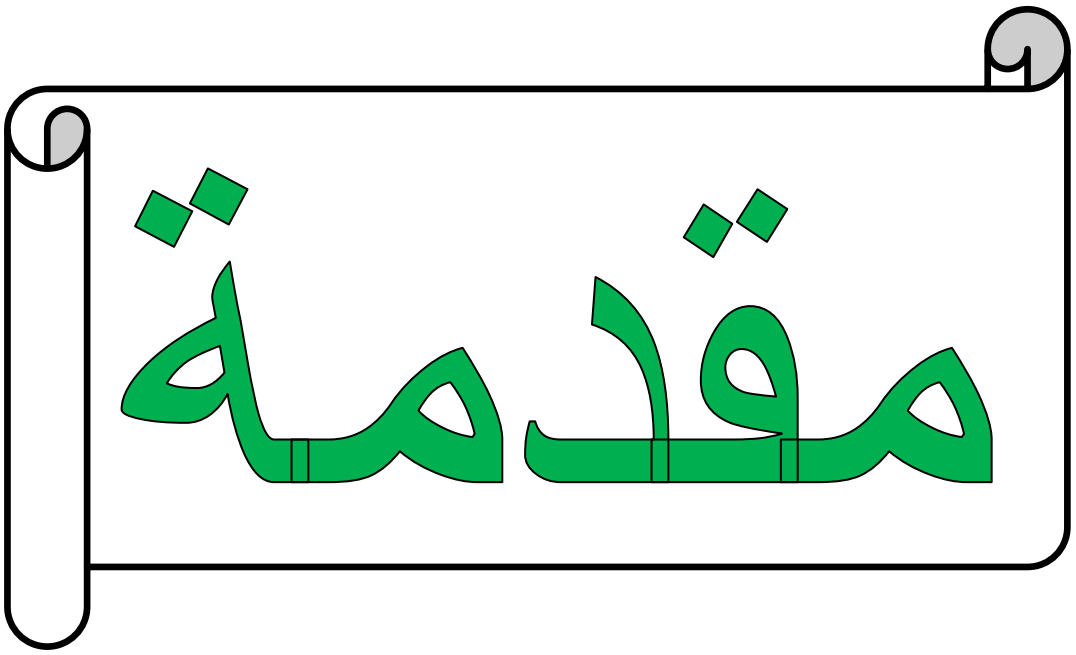
مقدمة

تمهيد:

شهد العالم في سنة 2008 أزمة مالية اقتصادية تسببت فيها المالية التقليدية القائمة على الفائدة والمعاملات الوهمية، حيث دفعت هذه الأزمة العديد من المؤسسات المالية والإقتصادية إلى الإعلان عن افلاسها، وهذا أحدث تردي في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للعديد من الدول، مما أثر على تراجع مستويات التنمية نتيجة ارتفاع معدلات البطالة، الفقر، المديونية، ونقص الأموال اللازمة لسد إحتياجات الأفراد والمؤسسات بما يتوافق ومتطلبات التنمية.

وفي سبيل تجاوز هذه المعضلات والوقاية مستقبلا من هذا النوع من الأزمات التي تقف عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة، اتجهت الأنظار نحو العمل بأدوات مالية مختلفة عن الأدوات التقليدية، أكثر كفاءة اقتصاديا، أقل مخاطرة، تلبي احتياجات العملاء من جميع الشرائح، وتتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث: البعد الإقتصادي، البعد الإجتماعي، والبعد البيئي.

إن هذه الأدوات هي الأدوات المالية الإسلامية، التي تقدم حلولا للعديد من المشاكل التمويلية والإستثمارية، تتناسب مع مقاصد الشريعة الإسلامية، دون الإخلال باعتبارات الكفاءة الإقتصادية، وتسعى لتحقيق الإستدامة في التنمية، هاته الأخيرة التي أضحت محل اهتمام الجميع في السنوات الأخيرة وموضوع نقاش في الساحة الدولية.

وتعد ماليزيا من الدول التي تبنت المالية الإسلامية وأدواتها وسخّرتها لخدمة مختلف جوانب التنمية المستدامة. فهذه الدولة الآسيوية التي أصبحت نموذجا للعديد من الدول في العالم من ناحية النهوض بالمالية الإسلامية من جهة، ومن ناحية النهضة الإقتصادية والإجتماعية التي عرفتها في السنوات الأخيرة من جهة أخرى، تسعى لتكون في مصاف الدول المتقدمة ضمن رؤيتها المنشودة لعام 2020، ويدفعها في ذلك تبني سياسات واستراتيجيات تنموية متكاملة، تنطلق من ايمانها بقدراتها الذاتية ومن تركيزها على وحدة شعبها المتعدد الأعراق، ومن تسخير مبادئ الشريعة الإسلامية لخدمة مختلف أفراد الشعب الماليزي دون تمييز وتفرقة.

مما سبق يمكن حصر اشكالية الدراسة فيمايلي:

مشكلة الدراسة:

ما هو دور أدوات المالية الإسلامية (أدوات المشاركات والمعاوضات، الصكوك، الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا؟

ويمكن أن نفرع هذا السؤال الرئيسي لعدة أسئلة فرعية كمايلي:

- ✓ هل هناك فرق بين مفهوم التنمية المستدامة في الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي؟

- ✓ ما هي خصائص المالية الإسلامية وأدواتها وما علاقتها بالتنمية المستدامة؟
- ✓ هل تواجه أدوات المالية الإسلامية تحديات تحول بينها وبين مساهمتها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟
- ✓ ما هي أهم جوانب التنمية المستدامة التي تساهم أدوات المالية الإسلامية في تحقيقها في ماليزيا؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الأسئلة الموضوعة سابقا يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ يختلف المفهوم الوضعي للتنمية المستدامة عن المفهوم الإسلامي؛
- ✓ أهم علاقة تربط بين أدوات المالية الإسلامية والتنمية المستدامة هي العلاقة التمويلية والإستثمارية؛
- ✓ تواجه أدوات المالية الإسلامية تحديات تحول بينها وبين مساهمتها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؛
- ✓ تعد الجوانب الإقتصادية والإجتماعية أهم جوانب التنمية المستدامة التي تساهم أدوات المالية الإسلامية في تحقيقها في ماليزيا مقارنة بالجوانب البيئية؛

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الزاوية التي سيتم من خلالها معالجة مختلف عناصره، فالمالية الإسلامية بأدواتها المتنوعة أصبحت حديث الساعة خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008) التي كان لها آثارا وانعكاسات سلبية على مختلف اقتصاديات الدول، والتي هزت مستويات التنمية المستدامة، هاته الأخيرة التي أضحت بدورها الشغل الشاغل لحكومات الدول، حيث تعد من الأولويات التي تسطر لها مختلف البرامج والسياسات وتحشد لها مختلف الجهود والأموال. إذن فالجمع بين أدوات المالية الإسلامية والتنمية المستدامة موضوع ذو أهمية بالغة لأهمية الموضوعين، وخصوصا اذا تم إبراز الدور الفعال لأدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة. ولهذا فإن أهمية هذه الدراسة تدور حول:

- تقديم دراسة جامعة للعديد من الأدوات المالية الإسلامية الربحية وغير الربحية التي تخدم مختلف مجالات التنمية؛
- التركيز على توضيح أهم العوامل والمقومات المساعدة على بناء صناعة مالية اسلامية متينة انطلاقا من تحليل التجربة الماليزية باعتبارها من الدول الرائدة في هذا المجال. والهدف من ذلك دفع بعض الدول من بينها الجزائر لتحقيق الإستفادة القصوى من هذه التجربة المميزة، مع مراعاة بيئة كل دولة وامكاناتها ومؤهلاتها وثقافاتها كما فعلت ماليزيا.
- الإسهام في دعم المجال البحثي الخاص بالمالية الإسلامية وأدواتها.

أهداف الدراسة:

يهدف موضوع الدراسة بشكل عام إلى ابراز دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق جوانب التنمية المستدامة بصفة عامة وفي ماليزيا بصفة خاصة من خلال:

- ✓ توضيح أوجه الإختلاف والتشابه بين مفهوم التنمية المستدامة في الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي؛
- ✓ دراسة واقع المالية الإسلامية وأدواتها في العالم وآفاقها وأسباب زيادة تفضيلها في السنوات الأخيرة؛
- ✓ دراسة واقع التنمية المستدامة والمالية الإسلامية في ماليزيا نموذجا للإستفادة من تجربتها المميزة؛
- ✓ توضيح أهم جوانب التنمية المستدامة التي تساهم أدوات المالية الإسلامية في تحقيقها في ماليزيا.

صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة بعض الصعوبات من بينها:

- تعذر الحصول على بعض الإحصائيات خلال الفترة المختارة (2000-2015) خصوصا ما يتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة في الجانب البيئي في السنوات الأخيرة نظرا لعدم وجود تقارير رسمية توضح هذه الإحصاءات. وأيضا بعض الإحصاءات المتعلقة بالمالية الإسلامية في ماليزيا.
- ضيق الوقت ونقص بعض المعلومات مما فرض علينا اختيار فترة دراسية متوسطة نوعا ما.

منهجية الدراسة:

يتكون البحث من جزئين؛ جزء نظري وجزء تطبيقي. ولمعالجة اشكالية الدراسة والإجابة على الفرضيات المطروحة تم استخدام **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يتماشى وطبيعة الموضوع من أجل الوصول للنتائج المطلوبة. حيث تم اعتماده لجمع البيانات والمعلومات حول متغيرات الدراسة ووصفها وتحليلها لإستنباط دلالتها ومعانيها. وقد تم اختيار التجربة الماليزية كحالة للدراسة بالوصف والتحليل، أين تم دراسة واقع التنمية المستدامة وواقع المالية الإسلامية وأدواتها في ماليزيا وتحليل هذا الواقع من خلال أرقام واحصاءات امتدت خلال الفترة (2000-2015)، كما تم أيضا تحليل ومعالجة أهم جوانب التنمية المستدامة التي تساهم أدوات المالية الإسلامية في تحقيقها في ماليزيا خلال نفس الفترة .

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

تم اختيار موضوع هذه الدراسة للأسباب التالية:

- ✓ **حداثة الموضوع:** حيث يعتبر موضوع المالية الإسلامية وجهة العديد من الباحثين خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة لعام 2008 وهو مجال خصب للبحث هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ربطه بموضوع التنمية المستدامة يزيده أهمية، وبالتالي فهذا دافع للبحث أكثر في هذا الموضوع.
- ✓ تعد المالية الإسلامية من اهتماماتنا البحثية، وبالتالي فهذا الموضوع هو امتداد لجهود بحثية سابقة.

الدراسات السابقة:

لقد تناولت الدراسات السابقة في مجملها دور أداة واحدة من أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة كمايلي:

- **دراسة علام عبد النور 2012**: بعنوان دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام (دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الخليجية لصناعة الصكوك الإسلامية). وهي عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: الإقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس-سطيف- الجزائر. حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على الصكوك الإسلامية من حيث مفهومها وخصائصها وأنواعها ومزاياها كبديل شرعي للسندات التقليدية، وبيان دورها في ارساء آليات تمويل مستدام كفؤ وفعّال عبر تطوير السوق المالية الإسلامية كمركز تمويل عالمي. وأيضا ابراز مدى التطور الذي أحرزته صناعة الصكوك الإسلامية بتناول التجربة الماليزية وكذا الخليجية بالدراسة والتحليل، للخروج بصورة عملية ومتكاملة تدعم التحليل النظري لمزايا الصكوك الإسلامية ودورها في ارساء تمويل مستدام مستقر في آلياته وكفؤ وفعال في أهدافه ومشاريعه.
- **دراسة بدروني هدى وقوريش نصيرة 2012**: بعنوان أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل بعض المؤشرات الإقتصادية للتنمية المستدامة -بالإشارة إلى حالة التجربة الماليزية- وهي عبارة عن مقالة منشورة في مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، وهي مجلة علمية دورية متخصصة محكمة في عددها العاشر 2012، حيث تناولت الباحثتان علاقة الصكوك الإسلامية بتمويل التنمية المستدامة، والأهمية الإقتصادية للصكوك بالنسبة للمستثمرين والإقتصاد ككل، ثم قامتا بتحليل تجربة ماليزيا في تمويل التنمية المستدامة بالإعتماد على الصكوك الإسلامية من خلال توضيح إجمالي الإصدارات وأسباب اعتماد ماليزيا على الصكوك لتمويل التنمية المستدامة، وأهم القطاعات الممولة بإصدارات الصكوك في ماليزيا خلال الفترة جانفي 1996-سبتمبر 2012، وتوصلتا إلى أن تمويل التنمية المستدامة عبر الصكوك الإسلامية يقوم على معيار المشاركة في نتائج المشاريع الإستثمارية مع اعتماد الوضوح والشفافية، حيث بينت التجارب العملية لإصدارات الصكوك الإسلامية أنها وسيلة مفيدة لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية الكبرى. وأن التجربة الماليزية قد برهنت على كفاءة وفعالية الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الإقتصادية الكبرى ومشاريع البنية التحتية التي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة.
- **دراسة بن رجم محمد خميسي 2013**: بعنوان مدى فعالية المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة واقع وآفاق. وهي مقالة منشورة في مجلة ملفات أبحاث في الإقتصاد والتسيير، عدد خاص: يونيو 2013 أبحاث الندوة الدولية: المالية الإسلامية وتحديات التنمية، وجدة –المغرب. حيث تناول علاقة التنمية المستدامة بالمصارف الإسلامية والدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تحقيقها والتحديات التي تواجهها. وتوصل إلى أن الطبيعة الخاصة لنشاط التوظيف في المصارف الإسلامية تؤدي إلى دعم عملية التنمية المستدامة، من خلال ما تقوم به من حماية الموارد التمويلية من التبديد في استخدامات لا فائدة

منها، والعمل على ترشيد استخدامها اضافة إلى ما يقوم به هذا النشاط من دور في حماية البيئة من التلوث والأضرار الأخرى.

- **عبد القادر خليل، إدريس عبدلي 2015**: بعنوان الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الإقتصادي –نحو مقاربة تحليلية وقياسية للتجربتين الجزائرية والماليزية–. وهي مقالة منشورة في مجلة الباحث عدد 2015/15، حيث حاول الباحثان توضيح أثر الزكاة على بعض مؤشرات النشاط الإقتصادي في كل من الجزائر وماليزيا، من خلال بناء نموذج قياسي يربط بين الزكاة كمتغير تفسيري ومعدلات النمو الإقتصادي والبطالة كمتغيرات تابعة في كل من دولتي ماليزيا والجزائر. خلصت هذه الدراسة إلى أن الزكاة في الجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب الذي من شأنها أن يساهم في الرفع من حجم معدلات النمو الإقتصادي والتخفيف من حدة البطالة، أما بالنسبة لماليزيا فإن ارتفاع الحصيلة السنوية للزكاة بنسبة **1%**، سيؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي في ماليزيا بنسبة **0.51%**، وإلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة **0.26%**، لذلك تم اعتبار الزكاة من أدوات السياسة المالية في النموذج الإقتصادي الماليزي، كما تضمنت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تعالج بعض النقائص التي تواجه صندوق الزكاة الجزائري بناء على التجربة الماليزية.

الدراسات الأجنبية:

- دراسة **Mohammed B. Yusoff، Sorfina Densumite** أوت **2012**، بعنوان: **Zakat Distribution and Growth in the Federal Territory of Malaysia.** وهي عبارة عن مقالة منشورة في مجلة **Journal of Economics and Behavioral Studies** في عددها الرابع، حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر توزيع الزكاة على النمو الإقتصادي الحقيقي في الولايات الفديرالية في ماليزيا، من خلال بعض النماذج القياسية التي بينت أن توزيع الزكاة له أثر ايجابي على معدل النمو الحقيقي في المدى الطويل. وأن الزكاة تستطيع الحد من اللامساواة في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، وتقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء، مع القدرة على قيادة التنمية الإقتصادية في المدى الطويل. كما بينت الدراسة أن في الممارسة العملية هناك الكثير من الإجراءات يجب القيام بها لتعزيز إدارة الزكاة في ماليزيا، لجعل الزكاة المحصلة والموزعة أكثر كفاءة وفعالية.
- دراسة **Habib Ahmed، Mahmoud Mohieldin، Jos Verbeek، Farida Aboulmagd** ماي **2015**، بعنوان: **On the Sustainable Development Goals and the Role of Islamic Finance.** وهي عبارة عن ورقة بحثية منشورة من قبل البنك الدولي. وقد درست دور المؤسسات المالية الإسلامية، أسواق رأس المال، القطاع الإجتماعي (الزكاة والوقف) في تعزيز النمو القوي، الشمول المالي، الوساطة المالية، الحد من المخاطر واحتياجات الفقراء، والمساهمة أكثر على نطاق واسع في الإستقرار المالي والتنمية. وتوصلت الدراسة إلى أن الدور الفعال للمالية الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتطلب توفير مزيج مبتكر من المنتجات

مدعوم بإطار قانوني وتنظيمي، خصوصا وأن مبادئ المالية الإسلامية شاملة اجتماعيا، صديقة للبيئة وتعزز أنشطة التنمية. إلا أن مساهمة هذه الصناعة في تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة لا تزال دون امكاناتها المطلوبة على الرغم من تزايدها في السنوات الأخيرة. ولذلك دعت الدراسة إلى ضرورة اتخاذ تدابير عملية لتعزيز مساهمة المالية الإسلامية وأدواتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما حددت الدراسة خمس مسارات يمكن من خلالها تفعيل دور المالية الإسلامية: وهي الإستقرار المالي، الشمول المالي، تخفيض المخاطر، تمويل الأنشطة الإجتماعية والبيئية وتمويل البنية التحتية.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

هي جمع لمتفرق في بحث واحد، حيث أنها تناولت بعض أدوات المالية الإسلامية بالدراسة في آن واحد ولم تقتصر على أداة واحدة لإبراز دورها في تحقيق التنمية المستدامة، في حين الدراسات السابقة تناولت كل أداة على حدة، أو جانب معين من المالية الإسلامية لإبراز دوره في تحقيق التنمية المستدامة؛ كدور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة..وغيرها. كذلك تتميز الدراسة بمجال معين يمتد خلال الفترة (2000-2015)، وهي تختلف عن فترات الدراسات السابقة.

تقسيمات الدراسة:

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربع فصول؛ ثلاث فصول نظرية وفصل واحد تطبيقي. حيث سيتم التطرق من خلال الفصول النظرية إلى كل ما يتعلق بالمالية الإسلامية والضوابط الشرعية التي تحكمها وأدواتها المختلفة، بالإضافة إلى كل ما يتعلق بمفهوم التنمية المستدامة وأبعادها ومؤشرات قياسها، وعلاقة أدوات المالية الإسلامية بها. أما في الجانب التطبيقي فسيكون عبارة عن دراسة حالة التجربة الماليزية خلال الفترة (2000-2015)، وذلك من خلال دراسة واقع التنمية المستدامة في ماليزيا، وواقع المالية الإسلامية وأهم أدواتها التي تساهم في تحقيق أهم جوانب التنمية المستدامة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

الفصل الأول

تمهيد:

لم تعد التنمية الآن تنمية عادية تركز على جانب معين وتغفل عن جانب آخر، بل لقد تطور مفهومها عبر سنوات عديدة لتصبح مفهوما شاملا تراعي كل المجالات وكل الجوانب وتهدف للإستدامة وتلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بحاجات الأجيال اللاحقة وهو ما أطلق عليه التنمية المستدامة، حيث في السنوات الأخيرة تعالت الأصوات الدولية منادية بأهمية هذه التنمية التي تولي اهتمامها بالمتغيرات البيئية اضافة للمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية.

كما أن التنمية المستدامة في الفكر الإسلامي تحظى بأهمية بالغة وتتشابه مع المفهوم الوضعي في بعض النقاط وتختلف في نقاط أخرى وهذا ما سيتم توضيحه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها

المبحث الثالث: التنمية المستدامة في المفهوم الإسلامي

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة مصطلحا يتداول في الكثير من المناسبات ومسعى للعديد من الدول، نظرا لكونها تعمل على تحقيق الموازنة بين ثلاث عناصر أساسية ألا وهي الجانب الإقتصادي، الجانب الإجتماعي والجانب البيئي. فلا مانع من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لكن دون المساس بالبيئة وذلك لضمان محيط سليم وصحي من جهة وللمحافظة عليه للأجيال القادمة من جهة أخرى. وللتنمية المستدامة مبادئ ومرتكزات تقوم عليها، ولقد مر هذا المفهوم بعدة مراحل تطور خلالها وتبلور بالموازاة مع المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية. وسيتم معالجة ما سبق من خلال العناصر التالية:

- المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية والإستدامة؛
- المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة؛
- المطلب الثالث: مبادئ ومرتكزات التنمية المستدامة؛

المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية والإستدامة

تسعى جميع دول العالم للنهوض باقتصادياتها وتطويرها في سبيل تحقيق الرفاهية وتحسين معيشة سكانها، والحد من مشاكل الفقر والبطالة وما ينتج عنهما من أمراض وأزمات، وذلك من خلال تجميع مختلف موارد الدولة وتوظيفها بكفاءة وفعالية للوصول إلى التنمية المنشودة رغم العقبات والتحديات التي يمكن أن تواجهها هذه العملية.

الفرع الأول/ مفهوم التنمية:

1. تعريف التنمية:

لقد برز مفهوم التنمية **Développement** بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية في علم الإقتصاد، حيث تم النظر للتنمية في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينات القرن العشرين على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد، بحيث كانت مرادفا لمفهوم النمو الإقتصادي الذي يعبر عن معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة. لكن مع التطور الذي شهده الفكر الإقتصادي، بدأ الإقتصاديون يميزون بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية. حيث أصبح يرى معظم الإقتصاديين أن "مفهوم التنمية الإقتصادية يختلف في الفكر الإقتصادي عن النمو لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما، فالتنمية الإقتصادية أوسع من النمو الإقتصادي وهي تلقى الإهتمام البالغ في نشاط الإقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص النامية".[1]

ولحد الآن هناك اختلاف بين الباحثين حول مفهوم موحد للتنمية، هذه العملية التي بدأت اقتصادية فاجتماعية وانتهت بأن أصبحت عملية كلية شاملة. ومن أهم التعريفات المقدمة لها نجد:

- التنمية هي: "العملية التي بمقتضاها يجري الإنتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان الإقتصادي".[2]
- تعريف **كارل ماركس**: "اعتبر أن التنمية عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية، فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية وقد ذكر كذلك أن البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما".[3]

---

[1] العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف–، الجزائر، 2011، ص: 7

[2] صليحة مقاوسي، هند جمعوني، **مداخلة بعنوان: نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الإقتصادية**، الملتقى الوطني حول: الإقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر–باتنة–الجزائر، 2009، على الرابط: http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/63/1/ecoalg.pdf، تاريخ الإطلاع: 2014/11/28، على الساعة: 10:45.

[3] فكرون السعيد، **استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية –حالة الجزائر– دراسة نظرية**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري –قسنطينة– الجزائر، 2004، ص: 37.

- كذلك التنمية هي:"العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج".[4]
- وأيضا تعرف التنمية بأنها: "عملية ديناميكية تتسم بالشمولية والإستمرارية وتؤدي إلى رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال مشاركتهم الإيجابية وتعبئة جهودهم ومواردهم الذاتية لإحداث تغييرات إيجابية في النواحي الإقتصادية والإجتماعية وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التطور والنمو".[5]

من التعاريف السابقة يتضح أن التنمية هي تغيرات شاملة جوهرية مستمرة ومتواصلة بهدف اجراء تحسينات وتحقيق تقدم اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، سياسي ...الخ، من شأنه نقل المجتمع من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم والتطور. وبالتالي فالتنمية تتميز بالعناصر التالية:

- **الشمولية:** حيث التنمية لا تقتصر على جانب واحد فقط، فهي تمس كل مناحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها، وكذلك جميع المناطق الجغرافية للدولة الواحدة مما يخلق حالة من التوازن في المجتمع.
- **الديمومة والإستمرارية:** التنمية لا تكون لفترة مؤقتة واستثنائية بل لفترات طويلة ودائمة من خلال رفع الإنتاج الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترات زمنية طويلة.
- **المرونة:** أي القدرة على تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج في القطاعات المختلفة؛ وبالتالي خلق سوق لمختلف المنتجات؛ الأمر الذي يسمح بمزيد من التوسع، وخاصة إذا اعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية.[6] والمرونة تسمح بالتكيف مع الأوضاع المتوقعة وغير المتوقعة التي يمكن أن تواجهها الدولة أثناء تنفيذ مخططها التنموي.
- **العدالة:** حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الفقراء يصاحب النمو الإقتصادي، حيث الهدف من التنمية هو الحد من الفقر من خلال العدالة في التوزيع وإعطاء الأولوية لأصحاب المداخيل الضعيفة في المجتمع.
- ضرورة النهوض بجودة السلع والخدمات المقدمة للأفراد، لأن زيادة الدخل النقدي الحقيقي لوحده لا يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المرغوبة ما لم يتم انفاق الدخل في وجهته الصحيحة وبالطريقة الصحيحة، كاختيار الغذاء المناسب والمسكن الملائم والعناية الصحية وجودة التعليم.

---

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000، ص: 17.

[5] **التخطيط الإستراتيجي**، دليل الجمعيات المرشدة، NGO مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، على الرابط: http://www.ngoconnect.net/documents/592341/749044/ ، تاريخ الإطلاع: 2014/12/27، على الساعة: 14:00.

[6] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع-تخطيط، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص:15.

2. أهداف التنمية:

إن التنمية بما تتمتع به من عناصر، تضع نصب عينيها هدفا عاما يتمثل في تحقيق الرفاهية المتوازنة والشاملة للأفراد والجماعات في أي مجتمع، من خلال الإستخدام الأمثل للموارد والثروات وكل ما هو متاح بكفاءة وفعالية. وضمن هذا الهدف العام هناك أهداف أخرى ثانوية تتفرع عنه أهمها:[7]

- التخلص من مظاهر الفقر العام والتخلف؛
- تحقيق الإستقرار الإقتصادي بدرجة مقبولة وملائمة بحيث تخفف من معدلات البطالة والتضخم؛
- توفير فرص عمل متكافئة وعادلة وتوفير السلع والخدمات الملائمة للحياة الإنسانية الأفضل؛
- تحقيق العدالة الإجتماعية وفقا للمعايير المقبولة في المجتمع؛
- تفعيل كافة الطاقات الوطنية واستغلالها بشكل يحقق النفع العام والنفع الخاص؛
- القدرة على الإختيار واتخاذ القرار والتخلص من التبعية بكل أشكالها وأبعادها؛
- تعزيز القدرات العامة للمجتمع في التعامل مع البيئة المحيطة محليا وخارجيا ومواكبة الأفضل باستمرار.

ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة الذكر، شهد مفهوم التنمية تطورا منذ الأربعينيات حتى الوقت الحالي، وهذا التطور كان نتيجة تغييرات اقتصادية، اجتماعية، بيئية، جعلت النظرة للتنمية تمر بعدة مراحل كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور مفهوم التنمية

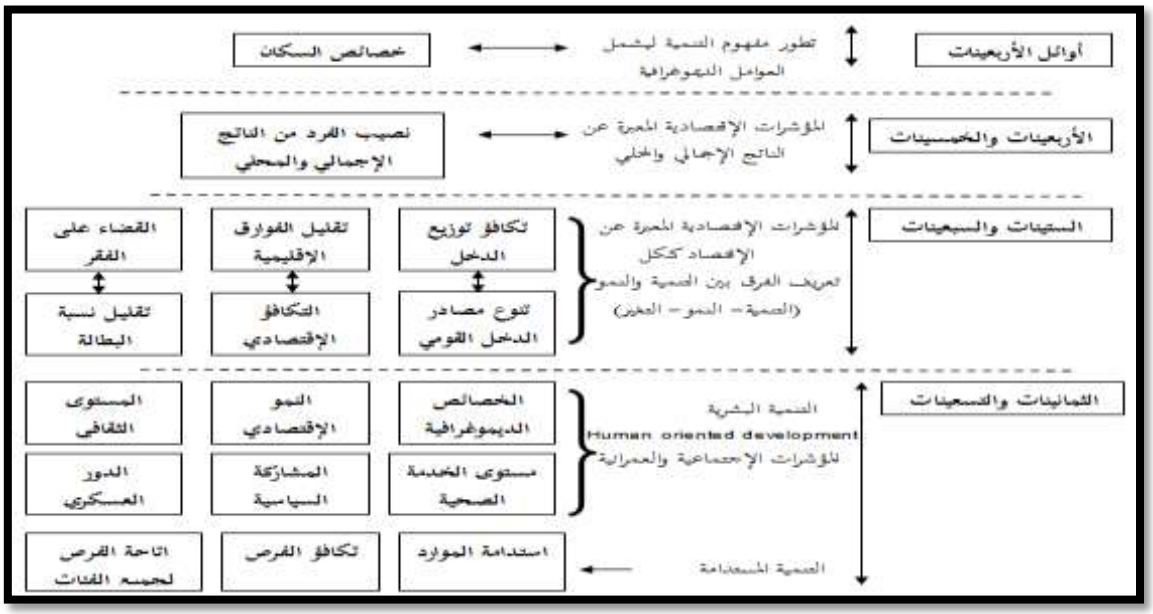

المصدر: جغرافية التنمية..مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية، على الرابط: http://www.fayoum.edu.eg/Arts/Geography/pdf/13.pdf، تاريخ الإطلاع: 2014/11/29، على الساعة: 15:25.

[7] نائل عبد الحافظ العوامله، إدارة التنمية: **الأسس–النظريات– التطبيقات العملية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2010، ص: 38.

3. معوقات التنمية:

بالرغم من أن دول العالم تسعى لتحقيق تنمية حقيقية متكاملة عن طريق توفير كل الموارد المالية والبشرية والمادية المناسبة، إلا أن عملية التنمية خصوصا في الدول النامية تعترضها العديد من العقبات والمعوقات المتداخلة التي تجعل العمل من أجل تحقيق هذه العملية دون المستوى المطلوب وأبرز هذه المعوقات هي: [8]

أ. **الحلقات المفرغة:** تعبر الحلقة المفرغة عن عقبات تتبادل التأثير فيما بينها فكل عقبة هي سبب ونتيجة في نفس الوقت للعقبات الأخرى، ولعل أهم حلقة مفرغة يشير إليها الكتاب هي الحلقة المتصلة بتكوين رأس المال، باعتباره أحد العوامل الأساسية التي تعاني الدول المتخلفة من نقص فيها وتنقسم هذه الحلقة إلى قسمين: حلقة مفرغة في جانب عرض رأس المال وحلقة مفرغة في جانب الطلب على رأس المال كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): الحلقة المفرغة لتكوين رأس المال

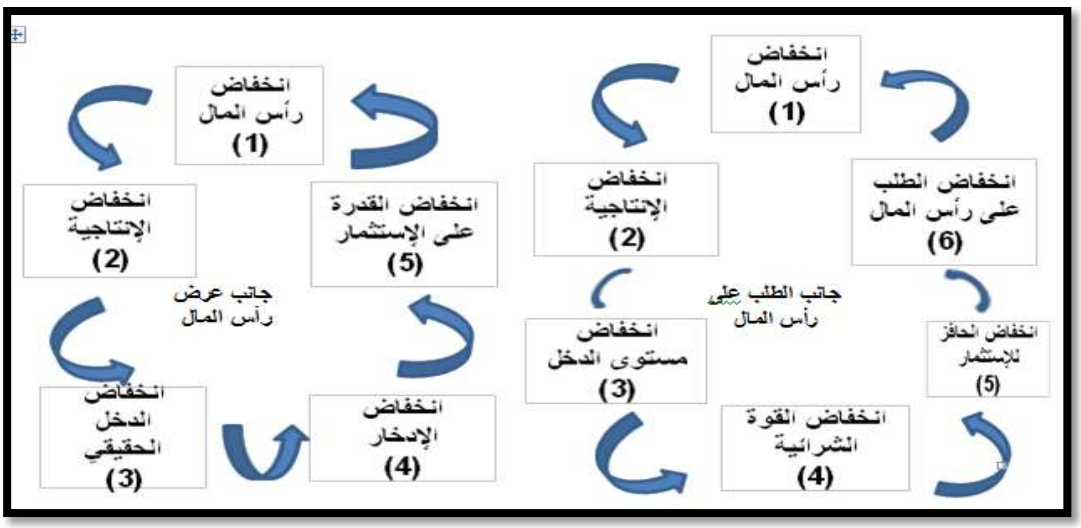

المصدر: أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الإقتصادية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2011، ص: 217.

نلاحظ أنه من جانب عرض رأس المال: انخفاض رأس المال ناتج عن انخفاض القدرة على الإستثمار الناتجة عن انخفاض الإدخار الناتج بدوره عن انخفاض الدخل الحقيقي الناتج عن انخفاض الإنتاجية الناتج عن انخفاض رأس المال وهكذا تستمر الحلقة.

أما بالنسبة لجانب الطلب على رأس المال: فانخفاض رأس المال ناتج عن انخفاض الطلب على رأس المال الناتج عن انخفاض الحافز للإستثمار الناتج عن انخفاض القوة الشرائية الناتج بدوره عن انخفاض مستوى الدخل الناتج عن انخفاض الإنتاجية الناتج عن انخفاض رأس المال وهكذا دواليك.

[8] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الإقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، ط1، 2011، ص ص: 217-221 (بتصرف).

إن البديل الوحيد المتاح أمام الدول النامية للقضاء على الحلقات المفرغة هو بالإعتماد على قدراتها وإمكاناتها الذاتية من خلال تعبئة هذه القدرات والإمكانات وتوجيهها بأفضل كيفية ممكنة. فمثلا يمكن رفع الإنتاجية من خلال تحسين التنظيم أو من خلال اتباع وسائل انتاج أحدث أو من خلال زيادة مهارات العاملين بواسطة التدريب، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الدخل الحقيقي وبالتالي رفع القدرة على الإستثمار، أي زيادة الإدخار وكذلك رفع الحافز على الإستثمار أي توسيع السوق والإسهام في تطوير الموارد البشرية واستغلال الموارد الإقتصادية بما يؤدي إلى عملية تراكمية من خلال تبادل التأثير بين هذه العوامل والمتغيرات بشكل يدفع باتجاه تحقيق التنمية في هذه الدول.

ب. **السوق**: يعتبر بعض الكتاب أن نواقص السوق تمثل أبرز العقبات التي تعترض عملية تحقيق التنمية ومن أهم النواقص نجد: [9]

- جمود عناصر الإنتاج وتحجر الأسعار وعدم مرونتها والجهل بأحوال السوق وتحجر التركيب الإجتماعي وقلة التخصص، وهذه العوامل تؤدي إلى إعاقة الإستخدام الكامل والكفء للموارد الإقتصادية المتاحة.
- حجم السوق حيث تعاني البلدان النامية من ضيق في الأسواق وذلك بسبب عوامل عديدة منها انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد بسبب انخفاض حجم الدخل الوطني قياسا بالسكان وانخفاض القدرة الشرائية (الطلب)، اضافة إلى طبيعة الإنتاج الذي يكون في معظمه موجه نحو الإستهلاك الذاتي، وعدم وجود طرق ووسائل كافية للإنتاج والنقل والمواصلات وارتفاع تكاليفها، وهو ما يؤدي إلى عزلة الأسواق بعضها عن بعض، دون أن ننسى القيود الإدارية الجمركية التي تحد من حركة السلع وعناصر الإنتاج والتي تحد بدورها من توسيع السوق التي تحد من عملية التوسع في إقامة المشروعات.

ج. **نقص الإدخار**: يؤدي انخفاض متوسط الدخل الذي يحصل عليه الفرد في الدول النامية إلى ارتفاع الميل إلى الإستهلاك وانخفاض الميل إلى الإدخار وهذا ما يقود إلى انخفاض الإدخارات المتاحة فيها، ونقص الأموال الإستثمارية الإنتاجية التي تقف في وجه تحقيق التنمية.

د. **عقبات أخرى**: تتمثل في العوامل الإجتماعية كالكثافة السكانية المرتفعة وانخفاض المستويات الثقافية والتعليمية وانتشار الأمية وانخفاض دوافع الأفراد ومحدودية طموحاتهم، اضافة إلى انخفاض المستويات الصحية والمعيشية التي تؤدي إلى انخفاض قدرات الأفراد الإنتاجية.

كما يؤدي انخفاض كفاءة الكوادر الإدارية والتنظيمية وانتشار الفساد الإداري إلى إعاقة التنمية، دون أن ننسى عدم الإستقرار السياسي، اضافة إلى الظروف الدولية كالتبعية للبلدان المتقدمة في رأس المال والتكنولوجيا والمنافسة القوية في السوق الدولية والعوائق الجمركية في مجال التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا، اضافة إلى الشروط والأعباء المرافقة لعقد القروض وتقديم المساعدات الفنية التي تمارسه الدول المتقدمة على الدول النامية والتي تؤدي إلى استنزاف ثروات وموارد هذه البلدان بالشكل الذي يعيق عملية تطورها وتنميتها.

[9] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **مرجع سابق**، ص ص: 229-231 (بتصرف).

الفرع الثاني/ مفهوم الإستدامة:

بعدما اتضح للمجتمع الدولي أن الموارد الطبيعية تستهلك بطريقة غير عقلانية وأن الأنماط الإنتاجية والإستهلاكية الحالية تساهم إلى حد كبير في استنزاف هذه الموارد، اجتمعت الآراء على ضرورة استبدالها بأنماط أخرى أكثر استدامة وأكثر نفعا وتحقيقا لرفاهية الأفراد الحالية والمستقبلية.

1. تعريف الإستدامة:

يعود أصل مصطلح الإستدامة **Sustainable** إلى علم الإيكولوجي **Ecology**، حيث استخدمت الإستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية والتي نتيجة ديناميكيتها تكون عرضة إلى تغييرات هيكلية، تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض.[10] ويعبر عن النظام المستديم بأنه النظام الذي يمتد زمنيا إلى ما لا نهاية، فهو نظام لا يتغير، أو في حالة توازن.[11]

فالإستدامة اذن تمثل الإستمرارية والتواصل والديمومة والتوازن، ولقد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتنمية سواء أكانت اقتصادية، اجتماعية، بيئية. فكان مفهوم الإستدامة في مغزاه البيئي التنموي من منظور إقتصادي هو: "ضمان ألا يقل الإستهلاك مع مرور الزمن، بمعنى أن قدرة بلد ما على الإستدامة هي أن تدفق الإستهلاك والمنفعة يتوقف على التغير في رصيد الموارد أو الثروة، وأن إرتفاع الرفاهية بين الأجيال يأتي مع ازدياد الثروة مع مرور الوقت وفي ظل وجود بدائل وإحلال محتمل بين الموارد مع مرور الزمن".[12]

والإستدامة حسب تقرير لجنة برونتلاند هي: "العمل على عدم استمرارية الأنماط الإستهلاكية الحالية في بلدان الشمال والجنوب على حد سواء، واستبدالها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، ودون ذلك فلا مجال لتحقيق استدامة تنموية شاملة على أرض الواقع. وعليه فإنه لا معنى لأي نشاط تنموي لن تكتب له الإستدامة، بحيث تستفيد منه الأجيال القادمة بنصيب عادل من الموارد".[13]

تبين التعاريف السابقة أن الإستدامة مقرونة بالتنمية في مختلف المجالات حيث تسعى للموازنة بين الجانب الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، واستمرارية الموارد بنصيب عادل بين الأجيال الحالية واللاحقة، وذلك من خلال الأنماط الإنتاجية والإستهلاكية المستدامة، التي تضمن المساواة والعدالة وتحقق الرفاهية للجميع.

---

[10] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2010، ص: 23.

[11] بربرة انجهام، ترجمة: حاتم حميد محسن، **الإقتصاد والتنمية**، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-سوريا، ط1، 2010، ص: 44.

[12] طارق راشي، **الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة – SOMIPHOS –**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس – سطيف- ، الجزائر، 2011، ص: 10.

[13] طارق راشي، **المرجع نفسه**، ص: 11.

2. أنواع الإستدامة:

يمكن تمييز نوعين من الإستدامة هما: الإستدامة القوية والإستدامة الضعيفة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): أنواع الإستدامة

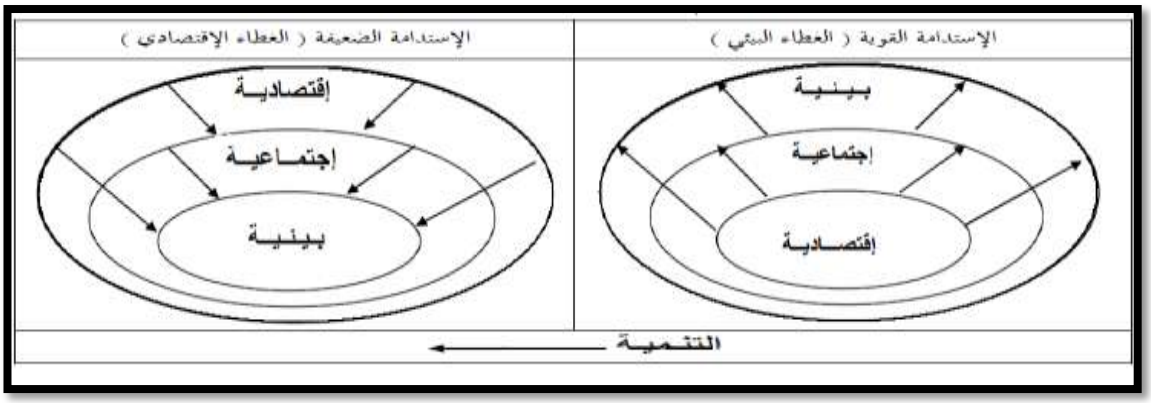

المصدر: طارق راشي، مرجع سابق، ص: 17.

يبين الشكل أن الإستدامة تنقسم إلى:[14]

- **الإستدامة القوية**: أين تكون استدامة التنمية قوية عندما يقع مجال النشاطات الإقتصادية ضمن مجال النشطات الإنسانية، والتي بدورها تمتد لتقع في الدائرة الإيكولوجية (البيئية). حيث أن النشاطات الإقتصادية ستنمو بشكل متضائل ولن يستمر نموها على المدى البعيد إذا ما تم الإضرار بشكل كبير بالطبيعة التي تمدها بالموارد المادية والطاقوية. فالإستدامة القوية تتمثل في الحفاظ على المكونات المختلفة لرأس المال في مستواه الأصلي كل على حدة، فهي تفرض فكرة الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال (بشري، طبيعي، مالي، تكنولوجي ...). أي أن مكونات رأس المال المختلفة تعد مكملة لبعضها البعض وليست بدائل، فعلى سبيل المثال فإن حصيلة بيع البترول لابد وأن تستثمر في مجالات الطاقة الأخرى وتطويرها للحصول على إنتاج مستديم من الطاقة.
- **الإستدامة الضعيفة**: على عكس سابقتها تكون الإستدامة ضعيفة عندما يقع التوسع على حساب الموارد البيئية، أي وقوع الحقل الإيكولوجي ومجال النشاطات الإنسانية ضمن دائرة النشاطات الإقتصادية، وبالتالي فإن هذه الأخيرة ستنمو بشكل متسارع على المدى البعيد. وتفترض الإستدامة الضعيفة للتنمية درجة من الإحلال بين مختلف عناصر رأس المال، فهي مبنية على فكرة بسيطة تقوم على أن رأس المال الطبيعي يمكن استبداله مع مرور الزمن برأس المال التكنولوجي أو المالي، على إعتبار أن أنماط رأس المال (الطبيعي، الإجتماعي، البشري، المالي، التكنولوجي) تعد بدائل لبعضها البعض على الأقل بالنسبة لمستويات الأنشطة الإقتصادية الحالية والموارد المتاحة.

[14] حمزة رملي، **دور ادارة أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية –دراسة ميدانية لمجمّع صيدال لصناعة الأدوية بقسنطينة–**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس–سطيف–، الجزائر، 2013، ص: 39.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

إن اقتران مصطلح التنمية بمصطلح الإستدامة جاء نتيجة التدهور الذي عرفته البيئة جراء النمو المتسارع في الدول المتقدمة والآثار السلبية الناتجة عن هذا النمو، حيث تعالت الأصوات المناشدة بضرورة حماية البيئة والموارد الحالية وضمان استمراريتها وعدالة توزيعها بين مختلف الفئات المجتمعية والدولية الحالية والمستقبلية. ولقد شهد مفهوم التنمية المستدامة عدة مراحل تبلور خلالها بمبادئ ومرتكزات وأهداف متفق عليها قابلة للتجسيد ضمن استراتيجيات وطنية ودولية.

الفرع الأول/ التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة:

مر تطور مفهوم التنمية المستدامة بعدة مراحل كمايلي:

1. **ستينيات القرن العشرين:** شهد العالم اهتماما وقلقا متزايدا بشأن البيئة وما تعرفه من آثار التلوث الناتج عن انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون في الهواء، وغيرها من الظواهر البيئية كالأمطار الحمضية والتصحر..، حيث ظهرت مؤلفات ومقالات لعلماء مختصين في البيئة تحذر من الآثار الجانبية لهذه الظواهر على البيئة.
2. **عام 1968**: تم انشاء نادي روما بمشاركة عدد قليل نسبيا من الأفراد ذوي مناصب مرموقة في دولهم (علماء، مفكرين، اقتصاديين، رجال أعمال...)، وكان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الإقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية.[15] وقد قدم النادي تقريره الشهير "حدود النمو" والذي اعتبره المختصون على أنه نقطة الإنطلاق في التفكير في المسائل البيئية.
3. **عام 1972**: وتحت ضغط الشعور المتزايد بخطورة الأزمة البيئية عالميا انعقد أول مؤتمر للنظر في حماية البيئة تحت رعاية الأمم المتحدة وهو مؤتمر البيئة والتنمية، وكان ذلك في ستوكهولم (السويد) وحضرته **113** دولة، وكان واضحا من مناقشات وقرارات المؤتمر أن هناك اقتناعا بأن مشكلات البيئة يجب أن تحتل مكانها في الأهمية جنبا إلى جنا مع قضية التنمية الإقتصادية التي كانت تحوز جل اهتمام العالم إلى ذلك الحين.

ولما كان نمو النشاط الإقتصادي خاصة من خلال التصنيع واستخدام التقنيات الحديثة التي اعتمدت على الكيماويات المصنعة من أهم الأسباب وراء التدهور البيئي، اتجهت الآراء إلى ضرورة التزام التنمية الإقتصادية بهدف المحافظة على البيئة ومنذ ذلك الوقت ظهرت مصطلحات جديدة لتعبر عن هذا المعنى كان أكثرها شيوعا هو "التنمية المستدامة" **Sustainable Development**.[16]

---

[15] عبد الرحمان سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2015، ص: 15.

[16] محمد يعقوبي، مسعود ميهوب، **التنمية المستدامة: تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012، ص: 193.

4. **عام 1980**: استخدمت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الإتحاد الدولي للحفاظ على البيئة.[17] ثم تمت صياغتها للمرة الأولى من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام **1987** عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جرو هارلم برونتلاند. حيث أكدت اللجنة على العلاقة بين التنمية الإقتصادية والقضايا البيئية واعتبرت القضاء على الفقر شرطا ضروريا وأساسيا للتنمية المستدامة بيئيا.
5. **عام 1992**: انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعروف أيضا باسم قمة الأرض، بريو دي جانيرو بالبرازيل. وتمثلت أهم نتائج المؤتمر في إعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن 21 كخطة عمل للنهوض بالتنمية المستدامة، وبيان مبادئ الغابات.

وقد دعا جدول أعمال القرن الحادي والعشرين إلى إنشاء لجنة التنمية المستدامة، لتكون بمثابة لجنة فنية للمجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة، لضمان المتابعة الفعالة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتعزيز التعاون الدولي، ودراسة مدى التقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.[18]

وقد اعتمد المجتمع الدولي مصطلح التنمية المستدامة بمعنى: "تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة في الحياة في مستوى لا يقل عن المستوى الذي نعيش فيه".[19] وحدد مكونات التنمية المستدامة على أنها:

- تنمية اقتصادية؛
- تنمية اجتماعية؛
- حماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية بها (تنمية بيئية)؛

بمعنى أن تكون هناك نظرة شاملة عند إعداد إستراتيجيات التنمية المستدامة تراعى فيها بدقة الأبعاد الثلاث.

6. **عام 2002**: انعقدت قمة أخرى للتنمية المستدامة هي قمة "جوهانسبرغ" (بجنوب إفريقيا)، وهي أكبر مؤتمر دولي عقد حول هذا الشأن، إذ تم وضع اتفاقيات لحماية المناخ العالمي، والحفاظ على التنوع البيئي، ومكافحة ظاهرة التصحر. وفي هذا المؤتمر وضعت أيضا مقاييس لحماية الثروة السمكية على مستوى العالم، وتم التخطيط لتخفيض سكان العالم المحرومين من المياه الصالحة للشرب إلى النصف. وما يؤخذ على هذه القمة أنها لم تتمكن من التوصل إلى الإتفاق الموعود حول الطاقة

---

[17] مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010، ص: 133.

[18] **نشرة مفاوضات من أجل الأرض خدمة إخبارية عن المفاوضات المعنية بالبيئة والتنمية**، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، المجلد 27 ، العدد الثامن، الأربعاء 19 أكتوبر 2011، ص: 3. على الرابط: http://www.iisd.ca/download/pdf/enb2708a.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/03/02، على الساعة: 12:43.

[19] **نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة "وثيقة اطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية اعداد المؤشرات لها"**، جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الدولة لشؤون البيئة، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ص: 4، من الموقع: http://www.eeaa.gov.eg/english/reports/NSDSF.pdf، تاريخ الإطلاع: 19 مارس 2014، على الساعة: 22:49.

المتجددة، ولا في تحقيق التعهد الدولي بشأن تخصيص الدول الغنية لنسبة معينة من إنتاجها الإجمالي لقضايا التنمية على المستوى العالمي.[20]

كما حددت القمة أولويات التنمية المستدامة التي تتركز في المجالات التالية: المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر، التجارة، التمويل، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، التعليم، المعلومات والبحوث.

7. **عام 2009**: عقدت هيئة الأمم المتحدة قمة كوبنهاغن بشأن تغير المناخ والتي كان الهدف النهائي لها يتمثل في تثبيت تركزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي، وتعزيز العمل التعاوني الطويل الأجل من أجل مكافحة تغير المناخ على أساس الإنصاف وفي سياق التنمية المستدامة.[21]

8. **سبتمبر 2011**: انعقدت الندوة رفيعة المستوى بشأن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في بكين بالصين، حيث أكد المشاركون فيها على خمس قضايا جديدة وناشئة تحظى بأولوية الإهتمام هي: الوصول إلى الطاقة، الأمن والإستدامة، الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، ندرة المياه والإدارة السليمة للمياه، تحسين القدرة على المواجهة والتأهب للكوارث، وتدهور الأرض والتربة والإدارة المستدامة للأراضي.[22]

9. **عام 2012**: بعد مرور عشرين عاما على انعقاد قمة الأرض بالبرازيل، انعقد مؤتمر ريو+**20** في البرازيل لإحياء هذه الذكرى، وانبثقت عنه وثيقة ختامية تحت عنوان "المستقبل الذي نريده" أو " المستقبل الذي نصبو إليه " والتي ترسم خارطة طريق للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

وتم التأكيد في هذه الوثيقة على الإلتزام بمبادئ ريو المتفق عليها عام **1992**، كما تمثل هدف المؤتمر في ضمان تجديد الإلتزام السياسي بالتنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز والثغرات التي تتخلل التنفيذ، ومواجهة التحديات الجديدة والناشئة.

وركز المؤتمر على موضوعين هما: الإقتصاد الأخضر[23] (بوصفه نموذج تنمية أقل هدرا وتدميرا لثروات الأرض) في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.[24]

---

[20] صليحة عشي، **التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012،ص: 138.

[21] **الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، مؤتمر الأطراف الدورة الخامسة عشرة**، البند 9 من جدول الأعمال، كوبنهاغن، ديسمبر 2009، على الرابط: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/G09/715/21/PDF/G0971521.pdf?OpenElement، تاريخ الإطلاع: 2015/03/05، على الساعة: 13:04.

[22] نشرة مفاوضات من أجل الأرض خدمة إخبارية عن المفاوضات المعنية بالبيئة والتنمية، **مرجع سابق**، ص:5.

[23] الإقتصاد الأخضر هو الإقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الإجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية. أي أن الإقتصاد الأخضر في أبسط صورة له هو اقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الإجتماعية.

[24] **تنفيذ نتائج مؤتمر ريو+20 في أفريقيا**، اجتماع لجنة خبراء الإجتماعات السنوية المشتركة السادسة لمؤتمر اللجنة الإقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية الأفريقيين ومؤتمر مفوضية الإتحاد الأفريقي لوزراء الإقتصاد والمالية، كوت ديفوار، 21-24 مارس 2013، ص:2. على الرابط: http://www.uneca.org/sites/default/files/document_files/implementaion-of-the-rioplus20outcomes-in-africa-arb.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/03/04، على الساعة: 11:16.

ووفقا للوثيقة الختامية أيضا، فإن الدول الأعضاء قررت اقامة منتدى سياسي دولي رفيع المستوى على مستوى الحكومات يبنى على نقاط قوة وخبرات وموارد ونماذج المشاركة الشاملة للجنة الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة.[25] وسيكون على هذا المنتدى الذي يعتبر بمثابة خطوة ملموسة لضمان التنمية المستدامة، متابعة تنفيذ التنمية المستدامة وبالتالي تجنب التداخل مع الهيئات والهياكل والكيانات القائمة.

10. **عام 2015**: انعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لتمويل التنمية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في جويلية 2015، والذي دعا إلى تنشيط تمويل التنمية في ظل تزايد عدد السكان والقيود على الموارد على حد سواء. واتفقت البلدان المشاركة فيه على سلسلة من التدابير الجريئة لإصلاح الممارسات المالية العالمية وخلق استثمارات لمواجهة مجموعة من التحديات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

ويمثل هذا الإتفاق، الذي تم اعتماده بعد أشهر من المفاوضات بين البلدان، علامة بارزة في إقامة شراكة عالمية تهدف إلى تعزيز الإزدهار الإقتصادي وتحسين رفاهية السكان مع حماية البيئة في الوقت نفسه.

ولدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تضمن جدول أعمال أديس أبابا أكثر من **100** خطوة ملموسة تعالج جميع مصادر التمويل وتغطي التعاون فيما يتعلق بمجموعة من القضايا بما في ذلك التكنولوجيا والعلوم والإبتكار والتجارة وبناء القدرات. وأكدت الوثيقة الختامية للمؤتمر على أهمية مواءمة الإستثمار الخاص والتنمية المستدامة، جنبا إلى جنب مع السياسات العامة والأطر التنظيمية لوضع مجموعة من الحوافز المناسبة، وخلق آلية جديدة من شأنها أن تسهل تمويل تكنولوجيات جديدة للبلدان النامية.[26]

كما شمل جدول أعمال المؤتمر التزامات هامة في السياسات والإنجازات الرئيسية في المجالات الحيوية للتنمية المستدامة، بما في ذلك البنية التحتية والحماية الإجتماعية والتكنولوجيا. اضافة إلى اتفاقيات أخرى بشأن التعاون الدولي لتمويل مجالات محددة مثل الطاقة والنقل والمياه والصرف الصحي، وغيرها من المجالات للمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المقترحة.

كما نص الإتفاق الذي توصل إليه المجتمعون في أديس أبابا على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن التنمية الإقتصادية والإجتماعية الخاصة به، مع عدم المبالغة في دور السياسات والإستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

11. **جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد 2015**: في الفترة من **25-27** سبتمبر **2015** في مقر الأمم المتحدة في نيويورك،[27] اعتمدت **193** دولة عضوا في الجمعية العامة للأمم المتحدة رسميا أجندة التنمية المستدامة **2030**، ومجموعة من الأهداف العالمية الجريئة الجديدة، والتي أشاد بها الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة "بان كي مون " كرؤية شاملة ومتكاملة

[25] **تقرير إخباري: قمة (ريو+20) بداية جديدة للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي**، منشور على الرابط: http://arabic.people.com.cn/31659/7854085.html، بتاريخ: 2012/06/24، تاريخ الإطلاع: 2015/03/04، على الساعة: 10:59.

[26] أديس أبابا: **دول العالم تتوصل إلى اتفاق تاريخي لتمويل الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة**، مقالة منشورة على موقع الأمم المتحدة، على الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/07، تاريخ الإطلاع: 2015/08/30، على الساعة: 14:58.

[27] **بان كي مون: الوثيقة الختامية لجدول أعمال التنمية المستدامة هي خارطة طريق لإنهاء الفقر في العالم**، مقالة منشورة على موقع الأمم المتحدة، على الرابط: http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=24161، تاريخ الإطلاع: 2015/08/30، على الساعة: 15:10.

وتحويلية من أجل عالم أفضل. وتم اعتماد الأجندة الجديدة رسميا تحت عنوان: "تحويل عالمنا: جدول أعمال **2030** للتنمية المستدامة". ويتضمن الجدول **17** هدفا و**169** غاية للقضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة ومعالجة المناخ على مدى الخمسة عشر سنة المقبلة. وترمي الأهداف للبناء على إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية.[28] وتتمثل الأهداف الـ **17** في:[29]

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- الصحة الجيدة والرفاه.
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- ضمان حصول الجميع بتكلفة بسيطة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- تعزيز النمو الإقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الإبتكار.
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها.
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيير المناخ وآثاره.
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- حماية النظم البيئية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- السلام والعدل والمؤسسات.
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

---

[28] **الأمم المتحدة تعتمد الأهداف العالمية الجديدة، لتحقيق التنمية المستدامة للبشرية والكوكب بحلول عام 2030**، مركز أنباء الأمم المتحدة، مقالة منشورة بتاريخ 2015/09/25، على الرابط: http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=24564#.Vo0AZLbhDIU، تاريخ الإطلاع: 2016/01/06، على الساعة: 16:15.

[29] **17 هدفا طموحا في الخطة الأممية للتنمية المستدامة**، مقالة منشورة بتاريخ 2015/09/30، على الرابط: **http://elaph.com/Web/News/2015/9/1043337.html**، تاريخ الإطلاع: 2016/01/06، على الساعة: 17:55.

الفرع الثاني/ تعريف التنمية المستدامة:

لقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة إلى الحد الذي جعل مفهومها محلا للعديد من الإنتقادات، ويرجع الإختلاف في مفهومها إلى عدة عوامل تتمثل في:[30]

- المستويات المختلفة التي يتم تناول التنمية المستدامة عبرها: فالحديث عن الإستدامة يتم على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، ويختلف من مستوى لآخر.
- التنمية المستدامة ليست مجرد خطط لرفع النمو الإقتصادي في الدول النامية، بل هي مفهوم تتبناه جميع الدول المتقدمة منها والنامية والمنظمات الدولية في صياغة استراتيجياتها للقرون المقبلة.
- التنمية المستدامة لم تقتصر على الإقتصاديين فقط، بل تناولها أيضا البيولوجيون والإيكولوجيون وعلماء الطبيعة، بالإضافة إلى علماء الإجتماع والسياسة والمهتمون بقضايا السكان وقضايا المرأة والمهتمون بالصحة.
- صعوبة تحديد النماذج الإقتصادية المستدامة فيما يتعلق بالإنتاج والإستهلاك.

ومن التعاريف نجد:

1. **تعريف لجنة برونتلاند (Brundtland)**: عرفت التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم".[31] وبشكل عام فإن هذا التعريف يحدد فقط الإطار العام للتنمية المستدامة التي تطالب بالمساواة بين الأجيال من أجل تحقيق الحاجات الرئيسية.
2. **تعريف البنك الدولي**: اعتبر البنك الدولي نمط الإستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها: "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن".[32]
3. **تعريف هيئة الأمم المتحدة**: التنمية المستدامة هي: "ضرورة توفير الحق في التنمية" بحيث تتحقق على نحو متساو من الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقرته المنظمة إلى أنه: "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير بمعزل منها".[33] ويركز هذا التعريف على الجانب البيئي وتلبية حاجات الأجيال المستقبلية، ويبرز هنا إغفال الجوانب الإقتصادية للتنمية.

---

[30] محي الدين حمداني، **مرجع سابق**، ص: 73.

[31] العايب عبد الرحمان، بقة الشريف، **التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الإقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، أيام 07/ 08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس –سطيف– الجزائر، ص: 3.

[32] عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، أيام 08/07 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس –سطيف– الجزائر، ص:4

[33] حمزة رملي، **مرجع سابق**، ص: 31.

4. **كما تعرف التنمية المستدامة** بأنها: "التركيز على الأمد البعيد بدل الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدل دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش".[34]

5. **من وجهة نظر الإقتصاديين**: التنمية المستدامة هي: "تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الإقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية مع مرور الوقت".[35]

أي أنها تشير إلى الحد الأمثل من التداخل بين النظم الثلاث: البيئية والإقتصادية والإجتماعية من خلال عملية تكيف ديناميكية للبدائل.

6. **من وجهة نظر علماء الإجتماع**: ركزوا على الإنسان باعتباره جوهر التنمية وكذا العلاقات الإجتماعية ومحاربة الفقر والتوزيع العادل للموارد واتخاذ القرار بالنسبة للمشاركة الشعبية.

7. **من وجهة نظر علماء البيئة**: التنمية المستدامة: تعني حماية الموارد الطبيعية والإستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

تقودنا التعاريف السابقة إلى استنتاج أن التنمية المستدامة هي تنمية تهدف لصيانة الموارد الطبيعية مع تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساومة على حق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم، من خلال المشاركة الوطنية والدولية وتغيير أنماط الإستهلاك والإنتاج واستخدام التكنولوجيا الأنظف استخداما أمثلا. وهذا ما يميز التنمية المستدامة عن التنمية العادية أين يمكن إجمال الفرق بينهما في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الفرق بين التنمية العادية والتنمية المستدامة

من حيث	التنمية العادية	التنمية المستدامة
الهدف	توظيف جميع موارد المجتمع المادية، الطبيعية والبشرية لزيادة الدخل وتحسين الحالة الإقتصادية ورفاهية المجتمع بالإستهلاك	تلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تأمين احتياجاتهم
الأبعاد الإقتصادية والتكنولوجية	زيادة التنمية الإقتصادية واستخدام التكنولوجية الأولية لزيادة الإنتاج	تغيير أنماط الإستهلاك بتخفيض مستوى استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها والحد من التفاوت في الدخل. استخدام تكنولوجيا متطورة أنظف وأكفأ في استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاثات
الأبعاد البيئية	غير موجودة	حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية ومعدلات الاستهلاك المرتفعة
المرتكزات	الموارد الطبيعية المتاحة، المنشآت الاقتصادية، أدوات الإنتاج، رؤوس الأموال، الأسواق، الطاقة والمواد الخام	وحدة العنصر، الإستدامة، الديمقراطية، المشاركة الشعبية، القيم، العدالة والمساواة

المصدر: عبد الرحمان سيف سردار، **مرجع سابق**، ص: 45.

[34] العايب عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص: 12.

[35] عبد الرحمان سيف سردار، **مرجع سابق**، ص: 31.

وعليه نستنتج أن التنمية المستدامة تتميز بمجموعة من الخصائص يمكن ذكر أهمها كمايلي:[36]

- تنمية طويلة المدى تنطلق من إمكانيات الحاضر التي يتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية.
- أنها تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وتعمل على الحفاظ عليها.
- تقوم على تلبية الإحتياجات الأساسية للناس وخاصة الفقراء (غذاء، سكن، عمل، تعليم....).
- تراعي التنمية المستدامة الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بعناصره ومركباته الأساسية كالهواء، الماء، التربة، مصادر الطاقة.....الخ.
- تعتبر التنمية البشرية مركز اهتمام التنمية المستدامة وذلك بالحفاظ على القيم الإجتماعية والإستقرار النفسي وحق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية وفي المساواة والعدل.
- تحافظ التنمية المستدامة على تعدد العناصر والمركبات المكونة للمنظومات الإيكولوجية (الحفاظ على التنوع البيولوجي للكائنات الحية بجميع أنواعها).
- التنمية المستدامة هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد، واتجاهات الإستثمارات، والإختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي، بما يجعلها جميعا تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظومات البيئية بحيث تحافظ عليها وتحقق التنمية.

الفرع الثالث/ أهمية وأهداف التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة من خلال الآليات والأجهزة التي تقوم عليها، تسعى إلى تحسين القدرة الوطنية على زيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الإقتصادية المختلفة، وتحسين مستوى المعيشة بالعمل على إشباع حاجات الأفراد الحالية والمستقبلية وتوفير مناصب شغل والتعليم والعناية الصحية والخدمات الإجتماعية والسكن، وتقليل التفاوت في الدخول والثروات بين أفراد المجتمع.

كما تهدف إلى إدارة الموارد الطبيعية ادارة واعية رشيدة دون استنزافها أو تدميرها لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع، واحترام البيئة الطبيعية وعدم الإضرار بها من خلال تعزيز الوعي البيئي للسكان وتنمية احساس الفرد بمسؤوليته تجاه المشكلات البيئية، اضافة إلى ادراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي وربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع وايجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا، وإعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات في شتى المجالات لضمان المشاركة الشعبية الفعالة وضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالصورة الصحيحة وعلى أكمل وجه.

[36] فكرون السعيد، **مرجع سابق**، ص: 122.

المطلب الثالث: مبادئ ومرتكزات التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ والمرتكزات، تحدد الإطار العام الذي تعمل فيه وتوجهها إلى الأهداف المنشودة حتى لا تحيد عنها، وهذه المبادئ والمرتكزات اتفق المجتمع الدولي عليها في مختلف المؤتمرات والندوات واللقاءات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.

الفرع الأول/ مبادئ التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة عملية طموحة تحوي جملة من المبادئ، جاءت هذه الأخيرة في معظم المؤتمرات المنعقدة في هذا المجال ومن بين أهم المبادئ المتفق عليها مايلي:[37]

1. **الإنسان مصدر وهدف التنمية المستدامة:** حيث يعتبر الإنسان هو مصدر وهدف التنمية في آن واحد، أين تنطلق التنمية السليمة من حماية حقوق الإنسان وضمان حريته والحفاظ على كرامته، مع العمل على تنمية قدراته لرفع مساهمته الإيجابية في تحقيق هذه التنمية. فالإنسان اذن هو الثروة الحقيقية للدول التي يمكن أن تنافس بها وترقى.
2. **التمكين والمشاركة:** وذلك ومن خلال إعطاء الفرصة والسماح للناس بالمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية والمساهمة في تجسيدها على أرض الواقع، مع اعتماد رأي الأغلبية واحترام رأي الأقلية، ومنع الإستبداد والتسلط من فئة على أخرى. فالتمكين والمشاركة يضمن المساهمة الفعالة من قبل أفراد المجتمع بكل فئاته في تحقيق التنمية المستدامة.
3. **الإنصاف:** يدور هذا المبدأ حول تكافؤ الفرص بين مختلف أفراد المجتمع في المدخلات والمخرجات أي تساوي الفرص في وضع التنمية والإستفادة من ثمارها. والتكافؤ يكون بين مختلف شرائح المجتمع، وبين الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة.
4. **الوقاية من المخاطر وحماية البيئة:** يجب الأخذ بمبدأ الحيطة للوقاية من المخاطر واتخاذ المناسب من الإجراءات لتصحيح الأوضاع وخصوصا البيئية منها، حيث تعد حماية البيئة من أولويات التنمية المستدامة.
5. **مبدأ من يلوث أكثر يدفع أكثر:** تم التطرق لهذا المبدأ في اتفاقية كيوتو والتي ألزمت الدول الأكثر تلويثا بدفع مبالغ مالية للحد من آثار التلوث، لكن أكبر دولتين ملوثتين في العالم امتنعتا عن الإمضاء في الإتفاقية ويتعلق الأمر بكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين.
6. **التضامن:** ويقصد به التعاون والتكافل بين مختلف أفراد المجتمع الواحد، وبين دول الشمال والجنوب، وبين الأجيال الحالية والمستقبلية لضمان حياة متكافئة للجميع.
7. **الإنتاج والإستهلاك المسؤول:** ينص هذا المبدأ على وضع استراتيجيات كفيلة بتطوير أنماط الإنتاج والإستهلاك للحد من آثارها السلبية اجتماعيا وبيئيا، وتجنب المخلفات الملوثة وهدر الموارد والتبذير على وجه الخصوص. ويتم ذلك وفقا لتبني

[37] حمزة رملي، **مرجع سابق**، ص: 38.

سياسات الإنتاج الأنظف والطرق الحديثة في تدوير المخلفات من جهة، ومن جهة أخرى نشر الوعي بالمنتجات الخضراء لما لها من آثار ايجابية على البيئة والإنسان على حد سواء.

الفرع الثاني/ مرتكزات التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من الأسس والمرتكزات التي تتمثل في:[38]

1. **الإنسان**: تقوم التنمية المستدامة كما سبق الذكر على ركيزة أساسية هي الإنسان، وعليه مع زيادة السكان التي من المتوقع أن تصل إلى حوالي **9** مليارات نسمة في سنة **2050**، يجب على استراتيجية التنمية المستدامة أن تضع ضمن أولوياتها محاربة الفقر، وتأمين الحياة البشرية والسعي بنوعية حياة جديدة تتضمن الحاجات الأساسية كالغذاء والمرافق الصحية والتعليم وتوفير فرص العمل، وتحقيق العدالة والإنصاف بنوعيها:
   - إنصاف الأجيال الحاضرة: وهم الذين يعيشون اليوم ولا يجدون فرصة متساوية للحصول على الموارد الطبيعية والخيارات الإقتصادية والإجتماعية.
   - إنصاف الأجيال البشرية اللاحقة: هي الأجيال التي لم تولد بعد ولا تؤخذ مصالحها في الإعتبار عند وضع الإستراتيجيات الإقتصادية ولا تراعى حاجياتها في هذا الزمن.
2. **الطبيعة**: هي مصدر الموارد المتجددة وغير المتجددة وهي المحيط الحيوي للإنسان، فالموارد المتجددة تشمل كلا من الغابات، المراعي، مصائد الأسماك، وهي كلها متاحة للإنسان ومتجددة بشرط المحافظة على النظام البيئي الذي تعيش فيه، أما الموارد غير المتجددة هي مختزنة في باطن الأرض تكونت وتجمعت في عصور ماضية عبر الزمن وما يستهلك منها لا يعوض ولا يتجدد مثل: البترول، الفحم والغاز الطبيعي والمعادن، وترشيد هذه الموارد يتضمن عدم استنزافها، والمحافظة عليها بإدخال المعرفة العلمية المتطورة.
3. **التكنولوجيا**: أصبحت التكنولوجيا والتطورات العلمية ذات قيمة معتبرة في حياة الناس، إلا أنه رغم المنافع الكثيرة التي تقدمها للبشرية، اتضح أن تطور هذه التكنولوجيا والمعارف العلمية لها أضرار خطيرة تلحق بالبيئة وتضر بطبقة الأوزون. وخصوصا التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة ووسائل النقل والزراعة....وغيرها. ورغم أنه ساد في فترة من الزمن الحديث أن التكنولوجيا هي بمثابة الحلول للمشاكل وتساعد على سعادة الإنسان، غير أن التجربة أظهرت أن المشاكل البيئية ناتجة عن التفاعلات بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا، وأن الحل الشامل يعتمد على إيجاد طرق تتصل بهذه العناصر الثلاث لتحقيق التوازن في تفاعلاتها، وأن هذا التوازن يتحقق عن طريق إيجاد منظومة قانونية يجب السهر على تطبيقها عن طريق إجراءات صارمة.

[38] صالح مفتاح، ريمة عمري، **الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03 و 04 ديسمبر 2012، ص: 224.

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها

إن مفهوم التنمية المستدامة يقوم على ثلاثة أبعاد؛ البعد الإقتصادي، البعد الإجتماعي والبعد البيئي، أين تتحد هذه الأبعاد في انسجام معقد ومتداخل، حيث كل بعد يؤثر ويتأثر بالآخر.

ومن أجل تقييم مدى الإستدامة أو أداء التنمية المستدامة في دولة ما، طورت مؤشرات لقياس مستويات التنمية المستدامة حتى يستطيع صناع السياسات والإستراتيجيات استخدامها في عمليات صنع القرار. وهذه المؤشرات عديدة ومتنوعة، حيث لكل بعد مؤشرات تخصه كما سيتم توضيحها من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: البعد الإقتصادي ومؤشرات قياسه؛
- المطلب الثاني: البعد الإجتماعي ومؤشرات قياسه؛
- المطلب الثالث: البعد البيئي ومؤشرات قياسه؛

المطلب الأول: البعد الإقتصادي ومؤشرات قياسه

قبل التطرق لكل بعد على حدة يمكن توضيح العلاقة التبادلية والمتداخلة بين الأبعاد الثلاث حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (4): الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة

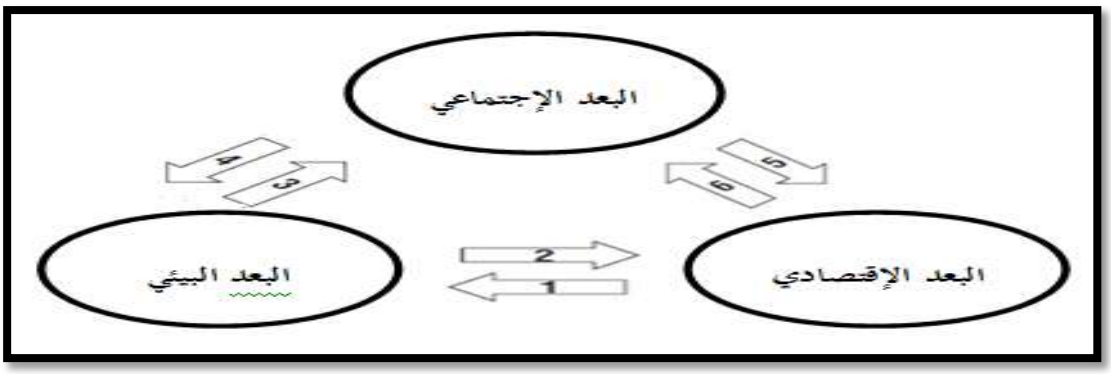

Source : Candice Stevens, **Mesurer le développement durable,** CAHIERS STATISTIQUES, mars 2006, nº 10, p : 01. http://www.oecd.org/fr/std/36328924.pdf. Vu le : 06 /08/2014.

ويمكن شرح هذه العلاقة كمايلي: [39]

1. **بين البعد الإقتصادي والبيئي**: يتمثل في آثار النشاط الإقتصادي على البيئة على سبيل المثال: استخدام الموارد، صرف الملوثات والنفايات.
2. **بين البعد البيئي والبعد الإقتصادي**: الخدمات المقدمة للإقتصاد من خلال البيئة على سبيل المثال: الموارد الطبيعية.
3. **بين البعد البيئي والبعد الإجتماعي**: الخدمات المقدمة إلى الشركات من قبل البيئة على سبيل المثال: الوصول إلى الموارد وإلى وسائل الراحة، والمساهمة في توفير شروط البيئة الصحية والمعيشية وظروف العمل الملائمة.
4. **بين البعد الإجتماعي والبعد البيئي**: يتمثل في آثار المتغيرات الإجتماعية على البيئة على سبيل المثال: التغيرات الديموغرافية، أنماط الإستهلاك والتعليم والمعلومات، وإطارات المؤسسات الإقتصادية والقانونية.
5. **بين البعد الإجتماعي والبعد الإقتصادي**: آثار المتغيرات الإجتماعية على الإقتصاد مثل هيكل القوة العاملة، السكان والأسر والتعليم والتدريب، ومستويات الإستهلاك، والإطارات المؤسسية والقانونية.
6. **بين البعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي**: آثار النشاط الإقتصادي على المجتمع على سبيل المثال: مستويات الدخل، والإنصاف، التوظيف.

إن البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة يرتكز على إيقاف تبديد الموارد الإقتصادية الباطنية والسطحية، وترشيد الإستهلاك والحد من التفاوت في المداخيل والثروة ومعالجة مشاكل البطالة، وتحقيق الرفاه لجميع أفراد المجتمع والقضاء على الفقر

[39] Candice Stevens, **op.cit,** p: 01.

ورفع مستوى المعيشة للدول الفقيرة، مع مراعاة النظام البيئي وذلك يتطلب تغيير في أساليب الإنتاج والإستهلاك الحالية وجعلها أكثر ملاءمة وأكثر كفاءة بيئية دون المساس بتحقيق الحاجات الإنسانية.

الفرع الأول/ البنية الإقتصادية:

يتم من خلالها قياس معدل النمو الإقتصادي، وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتأثير السياسات الإقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية. وهذه المؤشرات لا تعطي تصورا واضحا عن حقيقة التباين الإقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل، كما أنها لا تعكس القيمة المستنزفة للموارد الطبيعية التي يتم استخدامها في عمليات الإنتاج. إن زيادة معدلات الإستهلاك تدل على نمو اقتصادي كبير، لكنها تخفي حقيقة التدهور البيئي والإجتماعي الذي تسببه، ولذلك فإنه من أولويات قياس التنمية المستدامة تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة، لها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس تأثير السياسات الإقتصادية على الموارد الطبيعية.

ومن أهم مؤشرات قياس البنية الإقتصادية لدولة ما مايلي: [40]

1. **الأداء الإقتصادي:** يتم قياسه من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الإستثمار في معدل الدخل الوطني، حيث حصة الإستثمار تعبر عن مدى زيادته وتوسعه، كما تعبر عن زيادة وتوسع استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها، بهدف الإستجابة لتلبية الطلب المتزايد للسكان الناتج عن زيادة السكان من جهة، وتحسن مستوى المعيشة من جهة أخرى. ويؤدي المناخ الجيد للإستثمار إلى دفع عجلة النمو إلى الأمام، عن طريق تشجيع الإستثمار وتحسين الإنتاجية، عبر توفير المزيد من المدخرات لعملية الإنتاج، مما يسمح بمزيد من الإنتاجية، وبالتالي الإرتفاع بنصيب الفرد من الناتج الوطني؛ الأمر الذي ينتج عنه تخفيض نسبة الفقر وتحسين الرفاهية.
2. **التجارة الخارجية:** تقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات
3. **الحالة المالية:** تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الخام، ونسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الخام.

[40] بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف– الجزائر، 2011، ص: 89.

الفرع الثاني/ أنماط الإنتاج والإستهلاك:

إن أنماط الإنتاج والإستهلاك الحالية تقف عائقا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تعمل على استنزاف مختلف الموارد الطبيعية من خلال الإنتاج المكثف والمتسارع والعادات الإستهلاكية غير العقلانية والمبالغ فيها، وخصوصا في الدول المتقدمة حيث لا تكتفي باستغلال مواردها فحسب بل تلجأ إلى استغلال موارد الدول النامية، هاته الأخيرة التي تعمل جاهدة لتحقيق الإحتياجات الأساسية لسكانها.

إن الأنماط الإنتاجية والإستهلاكية السائدة تحتاج لتحولات جذرية بحيث تصبح أكثر استدامة تراعي حق الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة وتحافظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة والمتجددة.

وأهم مؤشرات قياس الأنماط الإنتاجية والإستهلاكية في التنمية المستدامة مايلي:

1. **استهلاك المادة:** يقصد بالمادة هنا المواد الطبيعية الخام الداخلة في عملية الإنتاج، وتقاس بمدى كثافة استخدامها في الإنتاج. وتعتبر الدول المتقدمة الأكثر استهلاكا للموارد الطبيعية مقارنة بالدول النامية.[41]
2. **استخدام الطاقة:** يرتبط الطلب على الطاقة ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الإقتصادي ومعدلات النمو، وحسب وكالة الطاقة الدولية فإن الطلب على الطاقة سيزداد بنسبة **52%** إلى غاية سنة **2030**، وأغلب تلك الزيادة ستسجل في الدول النامية التي ستنتقل حصتها من الإستهلاك العالمي من **34%** سنة **2000** إلى **46%** سنة **2020**، فيما ستنتقل حصة الدول الصناعية من **53%** سنة **2000** إلى **43%** سنة **2020**.[42] ولمواجهة هذا الطلب المتزايد على الطاقة فإنه من غير الممكن استمرار الإعتماد على مصادر الطاقة التقليدية (النفط، الغاز، الفحم) خصوصا وأنها مصادر غير متجددة وتتجه نحو النضوب وتساهم في تلوث البيئة، وعليه أصبح من الضروري البحث عن مصادر أكثر استدامة وأقل ضررا بالمحيط وهذه المصادر هي الطاقة المتجددة. ويقاس استخدام الطاقة بالإستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الإستهلاك السنوي، وكثافة إستخدام الطاقة؛
3. **انتاج وإدارة النفايات:** وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات؛

---

[41] عبد الرحمان سيف سردار، **مرجع سابق**، ص: 193.

[42] مكتب العمل الدولي، **التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء**، التقرير الخامس لمؤتمر العمل الدولي 102، جنيف- سويسرا، 2013، ص 64، على الرابط: http://www.ilo.org/documents/pdf.

المطلب الثاني: البعد الإجتماعي ومؤشرات قياسه

يعبر البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة عن كيفية النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، وفي هذا الإطار يعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة بأنها: "تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم".[43]

إن التنمية الإجتماعية هي تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، فأما الأولى فتكون عن طريق الإستثمار في قدراتهم لرفعها من خلال الحد من الفقر وتوفير التعليم والصحة والأمن لدفعهم للعمل المنتج البناء، وأما الثانية فتكون بكفالة توزيع ثمار النمو الإقتصادي الذي يحققونه توزيعا متساويا، أما الثالثة فتكون بإعطاء لكل فرد فرصة للمشاركة فيها والمساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة قبل وأثناء وبعد التنفيذ.

ولعل من أهم أولويات البعد الإجتماعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة هي التقليل والتصدي لقضية الفقر التي تشمل عدم كفاية فرص الحصول على الموارد ومياه الشرب، والعناية الصحية، والسكن الميسور والمأمون، والتعليم، والحقوق المدنية والسياسية. ولهذا سيتم التركيز على قضية الفقر والصحة والتعليم كمؤشرات لقياس مدى تحقق أهداف البعد الإجتماعي.

الفرع الأول/ مؤشر الفقر:

1. مفهوم الفقر:

الفقر في اللغة معناه الحاجة، وهو ضد الغنى وسمي بذلك للتعبير عن انقطاع الحيل وعدم قدرة الشخص الفقير على تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة، أما اصطلاحا فالفقر يعين مستوى محددا من الدخل أو الإنفاق اللازم للوصول إلى الحد الأدنى من الأساسيات اللازمة للعيش.

وعرفه مكتب العمل الدولي بأنه: "ظاهرة معقدة وحقيقة راسخة، وكابوس للأفراد، يشكل حلقة مفرغة قوامها اعتلال الصحة وانخفاض القدرة على العمل وتدني الإنتاجية، وقصر العمل المتوقع، فالفقر مصيدة تؤدي إلى عدم كفاية التعليم، ونقص

[43] حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، 2013، ص: 35.

المهارات، والدخل غير المضمون، والتبكير بالإنجاب، وسوء الصحة والوفاة المبكرة، والفقر يشكل نقمة تعوق النمو وتؤجج الإضطراب، وتحول دون تقدم البلدان الفقيرة على طريق التنمية المستدامة".[44]

حسب هذا الإتجاه فإن دراسة الفقر تكون اعتمادا على علامات أو مؤشرات ظاهرة وواضحة ومتفق عليها، وقد حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية هذه المؤشرات في ثلاث هي:[45]

أ. **مؤشر الدخل**: من منظور الدخل يعتبر الشخص فقيرا فقط، إذا كان مستوى دخله يقل عن الخط المقرر للفقر، ويعرف هذا الخط بأنه كمية الدخل التي بدونها لا يمكن للفرد الحصول على كمية الغذاء الذي يؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لبقائه حيا، ولا يشمل الكساء والنقل والمأوى والعلاج، بل الغذاء فقط؛ وهو ما يعرف بخط الفقر المدقع.

ب. **مؤشر الحاجات الأساسية**: من منظور الحاجات الأساسية يعتبر الشخص فقيرا إذا كان محروما من وسائل الإشباع المادية اللازمة للوفاء بالقدر الأساسي المقبول من الحاجات الإنسانية؛ من حاجة للغذاء، وحاجة للكساء، وحاجة للتعليم وحاجة للعلاج..وغيرها من الحاجات الأساسية التي يتعين على الشخص أن يحصل عليها وإلا قيل عنه فقير. ويتصف هذا النوع من الفقر بأنه يشعر الإنسان بالحاجة الضرورية ولكنه لا يهدد حياته عكس النوع الأول، وهو الفقر المدقع الذي يهدد حياة الإنسان. ويتفق هذا المؤشر مع مؤشر حد الكفاية في الفكر الإسلامي الذي يعرف بأنه ذلك الحد الذي يتيح للفرد الإستمتاع بالحياة.

ج. **مؤشر القدرة**: من منظور القدرة يمثل الفقر عدم وجود بعض القدرات الأساسية التي تساعد الفرد على الخروج من دائرة الفقر مثل المستوى التعليمي ومستوى الصحة، ومستوى الدخل ....وغيرها من القدرات التي تمكن صاحبها من التغلب على الفقر، حيث لم يتم هنا النظر إلى الفقر من ناحية واقع الفقير أو آثار الفقر وإنما من زاوية العوامل المسببة له؛ وبالتأكيد فإن هذا المفهوم للفقر تم التوصل إليه بعد دراسة ممتدة في الزمان ومتعمقة في المجتمع الفقير للعوامل المشتركة بين الفقراء من حيث واقعهم وما أوصلهم إلى هذه الحال.

وهذا النوع من الفقر المعرف بانعدام القدرات الأساسية يطلق عليه أيضا اسم الفقر البشري، وتلقى مسؤولية القضاء عليه على عاتق الدولة وليس الفرد أو المجتمع ... فتوفير المدارس بيد الدولة، وتوفير الخدمات الصحية بيد الدولة كذلك، وتوفير الدخل يقع جزء كبير منه على عاتق الدولة أيضا.

---

[44] حفصي بونبعو ياسين، **مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع: التحليل الإقتصادي،جامعة الجزائر 3، 2011، ص: 14.

[45] الطيب لحيلح، محمد جحاص، **الفقر ...التعريف ومحاولات القياس**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية – العدد السابع، جوان 2010 ، ص: 170. على الرابط: http://univ-biskra.dz/rem/n7/7.pdf، تاريخ الإطلاع: 04/ 08/ 2014، على الساعة: 14:15.

2. مؤشرات قياس الفقر:

هناك نوعين من المؤشرات لقياس الفقر، الأولى وهي المؤشرات النقدية، أما الثانية والتي تقيس أوجه الحرمان المتعددة فهي المؤشرات غير النقدية ويمكن ذكرها كمايلي:

أ. المؤشرات النقدية: تتمثل في: [46]

- **نسبة الفقر**: يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية لعدد الفقراء من إجمالي السكان تحت خط الفقر، وعليه فهو يعكس مدى انتشار وتفشي الفقر في المجتمع من خلال نسبة الأفراد أو الأسر الذين هم أدنى خط الفقر. ويعتبر مؤشر نسبة الفقر المقياس الأكثر شيوعا والأوسع استخداما في دراسات قياس الفقر، وذلك نظرا لبساطته وسهولة حسابه. إلا أنه لا يأخذ في الإعتبار الفروقات الموجودة بين الفقراء من حيث القرب أو البعد عن خط الفقر، كما أنه لا يتأثر بتوزيع الدخل بين الفئات التي تقع أدنى الخط، ومن أجل تفادي هذه النقائص فقد تم استخدام مؤشرين آخرين.
- **فجوة الفقر**: يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الموجودة بين دخول الفقراء ومستوى خط الفقر. أي عمق الفقر ومدى بعد الفقراء عن خط الفقر. وبالتالي فهو يمكن من تسجيل مدى التدهور في أحوالهم، مما يساعد في تحديد الموارد والتحويلات اللازمة لرفع مختلف الأسر الفقيرة فوق خط الفقر، ونظرا لكون هذا المؤشر لا يتأثر بالتحويلات بين الفقراء وذلك رغم اختلاف وضعياتهم اتجاه خط الفقر ولأجل تجاوز هذا القصور، فقد تم اقتراح مؤشر ثالث وهو مؤشر حدة الفقر.
- **حدة الفقر**: يعكس هذا المؤشر إضافة إلى مؤشر فجوة الفقر مدى التفاوت الموجود بين الفقراء، فهو يقيس درجة عدم المساواة (التفاوت) في المجتمع في التوزيع تحت خط الفقر. ويعطي هذا المؤشر أوزانا نسبية مختلفة للفقراء بحسب البعد عن خط الفقر، فيكون الوزن النسبي الأكبر للأسر الأكثر فقرا والتي تقع أدنى توزيع الدخل أو (الإنفاق). وكلما كانت قيمة المؤشر عالية كلما كانت ظاهرة الفقر أشد قوة، وازداد حجم التفاوت بين الفقراء.

إن المؤشرات الثلاث السابقة يطلق عليها مجتمعة مؤشر FGT الذي اقترحه فوستر قرير وثوربيك عام (1984) كمقياس شامل للفقر. وتتراوح قيمتها بين الصفر عندما لا يكون هناك فقر في المجتمع، وبين قيمة قصوى تبلغ الواحد عندما يكون كل السكان فقراء. كما يعد مؤشرFGT المؤشر الأكثر استخداما واعتمادا في دراسات الفقر من طرف البلدان والهيئات الدولية.

ب. المؤشرات غير النقدية: الفقر ظاهرة لا يمكن حصرها في تدني الدخل فقط، وإنما تتعداه لتشمل متغيرات اجتماعية واقتصادية أخرى تعكس أوجه الحرمان المختلفة التي يعاني منها الفقراء. والمؤشرات غير النقدية تعكس نوعية حياة الفقراء ومدى قصور القدرات البشرية في مجالات التغذية، التعليم والصحة، وهي تعد مكملة للمؤشرات النقدية لا بديلا لها.

إن أول مقياس غير نقدي هو مقياس فقر القدرة لقياس نوعية الحياة على أساس القدرات، حيث تم تقديمه في تقرير التنمية البشرية في سنة **1996**، ويعكس قياس الفقر من خلال قياس الحرمان من أوجه متعددة تشمل الخدمات الصحية والتعليمية،

[46] حفصي بونبعو ياسين، **مرجع سابق**، ص ص: 22-23.

المسكن الملائم، إضافة إلى البطالة وعمل الأطفال والتمييز ضد الجنسين. وقد طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة **1997**مقياس فقر القدرة إلى مقياس أطلق عليه دليل الفقر البشري (IPH) أو المتعدد الأبعاد والذي يركز على نواحي الحرمان من ثلاثة أبعاد رئيسية هي؛ طول العمر، المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق كمايلي:[47]

- حياة مديدة وصحية: التعرض لخطر الوفاة في عمر مبكر نسبيا، يقاس بالإحتمال عند الولادة بعدم العيش إلى الأربعين.
- اكتساب المعرفة: الإستبعاد من عالم القراءة والإتصالات يقاس بمعدل الأمية لدى البالغين.
- مستوى معيشة لائق: الإفتقار إلى سبل الحصول على التوفير الإقتصادي الإجمالي يقاس بالمتوسط غير المرجح لثلاث مؤشرات هي: النسبة المئوية للسكان الذين لا تتوفر لديهم سبل الحصول المستدام على مصدر مياه محسن، النسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على خدمات صحية، النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص متوسط أو شديد في الوزن.

إن مفهوم الفقر هو مفهوم متسع ومعقد، لا يستطيع أن يعبر عنه أي مقياس مختصر حتى عندما تكمله أدلة أخرى، فلا يمكن اعتبار دليل الفقر البشري مقياسا شاملا للفقر، نظرا لعدم احتوائه على نواحي هامة من الحرمان، مثل فقدان الأمان بسبب الجرائم ومظاهر العنف، والإضطهاد السياسي أو الثقافي، والقيود الأخرى على الحريات السياسية والحريات الأساسية للإنسان، الأمر الذي يعكس صعوبة إجراء قياس دقيق لهذه النواحي المعقدة من الحرمان البشري. إلا أن ذلك لا ينقص من أهمية المقياس في تفسير ظاهرة الفقر وقدرته على تحليل جوانب مهمة من أوجه الحرمان المختلفة التي يعاني منها الفقراء.

3. اجراءات الحد من الفقر في اطار التنمية المستدامة:

من أجل تحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة تسعى مختلف الدول للقضاء على ظاهرة الفقر بشتى أنواعه، ولقد أدت التجارب المحلية والوطنية والدولية في مجال الحد من الفقر إلى التوصل إلى نتيجة مفادها أن الفقر هو مسألة اجتماعية وثقافية وسياسية بقدر ما هو مسألة اقتصادية، ولابد من وضع حد له من خلال العمل بالإجراءات التالية:[48]

- تمكين الفقراء من الناحيتين السياسية والإقتصادية حيث تعد وسيلة للقضاء على الفقر؛
- تعليم حقوق الإنسان لتمكين المهمشين من الوعي بحقوقهم الإنسانية ومن العمل على تغيير أوضاعهم؛
- توفير العمل بأجور مناسبة، وإتاحة الموارد لتأمين سبل العيش للحد من وطأة الفقر؛
- دعم الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، وجهود الحد من أوجه اللامساواة، ويجب إيلاء الأولوية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتمييز القائم على اعتبارات الإنتماء الإجتماعي أو العرقي أو الإثنين؛
- زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والإسكان وتوفير الماء والإصحاح وتوفير الغذاء بأسعار معقولة؛

---

[47] الطيب لحيلح، محمد حصاص، **مرجع سابق**، ص ص: 185-186.

[48] **التحرر من الفقر**، ص: 11، على الرابط: http://www.etc-graz.at/typo3/fileadmin/user_upload/ETC-Hauptseite/manual/versionen/arabisch/poverty/poverty.pdf، تاريخ الإطلاع: 2014/08/09، على الساعة: 10:40.

- للدولة ووكالاتها دورا مهما في الحد من وطأة الفقر ولاسيما في ظل العولمة؛
- زيادة إمكانيات المساءلة في مجال المساعدة الإنمائية ونشاط المؤسسات المالية العاملة على الصعيدين الدولي والمحلي، حيث من شأنها تأمين نمو اقتصادي عادل ومنصف؛
- تقديم الدعم والمساعدة من جانب المجتمع الدولي لجهود البلدان غير القادرة على القضاء على الفقر فورا.
- هناك علاقة مباشرة بين إلغاء الديون والحد من الفقر وإن من شأن ربط إلغاء الديون بضرورة الإستثمار في مجالات التعليم والصحة وغيرها من المجالات الإجتماعية، أن يسهم إسهاما مباشرا في الحد من الفقر؛
- إن الحرب والنزاعات تزيد من الفقر، وعليه فإن بذل الجهود من أجل القضاء على الفقر دون توفير الشروط الكفيلة بتأمين سلام وأمن بشري حقيقيين، هو أمر محكوم عليه بالفشل.

الفرع الثاني/ مؤشر التعليم:

1. مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة:

تنص المادة (**26**) من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان على أنه: "لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يوفر التعليم مجانا على الأقل في مرحلتيه الإبتدائية والأساسية، ويكون التعليم إلزاميا، ويكون التعليم الفني والمهني متاحا للجميع تبعا لكفاءتهم. ويجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في حفظ السلام". [49]

ويعرف التعليم من أجل التنمية المستدامة بأنه التعليم الذي: [50]

- يمكن الدارسين من اكتساب ما يلزم من تقنيات ومهارات وقيم ومعارف لضمان تنمية مستدامة؛
- تعليم يتيسّر للجميع الإنتفاع بمختلف مستوياته أيا كان السياق الإجتماعي (البيئة العائلية والمدرسية، وبيئة مكان العمل، وبيئة الجماعة)؛
- تعليم يعد مواطنين يتحملون مسؤولياتهم، ويشجع على الديمقراطية بحيث يمكن جميع الأفراد والجماعات من التمتع بكل حقوقهم إلى جانب قيامهم بجميع واجباتهم؛
- تعليم يدخل في منظوره التعلم مدى الحياة؛

[49] إيمان بيبرس، **التعليم غير الرسمي ودوره في التنمية المستدامة**، جمعية نهوض وتنمية المرأة المشهرة برقم 3528، مصر، 2003، ص: 2. على الرابط: http://www.adew.org/ar/documentations/ResearchesPDF/1.pdf، تاريخ الإطلاع: 2014/08/01، على الساعة: 18:12.

[50] منظمة اليونيسكو، على الرابط: http://www.unesco.org/bpi/pdf/memobpi39_sustainabledvpt_ar.pdf، تاريخ الإطلاع: 2014/08/4، على الساعة: 16:45.

- تعليم يضمن تفتح كل شخص تفتحا متوازنا.

إن التعليم حق من حقوق الإنسان، وشرط لابد منه لتحقيق التنمية المستدامة وأداة لا غنى عنها لصلاح الحكم واتخاذ القرارات النيرة وتعزيز الديمقراطية، وتنمية قدرات الأفراد والجماعات والمجتمعات والمنظمات والبلدان على تبني أحكام واختيارات تخدم التنمية المستدامة.

كما أن التعليم من شأنه أن يحدث تغييرا في عقليات الأشخاص فيمكنهم بذلك من جعل عالمهم أكثر أمنا وعافية وازدهارا وبالتالي تحسين نوعية الحياة. اضافة إلى افساح المجال للتفكير النقدي والإبداعي ولإرتفاع مستوى الوعي بحيث يتسنى اكتشاف رؤى ومفاهيم جديدة وتطوير طرق وأدوات جديدة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

2. أنواع التعليم ومؤشرات قياسه:

عموما يقسم التعليم إلى نوعين رسمي وغير رسمي؛[51]

أ. **التعليم الرسمي (النظامي)**: تقوم به مؤسسات خاصة حكومية أو غير حكومية وهو تعليم منظم وعلى مراحل ينتهي بحصول المتعلم على شهادة تثبت حصوله على نوع ودرجة التعليم لذلك يطلق عليه بالتعليم المنظم.

ب. **التعليم غير الرسمي (غير النظامي)**: تقوم به المؤسسات الإجتماعية المتمثلة بالأسرة والحي والجامع وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني التي تتمثل اليوم بالعديد من الجمعيات والمنظمات الإنسانية والخيرية، وهذا النوع من التعليم يمتاز بأنه غير منظم وليس على مراحل ولا يحصل فيه المتعلم على شهادة تثبت حصوله على نوع معين أو درجة معينة من التعليم.

ويتم قياس مستويات التعليم بالمؤشرات التالية:

- نسبة الإلتحاق الإجمالي للذكور بالمدارس؛
- نسبة الإلتحاق الإجمالي للإناث بالمدارس؛
- معدل الأمية عند البالغين والبالغات؛
- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عند البالغين والبالغات؛

[51] واثق غازي، **أهداف التعليم، لماذا نعلم؟ وماذا نعلم..، كيف نعلم؟**، ص: 1، على الرابط: http://www.geologyofmesopotamia.com/library/education-purpose.pdf، تاريخ الإطلاع: 2014/08/09، على الساعة: 16:00.

3. اجراءات النهوض بالتعليم في اطار التنمية المستدامة:

إن المشاورة المواضيعية العالمية بشأن التعليم في جدول أعمال التنمية لما بعد عام **2015** التي تمت تحت القيادة المشتركة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، قد أكدت على أنه بغض النظر عن شكل جدول أعمال التعليم بعد عام **2015**، يجب أن يكون للتعليم هدف واضح وهو التركيز على الإنصاف والوصول إلى التعليم وجودة التعليم. وعليه يقترح أن يكون الهدف الأسمى للتعليم هو توفير "التعليم المنصف والجيد والتعلم مدى الحياة للجميع".[52] ومن المتوقع أن يمكن هذا الهدف جميع المجتمعات من تطوير المهارات والمعارف والإبتكارات اللازمة للتغلب على التحديات السياسية والإقتصادية والتكنولوجية والصحية والبيئية الحالية والمستقبلية لضمان البقاء على درب التنمية المستدامة.

كما أوصت المشاورة باتخاذ الإجراءات التالية للنهوض بالتعليم من أجل التنمية المستدامة:[53]

أ. ضمان توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الجيد ليشمل الجميع في كافة مستويات التعليم، حيث ينبغي على نهج التعلم مدى الحياة أن يشمل التعلم في جميع مراحل الحياة، بما في ذلك الوصول إلى التعلم في مرحلة تنمية الطفولة المبكرة والمرحلة الإبتدائية والتعليم ما بعد الأساسي – الرسمي وغير الرسمي – والتدريب المهني، والتعليم العالي. وينبغي أن يشمل توسيع نطاق الوصول إلى التعليم التزاما صريحا بتقديم فرص لتعليم الكبار ومحو الأمية، وخاصة بالنسبة للنساء.

ب. تركيز الإهتمام على جودة التعليم، بما في ذلك محتوى التعليم وفائدته العملية، وكذلك نتائج التعلم وهذا يعني:

- ضمان توافر أعداد كافية من المعلمين وقادة المدارس المتحمسين والمدربين تدريبا جيدا، مع تحسين تدريب المعلمين وظروف العمل والتعيين والفرص المتاحة للتطوير المهني.
- التركيز على نواتج التعلم المفيدة والمنصفة والقابلة للقياس عبر دورة الحياة، بما في ذلك معرفة المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، وغيرها من المهارات والكفاءات الإجتماعية والمدنية والإقتصادية والبيئية والصحية المفيدة.
- إدراج مبادئ التنمية المستدامة في التعليم الإبتدائي والثانوي وتعلم الكبار بحيث يتمكن المتعلمون من تطوير المهارات والكفاءات اللازمة لإتخاذ قرارات واعية من أجل مستقبل مستدام. وينبغي أن يشمل التعليم والتدريب التربية البيئية لتعزيز الوعي والعمل على مواجهة التهديدات الحالية والمستقبلية التي تواجه البيئة.
- تعزيز التدريب واكتساب المهارات اللازمة للعمل والحياة، وضمان تزويد الشباب بالمهارات والكفاءات الإجتماعية التي تؤهلهم للعمل والمهارات التقنية اللازمة ليكونوا مواطنين متعلمين ومسؤولين وفاعلين. وهذا بالتعاون بين مختلف القطاعات لتطوير المهارات الحياتية (العمل الجماعي، والتفكير النقدي، وحل المشكلات الخ..)، والمهارات التقنية أو المهنية المتخصصة، والإنتقال من المدرسة إلى العمل.

---

[52] **وضع تصور للتعليم في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015**، موجز تنفيذي، مشاورة مواضيعية عالمية بشأن التعليم في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 ، ص: 05. على الرابط: http://www.unicef.org/education/files/Post-2015_ARB_web.pdf، تاريخ الإطلاع: 2014/08/1، على الساعة 11:40.

[53] **المرجع نفسه**، ونفس توقيت الإطلاع.

- تعزيز توفير بيئات تعلم تمكينية، آمنة وصحية، بما في ذلك المباني المدرسية الآمنة الحساسة للكوارث والفصول الدراسية الآمنة ومياه الشرب النظيفة وبرامج التغذية المدرسية ومرافق الصرف الصحي والنظافة التي تراعي الفوارق بين الجنسين.

ج. ينبغي أن يكون الوصول إلى الأطفال غير الملتحقين بالمدارس من خلال تدخلات مبتكرة ومرنة ومتغيرة والشراكة مع مزودي خدمات التعليم غير الحكوميين والمجتمعات.

د. تظل المساواة بين الجنسين أولوية قوية، مع تحديد التركيز على تعزيز الوصول إلى التعليم ما بعد الأساسي والثانوي للفتيات والنساء في بيئات تعلم داعمة وآمنة. فالأدلة توضح أن الأثر المضاعف لتطوير تعليم الفتيات يصبح واضحا فقط عندما تكمل الفتيات التعليم الثانوي، وعلاوة على ذلك لا يمكن تناول المساواة بين الجنسين من خلال التركيز الضيق على الوصول إلى التعليم فقط، بل يجب تناولها في إطار المجتمع ككل في وقت واحد وعلى مستويات وقطاعات متعددة، بما في ذلك الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

الفرع الثالث/ مؤشر الصحة:

1. مفهوم الصحة:

إن الصحة غاية أساسية من غايات التنمية المستدامة كما أن القدرة على تحقيق هذه الأخيرة تتوقف على الصحة، والتي تعددت مفاهيمها حيث ارتبط البعض منها بصحة الفرد في حين ارتبط البعض الآخر بصحة المجتمع أو صحة البيئة التي يعيش فيها الفرد، وقد ارتبط ظهور هذه المفاهيم بتطور مضمون الصحة على مدى التاريخ، لكن هيئة الصحة العالمية عرفت مفهوم الصحة على أنه: "حالة السلامة والكفاية البدنية والعقلية والإجتماعية الكاملة وليست مجرد الخلو من المرض أو العجز".[54]

وفي حقيقة الأمر أن التعريف السابق يفتقد إلى جانب مهم جدا وهو الجانب الروحي، كما أنه لا يشير إلى أن الصحة لابد من أن تكون مثالية ومتكاملة لأن ذلك يضعها في مستوى نادرا ما يتوافر، ومع ذلك نجد أن الدول المتقدمة تنظر إلى الصحة المثالية باعتبارها هدفا بعيد المدى لبرامج وأنشطة تسعى إلى تحقيقها، في حين أن ما تسعى إليه الصحة هي تحقيق الجانب الإيجابي أي توافر طاقة صحية إيجابية تمكن الفرد والمجتمع من مواجهة المشكلات والمؤثرات سواء كانت جسمية أو نفسية أو اجتماعية دون ظهور أي أعراض أو علامات مرضية وبالتالي نستطيع أن نستخلص مواصفات الصحة الجيدة كالتالي:

- **السلامة:** الخلو من الأمراض والعاهات، لكن هذا الخلو يفتقر إلى طاقة إيجابية من الصحة تقيه المؤثرات وتمكنه من مواجهة المشكلات البدنية أو النفسية أو الإجتماعية دون ظهور أعراض مرضية، فالإنسان هنا يخلو من الأمراض لكنه معرض للإصابة بأي مرض إذا توافرت له الأسباب.
- **الكفاية البدنية:** سلامة أجهزة الجسم وتناسق وظائف الأعضاء وتكيفها مع البيئة المحيطة بها.

[54] **مفهوم الصحة**، ص: 12، على الرابط: http://www.moe.edu.kw/DocLib/، تاريخ الإطلاع: 05/ 08 / 2014.

- **الكفاية العقلية والنفسية:** سلامة النفس وانخفاض الإضطرابات العقلية والإنفعالات والأحاسيس بدرجة تمكن الفرد من التوافق مع نفسه وإمكانياته والعمل على تنميتها بحيث يضع ذاته ضمن إطار معين يتلاءم مع الواقع، والشعور الواضح لشخصيته وتأثيرها على كل من يحيط بها.
- **الكفاية الإجتماعية:** قدرة الفرد على التفاعل والإستجابة الإيجابية مع الآخرين من خلال إقامة العلاقات الشخصية والإجتماعية القائمة على تحقيق الأهداف المشتركة وفق معايير السلوك الإنساني الخاصة بكل مجتمع.
- **الكفاية الروحية:** السعي وراء تكوين النفس المطمئنة من خلال استيعاب خصائص طريق الفلاح التي يتحقق بها تلاؤمه ورضاه وتفاعله مع المجتمع الذي يعيش فيه، والإعتقاد بأن تحقيقها يصل إلى إرضاء اللّه تعالى.

أما الصحة العامة (Public Health) فلقد جرت عدة محاولات لتعريفها في مفهومها الحديث وأهم هذه التعاريف وأشهرها التعريف الذي وضعه العالم (Winslow) سنة **1920** وقد أورد أن الصحة العامة هي: "علم وفن الوقاية من المرض وإطالة العمر وترقية الصحة والكفاية وذلك بمجهودات منظمات المجتمع من أجل صحة البيئة ومكافحة الأمراض المعدية وتعليم الفرد الصحة الشخصية وتنظيم خدمات الطب والتمريض للعمل على التشخيص المبكر والعلاج الوقائي للأمراض وتطوير الحياة الإجتماعية والمعيشية ليتمكن كل مواطن من الحصول على حقه المشروع في الصحة والحياة ".[55]

إن الصحة العامة أو الصحة الإجتماعية في مفهومها الحديث أشمل وأوسع من الصحة الشخصية أو صحة البيئة أو الطب الوقائي أو الطب الإجتماعي وفي الواقع أن الصحة العامة تشمل كل المفاهيم الأخرى مجتمعة ويضاف إلى ذلك:

- الإجراءات الإدارية مثل التخطيط والتنظيم وجمع الإحصاءات الصحية والحيوية؛
- الدراسات الإستقصائية والوبائية؛
- التفتيش الصحي؛
- التربية الصحية للشعب؛
- خدمات الصحة العامة المعملية؛
- إدارة الوحدات الصحية والمستوصفات والمستشفيات.

2. مؤشرات قياس الصحة:

إن مؤشرات قياس الصحة هي أدوات تستخدم لمعرفة المستوى الصحي للأفراد والمجتمعات. وتساهم هذه الأدوات في تحديد الحالة الصحية البدنية والعقلية والإجتماعية للأفراد والمجتمعات من جهة، ومقارنتها من جهة أخرى بالحالة الصحية للأفراد

[55] **التربية الصحية (تعريف الصحة والصحة العامة ومجالاتها)** ، على الرابط: http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/publication_2_26674_53.pdf، تاريخ الإطلاع: 05/ 08 / 2014، على الساعة: 15:12.

والمجتمعات الأخرى. كما تعمل على اكتشاف المواقع التي تحتاج للإصلاح وتحسين الخدمات الصحية وعمل البحوث وتقييم البرامج الصحية الموجودة في المجتمع. وتنقسم هذه المؤشرات إلى مقاييس موضوعية ومقاييس تقديرية كمايلي: [56]

أ. **مقاييس موضوعية:** وهي وسائل قياس دقيقة ومحددة لا يختلف على نتائجها أحد وتتمثل في:

- الإختبارات البدنية (القوة- السرعة)؛
- الإختبارات النفسية التي تكشف عن مستوى الصحة النفسية؛
- اختبارات النواحي الإجتماعية مثل طبيعة العلاقات الإجتماعية؛
- الإختبارات العقلية للتأكد من سلامة الفرد من النواحي العقلية.

ب. **مقاييس تقديرية:** تعتمد على معدلات يمكن من خلالها الحكم على المستوى الصحي للمجتمع وتتمثل في:

- معدل وفيات الأطفال: عدد الأطفال الذين توفوا خلال سنة بالنسبة لكل **1000** طفل ولد في السنة؛
- بيان الأسباب الرئيسية للوفاة في المجتمع: ففي الدول النامية تكون الأمراض المعدية هي السبب وفي الدول المتقدمة تكون أمراض القلب والشرايين؛
- تقدير كميات الأغذية المتاحة للسكان: ويتم حساب ذلك من خلال حساب احتياجات الفرد من السعرات الحرارية ومدى توفر الأغذية التي تتيح للفرد هذه السعرات؛
- نسبة الخدمات الصحية إلى عدد السكان: والخدمات الصحية كعدد الأطباء والمستشفيات وتقاس نسبتها الصحية بالنسبة لعدد السكان؛
- مدى توفر عناصر البيئة الصالحة: المقصود بعناصر البيئة الصالحة مياه الشرب والصرف الصحي ويقاس مدى توافرها بالنسبة لعدد السكان؛
- متوسط العمر المتوقع: فكلما زاد متوسط عمر الأفراد دل ذلك على أن الحالة الصحية للمجتمع جيدة والعكس.

3. اجراءات ضمان صحة مستدامة:

ينص المبدأ الأول من إعلان ريو للبيئة والتنمية على ما يلي: "يقع البشر في صميم الإهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة". [57] ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة مع تفشي الأمراض المهلكة بدرجة كبيرة، كما يتعذر الحفاظ على صحة السكان دون وجود تنمية مستدامة من الناحية البيئية. ويتعين تعزيز قدرة أنظمة الرعاية الصحية على توفير الخدمات الصحية الأساسية للجميع على أسس الكفاءة وسهولة المنال ويسرة التكلفة للوقاية من الأمراض ومكافحتها ومعالجتها والتقليل من الأخطار الصحية البيئية، بما يتماشى مع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويتفق مع

[56] **الصحة المدرسية**، دروس مقدمة على الرابط، http://faculty.ksu.edu.sa/sport4health/new، تاريخ الإطلاع: 05/ 08/ 2014، على الساعة: 13:35.

[57] الأمم المتحدة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي، **الصحة والتنمية المستدامة**، تقرير الأمين العام، 2 مارس 2001، ص: 2. على الرابط: https://www1.umn.edu/humanrts/arabic/Health/Health84.pdf، تاريخ الإطلاع: 01/ 08 / 2014، على الساعة: 17:10.

القوانين المحلية والقيم الثقافية والدينية، وهذا ما تراعيه تقارير مؤتمرات وندوات القمة ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة والدورات الإستثنائية للجمعية العامة. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير على جميع المستويات تتمثل في ما يلي: [58]

- دمج الشواغل الصحية –بما فيها شواغل أشد السكان ضعفا– في الإستراتيجيات والسياسات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛
- تعزيز إمكانية الحصول بصورة منصفة ومحسنة على خدمات رعاية صحية كفؤة ورخيصة تشمل الوقاية على كافة مستويات النظام الصحي، والحصول على العقاقير الضرورية بأسعار ميسورة، وخدمات التحصين واللقاحات والتكنولوجيا الطبية؛
- تقديم مساعدة تقنية ومالية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية لتنفيذ استراتيجية الصحة للجميع، بما في ذلك أنظمة المعلومات الصحية وقواعد البيانات المتكاملة عن أخطار التنمية؛
- تحسين وتطوير إدارة الموارد البشرية العاملة في خدمات الرعاية الصحية؛ والعمل على إقامة شراكات لتحسين التثقيف الصحي، بهدف الإرتقاء بمستوى الإلمام بالشؤون الصحية على النطاق العالمي.
- وضع برامج واتخاذ مبادرات لتخفيض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون الخامسة من العمر، وتقليل نسبة التفاوت فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفي داخلها في أقرب وقت ممكن.
- توجيه الجهود البحثية نحو القضايا الصحية ذات الأولوية خاصة القضايا التي تمس الفئات السكانية الضعيفة والمعرضة للإصابة بالأمراض، وتعزيز تكافؤ الفرص في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والمعالجة والتكنولوجيا الطبية، والإهتمام بالآثار الجانبية لسوء الصحة؛
- نقل ونشر التكنولوجيات بشروط متفق عليها تشمل إقامة شراكات متعددة المجالات مع القطاعين العام والخاص، لتأمين حصول المناطق الريفية والحضرية في البلدان النامية فضلا عن البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية على المياه الصالحة ومرافق الصرف الصحي والتخلص من النفايات بدعم مالي دولي، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد والشواغل المتعلقة بالجنسين بما في ذلك احتياجات المرأة المحددة من التكنولوجيا؛
- تحسين الصحة عن طريق حصول الجميع على غذاء كاف وسليم وملائم من الناحية الغذائية، وزيادة حماية صحة المستهلك، وتنفيذ الإلتزامات الحالية المتفق عليها دوليا والمعايير والمبادئ التوجيهية ذات الصلة؛
- وضع برامج وقائية وترويجية وعلاجية، وتعزيز القائم منها، لمعالجة الأمراض والحالات غير المعدية، كأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكر والأمراض الصدرية المزمنة والإصابات الناجمة عن العنف والإضطرابات النفسية وعوامل الخطر المرتبطة بها، بما في ذلك تعاطي الخمر والتدخين، وتناول الأغذية غير الصحية وانعدام النشاط البدني؛
- الوفاء ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها، بجميع الإلتزامات بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والسل والملاريا، والحرص في الوقت ذاته على ضمان استفادة أكثر البلدان احتياجا من المعونات اللازمة؛

[58] **القرار ٢خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**، ص: 51. على الرابط: http://www.un.org/ar/events/motherearthday/pdf/JohannesburgPlan.pdf، تاريخ الإطلاع: 31/ 07/ 2014، على الساعة: 17:45.

المطلب الثالث: البعد البيئي ومؤشرات قياسه

يقوم البعد البيئي الذي يعد العمود الفقري للتنمية المستدامة على الإهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وحمايتها من الإستنزاف والإستهلاك غير العقلاني، وأيضا التصدي للمشاكل البيئية الطبيعية كالتصحر والإنجراف، وغير الطبيعية كالتلوث الذي يحدثه البشر نتيجة أفعالهم اللامسؤولة، اضافة إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي أين تشهد العديد من الكائنات الإنقراض ونقص في أعدادها.

وقبل التطرق لأهم مشاكل البيئة يمكن الإشارة إلى أن البيئة قد تعددت وتفرعت تعاريفها إلا أنها لا تخرج عن معناها الشامل الذي يوضح بأنها: "الإطار الشامل الذي يعيش فيه الإنسان مؤثرا ومتأثرا ويجد فيه مقومات بقائه من غذاء وكساء ودواء ومسكن ويقيم فيه علاقاته مع أقرانه من البشر".[59]

كما يمكن تعريفها بأنها: "المحيط الطبيعي والصناعي الذي يعيش فيه الإنسان، بما فيه من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية ومنشآت أقامها الإنسان لإشباع حاجاته المتزايدة، إذ تنطوي على وسط طبيعي وآخر مقام بفعل الإنسان".[60]

وعليه فالبيئة هي نظام حيوي متكامل لا يمكن له أن يستقيم إلا بتوازنه، ومن ثم فإن أي خلل أو نقص فى عناصره أو مكوناته من شأنه أن يؤدى إلى فقدان توازن النظام البيئي ككل. وبالتالي حدوث مشاكل بيئية قد تصل إلى حد نضوب وفناء الموارد الإقتصادية ذاتها.

وما يمكن ملاحظته في السنوات الأخيرة أن البيئة تعاني من عدة مشاكل تتفاقم وتتزايد يوما بعد يوم منها ما هو طبيعي، ومنها ما هو نتاج أعمال البشر غير المسؤولة، وأهم هذه المشاكل: التلوث بأنواعه الثلاث الهوائي والمائي والترابي، التغير المناخي، استنزاف الأراضي وخصوصا الزراعية منها والغابات، الإخلال بالتنوع البيولوجي والتسبب في انقراض العديد من الفصائل وفيمايلي تفصيل لهذه المشاكل.

[59] السيدة ابراهيم مصطفى، السيد محمد أحمد السريتي وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، قسم الإقتصاد –كلية التجارة– جامعة الإسكندرية، بدون طبعة، 2009، ص: 277.

[60] عارف صالح مخلف، **الإدارة البيئية (الحماية الإدارية البيئية)**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، الطبعة العربية، 2009، ص: 30.

الفرع الأول/ التلوث البيئي:

1. تعريف التلوث البيئي:

يعرف التلوث البيئي على أنه: "التغير الكمي و/أو الكيفي الذي يتعرض له النظام البيئي أو أحد مكوناته،كما يتمثل في الأضرار التي تلحق بالبيئة وتقلل من قدرتها على توفير حياة مثلى للإنسان بدنيا ونفسيا وأخلاقيا واجتماعيا".[61]

فالتلوث البيئي هو إفساد لمكونات البيئة نتيجة وجود أي مادة أو طاقة في غير مكانها وزمانها، وكمياتها المناسبة، أو أنها عبارة عن وجود أي مواد دخيلة تغير من الخواص الفيزيائية أو الكيمائية أو الحيوية لكل أو بعض مكونات البيئة بحيث تتحول من عناصر مفيدة إلى عناصر ضارة للإنسان والحيوان والنظام البيئى على حد سواء.

2. درجات التلوث البيئي:

يكون التلوث على ثلاث درجات متميزة هي:[62]

أ. **درجة التلوث المقبول:** حيث تمثل الدرجة من التلوث التي لا يتأثر بها توازن النظام الإيكولوجي ولا يكون التلوث هنا مصحوبا بأي أخطار أو مشاكل بيئية رئيسية.

ب. **درجة التلوث الخطر:** أين تعاني الكثير من الدول من التلوث الخطر والناتج بالدرجة الأولى عن النشاط الصناعي وزيادة النشاط التعديني والإعتماد بشكل رئيسي على الفحم والبترول كمصادر للطاقة. وهذه المرحلة تعتبر مرحلة متقدمة من مراحل التلوث حيث أن كمية ونوعية الملوثات تتعدى الحد الإيكولوجي الحرج والذي يبدأ معه التأثير السلبي على العناصر البيئية الطبيعية والبشرية.

ج. **درجة التلوث المدمر:** يمثل التلوث المدمر المرحلة التي ينهار فيها النظام الإيكولوجي ويصبح غير قادر على العطاء نظرا لإختلال مستوى الإتزان بشكل جذري. حيث أن النظام البيئي ينهار كليا ويحتاج إلى سنوات طويلة لإعادة اتزانه بواسطة تدخل العنصر البشري وبتكلفة اقتصادية باهظة. وينتج هذا النوع غالبا عن الكوارث النووية المدمرة.

3. أنواع التلوث البيئي:

يقسم التلوث البيئي إلى ثلاث أنواع هي:

---

[61] السيدة ابراهيم مصطفى، السيد محمد أحمد السريتي وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 277.

[62] جلال شيخ يونس أريل، (**التلوث مشكلة العصر) التلوث البيئي: مفهومه– مصادره– أنواعه**، ص: 2. على الرابط: https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CBwQFjAA&url، تاريخ الإطلاع: 06/ 04/ 2015، على الساعة: 11:17.

أ. **التلوث الهوائي**: هو الحالة التي يكون فيها الهواء محتويا على مواد غريبة، أو عندما يحدث تغيير في نسب مكوناته.[63] وقد يكون هذا التلوث سببه المصادر الطبيعية مثل الغازات والغبار الناتجة من ثورات البراكين ومن حرائق الغابات الطبيعية والأتربة الناتجة من العواصف. أو قد يكون نتيجة لأنشطة الإنسان على سطح الأرض، فاستخدام الوقود في الصناعة ووسائل النقل وتوليد الكهرباء وغيرها من الأنشطة يؤدي إلى انبعاث غازات مختلفة وجسيمات دقيقة في الهواء. وهذا النوع من التلوث يثير الإهتمام والقلق لأن مكوناته وكمياته أصبحت متنوعة وكبيرة إلى درجة أحدثت خللا ملحوظا في التركيب الطبيعي للهواء.

ب. **التلوث المائي**: يقصد به افساد نوعية مياه الأنهار ومياه المصارف الزراعية والبحار والمحيطات، بالإضافة إلى مياه الأمطار والآبار الجوفية مما يجعل هذه المياه غير صالحة للإستعمال. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية يموت ما يقرب من خمسة ملايين شخص يوميا بسبب شربهم ماء ملوثا.[64] وتتمثل أهم مصادر التلوث المائي في المواد البترولية والنووية والكيماوية اضافة إلى مخلفات الصرف التي تلقى في البحار والمحيطات والأنهار. ويقاس التلوث المائي من خلال:

- ✓ استعمال المغذيات؛
- ✓ استنفاد الموارد الجوفية؛
- ✓ كمية المياه المعالجة والمحلاة.

ج. **تلوث التربة**: تتكون التربة من عناصر أربعة وهي الماء والهواء والمعادن والمواد العضوية والتي تكون مرتبة بنظام فيزيائي وكيماوي معقد، وتلوثها يعني الفساد الذي يصيبها فيغير من صفاتها وخواصها الفيزيائية والكيماوية بشكل يجعلها تؤثر سلبا بصورة مباشرة أو غير مباشرة على من يعيش فوق سطحها.

يؤدي التلوث المستمر للتربة إلى إتلاف طبقتها الرقيقة الخصبة التي تغطي الكثير من سطح الكرة الأرضية، والتي تعد البيئة الصالحة للزراعة، ويعد الإنسان المتسبب الأول في هذا التلوث من خلال الإستعمال الخاطئ والمبالغ فيه للأسمدة الكيماوية والمبيدات التي تعمل على قتل خصوبة التربة، اضافة إلى الفضلات المنزلية والصناعية أين تصل التربة فضلات متنوعة أغلبها مواد قابلة للتحلل والتفسخ وهناك فضلات صناعية خطرة بيولوجيا أو كيماويا أو اشعاعيا يتوجب التخلص منها بأسلوب سليم بيئيا كالردم واعادة التدوير.

---

[63] البيئة في المدرسة: دليل المعلومات والنشاطات البيئية، **تلوث الهواء**، على الرابط: http://www.afed-ecoschool.org/web/pdf/chapter1.pdf، تاريخ الإطلاع: 06/04/ 2015، على الساعة: 12:05.

[64] السيدة ابراهيم مصطفى، السيد محمد أحمد السريتي وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 286.

الفرع الثاني/ تغير المناخ:

1. مفهوم تغير المناخ:

يعد تغير المناخ من النتائج المترتبة عن استهلاك الطاقة غير العقلاني وتلوث البيئة، ويظهر من خلال عدة صور أهمها الإحتباس الحراري. حيث ارتفعت درجة حرارة الأرض في السنوات الأخيرة، وكثرت الأعاصير والفيضانات وانقرضت العديد من الفصائل الحيوانية وتشرد العديد من الناس وانتشرت الأمراض والأوبئة.

ويعني التغير في المناخ: "التغير الذي يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة".[65] ويقاس هذا التغير من خلال كمية انبعاثات الغازات الدفيئة: ثاني أكسيد الكربون، الميثان، غاز النتروجين، وأكسيد الكبريت.

2. الآثار السلبية لتغير المناخ:

أهم الآثار السلبية لتغير المناخ يمكن تلخيصها كمايلي:[66]

- الآثار المتعلقة بتوفر المياه، حيث يتوقع أن تزداد معاناة المناطق التي كانت تعاني من الجفاف وندرة المياه، وأن تقل الفترة الزمنية لحدوث دورات الجفاف من حوالي مائة عام إلى عشرة أعوام.
- الآثار المتعلقة بإنتاج الغذاء، حيث يتوقع زيادة انتاج الحبوب بحوالي **20 %** في مناطق خطوط العرض العليا وانخفاض الإنتاج بحوالي **30 %** في الدول النامية.
- الآثار المتعلقة بالصحة حيث يتوقع زيادة الإصابة بالملاريا وغيرها من الأمراض.
- الآثار المتعلقة بالموارد الأرضية نتيجة لإرتفاع مستوى سطح البحر، حيث يتوقع معاناة الأراضي الساحلية التي تقع تحت مستوى سطح البحر من خسائر تقدر قيمتها بحوالي تريليون دولار، بينما يتوقع زوال عدد من الدول الجزرية من الوجود.
- الآثار المتعلقة بالبنية الأساسية من جراء ازدياد حدة العواصف والأعاصير.
- ارتفاع درجة الحرارة في العالم بحوالي خمس درجات مئوية وذلك من جراء ارتفاع رصيد الغازات الدفيئة.

---

[65] **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ**، الأمم المتحدة 1992، ص: 3، على الرابط: http://unfccc.int/resource/docs/convkp/convarabic.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/04/08، على الساعة 17:15.

[66] محمد نعمان نوفل، **اقتصاديات التغير المناخي الآثار والسياسات**، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد رقم 24، 2007، ص: 3. على الرابط: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/202/202_ex24.pdf، تاريخ الإطلاع: 03/ 06/ 2014، على الساعة: 21:30.

3. الظواهر المناخية الجديدة:

فيما يخص أهم الظواهر المناخية الجديدة فتتمثل في:

أ. **الإحتباس الحراري:** إن ظاهرة الإحتباس الحراري تتعلق بزيادة تركيز غاز ثاني أوكسيد الكربون CO_2 في الغلاف الجوي والتي هي في تزايد مستمر، رغم أن الزيادة ضئيلة وليس لها تأثير صحي على الإنسان أو الأحياء إلا أن الخطر يكمن في الإقلال من انتشار الحرارة في جو الكرة الأرضية إلى الفضاء الخارجي مما يسبب ارتفاع معدلات درجات الحرارة على سطح المعمورة. وخاصة في المدن الكبرى بسبب انتشار العمران وزيادة استهلاك الطاقة وانطلاق عوادم السيارات، كما قد يتسبب في انخفاض كمية الأمطار الساقطة وحدوث الجفاف، أو سقوط أمطار غزيرة وحدوث فيضانات عارمة، وتزايد قوة الأعاصير المدارية وحجم خسائرها. كذلك فإن ارتفاع درجة الحرارة سيؤدي إلى انحسار الجليد في أقصى شمال وجنوب الكرة الأرضية بالإتجاه نحو القطبين أو انحسار الغطاءات الجليدية فوق القمم الجبلية المرتفعة بالأقاليم الأخرى. وفي الحالتين تتجه المياه نحو البحار والمحيطات فيرتفع مستواها، كما أن ارتفاع الحرارة يؤدي إلى ما يعرف بالتمدد الحراري لمياه البحار والمحيطات مما يجعلها تتمدد ويزداد حجمها فيرتفع مستواها أيضا.

ب. **ظاهرة استنزاف طبقة الأوزون:** تتعرض طبقة الأوزون الأستراتوسفيرية إلى خطر التحلل والتفكك والتدمير بسبب ما يصلها من ملوثات هوائية منبعثة من سطح الأرض تتفاعل معها وتفككها وتحولها إلى عناصر أخرى من جهة، وبسبب بعض عمليات الغلاف الجوي من جهة أخرى. وتعد مركبات الكلوروفلوروكربون الصناعية أكثر تلك الملوثات المؤدية إلى تفكك الأوزون وبالتالي انخفاض تركيزه.كما تشكل أكاسيد النيتروجين ثاني أكثر الغازات خطورة على طبقة الأوزون، وهي تنبعث من خلال عمليات التحول الحيواني والنباتي ومن عمليات احتراق الوقود الأحفوري، ومن عمليات احتراق المخلفات النباتية مثل حرائق الغابات وتدخين التبغ، ومن عوادم الطائرات النفاثة.[67]

ولعل أهم أضرار استنزاف طبقة الأوزون هو ارتفاع درجة الحرارة بسبب الطاقة الحرارية الناتجة بفعل انتاج وتفكك الأوزون من خلال التفاعلات الضوئية الكيميائية، وانخفاض كمية الأشعة فوق البنفسجية المستهلكة في عمليات انتاج وتفكك الأوزون، مما يعني زيادة تدفقها نحو سطح الأرض وتعريض الكائنات الحية لأخطار أبرزها ارتفاع معدل الإصابة بمرض سرطان الجلد وخصوصا في المناطق التي يكثر فيها التلوث كالدول الصناعية الكبرى.

ج. **ظاهرة الأمطار الحمضية:** تعد ثالث مشكلات العالم بعد مشكلتي الإحتباس الحراري، واستنزاف طبقة الأوزون، وتعرف بأنها : "اتحاد كيميائي بين جزيئات الماء الموجودة بالهواء مع جزيئات بعض الغازات الموجودة بالهواء أيضا أو المترسبة فوق سطح الأرض مكونة مركبات حمضية".[68] وتنتج بفعل التلوث الهوائي المحلي بثاني أكسيد الكبريت وكبريتيد الهيدروجين وأكاسيد النيتروجين الناتجة عن حرق كميات ضخمة من الوقود في المصانع أو الذي تنقله الرياح عبر حدود الدول المتجاورة

[67] محمد ابراهيم محمد شرف، **جغرافية المناخ والبيئة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية –مصر، بدون طبعة، 2005، ص: 340.

[68] محمد ابراهيم محمد شرف، **المرجع نفسه**، ص: 351.

وتتسبب في أضرار خطيرة داخل الأنظمة البيئية الأرضية والمائية وصحة الإنسان. وتعد النطاقات الصناعية الكبرى والمدن الحضرية الكبرى والمناطق المجاورة لهما التي تقع في مواجهة الرياح السائدة، من أكثر نطاقات العالم المتأثرة بالأمطار الحمضية بسبب ارتفاع مستوى التلوث الهوائي بها بالغازات المنبعثة من النشاط الصناعي، وأشكال النشاط البشري المعتمدة على عمليات احتراق الوقود الأحفوري (الفحم، البترول، الغاز الطبيعي).

ويتباين أثر الأمطار الحمضية على النظم البيئية المختلفة بسبب تباين طبيعة ومكونات كل نظام والطاقة الإستعابية له، ويعد النظام البيئي المائي أكثر الأنظمة البيئية تضررا، حيث تؤثر على الموارد السمكية في الأنهار والمحيطات، كما تعمل على زيادة حموضة التربة مما يؤدي إلى انخفاض خصوبتها وانخفاض نشاط البكتيريا بها وانخفاض كمية الحشرات فيها فينخفض معدل النمو النباتي، ومن جهة أخرى تؤثر الترسبات الحمضية الجافة الموجودة في الهواء على صحة الإنسان فتسبب له صعوبة في التنفس وهذه الترسبات تصل إلى جسم الإنسان عن طريق تناوله منتجات ملوثة حمضيا.

الفرع الثالث/ استنزاف الأراضي الزراعية والغابات:

إن عدد السكان في تزايد مستمر ويتوقع أن يصل إلى **9** مليارات نسمة بحلول عام **2050**، وفي ذلك الوقت سيصبح لزاما إنتاج مليار طن أخرى من الحبوب، و **200** مليون طن إضافية من المنتجات الحيوانية كل عام[69]، وهذا من أجل تحسين التغذية وتحقيق الأمن الغذائي خصوصا في الدول النامية، ولتحقيق ذلك فإنه يستلزم أن يكون معدل زيادة الإنتاج الزراعي أسرع من معدل نمو السكان، وهذا يستدعي توفر الأراضي الزراعية المناسبة كما ونوعا لتحقيق ما سبق.

من جهة أخرى فإن الغابات التي تغطي ثلث مساحة الأرض تساهم إلى حد كبير في تحقيق الأمن الغذائي بطرق عدّة، إذ يعتمد ملايين الناس على الغذاء من الغابات ومن الأشجار خارج الغابات لزيادة جودة وتنوع نظمهم الغذائية. وهذا هام خاصة أثناء فترات النقص الموسمي للأغذية والأحداث المناخية القصوى وفترات النزاع. كما أنها تساهم في توفير سبل المعيشة في المناطق الريفية وفي تخفيف حدة الفقر عبر الدخل المتولد عن العمل في إنتاج السلع والخدمات الحرجية.

وبحسب تقرير "حالة الغابات في العالم" عام **2014**، يعتمد حوالي ثلث سكان العالم الذين يعيشون في أقل البلدان نموا على الخشب كمصدر رئيسي أو وحيد للطاقة. فهم يستخدمون الوقود الخشبي لتحضير الأغذية الآمنة والمغذية، وفي كثير من الحالات لتعقيم المياه عبر غليها. ويمكن أن تساهم الغابات في تخفيف حدة الفقر من خلال توفير مأوى مستدام وميسور التكلفة.[70]

---

[69] تقرير موجز، **حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة إدارة النظم المعرضة للخطر**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة روما 2011، ص: 4. على الرابط: http://www.fao.org/docrep/015/i1688a/i1688a00.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/04/5، على الساعة: 18:55.

[70] **تقرير حالة الغابات في العالم – تعزيز المنافع الإجتماعية الإقتصادية من الغابات–**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة روما 2014، على الرابط: http://www.fao.org/3/a-i3710a.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/04/6، على الساعة: 16:13.

لكن بالرجوع لحالة الأراضي الزراعية والغابات اليوم في العالم نجد أنها تشهد العديد من المشاكل التي قد تعيق تحقيق الأهداف المنشودة منها وتقلل من إنتاجيتها. ومن المشاكل التي تواجهها نجد:

1. **المشاكل الطبيعية**: وتقسم إلى:

أ. **التصحر**: يتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛ ووفقا لتعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، يعني التصحر: "تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة نتيجة لعوامل عديدة منها التغيرات المناخية والأنشطة البشرية" .[71] ومن الآثار الضارة للتصحر:

- تدني إنتاجية غالبية المراعي الطبيعية وتقلص إنتاج الغذاء وانخفاض خصوبة التربة والمرونة الطبيعية للأرض.
- تدهور الغابات، وانحسار الغطاء النباتي، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور إنتاجية الأراضي الزراعية.
- المساهمة في انتشار الفقر وفقدان مقومات المعيشة في المناطق الريفية مما يدفع إلى هجرتها نحو المدن.
- كذلك زيادة الفيضانات وانخفاض جودة المياه والترسبات في الأنهار والبحيرات وامتلاء الخزانات وقنوات الملاحة بالطمي، وتفاقم المشاكل الصحية المرتبطة بالأتربة التي تحملها الرياح وتشمل التهابات العيون وأمراض الجهاز التنفسي والحساسية والضغط العصبي.

ومن أجل معالجة مشاكل التصحر في العالم تم عقد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام **1992** في قمة الأرض، وأصبحت سارية المفعول عام **1994**. وهي اتفاقية عالمية دولية من أجل عكس تقدم التصحر وتردي الأراضي ومنعهما والتخفيف من آثار الجفاف لدعم الحد من الفقر والإستدامة البيئية.

ب. **الإنجراف**: يمكن تعريف انجراف التربة بأنها عملية تغيير الطبقة السطحية الرقيقة من الأرض الصالحة لنمو النباتات تحت عوامل مختلفة، بما في ذلك:[72]

- الماء (التعرية المائية) أو الإنجراف المائي: ينتج من جريان المياه السطحية أو نتيجة اصطدام قطرات المطر بالتربة، ويزداد تأثير الإنجراف المائي كلما كانت الأمطار غزيرة مما لا تتمكن معه التربة من امتصاص مياه الأمطار فتتشكل نتيجة ذلك السيول الجارفة.
- الرياح (التعرية الريحية) أو الإنجراف الريحي: ينتج عنه الغبار والعواصف الترابية في أي وقت وحسب شدة الرياح. ويكون تأثيره شديد في المناطق التي تدهور فيها الغطاء النباتي خاصة عندما تكون سرعة الريح من 15 – 20 متر/ ثانية فأكثر.
- أدوات الحرث (أعمال الحرث): وهي الوسائل الزراعية غير العلمية والطرق العشوائية المتبعة في الزراعة.

[71] **تقرير اجتماع التنفيذ الإقليمي التابع للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، ص: 23.** على الرابط: http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd16/rim/escwa_outcome_ar.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/04/16، على الساعة: 22:10.

[72] Sylvia Dautrebande, Hélène Cordonnier, et autres, **Les livres de l'agriculture- lutter contre l'érosion des terres,** Ministère de la Région wallonne Direction générale de l'Agriculture, N 12, p : 9.

ج. **الجفاف**: يقصد بالجفاف الظاهرة الطبيعية التي تحدث عندما يقل سقوط الأمطار عن معدلاته الطبيعية المسجلة مسببا بذلك اختلال هيدرولوجي خطير يؤثر سلبا على نظم إنتاج الموارد الأرضية.[73] إن استمرار درجات الحرارة المرتفعة لشهور طويلة مع تباعد تساقط الأمطار وعدم انتظامها يؤدي إلى الجفاف وظروف صعبة تواجه نمو النباتات والأشجار.

2. **المشاكل البشرية**:

أ. **الرعي الجائر**: يعتبر هذا النوع من أساليب الرعي مهلكا خاصة إن كان يمارس بصورة تلقائية وفي نفس المنطقة وبطريقة جائرة، خصوصا في فصل الجفاف وهذا يؤدي إلى تدهور معظم المراعي فتصبح مساحتها الرعوية متدهورة.[74] ويحدث الإفراط في الرعي عندما تتعرض النباتات لرعي مكثف لفترات طويلة من الوقت، أو لفترة أطول من فترات إعادة نمو النباتات. وقد يكون نتيجة لرعي الماشية في المناطق الزراعية سيئة الإدارة، أو بسبب الفائض السكاني للأشخاص أو الفائض في أعداد الحيوانات البرية التي لا يكون هذا موطنها الأصلي. وينتج عنه تقليل الإنتاجية، والتنوع البيولوجي، وهو أحد أسباب التصحر وتعرية التربة، كما يعتبر الرعي أحد أسباب انتشار النباتات في موطنها غير الأصلي.

ب. **الزحف العمراني**: يعمل الزحف العمراني على تقليص مساحة الأراضي الزراعية والغابات، وذلك بسبب زيادة عدد السكان التي تؤدي إلى زيادة الضغط العمراني وزحف التنمية العمرانية العشوائية على الغابات والمناطق الزراعية من أجل تلبية الطلب المتزايد على السكن، والمؤسسات والمرافق العامة وشق الطرقات.

ج. **حرق وقطع الغابات**: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات. إن الغابات لا تقتصر على كونها غطاء شاسع أخضر لكن لها أيضا أهمية اقتصادية وصناعية، كما أنها تمنع تدهور التربة وتآكلها، تحمي ينابيع المياه، وتحافظ على استقرار الجبال، كما تساهم في الحد من ظاهرة الإحتباس الحراري في العالم من خلال البساط الأخضر الذي يمتص غاز ثاني أكسيد الكربون. وتعتبر الغابات بيئة وموطنا طبيعيا للحيوان والنبات حيث تضم حوالي **66%** من كائنات الكرة الأرضية، لذلك فهي تساعد على حماية التنوع البيولوجي من الإنقراض، وعلى المستوى الإقتصادي تساهم كمصدر مهم للطاقة والمواد الخام.[75] لكن بالرغم من أهمية الغابات، إلا أن التقارير تشير إلى التدهور المستمر في هذه المساحة الشاسعة، حيث أقرت الإحصائيات بأن نسبة الغابات التي تعرضت للتدهور وصلت إلى نصف مساحتها وخاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وذلك بسبب عمليات القطع غير المسؤولة، والحرائق الناشئة بفعل الإستهتار والإفتقار إلى الوعي بالأهمية الإقتصادية والإجتماعية للغابات والأشجار.

---

[73] **التصحر**، تحليل مرئي، ص: 13. على الرابط: http://www.unccd.int/Lists/SiteDocumentLibrary/Publications/DesertificationVisualSynthesisArabic.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/04/16، على الساعة: 10:20.

[74] **أسباب تدهور المراعي**، على الرابط: https://agrosteppe.wordpress.com/tag/، تاريخ الإطلاع: 2015/04/18، على الساعة: 11:12.

[75] **أثر الزحف العمراني على الأراضي الزراعية**، على الرابط: http://kenanaonline.com/users/MyHomeGarden/posts/195785، تاريخ الإطلاع: 2015/04/17، على الساعة: 11:00.

د. **استعمال المبيدات الكيماوية:** يؤدي الإستعمال المكثف للمبيدات الكيماوية والأسمدة من قبل المزارعين، والإستعمال العشوائي وعدم احترام التعليمات الموصى عليها من قبل الشركات المنتجة وخصوصا في الدول النامية إلى المساهمة في تدهور الأراضي والحد من انتاجيتها. دون أن ننسى استخدام المبيدات المحظورة محليا ودوليا التي تؤدي إلى أضرار بالغة ومدمرة للبيئة.

الفرع الرابع/ التنوع البيولوجي:

في عام **1992** في مؤتمر قمة الأرض فتح باب التوقيع على اتفاقية التنوع البيولوجي، والتي وضعت حيز التنفيذ في عام **1993**. وهذه الإتفاقية هي معاهدة دولية ملزمة قانونا لها غايات ثلاث:[76] حفظ التنوع البيولوجي؛ والإستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛ والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية. ويتمثل هدفها العام في تشجيع الأعمال التي تقود إلى مستقبل مستدام.

وقد عرفت الإتفاقية التنوع البيولوجي بأنه: "تباين الكائنات العضوية الحية المستمدة من كافة المصادر بما فيها، ضمن أمور أخرى، النظم الإيكولوجية[77] الأرضية والبحرية والأحياء المائية والمركبات الإيكولوجية التي تعد جزءا منها، وذلك يتضمن التنوع داخل الأنواع وبين الأنواع والنظم الإيكولوجية".[78] ويتم قياس التنوع البيولوجي من خلال مؤشرين رئيسيين هما:

- الأنظمة البيئية: يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة؛
- الأنواع: يتم حسابها بحساب الكائنات الحية المهددة بالإنقراض.

اذن التنوع البيولوجي هو تنوع الحياة على كوكب الأرض، فهو يمثل جميع الكائنات والأنواع على سطح الأرض، والتنوع الوراثي بينها، وتجمعاتها المعقدة في النظم الإيكولوجية. وهو يشير أيضا إلى الترابط بين الجينات (المورثات) والأنواع الحية والنظم الإيكولوجية، وبالتالي إلى تفاعلاتها مع البيئة. ويعتمد البشر على هذا التنوع البيولوجي للحصول على الغذاء النباتي والحيواني والدواء والوقود والحاجات الأساسية الأخرى لتحقيق رفاهيتهم، إذ يقوم الغطاء النباتي بدور مباشر في امتصاص ثاني أوكسيد الكربون وتخزينه وتخفيف تأثيرات تغير المناخ، وتوفير مكونات المنتجات الصيدلانية والبيوكيميائية والصناعية، وتحليل النفايات وإزالة

---

[76] **تقرير التنوع البيولوجي هو الحياة**، السنة الدولية للتنوع البيولوجي 2010، على الرابط: http://www.un.org/ar/events/biodiversityday/pdf/2011factsheets.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/12/13، على الساعة: 11:30.

[77] النظام الإيكولوجي هو: " مجمع حيوي لمجموعات الكائنات العضوية الدقيقة النباتية والحيوانية، تتفاعل مع بيئتها غير الحية باعتبار أنها تمثل وحدة ايكولوجية ".

[78] **اتفاقية بشأن التنوع البيولوجي**، 1993، ص: 109. على الرابط: http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/treaties/ar/cbd/trt_cbd.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/04/12، على الساعة: 15:13.

سمية التلوث، وتخصيب التربة والحفاظ عليها، ومكافحة الآفات والأمراض الزراعية، وإنتاج الغذاء والخشب والألياف. كما تساهم الأنواع البرية والجينات داخلها مساهمة كبيرة في تطور الزراعة والطب والصناعة.[79]

لكن يشهد حاليا التنوع البيولوجي العديد من التهديدات والأخطار والضغوطات قد تعمل على انهياره وزواله تماما، وأهم هذه التهديدات هي: تغير الموائل[80]، الإستغلال المفرط، التلوث، الأنواع الدخيلة الغازية، وتغير المناخ. ويمكن تلخيص هذه الضغوط والآثار السلبية الناتجة عنها على التنوع البيولوجي وتداعيات ذلك على خدمات النظام الإيكولوجي ورفاهية الإنسان كمايلي:

الجدول رقم (2): ضغوط التنوع البيولوجي (آثارها وتداعياتها)

الضغوط	الآثار على التنوع البيولوجي	التداعيات المحتملة على خدمات النظم الإيكولوجية ورفاهية الإنسان
تغير الموائل	— تناقص في الموائل الطبيعية — تجزؤ المناظر الطبيعية — تدهور التربة	— الإنتاج الزراعي المتزايد — فقدان مقومات تنظيم المياه — الاعتماد على أنواع أقل — تناقص المصايد السمكية وتضاؤل الحماية الساحلية
الأنواع الدخيلة الغازية	— التصارع مع الأنواع الأصلية وافتراسها — تغيرات وظيفية الأنظمة الإيكولوجية — حالات الانقراض — التلوث الوراثي	— فقدان الموارد التقليدية المتاحة — فقدان الأنواع محتملة النفع — خسائر في إنتاج الغذاء — زيادة تكاليف الزراعة والمصايد السمكية وإدارة المياه وصحة الإنسان
الإستغلال المفرط	— حالات الانقراض وتناقص الأعداد — أنواع غريبة تظهر بعد نفاد الموارد — تغيرات وظائف الأنظمة الإيكولوجية	— نقص توافر الموارد — تراجع إمكانيات كسب الدخل — زيادة المخاطر البيئية(انخفاض المرونة) — انتقال الأمراض من الحيوان إلى الإنسان
تغير المناخ	— حالات الانقراض — اتساع نطاقات الأنواع أو انكماشها — تغيرات في تكوينات الأنواع وتفاعلاتها	— تغيرات في توافر الموارد — انتقال الأمراض إلى النطاقات الجديدة — تغيرات في خصائص المناطق المحمية — تغيرات في مرونة الأنظمة الإيكولوجية
التلوث	— معدلات وفيات أعلى — تحميل المواد المغذية — التحمض	— نقص مرونة الموارد وتناقص إنتاجية الخدمات — فقدان الحماية الساحلية مع تدهور الشعاب المرجانية وأشجار القرم — إغراق المياه بالمغذيات، المسطحات المائية التي تعاني من نقص الأكسجين مما يسفر عن فقدان المصايد السمكية

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2007، **تقرير توقعات البيئة العالمية (GEO-4)**، الفصل 5، ص: 157. على الرابط: http://www.unep.org/geo/geo4/report/GEO4_Arabic_fullreport.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/04/5، على الساعة: 18:05.

إن الضغوطات السابقة وآثارها تتسبب في انقراض الأنواع، حيث يقدر العلماء أنه نحو **130** نوعا نباتيا وحيوانيا تنقرض كل يوم، كما تتسبب في اختلال التوازن البيولوجي. فالتنوع البيولوجي اذن أحد مقومات التنمية المستدامة، فهو ضمانة لاستدامة النظم الإيكولوجية ونظم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتدهوره يهدد فرص الإستدامة، ويهدد الأمن الغذائي، ويهدد رفاهية الإنسان، ولا يمكن فصل الفقدان المستمر للتنوع البيولوجي عن الشواغل الأساسية للمجتمع، لأن تحقيق الأهداف

[79] البيئة في المدرسة: دليل المعلومات والنشاطات البيئية، الفصل 6: **التنوع البيولوجي**، ص: 92. على الرابط: http://www.afed-ecoschool.org/web/pdf/chapter6.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/04/12، على الساعة: 14:40.

[80] الموئل هو: " المكان أو نوع الموقع الذي ينشأ فيه الكائن العضوي أو المجموعة بشكل طبيعي ".

التنموية، مثل التصدي للفقر وتحسين الظروف الصحية والمادية والأمنية للأجيال الحالية والقادمة، سيتعزز كثيرا إذا أعطي التنوع البيولوجي الأولوية التي يستحقها.

الفرع الخامس/ اجراءات الحد من المشاكل البيئية:

إن معالجة المشاكل السابقة الذكر والتي تساهم في تدهور البيئة وتغير الأنظمة الإيكولوجية واختلال توازنها وظهور أنواع جديدة واختفاء أنواع أخرى نباتية وحيوانية، يتطلب اتخاذ اجراءات وتدابير مناسبة ضمن استراتيجيات واسعة النطاق يشارك فيها مختلف أفراد المجتمع الواحد المحلي والدولي. وهذه الإجراءات يجب أن تكون موجهة توجيها صحيحا وتوفر لها مختلف الإمكانات المادية والمالية والبشرية.

1. **اجراءات الحد من التلوث والتغير المناخي:** فيما يخص الحد من التلوث بأنواعه الثلاث والتغير المناخي يمكن اتباع الإجراءات التالية:

- تقليل الإعتماد على الوقود الأحفوري والتوجه نحو الإعتماد على مصادر الطاقة المتجددة مثل طاقة الشمس والرياح والكتلة الحيوية. والتي يشهد العالم اليوم تنافسا حادا لم يسبق له مثيل لتجديد وتنويع هذه المصادر، أين تستثمر العديد من الدول مئات المليارات من الدولارات سنويا في الطاقة المتجددة، التي تعد أحد الحلول الرئيسية للتحديات الحالية التي تواجه مستقبل الطاقة والبيئة في العالم.
- تقليل الإعتماد على المواد الكيميائية مثل المبيدات والأسمدة والمنظفات والبدء بالإعتماد على الأسمدة الطبيعية وطرق المكافحة الحيوية ومنظفات قابلة للتحلل.
- تغيير العادات الإستهلاكية والإنتاجية ونمط الحياة المستهتر لدى العديد من الناس من خلال زيادة الوعي البيئي وتنمية روح المواطنة والإنتماء.
- التوقف عن استنزاف المصادر الطبيعية مثل الغابات وصيد الأسماك.
- تنقية مياه الصرف قبل تصريفها للأنهار والبحار والمحيطات.
- الحد من التضخم السكاني وتشجيع الناس على العيش في المناطق الريفية للتقليل من ضجيج المدن وتلوثها.
- التوقف عن انتاج الغازات الضارة بالأوزون والبحث عن بدائل لها، كتشجيع النقل العام المستدام.
- جعل أماكن خاصة للمخلفات الصناعية والمنزلية وغيرها في أماكن بعيدة عن السكان وتشجيع إعادة تدوير هذه النفايات والمخلفات؛
- العمل على سن تشريعات وقوانين رادعة للمخالفين والمسيئين للبيئة والعمل على تحفيز التعاون الدولي في هذا المجال من خلال وضع اتفاقيات عالمية وتبادل الخبرات وتأهيل الكوادر.

2. **اجراءات الحد من فقدان التنوع البيولوجي**: أهم العناصر التي يمكن اعتمادها في إطار استراتيجية مستقبلية لخفض فقدان التنوع البيولوجي نجد: [81]

- توسيع المناطق المحمية وتعزيزها؛
- إجراءات مستمرة ومكثفة لتقليل الضغوط المباشرة على التنوع البيولوجي (مثل منع التلوث بالمغذيات في المياه العذبة ومياه البحر، وتطبيق ممارسات أكثر استدامة في مصائد الأسماك والغابات والزراعة)؛
- كفاءة أكبر في استخدام الأراضي والطاقة والمياه العذبة؛
- تخطيط استراتيجي للتوفيق بين التنمية والحفاظ على التنوع البيولوجي؛
- العمل على ضمان المنافع الناشئة من استعمال الموارد الجينية وتقاسمها بإنصاف مع البلدان التي أخذت منها؛
- التواصل والتعليم وزيادة التوعية بما في ذلك إدخال تغييرات في أنماط الإستهلاك والسلوك الشخصي.
- سياسة التشجير للحد من انجراف التربة ومقاومة التصحر؛
- تشجيع السياحة البيئية؛

[81] البيئة في المدرسة: دليل المعلومات والنشاطات البيئية، الفصل 6: التنوع البيولوجي، **مرجع سابق**، ص: 93.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة في المفهوم الإسلامي

لقد تم التطرق في المباحث السابقة للتنمية المستدامة في المفهوم الوضعي، أين تم التعرف على أسباب ظهورها، خصائصها، مبادئها، أبعادها الثلاث ومؤشرات قياسها. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لهذا المفهوم من وجهة نظر إسلامية، لنلقي الضوء على أهم ما يميز التنمية المستدامة في الإسلام، خصائصها وركائزها لنحدد نقاط التشابه والإختلاف مع المفهوم الوضعي وهذا من خلال المطالب التالية:

- **المطلب الأول: الإستدامة في التنمية الإسلامية؛**
- **المطلب الثاني: خصائص وركائز التنمية المستدامة في المفهوم الإسلامي؛**
- **المطلب الثالث: الفرق بين التنمية المستدامة في المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي؛**

المطلب الأول: الإستدامة في التنمية الإسلامية

إن التنمية المستدامة في الإسلام تستمد خصوصيتها ودلائل وجودها من الكتاب والسنة، وتسعى لتحقيق أهداف متعددة ضمن حدود الشريعة، بوسائل مشروعة لتضمن استقرار المجتمع المسلم وتحقيق العدالة بين مختلف أفراده الحاليين والمستقبليين.

الفرع الأول/ دلالات الإستدامة في التنمية الإسلامية:

1. تعريف التنمية المستدامة في الإسلام:

التنمية في الإسلام تحمل معنى البناء والتعمير كما جاء في قوله تعالى: ﴿**هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**﴾ [سورة هود: الآية **61**]، والإسلام ينظر للتنمية (العمران) نظرة شاملة تتضمن جميع نواحي الحياة المادية والروحية والخلقية، وتركز على بناء الإنسان كمحور للعملية التنموية. فالإنسان محورها وهدفها لأنه الوحيد القادر على إحداث التغيير والتطوير، بفضل ما خصه الله سبحانه وتعالى عن بقية الكائنات.

وقد تميزت التنمية المستدامة في الإسلام بمفهوم خاص له مميزاته، أبرزها: المنطلق الإيماني والإدارة الحضارية، ولذلك نعتت التنمية المستدامة من وجهة نظر إسلامية بأنها: "عملية متعددة الأبعاد تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى، وتهدف إلى الإستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها".[82]

إن المنظور الإسلامي للتنمية المستدامة يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة، استجابة لحاجات الحاضر دون إهدار حق الأجيال اللاحقة، وصولا إلى الإرتفاع بالجوانب الكمية والنوعية للبشر. فالإسلام يريد من خلال عملية التنمية توفير الحياة الطيبة الكريمة لكل إنسان لقوله تعالى:﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أُجُورَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [النحل: الآية **97**].

وبذلك سبق الإسلام تعريف التنمية المستدامة وتطبيقها قبل أن يعرفها الغرب بعشرات القرون، فالأجيال القادمة في المنهج الإسلامي لها حق في ثروات الأجيال الحاضرة. وتطبيقا لذلك حث الإسلام الآباء على ترك أولادهم أغنياء لا فقراء ففي الحديث الشريف: " **إِنَّكَ إِنْ تَذَرْ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ**". (رواه البخاري)

ويشير القرآن الكريم إلى الترابط بين الأجيال في صورة من التراحم والتعاطف في قوله تعالى: ﴿**وَالذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانْ**﴾ [سورة الحشر: الآية **10**]، ولقد استند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

[82] عبد الرحمن بن عبد العزيز الجريوي، **أثر الوقف في التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012، ص:184.

-رضي الله عنه – على هذه الآية في عدم تقسيم أراضي العراق على الفاتحين، بل فرض عليها الخراج لمصلحة الأجيال المتعاقبة وقال لمن خالفه: "تريدون أن يأتي آخر الزمان ناس ليس لهم شيء؟ فما لمن بعدكم؟ ". فهنا يبرز مبدأ اسلامي فريد وهو مبدأ عدالة التوزيع بين الأجيال الذي يقصد به ألا تأتي الأجيال التالية من المسلمين وتجد أن ثروات مجتمعهم قد تملكتها بعض الفئات دون الأخرى ولم يبق لهم منها شيء. فالملكية العامة في الدولة الإسلامية تعمل على تحقيق التوازن التكافلي بين أفراد الجماعة الإسلامية في الجيل الواحد، ثم تحقيق التوازن بين الأجيال الإسلامية اللاحقة.[83]

2. دلالات الإستدامة في التنمية في القرآن والسنة:

من دلالات الإستدامة في التنمية بأبعادها المختلفة في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف مايلي:[84]

- ضرورة المحافظة على الموارد والحيلولة دون فسادها واستنزافها، وهذا واجب ديني في الدين الإسلامي مصداقا لقوله تعالى: ﴿**وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا**﴾ [سورة الأعراف: الآية **56**].
- إدارة الموارد واستغلالها برشد وعقلانية: حيث يعد مبدأ الإعتدال والوسطية من مبادئ الإنسان المسلم لقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يُقْتِرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا**﴾ [سورة الفرقان: الآية **67**]. وكذلك قوله: ﴿**وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا**﴾ [سورة الإسراء: الآية **29**].
- اشباع الحاجة دون هدر واسراف: أمر الإسلام بإشباع الحاجات من الموارد دون إسراف أو تبذير أين قال تعالى: ﴿**يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾ [سورة الأعراف: الآية **31**].
- استغلال الموارد وفق أسس العدالة والمساواة: لقوله تعالى: ﴿**كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي**﴾ [سورة طه: الآية **81**]. وفي الحديث الشريف قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "**مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلُ ظَهْرٍ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لاَ ظَهْرَ لَهُ وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلَ زَادٍ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لاَ زَادَ لَهُ**" (سنن أبي داود).
- المستقبل هو حاضر الغد: على الإنسان أن ينظر إلى المستقبل ويعمل من أجله وفي ذلك قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ**﴾ [سورة الحشر: الآية **18**].

---

[83] ابراهيم عمران، **السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي (الجزء السادس)**، على الرابط: http://ibrahimomran.com/vb/showthread.php?t=2125، تاريخ الإطلاع: 2016/01/06، على الساعة: 16:03.

[84] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **مرجع سابق**، ص ص : 91-93 (بتصرف).

الفرع الثاني/ أهداف التنمية الإسلامية ووسائل تحقيقها:

1. أهداف التنمية الإسلامية:

إن التنمية في الإسلام تهدف إلى تحقيق العديد من المزايا يمكن ذكر أهمها كمايلي: [85]

- تعزيز قوة ومناعة المجتمع الإسلامي وبالتالي المحافظة على استقراره الإقتصادي والإجتماعي العام؛
- توفير السلع والخدمات بكميات ونوعيات ملائمة وتطويرها باستمرار وبشكل يعزز الرفاه العام للأفراد والجماعات في المجتمع؛
- الحفاظ على استقلالية المجتمع المسلم ومحاربة التبعية الإقتصادية والسياسية وغيرها. وهذا يعني الإنفتاح المتوازن والفاعل وليس الإنغلاق وعدم التعاون الإيجابي مع باقي الأمم.
- تفعيل الإقتصاد الإسلامي وتنشيطه في مختلف القطاعات الإنتاجية المادية والصناعية والتكنولوجية والزراعية وغيرها.
- العدالة بمختلف أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وغيرها.

2. وسائل تحقيق التنمية في الإسلام:

لتحقيق الأهداف السابقة الذكر لابد أن تكون هناك وسائل تعمل ضمن دائرة الحلال والشرع الإسلامي وتبتعد عن دائرة الحرام. تساهم في تجسيد التنمية على أرض الواقع بكل كفاءة وفعالية. وهذه الوسائل تتنوع مابين الوسائل المالية والمادية والبشرية؛ كاستثمار الأموال الفردية والجماعية العامة والخاصة بما يتوافق مع الشرع، وتوجيهها لإنتاج السلع والخدمات النافعة، والإبتعاد عن الإستثمارات المحرمة بمختلف أشكالها كالتعامل بالربا أو انتاج السلع الضارة كالخمور وغيرها. اضافة لإستثمار الجهود البشرية والإستغلال الأمثل للأوقات والكفاءات المختلفة، مع استعمال التكنولوجيا الحديثة والملائمة لزيادة الإنتاجية وتحقيق الكفاية والفعالية والكفاءة في الإنجاز للأهداف التنموية، وأيضا العمل على تطوير الإدارة بمختلف جوانبها لخدمة أهداف التنمية ومحاربة الفساد الإداري وتجسيد مبادئ الحوكمة الرشيدة، ومقاومة الهدر في الطاقات الإنتاجية والإستهلاكية ومحاربة الإكتناز وتشجيع الإدخار والإستثمار والتمويل التنموي.

إذن يلاحظ أن التنمية الإسلامية لا تقوم إلا على ما هو طيب ولا تهدف إلا لتحقيق كل نفع خاص وعام بما يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبما يضمن العدالة بين أفراد المجتمع الواحد ويحقق الرفاهية للجميع دون تبذير أو إسراف ودون أنانية واحتكار، مع مراعاة حاجات الأجيال اللاحقة المادية والنفسية على اعتبار أن التنمية الإسلامية تهدف كذلك إلى الرقي بالجوانب الروحية والخلقية للبشر.

[85] نائل عبد الحافظ العواملة، **مرجع سابق**، ص ص: 178-179.

المطلب الثاني: خصائص وركائز التنمية المستدامة في المفهوم الإسلامي

للتنمية المستدامة في المفهوم الإسلامي خصائص تتميز بها فهي تنمية إنسانية، شاملة، متوازنة، عادلة، ركائزها الإنسان والأخذ بالأولوية في قطاعات التنمية وحماية الموارد لبلوغ مرتبة العبادة، لأنها تعد من الأعمال الصالحة التي تحقق النفع للجميع.

الفرع الأول/ خصائص التنمية المستدامة في المفهوم الإسلامي:

تتميز التنمية المستدامة في المفهوم الإسلامي عن المفهوم الوضعي بالخصائص التالية:[86]

1. **الشمول**: إذا كان النظام الرأسمالي يضمن حرية التعبير ولا يضمن لقمة العيش للفقراء، والنظام الإشتراكي يضمن الخبز للفقراء والمعوزين ولا يضمن حرية التفكير والمبادرة، فإن النظام الإسلامي يقوم على مبدأ الشمول فهو يضمن تحقيق الحاجات الضرورية المادية من مأكل وملبس ومسكن وصحة وترفيه وعمل وحرية التعبير وكذا ممارسة الشعائر الدينية، وبالتالي فإن منطلقات التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمنطلقات العقائدية. فهو يجمع بين ما هو مادي وما هو روحي إذ لا يمكن معالجة قضايا التنمية بعيدا عن التوجهات العقائدية.
2. **التوازن**: التنمية في المفهوم الإسلامي توازن بين الجوانب المادية الإقتصادية وبين الجوانب الروحية العقائدية والأخلاقية من جهة، وتوازن في المتطلبات بين القطاعات الإقتصادية نفسها فلا يمكن تنمية قطاع على حساب قطاع آخر أو تنمية المدن على حساب القرى والأرياف، فالإستثمار يشمل كافة الأنشطة الضرورية للمجتمع دون أن ننسى التحسينات والكماليات.
3. **العدالة**: ترتكز التنمية في المفهوم الإسلامي على مبدأ تحقيق العدالة والحرية والمساواة والتكافل الإجتماعي، حيث تضمن حد الكفاية لكل فرد في المجتمع حسب حاجاته إلا في الظروف الإستثنائية.كما تحرص على تحقيق العدالة في التوزيع وفق آليات تضمن حقوق الفقير والغني على حد سواء من خلال آلية الزكاة والخراج والعشر والجزية مما يعني لا وجود في المجتمع لجائع وإن وجد يتم التكفل به بشكل ملائم.
4. **الكفاية**: على عكس النظريات الإقتصادية للأنظمة الوضعية التي تنطلق من أن المشكلة الإقتصادية تتمثل في ندرة الموارد المحدودة وعدم كفايتها لتلبية حاجيات الإنسان اللامتناهية، والحل يكمن في كيفية ترشيد هذه الموارد لتلبية تلك الحاجات، يرى الإقتصاد الإسلامي أنه لا يوجد تناقض بين الموارد وكفاية الحاجيات لقوله تعالى: ﴿**وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللهِ لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ**﴾.[سورة ابراهيم: الآية 33-34].

وإنما المشكلة تكمن في انحراف سلوك الإنسان نفسه وتصرفاته وفساد نظامه سواء من حيث ضعف الإنتاج أو سوء التوزيع، ولذا جاءت ضرورة تنمية الإنتاج مع عدالة التوزيع. إن الغاية من حد الكفاية من المنظور الإسلامي ليس فقط فرض واجبات

[86] السعيد دراجي، **التنمية المستدامة من منظور الإقتصاد الإسلامي**، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية يومي 20 و 21 نوفمبر2012 ، ص: 466.

على الأغنياء لصالح الفقراء إنما هي القضاء على الفقر في المجتمع والذي يعد أكبر المشاكل التي تنخر أمن واستقرار المجتمعات.

5. **الإنسانية:** تسعى التنمية من المنظور الإسلامي إلى رفاهية المجتمع وإسعاد الناس وتحريرهم من الإستغلال وتكريمهم. فالإنسان لم يخلق ليكون همه الأكل والشرب والربح... الخ مثلما تتضمنه ايدولوجيات الأنظمة الإقتصادية الأخرى إنما خلق لتأدية رسالة ربانية يقوم بها في هذا الكون ويكون بحق خليفة الله في أرضه.

الفرع الثاني/ ركائز التنمية المستدامة في المفهوم الإسلامي:

حرص الإسلام على توفير ضمانات أو ركائز لتحقيق التنمية واستدامتها. ولعل أهمها وأبرزها يتمثل فيمايلي:[87]

1. **الإرتفاع بالتنمية واستدامتها إلى مرتبة العبادة:** ارتفع الإسلام بالتنمية إلى مرتبة العبادة لأنها تعد عملا صالحا والعمل الصالح عبادة، فقد حث الإسلام على العمل والإنتاج بقوله تعالى: ﴿**وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ**﴾ [سورة التوبة: الآية 105]. واعتبر السعي على الرزق وخدمة المجتمع وتنميته أفضل ضروب العبادة. وأن الأخذ بأسباب التنمية المستدامة في مختلف صورها لتعمير الدنيا، يرجع إلى الفرد المسلم ومدى تقربه من الله تعالى والعمل في خدمة المجتمع وفق الضوابط الشرعية.
2. **عمارة الأرض:** تتمثل عمارة الأرض في الإسلام في كل الوسائل التي يمكن من خلالها إحداث مختلف أنواع التنمية، سواء أكانت اقتصادية (صناعية/ زراعية) أم حضرية أم اجتماعية أم صحية أم روحية...إلخ. كما أن عمارة الأرض تمثل الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة، فضلا عن كونها غاية دينية ومقصدا شرعيا.
3. **الإهتمام بالإنسان:** لما كان الإنسان هو أساس برامج التنمية المستدامة، وهو غايتها، والقائم بها، فإن الإسلام أعلى قيمة الإنسان واهتم به وبتنمية قدراته، باعتباره أهم عنصر من عناصر البيئة، بل إن البيئة نفسها مسخرة لخدمته، وهو خليفة الله في الأرض دون غيره من سائر المخلوقات.
4. **الأخذ بالأساليب العلمية والتقنية الملائمة:** إتقان العمل وتحسين الإنتاج كما ونوعا من الواجبات في الإقتصاد الإسلامي، ولتحقيق ذلك يجب اتباع أدق وأحدث الأساليب العلمية في الإنتاج لضمان نجاح التنمية المستدامة، وهذه الأساليب العلمية يجب أن تتناسب مع البيئة المستخدمة فيها لتحقيق أكبر استفادة من عوامل الإنتاج المتوافرة بها، لأن ما يصلح لمجتمع معين لا يصلح لمجتمع آخر يختلف عنه في ظروفه وبيئته.
5. **توجيه الفائض لأغراض التنمية:** حتى يضمن المجتمع استمرار عمليات التنمية، فإنه يفترض أن يقتطع من استهلاكه ليستثمر الفائض في زيادة طاقته الإنتاجية أي إحداث تكوين أو تراكم رأسمالي. وذلك بترشيد الإستهلاك لقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا**

[87] المعز لله صالح أحمد البلاع، **ركائز التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي جامعة قالمة يومي 03 و 04 ديسمبر 2012، ص ص: 159- 163 (بتصرف).

أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يُقْتِرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [سورة الفرقان: الآية 67].فترشيد الإستهلاك والإكتفاء يعبر عنه فقهاء الشريعة الإسلامية باصطلاح حد الكفاية أي المستوى اللائق للمعيشة، وتوجيه الفائض الإقتصادي إلى التنمية هو في النظام الإسلامي الإقتصادي موقف ديني وسلوك اجتماعي.[88]

6. **حماية الموارد الطبيعية وصيانتها وحماية البيئة:** تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية وتوفير مصادر الطاقة ومواد البناء. وتتمثل هذه الموارد في التربة الصالحة للزراعة، ومصادر المياه اللازمة للري، والثروة الحيوانية بما فيها مصائد الأسماك، ومختلف أنواع الوقود، والمعادن.

والإخفاق في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة والصناعة كفيل بحدوث نقص في توفير متطلبات الحياة والحضارة من غذاء ومعدات وآلات وإنشاءات ...إلخ. ولهذا فإن ترشيد استهلاك الموارد والثروات الطبيعية وصيانتها يعد إحدى الآليات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

7. **الإلتزام بأولويات التنمية:** من أهم الضمانات الإسلامية لتحقيق التنمية واستمرارها في النظام الإقتصادي الإسلامي، ما أجمع عليه الفقهاء من تقديم الضروريات على الحاجيات وتقديم هذه الأخيرة على التحسينات، بل حتى أن الضروريات في الإسلام ليست في مرتبة واحدة، وبالمثل الحاجيات والتحسينات. لقوله تعالى: ﴿**وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ**﴾ [سورة الحج: الآية **43**].

وعليه فإن التجهيزات الأساسية من المرافق العامة كتعبيد الطرق وتوفير المياه والكهرباء والهاتف وغيرها، مقدمة على إنشاء المصانع. وأن إنشاء المصانع التي تنتج الإحتياجات الأساسية للجماهير كالسلع الغذائية والملابس أو ما يعرف بالصناعات الإستهلاكية مقدم على الصناعات الثقيلة. كما أن الصناعات الثقيلة التي تقوم على الموارد المحلية، مقدمة على التصنيع الذي يقوم على الموارد المستوردة، بمعنى أن تكون الموارد الطبيعية المتاحة، هي القاعدة الصلبة التي ينمو عليها الإنتاج ويتشعب، وأنها وحدها تحدد أولويات الصناعات.

[88] المعز لله صالح أحمد البلاع، **مرجع سابق**، ص: 165.

المطلب الثالث: الفرق بين التنمية المستدامة في المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي

إن المفهوم الإسلامي للتنمية المستدامة كما سبق الذكر له خصائص الشمولية والتوازن، بحيث يشمل الجوانب المادية والروحية معا، ويلبي حاجات الفرد والجماعة في تناسق وتناغم تام. على عكس المفهوم الوضعي للتنمية المستدامة الذي لا يولي الجوانب الروحية أي اهتمام. كما أن عملية التنمية في المفهوم الإسلامي هي نشاط متعدد الأبعاد ولا يقتصر على جانب دون آخر، والإسلام يسعى لإحداث التوازن في الحياة بين عوامل وقوى مختلفة،[89] من خلال الإستخدام الأمثل للموارد وتحقيق التوزيع المتكافئ والمتساوي للعلاقات الإنسانية على أساس العدل والحق وفق ضوابط وأطر رسمتها الشريعة الإسلامية وهي الحلال والحرام، فلا تنمية فيما حرم الله. وعليه نستنتج مما سبق أن التنمية المستدامة في المفهوم الإسلامي تختلف في جوانب مع المفهوم الوضعي وتتشابه معه في جوانب أخرى وذلك كمايلي:

الفرع الأول/ أوجه الإختلاف بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي للتنمية المستدامة:

هناك العديد من الجوانب يختلف فيها المفهوم الوضعي للتنمية المستدامة عن المفهوم الإسلامي، سواء من حيث فترة ظهور المفهوم في حد ذاته، أو من حيث الأبعاد، أو من حيث أدوات التمويل اللازمة ...وغيرها من الفروقات التي يمكن اجمالها كمايلي:

[89] بن الشيخ بوبكر الصديق، **الزكاة كأداة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة: عرض تجارب بعض الدول الإسلامية، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية**، العدد الخامس، نوفمبر 2013، ص:88.

الجدول رقم (3): أوجه الإختلاف بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي للتنمية المستدامة

أوجه الإختلاف	المفهوم الوضعي	المفهوم الإسلامي
من حيث فترة ظهور المفهوم	في الثمانينات من خلال تقرير مستقبلنا المشترك	منذ ظهور الإسلام بدليل القرآن والسنة تحت مفهوم عمارة الأرض
من حيث أبعاد التنمية المستدامة	أهم الأبعاد هي البعد الإقتصادي والإجتماعي والبيئي وهي أبعاد مادية متداخلة ومتكاملة مع بعضها البعض.	بالإضافة للأبعاد المادية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، هناك بعد مهم تركز عليه التنمية الإسلامية المستدامة وهو البعد الروحي الأخلاقي القائم على علاقة الإنسان بربه والذي يرسم له الطريق الصحيح ويوجهه وينميه تنمية نفسية سليمة. وهذا ما يميز التنمية في الإسلام كونها تجمع بين الجوانب المادية والروحية معا.
من حيث الإستثمار في مشاريع التنمية المستدامة	كل المشاريع المدرة للربح والتي تحقق رفاهية الإنسان وتحسن من إمكاناته المادية وتنهض باقتصاديات الدول سواء أكانت هذه المشاريع مباحة شرعا أم لا	المشاريع المباحة شرعا والتي تكون ضمن حدود الشريعة الإسلامية وتخدم المصلحة العامة قبل الخاصة.
من حيث أدوات تمويل التنمية المستدامة	استخدام الأدوات التقليدية القائمة على الربا كالقروض والمشتقات وهي أدوات محدودة كما ونوعا حيث تعتمد على أدوات المديونية في الغالب.	استخدام أدوات إسلامية تبتعد عن الربا، متعددة كما ونوعا وتخدم كل متطلبات التنمية المستدامة.

المصدر: إعداد الباحثة

الفرع الثاني/ أوجه التشابه بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي للتنمية المستدامة:

إن المفهوم الوضعي للتنمية المستدامة يتشابه مع المفهوم الإسلامي من حيث الأهداف وليس الدوافع والوسائل المستخدمة وذلك كمايلي:

1. **قضية حماية البيئة:** لقد كانت قضية حماية البيئة هي السبب الرئيس وراء ظهور مصطلح التنمية المستدامة إلى الوجود في الفكر الوضعي، والدافع لذلك هو ظهور وتزايد المخاوف من مشاكل التلوث والتدهور الذي أصاب الموارد الطبيعية ومن احتمالية نفاذها وعدم كفايتها للأجيال اللاحقة، في حين أن قضية حماية البيئة في المفهوم الإسلامي هي أشمل وأوسع والدافع

وراءها هو دافع إيماني[90] لأن الله سبحانه وتعالى حث على الحفاظ على البيئة بمختلف مكوناتها وحرم كل ما يضر بها لقوله تعالى: ﴿**هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**﴾ [سورة هود: الآية **61**]. وقوله أيضا: ﴿**وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ**﴾. [سورة البقرة: الآية **205**]. ومن سنة النبي صلى الله عليه وسلم نجد كذلك الحث على النهوض بالبيئة وحسن استخدام مواردها لقوله صلى الله عليه وسلم: "**وَإِذَا قَامَتْ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ فَلْيَغْرِسْهَا** " (رواه الإمام أحمد) وقوله أيضا: "**مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا فَهِيَ لَهُ**" (البخاري). وقوله أيضا: "**مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحَهَا أَخَاهُ**". (البخاري)

إذن فالدافع لحماية البيئة في الإسلام ليس الخوف من نفاذ الموارد أو عدم كفايتها للأجيال اللاحقة لأن الإنسان المسلم الذي لا يحيد عن طاعة الله يؤمن ويدرك أن الله سبحانه وتعالى قد قدر لجميع الكائنات الحالية واللاحقة أقواتها ورزقها بالقدر الكافي والوافي لقوله تعالى: ﴿**وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ..**﴾ [سورة فصلت: الآية **10**]، وقوله: ﴿**وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللهِ رِزْقُهَا**﴾ [سورة هود: الآية **6**]، وقوله أيضا: ﴿**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ القُرَى آمَنُوا وَاتَّقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ**﴾ [سورة الأعراف: الآية **96**].

إن ما سبق يبين أنه رغم اختلاف الدوافع في قضية حماية البيئة في المفهوم الوضعي والإسلامي للتنمية المستدامة، إلا أن الأهداف واحدة وهي حماية البيئة وصيانتها في سبيل الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية واللاحقة.

2. **قضية عدالة توزيع الموارد الطبيعية بين الأجيال المتعاقبة:** قامت هذه القضية على أن الأجيال الحالية لا يجب أن تكون أنانية وتفكر في مصلحتها فقط، بل عليها أن تدرك أن هناك أجيالا قادمة تستحق التفكير فيها وفي مصلحتها أيضا، وذلك بترك ما يضمن لها الرفاهية ويؤمّن لها المستوى اللائق للعيش الكريم والرغيد، وهذا لا يتسنى إلا من خلال حسن إدارة الموارد الطبيعية واستهلاكها بعقلانية.

إن قضية عدالة توزيع الموارد الطبيعية بين الأجيال المتعاقبة هي قضية أخلاقية مثالية لم تثر من قبل في الفكر الوضعي وهي تخص تعاطف الإنسان مع أخيه الإنسان على مدى الأجيال من باب العدل، أما في الفكر الإسلامي فهي من باب التواصل والتراحم بين الأجيال من منطلق إيماني وليس بناء على قاعدة الإنسانية أو البشرية.[91] لقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ**﴾ [سورة الحشر: الآية **10**]

3. **قضية ترشيد الإستهلاك:** لطالما كان الإستهلاك في الفكر الوضعي يقوم على إشباع الرغبات اللامتناهية وبطريقة تخدم المنفعة الخاصة على حساب المنفعة العامة، لكن في اطار التنمية المستدامة تمت الدعوة إلى الإعتدال في الإستهلاك وترشيده خوفا من نفاذ الموارد، أما في الفكر الإسلامي فإن ترشيد الإستهلاك ارتبط بالدعوة لتهذيب النفس وتزكيتها لأنها خلقت لعبادة الله، وأن الموارد الطبيعية هي أمانة في يد البشر تستخدم برشد وعقلانية في اطار الشريعة الإسلامية لمصلحة الجماعة دون

[90] محمد يعقوبي، مسعود ميهوب، **مرجع سابق**، ص: 197.

[91] محمد يعقوبي، مسعود ميهوب، المرجع نفسه، ص: 198.

إهمال المصلحة الخاصة، بمعنى آخر هناك توازن بين المصلحتين وعلى المستهلك والمنتج المسلم أن يأخذهما بعين الإعتبار، وإذا ما حدث اختلال تقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

4. **قضية الفقر**: يعد الفقر وخصوصا في الدول النامية قضية هامة من قضايا التنمية المستدامة، وينطلق هدف إزالة الفقر في المفهوم الوضعي من منطلق الخوف من آثاره على البيئة حيث يؤثر سلبا على الموارد الطبيعية المتاحة في العالم كما يسهم في تلوث البيئة. فالدول المتقدمة تسعى لإتقاء شر الفقر في الدول النامية خوفا على الموارد ومساوئ التصنيع وعجلة النمو السريع فيها، وليس عطفا وإنسانية والدليل على ذلك إرهاق الدول النامية بثقل المديونية والفوائد الناتجة عنها دون تقديم خصم أو إعفاء من باب المساعدة، ووضع حواجز وشروط فيما يخص المبادلات التجارية العالمية، واستهداف العقول النيرة وإغرائهم ماديا لهجرة بلدانهم، وغيرها من الأمور المادية البحتة.

أما في المفهوم الإسلامي فإن الدافع لإزالة الفقر هو من باب واجب العطف والتكافل مع كل إنسان لا يستطيع اشباع حاجياته الإنسانية الضرورية والأساسية ومرتبط بمسؤولية فردية وجماعية، ويكون بإعطاء الفقير القدر الذي يلبي حاجته مستقبلا وليس حاجته الحالية فقط.

يتضح مما سبق أنه وإن كان هناك اختلاف في المنطلقات بين المفهومين الوضعي والإسلامي للتنمية المستدامة، أو اختلاف في الوسائل المادية والمالية المستخدمة لتحقيقها، أو اختلاف في الأبعاد، إلا أنهما يشتركان في نفس الأهداف رغم أن المفهوم الإسلامي قد سبق المفهوم الوضعي بقرون مضت.

خلاصة الفصل:

منذ ثمانينات القرن العشرين ظهر مصطلح التنمية المستدامة للوجود في الفكر الوضعي وأهم دافع لذلك هو المشاكل البيئية التي بدأت تتفاقم نتيجة السلوك اللامسؤول في استهلاك الموارد والخوف من نفاذها، وقد بدأت الجهود الدولية في التحرك بعقد المؤتمرات الدولية والندوات واللقاءات من أجل تجسيد هذا المصطلح على أرض الواقع، من خلال توضيح المبادئ والمرتكزات التي تقوم عليها وتحديد أهم أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها، وأهم المواضيع والقضايا التي تتناولها وأهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

في حين أن التنمية المستدامة في المفهوم الإسلامي قد سبقت المفهوم الوضعي بقرون مضت بدليل القرآن والسنة، ومنطلقها عقائدي وإيماني، وعليه فهي تتشابه مع المفهوم الوضعي في الأهداف وتختلف في الدوافع والمنطلقات وأدوات ووسائل التنفيذ، وهي أشمل وأعمق وأدق، ركيزتها الأساسية الإنسان وعمارة الأرض في حدود الجانب الروحي والمادي معا للوصول للطمأنينة النفسية والمادية وتحقيق التوازن بينهما وتجسيد هذا التوازن بين أبناء الأجيال الحالية ونقله للأجيال اللاحقة.

الفصل الثاني

تمهيد:

بدأت المالية الإسلامية تشهد تقدما ملحوظا في الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، ودخلت العديد من القطاعات كقطاع التأمين التكافلي والصكوك بعدما كانت مقتصرة في بداياتها على الخدمات المصرفية فقط.

وتقدم المالية الإسلامية تشكيلة متنوعة من الأدوات تتماشى واحتياجات التنمية، ويبين الواقع أن عدد المؤسسات المالية الإسلامية كالبنوك وصناديق الإستثمار في تزايد وأن لها آفاقا واعدة، خصوصا في مجال تمويل المشاريع التنموية وتحقيق العدالة الإجتماعية وحماية البيئة، وهذا ما يدل على وجود علاقة مشتركة بين أدوات المالية الإسلامية والتنمية المستدامة.

وسيتم توضيح ما سبق من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المالية الإسلامية

المبحث الثاني: أنواع أدوات المالية الإسلامية

المبحث الثالث: علاقة أدوات المالية الإسلامية بالتنمية المستدامة

المبحث الأول: ماهية المالية الإسلامية

لقد عرفت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالمالية الإسلامية خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية **2008**، التي جعلت الماليين التقليديين يقرون أن سبب الأزمة هو المعاملات المالية القائمة على الربا والمضاربات الوهمية التي لا ترتبط بالإقتصاد الحقيقي، وأنه لابد من وجود بديل كفيل بتخفيف حدة هذه الأزمة ومعالجة آثارها السلبية على اقتصاديات الدول ومجتمعاتها، فاتجهت الأنظار نحو المالية الإسلامية بمختلف مؤسساتها، وبدأ الطلب يتزايد على الخدمات والمعاملات المالية الإسلامية في مختلف قارات العالم، مما جعل الهندسة المالية الإسلامية هي الحل لإيجاد أدوات وتقديم تشكيلات متنوعة من المنتجات المالية الإسلامية الجديدة التي تلبي مختلف احتياجات المتعاملين بأقل تكلفة وأكثر كفاءة. وسيتم معالجة ما سبق من خلال العناصر التالية:

- **المطلب الأول: مفهوم المالية الإسلامية؛**
- **المطلب الثاني: المؤسسات المالية الإسلامية؛**
- **المطلب الثالث: الهندسة المالية الإسلامية؛**

المطلب الأول: مفهوم المالية الإسلامية

الفرع الأول/ مفهوم المالية الإسلامية:

تشير المالية الإسلامية إلى المالية التي: "تقدم خدمات مالية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تحظر الفائدة (الربا)، والمنتجات التي يكتنفها عدم اليقين (الغرر)، والقمار (الميسر)، وكذلك تمويل الأنشطة الضارة بالمجتمع. ويتطلب من الأطراف المتعاملة بها احترام هذه المبادئ وحرمة العقود، ويجب أن تركز المعاملات الإسلامية على الأنشطة الإقتصادية الحقيقية وتقاسم المخاطر".[1]

إن هذا التعريف يبين أهم المبادئ والأسس التي تقوم عليها المالية الإسلامية والتي يمكن إجمالها كمايلي:[2]

1. **تحريم الإقراض بفائدة (الربا)**: الربا ممنوع صراحة في القرآن الكريم لقوله تعالى: ﴿**وَأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾[سورة البقرة: الآية **275**]، وقوله أيضا: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [سورة آل عمران: الآية **130**]، ويكون ذلك سواء أخذا أو عطاء. والفائدة هي ثمن القرض مقابل الزمن، الذي في الأساس يجب أن لا يولّد أي ربح، لأنه يعد من باب الإحسان والمساعدة لمن يمرون بضائقة مالية.
2. **تحريم الغرر**: العمليات والمعاملات يجب أن تأخذ الشفافية اللازمة والوضوح، حتى يتسنى للأطراف المعرفة الكاملة لقيم تجارتهم. ولهذا السبب فالعمليات والمعاملات التي قيمتها غير معروفة على وجه التحديد وتسبب خطر لا مبرر له أو تلك التي تعتمد أساسا على الحظ محظورة كالقمار وعقود التأمين التجارية، وما إلى ذلك...
3. **دعم الأصول الحقيقية**: المالية الإسلامية في جميع الحالات مرتبطة بالإقتصاد الحقيقي. حيث يجب أن تكون جميع المعاملات المالية مدعومة بالأصول الحقيقية والقابلة للتداول. بمعنى آخر مرتبطة بمشروع معين أو بسلعة معينة قابلة للتداول.
4. **المشاركة في الأرباح والخسائر (قاعدة الغنم بالغرم)**: لا يمكن لطرف واحد أن يتحمل كافة المخاطر المتعلقة بمعاملة أو صفقة ما. كما لا يمكن للطرف الآخر أن ينقل جميع المخاطر لشركائه بل كل الأطراف المشاركة في العملية الإستثمارية تتشارك في الأرباح وتتكافل في تحمل المغارم أي الخسائر.
5. **تحريم بيع ما لا يملك**: الملكية هي المبرر الرئيسي للأرباح الناتجة إما عن طريق احتجاز أو بيع الممتلكات والأصول. والحقيقة أن احتجاز الأصل وتحمل المخاطر الخاصة به هي التي تبرر ربحه إن وجد. لذلك، لا يمكن للشخص بيع ما لا يملك (والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو عقد السلم) أو بيع الأصول قبل الإستحواذ عليها.

[1] Alfred Kammer, Mohamed Norat, Marco Piñón and others, **Islamic Finance: Opportunities, Challenges, and Policy Options,** INTERNATIONAL MONETARY FUND, April 2015, P: 9.
[2] Wadi MZID, **La Finance islamique : Principes fondamentaux et apports potentiels dans le financement de la croissance et du développement**, Economic Agendas of Islamic Actors, p : 3-4.

6. **حظر أنشطة غير قانونية:** المالية الإسلامية هي مالية أخلاقية ومسؤولة. ولهذا فقد حظرت ومنعت تمويل جميع الأنشطة وجميع المنتجات التي تتنافى مع الأخلاق:كالكحول والمخدرات والتبغ والأسلحة... وكذلك المنتجات الممنوعة من الاستهلاك والتداول من قبل نصوص الإسلام كلحم الخنزير والمشتقات.

الفرع الثاني/ أسباب زيادة تفضيل المالية الإسلامية:

تزايدت في السنوات الأخيرة اهتمامات المستثمرين بالمالية الإسلامية وأدواتها وتوسعت تفضيلاتهم لاستخدام منتجاتها المتنوعة، ولعل أهم الأسباب والعوامل التي دفعتهم إلى التعامل بها واختيارها ما يمكن إجماله فيمايلي:[3]

1. **التوافق مع المبادئ الأخلاقية:** تعد منتجات وخدمات المالية الإسلامية جذابة جذبا خاصا للعملاء المهتمين بالمبادئ الأخلاقية، حيث أن الإتجاه العام بين المستثمرين العالميين يميل نحو الإستثمارات الأخلاقية والمسؤولة اجتماعيا. وعليه فإن الحلول المالية الإسلامية تتمتع بإمكانات هائلة للتوسع في مختلف المناطق حول العالم، نظرا لأن الشريعة الإسلامية تحظر أي أنشطة اقتصادية لا تتوافق مع المعايير الأخلاقية.
3. **النظام البيئي الكلي:** حظيت المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة بدعم ملحوظ من خلال التحسينات والتطورات السريعة في النظام الأساسي لهذه الصناعة، كوضع مبادئ تنظيمية وتشريعية جديدة واضحة وتكوين رأس مال بشري مختص في التمويل الإسلامي، وهذه البيئة الجديدة المتكاملة للقطاع مكنت من دعم نمو وتوسع النظام المالي الإسلامي في مختلف أنحاء العالم كنظام اقتصادي شامل.
4. **المرونة والإستدامة:** في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، أصبح المستثمرون والمودعون على دراية واهتمام بشكل خاص باستدامة ومرونة المؤسسات بحيث تعمل على أساس مبدأ الإستمرار في الأعمال حتى في حالة حدوث خسائر خلال الصدمات التي يتعرض لها الإقتصاد العالمي. وفي هذا الإتجاه فإن المالية الإسلامية التي تستند إلى المعاملات الحقيقية وترسخ لمبادئ تقاسم المخاطر من شأنها أن تمكن النظام المالي من تجنب زيادة المخاطر والروافع المالية مع تأكيدها في نفس الوقت على الإرتباط بالقطاع الحقيقي والإستدامة.
4. **تنويع التمويل:** يعمل التمويل الإسلامي على توفير حلول تمويلية للعديد من القطاعات منها: تمويل البنية التحتية وتمويل الشركات والأفراد والحلول الإستثمارية الأخلاقية للمستثمرين من الشركات والأفراد والتمويل التجاري للتجارة الدولية بالإضافة إلى خدمات التأمين الإسلامي (التكافل)، من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات لمختلف الكيانات، وهذا ما أغرى عددا من البلدان الأوربية وكذلك في أفريقيا وآسيا إلى الدخول إلى ساحة التمويل الإسلامي.

[3] **التمويل الإسلامي المستدام والراسخ يشهد نموا في المنتجات المنظمة**، بنك نيجارا ماليزيا، 15 نوفمبر 2014، ص ص: 3-4 (بتصرف). على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=102&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 15 ماي 2015، على الساعة: 15:10.

5. **الإلتزام الديني**: تشير التقديرات إلى أن هناك ما يزيد عن **50** مليون تقريبا من البالغين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتجنب المؤسسات المالية التقليدية لأسباب دينية. وعلى هذا النحو، يزداد الطلب على قطاع المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أو ما يعرف بسوق الحلال. وفي إطار خلق وترسيخ هذه الصناعة تبذل جهود كبيرة من قبل المختصين، كجزء من رؤية أوسع نطاقا تهدف إلى خلق اقتصاد إسلامي عالمي، يستخدم أدوات مالية إسلامية تكون أكثر توافقا مع الشمولية في عملياتها.
6. **المساهمة الإجتماعية**: تتمتع الشريعة الإسلامية بامتلاكها لأنظمة وآليات اجتماعية لإعادة توزيع الثروات (مثل الزكاة والصدقة) والتي تمكن من إعادة توجيه جزء من الأرباح/العائدات إلى المجتمع للرعاية الإجتماعية وأغراض التنمية الأخرى. ونتيجة لذلك، فإن الإستثمار في التمويل الإسلامي يمكّن وبشكل طبيعي الأفراد والشركات من المساهمة في القضايا الإجتماعية. ونظرا للوعي المتزايد حول تحقيق إعادة توزيع الدخل والقضاء على الفقر، فإن المستثمرين الذين يسعون لذلك قد يفضلون الإستثمارات المالية الإسلامية.

ويمكن تلخيص العوامل السابقة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): عوامل زيادة تفضيل المالية الإسلامية

المصدر: التمويل الإسلامي المستدام والراسخ يشهد نموا في المنتجات المنظمة، مرجع سابق، ص: 3.

الفرع الثالث/ لمحة عن واقع المالية الإسلامية:

لقد اتسع نطاق تقديم خدمات القطاع المالي الإسلامي من مجرد نظام يستقبل الودائع ويقدم التمويل للأفراد في أوائل التسعينات من القرن الماضي، ليشمل اليوم مجموعة متنوعة من الحلول المقدمة للشركات وخدمات الأفراد والحلول المصرفية الإستثمارية إلى جانب أسواق مال إسلامية وأسواق تأمين تكافلي نشطة. وفي حين كانت تركز الصناعة بكثافة على المناطق التي يغلب عليها السكان المسلمون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبعض البلدان الآسيوية مثل ماليزيا وباكستان وإندونيسيا وبنجلاديش خلال التسعينيات من القرن الماضي، توسعت الآن ليصل حجمها إلى نحو **2** تريليون دولار أمريكي

بوجود بارز في ما يصل إلى **70** دولة مع أكثر من **600** مؤسسة مالية تقدم العديد من الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وقد استمر التطوير في وقتنا الحاضر نظرا لسعي المهتمين بالصناعة إلى توسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية لدعم مجالات جديدة تتضمن على سبيل المثال: دعم مشاريع التنمية الخضراء والصديقة للبيئة وتمكين إدارة المخاطر من خلال أدوات التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فضلا عن تمويل مشاريع البنية التحتية. وتعد هذه مجالات جديدة للنمو والتي من شأنها أن تقود ابتكار المنتجات وتطويرها ضمن صناعة المالية الإسلامية، ويتوقع على نطاق واسع أن تتجاوز أصول القطاع المالي الإسلامي حاجز الـ **6.5** تريليون دولار بحلول **2020**.[4]

إن تقديرات نهاية سنة **2014** أشارت إلى أن حجم أصول صناعة التمويل الإسلامي العالمية بلغ **2.1** تريليون دولار أمريكي حيث نمت الأصول بمعدل نمو سنوي مركب قدره **17.3 %** بين عام **2009** و**2014** وتهيمن القطاعات المصرفية والصكوك الإسلامية على الصناعة، حيث تبلغ حصة كل منهما **80 %** و**15%** على التوالي، من الأصول الإجمالية. وحسب تصنيف البلدان، فإن ماليزيا هي البلد الرائد في هذه الصناعة، تليها المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت وقطر.[5]

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الأشكال التالية:

الشكل رقم (06): الأصول المالية الإسلامية العالمية (تقديرات 2008-2013)

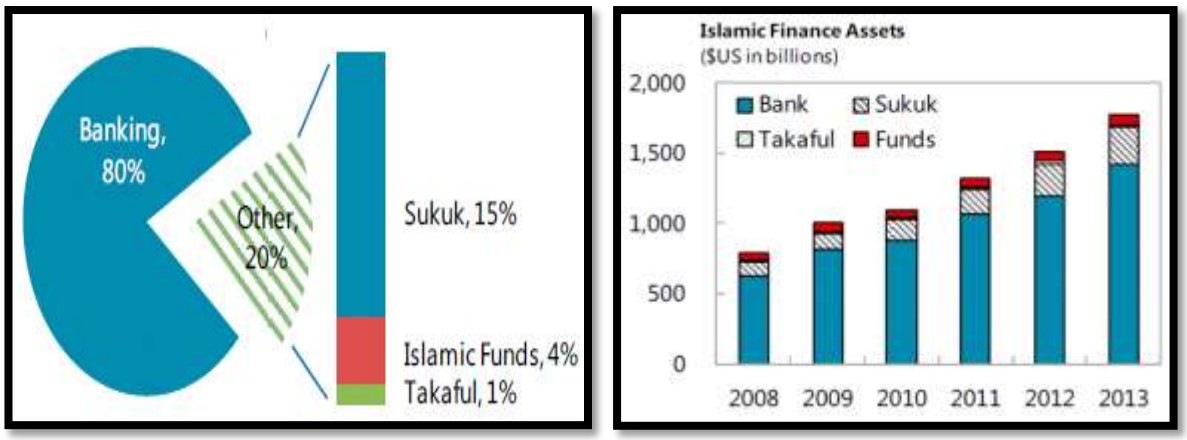

Source: Alfred Kammer, Mohamed Norat, Marco Piñón and others, **op.cit**, P: 13.

[4] **لمحة عامة: ابتكار المنتجات والخدمات يقود توسع نمو صناعة التمويل الإسلامي عالميا**، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، جوان 2014، ص: 1. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=78&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 30 جوان 2015، على الساعة: 18:59.

[5] **2014 عام بارز في صناعة التمويل الإسلامي**، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، 26 ديسمبر 2014، ص: 2. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=110&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 15 ماي 2015، على الساعة: 14:39.

نلاحظ أن أصول البنوك الإسلامية تحتل **80 %** من إجمالي الأصول الإسلامية وقد نمت بوتيرة سريعة ومنتظمة فمن أكثر من **500** بليون دولار أمريكي عام **2008** إلى حوالي **1.3** تريليون دولار أمريكي تقريبا نهاية عام **2013**، تلتها الصكوك الإسلامية بنسبة **15%** من إجمالي الأصول الإسلامية، وأصول الصناديق الإستثمارية الإسلامية بنسبة **4 %** ثم أصول التكافل بنسبة **1 %**، وتقدر نسبة بقية الأصول الإسلامية الأخرى مجتمعة **20 %**. وقد قدرت قيمة كل الأصول الإسلامية نهاية عام **2013** بـأكثر من **1.5** تريليون دولار أمريكي، لتصل **2.1** تريليون دولار أمريكي عام **2014** كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (07): تطور الأصول المالية الإسلامية العالمية (تقديرات 2009-2014)

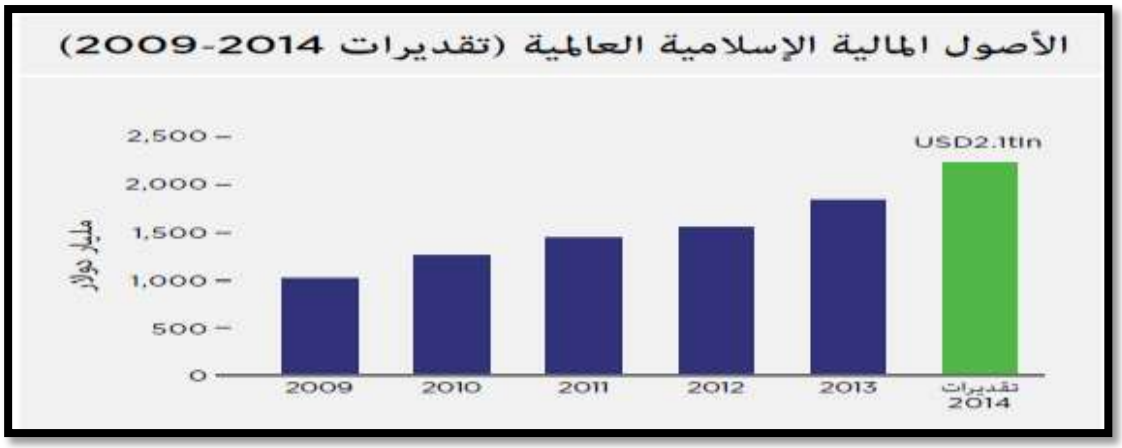

المصدر: 2014 عام بارز في صناعة التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص: 2.

إن تزايد قيمة الأصول المالية الإسلامية صاحبها توسع جغرافي للتمويل الإسلامي، فلم يعد مقتصرا على مناطق التمويل في آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، بل امتد في عام **2014**، لقارتي افريقيا وأوربا حيث شهدت القارتين تطورات في العمل المصرفي الإسلامي وسوق رأس المال، على التوالي؛ وشملت التطورات والتوسعات التغييرات التنظيمية وزيادة نشاط التمويل الإسلامي في هاتين القارتين.

والشكل التالي يوضح الحضور العالمي للتمويل الإسلامي لسنة **2014**.

الشكل رقم (08): توسع التمويل الإسلامي جغرافيا 2014

المصدر: التمويل الإسلامي والنمو الإقتصادي والتعزيز المشترك، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، 14 جانفي 2015، ص:10. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=116&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 15 ماي 2015، على الساعة: 18:53.

نلاحظ أن المالية الإسلامية بقطاعاتها المختلفة؛ القطاع المصرفي، السوق المالي، الصناديق الإسلامية وقطاع التكافل متواجدة في كافة أنحاء العالم، بين ما هو قائم فعلا ومجسد على أرض الواقع ويعمل جوهريا، وبين ما هو في طريقه للتجسيد من خلال سن وصياغة قوانين وتشريعات تنظم هذه الصناعة، في حين لا تزال في مناطق أخرى تحت قيد الإستكشاف المفاهيمي والدراسة، وهذا يدل على أن المالية الإسلامية لم تعد مقتصرة فقط على الدول الإسلامية أو على منطقة معينة بل أنها امتدت في مختلف القارات بفضل الجهود المبذولة من قبل الهيئات المختصة المحلية والعالمية.

كما نلاحظ من الشكل أيضا أن دول الخليج تحتل المرتبة الأولى من حيث قيمة إجمالي الأصول المالية الإسلامية بـ **657.1** مليار دولار، تليها باقي دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا بإجمالي أصول تقدر بـ **602.4** مليار دولار، ثم الدول الآسيوية على رأسها ماليزيا بإجمالي أصول تقدر بـ **420.3** مليار دولار، ثم مناطق أخرى من شمال إفريقيا وأوروبا بإجمالي أصول تقدر بـ **90.3** مليار دولار، وأخيرا جنوب الصحراء في افريقيا بقيمة أصول تقدر بـ **25.1** مليار دولار.

إن هذا الإنتشار الواسع يدل على أن المالية الإسلامية أصبح لها وزنا معتبرا وإقبالا ليس فقط من قبل المسلمين ولكن حتى من قبل المستثمرين الأخلاقيين من غير المسلمين، وهذا من شأنه النهوض أكثر بالمالية الإسلامية ودعمها لتمويل مختلف المشاريع الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الرابع/ آفاق المالية الإسلامية:

من المتوقع أن يرتفع إجمالي أصول المالية الإسلامية إلى **3.4** تريليون دولار عام **2018** ثم مواصلة النمو ليتجاوز **4** تريليون دولار بحلول عام **2020**، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (09): توقعات الأصول المالية الإسلامية العالمية (2009-2018)

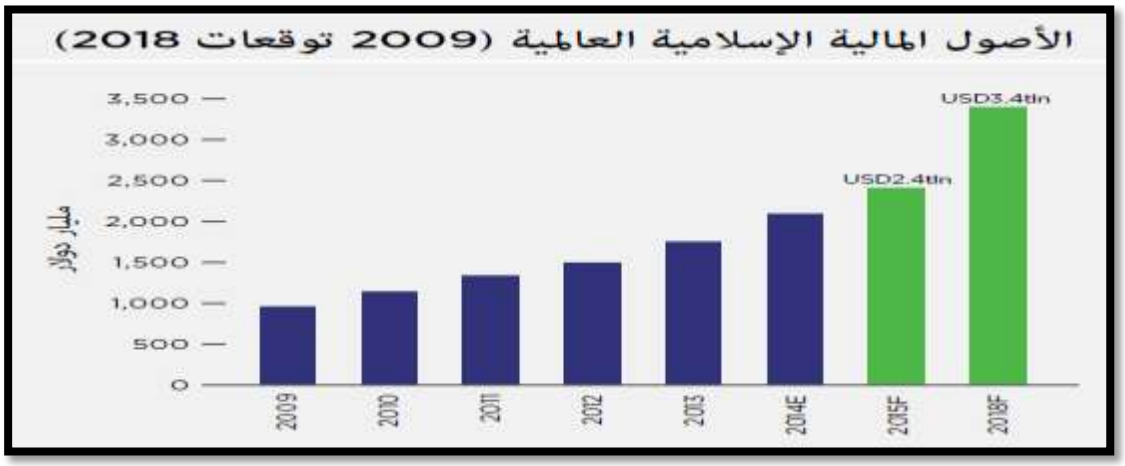

المصدر: التمويل الإسلامي والنمو الإقتصادي والتعزيز المشترك، **مرجع سابق**، ص:10.

وإذا ما استمر الدعم الدولي للصناعة المالية الإسلامية فإن هذه القيمة سترتفع أكثر في السنوات القليلة القادمة. وسيتم تحفيز النمو بشكل أساسي في المناطق الرائدة وخاصة ماليزيا والسعودية والإمارات وقطر والكويت، اضافة للآفاق الجديدة المنتظرة مثل إندونيسيا وتركيا؛ فضلا عن الدخول المتوقع في الأسواق الناشئة في أفريقيا وآسيا الوسطى. وفي هذه البلدان، من المحتمل أن يكون التمويل للأفراد والشركات هو المصدر الرئيس للأعمال في مجال التمويل الإسلامي، مدفوعا بالإستهلاك الخاص والإستثمار.

وستلعب العديد من العوامل دورا هاما في تحريك النمو للمالية الإسلامية في السنوات المقبلة يمكن اجمالها في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): محركات النمو الرئيسية للتمويل الإسلامي (2015-2020)

المصدر: 2014 عام بارز في صناعة التمويل الإسلامي، **مرجع سابق**، ص: 10.

إن هذه العوامل والمحركات تتمثل في:

1. **زيادة تعداد المسلمين:** من المتوقع أن يصل تعداد سكان العالم في سنة **2050**؛ إلى **9.3** مليارات نسمة أي بمعدل نمو **35 %**، ومن المتوقع أن يزداد عدد السكان المسلمين في العالم بمعدل نمو **73 %** في السنوات القادمة، مرتفعا بذلك من **1.6** مليار مسلم في عام **2010** أي بنسبة **23 %** من سكان العالم إلى **2.8** مليار مسلم بحلول عام **2050**، أي بنسبة **30 %** من إجمالي عدد سكان العالم المتوقع وذلك وفقا للتوقعات السكانية الجديدة الصادرة عن Pew Research Center's Forum on Religion & Public Life.[6] وهذه الزيادة السكانية في عدد المسلمين ستكون موزعة في جميع أنحاء العالم وستكون أكثر انتشارا بسبب عوامل الهجرة والعولمة، وستؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية الإسلامية مما سيساهم في نموها أكثر.
2. **دخول بلدان جديدة في المالية الإسلامية:** يتوقع دخول بلدان جديدة في الصناعة المالية الإسلامية وفي قطاعاتها المتنوعة كإصدارات للمرة الأولى في مجال الصكوك الإسلامية في عدة بلدان مثل المملكة المتحدة ولوكسمبورج وجنوب أفريقيا وهونج كونج وتونس ودخول عمان سوق التكافل، والدخول المتوقع للفلبين،[7] اضافة للمزيد من التوعية والدعم في مختلف أنحاء العالم بأهمية المالية الإسلامية من قبل الهيئات المختصة.

[6] **Report :The Future of World Religions: Population Growth Projections, 2010-2050, why Muslims are rising fastest and the Unaffiliated are shrinking as a Share of the World's Population,** Pew Research Center, April 2, 2015, p: 7. http://www.pewforum.org/files/2015/03/PF_15.04.02_ProjectionsFullReport.pdf.

[7] **مراجعة أداء التمويل الإسلامي خلال الربع الأول من 2014، التقرير الشهري للصكوك**، بيتك للأبحاث، 30 جوان 2014، ص: 2. على الرابط: http://www.kfh.com/pdf/Islamic%20Fin%201Q14%20Perform%20Review%20Ar.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/7/4، على الساعة: 19:05.

3. **التعاملات الدولية:** حيث ستساهم التعاملات الدولية في اطار التجارة الخارجية والتجارة الإلكترونية في دفع المختصين في المالية الإسلامية إلى العمل أكثر على توفير أدوات ومنتجات قادرة على تلبية متطلبات هذه التعاملات وهذا يعني فتح آفاق جديدة واستخدامات جديدة للأدوات المالية الإسلامية.
4. **التطورات التنظيمية:** ستعمل المبادرات والتطورات التنظيمية على تسهيل عمل الهياكل المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في مختلف أنحاء العالم من أجل تقدم هذه الصناعة في المستقبل. وتشمل هذه التطورات التنظيمية وجود مؤسسات تشريعية ورقابية تعمل على تقنين المالية الإسلامية ووضع المعايير والقوانين التي من شأنها شرح وتسهيل مختلف التعاملات المحلية والدولية.
5. **ابتكار المنتجات:** ستساهم المنتجات المستحدثة والمبتكرة في مجال المالية الإسلامية في توسع نشاطها في السنوات القادمة في مختلف أنحاء العالم، كالأدوات المالية الخضراء التي ستجذب متعاملين آخرين من غير المسلمين، اضافة إلى أدوات التحوط وأدوات السيولة وغيرها من الأدوات التي من شأنها تعزيز الصناعة المالية الإسلامية.
6. **نمو الإقتصادات الناشئة:** تعد الإقتصادات الناشئة تلك الإقتصادات التي تملك فرصا كبيرة للنمو، وتقدم فرصا متنوعة للمستثمرين المحليين والأجانب وتمتلك آفاقا واعدة لتصبح في مصاف الدول المتقدمة كالصين والهند وتركيا وإندونيسيا. وهذه الآفاق ستفتح المجال للمالية الإسلامية بمختلف منتجاتها لاستيعاب الفوائض المالية في هذه الإقتصادات والإستثمار فيها من خلال مؤسساتها المختلفة من بنوك إسلامية وصناديق استثمار وأسواق مالية، حيث أن هذه الإستثمارات من شأنها التعريف أكثر بالمالية الإسلامية وأدواتها والسماح لها بالتوسع مستقبلا.

المطلب الثاني: المؤسسات المالية الإسلامية

الفرع الأول/ البنوك الإسلامية:

1. مفهوم البنوك الإسلامية:

تعد البنوك الإسلامية أولى المؤسسات المالية الإسلامية التي قدمت ولا تزال تقدم خدمات متنوعة للمتعاملين من مؤسسات وأفراد، ولقد تعددت تعاريفها ومن بين تلك التعاريف نجد مايلي:

– البنوك الإسلامية هي: "مؤسسات لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي".[8]

[8] جلال وفاء البدرى محمدين، **البنوك الإسلامية دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية– مصر، بدون طبعة، 2008، ص: 44.

- أو هي: "مؤسسات مالية تحمل رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية، تهدف إلى تحقيق نفع عام للمجتمع الإسلامي، قائمة على أسس أخلاقية وإنسانية واقتصادية واجتماعية، أي أنها مؤسسات لا تهدف إلى الربح بقدر ما تهدف لتحقيق قيم تربوية واقتصادية واجتماعية عليا لتحقق بالضرورة أعلى درجات التكافل الإجتماعي من خلال مبدأ العدالة الإجتماعية في توزيع الثروة".[9]
- كما عرفتها اتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنها: "المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء".[10]

من التعاريف السابقة نستنتج أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية اقتصادية اجتماعية تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية وتستبعد التعامل بالربا أخذا وعطاء، غايتها الأساسية توسيع قاعدة التكافل الإجتماعي بين أفراد المجتمع وتحقيق العدالة في التوزيع. مهمتها جمع الأموال وتوظيفها ضمن دائرة الحلال بما يساهم في تحقيق التنمية.

2. أهداف البنوك الإسلامية:

تسعى البنوك الإسلامية لتحقيق العديد من الأهداف كمايلي:[11]

أ. **إشراك صغار المدخرين في النشاط الإقتصادي:** الهدف الرئيسي من إنشاء البنوك الإسلامية هو إشراك المجتمعات الإسلامية في الأنشطة الإقتصادية والمالية المختلفة، عبر تطوير نظام مصرفي يعمل وفقا للشريعة الإسلامية قادر على تحقيق التقدم الإجتماعي من خلال إشراك مختلف المتعاملين وخصوصا صغار المدخرين.

ب. **إلغاء الفائدة:** الخطوة الأولى لتوافق الأنظمة المصرفية مع الشريعة الإسلامية بطبيعة الحال هي إلغاء الفائدة. وهذا يعني أن النظام الربوي سيحل محله نظام آخر يستبعد الربا، وتكون المهمة الأولى للبنوك الإسلامية ابتكار وتطوير أدوات تمويل واستثمار تغطي جميع الإحتياجات المالية للمتعاملين معها تستبعد الربا.

ج. **تعبئة مدخرات الأسر:** تهدف البنوك الإسلامية لتعزيز تعبئة مدخرات الأسر، وتغيير سلوكهم اتجاه ثرواتهم. حيث تريد إشراك أكبر كتلة من صغار المستثمرين في التنمية الإقتصادية، من خلال تشجيعهم على تحويل مكتنزاتهم ومدخراتهم إلى استثمارات تحقق وفورات مالية وذلك من خلال الأدوات المالية المناسبة.

---

[9] صادق راشد الشمري، **أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية ... أنشطتها– التطلعات المستقبلية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، الطبعة العربية، 2008، ص: 32.

[10] زرزار العياشي، غياد كريمة، **البنوك الإسلامية كبديل فعال لتمويل التنمية**، مجلة ملفات أبحاث في الإقتصاد والتسيير، عدد خاص: أبحاث الندوة الدولية: المالية الإسلامية وتحديات التنمية، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، وجدة– المغرب، يونيو 2013، ص: 356.

[11] El Mohandiz Abdeslam, **le système bancaire islamique**, 1999, P : 26-27. http://www.europemaroc.com/files/SYSTEME%20BANCAIRE%20ISLAMIQUE%20V1.pdf, vu le : 17/05/2015, A 16 :30 .

د. **تعزيز الإرتباط بين التنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي**: تعد هذه مسؤولية كبيرة للبنوك الإسلامية من خلال عمليات الإستثمار المباشر لها ومشاركتها في تمويل المشاريع كمايلي:

- الإستثمار المباشر: البنك نفسه هو المستثمر صاحب رأس المال في المشاريع التي تحقق له الأرباح.
- استثمار عن طريق المشاركة: البنك مساهم في رأس مال مؤسسة يمارس دور الإدارة والرقابة على الإستثمارات. وهذه المؤسسة تتشارك معه في المكاسب والخسائر المرتبطة بها، بنسبة مئوية متفق عليها.

ه. **المساهمة في تنمية المجتمعات الإسلامية**: إن الهدف النهائي لكل بنك إسلامي هو بطبيعة الحال، العمل في بيئة إسلامية، واستعادة الوحدة الدينية والإقتصادية، الحياة السياسية والثقافية للمجتمع الإسلامي من خلال وحدة اقتصادية متينة، سيتم تحقيقها باتحاد مختلف المؤسسات المالية الإسلامية التي تساهم في تجسيد التنمية على أرض الواقع.

و. **التعاون مع العالم الخارجي**: إن البنوك الإسلامية لا تملك أي نية للعمل بمعزل عن العالم غير الإسلامي، على العكس من ذلك فقد أنشأت معظم البنوك الإسلامية اتصالات مع البنوك الغربية، ولكن دائما وفقا للأنظمة الإسلامية.

3. واقع البنوك الإسلامية:

لقد شهد قطاع البنوك الإسلامية تناميا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث سنة **2013** وصل عددها إلى حوالي **500** مصرف في **60** دولة. وقدر رصيد التمويل بالبنوك الإسلامية **1** تريليون و**200** مليار دولار، إلى جانب ما لا يقل عن **330** بنك تقليدي يقدم منتجات مصرفية إسلامية، وبلغ رصيد التمويل بتلك البنوك **300** مليار دولار.[12] ووصل عدد البنوك الإسلامية في العالم إلى **800** مؤسسة مصرفية بحلول عام **2015**، لا سيما بعد أن أطلقت الإمارات العربية المتّحدة مبادرة (دبي عاصمة عالمية للإقتصاد الإسلامي) وبلغ حجم الصناعة المصرفية الإسلامية حوالي **2** تريليون دولار مقابل **1.7** تريليون دولار تم تسجيلها نهاية **2014**. وتم التوقع أن تحقق أصول قطاع المصرفية الإسلامية نموا تبلغ قيمته **3.4** تريليون دولار بحلول **2018**.[13]

وتعد أكبر عشر بلدان من حيث الأصول المصرفية الإسلامية: السعودية وماليزيا والإمارات والكويت وقطر وتركيا والبحرين وإندونيسيا وبنجلاديش وباكستان، حيث تمتلك نحو **91 %** من الأصول المصرفية العالمية(باستثناء إيران). كما شهد الربع الأول من عام **2014** تجديد بلدان شرق أوسطية مثل ليبيا والمغرب وتونس لعزمهم على إقامة الأنشطة المصرفية الإسلامية على أراضيها، كجزء من جهود تلك البلدان في سبيل تجديد الإنتعاش الإقتصادي. كما نما القطاع المصرفي بوتيرة قوية في مصر

[12] **البنوك الإسلامية تتحدّى الربا.. نجاح عالمي.. وعقبات في الجزائر**، مقالة منشورة بتاريخ 2014/10/1، على موقع أخبار اليوم، على الرابط: http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200243/200257/117227-2014-10-01-225224، تاريخ الإطلاع: 2014/12/26، على الساعة: 10:15.

[13] عبد الفتاح محمد صلاح، **لندن تسعى لتكون المركز العالمي للتمويل الإسلامي**، مقالة منشورة بتاريخ 2014/05/29، على الموقع: http://thefaireconomy.com/article.aspx?id=57، تاريخ الإطلاع: 2014/12/23، على الساعة: 17:34.

وعزز من تواجده في العديد من الدول الإفريقية الأخرى مثل جيبوتي وغينيا وكينيا وموريتانيا وموريشيوس والنيجر والسنغال وجنوب أفريقيا والسودان.[14]

والشكل التالي يوضح قيمة الأصول المصرفية الإسلامية العالمية لسنة **2014** كما سبق الذكر:

الشكل رقم (11): تطور الأصول المصرفية الإسلامية العالمية حسب البلد لسنة 2014

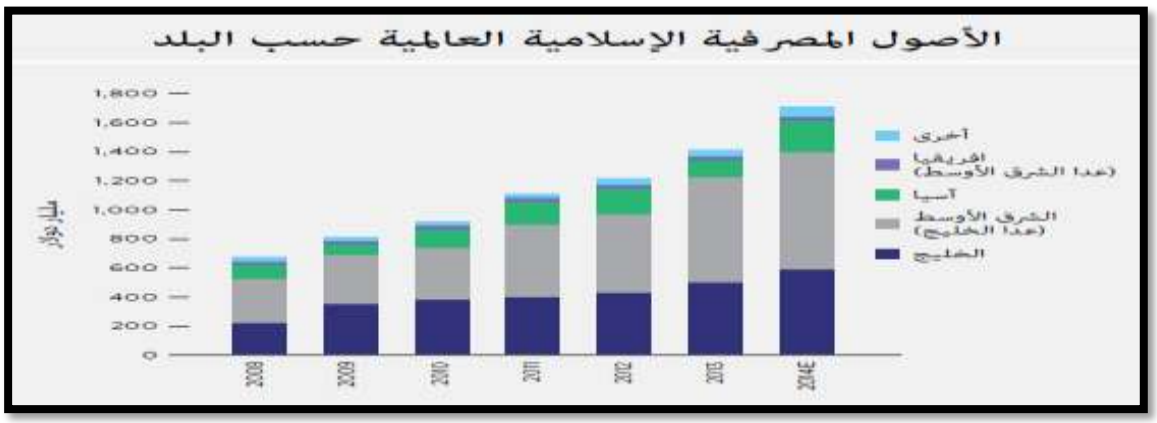

المصدر: 2014 عام بارز في صناعة التمويل الإسلامي، **مرجع سابق**، ص: 8.

نلاحظ أن أصول المصرفية الإسلامية العالمية نمت بانتظام خلال الفترة (2008-2014)، وقد ساهم في نمو هذه الأصول العديد من دول العالم مابين دول الشرق الأوسط، ودول الخليج ودول آسيا، وقد اختلفت مساهمة كل دولة في هذا النمو. التي يمكن توضيح بعض منها سنة 2014 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (12): الأصول المصرفية الإسلامية العالمية حسب البلد (النصف الأول 2014)

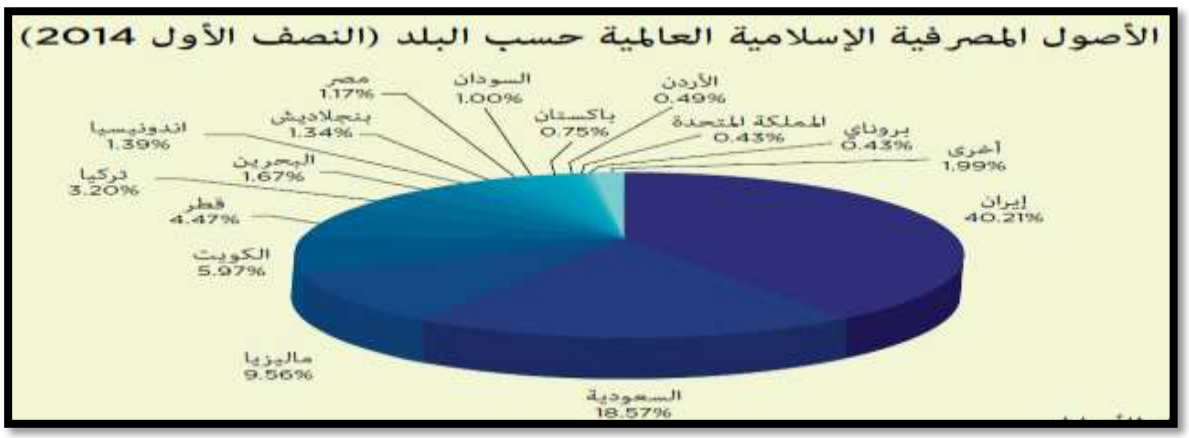

المصدر: التكنولوجيا والإبتكار في الصيرفة الإسلامية، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، **مرجع سابق**، ص: 5.

[14] **التكنولوجيا والإبتكار في الصيرفة الإسلامية**، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، 25 مارس 2015، ص: 4. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=125&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 15 ماي 2015، على الساعة: 12:30.

يبين الشكل أن ايران هي الدولة الأكثر نسبة من حيث الأصول المصرفية الإسلامية بقيمة **40.21 %**، في النصف الأول من عام **2014**، تليها السعودية بنسبة **18.57 %**، ثم ماليزيا بنسبة **9.56 %**، ثم بقية الدول الخليجية كالكويت وقطر، اضافة إلى تركيا بنسبة **3.20 %**، والدول الآسيوية كاندونيسيا بنسبة **1.39 %**، وبنجلاديش بنسبة **1.34 %** ....وغيرها.

4. الأهمية التنموية للبنوك الإسلامية:

تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية انسانية عادلة متوازنة في اطار المعايير الشرعية، ترتكز على توفير الإحتياجات الأساسية للمجتمعات، وتحقيق العدالة التنموية بين مختلف المناطق والقطاعات بإعطاء الإهتمام للأقل نموا فيها وتوفير الحلول لمشكلاتها، بما ينسجم مع عقيدة الأمة وتطلعاتها الحضارية وبما يدفعها لإطلاق طاقاتها الكامنة ويفجر روح الإبتكار والإبداع فيها ويحقق أمنها الإقتصادي ويحررها من خيوط التبعية الإقتصادية والسياسية والثقافية والإجتماعية، وذلك من خلال نمط تنموي متميز أساسه العدل والإستقرار ويسعى لتحقيق عدة أبعاد كمايلي: [15]

- السعي لإيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي، وزيادة الإعتماد الجماعي على الذات بين الدول الإسلامية ومن ثم تقوية علاقات الترابط والتكامل الإقتصادي بينها ووضع حد لمشكلة نقص حجم المدخرات وصغر حجم تراكم رأس المال بالدول الإسلامية.
- إعادة توطين الأرصدة الإسلامية داخل الوطن الإسلامي وتحقيق الإكتفاء الذاتي له.
- تنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والبيئية والصناعات الصغيرة، باعتبارها الأساس الفعال لتطوير البنية الإقتصادية والصناعية في الدول الإسلامية.
- العمل على توسيع قاعدة العاملين في المجتمع والقضاء على البطالة بين أفراده، وزيادة الناتج الإجمالي للدولة الإسلامية من خلال التوظيف الفعال لموارد البنوك الإسلامية.
- التأسيس والترويج للمشروعات الإستثمارية والتعرف على فرص الإستثمار الحقيقية ودراسة جدواها سواء لحساب الغير أو لحساب البنوك الإسلامية ذاتها أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة والمعرفة والدراية والقدرة الفنية.

الفرع الثاني/ صناديق الإستثمار الإسلامية:

1. مفهوم صناديق الإستثمار الإسلامية:

تعد صناديق الإستثمار الإسلامية أسلوب حديث في استثمار الأموال بطريقة شرعية ظهرت بعد البنوك الإسلامية وقد عرفت بأنها: "إحدى المؤسسات المالية الإسلامية التي تتولى تجميع أموال المستثمرين في صورة وحدات أو صكوك استثمارية،

[15] زرزار العياشي، غياد كريمة، **مرجع سابق**، ص: 360.

ويعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والإختصاص، لتوظيفها وفقا لصيغ الإستثمار الإسلامية المناسبة، على أن يتم توزيع صافي العائد فيما بينهم حسب الإتفاق، ويحكم كافة معاملاتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين والقرارات والتعليمات الحكومية واللوائح والنظم الداخلية ".[16]

كما عرفت أيضا بأنها: "أوعية استثمارية تلبي احتياجات المودعين من استثمار أموالهم، وتكتسب هذه الصناديق أهميتها في تحديد مجال استثمار الأموال مسبقا مع مراعاتها لأحكام الشريعة الإسلامية مما يمكّن المستثمر أن يتخارج من الصندوق وفقا لشروط محددة مسبقا ضمن عقد المضاربة التي تحكم نشاط صناديق الإستثمار".[17]

وتمر مراحل النشاط الإستثماري في صناديق الإستثمار الإسلامية بالمراحل الآتية:[18]

- قيام المؤسسة المالية الراغبة في إنشاء صناديق الإستثمار بالبحث عن مشروعات اقتصادية معينة أو نشاط معين، وإعداد الجدوى الإقتصادية للإستثمار فيها.
- تكوين صندوق استثماري وتحديد أغراضه، وإعداد نشرة الإصدار التي تتضمن كامل التفاصيل عن نشاط الصندوق، ومدته وشروط الإستثمار فيه، وحقوق والتزامات مختلف الأطراف المشاركة فيه.
- تقسيم رأس مال الصندوق الإستثماري إلى صكوك مضاربة (وحدات) متساوية القيمة الإسمية وطرحها للجمهور للإكتتاب فيها، ويعتبر كل مكتتب في هذه الصكوك شريكا بحصة شائعة في رأس مال الصندوق بنسبة العدد الذي يمتلكه منها. وتصدر هذه الصكوك عادة باسم مالكها وليست لحاملها، ويجوز تداولها والتصرف فيها بالبيع والهبة والرهن وغير ذلك من التصرفات المقررة شرعا للمالك.
- بعد تلقي الجهة المصدرة للصندوق أموال المكتتبين وتجميعها، تبدأ باستثمارها في المجالات المحددة في نشرة الإصدار وعند تحقق الأرباح تقوم بتوزيعها على أصحاب صكوك المضاربة بالنسبة والكيفية المتفق عليها، كما تتولى تصفية الصندوق في الموعد المحدد لذلك.

كما تتميز صناديق الإستثمار الإسلامية بمجموعة من الخصائص تتمثل فيمايلي:[19]

---

[16] محمد برّاق، مصطفى قمّان، **أهمية الإستثمار المسؤول اجتماعيا والصناديق الإسلامية في تفعيل وتنشيط الأسواق المالية للبلدان النامية**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والإقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص: 169.

[17] بوجلال محمد، زايدي مريم، **دور صناديق الإستثمار الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية الإسلامية–حالة سوق الأسهم السعودي**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي 8 و9 ديسمبر 2013، المدرسة العليا للتجارة والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجزائر، ص: 3.

[18] شريط صلاح الدين، بن وارث حجيلة، **دور وتقييم أداء صناديق الإستثمار الإسلامية مع دراسة تجربة جمهورية مصر العربية**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي 8 و9 ديسمبر 2013، المدرسة العليا للتجارة والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجزائر، ص: 6

[19] شرياق رفيق، **توسيع المشاركة الشعبية في تنشيط سوق الأوراق المالية وتحقيق التنمية الإقتصادية من خلال صناديق الإستثمار**، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس–سطيف– الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2014، ص ص: 6-7.

- هي صناديق ذات شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب الصكوك الإستثمارية وعن الجهة المنوطة بإدارتها، إذ أنها مؤسسة لها صفة قانونية وشكل تنظيمي وإطار مالي ومحاسبي مستقل.
- تقوم الصناديق الإسلامية على فكرة المضاربة الجماعية من قبل أصحاب الأموال (حملة الصكوك)، حيث تقوم بتجميع الأموال من عدة أفراد أو جهات، والجميع يمثلون من منظور عقد المضاربة رب المال، والصندوق كشخصية معنوية يمثل رب العمل، وهذه الخاصية تخضع لفقه عقد المضاربة والذي سيتم التطرق له لاحقا.
- تلتزم الصناديق الإسلامية في جميع معاملاتها بالضوابط الشرعية (مبادئ الشريعة الإسلامية)، وكذلك بالفتاوى والمقررات والتوصيات التي تصدر عن المجامع الفقهية وهيئات الفتوى في المسائل المعاصرة المتعلقة بمعاملاتها.
- تلتزم الصناديق بالقوانين والقرارات والتعليمات الصادرة عن الجهات الحكومية المشرفة عليها طالما أنها لا تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تدار الصناديق من طرف جهة متخصصة يحكم علاقتها بالصندوق عقد وكالة أو عقد عمل أو أي عقود مستحدثة، وتعمل هذه الجهة في إطار الأهداف الإستراتيجية والمرجعية الشرعية والقانونية والإستثمارية.
- توظف الأموال المجمعة في الصناديق طبقا لمجموعة من الضوابط والمعايير الشرعية والفنية في مجالي الإستثمار المباشر وغير المباشر، وهذا وفقا لصيغ الإستثمار الإسلامية كالمضاربة، المشاركة، المرابحة، السلم، الإستصناع والإجارة وأي صيغة استثمارية مستحدثة تتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تعطي الصناديق للمشتركين فيها حق استرداد قيمة مساهمتهم وفق ضوابط وشروط معينة بما يتناسب مع الإستثمار لمدد مختلفة ويناسب صغار المستثمرين، وذلك يستلزم إعادة تقييم الوحدات الإستثمارية على فترات دورية حتى يسهل انسحاب من يرغب من المشاركين.
- تتميز الصناديق الإسلامية أيضا بتعدد الأطراف المرتبطة بها من مؤسسين، مشاركين، مسوقين وأمناء استثمار، والإدارة، ويحكم هذه الأطراف مجموعة من العقود الشرعية والقانونية.
- توزع عوائد الصناديق بين الأطراف السابقة وفقا لضوابط وأحكام عقد المضاربة والوكالة والسمسرة.

2. أنواع صناديق الإستثمار الإسلامية:

يمكن تقسيم أنواع صناديق الإستثمار الإسلامية بناء على عدة اعتبارات كمايلي:

أ. صناديق الإستثمار الإسلامية حسب نوع النشاط الإستثماري:

- **صناديق الأسهم:** تقوم بالإستثمار في أسهم الشركات التي يكون نشاطها مباحا، لتحقق أرباحا من زيادة أسعار أسهم هذه الشركات، إلا أن الفقهاء اختلفوا في الشركات التي أصل عملها مباح، ولكنها تمارس بعض الأعمال المحرمة كأن تقترض بفائدة، أو تودع أموالها بفائدة. حيث رأى البعض عدم الإستثمار في أسهمها، والرأي الثاني يرى إمكانية الإستثمار في

أسهمها، وعلى مدير الصندوق أن يحسب الدخل الناتج عن أعمال محرمة، ويستبعده من الدخل الذي يحصل عليه المستثمر في الصندوق، ومخاطر الإستثمار في هذه الصناديق عالية.[20]

- **صناديق السلع:** يعتبر نشاط صناديق السلع الأساسي شراء السلع بالنقد ثم بيعها بالأجل، تتجه هذه الصناديق بصفة أساسية للعمل في الأسواق الدولية، ولها ضوابط منها أنها تقتصر على السلع المباحة وتلك التي يجوز شراءها بالنقد وبيعها بالأجل، فيستثنى من السلع الذهب والفضة. ويمكن أن تعمل صناديق السلع بصيغة البيع الآجل أو المرابحة أو السلم أو الإستصناع وكل هذه الصيغ قابلة للتطبيق في أسواق السلع الدولية.[21]
- **صناديق التأجير:** يقوم الصندوق بامتلاك أصول مثل المعدات والسيارات والطائرات والشاحنات وغيرها، ومن ثم تأجيرها والإستفادة من الإيرادات الإيجازية أو التعامل مع هذه الأصول كالبيع التأجيري المنتهي بالتمليك.[22]

ب. صناديق الإستثمار الإسلامية حسب هيكل رأس المال:

- **صناديق الإستثمار المغلقة:** وهي الصناديق التي يتحدد فيها عند تأسيسها: مدتها، وغرضها، وحجم رأس مالها بحيث يبقى ثابتا دون زيادة أو نقصان، ويقسم إلى صكوك مضاربة (وحدات) متساوية تطرح للجمهور (المستثمرين) للإشتراك فيه، ويقفل الإشتراك بنفاذ هذه الصكوك. كما أن إدارة هذه الصناديق لا تتعهد بشراء الصكوك المطروحة إذا ما رغب أحد مالكيها بالإنسحاب من المشاركة، وفي المقابل تشكل سوق ثانوي لتداول هذه الصكوك بين العملاء. بحيث يتسنى للمشاركين فرص الدخول والخروج من الصندوق حسب ظروف العرض والطلب على هذه الصكوك. ويتراوح العمر الزمني لهذه الصناديق بين قصير ومتوسط وطويل الأجل حسب الغرض الإستثماري الذي أنشئت من أجله.[23]
- **صناديق الإستثمار المفتوحة:** وهي الصناديق التي لا تتحدد لها مدة زمنية، ولا يتحدد فيها مقدار رأس المال، وإنما يتم تحديد سعر صكوكها من قبل إدارة الصندوق المصدرة لها عند بدء الإشتراك فيها. وتظل الفرصة للجمهور مفتوحة للحصول على صكوك جديدة، كما تتعهد إدارة الصندوق بإعادة شراء هذه الصكوك إذا رغب أحد مالكيها التخلص منها كليا أو جزئيا وفق اجراءات تحددها نشرة الإصدار.[24]

---

[20] هشام جبر، **صناديق الإستثمار الإسلامية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول: الإستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، في الفترة 8-9 ماي 2005، ص: 19.

[21] محمد برّاق، مصطفى قمّان، **مرجع سابق**، ص: 170.

[22] هشام جبر، **مرجع سابق**، ص: 20.

[23] أحمد حسن أحمد الحسني، (**صناديق الاستثمار**) **دراسة وتحليل من منظور الإقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون طبعة، 1999، ص: 25.

[24] صفوت عبد السلام عوض الله، **صناديق الإستثمار دراسة وتحليل من منظور الإقتصاد الإسلامي**، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، المؤسسات المالية الإسلامية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص: 820.

3. الأهمية التنموية لصناديق الإستثمار الإسلامية:

تتمتع صناديق الإستثمار الإسلامية بأهمية معتبرة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية على المستوى الفردي والوطني والدولي من خلال الفرص الإستثمارية المتعددة التي تتيحها في مختلف المجالات، ويمكن إبراز هذه الأهمية من خلال العناصر التالية:[25]

- تشجيع الناس على الإستثمار وخاصة أصحاب الدخل المحدود من خلال تخفيض الحد الأدنى للأموال التي يمكن لصغار المستثمرين توظيفها بواسطة هذه الصناديق.
- المساهمة في دفع عجلة النمو الإقتصادي من خلال الإستثمارات المتنوعة في مختلف المجالات.
- الحد من ظاهرة اكتناز الأموال وتعطيلها عن القيام بدورها في التنمية الإقتصادية من خلال استقطاب المدخرات وإدارتها وتنميتها.
- العمل على رفع مستوى الدخل الفردي والوطني وتحقيق التنمية الإجتماعية والرفاهية بتحسين مستوى المعيشة لجميع أفراد المجتمع، ودفعهم للبناء والتقدم العلمي والتكنولوجي.
- المساهمة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتوطينها، مما يساهم في تحسين جو المناخ الإستثماري للبلد وجلب التكنولوجيا والخبرات وبالتالي تحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي.

4. واقع وآفاق صناديق الإستثمار الإسلامية:

سجل قطاع الصناديق الإسلامية العالمية **75.8** مليار دولار من الأصول المدارة في **17** سبتمبر **2014**، بإجمالي **161 1** صندوقا نشطا. وتقود كل من السعودية وماليزيا السوق، واللتان تشكلان معا **65%** من الأصول المدارة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما تواصل البلدان الأوروبية جذب مديري الصناديق المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. أما في آسيا، فثمة المزيد من الصناديق الآخذة في الظهور في اندونيسيا وباكستان.[26]

هذا وقد زاد إجمالي عدد الصناديق الإسلامية المتاحة للمشاركة والإكتتاب العام على مستوى العالم أربعة أضعاف إلى ما يزيد عن **1000** صندوق في الربع الثالث من **2014** مقارنة بما يزيد عن **250** صندوق قبل عشر سنوات.[27] والشكل التالي يوضح وتيرة نمو أصول الصناديق الإسلامية العالمية خلال الفترة الممتدة من **2008** حتى **2014**:

---

[25] عبد المجيد الصلاحين، **صناديق الإستثمار الإسلامية: مفهومها وخصائصها وأحكامها**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر: أسواق الأوراق المالية والبورصات، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص ص: 6-7.

[26] 2014 عام بارز في صناعة التمويل الإسلامي، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، **مرجع سابق**، ص: 9.

[27] التمويل الإسلامي المستدام والراسخ يشهد نموا في المنتجات المنظمة، **مرجع سابق**، ص: 2.

الشكل رقم (13): وتيرة نمو أصول الصناديق الإسلامية العالمية (2008-2014)

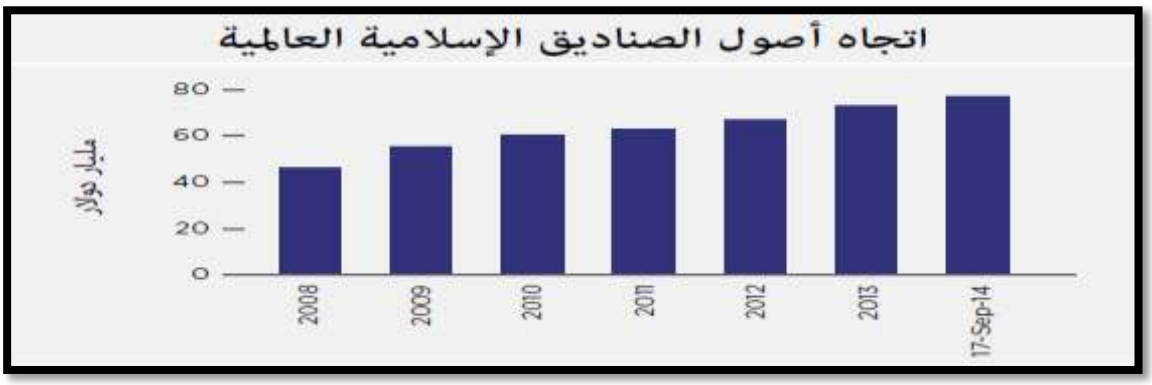

المصدر: 2014 عام بارز في صناعة التمويل الإسلامي، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، **مرجع سابق**، ص: 9.

يلاحظ من الشكل أنه في سنة **2008** سجلت أصول الصناديق الإسلامية العالمية تقريبا **45** مليار دولار واستمرت في النمو بشكل منتظم وخلال **7** سنوات سجلت **75.8** مليار دولار سنة **2014** مع زيادة في عدد الصناديق وهذا تقدم ملحوظ في هذا القطاع.

ويتوقع أن تتجاوز الأصول المدارة التي تجمعها الصناديق الإسلامية **100** مليار دولار بحلول عام **2018** و **113** مليار دولار عام **2020** مع محافظة كلا من ماليزيا والسعودية، الرائدتين في هذا المجال، على زخم نموهما المحقق خلال السنوات الماضية.[28]

الفرع الثالث/ السوق المالية الإسلامية:

1. مفهوم السوق المالية الإسلامية:

تعرف السوق المالية بصفة عامة بأنها: "المجال الذي يتم من خلاله إصدار أدوات معينة، وتداول هذه الأدوات للحصول على الأموال اللازمة للمشروعات الإنتاجية وغيرها".[29]

أما السوق المالية الإسلامية فتعرف بأنها: "ذلك المجال الشرعي الذي يتم فيه اصدار الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من طرف أصحاب العجز، ثم اقتناءها وتداولها عبر قنوات إيصال فعالة، بين أصحاب الفائض بصورة منظمة ومراقبة على أسس شرعية من طرف الهيئة الشرعية للسوق وذلك من أجل تثمير الأموال في اطار شرعي".[30]

---

[28] 2014 عام بارز في صناعة التمويل الإسلامي، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، **مرجع سابق**، ص: 12.

[29] مبارك بن سليمان آل فواز، **الأسواق المالية من منظور إسلامي (مذكرة تدريسية)**، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ط1، 2010، ص: 5.

[30] مفتاح صالح، سلطان مونية، **الأدوات المستخدمة في سوق الأوراق المالية الإسلامية (دراسة حالة سوق ماليزيا)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشر، جوان 2013، ص: 272.

كذلك يمكن القول أن السوق المالية الإسلامية هي: "سوق منظمة يتم فيها تلاقي إرادة المتعاقدين للتعامل بمختلف الأوراق المالية المشروعة، تهدف إلى تعبئة المدخرات النقدية وتوجيهها نحو المشروعات المنتجة للمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ".[31]

مما سبق فالسوق المالية الإسلامية هي القناة التي تسمح باستثمار الفوائض المالية في المشاريع المنتجة ضمن حدود الشريعة الإسلامية بواسطة أدوات تصدر وتتداول ما بين الأفراد والمؤسسات وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

2. مبادئ السوق المالية الإسلامية:

تقوم السوق المالية الإسلامية على عدة مبادئ هي:[32]

- **الإلتزام بالضوابط الأخلاقية والشرعية:** حيث تعتبر ركيزة أساسية لقيام أي سوق مالية إسلامية.
- **المنافسة الحرة والعادلة:** أي خلو هذه المنافسة من أي شبهة تمس مبدأ الإلتزام بالضوابط الأخلاقية والشرعية.
- **حرية الأسعار:** بحيث تكون خاضعة لقانون العرض والطلب، فالسوق التي تسودها المنافسة التامة تتحدد أسعارها تلقائيا وفق آلية العرض والطلب.
- **الإستثمار الحقيقي وليس الوهمي:** أي عدم السماح للمضاربات بتجاوز دورها الإقتصادي في الترجيح من حيث الوقت والمكان وتصبح غاية في حد ذاتها، وبالتالي تصبح العملية كلها حظ تضر بالإستثمار الحقيقي.
- **الإفصاح:** لقد أعطى الإسلام أهمية كبيرة لدور المعلومات في السوق فحرم إعطاء معلومات غير صحيحة للمشتري وأمر بتوفير المعلومات كاملة للمشترين والبائعين عن جوانب المعاملة التي يرغبون القيام بها، وخصوصا إذا كانت المعلومات ستؤثر على قيمة المعاملة.
- **المساهمة الحقيقية في التنمية الإقتصادية:** إن من شروط تحقيق تقدم اقتصادي أن تكون الإستثمارات فيه حقيقية، وهذا ما يتميز به الإقتصاد الإسلامي فهو اقتصاد تنمية، وبما أن الأسواق المالية الإسلامية تستمد مبادئها من الإقتصاد الإسلامي فهي تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية.

---

[31] شافية كتاف، **دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014، ص: 9.

[32] مفتاح صالح، سلطان مونية، **مرجع سابق**، ص: 272.

3. وظائف السوق المالية الإسلامية:

أهم وظائف السوق المالية الإسلامية: [33]

- تجميع مدخرات الأفراد لتنشيط مجالات الإستثمار المختلفة للإقتصاد الوطني الصناعية والزراعية والخدمية.
- تكوين تراكم رأسمالي لآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة.
- توفير السيولة اللازمة لمختلف المشاريع التنموية.
- جذب رؤوس أموال خارجية (الإستثمار الأجنبي) للمشاركة مع المؤسسات المحلية.
- إيجاد مجال للمضاربة المشروعة والإستثمارات الحقيقية.

4. أنواع السوق المالية الإسلامية:

تنقسم السوق المالية الإسلامية إلى:

- **سوق النقد الإسلامية:** سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتمتّع بقدر عال من السيولة، بحيث يمكن تسييلها في أيّ وقت بمجرد عرضها للبيع، بأقل مخاطرة من الإستثمار في سوق رأس المال.
- **سوق رأس المال الإسلامية:** هي السوق التي تتوافر فيه فرص الإستثمار والتمويل متوسطة وطويلة الأجل، والمنتجات والخدمات المتوافرة فيه تلتزم التزاما تاما بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يجب أن تكون خالية من الأنشطة المحرّمة شرعا مثل التعامل بالربا والمقامرة والغرر وما شابه ذلك.[34] وتنقسم هذه السوق إلى سوق أولية أين يتم فيها اصدار الأوراق المالية للمرة الأولى والإكتتاب فيها، والسوق الثانوية وهي السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المصدرة سابقا بيعا وشراء.

5. الأهمية التنموية للسوق المالية الإسلامية:

تساهم السوق المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما توفره من أدوات مالية استثمارية قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل والتي تحتاجها المشاريع التنموية. كصكوك المشاركة والمضاربة، وهي أدوات ملكية، بدلا من الإعتماد على أدوات الدين، التي تعيق إحداث التنمية المنشودة كما يتضح ذلك من خلال فشل تجارب اقتراض الدول النامية من الأسواق المالية الدولية ومؤسسات التمويل الدولية والدول الكبرى، حيث أن خدمة أعباء تلك القروض صارت عقبة أمام أية محاولة لتوجيه جزء من الموارد الإقتصادية المتاحة نحو التنمية المستدامة.

---

[33] عيسى مرزقة، محمد الشريف شخشاخ، **البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الاسلامي دراسة حالة مصرف أبو ظبي**، الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل يومي: 23- 24 فيفري 2011، المركز الجامعي بغرداية- الجزائر، ص: 5.

[34] شافية كتاف، **مرجع سابق**، ص: 17.

إن المقومات الأساسية للتنمية المستدامة يجب أن تكون موجودة في داخل الكيان نفسه وإن أية عوامل أخرى أو قوى خارجية يجب أن تكون ذات دور مساعد متمم. وتجسيد مثل هذه القناعة يجعل وجود أسواق مالية إسلامية متطورة وناجحة يؤدي إلى تدوير أموال العالم الإسلامي داخل حدوده ويمكّنه من الإستفادة من وفوراتها وتجنب المخاطر التجارية وغير التجارية التي تتعرض لها خارج العالم الإسلامي.

كما أن الأسواق المالية الإسلامية باستثماراتها طويلة الأجل، يمكنها المساهمة في تدعيم الإستثمار الوطني من خلال ما تقوم به من دور مباشر في إقامة المشروعات الإستثمارية طويلة الأجل والعمل على توزيعها بصورة أفضل من خلال توجيهها إلى المجالات والمشروعات الأكثر فائدة للمجتمع وتجنب سوء استخدامها بقدر الإمكان مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

اضافة لما سبق تؤدي الأسواق المالية الإسلامية من خلال خصائصها التي تختلف عنها في الأسواق المالية الوضعية دورا هاما في عدالة توزيع الدخل، من خلال تحويله لصغار المستثمرين مما يساهم في زيادة دخولهم وتحسين مستوى معيشتهم. دون نسيان الإهتمام بالزكاة لقدرتها على تحقيق العديد من الأهداف الإقتصادية والتنموية في المجتمع المسلم مثل مكافحة الفقر والإقلال منه، وإعادة توزيع الدخول بعدالة وتحريك الدورة الإنتاجية نحو النمو والإزدهار الذي يمكنه أن يساهم بصورة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة.[35]

المطلب الثالث: الهندسة المالية الإسلامية

الفرع الأول/ مفهوم الهندسة المالية التقليدية:

الهندسة المالية **Financial Engineering** مفهوم قديم قدم التعاملات المالية لكنه من حيث المصطلح والتخصص يعد مفهوما حديثا نسبيا. ولقد تعددت تعاريفها حيث نجد:

1. **الجمعية الدولية للمهندسين الماليين** (**IAFE**) تعرف الهندسة المالية كمايلي: "تتضمن الهندسة المالية التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقّدة ولإستغلال الفرص المالية، فالهندسة المالية ليست أداة، بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات".[36]
2. وعرفّها **فينرتي Finnerty** على أنها: "التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وعمليات مبتكرة، وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل".[37] وهذا التعريف يعني أن الهندسة المالية تتضمن ثلاث أنواع من الأنشطة وهي:

---

[35] بوزيد عصام، **التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة بنك البركة الجزائري–**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، الجزائر، 2010، ص ص: 68-69.

[36] حمزة علي، نعجة عبد الرحمان، **الضوابط الشرعية لاستخدامات الهندسة المالية كمدخل لتطوير المنتجات المالية الإسلامية**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي 8 و9 ديسمبر 2013، المدرسة العليا للتجارة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجزائر، ص: 3.

[37] سامي السويلم، **صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي**، مركز البحوث شركة الراجحي للمصرفية والإستثمار، ديسمبر 2000، ص: 5.

- ابتكار أدوات مالية جديدة، مثل :بطاقات الائتمان؛
- ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف الإجرائية لأعمال قائمة، مثل التبادل من خلال الشبكة العالمية والتجارة الالكترونية؛
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون، أو إدارة الائتمان؛

والإبتكار المقصود ليس مجرد الإختلاف عن السائد، بل لا بد أن يكون هذا الإختلاف متميزا إلى درجة تحقيقه لمستوى أفضل من الكفاءة والمثالية، بمعنى أن تكون الأدوات والآليات التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والآليات الحالية تحقيقه. ويمكن القول أن الهندسة المالية بمفهومها الضيق هي: "ابتكار الأدوات المالية".[38] حيث يرى الإقتصاديان **Marshal and Basal** أن الإبتكار والإبداع الذي تحققه الهندسة المالية لا يقتصر على المنتجات الجديدة التي تقدمها فقط بل محاولة تطويع أدوات وأفكار قديمة من أجل خدمة أهداف المنشآت القائمة.[39]

وحتى يمكن القول أن المنتج الجديد من صناعة الهندسة المالية ابتكار، فإنه لابد أن يحقق شرطا هاما؛ وهو دوره في تحسين الأداء. ويشير ماسون وزملاؤه (**Mason et al,1995**) إلى أن الإبتكار ينبغي أن يسهم في تحسين الأداء الإقتصادي، وذلك من خلال ثلاثة مداخل أساسية هي:[40]

- تحقيق الكمال للسوق بتوسيع فرص المشاركة في المخاطر، وتحقيق التغطية، وجذب الموارد التي لم تكن متاحة في السابق.
- تخفيض تكلفة المعاملات أو تحسين السيولة.
- تخفيض تكلفة الوكالة.

أما الشرط الثاني الذي لابد أن تحققه ابتكارات الهندسة المالية فهو تحقيق زيادة الربحية، وتخفيض التكاليف، إضافة إلى استخدام الوسائل المبتكرة للإستخدام الكفء للموارد المالية.

[38] عبد الكريم قندوز، **التمويل الإسلامي يجب ألا يقتصر على المصارف الإسلامية**، حوار مع معاوية كنه – الرياض، المصدر : اليوم، 5 مارس 2013، من الموقع: http://main.iifef.com/?p=532#more-532، تاريخ الإطلاع: 25/ 08/ 2014، على الساعة: 11:12.

[39] أرزقي لباسي، وسيلة نجاة بلغنامي، **انجازات الهندسة المالية ما بين المنظور التقليدي والإسلامي: الجزء الأول عموميات عن الهندسة المالية التقليدية**، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، مجلة شهرية الكترونية، العدد 28 سبتمبر 2014، ص: 41. من الموقع: http://www.giem.info/files/issue/Vol_28.pdf، تاريخ التحميل: 1/ 10/ 2014.

[40] شهناز أمين مدني، **دور الهندسة المالية في زيادة فاعلية السياسة النقدية في النظام النقدي الإسلامي**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير كلية الإقتصاد والإدارة/ اقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز جدة المملكة العربية السعودية، 1432 هـ، ص: 50.

الفرع الثاني/ مفهوم الهندسة المالية الإسلامية:

الهندسة المالية الإسلامية يقصد بها: "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، اضافة إلى صياغة حلول ابداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في اطار توجيهات الشرع الإسلامي".[41]

أي أن موضوع الهندسة المالية الإسلامية بصفة عامة هو الإبتكار في المنتجات المالية الإسلامية التي من شأنها تقديم حلول للمشاكل التمويلية من جهة ومن جهة أخرى تقديم أساليب واجراءات ابداعية من شأنها الإعانة على الإبتكار والتمهيد له لرفع كفاءة الأسواق المالية الإسلامية والحد من المخاطر والأزمات. وهذا انطلاقا من مبادئ الشريعة الإسلامية وتوجيهاتها.

وتنتهج الهندسة المالية الإسلامية في تقديم منتجات مالية إسلامية نهجين هما: المحاكاة والأصالة ؛

حيث يقصد بالمحاكاة اختيار أفضل وأكثر المنتجات المالية التقليدية أمانا وأقربها تطبيقا للشريعة الإسلامية، ثم إعادة تكييفها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية بما يتناسب واحتياجات المتعاملين. أي إعادة هيكلة المنتج التقليدي على أسس شرعية.[42] وهذه الطريقة تبدو سهلة وأقل تكلفة ومخاطرة وأكثر سرعة في تقديم منتجات جديدة، إلا أنها من جهة أخرى تقتل روح الإبداع والإبتكار للمؤسسات المالية الإسلامية وتجعل من الإقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية نسخة معدلة عن الإقتصاد الغربي التقليدي ليس إلا، وهذا قد يخلق العديد من الشبهات ويفتح المجال أمام الحيل والتلاعب من قبل الساعين وراء الربح مما قد يفقد المالية الإسلامية مصداقيتها وكفاءتها.

أما المنهج الثاني فهو منهج الأصالة والإبتكار والإبداع المالي الإسلامي، الذي يدور حول ابتكار منتجات مالية اسلامية أصيلة مستمدة من الكتب الفقهية وخصوصا فقه المعاملات والتراث الإسلامي، مع توفير البيئة التشريعية والقانونية والإقتصادية والسياسية المناسبة، اضافة إلى البنية التحتية كالبنوك المجهزة بتكنولوجيات الإتصال الحديثة وبرامجيات الإعلام الآلي المتطورة لضمان السرعة والدقة في الإنجاز، دون أن ننسى العنصر البشري الذي يجب أن يكون ملما بالأحكام الفقهية ومدركا للأسس الإسلامية التي تعتمد عليها الصناعة المالية الإسلامية، وذلك من خلال اخضاعه للدورات التدريبية وإبقائه مطلعا على المستجدات في الساحة المالية والإقتصادية. اضافة إلى كل هذا يجب أن توفر أيضا الأسواق المالية الإسلامية التي تسمح بتداول مختلف المنتجات وتجسيدها على أرض الواقع، مع المتابعة الدقيقة لعمليات تنفيذ هذه المنتجات حتى لا تحيد عن مبادئها وعن الأهداف التي

---

[41] عبد الكريم قندوز، **الهندسة المالية الإسلامية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد الإسلامي، م 20، ع 2، 2007، ص: 19.

[42] يونس صوالحي، **المنتجات المالية الإسلامية بين المحاكاة والإبتكار**، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس– سطيف – الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2014، ص: 5.

وجدت من أجلها، ولمعالجة الإنحرافات والأخطاء المرتكبة وتعديل ما يمكن تعديله حتى تتحقق الكفاءة والفعالية المطلوبتين ونصل إلى الإبداع المالي الإسلامي الذي سينهض بالصناعة المالية الإسلامية.[43]

ويمكن القول أن الهندسة المالية الإسلامية يجب أن تتميز بخاصيتين هما: المصداقية الشرعية والكفاءة الإقتصادية؛ حيث المصداقية الشرعية يقصد بها أن تكون المنتجات المالية الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن بعيدة عن الخلاف الفقهي، أما الكفاءة الإقتصادية فيقصد بها قدرة هذه المنتجات على تلبية احتياجات المتعاملين بأقل التكاليف وبما يتناسب مع متطلبات الحياة الإقتصادية المعاصرة.

إن هاتين الخاصيتين؛ المصداقية الشرعية والكفاءة الإقتصادية ليستا منعزلتين عن بعضهما البعض، بل في غالب الحالات يقود البحث عن الكفاءة إلى حلول أكثر مصداقية والعكس صحيح.

وتقوم الهندسة المالية الإسلامية على أربع مبادئ هي: [44]مبدأ التوازن، مبدأ التكامل، مبدأ الحل، مبدأ المناسبة؛

1. **مبدأ التوازن:** والمقصود بهذا المبدأ هو التوازن بين مختلف المصالح الشخصية والمصالح الإجتماعية، وما يتعلق بتحقيق الربح، وما يتعلق بالأعمال الخيرية، وما يتعلق بالمنافسة وما يتعلق بالتعاون، فالشريعة الإسلامية نجحت في تحقيق التوازن بين مختلف الحاجات والرغبات ووضعت الكل في الإطار المناسب. وهذا يؤكد أنه من الممكن تحقيق أهداف اقتصادية مهمة من خلال المؤسسات والمنظمات غير الربحية، كإدارة المخاطر، حيث يعتبر التأمين التعاوني على رأس الأدوات المالية غير الربحية التي يمكن استخدامها في إدارة المخاطر والتي حظيت بالقبول من جميع الفقهاء المعاصرين.
2. **مبدأ التكامل:** وهو مبدأ يحكم تطوير المنتجات المالية، حيث يمثل التكامل بين المصالح الشخصية مع الإعتبارات الموضوعية، بين تفضيلات الزمن والمخاطرة وبين توليد الثروة الحقيقية.
3. **مبدأ الحل:** وينطلق هذا المبدأ من قاعدة أن الأصل في المعاملات الحل والجواز، إلا إذا خالفت نصا أو قاعدة شرعية، وبناء على هذا فإن قاعدة الحل هي الأساس للإبتكار المالي، لكن بشرط أن يكون هذا الإبتكار في حدود دائرة الحلال ذات الحدود الواسعة، وأن يبتعد عن دائرة المحظور أو الحرام ذات الحدود الضيقة.
4. **مبدأ المناسبة:** المراد بالمناسبة هنا تناسب العقد مع الهدف المقصود منه، بحيث القصد يكون مناسبا وملائما للنتيجة المطلوبة مع الهدف المقصود منه، وهذا مدلول القاعدة الفقهية " العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني ".

---

[43] خديجة عرقوب، أيوب مسيخ، **دور الهندسة المالية الإسلامية في تفعيل الأسواق المالية الناشئة (السوق المالي التركي)**، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول حول: الأسواق المالية الناشئة بين رؤى تقليدية ومستقبل اسلامي، أيام 17-18 نوفمبر 2015، جامعة 20 أوت 1955، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سكيكدة- الجزائر، ص: 10.

[44] محمد كريم قروف، **الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: الإقتصاد الإسلامي، الواقع ..ورهانات المستقبل، يومي 23 و 24 فيفري2011 ، ص: 13.

الفرع الثالث/ الأهمية التنموية للهندسة المالية الإسلامية:

تكمن أهمية الهندسة المالية الإسلامية في مساهمتها التنموية في مختلف المجالات والقطاعات من خلال ما تقدمه من أدوات مالية تتوافق مع الشريعة وتنطلق من احتياجات العملاء الحالية والمتوقعة مستقبلا وذلك كمايلي:

1. إن معظم الأدوات التمويلية الإسلامية الموجودة تم تطويرها منذ قرون مضت، بما يتماشى وحاجات المجتمعات التمويلية الآنية، لكن هذه الحاجات التمويلية سواء للأفراد أو المؤسسات أصبحت تتزايد في الوقت الحاضر بشكل مستمر ومؤثر على حقوق الأجيال اللاحقة، وعليه وجب تلبية تلك الحاجات التمويلية وذلك في إطار الإلتزام بالحلال وضوابط الشريعة الإسلامية من أجل مراعاة تغطية احتياجات الأجيال المستقبلية، وهنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق ذلك.[45]
2. الهندسة المالية الإسلامية بتقديمها أدوات مالية جديدة ستعمل على دعم المركز التنافسي للمؤسسات المالية الإسلامية وجذب المزيد من العملاء، ما يعني توظيف أكثر للموارد في مختلف المشاريع التنموية التي تحقق الصالح العام والخاص.
3. الهندسة المالية الإسلامية لا تستهدف بأدواتها المالية المسلمين فقط، بل حتى غير المسلمين الذين يجدون صعوبات وعراقيل في منتجات الهندسة المالية التقليدية، يمكنهم الإستفادة من هذه الأدوات فهي تحقق مصالحهم جميعا، وهذا سيوسع من دائرة عمل المالية الإسلامية وسيزيد من أصولها التي ستوجه لخدمة الإقتصاد والمجتمع.
4. الهندسة المالية الإسلامية تساهم في تفعيل الأسواق المالية الإسلامية وتنشيطها من خلال تقديم أدوات مستحدثة قادرة على جذب المدخرات وتعبئتها واستقطاب العديد من المتعاملين لهذه الأسواق.
5. الهندسة المالية الإسلامية بمراعاتها لمبادئ الشريعة الإسلامية تقدم أدوات وحلول فعالة ومشروعة لعالم التمويل والنشاط الإقتصادي الحقيقي وبالتالي فهي تهدف لخلق قيم مضافة وتحقيق العدالة الإجتماعية والرفاه الإقتصادي.

[45] صالح مفتاح، ريمة عمري، **مرجع سابق**، ص: 235.

المبحث الثاني: أنواع أدوات المالية الإسلامية

تتميز المالية الإسلامية بتنوع أدواتها وتعددها، وهذا راجع لكون المالية الإسلامية تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية التي أولت اهتمامها بكل جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وبكل متطلباتها التمويلية، فأوجدت صيغا وعقودا تناسب كل القطاعات وكل المجالات، ويمكن توضيح هذا التعدد والتنوع من خلال العناصر التالية:

- المطلب الأول: أدوات المشاركات
- المطلب الثاني: أدوات المعاوضات
- المطلب الثالث: أدوات التكافل والتضامن
- المطلب الرابع: الصكوك المالية الإسلامية

المطلب الأول: أدوات المشاركات

تعد أدوات المشاركات أهم ما يميز المالية الإسلامية تحت قاعدة الغنم بالغرم، حيث تقوم على تشارك طرفين أو عدة أطراف في مشروع معين بشروط معينة، مع تقاسم الأرباح إن وجدت والتكافل ضد الخسائر إن حدثت، وبهذا يقل عبؤها ويخفف ثقلها. وأدوات المشاركة يمكن اجمالها فيما يلي:

الفرع الأول/ المشاركة:

1. تعريف المشاركة (الشركة):

أ. **لغة:** الشركة والمشاركة بمعنى واحد وهي الإختلاط أي: "خلط أحد الماليين بالآخر بحيث لا يمتازان عن بعضهما"؛[46]

ب. **اصطلاحا:** هي "عقد ينشأ بين اثنين فأكثر على الإشتراك بحصة معينة من المال للإتجار به، في مشروع قائم أو من أجل إنشاء مشروع جديد، على أن يتم اقتسام الأرباح والخسائر بحسب مساهمة كل شريك في رأس المال أو بحسب الإتفاق بينهم، والأصل في هذه الشركة الإستمرار إلى غاية انتهاء المشروع".[47]

2. دليل مشروعية المشاركة (الشركة):

اتفق العلماء على مشروعية عقد المشاركة واستدلوا على ذلك بالقرآن والسنة حيث:

أ. **من القرآن:** قال تعالى:﴿**وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ..**﴾ [سورة ص: الآية **24**]، ويقصد بالخلطاء الشركاء؛[48]

ب. **من السنة:** ما روى أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى يقول: «أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما»؛ أي أن الله يبارك للشريكين في المال ويحفظه لهما ما لم تكن خيانة بينهما، فإذا خان أحدهما نزعت البركة من المال.[49]

اذن مما سبق فالشركة مشروعة، إذ جعلت سببا ووسيلة لما يمنحه الله تعالى للشريكين من معونة وتوفيق وفلاح وإنزال البركة في تجارتهما، فإذا وقعت بينهما الخيانة رفعت البركة والإعانة عنهما.[50]

---

[46] عبد الرحمن الجزيري، **الفقه على المذاهب الأربعة**، الجزء الثالث، قسم المعاملات، دار الفكر، بيروت–لبنان، بدون طبعة، 1989، ص: 63.

[47] حسين بلعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2009، ص: 28.

[48] مسدور فارس، **التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة، 2007، ص: 137.

[49] الشيخ أحمد محمد عساف، **الأحكام الفقهية في المذاهب الإسلامية الأربعة**، المجلد الثاني، المعاملات، دار احياء العلوم، بيروت–لبنان، ط1، 1985، ص: 165.

[50] أحمد إدريس عبده، **فقه المعاملات**، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص: 386.

3. شروط المشاركة وأنواعها:

أ. **شروط المشاركة (الشركة)**: حتى تكون المشاركة جائزة يجب توفر بعض الشروط كمايلي:[51]

- أن يكون لكل شريك أهلية التعاقد من سن وعقل؛
- اشتراك جميع الشركاء في الربح وأن تكون حصة الربح نسبة معلومة مشاعة، قد تكون متساوية وقد تكون متفاوتة من شريك لآخر حسب الجهد المبذول؛
- الخسارة حسب مساهمة كل شريك في رأس المال؛
- عقد الشركة عقد جائز فسخه في حضور الشريك بشرط عدم حدوث ضرر، عملا بالقاعدة الإسلامية لا ضرر ولا ضرار؛
- أن يكون رأس المال معلوما من حيث المقدار والنوع والجنس؛
- ألا يكون المال دينا لأحد الشركاء في ذمة شريك آخر.

ب. **أنواع المشاركة (الشركة)**: أجمع الفقهاء في شركة العقود على أربعة (4) أنواع من المشاركات هي: شركة العنان، شركة المفاوضة، شركة الأبدان وشركة الوجوه.

- **شركة العنان:** هي عقد بين شخصين أو أكثر للإتجار بمال مشترك، بشرط أن لا يتصرف أحدهما فيه دون الآخر سواء في حضوره أو في غيبته؛ ولا يشترط فيها المساواة في المال ولا في التصرف ولا في الربح.[52]
- **شركة المفاوضة:** في هذا النوع من الشركات يجوز لكل شريك التصرف في مال الآخر دون إذنه سواء في غيبته أو في حضوره بما يراه مناسبا من بيع وشراء وكراء.... وغيرها من المعاملات، ويكون الشركاء متساوين في رأس المال وفي الأرباح؛[53]
- **شركة الأبدان (الأعمال)**: هي أن يشترك اثنان أو أكثر على أن يعملوا فيما يجيدونه من صناعات أو حرف، فما كان لهم من ربح فهو يوزع بحسب الإتفاق بينهم، وعليه فهذه الشركة ليس لها رأسمال نقدي لأنها تقوم على العمل؛ ولا مانع من تفاوت ما يؤديه أطرافها من أعمال بأنفسهم أو بالنيابة عنهم، أو تقسيم الأعمال المختلفة بينهم بما يحقق التكامل في الإنجاز.[54]
- **شركة الوجوه:** هي أن يشترك اثنان فيما يشتريان بجاههما وثقة التجار بهما من غير أن يكون لهما رأس مال.[55]

---

[51] مسدور فارس، **مرجع سابق**، ص: 139.

[52] الشيخ أحمد محمد عساف، **مرجع سابق**، ص: 167.

[53] أحمد إدريس عبده، **مرجع سابق**، ص: 401.

[54] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 12**، المنامة–البحرين، 2010، ص: 167.

[55] أحمد إدريس عبده، **مرجع سابق**، ص: 410.

كما يمكن تقسيم المشاركة حسب الإستمرارية إلى مشاركة دائمة ومشاركة متناقصة:

- **المشاركة الدائمة:** وهي المشاركة التي تستمر إلى انتهاء الشركة أو تنطلق بهذه النية بين شخصين أو أكثر، أي تستمر إلى غاية انتهاء الغرض الذي أنشأت من أجله أو إعلان الرغبة في إنهائها، والربح أو الخسارة يكون بحسب مساهمة كل شريك في رأس المال؛
- **المشاركة المتناقصة:** تكون بنية عدم الإستمرار، أي يقوم أحد الشركاء بالتنازل عن حصته لشريك آخر بعقد منفصل عن عقد الشركة مقابل سداد منها دوريا أو دفعة واحدة من قبل هذا الأخير، وهذا النوع من المشاركات هو من أساليب التمويل الأكثر استعمالا من قبل البنوك الإسلامية.

الفرع الثاني/ المضاربة (القراض):

المضاربة أو القراض اسمان لنوع واحد من عقود المعاملات والتجارة وتقوم على مبدأ المشاركة.

1. تعريف المضاربة (القراض):

أ. لغة: المضاربة على وزن مفاعلة وهي مشتقة من الضرب وهو السير في الأرض كقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا**﴾ [سورة النساء: الآية **101**]؛ [56]

أو هو السفر بغرض التجارة وابتغاء الرزق كقوله تعالى: ﴿**وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ**﴾ [سورة المزمل: الآية **20**]؛

فأما تسميته بالقراض؛ فقيل أنه مأخوذ من القرض الذي هو القطع ومنه قولهم قرض الفأر الثوب إذا قطعه، فكأن صاحب المال اقتطع من ماله قطعة وسلمها إلى العامل وهو قطع لصاحب المال جزءا من الربح الحاصل بسعيه. [57]

ب. اصطلاحا: المضاربة هي عقد يشترك فيه اثنان أو أكثر، أحدهما بماله والآخر بجهده وعمله ويتفقان على اقتسام الربح الناتج بينهما بنسب معينة، وفي حالة الخسارة فإن صاحب المال هو من يتحملها أما العامل (المضارب) يكون قد خسر جهده وعمله ووقته إذا لم يكن له دخل في الخسارة الناتجة؛ أما إذا حدثت بسبب إهماله أو تقصيره وسوء تسييره فإنه مطالب بتعويض الضرر الذي أحدثه. [58]

---

[56] محمود عبد الكريم أحمد أرشيد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2007، ص: 40.

[57] أحمد إدريس عبده، **مرجع سابق**، ص: 415.

[58] عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، الجزء الثالث، **مرجع سابق**، ص: 34.

2. دليل مشروعية المضاربة (القراض):

أ. من القرآن: وردت في كتاب الله العظيم آيات تدل على مشروعية المضاربة منها:

قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ**﴾ [سورة البقرة: الآية **198**]، وابتغاء الفضل هو التجارة، والمضاربة تدخل ضمن التجارة؛

وقوله: ﴿**وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ**﴾ [سورة المزمل:الآية **20**].

ب. من السنة: روى ابن أبي الجاورد حبيب بن يسار عن ابن عباس أنه قال: «كان العباس إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بحرا ولا ينزل به واديا، ولا يشتري به ذات كبد رطبة فإن فعل فهو ضامن، فبلغ شرطه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجاز شرطه»؛[59]

كما روى ابن ماجة عن صهيب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ثلاث فيهن البركة، البيع إلى أجل والمقارضة وخلط البر بالشعير للبيت لا للبيع»؛[60]

وذكر ابن منظور في حديث عن الزهري: «المضاربة أن تعطي مالا لغيرك يتجر فيه، فيكون له سهم معلوم من الربح».

ج. من الإجماع: قال ابن المنذر: «وأجمع أهل العلم على جواز المضاربة في الجملة».[61]

كما قيست المضاربة على المساقاة– والتي سيأتي بيانها لاحقا – لحاجة الناس إليها فإن النقود لا تنمّى إلا بالتحريك والتجارة، وليس كل صاحب مال بارع بالتجارة ولا كل من يبرع فيها له مال كاف لتسييرها فكلا الطرفين لازمين، ولهذا شرعها الله سبحانه وتعالى.

3. شروط المضاربة وأنواعها:

أ. شروط المضاربة: للمضاربة شروط يجب توفرها حتى يكون عقدها جائزا، وتتمثل هذه الشروط في مايلي:[62]

- أن يكون رأس المال نقدا، فلا يجوز أن يكون من السلع لأن النقود ثابتة أما السلع فهي مرتبطة بالسوق والتغيرات الحاصلة فيها كزيادة السعر أو انخفاضه؛
- أن يكون رأس المال معلوم المقدار والصفة عند العقد، لأن جهالته تؤدي إلى جهالة الربح وجهالة الربح تسبب المنازعة وتفسد العقد؛
- أن لا يكون رأس المال دينا في ذمة المضارب بل يجب أن يكون حاضرا وقت العقد؛
- يجب تسليم رأس المال إلى المضارب فلا يجوز بقاؤه عند مالكه، لأن هذا شرط مخالف لمقتضى العقد؛
- أن يكون الربح حصة معلومة شائعة كالنصف والربع...؛

---

[59] عيسى ضيف الله المنصور، **نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007، ص: 182.

[60] مسدور فارس، **مرجع سابق** ، ص: 145.

[61] عيسى ضيف الله المنصور، **مرجع سابق**، ص: 182.

[62] الشيخ أحمد محمد عساف، **مرجع سابق**، ص: 151.

- أن لا يضمن المضارب رأس المال إلا في حالة تقصيره أو إهماله؛
- أن يختص المضارب بالعمل وأن يكون العمل مشروعا وحلالا؛
- الربح على ما يتم الإتفاق عليه والخسارة حالة وقوعها على صاحب المال ما لم يقصر المضارب.

ب. أنواع المضاربة: يمكن تقسيم المضاربة إلى عدة أنواع حسب معايير معينة:

1. **حسب معيار الشروط:** تقسم إلى مضاربة مطلقة ومضاربة مقيدة.[63]

- المضاربة المطلقة: هي المضاربة التي لا تتقيد بأي شرط مهما كان نوعه؛ نشاط، مكان، زمان بل تطلق يد المضارب وتعطى له الحرية في اختيار النشاط والمكان والزمان المناسب؛
- المضاربة المقيدة: هي المضاربة التي تتقيد بشروط معينة، سواء تعلقت تلك الشروط بزمان أو مكان تنفيذ العقد أو بالنشاط الممول أو أشخاص معينين، فإذا نفذت المضاربة خارج هذه الشروط المحددة في العقد بطلت؛

2. **حسب معيار الفترة الزمنية للنشاط الإقتصادي:** حسب هذا المعيار هناك المضاربة المؤقتة والمضاربة الدائمة.

- المضاربة المؤقتة: مضاربة مرتبطة بصفقة واحدة أو فترة زمنية واحدة لنشاط اقتصادي معين بمجرد انتهائها تنتهي المضاربة؛
- المضاربة الدائمة: مضاربة غير محددة بصفقة واحدة أو مشروع واحد أو فترة زمنية واحدة بل تتعدى ذلك إلى عدة صفقات أو مشاريع أو فترات زمنية مختلفة حسب ما يتم الإتفاق عليه؛

3. **حسب معيار عدد الأطراف:** تقسم المضاربة إلى مضاربة ثنائية (عادية) ومضاربة مزدوجة أو متعدية أو مركبة.[64]

- المضاربة الثنائية (العادية): هي عقد بين طرفين اثنين، صاحب المال والمضارب (صاحب العمل) فقط دون اللجوء لمضارب آخر؛
- المضاربة المزدوجة (المتعدية أو المركبة): اضافة إلى الطرفين السابقين يدخل طرف ثالث في هذا النوع من العقود فيصبح المضارب كأنه صاحب المال والطرف الثالث هو المضارب الثاني.

---

[63] عز الدين شرون، نور الدين بوالكور، **البدائل الإستثمارية الإسلامية– عقدي المشاركة والمضاربة نموذج –**، الملتقى الوطني التاسع حول «أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات الاقتصادية» يومي 09-10 ماي 2011، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، ج2، ط1، 2011، ، ص: 447.

[64] صالح صالحي، **الكفاءة التمويلية لصيغ الإستثمار وأساليب التمويل الإسلامية مدخل مقارن مع آليات التمويل التقليدي**، مجلة ملفات أبحاث في الإقتصاد والتسيير، عدد خاص: يونيو 2013 أبحاث الندوة الدولية: المالية الإسلامية وتحديات التنمية، وجدة –المغرب، ص: 19.

الفرع الثالث/ المزارعة:

تعد المزارعة من الصيغ التي تقوم كذلك على مبدأ المشاركة وتقاسم الناتج وتخص القطاع الزراعي بالدرجة الأولى.

1. تعريف المزارعة:

أ. لغة: المزارعة مشتقة من الفعل زرع بمعنى "ألقى البذر في الأرض"؛[65] نقول زرع الحب زرعا وزراعة: بذره. وزرع الأرض: حرثها للزراعة. وزرع الله الزرع: أنبته ونمّاه حتى بلغ غايته.[66]

ب. اصطلاحا: هي "نوع شركة على كون الأرض من طرف والعمل من طرف آخر، على أن تزرع الأرض وتكون غلتها (الريع) بينهما بحسب الإتفاق"؛[67]

فالمزارعة إذن عقد بين اثنين أحدهما مالك للأرض والآخر هو عامل الزراعة الذي يقوم بزراعة الأرض والبذور والآلات يمكن أن تتوزع على الطرفين.

2. دليل مشروعية المزارعة:

ذهب جمهور الفقهاء إلى القول بمشروعية عقد المزارعة وحجتهم في ذلك: ما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من زرع أو ثمر فكان يعطي أزواجه مائة وسق، ثمانون وسقا ثمرا وعشرون وسقا شعيرا، فقسم عمر خيبر فخير أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقطع لهن من الماء والأرض أو يمضي لهن الأوسق، فمنهن من اختار الأرض ومنهن من اختار الوسق وكانت عائشة ممن اختارت الأرض» [رواه البخاري].[68]

3. شروط المزارعة وأنواعها:

أ. شروط المزارعة: حتى تكون المزارعة صحيحة يجب مراعاة بعض الشروط وإلاّ أصبح عقدها فاسدا وهذه الشروط هي:[69]

- عقد المزارعة غير ملزم إلا بإلقاء البذر حيث إذا امتنع رب البذر قبل الإلقاء لا يجبر عليه؛
- يجب على مالك الأرض تسليم أرضه للعامل وتمكينه من العمل فيها دون تضييق؛
- دفع للعامل حصة من الزرع الخارج حسب الإتفاق، وهذه الحصة يجب أن تكون معلومة، بنسبة شائعة لا قدرا محدّدا، ولا زرع بقعة بعينها، حتى لا تنقطع الشركة بين العامل ومالك الأرض إذا لم يخرج إلاّ بذلك القدر من الأرض؛
- يجب أن تكون الأرض صالحة للزراعة؛
- يجب أن يكون الزرع حلالا، فلا يجب أن يكون حراما كالتبغ والمخدرات.

---

[65] **منجد الطلاب**، دار المشرق ش م م، بيروت، الطبعة السادسة والأربعون، ص: 281.

[66] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، ص: 392.

[67] محمود عبد الكريم أحمد أرشيد، **مرجع سابق**، ص: 149.

[68] أحمد إدريس عبده، **مرجع سابق**، ص: 510.

[69] مسدور فارس، **مرجع سابق**، ص: 159.

ب. أنواع المزارعة: توجد عدة حالات من المزارعة يمكن ذكرها كمايلي:[70]

- أن تكون الأرض والمدخلات من قبل أحد الطرفين على أن يقوم آخر بكل العمل؛
- أن تكون الأرض وحدها من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الآخر بكل العمل؛
- أن تكون الأرض والعمل من طرف والمدخلات من الطرف الآخر؛
- أن تكون الأرض من طرف والمدخلات من طرف ثان والعمل من ثالث؛
- الإشتراك في الأرض والمدخلات والعمل.

الفرع الرابع/ المغارسة:

إن المغارسة كذلك من صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ التشارك، والتي تخصص للقطاع الزراعي كالمزارعة والمساقاة.

1. تعريف المغارسة:

أ. لغة: المغارسة مشتقة من الفعل غرس، نقول غرس غرسا وغراسة وأغرس الشجر بمعنى أثبته في الأرض.[71]

ب. اصطلاحا: المغارسة هي "دفع الأرض الصالحة للزراعة لشخص لكي يغرس فيها شجرا على أن يتم اقتسام الشجر والأرض بين الطرفين حسب الإتفاق".[72]

فالمغارسة عقد بين طرفين أحدهما مالك للأرض والآخر يقوم بغراستها أشجارا على أن يكون النصيب من الأرض والشجر معا ونشير إلى أن عقد المغارسة قد قيس على عقد المزارعة.

2. شروط المغارسة وأنواعها:

أ. شروط المغارسة: للمغارسة شروط كباقي صيغ التمويل يجب احترامها وإلا فسدت وهذه الشروط هي:[73]

- أن يغرس في الأرض أشجارا ثابتة الأصول كالزيتون أو الرمان أو التين، ولا يجوز زراعة الأشجار غير الثابتة مثل دوار الشمس أو البقول وأمثالها؛
- أن تتفق أصناف الأشجار في مدة ثمرها وذلك ليصبح بالإمكان حصول كل طرف على حصته؛
- أن لا يكون أجلها إلى سنين كثيرة فوق الإثمار؛
- أن يكون نصيب العامل من الأرض والشجر معا؛

---

[70] كمال رزيق، مسدور فارس، **صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003، ص: 2.

[71] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، **مرجع سابق**، ص: 649.

[72] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 2، 2008، ص: 204.

[73] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **مرجع سابق**، ص: 205.

- أن لا تكون الأرض موقوفة.

ب. أنواع المغارسة: المغارسة تكون على ثلاثة أوجه:[74]

- الأول: إجارة وهو أن يغرس له بأجرة معلومة؛
- الثاني: جُعل وهو أن يغرس له شجرا على أن يكون له نصيب فيما ينبت منها خاصة؛
- الثالث: متردد بين الإجارة والجعل وهو أن يغرس له على أن يكون له نصيب منها كلها ومن الأرض.

الفرع الخامس/ المساقاة:

تدخل صيغة المساقاة في مجال تمويل المؤسسات التي تنشط خاصة في القطاع الفلاحي كالمزارعة تماما.

1. تعريف المساقاة:

أ. لغة: المساقاة مأخوذة من السقي وذلك بأن يقوم شخص على سقي النخيل والكرم ومصلحتهما ويكون له جزء معلوم؛[75] ويقال ساقى فلان فلانا في أرضه بمعنى استعمله فيها ليقوم بإصلاحها، على أن يكون له نصيب من غلتها ومنه «شركة المساقاة».[76]

ب. اصطلاحا: يمكن تعريفها كمايلي:

- "المساقاة هي أن يدفع الرجل شجرة لمن يخدمها وتكون غلتها بينهما"؛[77]
- "المساقاة هي معاقدة على دفع الشجر والكروم إلى من يصلحها بجزء معلوم من ثمرها"؛[78]

من التعاريف السابقة؛ فالمساقاة عقد شركة بين طرفين أحدهما مالك للأشجار كأشجار النخيل والكروم والتفاح والزيتون وغيرها، والآخر هو عامل يسمى المساقي يقوم بخدمة الشجر والعناية بها وسقيها مقابل نسبة شائعة معلومة من الثمر الخارج من ذلك الشجر.

2. دليل مشروعية المساقاة:

أ. من القرآن: قال تعالى: ﴿**وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنْ اللهِ**﴾ [سورة المزمل:الآية **20**].

ووجه الإستدلال في الآية الكريمة أن الضرب يعني معان كثيرة ويدخل في ضمنها المساقاة من باب العمل عليها.[79]

---

[74] ابن جزي، **القوانين الفقهية**، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص: 290.

[75] حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، إيهاب حسين أبو دية، **الإستثمار والتمويل في الإقتصاد الإسلامي**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ج1، ط1، 2009، ص: 182.

[76] منجد الطلاب، **مرجع سابق**، ص: 323.

[77] ابن جزي، **مرجع سابق**، ص: 288.

[78] محمود عبد الكريم أحمد أرشيد، **مرجع سابق**، ص: 150.

[79] حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، إيهاب حسين أبو دية، **مرجع سابق**، ص: 187.

ب. من السنة: يستدل على جواز المساقاة ما أخرج البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها (أي من أرض خيبر) من زرع وثمر، كما أمضى هذه المعاملة من بعده أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم.[80]

3. شروط المساقاة: حتى تكون المساقاة صحيحة يجب مراعاة الشروط التالية:[81]

- المساقاة عقد لازم لكلا الطرفين، بعد عقده لا يمكن لأي واحد منهما فسخه إلاّ برضا الآخر؛
- هناك من الفقهاء من يرى ضرورة تحديد مدة المساقاة كالشافعية، وهناك من لا يشترطون تحديد مدة معينة كالحنابلة، أما المالكية فيرون أن الأصل تحديد مدة زمنية معينة وإلاّ فإنه ينظر إلى أول جذه؛
- يتفق جل الفقهاء على عدم جواز المساقاة على ثمرة بعد بدو صلاحها؛
- يشترط أن يكون الربح نسبة شائعة معلومة من نفس الثمر وأن لا يكون مبلغ أو قدر معين فربما لا يربح غير ذلك القدر؛
- يشترط أن تكون المساقاة في كل ماله ثمر كالنخيل والكرم ولا تجوز في الأشجار التي لا تثمر.

المطلب الثاني: أدوات المعاوضات

بالإضافة إلى صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، هناك صيغ أخرى تقوم على أساس العوض أو البدل وذلك من خلال البيع والشراء، فإذا كان الطرف الأول يقدم سلعة معينة فإن الطرف الثاني يقدم ما يقابلها من عوض والذي يكون ثمن هذه السلعة ويجب أن يكون البيع مباحا وفق الشريعة الإسلامية وإلا فهو باطل.

الفرع الأول/ المرابحة:

المرابحة عقد من عقود البيوع التي تقوم على أساس الأمانة في التعامل، فيستبعد الغش والتدليس والكذب ويحل محله الصدق والثقة والأمانة.

1. تعريف المرابحة:

أ. لغة: "المرابحة مشتقة من الربح وهو النماء والزيادة، يقال رابحته على سلعة مرابحة أي أعطيته ربحا، وأعطاه مالا مرابحة أي على أن الربح بينهما "؛[82]

ب. اصطلاحا: تعرف المرابحة بأنها: "بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح"؛[83] فالمرابحة اذن هي بيع سلعة بالثمن الذي اشتريت به مع زيادة ربح معلوم.

---

[80] مسدور فارس، **مرجع سابق**، ص: 158.

[81] حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، إيهاب حسين أبو دية، **مرجع سابق**، ص: 190.

[82] حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، إيهاب حسين أبو دية، **مرجع سابق**، ص: 91.

[83] وائل محمد عربيات، **المصارف الإسلامية والمؤسسات الإقتصادية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2009، ص: 49.

2. دليل مشروعية المرابحة:

أ. **من القرآن:** قوله تعالى: ﴿**وَأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾ [سورة البقرة: الآية **275**]، حيث أن المرابحة نوع من أنواع البيوع كما سبق الذكر ولم يرد نص بتحريمها؛

ب. **من السنة:** حديث عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَالفِضَّةُ بِالفِضَّةِ وَالبُرُّ بِالبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ وَالتَّمْرُ بِالتَمْرِ وَالِملْحُ بِالمِلْحِ، مَثَلاً بِمَثَلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ» متفق عليه؛[84]

ج. كما أجمع على مشروعيتها الفقهاء وتعامل بها المسلمون منذ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

3. شروط المرابحة وأنواعها:

أ. **شروط المرابحة:** للمرابحة شروط أيضا لصحتها وإلا فسدت وبطلت، وهذه الشروط هي:[85]

- يشترط معلومية الثمن الأول للسلعة من قبل المشتري؛
- أن يكون الربح معلوما لأنه جزء من ثمن البيع، ويمكن أن يكون على الجملة مثل أن يقول اشترينها بعشرة وتربحني دينارا أو دينارين، وإما على التفصيل وهو أن يقول تربحني درهما لكل دينار أو غير ذلك؛
- أن تكون السلعة ملكا للبائع وحلالا وحاضرة عند العقد؛
- أن يكون البائع أمينا، صادقا لا يكتم أي عيب في السلعة أو ما قد يجعل المشتري يتراجع عن شرائها.

ب. **الفرق بين المرابحة والمساومة والمزايدة والإستئمان:**

- يشترط في المرابحة معلومية الثمن الأول للسلعة بالنسبة للمشتري؛
- **المساومة:** هي أن يتفاوض المشتري مع البائع في ثمن السلعة حتى يتفقا عليه دون أن يبين البائع الثمن الأول الذي اشتراها به؛
- **المزايدة:** هي أن ينادي البائع على السلعة في السوق ويزيد الناس فيها بعضهم على بعض حتى تقف على آخر زائد فيها فيأخذها؛[86]
- **الإستئمان:** هو أن تأتي لرب السلعة وتقول له: أنا أجهل ثمنها، بعني كما تبيع للناس، فيقول لك: أنا أبيع لهم بكذا فتأخذ منه بما قال.[87]

---

[84] أحمد إدريس عبده، **مرجع سابق**، ص: 258.

[85] ابن جزي، **مرجع سابق**، ص: 272.

[86] ابن جزي، **المرجع نفسه**، ص: 273.

[87] أحمد إدريس عبده، **مرجع سابق**، ص: 120.

كل هذه الأنواع من البيوع جائزة، لكن بيع المساومة أحب إلى العلماء وهذا لكون المرابحة تتوقف على بيان أمور كثيرة قد لا يحترمها البائع، والمزايدة لما فيها من السوم على سوم الغير إن كان قبل أن يستقر ثمنها وإلا كان حراما، وأما الإستئمان فلما فيه من جهل المشتري للثمن، إذ لا يعرفه إلا من البائع.[88]

ج. **أنواع المرابحة:** تنقسم المرابحة إلى قسمين هما:

- **المرابحة العادية:** هي مرابحة بسيطة تقوم بين شخصين البائع والمشتري، حيث يقوم البائع ببيع السلعة بالثمن الأول مع زيادة ربح معلوم؛
- **المرابحة للآمر بالشراء:** هي أن يطلب شخص من آخر أن يشتري له سلعة بمواصفات معينة مع وعده بشراء تلك السلعة مرابحة؛ وهي الصيغة المطبقة في البنوك الإسلامية.

وتعرف أيضا بأنها اتفاق بين طرفين يتضمن تعهدا من كل منهما للآخر، وتعهدهما معلق على حصول أمر في المستقبل هو بالنسبة للآمر بالشراء تملك البائع للسلعة وأن تكون بالمواصفات التي يطلبها، وبالنسبة للبائع شراء الآمر بالشراء لتلك السلعة إذا جاءت كطلبه.[89]

الفرع الثاني/ السَّلَمْ:

بيع السَّلَمْ يعتبر أيضا من عقود المعاوضات (البيوع).

1. تعريف السلم:

أ. **لغة:** "السَّلَمْ أو السَّلَفْ مأخوذ من التسليف وهو التقديم لأن ثمن السلعة يكون مقدم عليها "؛ نقول سلف سلفا: تقدم، ويجيء السلف على معان: القرض والسَّلَمْ.[90]

ب. **اصطلاحا:** "السَّلَمْ هو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجّل، والفقهاء تسميه بيع المحاويج لأنه بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتبايعين، فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري السلعة وصاحب السلعة محتاج إلى ثمنها فهو من المصالح الحاجية"؛[91] ويسمى المشتري: المسلّم، والبائع: المسلّم إليه، والمبيع: المسلّم فيه.

كما يعرف السَّلَمْ بأنه: "شراء آجل بعاجل أو أنه عقد على موصوف في الذمة مؤجل ببدل مقبوض في مجلس العقد؛ أي أنه يتقدم فيه رأس المال، ويتأخر المثمن لأجل".[92]

---

[88] أحمد إدريس عبده، **مرجع سابق**، ص: 120.

[89] مسدور فارس، **مرجع سابق**، ص: 173.

[90] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد التاسع، دار صادر، بدون طبعة، بيروت، بدون سنة نشر، ص: 158.

[91] السيد سابق، **فقه السنة**، مكتبة دار التراث، القاهرة، ج 3، بدون طبعة، 2005، ص: 121.

[92] وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، النظريات الفقهية والعقود، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق–سوريا، ج4، ط2، 1985، ص: 598.

وعليه يمكن القول أن السَّلَمْ هو عقد على بيع سلعة مؤجلة الإستلام مقابل دفع ثمنها في مجلس العقد، أي التعجيل بالثمن والتأخير في تسليم المبيع (البضاعة أو السلعة المتفق عليها).

2. **دليل مشروعية السَّلَمْ**: ثبتت مشروعية السلم بالكتاب والسنة والإجماع.

أ. **من الكتاب**: قال ابن عباس رضي الله عنهما: "أشهد أن السلف المضمون إلى أجل قد أحله الله في كتابه وأذن فيه. ثم قرأ قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ**﴾ [سورة البقرة: الآية **282**] "؛

ب. **من السنة**: روى البخاري ومسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال: «من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم»؛

ج. **من الإجماع**: قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز.[93]

3. **شروط السلم وأنواعه**:

أ. **شروط السلم**: حتى يكون عقد السلم صحيحا يجب احترام الشروط المنصوص عليها شرعا وهذه الشروط هي:[94]

- يشترط في السلم معلومية رأس المال من حيث الجنس والقدر لنفي الجهالة وتجنب الخصومة والنزاع؛
- يشترط أن يسلم رأس المال (الثمن) في مجلس العقد؛
- لا يجوز أن يكون الدين رأس مال السلم؛
- أن يكون المسلم فيه (المبيع) في الذمة وموصوفا ومعلوم القدر؛
- أن يكون المسلم فيه مؤجلا ومعلوم الأجل؛
- الإتفاق على طريقة تسليم المبيع ومكان التسليم ويمكن السكوت عن مكان التسليم فهذا لا يفسد العقد؛
- يجوز تسليم المبيع دفعة واحدة أو على عدة دفعات.

ب. **أنواع السلم**: هناك نوعان للسلم هما: السلم العادي والسلم الموازي

- **السلم العادي**: يكون بين طرفين أحدهما المسلم والآخر المسلم إليه، فالأول باعتباره مشتريا يتقدم بطلب شراء بضاعة بمواصفات وكميات محددة ويقوم بدفع ثمنها إلى المسلم إليه – باعتباره بائعا – في وقت إبرام العقد ويؤجل تسليم البضاعة إلى أجل لاحق، ويجب مراعاة الشروط السابق ذكرها حتى لا يفسد العقد؛
- **السلم الموازي أو التمويلي**: يدخل في هذا النوع طرف ثالث (عادة بنك إسلامي)، حيث يكون هو المسلم إليه (البائع) الذي يتعهد بتسليم البضاعة الموصوفة في الذمة (المسلم فيه) في أجل معين ويقبض ثمنها من المسلم (المشتري) في مجلس

[93] السيد سابق، **مرجع سابق**، ص: 121.

[94] وهبة الزحيلي، **مرجع سابق**، ص: 599. (بتصرف)

العقد، وهذه البضاعة يكون البنك قد اشترى من جنسها سلما حيث دفع ثمنها في مجلس العقد وحدد أجلا لاستلامها، ويكون أجل السلم الموازي أبعد من أجل السلم الأول لأنه لا يجوز بيع دين السلم قبل قبضه.

الفرع الثالث/ الإستصناع:

1. تعريف الإستصناع:

أ. **لغة:** الإستصناع هو طلب الصنعة والصنعة عمل الصانع؛ نقول استصنع الشيء: دعا إلى صنعه.[95]

ب. **اصطلاحا:** الإستصناع هو اتفاق (عقد) يتعهد فيه أحد الأطراف بصناعة عين غير موجودة أصلا وفقا للمواصفات التي يتم تحديدها ويلتزم بها الصانع بموجب هذا الإتفاق مقابل دفع مبلغ معلوم ثمنا للعين المصنوعة؛[96] ويسمى من طلب الصنعة: مستصنع، والذي يقوم بصناعتها: صانع، وما تم صنعه: العين المصنوعة أو العين المصنّعة.

2. دليل مشروعية الإستصناع:

الإستصناع لدى المذاهب الثلاثة – المالكية والشافعية والحنابلة – نوع من السلم يسمى "السلم في الصناعات" بينما يرى الحنفية أنه عقد مستقل بذاته، ويظهر أثر هذا الإختلاف في أن الحنفية لا يشترطون تسليم الثمن عند التعاقد بل يمكن تأجيله أو تقسيطه، أما لدى المذاهب الثلاثة فإنه يلزم أن تطبق عليه كل شروط السلم ومن أهمها تسليم الثمن عند التعاقد.[97]

3. شروط الإستصناع وأنواعه:

أ. **شروط الإستصناع:** تتمثل شروط عقد الإستصناع فيما يلي:[98]

- بيان جنس الشيء المراد صنعه ونوعه وصفته وقدره بشكل واضح لا يدع مجالا للإختلاف أو النزاع؛
- أن يكون الشيء المطلوب صنعه مما يجري عليه التعامل بين الناس استصناعا؛
- تحديد مكان التسليم في عقد الإستصناع إذا احتاج تسليم المصنوع مصاريف نقل؛
- يجب أن تكون المواد الخام اللازمة للصناعة من الصانع، أما إذا قدم هذه المواد المستصنع يصبح العقد إجارة لا استصناعا؛ فإذا أراد شخص استصناع قميص مثلا فإن الخياط هو الذي سيأتي بالقماش وغيره من مستلزمات صناعة القميص في عقد الإستصناع، أما إذا جاء الشخص بقماش قميصه فيصبح الخياط أجيرا لا صانعا ويكون عقد إجارة .

ب. **أنواع الإستصناع:** هناك نوعين من الإستصناع هما: الإستصناع العادي كما جاء في التعريف والإستصناع الموازي وهذا يكون بدخول طرف ثالث؛

---

[95] ابن منظور، **مرجع سابق**، ج8، ص: 209.(مادة صنع)

[96] وائل محمد عربيات، **مرجع سابق**، ص: 132.

[97] غالم عبد الله، حمزة فيشوش، **اقتصاد المشاركة: المفهوم – أساليب التمويل – مؤسسات التمويل**، الملتقى الوطني التاسع حول« أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات الاقتصادية » يومي 09-10 ماي 2011، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سكيكدة، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، ج1، ط1، 2011، ص: 31.

[98] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **مرجع سابق**، ص: 192.

- **الإستصناع العادي:** في هذا النوع يتقدم مستصنع بطلب من صانع أن يصنع سلعة بمواصفات معينة وبيعها له مقابل ثمن يلتزم به المستصنع (المشتري) في مواجهة الصانع (البائع)؛
- **الإستصناع الموازي:** يتكون من عقدي استصناع حيث؛

✓ العقد الأول: عقد بين صانع أول (المؤسسة المالية الإسلامية) ومستصنع (العميل) حيث يتم الإتفاق على صناعة سلعة معينة، فكأن الصانع الأول هو البائع والمستصنع هو المشتري.

✓ العقد الثاني: يصبح فيه الصانع الأول (المؤسسة المالية الإسلامية) مستصنع والذي يتقدم بطلب إلى صانع ثان لصناعة السلعة بالمواصفات المتفق عليها في العقد الأول. ويتحقق الربح عن طريق اختلاف الثمن في العقدين. والغالب أن يكون أحدهما حالا وهو الذي مع الصانع الثاني، والثاني مؤجلا والذي هو مع العميل.[99]

الفرع الرابع/ البيع بثمن آجل:

1. تعريف البيع بثمن آجل:

يعرف البيع بثمن آجل بأنه قيام البائع بتسليم السلعة أو البضاعة المتفق عليها إلى المشتري في الحال مقابل تأجيل سداد سعر البيع الكلي في وقت آجل معلوم سواء كان التأجيل للسعر كاملا أو لجزء منه؛[100] في هذا النوع من البيوع يصبح للسلعة سعران، سعر حال وسعر آجل أي الزيادة في الثمن جزء من سعر السلعة في الأجل.

2. دليل مشروعية البيع بثمن آجل:

أ. **من الكتاب:** لا خلاف بين أحد الفقهاء على جواز البيع بثمن حال أو مؤجل وذلك لقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ**﴾ [سورة البقرة: الآية **282**]؛

ب. **من السنة:** اشترى النبي صلى الله عليه وسلم من جابر بعيرا وهما في الطريق إلى المدينة فلما بلغاها نقده صلى الله عليه وسلم الثمن؛

إن السنة قد أقرت الناس على التبايع بالأجل ولم تمنعهم منه، وقد جاء الإسلام والناس يتعاملون ببيوع الآجال فوافقهم من حيث المبدأ على مشروعيتها ولكنه ضبطها لهم وحرم عليهم بعض صور التعامل التي كانت جارية بينهم والتي لا يتسع لها البناء الإقتصادي والإجتماعي الذي أراده الإسلام.[101]

---

[99] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 11**، المنامة–البحرين، 2010، ص: 158.

[100] سكينة غواس، **أدوات التحليل المالي في المصرف الإسلامي حالة المصرف الإسلامي الأردني**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة،2005 -2006 ، ص: 48.

[101] محمد أحمد سراج، **النظام المصرفي الإسلامي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون طبعة، 1989، ص: 313.

3. شروط البيع بثمن آجل وصوره الجائزة وغير الجائزة:

أ. شروط البيع الآجل: يمكن حصر شروط البيع بثمن آجل فيمايلي:[102]

- أن يكون الأجل معلوما علما نافيا للجهالة؛
- أن يكون البيع باتفاق المتعاقدين ورضاهما ويجب تحديد الثمن وقت العقد ولا يترك مبهما غير معروف؛
- أن لا يشترط الزيادة في الثمن مرة أخرى إذا تأخر الدفع لأن ذلك ربا؛
- لا يجوز على المدين المماطلة في أداء ما حل من الأقساط ومع ذلك لا يجوز شرعا اشتراط التعويض في حالة التأخير عن الأداء؛
- لا يحق للبائع الإحتفاظ بملكية المبيع بعد البيع ولكن يجوز للبائع أن يشترط على المشتري رهن المبيع عنده لضمان حقه في استيفاء الأقساط المؤجلة.

ب. صور البيع الآجل الجائزة وغير الجائزة: يمكن حصر هذه الصور فيمايلي:[103]

1. الصور الجائزة: تتمثل في صورتين هما:

- بيع سلعة إلى أجل يجوز أن يشتريها البائع من المشتري بأكثر نقدا؛
- بيع سلعة إلى أجل يشتريها بالمثل نقدا؛

2. الصور غير الجائزة: وهي ثلاث صور:

- بيع سلعة بثمن إلى أجل فيشتريها البائع من المشتري بأقل نقدا؛
- بيع سلعة بثمن إلى أجل فيشتريها البائع بأقل إلى أجل أقل من الأجل؛
- بيع سلعة بثمن إلى أجل فيشتريها البائع بأكثر إلى أجل أبعد من الأجل الأول.

الفرع الخامس/ الإجارة:

1. تعريف الإجارة:

أ. لغة: الإجارة مشتقة من الأجر وهو عوض العمل والإنتفاع ومنه سمي الثواب أجرا؛ والإجارة: الأجرة على العمل وعقد يرد على المنافع بعوض.[104]

ب. اصطلاحا: الإجارة هي "تمليك منافع شيء مباحة مدة معلومة بعوض مشروع متفق عليه"؛[105]

---

[102] محمود محمد حمودة، **الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2، 2009، ص: 111.

[103] محمود محمد حمودة، **المرجع نفسه** ، ص: 109.

[104] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، **مرجع سابق**، ص: 7.

[105] وهبة الزحيلي، **مرجع سابق**، ص: 732.

والمنفعة قد تكون منفعة عين كالآلات والمعدات وقد تكون منفعة عمل مثل عمل المهندس والبناء والخياط وقد تكون منفعة الشخص في حد ذاته الذي يبذل جهده كالعمال؛ ويسمى الذي يقوم بالتأجير: مؤجرا، والشخص الذي يمتلك المنفعة: مستأجرا، والشيء المعقود عليه المنفعة، العين المؤجرة أو المؤجر، والبذل المبذول في مقابل المنفعة يسمى أجرا أو أجرة.[106] ومتى صح عقد الإجارة ثبت للمستأجر ملك المنفعة وثبت للمؤجر ملك الأجرة لأنها عقد معاوضة.

2. مشروعية الإجارة: الإجارة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع.

أ. **من القرآن:** يقول سبحانه وتعالى: ﴿**قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ، قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ**﴾ [سورة القصص: الآية **26–27**]؛

ب. من السنة: روى البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الحجام أجرته»؛[107]

وروى ابن ماجة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:« أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه». فالأمر بإعطاء الأجر دليل على صحة الإيجار.

– من الإجماع: فقد أجمعت الأمة على جواز الإجارة ولم تنكرها وقد شرعت لحاجة الناس إليها.

3. شروط الإجارة وأنواعها:

أ. **شروط الإجارة (التأجير):** للإجارة شروط كغيرها من صيغ التمويل الإسلامي يجب احترامها حتى يكون عقدها صحيحا وهذه الشروط هي:[108]

– رضا المتعاقدين فلو أكره أحدهما على الإجارة فإنها لا تصح؛

– معرفة المنفعة المعقود عليها معرفة تامة تمنع من المنازعة، والمعرفة التي تمنع المنازعة تتم بمشاهدة العين التي يراد استئجارها أو بوصفها إن انضبطت بالوصف؛

– بيان مدة الإجارة كشهر أو سنة... وبيان العمل المطلوب؛

– أن تكون المنفعة مباحة لا محرمة: فلا تصح على المعاصي لأن المعصية يجب اجتنابها، فمن استأجر رجلا ليقتل رجلا ظلما أو رجلا ليحمل له الخمر أو أجّر داره لمن يلعب فيها قمارا فإنها تكون إجارة فاسدة؛

– القدرة على تسليم العين المستأجرة مع اشتمالها للمنفعة.

---

[106] السيد سابق، **مرجع سابق**، ص: 142.

[107] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **مرجع سابق**، ص: 206.

[108] السيد سابق، **مرجع سابق**، ص: 143.

ب. أنواع الإجارة (التأجير): هناك نوعين من الإجارة هما:[109]

1. **الإجارة التشغيلية**: وهي أن يقوم مالك عين بتأجيرها لمدة معينة بأجرة معلومة إلى شخص على أن يتم إعادة هذه العين المؤجرة لمالكها في نهاية مدة الإيجار، ليقوم هذا الأخير بإعادة تأجيرها لشخص آخر أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا كان يرغب في ذلك؛
2. **الإجارة المنتهية بالتمليك**: وهي أن يقوم البنك بتأجير عين كمعدات وآلات مثلا إلى شخص مدة معينة بأجرة معلومة على أن يملّكه إياها بعد انتهاء المدة ودفع جميع أقساط الأجرة بعقد جديد، فهي تشبه بيع التقسيط من حيث المقصد للمتعاقدين والنتيجة تختلف عن بيع التقسيط من حيث تكوينها فهي تتكون من عقدين مستقلين:
   - عقد إجارة يتم ابتداءا ويأخذ أحكام الإجارة؛
   - عقد تمليك العين عند انتهاء المدة، إما عن طريق الهبة أو البيع بسعر رمزي حسب الإتفاق.

الفرع السادس/ أدوات أخرى:

اضافة للأدوات السابقة الذكر هناك أدوات أخرى تقوم على البيع والشراء، لكنها ليست محل اتفاق العلماء، ولذلك نجد بعض البنوك الإسلامية تستخدمها ضمن تشكيلتها التمويلية، في حين البعض الآخر من هذه البنوك لا يستخدمها. وهذه الأدوات هي: التورق، بيع العينة، بيع الدين.

1. التورق:

أ. **تعريفه لغة**: مأخوذ من الورق والدراهم المضروبة من الفضة أو المال من الدراهم، ويجمع على أوراق، وسميت بذلك لأن مشتري السلعة يبيعها بالورق، فإن مقصوده الحصول على الورق لا السلعة، والمراد بالورق النقود على اختلاف أنواعها.[110]

ب. **اصطلاحا**: عرفه مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بأنه: "شراء سلعة في حوزة البائع وملكه بثمن مؤجل، ثم يبيع المشتري بنقد لغير البائع للحصول على النقد أي الورق".[111] وعليه فأطراف عملية التورق ثلاثة: طالب التورق (المستورق)، البائع (الطرف الثاني)، المشتري الثاني للسلعة (الطرف الثالث).

أي أن الهدف من التورق هو الحصول على أموال أو نقوذ عن طريق البيع والشراء، فيشتري الشخص سلعة بثمن آجل من أحدهم ويبيعها حالا إلى شخص آخر بثمن أقل من السعر الذي اشترى به ويحصل على السيولة التي يحتاجها.

---

[109] عبد العزيز ناجح محمود صوالحة، **دور المؤسسات المالية الإسلامية في تعبئة المدخرات وتوظيفها في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2009، ص: 90.

[110] إبراهيم فاضل الدبو، **التورق، حقيقته، أنواعه (الفقهي المعروف والمصرفي المنظم)**، ورقة بحثية مقدمة في الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة، بدون تاريخ، ص: 02. على الرابط: http://www.kantakji.com/media/7239/a-62-.pdf.

[111] نايف بن عمار آل وقيان، **التورق المصرفي**، ص: 03. على الرابط: https://faculty.psau.edu.sa/filedownload/doc-1-pdf-e034fb6b66aacc1d48f445ddfb08da98-original.pdf، تاريخ الإطلاع: 2016/06/08، على الساعة: 11:09.

وهذه العملية تتم في بعض البنوك الإسلامية ويطلق عليه التورق المصرفي حيث يقوم البنك الإسلامي بالإتفاق مع شخص ممن يحتاجون إلى النقد، على أن يبيعه سلعة إلى أجل بثمن أعلى من سعر يومها، ثم يوكل المشترى البنك الإسلامي ليبيع له السلعة بثمن نقدي أقل عادة من الثمن المؤجل الذى اشترى به السلعة، ليحصل المتورق بذلك على الثمن النقدي، وتبقى ذمته مشغولة للبنك بالثمن الأكثر لهذه المعاملة.[112]

وهناك خلاف بين البنوك الإسلامية في حجم التعامل بالتورق، وكذلك في الإجراءات المتبعة عند تطبيقه، وقد تم تقسيم البنوك الإسلامية حسب هذا الخلاف إلى ثلاثة أقسام:[113]

- **القسم الأول:** يحتوي هذا القسم على البنوك التي تحجم عن التعامل بالتورق كلية، فهو ليس مدرجا ضمن معاملاتها التى تقوم بها، وذلك إما عملا بوجهة نظر القائلين بحرمة التورق، أو لأن هذه المعاملة لا تحقق ما تهدف إليه هذه البنوك.
- **القسم الثاني:** يحتوي هذا القسم على البنوك التي تمارس التورق بجميع أشكاله وصوره، وذلك أن التورق في هذه البنوك يعتبر من وسائل التمويل الرئيسة التي لا غنى عنها، حيث قد تبلغ نسبة التمويل بالتورق إلى قرابة **80 %**.
- **القسم الثالث:** يحتوي هذا القسم على البنوك التي اتخذت موقفا وسطا، فلم يمنع التعامل بالتورق على الإطلاق، ولم تجزه على الإطلاق، وإنما اقتصرت على التعامل ببعض صوره دون البعض الآخر.

2. بيع العينة:

أ. **تعريف العينة:** أن يبيع إنسان من إنسان سلعة بعشرة دنانير نقدا ثم يشتريها منه بعشرين إلى أجل أو عكس هذه الصورة.[114] أي أن العينة فيها طرفان يكون الطرف البائع مشتريا للسلعة نفسها بأقل ويكون المشتري وهو الطرف الثاني مشتريا للسلعة بأكثر إلى أجل.

ب. **حكم العينة:** اختلف الفقهاء فيمن باع سلعة من السلع إلى أجل وقبضها المشتري ثم يشتريها البائع منه بثمن أقل أو أكثر على مذهبين هما:

- **المذهب الأول:** أن هذا البيع غير جائز وهو باطل لا يترتب عليه أي أثر من آثار العقد الصحيح. روي ذلك عن جمهور الصحابة والتابعين وإليه ذهب الحنفية، والمالكية، والحنابلة، واستدلوا في ذلك بالعديد من الأحاديث من بينها ما روي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "اذا ضن الناس بالدينار والدرهم، وتبايعوا بالعينة، واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله انزل الله عليهم بلاء فلا يرفعه حتى يراجعوا

---

[112] أحمد محمد لطفى أحمد، **الحكم الشرعي للتورق المصرفى دراسة تحليلية لآراء الفقهاء، مؤتمر "التورق المصرفى والحيل الربوية "**، جامعة عجلون الوطنية، 2012، الأردن، ص: 08. على الرابط: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05/anpu8.pdf، تاريخ الإطلاع: 2016/06/08، على الساعة: 11:28.

[113] **المرجع نفسه**، ص: 09.

[114] إبراهيم فاضل الدبو، **مرجع سابق**، ص :03.

دينهم". رواه أحمد وأبو داود. ووجه الدلالة أن الحديث واضح في بيان نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن جملة أمور، ومنها العينة، والنهي للتحريم ما لم تقم قرينة على صرفه إلى الكراهة ولم توجد تلك القرينة.[115]

- **المذهب الثاني**: أن التعامل بالعينة جائز. واستدل على ذلك بالعديد من الأحاديث أيضا من بينها: عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري: "أن النبي صلى االله عليه وسلم بعث أخا بني عدي الأنصاري فاستعمله على خيبر، فقدم بتمر جنيب، فقال له رسول االله صلى االله عليه وسلم : أكل تمر خيبر هكذا ؟ قال : لا واالله يا رسول االله، إنا لنشتري الصاع بالصاعين من الجمع، فقال رسول االله صلى االله عليه وسلم : لا تفعلوا، ولكن مثلا بمثل، بيعوا هذا واشتروا بثمنه من هذا، وكذلك الميزان، وفي لفظ آخر : إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال رسول االله صلى االله عليه وسلم : لا تفعل، بع الجمع بالدراهم ، ثم ابتع بالدراهم جنيبا".[116] وجه الدلالة من الحديث: أنه يدل بعمومه في قوله –صلى االله عليه وسلم-: "فبع التمر" و"بع الجمع" على صحة حكم بيع العينة وجوازها؛ لأن من اشترى منه التمر الردىء هو نفس من باع عليه التمر الطيب، فرجعت دراهمه إليه، ولم يفصل في مقام الإحتمال بين أن يبيعه ممن باعه أو من غيره، ولم يفصل أيضا بين أن يكون القصد التوصل إلى شراء الأكثر أو لا، فدل ذلك على صحة البيع مطلقا سواء من البائع أو من المشتري؛ لأن ترك الإستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال.[117]

3. **بيع الدين**: يرد مصطلح بيع الدين عند الفقهاء بثلاثة معان:[118]

- المعنى الأول: معاوضة مال ثابت في الذمة بمال. ويدخل في التعريف بيع ما في الذمة لمن هو في ذمته وبيعه لغيره. وهذا المعنى هو الغالب عند الفقهاء.
- المعنى الثاني: معاوضة مال منشأ في الذمة بمال.
- المعنى الثالث: معنى عام يشمل الوجهين، وهو: معاوضة مال في الذمة بمال.

وقد اختلف الفقهاء بخصوص هذا البيع كمايلي:[119]

أ. المنع مطلقا: وأصحاب هذا المذهب هم الحنفية والحنابلة، حيث يرون أنه لا يجوز بيع الدين بالدين مطلقا سواء أكان للمدين أم لغيره، حيث قالوا: "ولا يجوز بيع الكالئ بالكالئ، وهو بيع الدين بالدين" لأن النبي صلى االله عليه وسلم نهى

---

[115] عبد العظيم أحمد عدوان، **بيع العينة وحكمه في الإسلام**، مجلة الفتح، العدد الثاني والثلاثون، 2008، ص: 05. على الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=17249، تاريخ الإطلاع: 2016/06/08، على الساعة: 12:40.

[116] هناء محمد هلال الحنيطي، **مفهوم بيع العينة ...أحكامها وتطبيقاتها**، بحث مقدم إلى موقع مجمع الفقه الإسلامي في 2009/08/26، ص: 40.

[117] محمد خالد منصور، **حكم بيع العينة في الفقه الإسلامي المقارن وتطبيقاته المعاصرة**، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلّد 34، العدد 2، 2007، ص: 230.

[118] أسامة بن حمود بن محمد اللاحم، **بيع الدين وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي**، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2012، ص ص: 99-100.

[119] عافة محمد سعيد عثمان، **بيع الدين في المصرفية الإسلامية أسبابه وأحكامه الفقهية**، ص ص: 24-25. على الرابط: http://conference.qfis.edu.qa/app/media/331، تاريخ الإطلاع: تاريخ الإطلاع: 2016/04/04. على الساعة: 18.30.

عنه. إلا أن جانبا من الفقه الحنفي أجاز بيع الدين بالدين شريطة قبض البدلين حقيقة أو حكما، وأن يكون معينا ولا شك أن المعين يكون في حكم المقبوض.

ب. الجواز، والقائلون به هم الشافعية، ولكن شريطة أن يكون للمدين نفسه، وأنه يكون معينا غير مجهول وينبغي أن يكون من مختلف العلة مثلا: كأرز بفاصوليا وورينجت بدولار.

ج. وممن قال بجواز بيع الدين بالدين شريطة التعيين، المالكية، ومن شروطهم تعجيل الثمن في بيع الدين مطلقا، فإنهم يجيزون بيع الدين بالدين إذا كان معينا، وحتى وإن كان بالمنفعة.

د. وهناك من ذهب قريبا من المذهبين السابقين إلا أنه أطلق الأمر، ولم يقيده، حيث أجاز بيع الدين للمدين ولغيره، وأصحابه هم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.

المطلب الثالث: أدوات التكافل والتضامن

تقوم أدوات التكافل والتضامن في المالية الإسلامية على مبدأ التعاون والتكافل ضد مشاق الحياة والمخاطر من باب البر والإحسان وسعيا لنيل ثواب الله سبحانه وتعالى. وتتمثل فيمايلي:

الفرع الأول/ الزكاة:

1. تعريف الزكاة:

أ. لغة: الزكاة هي "الطهارة والنماء والبركة والصلح" وكله قد استعمل في القرآن وهي مشتقة من الفعل زكا بمعنى نما وزاد؛[120]

ب. اصطلاحا: الزكاة حق يجب في المال وتطلق على "الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة"؛[121] وسميت الحصة المخرجة من المال عند بلوغه النصاب زكاة لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه وتوفره وتقيه من الآفات.

2. دليل مشروعية الزكاة: الزكاة هي الفرض الثالث من فرائض الإسلام وهي فرض عين على من توفرت فيه شروطها ومن أبى وامتنع عن أدائها أخذت منه كرها وأما عن دليل مشروعيتها نجد:

أ. من الكتاب: قوله تعالى: ﴿**وَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ**﴾ [سورة البقرة: الآية **43**]؛

ب. من السنة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا اله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان» رواه البخاري ومسلم وغيرهما؛

إضافة إلى هذا هناك الكثير من الآيات والأحاديث جاءت في ذكر الزكاة ووجوبها وجزاء من يتخلف عن أدائها.

---

[120] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، **مرجع سابق**، ص: 396.

[121] حسين بوزيدي، **أثر الزكاة في الحركية الاقتصادية**، مجلة الثقافة الإسلامية، مديرية الثقافة الإسلامية، العدد 03، 2007، ص: 88.

ج. **من الإجماع:** لقد أجمع المسلمون في جميع الأعصار على وجوب الزكاة، واتفق الصحابة رضي الله عنهم على قتال مانعيها.[122]

3. المستحقون للزكاة وشروط زكاة الأموال:

أ. **المستحقون للزكاة:** المستحقون للزكاة ثمانية أصناف (8) ذكرهم الله في كتابه الكريم في قوله: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾ [سورة التوبة: الآية **60**].

ويمكن شرح هذه الأصناف كمايلي:[123]

- **الفقير:** وهو الذي لا يستطيع أن يدفع على نفسه وعلى من يعول النفقة المطلوبة منه، أي الحاجات الأساسية، فهذا يعطى ما يكفيه لأنه لا يملك كفايته؛
- **المسكين:** قال تعالى: ﴿**أو مسكينا ذا متربة**﴾ [سورة البلد: الآية **16**]، ذا متربة أي ذا فاقة شديدة لصق منها بالتراب، فالمسكين هو أكثر فقرا من الفقير؛
- **العاملين عليها:** وهم من يجمعون الزكاة وذلك لقاء تعبهم وجهدهم في تحصيلها؛
- **المؤلفة قلوبهم:** وهم من دخلوا في الإسلام حديثا، قد يكونون أغنياء وقد يكونون فقراء يعطون من الزكاة لتأليف قلوبهم؛
- **في الرقاب:** أي تدفع أموال الزكاة لتحرير عبد مملوك أو لتحرير أسير مسلم؛
- **الغارمون:** هم الذين أثقلتهم الديون وعجزوا عن وفائها فيعطى لهم ما يقدرون به على تسديد تلك الديون؛
- **في سبيل الله:** أي في التجهيز للجهاد ضد الأعداد وشراء كل ما يلزم لذلك؛
- **ابن السبيل:** وهو المنقطع في سفره الذي لا يجد ما يوصله إلى بلده.

ب. **شروط زكاة الأموال:** حتى تصبح زكاة الأموال واجبة يجب توفر الشروط التالية:[124]

- الإسلام: تجب الزكاة على كل مسلم عاقل؛
- الملك التام للأموال التي تجب فيها الزكاة؛
- بلوغ النصاب: فعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم: " كان يأخذ من كل **20** دينارا فصاعد نصف دينار، ومن الأربعين دينارا دينار"، ويكون مقدار الزكاة الواجب هو **2.5%**؛
- دوران الحول: لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول".

---

[122] وهبة الزحيلي، **مرجع سابق**، ص: 734.

[123] سالمي جمال، **فعالية مؤسسة الزكاة في تخفيض تعداد الفقراء بالجزائر**، مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، العدد 05، شهر ماي 2009، ص ص: 68- 70 (بتصرف).

[124] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 35**، المنامة–البحرين، 2010، ص: 474.

الفرع الثاني/ القرض الحسن:

القرض معمول به منذ القدم إلى يومنا هذا، فهو وسيلة تمويل متعارف عليها بين الناس ولكن القرض في الإسلام مخالف لما جاء في القوانين الوضعية وهذا ما سنراه فيما يأتي.

1. تعريف القرض:

أ. **لغة:** القرض في أصل اللغة القطع وسمي المال الذي يأخذه المقترض بالقرض لأن المقرض يقطعه قطعة من ماله؛[125]

ب. **اصطلاحا:** القرض هو "إعطاء شخص لآخر مالا لينتفع به على أن يرد بدله".

ووجه الإحسان والإعانة في ذلك هو أن صاحب المال يقدم منفعة ماله مدة من الزمن لغيره ويضحي بها رجاء ثواب الله عز وجل؛[126]

فالقرض إذن هو اقتطاع مبلغ من مال شخص وإعطاؤه لشخص آخر في حاجة ماسة إليه في الوقت الحالي، على أن يرده في وقت لاحق بعد تداركه لضيقه دون أن يزيد عليه أي مبلغ آخر.

2. دليل مشروعية القرض:

أ. **من الكتاب:** قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ**﴾ [سورة البقرة: الآية **282**]، فالقرض عبارة عن دين يرد بعدها لصاحبه؛

ب. **من السنة:** عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عيه وسلم قال: «ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مرّتين إلا كان كصدقة مرّة» رواه ابن ماجة وابن حبّان؛

وعن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوبا: الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر، فقلت: يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة ؟ قال: لأن السائل يسأل وعنده والمستقرض لا يستقرض إلاّ من حاجة».[127]

3. شروط القرض الحسن والفرق بينه وبين القرض الربوي:

أ. **شروط القرض:**

- أن لا يجر نفعا: طبقا للقاعدة الفقهية القائلة " كل قرض جر نفعا فهو ربا "، فيجب على المقترض أن يرد بدل القرض دون زيادة لأن القرض يكون للتخفيف عن الغير وليس بقصد تحقيق ربح أو منفعة أو استغلال للآخرين؛
- أن لا يرتبط القرض بعقد آخر كالبيع وغيره؛

---

[125] السيد سابق، **مرجع سابق**، ص: 130.

[126] غالم عبد الله، حمزة فيشوش، **مرجع سابق**، ص: 21.

[127] السيد سابق، **مرجع سابق**، ص: 130.

- فيما يخص الأجل: ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز اشتراط الأجل في القرض لأنه تبرع محض، أما مالك فقال يجوز اشتراط الأجل ولا يحق المطالبة به قبل حلوله؛
- المقترض مخير بين إرجاع مثل ما أخذ كالنقود، أو يرده بعينه ما دام على صفته كعروض التجارة.

ب. الفرق بين القرض الحسن والقرض الربوي:

يمكن إيجاز الفروقات بين القرض الحسن والربوي فيمايلي:

الجدول رقم (4): الفرق بين القرض الحسن والقرض الربوي

القرض الحسن	القرض الربوي
أ. القرض الحسن يكون من باب الإحسان والرحمة والتعاون، فصاحبه يتخلى عنه لمدة زمنية رغبة في نيل ثواب الله سبحانه وتعالى، على أن يسترده عينه أو بدله دون زيادة أو نقصان. ب. القرض الحسن لا يقبل الزيادة بزيادة الأجل. ج. القرض الحسن مع باقي صيغ التمويل الإسلامي هو السبيل للخروج من الأزمات الإقتصادية والمالية المتكررة التي تصيب النظام الرأسمالي واقتصاديات كل الدول.	أ. القرض الربوي قائم على الربا والتي حرمها الله لما فيها من إرهاق وظلم واستغلال للمستقرض والذي كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم لا يستقرض إلا من حاجة. ب. القرض الربوي يقبل الزيادة حيث تتراكم الفوائد بزيادة الأجل. ج. القرض الربوي أثبت مدى فشله بما سببه من أزمات اقتصادية ومالية متكررة أدت إلى إفلاس العديد من البنوك التقليدية والمؤسسات المالية.

المصدر: إعداد الباحثة

الفرع الثالث/ الوقف:

1. تعريف الوقف:

أ. **لغة:** الوقف مصدر وقف الشيء يقفه وقفا؛ إذا حبسه، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسؤُولُونَ**﴾ [سورة الصافات: الآية **24**] أي احبسوهم عند الصراط للمساءلة.[128] فالوقف في أصل اللغة يراد: به الحبس. نقول: وقف الأرض على المساكين وللمساكين؛ أي حبسها، ومنها وقف الدابة والأرض.[129] ويقصد به أيضا معنى آخر هو التسبيل: نحو قوله سبل ضيعته تسبيلا أي: جعلها في سبيل الله.[130]

[128] أحمد بن عبد العزيز الحداد، **من فقه الوقف**، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي إدارة البحوث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2009، ص: 15.

[129] ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد التاسع، مرجع سابق، ص: 359.

[130] صالح صالحي، نوال بن عمارة، **الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة –عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف–**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية – عدد/ 01 ، ديسمبر 2014، ص: 152.

ب. **اصطلاحا:** لقد تعددت تعاريف الوقف بتعدد المذاهب الفقهية إلا أنها وإن اختلفت في ظاهرها فهناك تعريفا شاملا يجمعها وهو أن الوقف: " تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة" أي حبس المال وصرف منافعه في سبيل الله.

ج. **اقتصاديا:** "هو تحويل للأموال عن الإستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل، جماعيا أو فرديا، فهو عملية تجمع بين الإدخار والإستثمار معا، فهي تتألف من اقتطاع أموال كان يمكن للواقف أن يستهلكها إما مباشرة أو بعد تحويلها إلى سلع استهلاكية عن الإستهلاك الآني، وبنفس الوقت تحويلها إلى استثمار يهدف إلى زيادة الثروة الإنتاجية في المجتمع".[131]

هذا التعريف يبين أن الوقف هو:

- اقتطاع جزء من الإستهلاك وتحويله إلى الإدخار المضمون الإيجابي أي الموجه نحو الإستثمار مباشرة.
- تؤدي الأوقاف إلى زيادة الجانب الخدمي والمنفعي لفئات محددة في أفراد المجتمع، وبالتالي يكون مردودها على المجتمع بشكل غير مباشر.
- توفر الأوقاف فرصا استثمارية لزيادة الثروة الإنتاجية في المجتمع عن طريق ما تقوم به من مؤسسات إنتاجية مختلفة المردود ومتنوعة من حيث التخصص.
- تؤدي الأوقاف إلى ضمان التنمية المستدامة عن طريق إنتاج منافع وتوفير إيرادات تستهلك في المستقبل.
- إمكانية النهوض به فرديا على مستوى أفراد أو من قبل المجتمع بصفة كلية حسب نوع وطبيعة المشروع الوقفي مع ضمان حق كل جهة على حدة.[132]

وفي ضوء ذلك نجد أيضا أن هذا التعريف لم يبتعد عن التعريف الشرعي للوقف، حيث إن استثمار الأموال في العملية الإنتاجية هو حبس للمال، وأن المنفعة العائدة من هذا الإستثمار تستهلك في المستقبل وبالتالي تسبيل المنفعة.

2. مشروعية الوقف:

أ. **من القرآن:** يعد الوقف من أبواب البر والإحسان التي دعا وحث عليها الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم في قوله: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الأَرْضِ**﴾ [سورة البقرة: الآية **266**]. وقوله أيضا: ﴿**لَنْ تَنَالُوا البِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ**﴾ [سورة آل عمران: الآية **92**].

---

[131] منذر قحف، **الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته**، ص: 77، من الموقع: http://monzer.kahf.com/books/arabic/al-waqf_al-islami_-_part_one.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/04/29، على الساعة: 18:20.

[132] معتز محمد مصبح، **دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية لقطاع غزة)**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص: 20.

ب. من السنة: دعا النبي صلى الله عليه وسلم إلى الوقف وحبب فيه برا بالفقراء وعطفا على المحتاجين. فعن أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له" (رواه مسلم). والمقصود بالصدقة الجارية "الوقف".

وأخرج ابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته: علما نشره أو ولدا صالحا تركه أو مصحفا ورثه أو مسجدا بناه أو بيتا لابن السبيل بناه أو نهرا أجراه أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه من بعد موته ".[133]

وقد وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقف أصحابه المساجد والأراضي والآبار كبئر رومة والحدائق والخيل وغيرها. ووقف من بعدهم المسلمون وقد بنيت الحضارة الإسلامية في أغلبها على الأموال الوقفية.

3. شروط وأنواع الوقف:

أ. شروط الوقف: جعل الإسلام للوقف شروطا حتى يحقق الغاية المرجوة منه، وتتعلق هذه الشروط بالواقف، والموقوف، والموقوف عليه، والصيغة كمايلي:[134]

- **الواقف:** يشترط في الواقف أن يكون حرا عاقلا بالغا غير مكره ولا محجور عليه؛
- **الموقوف:** يشترط في الموقوف مايلي:

✓ أن يكون الموقوف مالا متقوما: إذ لا يتأتى وقف ما ليس من الأموال، كالأتربة في مواقعها، وما ليس بمتقوم كالخمر والخنزير؛

✓ أن يكون الوقف مملوكا: فلا يصح وقف غير المملوك، مثل: الأراضي الموات وشجر البوادي، وحيوان الصيد قبل صيده؛

✓ أن يكون معلوما حين الوقف: فلا يصح وقف الشيء المجهول، كقوله وقفت جزءا من مالي، أو داري؛

✓ أن يكون مالا ثابتا: فيخرج به ما لا يبقى على حاله التي يتحقق بها الإنتفاع، كالثمار، والخضروات.

- **الموقوف عليه:** يشترط لصحة الوقف أن يكون الموقوف عليه أهلا لصرف المنفعة عليه كعامة الفقراء والمساجد والمدارس...، ويشترط فيه مايلي:

✓ أن يكون أهلا للتملك سواء المعين أو غير المعين؛

✓ أن يكون الموقوف عليه جهة بر وقربة وليست جهة معصية؛

- **الصيغة:** ينعقد الوقف بكل صيغة تدل على إرادة الواقف للوقف، ويشترط فيها مايلي:

✓ أن تكون صيغة الوقف منجزة: أي لا تقترن بتعليق أو إضافة إلى مستقبل، إذ لا بد أن تدل على إنشاء الوقف وقت صدوره؛

✓ أن يكون العقد فيها جازما إذ لا ينعقد الوقف بوعد، كقوله سأقف أرضي أو داري على الفقراء؛

---

[133] السيد سابق، **مرجع سابق**، ص: 273.

[134] صالح صالحي، نوال بن عمارة، **مرجع سابق**، ص: 155.

✓ ألا تقترن الصيغة بشرط يناقض مقتضى الوقف، كقوله وقفت أرضي بشرط أن لي بيعها متى أشاء؛

ب. أنواع الوقف:

- **من حيث الغرض:** ينقسم إلى نوعين: خيري عام وذري خاص؛ فإذا كان الوقف على جهة من جهات البر العامة كالمساجد والمدارس والمشافي ودور العجزة وبناء القناطر والسدود كان وقفا خيريا عاما، وأما إذا كان الوقف على الذرية والأولاد كان وقفا ذريا خاصا، وقد يجمع بين النوعين فيما يعرف بالوقف المشترك، كأن يخصص الواقف جزءا من ريع وقفه لذريته وجزءا آخرا لجهة من جهات البر والمعروف في المجتمع.[135]
- **من حيث المدة:** ينقسم أيضا إلى نوعين: الوقف المؤبد والوقف المؤقت؛ فالوقف المؤبد ما خصص ريعه إلى جهة بر لا تنقطع ولا يتصور انقطاعها؛ كالإنفاق على المساجد والفقراء والمساكين ودور العلم وغير ذلك وهذا النوع من الوقف يحرص الواقف على تأبيد أعيانه من خلال أسلوب استثمارها، فيشترط ترميم ما هلك منها من ريع غلتها على الدوام أو استبدالها بغيرها عند انعدام منفعتها أو تناقصها وهذا النوع من الوقف هو محل اتفاق عند جمهور الفقهاء بلا خلاف. أما الوقف المؤقت: فهو ما تم تخصيص منافعه على جهة بر يتصور انقطاعها.
- **من حيث محل الوقف:** ينقسم إلى:[136]

✓ العقارات: لتستعمل مباشرة للأغراض الوقفية مثل المساجد والمدارس والمستشفيات والمكتبات ودور العجزة والأيتام وغيرها، أو لتستعمل وقفا استثماريا كالمباني السكنية والتجارية ثم يعود ريعها إلى أهداف الوقف.

✓ الأصول الثابتة:كالأراضي الزراعية وغير الزراعية.

✓ الأصول المنقولة: مثل الكتب للمكتبات والحافلات والسجاد للمساجد والمصاحف وغيرها من المنقولات.

✓ وقف النقود: وقف الدراهم والدنانير، إما لإقراضها لمن يحتاج إليها (في شكل قرض حسن)، حيث تعاد بعد انقضاء الحاجة لتعرض من جديد إلى محتاج آخر، أو وقف نقود الإستثمار ثم يوزع ريعها على أغراض الوقف. ويتم ذلك من خلال ما يسمى بالصناديق الوقفية التي هي أوعية تجتمع فيها أموال موقوفة تستخدم لشراء عقارات وممتلكات وأسهم وأصول متنوعة تدار على صفة محفظة استثمارية لتحقيق أعلى عائد ممكن ضمن مقدار المخاطر المقبولة. ويعبر عن الصناديق دائما بالقيمة الكلية لمحتوياتها التي تمثل مبلغا نقديا، وهذا المبلغ هو الوقف وهو بمثابة العين التي جرى تحبيسها. وتوجه عوائد الصناديق إلى أغراض الوقف المحددة في وثيقة الإشتراك فيها تحت إشراف ناظر الوقف. ويكون للصناديق شخصية اعتبارية إذ تسجل على صفة وقف.[137] فالصناديق الوقفية إذن هي وقف نقدي تستثمر أمواله بصيغة المضاربة والشركة وغير ذلك من أدوات التمويل الإسلامي في مختلف المشاريع التنموية المشروعة.

---

[135] محمد علي العمري، **الوقف والتنمية المستدامة – حالة تطبيقية مقدمة إلى الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)–**، وقائع وتوصيات ورشة العمل حول الوقف والتنمية المستدامة في الأردن "رؤية جديدة لمنظومة الوقف البيئي والإستدامة في إدارة الأوقاف"، 2009، ص: 24.

[136] صالح صالحي، نوال بن عمارة، **مرجع سابق**، ص: 156.

[137] حسين عبد المطلب الأسرج، **دور الصناديق الوقفية في التنمية**، مجلة بحوث إسلامية واجتماعية متقدمة، المجلد2 ، العدد4 ، أكتوبر 2012، ص: 375.

- ✓ وقف الحقوق المعنوية: كحق التأليف وحق الإبتكار وحق الإسم التجاري، ويكون ذلك بوقف حق استغلال الملك المعنوي، وذلك بتصريح من المؤلف أو المبتكر.

– **من حيث المضمون الإقتصادي**: ينقسم إلى:[138]

- ✓ الوقف المباشر: وهو ما يستعمل أصل المال في تحقيق غرضه، نحو المسجد للصلاة، والمدرسة للتعليم، والمستشفى لعلاج المرضى وإيوائهم.
- ✓ الوقف الإستثماري: وهو ما يستعمل أصله في انتاج إيراد، وينفق هذا الإيراد على غرض الوقف.

– **من حيث مجالات الوقف وأهدافه:**[139]

وتتنوع وفقا لهذا المعيار أقسام الأوقاف التي شملت جميع مجالات الحياة في المجتمعات الإسلامية من التربية والتعليم، إلى الصحة، إلى الدفاع، إلى الرعاية الإجتماعية، إلى تكوين القاعدة الهيكلية، إلى حماية وتكوين الأسرة، بل أن الأناقة الحضارية بلغت مبلغا عظيما في التاريخ الإسلامي الذي تدفق فيه تيار الموارد الوقفية ليصل حتى الرفق بالحيوان وحماية البيئة ، ويمكن ذكر العديد منها كالأوقاف التعليمية، الأوقاف الدعوية، الأوقاف الصحية، أوقاف الرعاية الإجتماعية، أوقاف القاعدة الهيكلية، الأوقاف الخضراء.

والشكل التالي يوضح أنواع الوقف السابقة الذكر

الشكل رقم (14): أنواع الوقف

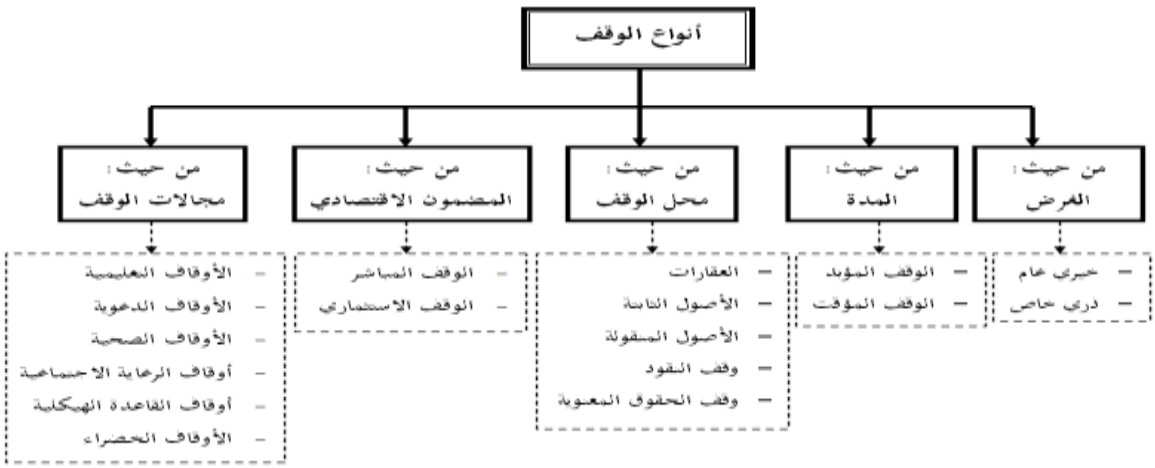

المصدر: إعداد الباحثة

[138] معتز محمد مصبح، **مرجع سابق**، ص: 22.

[139] صالح صالحي، **الدور الإقتصادي والإجتماعي للقطاع الوقفي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر، عدد 07، 2005، ص: 162.

الفرع الرابع/ التأمين التكافلي:

1. تعريف التأمين التكافلي:

أ. **لغة:** يتألف التأمين التكافلي من مصطلحين هما؛ التأمين والتكافل حيث:

- **التأمين:** مشتق من أَمِنَ أَمْنًا وأمانًا بمعنى اطمأن ولم يخف فهو آمن، ويقال لك الأمان: أي قد آمنتك، وأمن البلد: اطمأن فيه أهله، وأمن الشر: سلم منه، وأمن فلانا على كذا: وثق به واطمأنّ إليه أو جعله أمينا عليه.[140]
- **التكافل:** من الكفالة بمعنى الضمان، يقال كَفِل الرجّلَ وبالرجل كفلاً وكفالة: ضمنه، وأكفل فلانا المال جعله يضمنه، وكافله عاقده وعاهده. والكفيل والكافل: الضامن.[141]

ب. **اصطلاحا:** تعددت تعاريف التأمين التكافلي من بينها مايلي:

- يقوم التأمين التكافلي الإسلامي على مبدأ التعاون والتبرع، وهو اتفاق بين شركة التأمين الإسلامية باعتبارها ممثلة لهيئة المشتركين (حساب التأمين أو صندوق التأمين) وبين الراغبين في التأمين (شخص طبيعي أو قانوني) حيث يدفع مبلغ معين على سبيل التبرع لصالح حساب التأمين على أن يدفع له عند وقوع الخطر.[142]
- أو هو عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك فيه بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع لتعويض المتضررين منهم على أساس التكافل والتضامن عند تحقق الخطر المؤمن منه، وتدار العمليات التأمينية فيه من قبل شركة متخصصة على أساس الوكالة بأجر معلوم يحدد بداية كل سنة مالية ويثبت في العقود ويدفع من اشتراكات حملة الوثائق.[143]

تقودنا التعريفات السابقة إلى القول بأن التأمين التكافلي هو تأمين جماعي يقوم على التبرع بين أفراد يرغبون في تبديد أخطار معينة وتخفيف حدتها بالتعاون فيما بينهم، دون الرغبة في تحقيق ربح ما. ويوكلون مهمة ادارة مجموع اشتراكاتهم لشركة أو هيئة مختصة مقابل أجر على أساس عقد وكالة أو مقابل ربح على أساس عقد مضاربة، ويتم كل هذا في اطار ما تنص عليه الشريعة الإسلامية. وعليه فإنه يمكن استنتاج خصائص عقد التأمين التكافلي كمايلي:

- ليس من العقود التجارية (عقود المعاوضة) التي مقصدها الربح بل هو عقد تبرع رضائي يقوم على أساس التعاون بين أطرافه والقصد منه إعانة من لحق به ضرر منهم؛
- الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتأمين؛

---

[140] مجمع اللغة العربية، لمعجم الوسيط، **مرجع سابق**، ص: 28.

[141] **المرجع نفسه**، ص: 793.

[142] سامر مظهر قنطقجي، **تطور صناعة التأمين التكافلي وآفاقها المستقبلية**، ص: 2. من الموقع: http://www.univ-ecosetif.com/seminars/islamicfinance/8.pdf، تاريخ الإطلاع: 2014/12/4، على الساعة: 13:35.

[143] كمال رزيق، **التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي بالرجوع إلى حالة الجزائر**، ندوة حول: مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس–سطيف– الجزائر، أيام 26/25 أفريل 2011، ص: 11.

- المؤمِّن والمؤمَّن له هاتين الصفتين تجتمعان في نفس الشخص فهما شخصية اعتبارية واحدة؛
- يتم إدارة الشركة التأمينية الإسلامية على أساس عقد الوكالة أو عقد مضاربة؛
- الفصل بين حساب حملة الأسهم (المساهمين) وحساب حملة الوثائق (المشتركين)؛
- ملكية الصندوق لحملة الوثائق؛
- في حالة وجود فائض تأميني يتم توزيعه على المشتركين؛

2. مشروعية التأمين التكافلي:

إن التأمين كفكرة ونظرية مشروع لأنه يقوم على مبدأ التعاون والتكافل والمشاركة في تحمل أعباء الخطر وتوزيع أضراره على جميع المشتركين بدل أن تلقى أعباؤه على شخص واحد، بهدف تخفيض وتخفيف قيمة الخسائر المادية والآثار السلبية المترتبة عن ذلك الخطر. وهذه الفكرة تتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى التكافل والتعاون ولا تتعارض معها، وإنما ظهر التعارض عندما تم تجسيد هذه الفكرة في شكل عقد قانوني يقوم على عقد المعاوضات بين المؤمِّن والمؤمَّن له أو ما يسمى بالتأمين التجاري الذي لا يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويقوم على الغرر والربا وأكل أموال الناس بالباطل وعدم العدالة بين طرفي العقد فهو يحقق ربحا لطرف وخسارة للطرف الآخر.[144]

ولقد أجمعت المجامع الفقهية والمؤتمرات العلمية على جواز التأمين التكافلي الإسلامي وحرمة التأمين التجاري. ومن أدلة جواز التأمين التكافلي في القرآن والسنة مايلي:

أ. **من القرآن:** قوله تعالى: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**﴾ [سورة المائدة: الآية **2**]، حيث حث الله سبحانه وتعالى على التعاون في مجال الخير وما فيه صلاح ونفع للجميع والتأمين التكافلي من هذا القبيل.

ب. **من السنة:** عن أبي موسى قال: قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو، أو قل طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم ".

- وقوله أيضا عليه الصلاة والسلام: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا".

وغيرها من الأحاديث التي تدل على وجوب التعاون والتآزر في مواجهة المخاطر بين أفراد المجتمع الواحد.

3. أركان التأمين التكافلي:

أ. **شركة التأمين الإسلامية:** هي الجهة التي تتولى إدارة العمليات التأمينية نيابة عن بقية المشتركين مقابل أجر؛

ب. **المؤمَّن له:** الشخص الذي يدفع قسط الإشتراك ويرغب المشاركة في تكوين هيئة المشتركين على أساس التبرع والتكافل.

[144] هيثم محمد حيدر، **مرجع سابق**، ص ص: 11-12 (بتصرف).

ج. **الخطر المؤمن منه:** وهو الحادث المحتمل وقوعه مستقبلا، والذي قد يقع أو لا يقع.[145]

د. **قسط التأمين (قيمة الإشتراك):** هو المبلغ المتبرع به الذي يدفع عند توقيع العقد مرة واحدة أو على أقساط ويسمى قسط الإشتراك، وبسداده يتحقق القبول في هيئة المشتركين.

هـ. **مبلغ التأمين:** هو المبلغ الذي يدفع للمؤمَّن له في حالة وقوع الخطر المتوقع.

4. شروط التأمين التكافلي:

- أن تكون الغاية الأساسية من التأمين هي التكافل والتعاون بين المؤمن لهم في مواجهة الخطر الذي يقع للأعضاء وليس تنمية المال والربح.
- يجب أن لا تتضمن الخدمات التأمينية المقدمة للعملاء ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، كالغرر.
- الأقساط التي تدفع من قبل المشتركين تكون على سبيل التبرع.
- أن يكون الضمان مشترك (متبادل)، ويقصد به دفع قيمة الخسارة من الصندوق المشترك الذي كان قد تم تأسيسه من اشتراكات أو تبرعات حملة وثائق التكافل، بحيث تتوزع المسؤولية على حملة وثائق التكافل ويشترك الجميع في دفع الخسائر، وهكذا يكون حملة الوثائق هم الضامنون والمؤمن لهم في نفس الوقت، وتكون شركة التأمين مسئولة عن إدارة عمليات التأمين لمصلحة كافة المشاركين.[146]
- لا يجوز إصدار وثائق تأمين لتغطية الأخطار المحرمة، كتأمين ما يتعلق بالخمور من مصانع وأماكن شربها ونقلها.[147]
- أن يكون قسط التأمين متناسب مع مقدرة المشتركين وخاصة ذوي الدخل المحدود لإتاحة الفرصة لإشتراك عدد أكبر من المستفيدين من خدماته. وهذا الشرط يؤكد على أهمية التعاون ويبرز دوره أكثر.[148]
- تعود ملكية صندوق التكافل إلى حملة وثائق التكافل أنفسهم، وهم بهذه الصفة يستحقون عوائده دون غيرهم، وكذلك فإن الأموال المتبقية في هذا الصندوق في نهاية المدة – الفائض التأميني – تعود لهم وتوزع عليهم.[149]

---

[145] عامر أسامة، **أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي دراسة مقارنة بين شركة تكافل ماليزيا بماليزيا وشركة الأولى للتأمين بالأردن خلال الفترة 2008– 2013**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف1 ، الجزائر، 2014، ص: 15.

[146] أمنة أحمدي بوزينة، **شركات التأمين التكافلي –تجربة شركة سلامة للتأمينات الجزائر–**، الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول" – ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 3و4 ديسمبر 2012، ص: 4.

[147] موسى مصطفى القضاة، **تحول شركات التأمين التقليدي إلى شركات التأمين الإسلامي**، بحوث وأوراق عمل الندوة الدولية: شركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، 25/ 26 أفريل 2011، جامعة فرحات عباس –سطيف–، الجزائر، ص: 8.

[148] عبد الرحمن بن عبد الله السند، **الضوابط والمعايير الشرعية للتأمين التعاوني**، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل، 20– 22 جانفي 2009، الرياض– السعودية، ص : 11.

[149] محمد بن سعيد زارع العميري الشهري، **التأمين التكافلي تطبيقاته ومعوقاته في المملكة العربية السعودية**، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في فقه السنة، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2012 ، ص: 51.

- أن يكون لكل شركة تأمين تكافلي هيئة رقابة شرعية تعمل على التأكد من مطابقة أعمال هذه الشركات لأحكام الشريعة الإسلامية وتسهر على حفظها من المخالفات، على أن تكون قرارات هذه الهيئة إلزامية نافذة بحيث يترتب على مخالفتها من قبل شركة التأمين فرض عقوبات وجزاءات.[150]

5. الفرق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري:

- التأمين التكافلي مبني على عقود التبرعات، أما التأمين التجاري مبني على عقود المعاوضات.
- غرض التأمين التكافلي هو تحقيق التعاون فيما بين المشتركين، وليس تحقيق الربح من التأمين نفسه، لأن الأقساط لا تدخل في ملكية الشركة أبدا، ولا تستفيد مما يتبقى منها مهما بلغ، لأن الأقساط خاصة بحساب التأمين، وما تبقى فهو له، وليس للشركة، ولذلك لا تبالغ في الأقساط، لأنها لا تستفيد منها. لكن الهدف من التأمين التجاري هو الإسترباح من التأمين نفسه، وتحقيق الربح من عمليات التأمين، بحيث إذا زادت أقساط التأمين عن المصاريف والتعويضات فإن هذه الزيادة تبقى للشركة وتعتبرها ربحا، ولذلك كلما زادت في تقدير الأقساط كانت لمصلحتها.[151] إن شركة التأمين التجاري تربح من جهتين: جهة الضمان وجهة الإدارة، أما شركة التأمين التكافلي فهي تربح من جهة الإدارة فقط لكن لا وجود للضمان، ولهذا السبب يقال أن التأمين التكافلي لا يراد به الربح مقابل الضمان لا أنه خال من الربح مطلقا.[152]
- الفرق بين ما يتم جمعه من أقساط وما يتم دفعه من تعويضات للمشتركين في التأمين التكافلي يسمى فائض تأميني، أما في التأمين التجاري فيسمى ربحا.
- المؤمِّن والمؤمَّن له في التأمين التكافلي هما شخصية اعتبارية واحدة، أما في التأمين التجاري فهما شخصيتان اعتباريتان مختلفتان عن بعضهما البعض.

6. أنواع التأمين التكافلي: قسم التأمين التكافلي إلى نوعين كمايلي:

- **التأمين على الأشياء:** وهو يقوم على تعويض الضرر الفعلي، ويستوعب التأمين من خطر الحريق، وتلف السيارات أو سرقتها، والطائرات، وحوادث الجو والبحر....
- **التأمين على الأشخاص:** في حالتي العجز أو الوفاة المسمى أحيانا بالتكافل، ويقابله (التأمين التقليدي على الحياة). ويشمل التأمين ضد خطر المرض والبطالة والشيخوخة والحوادث الشخصية والوفاة في سن مبكرة...

---

[150] كريمة عيد عمران، **التأمين الإسلامي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ط1، 2014، ص: 100. (بتصرف).

[151] عامر حسن عفانه، **إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2010، ص: 20.

[152] سامي بن ابراهيم السويلم، **وقفات في قضية التأمين**، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل، 20– 22 جانفي 2009، الرياض– السعودية، ص: 35.

7. الفائض التأميني:

يعرف الفائض التأميني على أنه: "ما تبقى من أقساط المشتركين (المستأمين) والإحتياطات، وعوائدهما بعد خصم جميع المصروفات والتعويضات المدفوعة أو التي ستدفع خلال السنة، فهذا الناتج ليس ربحا وإنما يسمى فائضا".[153] والفائض التأميني من أهم مميزات التأمين الإسلامي واستنادا إلى مبدأ التكافل فإنه:[154]

- لا يعد ربحا إنما هو زيادة في التحصيل.
- هو ملك خالص لحساب هيئة المشتركين لا للشركة (هيئة المؤسسين) التي حصلت على أجرتها بصفتها مديرة لنظام التأمين (وكالة بأجر) كما أن الشركة حصلت على حصة من الربح مقابل قيامها باستثمار أموال هيئة المشتركين (شريك مضارب).
- في حال توزيع الفائض أو جزء منه على حملة الوثائق يتم بإحدى الطرق الآتية، وهي:[155]

أ. التوزيع على حملة الوثائق بنسبة اشتراكهم دون تفرقة بين من حصل على تعويضات ومن لم يحصل خلال الفترة المالية.

ب. التوزيع على حملة الوثائق الذين لم يحصلوا على تعويضات أصلا خلال الفترة المالية، دون من حصلوا على تعويضات.

ج. التوزيع على حملة الوثائق بعد حسم التعويضات المدفوعة لهم خلال الفترة المالية.

د. التوزيع بأي طريقة أخرى تقرها هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.

8. واقع صناعة التأمين التكافلي:

قدرت مساهمات التكافل العالمية الإجمالية بمبلغ **26** مليار دولار في نهاية عام **2014**، وتعد السعودية وماليزيا أكبر سوقين للتكافل من حيث المساهمات الإجمالية، حيث سجلت المملكة العربية السعودية **7.2** مليار دولار تقريبا من إجمالي مساهمات التكافل في عام **2014**، في حين سجلت ماليزيا حوالي **2.7** مليار دولار.[156] ومن المتوقع أن يرتفع الإجمالي الكلي للمساهمات في التكافل إلى **42** مليار دولار بحلول عام **2020** مع دخول متوقع لبلدان جديدة في هذه الصناعة وهي: كينيا وجنوب أفريقيا والمغرب ونيجيريا من أفريقيا وأفغانستان وكازاخستان وتايلند وسريلانكا من آسيا؛ حيث تعد هذه البلدان حاليا بعضها في مرحلة الإستكشاف وبعضها لديه عدد قليل من الفاعلين في مجال التكافل في السوق.[157]

---

[153] علي محي الدين القره داغي، **الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي –دراسة فقهية مقارنة–**، ص: 5. من الموقع: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/01، تاريخ الإطلاع: 2015/06/12، على الساعة: 10:07.

[154] شعبان محمد البرواري، **الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة**، ورقة مقدمة لمؤتمر الهيئات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، المنعقد في 25 -27 ماي 2010، -المنامة- مملكة البحرين، ص: 7.

[155] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 26**، المنامة–البحرين، 2010، ص: 367.

[156] 2014 عام بارز في صناعة التمويل الإسلامي، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، **مرجع سابق**، ص: 9.

[157] **المرجع نفسه**، ص: 14.

المطلب الرابع: الصكوك الإسلامية

1. مفهوم الصكوك الإسلامية:

تقوم الصكوك الإسلامية على ما يسمى بالتصكيك أو التوريق والذي يقصد به: "عملية تحويل الأصول المالية غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية".[158]

وقد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية التي أطلقت عليها اسم (صكوك الإستثمار) تمييزا لها عن الأسهم والسندات التقليدية، بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الإكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله".[159]

ويعود سبب ظهور ونشأة الصكوك الإسلامية إلى حاجة المجتمع الإسلامي إلى مصادر تمويلية مستمدة من الشريعة الإسلامية، بديلة عن مصادر التمويل التقليدية المقترنة بفائدة، حيث تقوم فكرة الصكوك الإسلامية على المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل وفقا لقاعدة (الغُنم بالغُرم) أي المشاركة في الربح والخسارة، والذي يعتبر أساس الإستثمار الإسلامي.[160]

2. خصائص الصكوك الإسلامية:

تتميز الصكوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات التقليدية:[161]

أ. **تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة:** يقوم إصدار الصكوك الإسلامية من حيث العلاقة بين المشتركين فيها على مبدأ الاشتراك في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الإستثمار المعمول بها، حيث تعطي لمالكها حصة من الربح، وليس نسبة محددة مسبقا من قيمتها الإسمية، وحصة حملة الصكوك من أرباح المشروع أو النشاط الذي تموله تحدد بنسبة مئوية عند التعاقد، فمالكوها يشاركون في غنمها حسب الإتفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم، وفقا لقاعدة الغنم بالغرم.

---

[158] بن عزة هشام، **دور الصكوك الإسلامية في تنمية ودعم قطاع الوقف الإسلامي**، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 32، فيفري 2015، ص: 54.

[159] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 17**، المنامة–البحرين، 2010، ص: 238.

[160] سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، **دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية**، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والإقتصاديات، يومي 19 و20 نوفمبر 2013، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر، بالتعاون مع: مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الإقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، ص: 03.

[161] نوال بن عمارة، **الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية – البحرين–**، مجلة الباحث – عدد 09، 2011، ص: 255.

ب. **وثائق تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة:** تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة لأنها تمثل حصصا شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتيسير شراء وتداول هذه الصكوك، وبذلك يشبه الصك الإسلامي السهم الذي يصدر بفئات متساوية ويمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة المساهمة، كما أنه يلتقي في ذلك مع السندات التقليدية والتي تصدر بفئات متساوية.

ج. **تصدر وتتداول وفقا للشروط والضوابط الشرعية:** تخصص حصيلة الصكوك للإستثمار في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها تقوم على أساس عقود شرعية وفقا لصيغ التمويل الإسلامية كالمشاركات والمضاربات وغيرها، بضوابط تنظم إصدارها وتداولها.

3. أنواع الصكوك الإسلامية:

- **صكوك المضاربة:** وثائق يصدرها المضارب أو وسيط مالي ينوب عنه، بقصد استقلاله باستثمار حصيلتها في مشروع معين أو نشاط خاص، أو في مجموع الأنشطة التي يختارها المضارب على أساس عقد المضاربة الشرعية، وتحدد نشرة إصدار هذه الصكوك طبيعة المشروع أو نوع النشاط الذي تستثمر فيه حصيلة الصكوك، ومدة هذا الإستثمار والأرباح المتوقعة وطريقة توزيعها بين المضارب ومالكي الصكوك. وصكوك المضاربة تمثل حصصا شائعة في موجودات المضاربة بعد قفل باب الإكتتاب وبدء عمليات الإستثمار وحتى تاريخ تصفية المضاربة.[162]
- **صكوك المشاركة:** تمثل وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة. ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك بغنمها وغرمها في حدود حصصهم. ويستحقون حصتهم في الربح إن وجدت.
- **صكوك المزارعة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لإستخدام حصيلة الإكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد. المصدر لهذه الصكوك هو صاحب الأرض، والمكتتبون فيها هم المزارعون وحصيلة الإكتتاب هي تكاليف الزراعة. وقد يكون المصدر هو المزارع، والمكتتبون هم أصحاب الأرض، ويملك حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأرض.
- **صكوك المغارسة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لإستخدام حصيلتها في غرس أشجار، وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس. المصدر لهذه الصكوك هو مالك أرض صالحة لغرس الأشجار، والمكتتبون فيها هم المغارسون، وحصيلة الإكتتاب هي تكاليف غرس الشجر. وقد يكون

[162] أسامة عبد الحليم الجورية، **صكوك الإستثمار ودورها التنموي في الإقتصاد**، بحث لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا، 2009، ص: 59. من الموقع: http://www.kantakji.com/media/6922/634.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/03/20، على الساعة: 14:12.

المصدر هو المغارس (صاحب العمل) والمكتتبون هم أصحاب الأرض، ويستحق حملة الصكوك الحصة المتفق عليها من الأرض والشجر.[163]

- **صكوك المساقاة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لإستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة وفق ما حدده العقد. المصدر لهذه الصكوك هو صاحب الأرض (مالكها أو مالك منافعها) التي فيها الشجر، والمكتتبون فيها هم المساقون في عقد المساقاة، وحصيلة الإكتتاب هي تكاليف العناية بالشجر. وقد يكون المصدر هو المساقي (صاحب العمل) والمكتتبون هم أصحاب الأرض (المستثمرون الذي سقيت الأرض بحصيلة اكتتابهم) ويستحق حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأرض.[164]
- **صكوك المرابحة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح هذه السلعة مملوكة لحملة الصكوك. والمصدر لهذه الصكوك هو البائع لبضاعة المرابحة، والمكتتبون فيها هم المشترون لها، وحصيلة الإكتتاب هي تكلفة شراء البضاعة، ويملك حملة الصكوك سلعة المرابحة ويستحقون ثمن بيعها.
- **صكوك الإستصناع:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الإكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك. المصدر لهذه الصكوك هو الصانع (البائع)، والمكتتبون فيها هم المشترون للعين المراد صنعها، وحصيلة الإكتتاب هي تكلفة المصنوع، ويملك حملة الصكوك العين المصنوعة، ويستحقون ثمن بيعها، أو ثمن بيع العين المصنوعة في الإستصناع الموازي إن وجد.
- **صكوك السلم:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها؛ لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك. المصدر لهذه الصكوك هو البائع لسلعة السلم، والمكتتبون فيها هم المشترون للسلعة، وحصيلة الإكتتاب هي ثمن شراء السعلة (رأس مال السلم). ويملك حملة الصكوك سلعة السلم ويستحقون ثمن بيعها، أو ثمن بيع سلعة السلم في السلم الموازي إن وجد.
- **صكوك الإجارة:** يمكن تعريفها على أنها أوراق مالية ذات قيمة متساوية، تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان مؤجرة أو منافع أو خدمات ذات عائد، قابلة للتداول بعد قفل باب الاكتتاب وبدء عمليات الإستثمار على أساس عقد الإجارة حتى تاريخ تصفية المشروع. وتنقسم صكوك الإجارة إلى ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل في صكوك: ملكية الموجودات (الأعيان) وملكية المنافع وملكية الخدمات.[165]

---

[163] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 17، **مرجع سابق**، ص: 242.

[164] المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 17، **مرجع سابق**، ص: 242.

[165] سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، **دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص: 5.

- **صكوك الوقف:** فتعرف على أنها: "شهادات تمنح من طرف الصناديق الوقفية للواقف بالمبلغ الموقوف، وتسمى عادة شهادات الوقف، وهي التسمية الأكثر دلالة ووضوحا. أما عملية التصكيك فيقصد بها تجزئة رأس مال المشروع الوقفي إلى حصص وإصدارها في شكل صكوك (أو شهادات وقفية) للإكتتاب".[166]
- **الصكوك الخضراء:** يمكن تعريف الصكوك الخضراء بأنها: "الأوراق المالية الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتوجه نحو الإستثمارات الخضراء والمشاريع الصديقة للبيئة المسؤولة اجتماعيا في اطار التنمية المستدامة". فهذه الصكوك تستمد اسمها من طبيعتها الفريدة، إذ أنها متوافقة مع الشريعة من جهة، وتصدر لأجل أهداف مرتبطة بحماية البيئة من جهة ثانية. ولقد أصبح الطلب من قبل المستثمرين على الصكوك الصديقة للبيئة متزايدا. ولعل أهم أسباب تزايد الطلب على الصكوك الإسلامية الخضراء هي:[167]

✓ إحجام البنوك عن تمويل مشاريع البنية التحتية بسبب صرامة متطلبات رأس المال؛

✓ تزايد عدد المستثمرين المهتمين "بالإستثمار المستدام بيئيا" أو بمعنى آخر الإستثمار بهدف تعزيز الأنشطة غير المضرة بالبيئة؛

✓ النمو الكبير الذي تشهده أسواق الصكوك الإسلامية.

وهاته الأسباب مجتمعة تتيح فرصة سوقية لإستخدام الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع البنية التحتية المستدامة بيئيا.

4. واقع وآفاق الصكوك الإسلامية:

زادت الصكوك العالمية القائمة إلى مستوى قياسي بلغ **300** مليار دولار في نوفمبر **2014**، بدلا من **269.4** مليار دولار في نهاية عام **2013** أي بزيادة قدرها **11.4 %**. وحسب البلد، بلغت قيمة سوق الصكوك الثانوية بماليزيا **173.4** مليار دولار، أي بزيادة قدرها **9.6%** في العام على أساس سنوي. وفي الوقت نفسه، نمت إجمالي محفظة الصكوك بدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة **6.4%** إلى **90.8** مليار دولار، بالمقارنة مع **85.3** مليار دولار في نهاية عام **2013** .[168]

والشكل التالي يوضح وتيرة النمو للصكوك الإسلامية من سنة 2006 حتى سنة 2014

[166] رحيم حسين، **تصكيك مشاريع الوقف المنتج: آلية لترقية الدور التنموي ودعم كفاءة صناديق الوقف حالة صناديق الوقف الريفية**، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، 12/ 13 تشرين الثاني (نوفمبر)، 2013، جامعة اليرموك اربد – الأردن، ص: 10. على الرابط: http://www.kantakji.com/media/9519/0.pdf.

[167] مايكل بينيت، **الصكوك الإسلامية: شكل واعد من التمويل لمشاريع البنية التحتية الخضراء**، مقالة منشورة بتاريخ 2015/02/25، على الرابط: http://blogs.worldbank.org/voices/ar/islamic-sukuk-promising-form-finance-green-infrastructure-projects، تاريخ الإطلاع: 2015/03/22، على الساعة: 17:13.

[168] 2014 عام بارز في صناعة التمويل الإسلامي، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، **مرجع سابق**، ص: 8.

الشكل رقم (15): الوتيرة العالمية للصكوك الإسلامية (2006-2014)

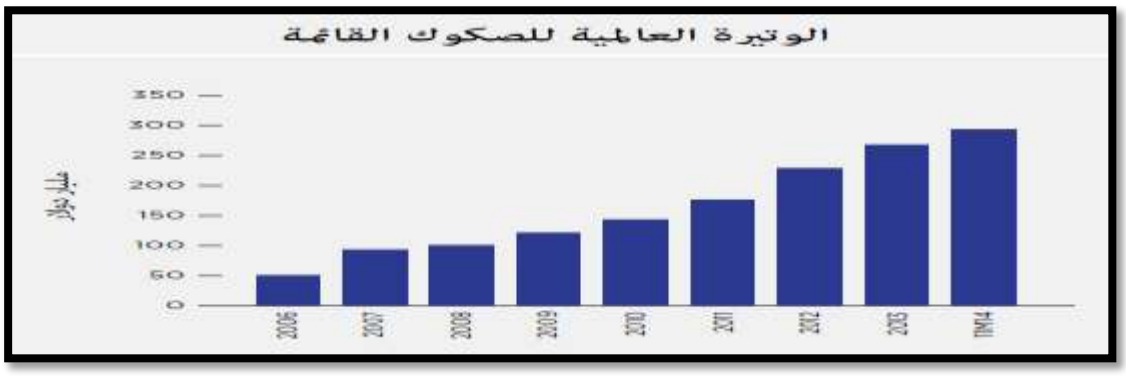

المصدر: 2014 عام بارز في صناعة التمويل الإسلامي، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، **مرجع سابق**، ص: 8.

حيث في **2006** قدرت قيمة الصكوك القائمة بـ **50** مليار دولار لترتفع بعد ذلك إلى **100** مليار دولار أمريكي عام **2007** وتواصل النمو تقريبا بمعدل ثابت خلال السنوات اللاحقة حتى وصلت **300** مليار دولار عام **2014**، وهذا دليل على أن الصكوك الإسلامية قد حظيت بالقبول وأن الطلب عليها في تزايد خصوصا مع دخول بلدان جديدة صناعة المالية الإسلامية.

أما الشكل التالي فيوضح إصدارات الصكوك حسب الدولة في الربع الأول من عام 2015.

الشكل رقم (16): إصدارات الصكوك حسب الدولة (الربع الأول: 2015)

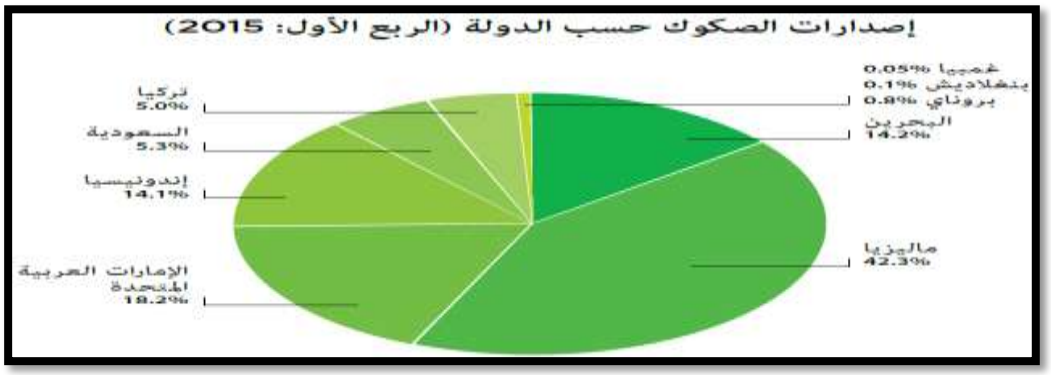

المصدر: **تقرير الصكوك العالمي**، بنك نيجارا ماليزيا، 13 ماي 2015، ص: 3. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=129&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 30 جوان 2015، على الساعة: 21:45.

يتضح من الشكل أن ماليزيا تتقدم الدول المصدرة للصكوك الإسلامية بنسبة **42.3 %** من إجمالي الإصدارات، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة إصدار تقدر بـ **18.2 %**، ثم البحرين بـ **14.2 %** واندونيسيا بـ **14.1%**، وبنسب أقل السعودية وتركيا، في حدود 5 **%**، مع تسجيل وافد جديد في إصدار الصكوك وهو البنك المركزي البنغلاديشي بنسبة **0.1 %**.

ورغم أن الصكوك الإسلامية قد حققت نموا معتبرا في السنوات الأخيرة إلا أنها في الربع الأول من عام **2015** سجلت انخفاضا في حجم الإصدارات العالمية حيث قدر بـ **18.7** مليار دولار مقارنة بـ **24.2** مليار دولار أمريكي مسجل في الربع

الأخير من سنة **2014**، وسبب الإنخفاض هو تراجع أسعار البترول في هذه الفترة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة.[169]

وقد جاء في تقرير«ستاندرد آند بورز»، توقعات بأن يبلغ حجم إصدارات الصكوك الإسلامية العالمية، خلال العام الحالي **2016**، ما بين **50** و**55** مليار دولار مقارنة بنحو **63.5** مليار دولار في **2015**، ونحو **118.84** مليار دولار في **2014**،[170] وأن هناك ثلاثة عوامل رئيسية ستحدد شكل أداء سوق الصكوك في عام **2016** وهي: تطورات السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، انخفاض أسعار النفط، واحتمال رفع العقوبات المفروضة على ايران. بحيث قد يؤدي العاملان الأول والثاني إلى استنزاف السيولة من الأسواق العالمية والمحلية، وفي حال بقيت أسعار النفط منخفضة، فإنه لن يكون لدى بعض حكومات الدول المصدرة للنفط في دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا أي خيار آخر سوى خفض الإنفاق الإستثماري، الذي سيؤدي إلى انخفاض احتياجات التمويل واحتمال انخفاض الإصدارات (التقليدية والإسلامية). بالإضافة إلى ذلك، تعتقد «ستاندرد آند بورز» بأن الكثير من الدول المصدرة للصكوك قد تقرر اصدار سندات تقليدية، بدلا من الصكوك الإسلامية، لأنها أقل تعقيدا، مع ذلك قد يستفيد السوق من برنامج المصرف المركزي الأوروبي للتسهيل الكمي في بيئة متسمة بعوائد منخفضة مما سيدفع ببعض المستثمرين الأوروبيين التوجه إلى سوق الصكوك، وكذلك في حال رفع العقوبات المفروضة على ايران، وتوجهها إل الإنفاق بشكل أكبر على مشاريع البنية التحتية، فمن المحتمل أن نشهد بعض فرص النمو الجديدة بالنسبة لسوق الصكوك في ايران.[171]

ويتوقع تقرير تومسون رويترز أن تستأنف اصدارات الصكوك ارتفاعها لتصل **237** مليار دولار عام **2018**. كما أن الصكوك تتوزع على الدول في كل قارات العالم تقريبا، لكنها تتركز في منطقه الخليج وماليزيا وتركيا وبريطانيا، ولا يقتصر اصدارها على الدول الإسلامية فقط بل حتى الدول غير الإسلامية حيث شمل الصين وألمانيا وعددا من دول أوروبا.[172] وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى ضرورة تطوير سوق الصكوك الإسلامية مستقبلا والمشاريع الإستثمارية والنظم الجبائية للنهوض بالمالية الإسلامية.

---

[169] تقرير الصكوك العالمي، بنك نيجارا ماليزيا، 13 ماي 2015، **مرجع سابق**، ص: 3.

[170] **توقعات بتراجع الصكوك الإسلامية في 2016**، مقالة منشورة بتاريخ 2016/01/07، على الموقع: http://www.alaraby.co.uk/economy/2016/1/7/، تاريخ الإطلاع: 2016/01/10، على الساعة: 20:10.

[171] **قيمتها الاجمالية بلغت 63,5 مليار دولار خلال العام الماضي وتوقعات بألا تقل عن 5 آلاف مليون في 2016 «ستاندرد آند بورز»: إصدارات الصكوك الإسلامية ستتواصل في دول مجلس التعاون الخليجي رغم توقف بنك ماليزيا المركزي**، مقالة منشورة بتاريخ: 2016/01/07، على الموقع: http://al-seyassah.com، تاريخ الإطلاع: 2016/01/10، على الساعة: 21:13.

[172] **توقعات بتوسع إصدار الصكوك الإسلامية بالعالم**، مقالة منشورة على الموقع: http://www.akhbarak.net/news/2015/10/15/7380844/articles/20024717، تاريخ الإطلاع: 2015/12/18، على الساعة: 21:35.

المبحث الثالث: علاقة أدوات المالية الإسلامية بالتنمية المستدامة

تجمع أدوات المالية الإسلامية والتنمية المستدامة العديد من القضايا المشتركة، لكن أهم علاقة بينهما هو كون هذه الأدوات أدوات تمويلية واستثمارية مناسبة ومتنوعة لمختلف مشاريع التنمية المستدامة، مع مساهمتها في نجاحها واستمرارها. رغم التحديات العديدة التي تشهدها والتي قد تعيق أهميتها التنموية. وهذا ما سيتم تناوله من خلال العناصر التالية:

- المطلب الأول: الإستجابة لتحدي تراكم رأس المال
- المطلب الثاني: الإستجابة لتحدي نجاح المشاريع التنموية واستمراريتها
- المطلب الثالث: تحديات أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول: الإستجابة لتحدي تراكم رأس المال

تستطيع المالية الإسلامية انطلاقا من مميزاتها وخصائصها وأدواتها أن تساهم في تكوين رأس المال اللازم لتحقيق تنمية اقتصادية من خلال محاربة الإكتناز وتشجيع الإدخار والإستثمار كمايلي:

الفرع الأول/ محاربة الإكتناز:

1. مفهوم الإكتناز:

يقوم الإكتناز على جمع المال وتكديسه والإحتفاظ بالمتراكم منه نقدا سائلا لمدة طويلة، وقد أطلق عليه الإقتصاديون "المال المدفون" من كثرة الأضرار المترتبة على ذلك بالنسبة للمستهلك أو الإقتصاد بوجه عام.

فهو عملية عقيمة من الناحية الإقتصادية، اضافة إلى آثارها السلبية على الفرد والمجتمع بما يحدثه من تجميد للمدخرات فيعطل المال ويجعله بعيدا عن حركة التداول والتنمية. والإكتناز يرتبط بصفات مذمومة أخرى مثل الشح والبخل والرغبة في الإختزان لعدم الشعور بالأمان عند المكتنزين إلا بوجود المال المكتنز عندهم ما يجعلهم أقرب إلى المرضى النفسيين، وهو أمر مستهجن اجتماعيا، لأنهم عاشوا من خوف الفقر في فقر بحجة مواجهة مصاعب الحياة ومفاجآتها.[173]

2. نظرة الإسلام للإكتناز:

الإسلام قد نهى عن اكتناز الأموال لقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَلاَ يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ، يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ**﴾. [سورة التوبة: الآية **34–35**].

وهذا النهي جاء لأن الإكتناز من أهم العقبات في سبيل التنمية الشاملة المستمرة، وذلك لما يؤدي إليه من تقييد لمستوى النشاط، وتعطيل للموارد الإنتاجية، فاكتناز أحد موارد الإنتاج يؤدي إلى عدم تمكن مستوى النشاط الإقتصادي من الوصول إلى الإستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة، وعليه وجب دفع المال المكنوز إلى الإستثمار الحلال وأفضل أداة مالية إسلامية لتحقيق ذلك هي الزكاة.[174]

حيث تعد الزكاة وسيلة لتقليص المال المكتنز وتآكله، لأن صاحب المال مكلف بدفع نصاب محدد سنويا يصرف على مستحقيه. وخوفا من تآكل مدخراته وتناقصها فإنه يقوم باستثمارها حتى لا تأكلها الصدقة لقوله صلى الله عليه وسلم: "ابتغوا فى

---

[173] **"لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون" الإسلام يرفض الإكتناز ويحاربه بالزكاة والصدقات**، جريدة الحياة الجديدة، العدد 6681، الجمعة 2014/06/13، فقرة دين، ص: 18. من الموقع: http://www.alhaya.ps/pdf/2014/6/13/page18.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/07/11، على الساعة: 15:19.

[174] فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة، **أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الإقتصادية**، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009، ص: 119.

أموال اليتامى كيلا تأكله الزكاة". أو في رواية أخرى: "ألا من ولى يتيما له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة" رواه الترمذي.[175] وباستثمار هذا المال يستطيع المسلم أن يدفع الزكاة من ربح الإستثمار بدلا من أن يدفعها من رأس المال نفسه، وهذا سيعمل على سرعة دوران رأس المال، لأن الزكاة تفرض على رأس المال والدخل المتولد معا وليس على الدخل فقط، مما يدعو إلى عدم ترك الأموال عاطلة دون استثمار.[176]

3. دور محاربة الإكتناز في تحقيق التنمية المستدامة:

تساهم محاربة الإكتناز في توفير الأموال اللازمة لمشاريع التنمية المستدامة وتحريك عجلة النمو، وتحقيق اعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع وتمكين محدودي الدخل من تغيير وضعهم الإجتماعي والخروج من دائرة الفقر، من خلال دفع رؤوس الأموال لتلبية متطلبات المجتمع والإبتعاد عن مظاهر الشح والبخل والإحتكار، وبالتالي تزكية النفس البشرية والرقي بها اجتماعيا إلى أعلى مناصب التكافل الإجتماعي والتآزر في سبيل تحقيق الرفاهية والحياة الكريمة للجميع.

ونشير إلى أنه من العوامل التي تساعد على محاربة الإكتناز الذي يقف عائقا في طريق تحقيق التنمية المستدامة، هو وجود أدوات مالية مناسبة تشجع المكتنزين على إخراج أموالهم ودفعها للإستثمار دون خوف وقلق، وهو ما تتميز به أدوات المالية الإسلامية.

الفرع الثاني/ تشجيع الإدخار:

1. مفهوم الإدخار:

الإدخار هو عملية اقتصادية وهو يتكون من الدخل المتاح غير المكرس للإستهلاك الفوري، وإنما هو كما ينظر إليه الإقتصاديون استهلاك مؤجل مع مرور الوقت. ويحسب كمايلي:[177]

الإدخار = الدخل المتاح – الإستهلاك

---

[175] الجامع لمؤلفات الشيخ الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، كتاب الزكاة**، الحديث رقم 788، حديث ضعيف، من الموقع: http://madrasato-mohammed.com/albani/pg_004_0006.htm، تاريخ الإطلاع: 2016/01/06، على الساعة: 13:12.

[176] نعمون وهاب، عناني ساسية، **دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة صندوق الزكاة الجزائري–**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012، ص: 210.

[177] **Notion : L'épargne**, Centre de langue française, http://www.centredelanguefrancaise.paris/wp-content/uploads/downloads/2011/10/epargne.pdf, vu le : 16/ 07/ 2015. A : 17 :22.

ويعرف في النظام الإقتصادي الإسلامي بأنه: "الفرق بين ما يحصل عليه الفرد من دخل وبين ما يلزم إسلاميا إنفاقه على استهلاكه الخاص".[178]

فهو جزء من الدخل المتحصل عليه حاليا والذي يحتفظ به من أجل الإستهلاك أو الإستثمار مستقبلا لتحقيق مزيد من الإنتاج وقدرة أكبر على اشباع الحاجات البشرية المتزايدة، وهو سلوك واع يقوم به الأفراد والجماعات بحيث يساهم في تراكم رأس المال في المستقبل الذي يخدم التنمية المستدامة.

ويتميز الإدخار بمجموعة من الصفات والخصائص كمايلي:[179]

- الإدخار يشمل المال وكل شيء له قيمة مادية يمكن الإنتفاع به أو بثمنه في وقت ما، فيمكن أن يكون في شكل نقود أو عقارات، أو ذهب...
- كل مال مدخر لا تؤدى زكاته فهو اكتناز مذموم لا تنطبق عليه خصائص الإدخار المشروع.
- الإدخار الفردي (العائلي) مفيد ونافع بما يحقق من أهداف مرحلية على مستوى الفرد والأسرة، تتمثل بتنظيم الإنفاق وترشيد الإستهلاك بشكل عام.
- الإدخار المؤسسي يمثل الغاية المرجوة التي تسهم بتحقيق التنمية المجتمعية المنشودة، بتحويل الأموال المدخرة عند الأفراد إلى الاستثمار المؤسسي الذي يعود بالنفع العام عليهم وعلى مجتمعهم من خلال التوظيف الأمثل (الإستثمار) للمال المدخر عند الأفراد.

2. الفرق بين الإدخار والإكتناز:

إنّ الإكتناز وإن كان يشترك مع الإدخار في كونهما يمثلان جزءا من الدخل يتم إبعاده عن الإستهلاك، إلا أن الإدخار يختلف عن الإكتناز في أن ما يتم ادخاره يوجه للإستثمار باستخدامه في العمليات الإنتاجية المباشرة، من قبل الأفراد والمدخرين أو بصورة غير مباشرة عن طريق عرضه في سوق رأس المال، وبالتالي فإن ما يدخر يحقق دخلا لصاحبه. بينما تقتصر عملية الإكتناز، على مجرد الإحتفاظ بذلك الجزء بعيدا عن عمليتي الإستهلاك والإستثمار على حد سواء، في صورة نقود سائلة أو أصول أخرى، دون الحصول على أي فائدة أو ربح لمالكها أو للمجتمع.

وعليه فإن أهم ما يميز الإدخار عن الإكتناز، أن الإدخار يعرض في سوق رأس المال، ويكون له قابلية التحول إلى رأس مال عيني، أما الإكتناز ولو أنه يتشابه مع الإدخار في كونه جزءا من الدخل لم ينفق على الإستهلاك، إلا أنه لا يعرض في سوق

---

[178] الهادي أحمد محمد حسن، **الإدخار في النظام الإسلامي**، ص: 2، على الرابط: http://www.sustech.edu/staff_publications/20120226103804244.pdf، تاريخ الإطلاع: 11/ 07/ 2015، على الساعة: 10:45.

[179] إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، **الإدّخار: مشروعيته وثمراته**، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي إدارة البحوث، ط1، 2011، ص: 20.

المال، بل يحتفظ به الأفراد في شكل نقدي، وبالتالي يمثل تسربا من دورة الدخل الوطني، ومن هنا يتبين لنا الفرق الجوهري بين كل من مصطلحي الإدخار والإكتناز.[180]

2. مشروعية الإدخار: الإدخار مشروع بالكتاب والسنة:

أ. **من الكتاب:** لعل أهم ما ذكر في القرآن عن الإدخار ما جاء في سورة يوسف في قوله تعالى: ﴿**قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلاً مِمَّا تُحْصِنُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ يُغَاثُ فِيهِ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ**﴾. [سورة يوسف: الآيات **47–49**].

في هذه الآيات الكريمة يتضح كيف أرشد يوسف عليه السلام قومه إلى أهمية السنين الخصب ليأكلوا من خيراتها بما يحتاجونه من غير إسراف وتبذير، ويدخروا ما تبقى في سنبله ولو كان قليلا، من أجل السنين السبع الشداد، فالإدخار مشروع لمواجهة مصائب الدهر. ويتضح الإدخار في قوله تعالى: ﴿**إِلَّا قَلِيلاً مِمَّا تُحْصِنُونَ**﴾ أي تدخرون.

فيوسف عليه السلام وضع خطة اقتصادية محكمة ودقيقة بين من خلالها وجوب أخذ الإحتياط لمواجهة السنوات العجاف من ادخار الفائض عن الإستهلاك الضروري في السنوات والأيام الخصبة لمواجهة الأزمات الإقتصادية في المستقبل، وبهذا يكون الإسلام قد وضع أقدم الموازنات الإقتصادية للأزمات التي تمر بها الأمم وأعطى لها أفضل الحلول.[181]

ب. **من السنة:** كان النبي صلى الله عليه وسلم يدخر لأهله قوت سنة. (رواه البخاري)[182]

وما رواه كعب بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم: " نهى عن إضاعة المال بعلة الصدقة، وقال كعب: قلت يا رسول الله، إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله قال: امسك عليك بعض مالك فهو خير لك، قلت: فإني أمسك سهمي الذي بخبير ". فهذا الحديث يدل على وجوب الإدخار بإمساك بعض المال وعدم إنفاقه كله ولو من باب الصدقة في سبيل الله.[183]

كما يوجد العديد من الأحاديث التي تدل على مشروعية الإدخار.

3. دور الإدخار في تحقيق التنمية المستدامة:

يعد الإدخار وسيلة من وسائل المحافظة على المال، والمحافظة على المال مقصد أساسي من مقاصد الشريعة الإسلامية الضرورية وذلك من خلال العمل على تحريكه ودورانه بدل تعطيله.

---

[180] خلادي إيمان نور اليقين، **دور الإدخار العائلي في تمويل التنمية الإقتصادية حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع: التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر3 ، 2012، ص: 73.

[181] الهادي أحمد محمد حسن، **مرجع سابق**، ص: 3.

[182] رفيق يونس المصري، **من أحاديث الإقتصاد تسعون حديثا نبويا في الإقتصاد الإسلامي**، بدون طبعة، بدون دار نشر، 2015، ص: 17.

[183] ماهر حامد الحولي، **استثمار المدخرات في الإسلام**، مقدم لليوم الدراسي التأمين والمعاشات في فلسطين "واقع وآفاق"، بدون تاريخ، ص: 7.

والإدخار قوة اقتصادية يستعين بها الفرد على قضاء بعض حاجاته المستقبلية عند اللزوم وينمي بها ثروته وثروة مجتمعه، فمن خلاله توفر رؤوس الأموال وتنمى بإقامة الصناعات والمشاريع الإقتصادية التي تعود بريعها على الأفراد والأمة، فلولا توفر الأموال وادخارها واستثمارها لما تشكلت رؤوس الأموال، ولما قامت التجارات، ولا الزراعات ولا الصناعات وغيرها بالمستوى الذي يحقق إزدهار الأمة وتقدمها الإقتصادي.

فالإدخار أمر تفرضه الضرورة وتحتمه المصلحة وهو وسيلة للنماء والتمكين من الإنفاق، لذلك اعتبر ركيزة لا غنى عنها في عملية التنمية والتخلص من الفقر.[184]

الفرع الثالث/ تشجيع الإستثمار:

1. مفهوم الإستثمار:

إن الإستثمار هو نقيض الإكتناز فوجود أحدهما يقتضي انتفاء الآخر، وما دام الإكتناز حراما، فإن الإستثمار يجب أن يكون واجبا، وذلك بناء على القاعدة الأصولية التي تقرر بأن النهي عن شيء أمر بضده.[185]

وعدم استثمار الأموال يؤدي إلى تآكلها وزوالها وقد عرف الإستثمار في الفكر الإسلامي بأنه: "توظيف الفرد أو المجتمع (ممثلا بالدولة) للمال الفائض عن الحاجة الضرورية بشكل مباشر أو غير مباشر في نشاط اقتصادي لا يتعارض مع أحكام الشريعة ومبادئها العامة وذلك بغية الحصول على عائد منه يستعان به للقيام بأعباء الخلافة العامة على الأرض، أي عمارتها من قبل الفرد والمجتمع بوصفه مسؤولية الجميع".[186]

فالإستثمار هو سبيل التنمية المستدامة وعمارة الأرض وهو مسؤولية الجميع أفرادا وجماعات، ويكون في مختلف النشاطات الإقتصادية ما دامت مباحة وتخدم الصالح العام والخاص، سواء كانت نشاطات صناعية، زراعية، تجارية وحتى خدمية. والمالية الإسلامية تقدم تشكيلة أدوات مالية استثمارية تسمح بتوظيف الأموال الفائضة في مشاريع تراعى فيها الأولويات من ضروريات، حاجيات، تحسينيات، كماليات، لتحقيق تنمية شاملة متوازنة.

2. نظرة الإسلام للإستثمار:

الإسلام يشجع على الإستثمار فهو المرادف للبناء والتعمير وهو يسمح بإدارة المال وتقليبه وتنميته في اعمار الأرض، وتحقيق تداول الثروة من خلال تحريك الأموال في مختلف الأنشطة الإقتصادية، والحث على دفع الزكاة والخمس والصدقات وتوجيه المدخرات نحو المشاريع التي تحقق مقاصد الشريعة الإسلامية والإختيار الأمثل للبدائل المتاحة من المشاريع التي تتطابق مع السلوك

---

[184] الهادي أحمد محمد حسن، **مرجع سابق**، ص: 7.

[185] ماهر حامد الحولي، **مرجع سابق**، ص: 12.

[186] يوسف علي عبد الله الأسدي، جواد كاظم حميد، **الإستثمار في النظام الإقتصادي الإسلامي**، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 30، المجلد الثامن، نيسان 2012، ص: 6.

الإسلامي الذي يجسد المعايير الأخلاقية في عدم أكل أموال الناس بالباطل وإعطاء الرشوة وعدم بخس الناس أشياءهم وعدم التبذير وعدم إسناد مسؤولية تنفيذ الأعمال للسفهاء. كما جاء في قوله تعالى: ﴿**كَيْ لاَ يَكُونَ دَوْلَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ**﴾ [سورة الحشر: الآية **7**].[187]

3. دور الإستثمار في تحقيق التنمية المستدامة:

للإستثمار دورا مهما في تحقيق التنمية المستدامة ولا يمكن أن تتم بدونه، ومن خلال أدوات المالية الإسلامية مثلا يمكن استثمار الأموال الفائضة عن طريق مختلف صيغ المشاركات وفيها تشجيع لأصحاب الدخول المنخفضة لإقامة مشاريع متناهية الصغر ما تلبث أن تنمو أكثر فأكثر لتصبح مشاريع ضخمة تساهم في دفع عجلة التنمية والقضاء على الفقر وتحقيق العدالة الإجتماعية.

كما أن أدوات المالية الإسلامية تساعد على توفير بيئة آمنة ومناخ استثماري آمن للراغبين في الإستثمار، فصيغ المشاركات القائمة على قاعدة الغنم بالغرم وتشارك المخاطر تحفز على الرغبة في الإستثمار، لأن صاحب الأموال سيشعر بثقة أن أمواله ستوظف أولا في مشاريع حقيقية منتجة، وأنه ثانيا في حالة الخسارة سيكون العبء أخف لأنه لن يتحملها وحده بل ستوزع على جميع المشاركين.

اضافة إلى صيغ المشاركات، فإن تقديم القروض الحسنة الخالية من الفائدة التي طالما أثقلت كاهل المقترضين في المالية الربوية، ستشجع على الدخول في ريادة الأعمال وخلق روح المقاولاتية خصوصا لدى الشباب، حيث غياب الفائدة سيدفعهم إلى التفكير في الإستثمار وإقامة مشاريع تنموية تساهم في خلق مناصب عمل والتخفيف من حدة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة.

وما يميز أيضا أدوات المالية الإسلامية أنه يمكن المفاضلة بينها حسب متطلبات التنمية وضروراتها، كما يمكن الجمع بين عدة صيغ في عملية استثمارية واحدة، وهذا يخلق نوعا من المرونة في الحصول على الأموال اللازمة وتوظيفها بأكثر كفاءة.

[187] يوسف علي عبد الله الأسدي، جواد كاظم حميد، **مرجع سابق**، ص: 10.

المطلب الثاني: الإستجابة لتحدي نجاح المشاريع التنموية واستمراريتها

حتى تتحقق تنمية حقيقية ومستدامة يجب أن تكون المشاريع المستثمر فيها والممولة مشاريع حقيقية ناجحة ومستمرة. والإستمرار علميا هو الإستمرار لعشر سنوات فمن الممكن أن تنجح في مشروعك لمدة سنتين أو ثلاث ثم تتوقف. فإذا لم تتجاوز العشر سنوات فالمشروع ليس مستمر وغير ناجح. وحسب الإحصاءات العالمية، فإن نسبة المشاريع الجديدة الصغيرة التي تبدأ وتستمر هي فقط **10 %** أي أن هناك **90 %** من المشاريع ستفشل، بمعنى أنه من بين **1000** مشروع جديد **900** مشروع منها سيفشل وهو بلا شك رقم كبير.[188]

وحتى تضمن المالية الإسلامية نجاح واستمرارية أكبر عدد ممكن من المشاريع، فإنها تقوم باتباع واحترام مجموعة من المعايير منذ اللحظة الأولى لاختيار المشروع الممول والمستثمر فيه، كما أن لكل أداة من أدواتها مجموعة من التأثيرات الإيجابية على نجاح المشاريع واستمراريتها.

الفرع الأول/ معايير نجاح المشاريع الممولة بالأدوات المالية الإسلامية:

إن نجاح أي مشروع يبدأ من لحظة اختياره والتي تعد قرارا هاما يتطلب الكثير من الجهد والتعب، وفي التمويل الإسلامي هناك مجموعة من المعايير يجب احترامها لتمويل أي مشروع وهذه المعايير هي:

1. معايير متعلقة بطالبي التمويل:

هي معايير تخص بالتحديد الجانب الأخلاقي والسلوكي والشخصي لطالبي التمويل بالأدوات المالية الإسلامية والمتمثلة في مايلي:

- حسن الخلق بمعنى الإلتزام بأخلاق المعاملات الإسلامية وما نصت عليه الشريعة الإسلامية؛
- الإلتزام بالأولويات الإسلامية بدءا من الإهتمام بالضروريات فالحاجيات والتحسينيات ثم الكماليات؛
- التعامل بالأمور الحلال واستبعاد ما حرم الله، أي استهداف الإستثمار في المشاريع الحلال النافعة للمجتمع؛
- التحلي بالصدق والسمعة الطيبة؛
- الوفاء بالعقود والعهود والإلتزامات المترتبة عنها (خصوصا في عقود المعاوضات كالسلم والمرابحة للآمر بالشراء)؛
- التفاني في العمل بكل إخلاص والكفاءة الإدارية في إدارة المشاريع.

أي أن نجاح المشروعات الممولة بأدوات المالية الإسلامية يعتمد اعتمادا كبيرا على حسن اختيار الشركاء وطالبي التمويل.

[188] خالد سليمان الراجحي، **تحويل الفكرة إلى فرصة**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1433 هـ، ص: 08.

2. معايير متعلقة بالمشاريع في حد ذاتها:

اضافة إلى المعايير المتعلقة بطالبي التمويل يوجد معايير متعلقة بالمشاريع الممولة يمكن تقسيمها إلى مايلي:[189]

أ. **معايير السلامة أو الصلاحية الشرعية:** وهي أن تكون المشاريع الممولة مقبولة من الناحية الشرعية غير مخالفة لأحكام الإسلام وهذا يتطلب أن كل ما يتعلق بالمشاريع ينبغي أن يقع في دائرة الحلال ويبتعد عن دائرة الحرام والشبهات، وعليه فإن المشروعات التي تقوم على إنتاج ما يضر الإنسان أو تتبع طرق غير شرعية، هذه المشروعات لابد أن يكون مآلها الزوال؛

ب. معايير اقتصادية: وتشمل هذه المعايير مايلي:[190]

- **معيار تحقيق الربحية:** يعتبر الربح من المعايير المهمة في تمويل المشروعات الإستثمارية، حيث ليس من المعقول أن ينشأ مشروع من أجل تحقيق الخسائر إلا إذا كان هذا المشروع تابع للدولة أين تقوم بسد العجز الناتج عن الخسائر، ولهذا وجب إعداد دراسة الجدوى للمشروع والتي تهدف إلى تقييم مدى إمكانيته على تحقيق أهدافه المرجوة والتعرف على المقومات الأساسية لنجاحه من مختلف النواحي الفنية والإقتصادية والمالية والإدارية وعلى قدرته في تحقيق عائد مناسب؛
- **معيار التشغيل الكامل لرأس المال:** أي أن يوجه رأس المال إلى الإنتاج وأن توضع في خدمة المجتمع جميع وحدات رأس المال، بحيث لا تكون أية وحدة معطلة أي لا تعمل في دائرة النشاط الإقتصادي المشروع كالإكتناز الذي حرمه الله سبحانه وتعالى؛
- **معيار التوازن في تمويل المشروعات الإستثمارية:** أي أن تغطي أدوات التمويل الإسلامي كل الأنشطة الإستثمارية الإقتصادية بداية من الضروريات إلى الكماليات إلى أن تتحقق التنمية الشاملة؛
- **معيار استهداف الإنتاج وليس الحصول على الدخل فقط:** والمقصود بالإنتاج هو إيجاد المنفعة أو زيادتها أي تقديم منتجات نافعة أو أكثر نفعا سواء كانت مادية أو معنوية، ولهذا فالإسلام يوجه التمويل إلى الإستثمار في نشاط اقتصادي منتج ويمنع كل المعاملات المعاكسة لذلك كالإحتكار؛
- **معيار تحقيق الكفاءة الإقتصادية:** ويمكن تقسيم الكفاءة الإقتصادية الواجب تحقيقها وتحسينها إلى نوعين:

✓ الكفاءة التخصصية: وهي التي تتعلق بقرارات تخصيص وتوزيع الموارد على الإستخدامات الممكنة، فهي الكفاءة التي تتعلق بإنتاج أحسن مزيج من السلع والخدمات باستخدام أفضل مزيج من عناصر الإنتاج أي أن الكفاءة التخصصية تتحقق عن طريق اختيار البدائل التي تحقق استفادة قصوى من الموارد؛

✓ الكفاءة الفنية: وتعني في أبسط معانيها إنتاج نفس الكمية وبذات الجودة من المنتج ولكن باستخدام كمية أقل من عناصر الإنتاج وذلك بفضل الإدارة الجيدة والعمالة المدربة والتشغيل الجيد؛

---

[189] عبد اللطيف البشير عبد القادر التونسي، **المعايير الشرعية والإقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية**، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس – ليبيا، بتنظيم: المركز العالي للمهن المالية والإدارية، وأكاديمية الدراسات العليا في الفترة: 27 – 28 أفريل 2010، ص ص: 12- 13 (بتصرف).

[190] عبد اللطيف البشير عبد القادر التونسي، **مرجع سابق**، ص ص: 14-16 (بتصرف).

ويمكن استنتاج أن معايير وضوابط التمويل الإسلامي الإقتصادية يجمعها معيار عام هو تحقيق التنمية المستدامة والتي تضمن الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

ج. **المعايير الإجتماعية:** تتمثل هذه المعايير فيمايلي:

- **استهداف العنصر البشري:** باعتبار الإنسان هو أساس التنمية لأنه هو من يحققها برغبته في ذلك وإرادته وهو من يوجهها ويساهم في تطورها وذلك من خلال عمله وجهده وحيث أن عنصر العمل مهم حث عليه الإسلام لأنه أساس أي تغيير؛
- **تحقيق متطلبات المجتمع:** وذلك كما سبق الذكر عن طريق الإهتمام بالأولويات إلى غاية الكماليات بلا تفريط ولا إفراط؛
- **تحقيق العدالة الإجتماعية:** من خلال إعادة توزيع الثروة والدخل الناتج عن المشروع بطريقة عادلة والإبتعاد عن زيادة ثراء الأغنياء على حساب الفقراء؛

وفي الأخير يمكن استخلاص مما سبق أن ضمان نجاح أي مشروع ممول بأدوات التمويل الإسلامي ينطلق من مراعاة المعايير السابقة لأنها هي التي توجهه إلى الطريق السليم وتخلق له المناخ المناسب للإنطلاق والنمو والإستمرارية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الثاني/ أثر أدوات المشاركة في نجاح المشاريع التنموية واستمراريتها:

إن صيغ المشاركات تساهم بشكل كبير في دعم الإقتصاد الحقيقي والمشاريع الإنتاجية ذات الفائدة وذلك من خلال ما تتميز به من خصائص والتي تؤثر تأثيرا ايجابيا عليها.

1. **مزايا التمويل بأدوات المشاركة:** يمكن حصر مزايا أدوات المشاركة والتي يمكن أن تستفيد منها المشاريع الممولة فيمايلي:

- أدوات المشاركة مرنة وملائمة لكل أوجه تمويل النشاط الإقتصادي فأي مؤسسة مهما كان نشاطها يمكنها استخدام هذه الأدوات؛
- أدوات المشاركة تساهم في محاربة الإكتناز المحرم في الإسلام، والذي له آثار سلبية جمة على الإقتصاد الكلي وما له من دور في حجب الموارد المالية عن الدورات الإقتصادية والعمليات الإنتاجية، كما سبق الذكر. فالقضاء على الإكتناز يشجع الفرد المسلم والكيانات الإقتصادية المختلفة على المشاركة الإيجابية الفاعلة في دورات التشغيل والإنتاج بعيدا عن التعاملات الربوية المعتمدة على سعر الفائدة؛[191]
- قد تؤدي تقلبات الوضع الإقتصادي إلى وقوع المشاريع التنموية في عدة خسائر قد تعجز عن تحملها، إلا أن التمويل بالمشاركة ودخول المؤسسات الإسلامية كشريك في هذه التقلبات قد يعمل على تماسكها وتقليل خسائرها إذا ما قورنت

[191] أبو بكر هاشم أبو بكر أبو النيل، **التحديات العملية لتطبيق صيغ المشاركات في المصارف الإسلامية وأثر ذلك على التنمية الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2011، ص: 89.

بالخسائر التي يمكن أن تتكبدها في حالة التمويل التقليدي خاصة في ظروف الكساد عند عجزها عن تسديد القروض والفوائد المترتبة عنها؛

- يحقق نظام المشاركة عدالة في توزيع العائد مما يساهم في عدم تركيز الثروة وتقليل التفاوت بين الدخول، كما يحول دون إهدار الطاقات البشرية الإنتاجية؛
- يكفل نظام المشاركة النهوض بالإقتصاد حيث يساعد على تشغيل العمالة وتوفير الإحتياجات الأساسية؛
- أدوات المشاركة تعمل على توجيه موارد المؤسسات المالية الإسلامية توجيها سليما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية والأولويات الشرعية فلا تحيد عن ذلك وتتفادى الطرق الربوية؛
- لا تحمل صيغ المشاركة في طياتها أي آثار تضخمية كما هو الحال في تمويل البنوك الربوية، لأن نظام المشاركة لا يخلق الإئتمان ولا يعين عليه ومن ثم تضييق فرص ازدياد التضخم النقدي[192]، وهذا يساهم في استقرار الأسعار ويضمن للمؤسسات تسويق سلعها بكل مرونة وسهولة؛
- التمويل بصيغ المشاركات يجعل المؤسسات الإقتصادية تجند كل طاقاتها وأموالها في مشروعات إنتاجية حقيقية تعود بالنفع على كل عناصر الإنتاج وتساهم في توسيع ونمو هذه المؤسسات.

2. الأثر:

إن دخول المؤسسات المالية الإسلامية كشريك للمشاريع التنموية يساهم في نجاحها بنسبة كبيرة وذلك للأسباب التالية:

- المؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها شريكا فهي تهتم بسلامة المشاريع الممولة وعليه تولي عناية ودقة في دراستها من كل النواحي كالكفاءة الإدارية للمشاريع والسوق وحالة العرض والطلب وغيرها؛
- المؤسسات المالية الإسلامية تحرص على اختيار المشروعات التي تتوافر لها فرص أكبر للنجاح عند التنفيذ؛
- قيام المؤسسات المالية الإسلامية بمد يد العون للمشاريع الممولة أثناء التنفيذ سواء بالمشورة أو غيرها كلما احتاجت لذلك؛[193]
- إن أدوات المشاركة وخاصة المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك تدفع أصحاب المشاريع إلى بذل المزيد من الجهد والعمل بكفاءة لتحقيق نجاح المشاريع والذي يظهر من خلال تحقيق الأرباح في سبيل امتلاك هذه المشاريع في النهاية؛
- إن مساهمة ومشاركة المؤسسات المالية الإسلامية في المشاريع الممولة من شأنه أن يمنح الثقة لهذه المشاريع من قبل المتعاملين معها، كما أن هذه المساهمة تعتبر الضمان الكافي في الحصول على صيغ تمويل أخرى قد تحتاجها المشاريع؛

[192] فخري حسين عزي، **صيغ تمويل التنمية في الإسلام**، بنك الإسلام للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، وقائع ندوة رقم 29، جدة، ط 2، 2002، ص: 54.
[193] محمد محمود المكاوي، **البنوك الإسلامية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط 1، 2009، ص: 77.

وعليه فإنه من المتوقع أن تتوافر فرص أكبر لنجاح المشاريع الممولة ومن ثم إمكانيات أكثر لتحقيق معدلات أرباح أعلى نسبيا باستخدام أدوات المشاركة.

الفرع الثالث/ أثر أدوات المعاوضات في نجاح المشاريع التنموية واستمراريتها:

1. مزايا التمويل بأدوات المعاوضات:

- إن أدوات المعاوضات جميعها تنشئ ديونا بدون فائدة فتوفر بذلك تمويلا لأحد طرفي المبادلة فهي بدائل مباشرة للقرض الربوي؛
- تضمن بعض الأدوات التغطية المالية المسبقة للأنشطة الإنتاجية للعملاء الممولين كما في صيغتي السلم والإستصناع؛
- تعد بعض هذه الأدوات أساليب تمويل عيني للأصول مثل المعدات والآلات والعقارات كالبيع بثمن آجل؛
- تسمح هذه الأدوات بالحصول على الآلات ومختلف المعدات دون الدفع الفوري كالبيع بالتقسيط أو المرابحة للآمر بالشراء؛
- تعد تمويل متكامل مع نشاط اقتصادي مولد لدخل حقيقي أو واعد بتوليده من تبادل سلع وخدمات أو من إنتاجها؛
- هي عقود تنطوي على تمويل استرباحي.

2. الأثر:

هذه الصيغ هي بديل حقيقي عن التمويل الربوي لتمويل النشاطات التجارية وعليه فهي:

- تقوم بتوفير التغطية المالية المسبقة عن طريق بعض الأدوات وتسمح باستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة لدى المشروع الممول وعدم تعطيلها؛
- تفادي مشكلة نقص التمويل الذاتي وتقديم الضمانات اللازمة للحصول على التمويل لأن السلع المنتجة هي الضمان بعينه كما في السلم؛
- تسمح هذه الأدوات بتصريف سلع المشروع الممول بمجرد إنتاجها كما في البيع بثمن آجل أو بالتقسيط؛

الفرع الرابع/ أثر أدوات التكافل والتضامن في نجاح المشاريع التنموية واستمراريتها:

1. مزايا أدوات التكافل والتضامن:

- أدوات تستبعد الربا وكل ما هو محظور التعامل به في الشريعة الإسلامية؛
- أدوات تقوم على مبدأ التكافل والتعاون مع الغير في وجه مصاعب الحياة من باب البر والإحسان كالقرض الحسن والزكاة؛
- تجمع بين التنوع في أغراضها وأهدافها كالزكاة توجه للعديد من المستحقين، والوقف والتأمين التكافلي يهتمان بالعديد من المجالات؛

- تهدف لتحسين الأوضاع الإجتماعية وتعزيز حس الرأفة بالفقراء لدى الأغنياء وتحقيق العدالة بين فئات المجتمع، ومن ثم الوصول لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

2. الأثر:

- تسمح هذه الأدوات بتوفير الأموال الضرورية سواء نقدية أو عينية لتشغيل وتحريك بعض المشاريع وعدم تعطيلها كالقرض الحسن ووقف النقود والمنقولات والعقارات؛
- تسمح بمواجهة الأخطار الناتجة عن الإستثمار وتقليل أعبائها كالتأمين التكافلي، واستغلال العوائد الناتجة عن الإستثمار فيها في مشاريع تنموية أخرى، كاستغلال عوائد الوقف الإستثماري في اقامة أوقاف جديدة أو توزيعها على الفقراء والمحتاجين وأصحاب الدخول المحدودة؛
- المساهمة في توجيه الأموال للإستثمار في المشاريع التنموية حسب الأولويات التي تخدم المجتمع.

الفرع الخامس/ أثر الصكوك الإسلامية في نجاح المشاريع التنموية واستمراريتها:

1. مزايا الصكوك الإسلامية:

- هي أدوات خالية من الربا لأنها وثائق تمثل حصة في ملكية موجودات وأعيان كما ذكر سابقا (الرجوع لتعريف الصكوك الإسلامية)،كما أنها تتضمن ربح ناتج عن العملية الإنتاجية في صكوك المشاركات وصكوك المعاوضات (المرابحة، البيع الآجل..)، وعائد محدد مقطوع في صكوك الإجارة. وبذلك تقدم الصكوك أدوات مالية تتداول في السوق فينشأ لدينا سوق أوراق مالية محررة تماما من الربا.[194]
- بديل شرعي لشهادات الإستثمار والسندات التقليدية؛
- القدرة على جذب شريحة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة من خارج العالم الإسلامي؛[195]
- المساعدة في تطوير أسواق المال المحلية والعالمية من خلال ايجاد أوراق مالية إسلامية؛[196]

---

[194] علام عبد النور، **دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الخليجية لصناعة الصكوك الإسلامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: الإقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف– الجزائر، 2012، ص: 73.

[195] سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، **الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر**، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية يومي 05 و 06 ماي 2014، جامعة فرحات عباس–سطيف1، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع " الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية " ماليزيا، ص: 7.

[196] عبد القوي ردمان محمد عثمان، **الصكوك الاسلامية وإدارة السيولة**، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق–سوريا– يونيو– 2009، ص: 8.

2. الأثر:

- محاربة الإكتناز وتشجيع الإدخار والإستثمار؛
- تجميع وتعبئة الأموال اللازمة لمختلف المشاريع التنموية؛
- الصكوك الإسلامية متنوعة تلائم القطاعات الإقتصادية المختلفة، فنجد صكوك المرابحة تلائم الأعمال التجارية، وصكوك السلم هي الأنسب لتمويل المشاريع الزراعية والصناعات الإستخراجية والحرفيين، في حين تستخدم صكوك الإستصناع في تمويل قطاع الإنشاءات والعقارات، وبالرغم من أهمية هذه الصيغ في تمويل المشروعات الإستثمارية، تبقى صكوك المشاركة هي الأكثر ملاءمة لتمويل كافة أنواع الإستثمارات الطويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة، كما تصلح لجميع أنواع الأنشطة الإقتصادية، التجارية منها والصناعية والزراعية والخدمية، وذلك لما تتميز به من مرونة في أحكامها وإمكانية انعقادها في أي مجال.[197]
- توفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة ومن موارد موجودة أصلا فى الدورة الإقتصادية مما يقلل من الآثار التضخمية.[198]

اذن نلاحظ أن أدوات المالية الإسلامية بما تتميز به من خصائص وبقدرتها على محاربة الإكتناز الذي يعد عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة، وبتشجيعها للإدخار والعمل على تراكم رأس المال والإستثمار في مختلف المجالات مع مراعاة المعايير الأخلاقية والشرعية والإقتصادية والإجتماعية، قادرة على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: تحديات أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة

الفرع الأول/ التحديات التنظيمية والمؤسساتية:

لا تزال المالية الإسلامية وأدواتها تشهد نقصا في هياكلها التنظيمية ومؤسساتها الإدارية مقابل الطلب المتزايد على خدماتها وخصوصا في البلدان التي دخلتها حديثا هذه الصناعة، وهذا النقص قد يكون عائقا أمام أدوات المالية الإسلامية في مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة. وأيضا تحتاج الصناعة المالية الإسلامية للمزيد من التشريعات والقوانين التي تنظمها وتوضح ما لها وما عليها، اضافة إلى الدعم الحكومي بتقديم التسهيلات التأسيسية والتحفيزات من أجل النهوض بهذه الصناعة، دون إهمال ضرورة الإطار الرقابي والإشرافي وأهميته في تفعيل الدور التنموي للمالية الإسلامية وأدواتها.

الفرع الثاني/ التحديات التكنولوجية:

مع دخول الإقتصاد الرقمي إلى الساحة الدولية، واتجاه مختلف المؤسسات المالية التقليدية خصوصا في الدول المتقدمة إلى تبني تكنولوجيا المعلومات واستخدام الوسائل الإلكترونية والرقمنة في تقديم مختلف منتجاتها المالية لعملائها، من أجل تعزيز أدائها

[197] سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، **مرجع سابق**، ص:8.
[198] عبد القوي ردمان محمد عثمان، **مرجع سابق**، ص: 9.

المالي ومعالجة تهديدات المنافسة بالإضافة إلى تقديم خدمات جديدة للعملاء تلائم احتياجاتهم ومتطلباتهم بما يتوافق وتحقيق التنمية المستدامة، فإن المؤسسات المالية الإسلامية من أجل النهوض بالأدوات المالية الإسلامية، مطالبة بخوض تجربة الخدمات الرقمية واستخدام الجانب التكنولوجي في عملياتها في ظل تزايد عدد مستخدمي الأنترنت وشبكات التواصل الإجتماعي والهاتف النقال في العالم.

إن تبني المؤسسات المالية الإسلامية كالبنوك للخدمات الرقمية سيسمح للعملاء من تنفيذ المعاملات المالية وغير المالية عبر الوسائل الإلكترونية والأنترنت من أي مكان يكونون فيه، باستخدام الخدمات المصرفية عبر الأنترنت والهاتف النقال.

وما يلاحظ أن غالبية عملاء البنوك الإسلامية في العديد من البلدان لا يزالون يفضلون زيارة الفروع المصرفية بأنفسهم أكثر من أي قنوات أخرى.[199] وهذا يمثل تحديا للبنوك الإسلامية لكسب ثقة العملاء أن القنوات الرقمية آمنة وسهلة المنال وتختصر المسافات والوقت وتسرع المعاملات.

ومن بين الخدمات التي يمكن تقديمها؛ خدمات التحقق من الحساب والتحويلات المالية عبر الأنترنت، والخدمات الإستشارية والفنية عن طريق تطبيقات الهاتف النقال، دون أن ننسى وسائل التواصل الإجتماعي التي أصبحت وسائل فعالة للتعريف بالمعاملات المالية الإسلامية ومختلف الأدوات، وهذا سيعمل على جذب عملاء جدد وتعزيز ثقة بقية العملاء في خدمات المالية الإسلامية ما يدفع زيادة مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الثالث/ تحديات رأس المال البشري المتخصص:

إن تزايد نمو الصناعة المالية الإسلامية صاحبه تزايدا في الطلب على رأس المال البشري المتخصص من أصحاب المهارات والكفاءات، والذي يعد من العوامل الضرورية لمواصلة هذه الصناعة نموها. هذا التزايد فرضته البيئة المالية الصعبة وسريعة التطور في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت تنمية المواهب وبناء القدرات هدف ذا أولوية عليا لصانعي السياسة المالية الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة في هذه الصناعة. هذا وتستمر احتياجات المتعاملين الماليين في التطور، يدعمها في ذلك ديناميكية الظروف المالية العالمية، اضافة إلى التغيرات التكنولوجية والمستجدات التقنية، الأمر الذي أدى أيضا إلى حاجة المزيد من الإبداعية بالنسبة لرأس المال البشري والإبتكار في قطاع المالية الإسلامية.

ومن أجل ضمان استمرار المالية الإسلامية في تنافسيتها مع نظيرتها التقليدية، فإنه من الأهمية البالغة لأصحاب المصلحة في التمويل الإسلامي أن يتبنوا هذه التغييرات والإستجابة للإحتياجات الديناميكية لصناعة الخدمات المالية العالمية. ولتحقيق ذلك، فإن صناعة المالية الإسلامية تحتاج إلى مجموعة المواهب المؤهلة وذات الدراية الجيدة لإعتماد وتنفيذ هذه التغييرات ضمن عمليات وممارسات النظام المالي الإسلامي. وتحتاج هذه المجموعة من المواهب فهم المبادئ المحددة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في

[199] التكنولوجيا والإبتكار في الصيرفة الإسلامية، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، **مرجع سابق**، ص: 4.

القطاع المالي الإسلامي ثم البدء في القياس بناء على ذلك لمواكبة التطورات في المشهد المالي العالمي بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ووفقا لتقديرات الصناعة، فإن العدد المطلوب من هذه المواهب يقدر بمليون شخص من المتخصصين الإحترافيين في التمويل الإسلامي بحلول عام **2020** في مختلف الوظائف والأدوار لتلبية احتياجات رأس المال البشري للمؤسسات المالية الإسلامية.[200]

وهناك ثلاث سمات رئيسية من المواهب مطلوبة في الوقت الراهن في صناعة المالية الإسلامية وهي كمايلي:[201]

- المواهب التي بإمكانها تلبية الإحتياجات الحيوية للصناعة ويعتنى بها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية؛
- المواهب التي تستطيع المساهمة بأفكار خلاقة، والتي تقود الإبتكار ورسم الإتجاه المستقبلي لهذه الصناعة؛
- المواهب التي تستند إلى فهم متطلبات الشريعة الإسلامية والمعرفة الحديثة والقدرة على قيادة التحولات في هذه الصناعة.

ومن أجل توفير هذه المواهب وتلبية احتياجات رأس المال البشري في الصناعة المالية الإسلامية، فإن المؤسسات المالية الإسلامية مطالبة بالتعاون مع جامعات ومؤسسات تدريبية من أجل تعزيز الجوانب العملية لبرامج تدريبية وتعليمية في مجال التمويل الإسلامي، لا تكون نظرية فقط بل لها علاقة بالتطبيق العملي والحقيقي على مستوى الواقع.

وأيضا المشاركة المباشرة في تصميم هذه النماذج والأساليب المتعلقة بالتمويل الإسلامي كوسيلة لضمان فعالية برامج التدريب والتعليم التي تشارك فيها المواهب المستقبلية للتمويل الإسلامي. دون نسيان الأبحاث والدراسات ذات الصلة التي تطور وتنمي رأس المال البشري اللازم للصناعة المالية الإسلامية التي تضمن نموها المستدام من جهة، وتضمن مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى.

الفرع الرابع/ التحديات التسويقية:

إن تطور الحياة ودخول عالم التقنية والتكنولوجيا فيها وبروز اقتصاد المعرفة، جعل من الوسائل التقليدية من جرائد ومجلات ووسائل إعلام مسموعة ومرئية وسائل غير كافية لترويج وتسويق مختلف المنتجات من سلع وخدمات، لجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن والعملاء، حيث أصبحت ضرورة المنافسة والسرعة والتكيف مع المستجدات البيئية في ساحة الأعمال تفرض على مختلف المؤسسات المالية وغير المالية التحول نحو وسائل التسويق الرقمية والإلكترونية وخلق مساحة جديدة للتعريف بمختلف المنتجات.

---

[200] **بناء القدرات وتنمية المواهب في التمويل الإسلامي**، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، 27 نوفمبر 2014، ص: 4. من الموقع: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=107&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 15 ماي 2015، على الساعة: 13:11.

[201] بناء القدرات وتنمية المواهب في التمويل الإسلامي، **مرجع سابق**، ص: 5.

ويعرف التسويق الإلكتروني بأنه: "عملية استخدام شبكة الأنترنت والتكنولوجيا الرقمية لتحقيق الأهداف التسويقية للشركات، وتدعيم المفهوم التسويقي الحديث أين يمكن للمسوقين عبر الأنترنت أن يقوموا بنشر المعلومات عن منتجاتهم وشركائهم بسهولة أكثر وحرية أكبر مقارنة بالتسويق التقليدي، وبالتالي تصبح المنافسة في عصر الأنترنت أقوى وأشد بشكل لا يمكن تصديقه، ولا يمكن التنبؤ به".[202]

وعليه فإن من أهم تحديات أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة هو حاجتها للمزيد من التسويق للتعريف بها وتبيان خصائصها ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف التمويلية والإستثمارية والتنموية لمختلف العملاء، ويعد التسويق الرقمي الإلكتروني مجالا خصبا للمالية الإسلامية للوصول بأدواتها إلى أكبر عدد ممكن من العملاء في مختلف القارات، وهو تحد يجب تجاوزه من قبل الهيئات المختصة والمؤسسات المالية الإسلامية في السنوات القليلة القادمة.

[202] ابراهيم مرزقلال، ناجية قموح، **التسويق الإلكتروني للكتاب في الجزائر دراسة تقييميه لمواقع الناشرين**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 14، مارس 2014، ص: 31.

خلاصة الفصل:

لقد قطعت المالية الإسلامية شوطا كبيرا نحو العالمية، فكل المعطيات والإحصائيات تدل على تزايد مؤسساتها وأدواتها واتساع امتدادها الجغرافي في جميع قارات العالم، وهذا يرجع للعديد من العوامل والدوافع المساعدة على ذلك.

ونشير إلى أن المالية الإسلامية تتميز بتعدد وتنوع أدواتها ومنتجاتها من أدوات مشاركة وأدوات معاوضة وأدوات تكافل وتضامن، اضافة للصكوك، وجميع هذه الأدوات والعقود تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية التي تستبعد الربا والمعاملات الوهمية وتحارب الغش والقمار والإكتناز، وتشجع على العمل الصالح والبناء والتعمير والإستثمار الذي هو طريق التنمية المستدامة، لكن هذا لا يكفي فالمالية الإسلامية مازالت في حاجة للمزيد من الإبداع والإبتكار في منتجاتها لخدمة العدد المتزايد من العملاء المسلمين وغير المسلمين، ولتعزيز مكانتها التنافسية، كما أنها تواجه تحديات تنظيمية وتسويقية وتكنولوجية وتعاني من نقص في رأس المال البشري المتخصص وتحتاج للمزيد من الدعم من الهيئات المحلية والدولية لتفعيل دورها أكثر في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

تمهيد:

انطلاقا من مبادئ التنمية المستدامة وأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وأهم المرتكزات التي تقوم عليها، وبالإستناد لخصائص أدوات المالية الإسلامية المتنوعة ومبادئها، وقدرتها على تفعيل الإقتصاد الحقيقي بتمويل المشاريع الحقيقية المنتجة، وتمكين مختلف أفراد المجتمع من تلبية احتياجاتهم التمويلية والإستثمارية بأقل المخاطر وعوائد مضمونة، بعيدة عن الغرر والمعاملات الوهمية وغير المشروعة، التي تضر الإقتصاد والمجتمع والبيئة. كيف يمكن لهذه الأدوات المالية الإسلامية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث؟

لتوضيح ما سبق سيتم معالجته من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مساهمة الأدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الإقتصادي

المبحث الثاني: مساهمة الأدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الإجتماعي

المبحث الثالث: مساهمة الأدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد البيئي

المبحث الأول: مساهمة أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الإقتصادي

يتحقق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة من خلال السعي للنهوض بالصناعة والزراعة، وتشجيع مختلف المشاريع الإستثمارية المنتجة والبناءة ذات الصلة بهما، مع اعطاء الأولوية والإهتمام لمختلف العوامل المساعدة على تطوير هذين القطاعين، وعدم الإهتمام بأحدهما على حساب القطاع الآخر بل يجب تحقيق التكامل بينهما لأن كل واحد منهما ضروري للآخر.

إن تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة يحتاج لأدوات مالية تلبي مختلف متطلباته من حاجات تمويلية واستثمارية، فهل يمكن لأدوات المالية الإسلامية انطلاقا من خصائصها أن تساهم في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة؟ هذا ما سيتناوله هذا المبحث من خلال العناصر التالية:

- **المطلب الأول: دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق تنمية صناعية مستدامة**
- **المطلب الثاني: دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق تنمية زراعية مستدامة**

المطلب الأول: دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق تنمية صناعية مستدامة

الفرع الأول/ تمويل مشاريع البنية التحتية:

1. مفهوم مشاريع البنية التحتية:

إن بداية الطريق لتحقيق التنمية المستدامة والخروج من دائرة التخلف لأي دولة، هي توفير البنية التحتية التي تعمل على جذب الإستثمارات وتشجيع المستثمرين على توظيف أموالهم في هذه الدولة. كما أن التنمية الصناعية المستدامة لا تتحقق بدون بنية تحتية ملائمة كالطرق والمصانع وغيرها من الهياكل التي تيسر تجسدها على أرض الواقع.

وقد عرف قاموس **oxford** البنية التحتية بأنها: "الهياكل والمرافق المادية والتنظيمية والتسهيلات (مثل المباني والطرق وإمدادات الطاقة) اللازمة لتشغيل مجتمع أو مؤسسة".[1]

كما عرفها قاموس **Cambridge** بأنها: "الأنظمة الأساسية والخدمات مثل النقل وإمدادات الطاقة التي تستخدمها دولة أو منظمة للعمل بفعالية".[2]

أما في المجال الإقتصادي فتعرف مشاريع البنية التحتية على أنها: " تشمل كافة الخدمات والمرافق التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الحياة الإقتصادية والتجارية مثل شبكة الطرق وحركة النقل والموانئ والمعابر والمطارات، شبكات المياه والصرف الصحي وشبكة الكهرباء، بناء المدن الصناعية ومناطق التجارة الحرة، شبكة الإتصالات وخدمات الأنترنت والتجارة الإلكترونية، الإتفاقيات الإقتصادية والتجارية وتشريع القوانين والأنظمة الإدارية والمالية والقانونية ".[3]

أي أن البنية التحتية تشمل مختلف الهياكل القاعدية الضرورية لإقامة حياة اقتصادية واجتماعية فعالة كالمصانع والطرق والنقل وغيرها، وما يرافقها من تنظيمات وتشريعات قانونية وإدارية ومالية وتكنولوجية، تسهل عمل هذه الهياكل وتساعد على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بما فيها التنمية الصناعية المستدامة.

---

[1] **http://www.oxforddictionaries.com/fr/definition/anglais_americain/infrastructure,** vu le : 09/08/2015, A : 17 :10.

[2] **http://dictionary.cambridge.org/dictionary/british/infrastructure:** vu le : 09/08/2015, A : 17 :15.

[3] صلاح العودة، رزق السيد أحمد، **البنية التحتية للإقتصاد الفلسطيني**، 2008، ص: 3. على الرابط: http://www.wafainfo.ps/pdf/Infrastructure_of_the_Palestinian_economy.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/08/07، على الساعة: 21:22.

2. أنواع البنية التحتية:

بناء على التعاريف السابقة يمكن تقسيم أنواع البنية التحتية لنوعين أساسين هما:[4]

أ. **البنية التحتية الصلبة:** تشمل المنشآت والتجهيزات الأساسية، والمباني والطرق والتجهيزات الكهربائية والمرافق الصحية، والمطارات، والموانئ، وسكك الحديد، ووسائل الإتصال كشبكة الهاتف، والأنترنت، والبريد، ونظام الصرف الصحي، وإمدادات المياه، ونحوها.

ب. **البنية التحتية المرنة:** تشمل الخدمات والأنظمة الأساسية وتكنولوجيا المعلومات، وبرامج التنمية، والتدريب والتوعية والتعليم الأساسي، والشبكات السياسية والإجتماعية، والقوانين والأنظمة التي تنظم المال، والإستثمار، بل والقوانين الخاصة بالعقوبات، لأن كل ذلك يدخل ضمن شبكة أساسية لتحقيق البنية التحتية، وبالتالي تشجيع الإستثمار للوصول إلى التنمية المستدامة.

فالبنية التحتية اذن شبكة متكاملة وأنظمة مرتبط بعضها ببعض، وحلقات متواصلة إذا انقطعت منها حلقة أثر ذلك في بقية الحلقات. كما أنه لا يمكن حصر البنية التحتية في الجانب المادي فقط، بل أن الأفكار والمعتقدات لها دور مؤثر أيضا في البنية التحتية، ومن هنا فما يصرف في مجال التوعية بالتنمية وضرورتها يدخل في هذا المجال أيضا.

3. أهمية الإستثمار في مشاريع البنية التحتية:

تكمن أهمية الإستثمار في مشاريع البنية التحتية في أن هذه المشاريع توفر الخدمات الأساسية للدولة والمجتمع، وتعد في الشريعة الإسلامية من الضروريات لأنها تساهم في استقامة الحياة واستمراريتها وتحسينها، وهي المرتكز الأساسي للنمو الإقتصادي حيث تقود إلى:[5]

- خفض تكاليف المدخلات الصناعية، وتحسين مستوى المنافسة.
- خلق فرص جديدة أمام المستثمرين المحليين والأجانب.
- تقدر الأبحاث أن استثمار دولار واحد في البنية الأساسية يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي **0.6–0.7** دولار.
- أظهرت الأبحاث أن جودة البنية التحتية ومستوى استخدامها يحركان الإستثمار ويزيدان من الإنتاجية.

---

[4] علي محيي الدين القره داغي، **تمويل البنية التحتية في الشريعة الإسلامية**، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي لفضيلة أ.د محيي الدين القره داغي، يوم الأحد 12 جويلية 2009. انظر الموقع: http://www.qaradaghi.com/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=468%3A2009-07-12-08-18-02&catid=68%3A2009-07-12-08-06-07&Itemid=13، تاريخ الإطلاع: 2015/08/09، على الساعة: 22:13.

[5] **دور البنية التحتية في التنمية الإقتصادية: الجزء1 نظرة عامة**، منتدى الرياض الإقتصادي نحو تنمية اقتصادية مستدامة، 6-8، أكتوبر 2003، قاعة الملك فيصل للمؤتمرات، ص: 6.

- التقديرات العالمية تشير إلى أن تحسين نوعية وكمية البنية التحتية معا تزيد من فعالية الدخل الوطني بمقدار سبع مرات بالمقارنة مع ما يمكن أن يضيفه فقط الإنفاق على البنية التحتية دون التركيز على النوعية.
- أن الإستثمار في البنية التحتية يتطلب مراعاة المنافع الإجتماعية وتلك المتعلقة بالبيئة في توازن مع نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- تسهم مشاريع البنية التحتية في تفعيل إنتاج البضائع والخدمات للدولة، بالإضافة إلى توزيع المنتجات في الأسواق وتوفير الخدمات الإجتماعية الأساسية، مثل المدارس والمستشفيات وغيرها.
- تسهم مشاريع البنية التحتية في توفير مناصب شغل وتحقيق التوازن في التنمية في مختلف أنحاء الدولة الواحدة وفك العزلة عن المناطق النائية ومواكبة التحضر وتحقيق الرفاهية.

وعليه فالإستثمار في البنية التحتية هو نقطة الإنطلاق لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة، ويجب ألا يكون هذا الإستثمار مركزا فقط على الكمية بل يجب أن يشمل النوعية ويهتم بجودة الهياكل والمنشآت المنجزة لأن النوعية تلعب دورا مهما في جذب الإستثمارات التنموية وتحريك الحياة الإقتصادية والإجتماعية، كما يجب التأكد من أن البنية التحتية لا تضر بالبيئة وتخدمها وتساهم في حمايتها.

4. خصائص مشاريع البنية التحتية:

تتميز مشاريع البنية التحتية بأن منافعها وخدماتها لا تعود على فرد واحد، أو مجموعة من الأفراد أو جهات معينة، وإنما تعود على كافة أفراد المجتمع سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة، كما أنها لا تعود على قطاع اقتصادي دون غيره وإنما تشمل جميع القطاعات، ومن حق أي فرد أو جهة في المجتمع الإنتفاع بها بغض النظر عن مدى مساهمته في تكلفتها، إنشائها، تشغيلها وصيانتها. وهي تساهم في تقديم الخدمات الأساسية والضرورية لأفراد المجتمع كخدمات النقل والإتصالات والكهرباء والمياه، وبدونها لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في أي مجتمع من المجتمعات.

وغالبا ما تكون مشاريع البنية التحتية ذات أحجام كبيرة، وتتطلب استثمارات أولية ضخمة وتكون ايراداتها ضئيلة في السنوات الأولى وتتميز بفترات استرداد طويلة مما يجعل من الصعوبة بمكان تمويل مشاريع البنية التحتية. وبالتالي فهي تحتاج لحشد أموال ضخمة من أجل تمويلها. وتكون هذه المشاريع تحت رعاية الحكومة (القطاع العام) وهي من تتكفل بتوفير هذه الأموال، نظرا لتكلفتها المرتفعة ونفقاتها الكبيرة، أين القطاع الخاص لا يقوى لوحده على توفير ما تحتاجه هذه المشاريع ولا يرغب في الإستثمار فيها.

5. أهم الأدوات المالية الإسلامية المستخدمة في تمويل مشاريع البنية التحتية:

تتطلب مشاريع البنية التحتية أموالا ضخمة وغالبا ما تمول من قبل الدولة كما سبق الذكر، إما عن طريق الضرائب أو الإستدانة العامة وهذا يشكل عبئا على الدول والمجتمعات ويؤثر على معدلات النمو، ومن هنا تبرز أهمية التعاون مع القطاع

الخاص في الدخول في شراكة مع الدولة لتمويل مشاريع البنية التحتية. ويعد خصخصة مشاريع البنية التحتية أسلوب حديث لتمويل هذا النوع من المشاريع. ويمكن ذكر أهم أدوات المالية الإسلامية الممكن استخدامها في تمويل مشاريع البنية التحتية كمايلي:

- **الإستصناع والإستصناع الموازي:** يساهم عقد الإستصناع في تمويل قطاع الإنشاءات ومشاريع البنية التحتية بتوفير ما يلزم الصناعة من عتاد وآلات، أين يتم الإتفاق بين الصانع والمستصنع على الصفات المطلوبة في المواد والهياكل المصنعة ومدة التسليم وثمن التصنيع بما يتوافق وتكاليف المشاريع المرغوب في انجازها.
- **الإجارة:** يمكن استخدام عقد الإجارة للأعيان الموصوفة في الذمة (آلات، معدات، تجهيزات) الضرورية لإقامة مشاريع البنية التحتية التي تساهم في خلق قاعدة صناعية متينة وذلك إما عن طريق البنوك الإسلامية أو مؤسسات خاصة، مع تحديد مدة الإجارة وأقساط الإيجار ونوع الإجارة هل هي تشغيلية أم منتهية بالتمليك. كما يمكن استخدام عقد الإجارة لإنشاء مشروع معين أين تتفق الدولة مثلا مع البنك الإسلامي على كل التفاصيل السابقة الذكر، ويقوم هذا الأخير بشراء الأجهزة والمعدات المتفق عليها، أو اتمام المشروع مع وعد من الدولة بشراء هذه الأجهزة، أو المشروع في نهاية المدة. حيث يقوم البنك ببيع الأجهزة أو المشروع في آخر المدة للدولة بثمن محدد في وقته، ويمكن أن يتم عن طريق الهبة المعلقة على دفع أقساط الإجارة.[6]
- **المرابحة للآمر بالشراء:** تستخدم لشراء اللوازم والمعدات والآلات والتجهيزات التي تدخل في انجاز مشاريع البنية التحتية كآلات الحفر والقطع والمعدات الكهربائية والأنابيب والأسلاك وصهاريج المياه، وغيرها.
- **المشاركة:** يمكن استخدام هذه الأداة من قبل الدولة (القطاع العام) في مشاركة القطاع الخاص بهدف توزيع المخاطر المرتبطة بمشاريع البنية التحتية بين القطاعين وتحقيق عائد كاف بتغطية التكاليف وتحقيق ربح معلوم. وتتميز مشاركة القطاع الخاص في هذه المشاريع بإمكانية هذا الأخير توفير مصادر جديدة من الأموال، انخفاض فترة تطوير المشروع، انخفاض تكاليف التطوير، تحسين في كفاءة تشغيل المشاريع والإستجابة لاحتياجات المستهلكين بالإضافة للتسعير الكفء لخدمات البنية التحتية وتوفير مصادر جديدة لخزينة الدولة (الضرائب).[7] ولا تعني مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية بالضرورة امتلاك القطاع الخاص لتلك المشاريع، حيث هناك خيارات للمشاركة منها ما تنهي ملكية الدولة للمشاريع وتقضي بتحويلها للقطاع الخاص، ومنها ما لا تنهي ملكية الدولة للمشاريع وتقضي باحتفاظها بها.
- **المضاربة:** مثل المشاركة تمكن المضاربة القطاع العام من الإستفادة من أموال القطاع الخاص، كما يستفيد القطاع الخاص من خبرة القطاع العام في انجاز مشاريع البنية التحتية، وأيضا قد يملك القطاع الخاص العديد من المهارات والخبرات والتكنولوجيا، تفيد القطاع العام في انجاز هذه المشاريع، حيث يتولى هو ادارتها بكفاءة مقابل توفير القطاع العام الأموال اللازمة لتمويل مثل هذه المشاريع الضرورية لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة.

---

[6] علي محيي الدين القره داغي، **مرجع سابق**.

[7] حسان خضر، **خصخصة البنية التحتية**، إصدارات جسر التنمية، العدد الثمن عشر، جوان 2003، ص: 12. من الموقع: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/99/99_develop_bridge18.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/08/07، على الساعة: 15:19.

- **الزكاة:** أداة تنوب عن الضرائب التي تثقل كاهل الأفراد وتدفعهم لإتباع أساليب ملتوية للتخلص منها كالتهرب الضريبي والغش الضريبي، فعادة ما تقوم الدولة بزيادة الضرائب لاستخدام حصيلتها في تسديد خدمة الدين الناتج عن القروض العامة، والتي تساهم في اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، لكن الزكاة التي وجدت لتحقيق العدالة الإجتماعية وتقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء، فإنه بعد توزيعها على مستحقيها يمكن استخدام ما تبقى من حصيلتها في تمويل مشاريع البنية التحتية الضرورية لتحقيق تنمية صناعية مستدامة ومن ثم تنمية اقتصادية مستدامة.
- **الوقف:** يمكن استخدام الوقف من خلال انشاء الصناديق الوقفية الخاصة وتجميع الأموال اللازمة لمشاريع البنية التحتية الضرورية لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة بصفة خاصة والتنمية المستدامة بصفة عامة. فمثلا يمكن انشاء صندوق وقفي خاص بشق طريق أو بناء جسر، أو شراء حافلات نقل وخصوصا في المناطق النائية التي تحتاج لمثل هذه المشاريع التنموية وهذا من شأنه تعزيز الروح التكافلية بين أفراد المجتمع وتعزيز وعيهم بأهمية المشاركة في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة.
- **التأمين التكافلي:** يستخدم التأمين التكافلي في العديد من التغطيات التأمينية التي تشجع وتعزز إحداث التنمية الصناعية المستدامة، كالتغطيات التي تؤمن الحصول على التمويل اللازم من المؤسسات المختلفة لمختلف مشاريع التنمية المستدامة، والتغطيات التأمينية المتعلقة بالحصول على جميع مستلزمات التصنيع من آلات ومعدات سواء المستوردة من الخارج أو المشتراة من الداخل (التأمين ضد مخاطر النقل)، التغطيات التأمينية ضد أخطار التركيب والتشييد التي يمكن أن تتعرض لها مختلف الآلات والتجهيزات أثناء عملية التشييد، اضافة للتغطيات التأمينية ضد الحرائق والسرقة وغيرها من الأخطار.

كما يمكن لشركات التأمين التكافلي المساهمة في تمويل مشاريع البنية التحتية إما بالاستثمار فيها مباشرة وذلك بنسب معينة كالإستثمار في القطاع العقاري بنحو **50%** من أموال التأمين، وهذا يسهم في إحداث التنمية العقارية، أو المساهمة فيها بشكل غير مباشر عبر إيداعها لأموالها في البنوك الإسلامية، أين تعمل هذه الأخيرة على توفير التمويل للجهات التي تطلبه حسب الموارد المتاحة لديها. اضافة إلى قيام هيئات التأمين التكافلي الإسلامي بتصميم البرامج التكافلية، التي تهدف إلى تجميع المدخرات من أفراد المجتمع وتنميتها بالإستثمار لصالح المشتركين في هذه البرامج التكافلية، وهذا يؤدي إلى تحقيق المصلحة الخاصة لأصحاب هذه الأموال من المشتركين في برامج التكوين من جهة، ومصلحة أطراف أخرى من جهة أخرى.[8]

- **الصكوك:** تلبي الصكوك احتياجات الحكومة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنموية بدلا من الإعتماد على سندات الخزينة والدين العام. وتساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية، وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك

[8] كريمة عيد عمران، **مرجع سابق**، ص: 330.

الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها.[9] وأهم الصكوك الممكن استخدامها في هذه الحالة هي:

أ. **صكوك الإستصناع:** يمكن للدولة استخدام حصيلة الإكتتاب فيها لتصنيع مصانع وورشات ووسائل نقل وتجهيزات كهربائية ومائية، وآلات ومعدات ضرورية للصناعة.

ج. **صكوك المشاركة:** حيث تعد صيغة مفضلة في التمويل متوسط وطويل الأجل خصوصا وأن مشاريع البنية التحتية تتطلب فترات طويلة للإنجاز.

ح. **صكوك الإجارة المنتهية بالتمليك:** حيث تستخدم لتمويل مختلف مشاريع البنية التحتية كالجسور والمطارات والطرق والسدود، أين تكون الدولة هي المستأجر وأصحاب الصكوك المؤجرين هم المالكين لهذه المشروعات، وتقوم الدولة بصفتها مستأجرا بتسيير هذه المشاريع لصالح النفع العام وفي آخر المدة تؤول لها ملكية هذه المشروعات.

- **صناديق الإستثمار:** تعد من أهم الصيغ والأدوات لتهيئة المدخرات ولتمويل المشروعات، وأنجحها، وأكثرها بساطة وقلة في التعقيدات، أين تعمل على تجميع أكبر قدر ممكن من المال من خلال الوحدات الإستثمارية قليلة الثمن، التي يمكن طرحها في السوق فيكتتب فيها أكبر عدد ممكن من المكتتبين أفرادا ومؤسسات. كما أنها تمكن من الإستفادة من التمويل طويل الأجل المتوافر في الصناديق الإستثمارية والذي يناسب مشاريع البنية التحتية، على عكس البنوك التي تقدم القروض، أو التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل، أما الصناديق الإستثمارية فهي مرنة حيث يمكن أن يكون أجلها تسعين سنة أو أكثر، أو يربط بالمشروع، أو الهدف المحدد.[10] وعادة ما تدير هذه الصناديق إدارات متخصصة ذات مهارات عالية وخبرات طويلة، وقدرات متميزة في نطاق إدارة الأموال وتنميتها، وهذا يساعد في ضمان نجاح مشاريع البنية التحتية.

اذن نلاحظ أن العديد من أدوات المالية الإسلامية يمكن استخدامها بكفاءة وفعالية في تمويل مشاريع البنية التحتية، وخصوصا أدوات المشاركة والصكوك والإجارة والإستصناع. فكل أداة يمكن تكييفها مع طبيعة أي مشروع؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ يمكن الجمع بين أكثر من أداة في مشروع واحد وهذا يدل على مرونة أدوات المالية الإسلامية في الإستخدام.

الفرع الثاني/ تمويل رأس مال العامل للمؤسسات:

لا يمكن تحقيق تنمية صناعية مستدامة دون وجود مؤسسات صناعية ومنتجة تمارس نشاطها باستمرار ولا تتوقف نتيجة نقص التمويل خصوصا في الفترة القصيرة التي تمثل دورة الإستغلال. هذه الدورة التي تتطلب وجود سيولة آنية فورية أو ما يسمى برأس المال العامل والذي بدونه تتوقف العملية الصناعية والإنتاجية، ولا يكمن التوسع في النشاط وتحقيق الربحية المنتظرة.

---

[9] العيفة عبد الحق، زاهرة بني عامر، **دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8 ماي 1945 الدولي بسطيف**، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس- سطيف – الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2014، ص: 18.

[10] علي محيي الدين القره داغي، **مرجع سابق**.

1. مفهوم رأس المال العامل:

- **المفهوم الإقتصادي:** من الناحية الإقتصادية العامة يمكن تعريف رأس المال العامل بأنه: "ذلك الجزء من إجمالي رأس مال المؤسسة الذي يخصص لمتطلبات تشغيلها من يوم لآخر وتسيير عملياتها واستمرار الدورة الإنتاجية، وهي المتطلبات قصيرة الأجل من غير الأصول الثابتة التي تتكرر بتكرار الإنتاج، أو هو الجزء الذي يخصص من الموارد المتاحة للمشروع لمواجهة نفقاته الجارية (المتكررة)، ويتمثل هذا الجزء في أي لحظة من اللحظات في الأصول المتداولة".[11] له عدة مصطلحات منها: رأس المال العامل، رأس مال التشغيل أو التشغيلي، تكاليف دورة الإستغلال، رأس المال الدائري أو المتكرر.
- **المفهوم المحاسبي:** رأس المال العامل هو فائض الأموال الدائمة التي تمول جزء من الأصول المتداولة الأقل من سنة.[12] أي أنه جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة. ويتم حسابه كمايلي:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

اذن يشمل رأس المال العامل كل الأموال التي تستثمر في الفترة القصيرة وكل ما تملكه المؤسسة من أصول جارية تقابل الإلتزامات الجارية وكل ما يستهلك خلال العملية الإنتاجية من مواد أولية وشبه مصنعة وتامة الصنع يتم الإحتفاظ بها كمخزون لمواجهة الطلب الإضافي والحفاظ على الإستمرارية في الإنتاج.

وتتمثل استخدامات رأس المال العامل في: المواد الخام، المواد المساعدة، مواد التعبئة والتغليف، المصروفات التشغيلية كشراء قطع الغيار والوقود، والمصروفات الإدارية كأجور العمال، وفواتير الكهرباء....بمعنى آخر هناك رأس المال العامل العيني (مواد وسلع) ورأس المال النقدي (أموال) الضرورية للعملية الإنتاجية في الفترة القصيرة.

2. تمويل رأس المال العامل في الشريعة الإسلامية:

يشمل رأس المال العامل عناصر ومكونات متنوعة مثل مستلزمات الإنتاج والبضائع والخدمات والمنافع إضافة إلى النقد الحاضر والذمم المدينة، وهي مكونات ذات طبيعة مختلفة يخضع تداولها وتبادلها لأحكام شرعية مختلفة، ويحتاج تمويلها تبعا لذلك

---

[11] سليمان ناصر، **تمويل البنوك الإسلامية للرأسمال العامل للمؤسسات الإقتصادية بالصيغ الإسلامية**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السابع حول منظمات الأعمال المعاصرة من منظور اسلامي المنعقد أيام: 23، 24، 25نوفمبر 2010، عمان- الأردن، ص: 3.

[12] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002)**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر، 2002، ص: 49.

أدوات تمويلية مختلفة ومتعددة، الأمر الذي يجعل تمويل رأس المال العامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية يتميز بالخصائص التالية:[13]

- تعدد الغايات من التمويل تبعا لتعدد مكونات رأس المال العامل ويترتب على ذلك تعدد الصيغ والأدوات التي تستخدم في التمويل.
- إن هذا النوع من التمويل يمنح عادة لمؤسسات الأعمال لفترات قصيرة، للمحافظة على استمرارية نشاطها التشغيلي، مما يستوجب استخدام صيغ تمويل قصيرة الأجل تناسب الغاية المقصودة.
- إن هذا النوع من التمويل يتصف بالإستمرارية والتكرار مما يتطلب أدوات تمويلية ملائمة تتسم بالبساطة وسهولة الإجراءات وانخفاض التكلفة الإدارية المصاحبة بشكل عام.

إن تنوع مكونات رأس المال العامل يتطلب اذن تعدد الأدوات التمويلية وبساطتها ومرونتها بحيث تسمح بتمويل رأس المال العامل في الوقت المناسب وبتكاليف أقل وهذا ما يميز أدوات المالية الإسلامية.

3. أهم أدوات المالية الإسلامية لتمويل رأس المال العامل للمؤسسات:

يحتاج رأس المال العامل لأدوات مالية إسلامية قصيرة الأجل، مرنة، سهلة التعامل وكفيلة بتوفير التمويل اللازم سواء عيني أو مالي، وعليه يمكن حصر أهم هذه الأدوات فيمايلي:

- **الإقتراض:** يمكن للمؤسسات الصناعية والإنتاجية اللجوء للمؤسسات المالية الإسلامية للحصول على قروض حسنة قصيرة الأجل من أجل تمويل رأس المال العامل، هذه القروض تكون خالية من الفوائد مما يعني تخفيف الأعباء والتكاليف الإضافية على المؤسسة.
- **البيع بالتقسيط:** يتم استخدامه من أجل الحصول على سلع ضرورية (مواد أولية ونصف مصنعة) في عملية الإنتاج، أين يمكن اللجوء للبنك الإسلامي مثلا إذا كان يملك فرعا صناعيا لتوفير مثل هذه السلع والحصول عليها مقابل أقساط تمثل قيمة السلعة تقسم على شهور أو سنوات ويقدم العميل صكوكا آجلة الدفع،[14] أو بالإتفاق مباشرة مع مؤسسة موردة. وبهذا فالبيع بالتقسيط أداة تضمن استمرار العملية الإنتاجية وعدم توقفها في حالة عدم توفر السيولة اللازمة للمؤسسة مؤقتا.
- **المرابحة للآمر بالشراء:** تعد أداة مالية مناسبة لتمويل السلع الرأسمالية للصناع الصغار والمنتجين الجدد والذين لا يملكون ملاءة مالية وتنقصهم الخبرة الكافية في السوق، بحيث يتم اللجوء للبنك الإسلامي من قبل المؤسسة الصناعية والإتفاق معه على شراء المواد الأولية الضرورية للعملية الصناعية مع تحديد الكميات المطلوبة والنوعية والأسعار وموعد التسليم، وهامش

---

[13] حسني عبد العزيز يحيى، **الصيغ الإسلامية للإستثمار في رأس المال العامل**، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم المصارف كلية العلوم المالية والمصرفية استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه فلسفة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009، ص: 3.

[14] عثمان بابكر أحمد، **تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية تجربة بعض المصارف السودانية**، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 49، ط2، 2004، ص: 71.

الربح، والأقساط الواجب دفعها مع الوعد الملزم للمؤسسة بالشراء في حال مطابقة المواد المشتراة للمواصفات المطلوبة. وتعد صيغة المرابحة للآمر بالشراء من أكثر الصيغ استخداما في البنوك الإسلامية نظرا لسهولة تنفيذها ومتابعتها.

- **السَّلَمْ**: يعد السَّلَمْ أيضا أداة تمويلية ملائمة لتمويل رأس المال العامل للمؤسسة الصناعية والإنتاجية نظرا لدوره في توفير السيولة للمؤسسة، وتتميز هذه الأداة عن غيرها من أدوات المالية الإسلامية بأنها تتم على صورة نقد سائل تمثل قيمة مبيعات المؤسسة (المواد المصنعة والمنتجة) المتفق عليها مع المشتري بشكل يتيح للمؤسسة مرونة تامة في استخدام حصيلة البيع النقدية في تمويل مختلف الإحتياجات كدفع رواتب وأجور العمال، وشراء مستلزمات الإنتاج وغيرها.[15] كما أن السَّلَمْ يقلل من تكاليف التخزين لأنه بمجرد الإنتهاء من انتاج وتصنيع المواد يتم تسليمها للمشتري، كذلك يمكن استخدامه كأداة للتحوط ضد مخاطر ارتفاع أسعار السلع مستقبلا خصوصا في أسواق السلع التي يتسم اتجاهها العام بالإرتفاع.
- **الإستصناع**: يساهم الإستصناع في تمويل رأس المال العامل من خلال الإتفاق بين المستصنع (المشتري) والصانع (البائع) على دفع ثمن المادة المصنعة معجلا، حيث يجوز تعجيل الثمن أو بعضه في الإستصناع وبهذا يوفر التمويل اللازم ويمنح مرونة أكبر في الإستخدام بالنسبة للصانع. ويمكن استخدام هذه الأداة في تمويل القطاع الصناعي وبالضبط في تمويل الصناعات الصغيرة مثل معاصر الزيتون ومعامل صناعة الصابون ومعامل الخياطة وغيرها.
- **المضاربة**: إن المضاربة أداة ملائمة لتمويل رأس المال العامل، لأنها توفر السيولة اللازمة لذلك، حيث كما ذكر في فصل سابق المضاربة هي تشارك طرفين أحدهما بماله والآخر بجهده وعمله، وعليه فالمؤسسة الصناعية التي تعاني نقصا في السيولة يمكنها الإستفادة من مزايا هذه الأداة في توفير النقدية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وتعزيز مركزها المالي من خلال الإتفاق مع البنك الإسلامي على قيمة التمويل المطلوب، أين تتولى المؤسسة الصناعية الإدارة وتسيير المشروع بكل كفاءة لأنه في حالة التقصير وتحقيق خسائر فإنها مجبرة على تعويض الضرر. ورغم أن المضاربة تبدو مناسبة لتمويل القطاع الصناعي إلا أنها في الواقع العملي لا تستخدم كثيرا في البنوك الإسلامية مقارنة بباقي الصيغ كالمرابحة.

نلاحظ أن أغلب الصيغ الممكن استعمالها لتمويل رأس المال العامل هي أدوات البيوع والمعاوضات فهي تلائم أكثر التمويل قصير الأجل وهي مرنة، اضافة إلى القروض الحسنة التي تعد أكثر مرونة وأقل تكلفة لأنها توفر التمويل النقدي بدون فوائد، كما أنه يمكن الجمع بين أكثر من صيغة في عملية انتاجية واحدة؛ مثلا الجمع بين القرض الحسن وبيع السلم، في هذه الحالة تستطيع المؤسسة الحصول على قرض حسن من المؤسسة المالية الإسلامية لمواجهة التزاماتها الجارية، ومن جهة أخرى تتفق مع أحد زبائنها أن يشتري موادها المصنعة ومنتجاتها سلما، فتحصل على الثمن معجلا قبل حلول موعد القرض، وبذلك تسدد قيمة القرض من ثمن السلع المباعة.

[15] حسني عبد العزيز جرادات، **الصيغ الإسلامية للإستثمار في رأس المال العامل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ط1، 2011، ص: 97.

الفرع الثالث/ تشجيع المقاولاتية (ريادة الأعمال):

1. مفهوم المقاولاتية:

تزايد الإهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع المقاولاتية (الريادة في الأعمال) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أضحت تساهم بشكل فعال في تخفيض معدلات البطالة وفتح مناصب شغل إلى جانب المؤسسات الكبيرة، وتعد روح المقاولاتية عامل هام في ظهور مثل هذه المؤسسات وسعيها لبلوغ الريادة في الأعمال.

ويمكن تعريف المقاولاتية (الريادة) بأنها: "حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة". [16] كذلك المقاولاتية (الريادة) هي: "عملية الإتيان بقيمة مضافة وشيء جديد من خلال تخصيص الوقت والجهد والمال وتقبل المخاطر". وعليه فهي تشتمل على المعاني التالية: [17]

- الإتيان بشيء جديد لم يسبق لأحد أن جاء بمثله؛
- أن يعبر الشيء الجديد عن اضافة قيمة؛
- قبول المخاطر في العملية الريادية؛
- توفير الموارد (الوقت، الجهد، المال) اللازمة.

والمقاولاتي (الريادي) هو: "الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة المخاطر في الأعمال". [18]

وفي السنوات الأخيرة تماشيا مع مبادئ التنمية المستدامة ورغبة في تغيير أنماط الإنتاج والإستهلاك وجعلها أكثر استدامة، ظهرت ما تسمى بالمقاولاتية الخضراء والتي هي: "استحداث وانشاء مؤسسات ومشاريع جديدة ذات أنشطة خضراء مستدامة". [19] والنشاط الأخضر ينظر إليه من ناحيتين؛ الأولى من ناحية الآثار حيث يعتبر النشاط أخضرا إذا كان أقل تلويثا وأقل استهلاكا للموارد، والثانية من ناحية الهدف والغاية من هذا النشاط حيث إذا كان الهدف منه هو حماية البيئة فهو نشاط أخضر. [20]

---

[16] كمال زيتوني، كريم جايز، **المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر**، ص: 03. من الموقع: http://iefpedia.com، تاريخ الإطلاع: 2015/08/07، على الساعة: 10:45.

[17] عاكف لطفي خصاونة، **إدارة الإبداع والإبتكار في منظمات الأعمال**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص: 141.

[18] بلال خلف السكارنه، **الإبداع الإداري**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، ط1، 2011، ص: 92.

[19] Panorama de l'entrepreneuriat 2011, PARTIE I, Chapitre 2, **Mesurer l'entrepreneuriat vert,** OCDE 2011, P : 27. Disponible sur : http://www.oecd-ilibrary.org/docserver/download/3011022ec004.pdf?expires=1446042075&id=id&accname=guest&checksum=662BF61E21ADBBDEBC9B51076A25FC30. Vu le : 30/10/2015.

[20] Pierre Greffet, Amélie Mauroux et autres, **Définir et quantifier l'économie verte,** L'économie française, édition 2012, p : 87.

أي أن اطلاق مثل هذه المشاريع والمؤسسات يكون بنية الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، سواء عن طريق طرق الإنتاج المتبعة والتكنولوجيا المستعملة أو عن طريق المنتجات المقدمة للمستهلكين والتي تكون منتجات صحية، أكثر كفاءة وأقل تلويثا. وهذه المشاريع تأتي تحت ما يسمى بتخضير الإقتصاد وجعله أكثر استدامة.

ولا يمكن أن يكون الشخص مقاولاتيا ما لم يتحل بروح المقاولاتية التي تعبر عن مبادرة ونشاط الأفراد وإرادتهم في تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، وهذا نظرا لوجود إمكانية للتغيير، وهؤلاء الأفراد ليس لهم بالضرورة اتجاه أو رغبة لإنشاء مؤسسة، أو حتى تكوين مسار مهني مقاولاتي، لأن هدفهم يسعى لتطوير قدرات خاصة للتماشي والتكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الإنفتاح والمرونة. وهناك من يعتبر أن روح المقاولاتية تتطلب تحديد الفرص وجمع الموارد اللازمة والمختلفة من أجل تحويلها لمؤسسة.[21]

أي يمكن القول أن الروح المقاولاتية هي الروح المبادرة والمبدعة والمخاطرة في احداث تغيير في مجال الأعمال من خلال انشاء مؤسسات ومنظمات تقدم منتجات أو خدمات أو أفكار جديدة، عن طريق اقتناص الفرص الملائمة وتوفير ما يساعد على تحقيق وتجسيد هذه المنتجات والخدمات والأفكار على أرض الواقع من مال وجهد ووقت. وظهور مؤسسات جديدة يعني مجال جديد للتوظيف وتقديم خدمات وأفكار جديدة تضمن رفاهية المجتمع وتساهم في النمو الإقتصادي والإجتماعي والبيئي.

2. أهمية المقاولاتية:

تظهر أهمية المقاولاتية من خلال تأثيراتها الإيجابية في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وحتى البيئية ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة وذلك كمايلي:[22]

- العمل على زيادة متوسط الدخل الفردي، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع حيث تكون الريادة في مواقع متعددة وقطاعات مختلفة كالقطاع الصناعي، وهذا التغيير يكون مصحوب بنمو وزيادة في المخرجات التي تسمح بتشكل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع هذه المكاسب.
- الزيادة في جانبي العرض والطلب: حيث أن تأمين رأسمال جديد يوسع جانب النمو في العرض، والإنتفاع من المخرجات والطاقات الجديدة في المشروع يؤدي إلى نمو في جانب الطلب.

---

[21] منيرة سلامي، **التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر– بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة – "تجربة وكالة الوساطة والضبط العقاري وتجربة الحظيرة التكنولوجية بالجزائر"**، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18 و 19 أفريل 2012، ص: 03.

[22] حذري توفيق، حسين بن الطاهر، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية –المسارات والمحددات–**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06/05 ماي 2013، جامعة الوادي، ص: 6. (بتصرف)

- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة: تستطيع الدولة أن تشجع الإتجاه المقاولاتي في أعمال معينة كالأعمال التكنولوجية، أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للرياديين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.
- تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة: تستطيع هذه المنظمات المساهمة في تنمية الصادرات سواء من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر، من خلال تغذيتها للمنظمات الصناعية والإنتاجية الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها حيث يمكن أن تعتمد عليها هذه المنظمات في إنتاج جزء من إنتاجها، مما يؤدي إلى خفض تكاليف إنتاجها وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.
- المساهمة في النمو السليم للإقتصاد: تحتل الأعمال الصغيرة مكانة مهمة جدا في الإقتصاد المعاصر كما أنها ضرورية لنموه بشكل سليم فهي مصدر مهم لإستمرار المنافسة وتمكين المؤسسات الكبيرة من التركيز على النشاطات التي تستدعي الحجم الكبير، وهي ضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية، كما أنها ضرورية للإبداع ولتطوير سلع أو خدمات جديدة يصعب التنبؤ بها، وتطوير القدرات الإدارية الفردية ولتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة الإستقلالية والعمل الخاص الحر لتلبية حاجاتهم.
- عدالة التنمية الإجتماعية وتوزيع الثروة: تعمل المقاولاتية على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية الإقتصادية (صناعة، تجارة، خدمات) من خلال الإنتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة فرص العمل وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الإقتصادية في إقليم معين.
- المساهمة في تشغيل المرأة: تلعب المقاولاتية والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الإهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسب، الخياطة....الخ. كما تساعد الريادة على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الإقتصاد الوطني.
- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن: يعد وجود المقاولاتية والمنظمات الصغيرة في الإقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن والتي تتركز فيها عادة المنظمات الكبيرة، لذا لابد من وجود برامج تنموية تساعد على التخفيف من الفقر والبطالة، وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة إلى المدن حيث التلوث والضغط على خدمات البنية التحتية.

يتضح مما سبق أن المقاولاتية لها أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة، والنهوض بالتنمية الصناعية المستدامة من خلال انشاء مؤسسات صناعية جديدة تواكب حاجات المجتمع وتلبيها حاليا ومستقبلا، ووجودها يمثل دعما قويا للمؤسسات الصناعية الكبيرة من خلال تزويدها بما تحتاجه من مواد ومعدات وتجهيزات تدفعها لزيادة انتاجها وتحسينه والإتجاه نحو التصدير وبالتالي النهوض بالإقتصاد الوطني والوصول للتنمية المطلوبة.

3. الأدوات المالية الإسلامية المستخدمة لتمويل المقاولاتية:

تلائم كل أدوات المالية الإسلامية تمويل المقاولاتية ويتوقف استخدام كل أداة على نوع النشاط ونوع المؤسسة التي تم إنشاؤها فيما اذا كانت مؤسسة صناعية، زراعية، أم خدماتية، فيمكن استخدام المشاركة والمضاربة لتوفير رأس المال الإبتدائي للمشروع ، وأيضا المرابحة والسلم والإستصناع لتمويل رأس المال العامل كما سبق الذكر، كما يمكن استعمال القروض الحسنة من خلال مؤسسات الزكاة والوقف أو الحصول على معدات وتجهيزات وقفية، اضافة إلى الإجارة التشغيلية أو الإجارة المنتهية بالتمليك، وأيضا يمكن اللجوء لمؤسسات التأمين التكافلي لتأمين المشروع ضد المخاطر المحتملة، أو استثمار أموال شركات التأمين في مشاريع مقاولاتية جديدة، وإذا رغب صاحب المشروع في زيادة رأس المال وتوسعة نشاطه فإن الصكوك الإسلامية ستكون الأداة الأنسب.

اضافة لما سبق يستطيع المقاولاتي الجمع بين أكثر من أداة في تمويل مشروعه حسب احتياجاته وحسب المدة المطلوبة بكل مرونة وكفاءة سواء عن طريق الأفراد أو البنوك الإسلامية أو أي مؤسسات مالية أخرى.

الفرع الرابع/ معالجة مشكلة المديونية:

1. مفهوم المديونية الخارجية:

وراء سعي البلدان النامية نحو تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومع انخفاض معدلات الإدخار المحلية فيها، تلجأ للإستدانة من العالم الخارجي. حيث يقصد بها تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة. وعند انقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية. ويكون سبب هذا الإنقطاع في أغلب الأحيان راجع إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية.[23]

إن الحاجة للتمويل الخارجي تجد مبررها في فجوة الموارد المحلية، أي الفجوة القائمة بين معدل الإستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف، وبين معدل الإدخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة. فعندما يحدد المجتمع معدلا معينا للنمو، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب الوصول بمعدل الإستثمار إلى حد معين، فإذا عجزت موارد المجتمع المتاحة داخليا عن تمويل الإستثمارات المطلوبة، فإن الإقتصاد الوطني يصبح عاجزا عن الوصول إلى معدل النمو المطلوب. وهو ما يعرف بتواجد فجوة الموارد ا لمحلية، والدولة تواجه ثلاث حالات لحل هدا التعارض:[24]

---

[23] قحايرية آمال، **أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 03، ص: 136.

[24] بن الطاهر حسين، **دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الإقتصادية، جامعة متنوري– قسنطينة– الجزائر، 2008، ص ص: 15-17.

- **الحالة الأولى**: هو تقبل الدولة لمعدل أقل للنمو في حدود ما تسمح به مواردها المحلية، إن هذا القبول يعني إبطاء عملية التنمية بل توقفها في كثير من الأحيان، خصوصا إذا كان معدل الإدخار المحلي منخفضا بسبب كثير من العوامل التي تسهم في تخفيضه من ناحية، وبسبب عظم تكلفة التنمية في الوقت الراهن، كما أن قبول معدل منخفض للنمو يتعارض مع طموحات أفراد المجتمع من رفع حقيقي لمستوى معيشتهم وعلاج مشاكلهم الإقتصادية والإجتماعية، ومن هنا فإن مواجهة التناقض بين انخفاض معدل الإدخار المتحقق، وارتفاع معدل الإستثمار المطلوب عن طريق تخفيض معدل النمو لا يصبح حلا مقبولا من وجهة نظر الدول وواضعي السياسة الإقتصادية وخصوصا إذا كانت هذه الدول تحرص على التجاوب مع طموحات شعوبها.
- **الحالة الثانية**: هو أن تعمل الدولة على رفع معدل ادخارها المحلي، كمحاولة لمواجهة التناقض الكامن في فجوة الموارد المحلية باللجوء إلى التعبئة الرشيدة للفائض الإقتصادي الممكن، والذي يتواجد في عديد من قطاعات الإقتصاد الوطني، وتستحوذ عليه- من خلال علاقات الملكية والتوزيع- طبقات الفئات الإجتماعية الثرية. ويمكن رفع معدلات الإدخار وتعبئة الفائض الإقتصادي من خلال الإستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة والممكنة، للوصول بمستويات الإستثمار والتشغيل والإنتاج إلى حدودها القصوى. وأيضا الإستهلاك الرشيد بقسميه العام والخاص، بهدف حماية الموارد المحلية من التبديد والضياع وتنميتها باستمرار عبر الزمن.
- **الحالة الثالثة**: لجوء الدولة إلى مصادر التمويل الخارجي مثل القروض والمساعدات الخارجية والإستثمارات الأجنبية لكي تسد بها فجوة الموارد المحلية، مع ما يتبع ذلك من متطلبات وما ينتج عنه من أعباء، وهو محاولة حل التناقض الكامن في فجوة الموارد المحلية بالإعتماد أساسا على التمويل الخارجي، وقد يبدو أسهل أنواع الحلول لأنه يسمح برفع معدل الإستثمار إلى المستوى المطلوب دون الحاجة إلى ضغط مستوى الإستهلاك المحلي، ودون أن يتطلب ذلك إجراءات اجتماعية وسياسية لتعبئة الموارد الإقتصادية الموجودة.

وتحت تأثير هذا الإعتقاد، لجأت كثير من الدول خصوصا النامية إلى الإعتماد بشكل رئيسي على الموارد الأجنبية لتعويض النقص الموجود في الموارد المحلية، وأفرطت فيها كوسيلة لحل مشكلة تمويل التنمية.

إن تزايد اعتماد هذه البلدان على المديونية الخارجية هو عجزها عن خلق نموذج للتراكم، مؤهل لتمويل نفسه بنفسه عبر الزمن وهذا يعود إلى طبيعة أوجه التصرف في الفائض الإقتصادي بالداخل بين الإستهلاك والتراكم، وإلى تسرب جانب هام من هذا الفائض نحو الخارج في ضوء علاقة هذه البلدان مع الإقتصاد الرأسمالي العالمي.

2. آثار المديونية على تحقيق التنمية المستدامة:

للمديونية الخارجية العديد من الآثار في تحقيق التنمية المستدامة قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية وهذا راجع لمدى الكفاءة في تسيير القروض المتحصل عليها من الخارج. لكن ما يلاحظ في الدول النامية أن آثار المديونية تتمثل فيمايلي:

- تؤثر المديونية الخارجية على الإستثمار في البلدان المدينة، فحسب التجارب الدولية فإن المديونية الخارجية ساهمت في انخفاض نسبة الإستثمارات إلى إجمالي الناتج المحلي بدلا من رفعها للبلدان المدينة، وخصوصا للدول التي تواجه صعوبات في خدمة ديونها؛
- تشجع المديونية على هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بدل توطينها واستثمارها محليا؛
- من المفروض أن المديونية تؤدي لزيادة تكوين رأس المال وزيادة معدلات الإستثمار الإجمالي وبالتالي المساعدة على زيادة قدرة البلد المدين على تكوين المدخرات ورفع معدلات الإدخار المحلي فيها في مراحل التنمية اللاحقة، لكن حسب التجارب خصوصا في الدول العربية هناك أثر سلبي مباشر أو غير مباشر للديون الخارجية على الإدخار المحلي في معظم هذه الدول، لأن الديون الخارجية المستحقة عليها وما ينجم عنها من أعباء متزايدة لم تترك الفرصة أمامها لتخصيص نسب من دخلها، أو من الزيادة التي تحدث في دخلها لرفع معدل ادخارها الوطني.[25]
- تؤدي المديونية إلى ارتفاع معدلات التضخم وتدني القدرة الشرائية وانخفاض قيمة العملة الوطنية.
- تساهم المديونية في تفاقم تبعية الدول المدينة التجارية والمالية والتكنولوجية للدول الدائنة؛
- تساهم المديونية كذلك في ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم ظاهرة الفقر وغيرها من الظواهر الإجتماعية.

وكخلاصة فإن آثار المديونية الخارجية في احداث عملية التنمية بالبلدان النامية تتوقف على طريقة استخدام القروض الخارجية وفعالية هذا الإستخدام. فإذا ما استخدمت هذه القروض في استيراد السلع الإستهلاكية أو في تمويل مشاريع غير إنتاجية، فسيتسبب ذلك في إهدار قيمة القرض وزيادة العبء على ميزان المدفوعات، أما إذا استخدمت القروض الخارجية في تمويل المشاريع الإنتاجية ذات العائد السريع، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل الوطني.

3. أهم أدوات المالية الإسلامية لمعالجة مشكلة المديونية:

- **الزكاة:** إذا كانت مبررات الإقتراض الخارجي هي عدم كفاية المدخرات المحلية المتاحة لتمويل الإستثمارات اللازمة لعملية التنمية، فإن الزكاة كما ذكر سابقا أداة إسلامية ممتازة لمحاربة الإكتناز وتجميع المدخرات المحلية وتحقيق تراكم في رأس المال الضروري للتنمية وتشجيع الإستثمار الحقيقي المنتج. كذلك فالزكاة أداة مرنة لتحقيق الإستقرار النقدي في حالات التضخم والإنكماش من خلال طريقة الجمع وكذا مواعيد التحصيل كمايلي:[26]
  - ✓ قيام الدولة بالجمع النقدي لحصيلة الزكاة من أجل تقليل حجم الكتلة النقدية المتداولة وتغيير نسبة الزكاة بحسب الأوضاع الإقتصادية الراهنة.

[25] فضيلة جنوحات، **مرجع سابق**، ص: 118.

[26] فاطمة الزهراء عراب، علالي فتيحة، **خصوصية السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية في الإقتصاد الإسلامي**، الملتقى الدولي الأول حول: الإقتصاد الإسلامي، الواقع....ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية يومي: 23-24 فيفري 2010، ص: 07.

- ✓ الجمع العيني للزكاة حيث تضطر الدولة في بعض الأحيان إلى جمع الزكاة على شكل سلع لعدم التأثير في حجم الكتلة النقدية المتداولة بحسب الوضع الإنكماشي السائد.
- ✓ الجمع المسبق لحصيلة الزكاة من أجل التقليل من الكتلة النقدية المتداولة والحد من ظاهرة التضخم.
- ✓ تأخير جمع الزكاة حيث تلجأ الدولة إلى تأخير حصيلة الزكاة للتأثير في الأوضاع الإقتصادية السائدة.

إذن يمكن التحكم في أداة الزكاة بالجمع عينا أو نقدا، بتقديمها عن موعدها أو تأخيرها للحد من ظاهرة التضخم والركود والتقليل من مشكلة المديونية. كما تعتبر الزكاة أيضا موردا هاما من الموارد المالية وأداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية من خلال استغلال جزء من حصيلتها في مشاريع إنتاجية تشكل مصدر دائم ومتجدد لمستحقيها، الأمر الذي يضمن انسياب قدر من السيولة إلى المجالات الأساسية ويحد من اللجوء إلى الأدوات المالية التي تزيد من الإضطرابات الإقتصادية كالإقتراض الخارجي القائم على الفائدة.

- **الصكوك**: تستطيع الدولة من خلال الصكوك اللجوء لتجميع المدخرات من المواطنين والمؤسسات المحلية لتغطية العجز في ميزانيتها وإقامة المشاريع التنموية دون اللجوء للإقتراض الخارجي، وذلك باستخدام كل أنواع الصكوك حسب الحاجة وحسب القطاع المراد تمويله. وبهذا فالصكوك تسمح للقطاع الخاص بمشاركة القطاع العام في تحقيق التنمية، وتنمي حس المسؤولية اتجاه المشاريع التنموية وتسمح باستغلال الأموال استغلالا أمثلا في الوجهات المخصصة لها، وبالتالي المحافظة على الموارد المالية المحلية ومنعها من التسرب نحو الخارج وتقليل الإعتماد على المديونية الخارجية وتحقيق مداخيل اضافية تسمح بتسديد الديون القديمة ومستحقاتها.
- **القروض الحسنة**: وهو أن تقوم الدولة بالإقتراض من أثريائها إذا اقتضى الأمر، أفرادا ومؤسسات قروضا حسنة بدون فوائد، لتخفيف وطأة المديونية الخارجية وفي المقابل عليها التوجه نحو التنمية الصناعية الحقيقية.
- **أدوات الإستثمار الزراعي (المزارعة، المغارسة، المساقاة)**: هذه الأدوات تساعد الدولة على الإهتمام بالزراعة إلى جانب الصناعة والنهوض بها لتوفير الإحتياجات الغذائية والتخلص من التبعية الغذائية وتقليص واردات الغذاء وتحقيق مداخيل لصالح الصناعة وبالتالي تخفيف العبء على ميزانية الدولة وتقليل الإعتماد على القروض الخارجية. وسيأتي لاحقا ذكر كيف يمكن أن تساهم هذه الأدوات والصيغ في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة بصفة خاصة والتنمية المستدامة بصفة عامة.

المطلب الثاني:دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق تنمية زراعية مستدامة

تعد الزراعة من الأنشطة الإقتصادية الأولى التي مارسها الإنسان، وهي المصدر الأول لتأمين الغذاء رغم منافسة باقي القطاعات لها كالصناعة والتجارة. وتقوم الزراعة المستدامة على الإستعمال العقلاني للموارد المتاحة لتلبية احتياجات الشعوب من أغذية، إنتاج متناسق اقتصاديا واجتماعيا مع البيئة، وممارسات زراعية مجدية بيئيا وعادلة اجتماعيا. أي هي الزراعة التي يجب أن تصون الموارد الطبيعية وتحميها وتسمح في نفس الوقت بنمو إقتصادي على المدى الطويل، وبالإدارة العقلانية لكل الموارد المستغلة للوصول في النهاية إلى مردود مستدام.[27]

فالزراعة المستدامة تساهم في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، باتباع أساليب زراعية مستدامة كالزراعة العضوية وبتوفر عوامل عديدة كالأمن المائي المستدام.

الفرع الأول/ تحقيق الأمن الغذائي المستدام:

حسب احصائيات سنة **2015** يعاني ما يقرب مليار شخص من الجوع (**800** مليون)، و**2** مليار شخص من أمراض تهدد الحياة لها علاقة بسوء التغذية والتلوث الناتج عن المبيدات الكيميائية، وفي نفس الوقت يعاني **1.4** مليار شخص من زيادة في الوزن، ويضيع ما يقرب **500** مليون من عرض الغذاء العالمي.[28]

إن هذه الأرقام تدل على أن هناك سوء توزيع للموارد الغذائية في العالم ففي حين يموت الملايين جوعا في مناطق معينة ويعاني الآلاف أمراض سوء التغذية، هناك آخرون يموتون تخمة بسبب الإفراط والتبذير في الغذاء، وفي المقابل نتيجة الصراعات وسوء التسيير تتلف كميات معتبرة من الغذاء دون أن يستفيد منها أحد.

إن الغذاء يعد من ضروريات الحياة وعاملا مهما للإستمرار، فهو إن لم يتوفر في الوقت المناسب وبالكمية والنوعية المناسبتين سيؤدي إلى حدوث العديد من الأزمات والصراعات ولهذا ارتبط مصطلح الغذاء بالأمن. والأمن الغذائي المستدام هو قضية مهمة من قضايا التنمية المستدامة وهدف استراتيجي لجميع الدول في ظل تزايد المشاكل الطبيعية وتداعيات المناخ والعراقيل السياسية والمالية التي تواجهها، وتزايد عدد السكان وتغير أذواق المستهلكين، وذلك للتخلص من التبعية الغذائية والقيود التي تفرض عليها من قبل الدول المتقدمة.

---

[27] مليكة زغيب، قمري زينة، البيئة، **الزراعة المستدامة والمنتجات المعدلة وراثيا**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، جوان 2009، ص: 135.

[28] **Organic Agriculture & Food Security**, p: 01. http://www.ifoam.bio/sites/default/files/foodsecurity2015_web.pdf, vu le: 05/09/2015, A 15 :11 .

1. مفهوم الأمن الغذائي المستدام:

يعرف الأمن الغذائي المستدام بأنه: "قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم".[29]

وحسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) يعني مفهوم الأمن الغذائي المستدام: "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة".[30]

يوضح هذين التعريفين أن الأمن الغذائي المستدام هو حصول أفراد المجتمع على غذائهم باستمرار حاليا ومستقبلا، مع توفر امكانية شراء هذا الغذاء، أي أنه يتناسب مع قدرتهم الشرائية. كما أن الغذاء يجب أن يكون سليما وصحيا يضمن حياة صحية ونشطة خالية من الأمراض للمستهلكين. لكن التعريفين لم يشيرا إلى مصدر الحصول على هذا الغذاء هل بالإنتاج المحلي فقط أو باللجوء للمصادر الخارجية والأسواق الدولية.

كذلك عرف الأمن الغذائي المستدام لبلد معين بأنه: "أحد المكونات الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة، والواردة ضمن خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية، من خلال الإستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور التلف والتبذير لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك، وترشيد استهلاك السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات انتاجها، سواء أكانت تصديرا أم استيرادا، مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإستقلالية بتقليص التبعية الخارجية، مستهدفا بذلك توفير السلع الغذائية بكميات كافية ونوعيات معيارية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم داخل البلد وبأسعار تتوافق ومستويات دخولهم بصورة مستمرة ومستدامة".[31]

هذا التعريف يوضح أن الأمن الغذائي المستدام هو من مكونات التنمية الزراعية المستدامة يهدف للإستخدام الأمثل للموارد المحلية وتقليل التبعية الخارجية مع الحفاظ على التوازن البيئي، ومحاربة التبذير وضمان الغذاء بالكميات والنوعيات الكافية لجميع أفراد المجتمع بما يتناسب مع دخولهم سواء أكان تصديرا أو استيرادا بصورة مستمرة ومستدامة.

---

[29] قصوري مريم، **الأمن الغذائي و التنمية المستدامة– حالة الجزائر–**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير شعبة اقتصاد تنمية، جامعة باجي مختار–عنابة– الجزائر، 2012، ص: 60.

[30] **الأمن الغذائي في الدول العربية**، ص: 171. على الرابط: http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2009/93.pdf، تاريخ التحميل: 28/ 08/ 2015، 15:12.

[31] رزيقة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015، ص: 51.

وعليه يمكن الإستنتاج أن تحقيق الأمن الغذائي يخضع لمستويين الأمن الغذائي المطلق والأمن الغذائي النسبي كمايلي:[32]

- **الأمن الغذائي المطلق:** يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة (انتاج محلي) بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للإكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الإستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.
- **الأمن الغذائي النسبي:** قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. وهذا لا يعني بالضرورة إنتاج كل الإحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الإحتياجات من خلال منتجات أخرى تتمتع فيها الدولة المعنية بميزة نسبية على باقي الدول، بمعنى آخر توفير الإحتياجات الغذائية بالتعاون مع الآخرين.

إن الأمن الغذائي المستدام سواء كان مطلق أو نسبي، يجب أن يضمن وفرة السلع الغذائية السليمة كما ونوعا لأفراد المجتمع، في كل وقت مع سهولة الوصول إليها والحصول عليها وأن تكون أسعارها في متناول الجميع، وهي ما يعبر عنها ركائز الأمن الغذائي.

2. العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي:

تواجه الدول الهادفة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام جملة من العوامل تحول بينها وبين ذلك، وأهم هذه العوامل المؤثرة في معدلات الأمن الغذائي هي العوامل الديموغرافية والطبيعية والمالية والمادية والتكنولوجية والتي يمكن توضيحها كمايلي:[33]

أ. **العوامل الديموغرافية:** يعد التزايد السكاني من مبررات المشاكل الغذائية في العالم وخصوصا في الدول النامية، حيث يشهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة، وهذا ما يؤدي إلى اختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء. كما أن التزايد الكمي للسكان يرافقه تغيير جوهري في توزيعهم بين الريف والمدن، فالهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول الطالبة للعمالة، تساهم في تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة التي يتم استقطابها من قطاعات أخرى كقطاع الصناعة والخدمات، مما يجعل أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق يتراجع. كما أن ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتحسنها وانتشار المدن وتركز السكان فيها وآثار العولمة على أذواق المستهلكين، كل هذه الأسباب تدفع إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير الأنماط الإستهلاكية محاكاة للنمط الإستهلاكي العالمي المستورد.

---

[32] **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية، أفريل 2005، ص: 4.

[33] أحمد مصنوعة، الصناعات **الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول**، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر-، يومي: 23-24 نوفمبر 2014، ص ص: 04-05.

ب. **العوامل الطبيعية**: يرجع عجز الإنتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل الطبيعية التي تتدخل فيها يد الإنسان بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وأهم هذه العوامل:

- انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية، وهذا بسبب هجرة الأراضي الزراعية وتركها بدون عناية من قبل أصحابها واستغلال بعضها للبناء والزحف العمراني.
- اعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى آخر.
- عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الإنتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية.
- عوامل أخرى كالتصحر والتعرية والتحولات التي يعرفها المناخ ودور الإنسان في الإستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة.

إن كل هذه العوامل الطبيعية لها دور كبير في استفحال أزمة الغذاء. ونود الإشارة إلى أن مجمل هذه العوامل قد تم التطرق لها في فصل سابق.

ج. **العوامل التكنولوجية**: المقصود بها التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على تحسين استثمار الأراضي الزراعية. والملاحظ في واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة، مما ساهم بشكل كبير في تدني انتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية وعرقلة الدول التي تسعى لزيادة انتاجها لمواجهة العجز الغذائي.

د. **العوامل المادية والمالية**: بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الإستثمارات بهذا القطاع ضعيفة، وهي لا تتناسب مع الأهمية الإستراتيجية له سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أو من حيث توفير المعدات اللازمة أو من حيث توفير التمويل اللازم، حيث كما سبق الذكر يحظى القطاع الصناعي باهتمام أكبر على حساب القطاع الزراعي الذي يعاني نقصا في الإستثمارات، كما يواجه خاصة صغار الفلاحين العديد من المشاكل المادية والمالية في أعمالهم الزراعية مما يجعلهم ينسحبون من هذا القطاع ويتجهون لنشاطات أخرى.

إن العوامل السابقة الذكر تساهم في انخفاض معدلات الإنتاج المحلي وتدهورها، مما يدفع الدولة المعنية إلى الإستيراد من الخارج ويرفع من فاتورة الغذاء في سبيل توفير الإحتياجات الغذائية للمواطنين، وهذا قد يعيق مراحل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة ويحد من الموارد المحلية التي يمكن الإعتماد عليها.

3. بعض المصطلحات ذات العلاقة بالأمن الغذائي المستدام:

يرتبط الأمن الغذائي بجملة من المصطلحات تعبر عن مدلوله، فعندما نتحدث عن الإنتاج المحلي دون اللجوء للخارج يبرز مصطلح الإكتفاء الذاتي الذي كان سابقا مركز اهتمام الدول قبل ظهور مصطلح الأمن الغذائي، ومع ظهور هذا الأخير برز مصطلح الفجوة الغذائية والتبعية الغذائية، كما أن الغذاء لم يعد وجوده فقط مرتبط بالكمية والنوعية ولكن أيضا بصحة هذا الغذاء ومدى سلامته وصلاحيته للإستهلاك وهو ما يعرف بأمان الغذاء. ويمكن شرح هذه المصطلحات كمايلي:

- **الإكتفاء الذاتي:** هو قدرة المجتمع على تحقيق الإعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محليا.[34] بمعنى الإكتفاء بالموارد المحلية وعدم الإعتماد على الغير في تلبية متطلبات المجتمع الغذائية، وهو ما يقابل مصطلح الأمن الغذائي المطلق كما سبق الذكر.
- **الفجوة الغذائية:** هي صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، أو هي الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للإستهلاك المحلي.[35] وأسبابها تعود إلى تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الإنتاج، وكون معدل الإستهلاك يزيد بنحو ضعف معدل الإنتاج مما يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية وتناقص معدلات الإكتفاء الذاتي وتزايد الإعتماد على الأسواق الخارجية لتأمين الإحتياجات الغذائية.
- **أمان الغذاء:** يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للإستهلاك الآدمي. فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الإستهلاك من طرف المستهلك الأخير.[36]
- **التبعية الغذائية:** هي انقياد الدول للسوق العالمية الغذائية وقبول ما تمليه عليها من شروط، أو هي انخفاض نسبة الإكتفاء الذاتي في تأمين الغذاء وتزايد نسبة الإعتماد على الخارج لتأمينه،[37] أي هي حالة من العجز الغذائي الذي لا تعوضه المصادر الداخلية فيتم اللجوء للمصادر الخارجية تحت شروط أحيانا تكون مجحفة وتؤثر على الإرادة والقرارات السياسية للدول.

4. أهم الأدوات المالية الإسلامية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي المستدام:

تقدم المالية الإسلامية مجموعة من الأدوات تخدم متطلبات القطاع الزراعي وتقدر على المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام انطلاقا من الإعتماد على الموارد الذاتية لأقصى حد ممكن، وتقليل الإعتماد على العالم الخارجي وبالتالي تقليل التبعية الغذائية وما ينجر عنها من عواقب. وأهم الأدوات التي يمكن استخدامها لتحقيق الأمن الغذائي مايلي:

- **المزارعة، المغارسة، المساقاة:** أهم صيغ في المالية الإسلامية تخدم القطاع الزراعي، وخصوصا صغار الفلاحين الذين يمتلكون أراضي ولا يستطيعون زراعتها أو غرسها أو سقايتها. هنا يمكن اللجوء للمؤسسة المالية الإسلامية كالبنك الإسلامي

---

[34] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط1، 2010، ص:51.

[35] بلعزوز بن علي، ترقو محمد، **علاقة الفجوة الغذائية بمؤشر الأسعار والقدرة الشرائية في دول شمال إفريقيا دراسة قياسية خلال الفترة 1962-2009**، مجلة الباحث الإقتصادي، دورية علمية دولية محكمة ومتخصصة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة- الجزائر، العدد 02 ماي 2014، ص: 35.

[36] مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، **مرجع سابق**، ص: 05.

[37] رباب علي جميل أمين الشوك، **التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص: 12.

لتوفير الحب والبذور أو المعدات اللازمة للزراعة والسقي على أن يتولى صغار الفلاحين العملية الزراعية والإعتناء بالمحاصيل، ويتم الإتفاق على نصيب كل طرف من الغلة.

من جهة أخرى قد يكون صاحب الأرض المؤسسة المالية الإسلامية، وصاحب المدخلات (البذور والمعدات، والشتلات...) هم المزارعون الذين يمتلكون الخبرة ولكن لا يملكون أرض، فيتم الإتفاق بين الطرفين على المشاركة في العملية الزراعية أو غرس الأشجار مقابل مثلا جزء من الأرض وما عليها من شجر أو نسبة معينة من الغلة وهكذا بما يخدم مصلحة الطرفين.

إن استخدام مثل هذه العقود يشجع أصحاب الأراضي على استغلال أراضيهم والبقاء فيها، ويحثهم أكثر على العمل المنتج وتحسين وتنويع الإنتاج بما يساهم في زيادة معدلات الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

- **الصكوك**: تعد الصكوك أيضا وسيلة فعالة لتطوير قطاع الزراعة وتوفير الأموال الضرورية والمعدات اللازمة، من خلال إصدار صكوك المزارعة والمغارسة والمساقاة وغيرها من أنواع الصكوك التي يمكن أن تخدم هذا القطاع.
- **التأمين التكافلي**: قد تتعرض المحاصيل الزراعية لبعض الآفات أو الأمراض تودي بها، كما يمكن أن تساهم الكوارث الطبيعية كالجفاف أو السيول الجارفة في اتلاف الآلاف من الهكتارات الزراعية، وهذه خسائر معتبرة بالنسبة للمزارعين قد لا يقدرون على تجاوزها وتغطية الضرر الذي قد يلحق بهم. كما قد تتعرض المنتجات والمحاصيل الزراعية أثناء تخزينها أو نقلها للبيع في مناطق أخرى أو تصديرها خارج البلد إلى حوادث، كالتلف من شدة الحرارة أو نشوب حريق أو غرق أو سرقة...الخ. كل هذه المشاكل والحوادث يمكن التقليل منها والتخفيف من حدتها عن طريق التأمين التكافلي، أين يستطيع مجموعة من المزارعين الإتفاق فيما بينهم على انشاء عقد تأمين جماعي ضد المخاطر السابقة الذكر وغيرها مع دفع كل واحد منهم قسط التأمين على أساس التبرع على أن تتولى مؤسسة تأمين إدارة العملية مقابل أجر.
- **الإجارة التشغيلية والإجارة المنتهية بالتمليك**: تساعد الإجارة المزارعين وأصحاب الأراضي الذين لا يملكون القدرة على شراء آلات الحرث والزرع والري والحصاد وغيرها من المعدات الكفيلة بتحسين الإنتاج وزيادته، بالحصول عليها عن طريق التأجير، سواء تأجير لمدة محددة أو تأجير منتهي بالتمليك لقاء أقساط متفق عليها بين المزارع ومؤسسة التمويل أو أي جهة أخرى تقوم بتوفيرها.
- **الإستصناع العادي والموازي**: نظرا لأهمية التكنولوجيا الحديثة في زيادة وتحسين الإنتاج الغذائي، فإنه يمكن استخدام الإستصناع بنوعيه للحصول عليها بالإعتماد على الإمكانيات المحلية سواء مواد الصنع أو الخبرات البشرية، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق تشجيع الدول للبحث العلمي والتكنولوجي في مختلف الميادين، وتوفير الظروف المناسبة للإبتكار التكنولوجي المتميز الذي يخدم جل القطاعات كالقطاع الزراعي الذي يساهم في تحقيق الأمن الغذائي المستدام.
- **المرابحة**: يمكن استخدام المرابحة في الحصول على بذور وأنواع زراعية غير متوفرة في البلاد عن طريق استيرادها وشرائها مرابحة بواسطة المؤسسة المالية الإسلامية، وتوطينها عن طريق الزراعة في البيوت البلاستيكية مثلا وهذا لمواجهة أذواق المستهلكين والطلب المتزايد على المنتجات الغذائية المستوردة. كما يمكن استخدام المرابحة أيضا لشراء المعدات والآلات اللازمة للزراعة والغراسة والري.

- **البيع بثمن آجل**: إذا كان هناك نقص في السيولة حاليا لمجابهة احتياجات الزراعة من توفير بذور وآلات وأجهزة، فإنه يمكن استخدام البيع بثمن آجل للحصول عليها، ويفضل أن تكون مدة التسديد أبعد من مدة الموسم الزراعي حتى يتسنى بيع المحاصيل والثمار التي يتم جنيها في آخر الموسم واستخدام ثمنها في تسديد ثمن شراء هذه المعدات والبذور.
- **الوقف**: على الدولة أن تعمل على تشجيع وقف المعدات والآلات الضرورية للقطاع الزراعي، ووقف الأراضي الزراعية والأراضي القابلة للإستصلاح لتقديمها لمن يرغب في ممارسة الزراعة وخلق مناصب شغل جديدة والمساهمة في رفع معدلات الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي. وأيضا يمكن وقف النقود في شكل قروض حسنة تعاد بعد انتهاء المدة المتفق عليها وتستخدم لتوفير التمويل اللازم لتحسين طرق الإنتاج ونوعية المنتجات ومختلف المحاصيل الزراعية.
- **الزكاة**: من خلال القروض الحسنة التي توفرها الزكاة يمكن المساهمة في توفير التمويل الضروري لصغار الفلاحين والمزارعين وتشجيعهم على البقاء في المناطق الريفية وعدم الهجرة للمدن والعمل في قطاعات أخرى على حساب القطاع الزراعي، وهذا من شأنه زيادة المساحة المزروعة ورفع معدلات الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي وتقليص التبعية للخارج.

الفرع الثاني/ تشجيع الزراعة العضوية:

لقد أجمع العالم في السنوات الأخيرة على أن الطرق التي يزرع بها محاصيله الغذائية يجب أن تتغير تغيرا جذريا وأن تصبح أكثر استدامة، لكي تلبي على نحو أفضل احتياجات الفقراء والجياع إذا ما أراد التصدي لتزايد السكان وتغير المناخ، وتفادي في الوقت نفسه التفكك الإجتماعي والإنهيار البيئي. وهذا ينطبق أكثر ما ينطبق على الدول الفقيرة والنامية، التي تشهد مشاكل غذائية ومناخية وسياسية تعيق تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي المستدام.

1. مفهوم الزراعة العضوية:

تعد الزراعة العضوية من الممارسات الزراعية المستدامة، وهي نظام شامل لإدارة الإنتاج يدعم ويعزز الصحة الزراعية والبيئية، بما في ذلك التنوع البيئي والدورات البيولوجية والنشاط البيولوجي للتربة. ويبدأ بدراسة التأثيرات البيئية والإجتماعية المحتملة من خلال إلغاء المدخلات الإصطناعية، مثل الأسمدة ومبيدات الآفات، والعقاقير البيطرية، والبذور والأنواع المعدلة وراثيا، والمواد الحافظة والمواد المضافة والتشعيع، واستبدالها بممارسات الإدارة الخاصة بكل موقع والتي تحافظ على وتزيد من خصوبة التربة وتمنع انتشار الآفات والأمراض.[38]

[38] مشروع تحالف مراكز البحوث العضوية (**ORCA**)، روما، جويلية 2009، ص: 11. على الرابط: ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/field/009/ak801a/ak801a00.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/09/03، على الساعة: 16:16.

كما عرفتها الوكالة الدولية لحركات الزراعة العضوية **(IFOAM)** بأنها: "نظام مقاربة متكامل مبني على حزمة من العمليات ينتج عنها نظام إحيائي بيئي مستدام، غذاء آمن، تغذية جيدة، احترام لحقوق ورفاه الحيوان وعدالة اجتماعية".[39]

اذن فالزراعة العضوية هي الممارسة الزراعية التي تهدف إلى انتاج غذاء دون استخدام المواد أو الأسمدة أو المبيدات الكيميائية أو الحيوانات والمنتجات المعدلة وراثيا، من خلال إدارة مستدامة للأراضي تحافظ على الأنظمة البيئية ودوراتها البيولوجية، وتعزز صحة التربة والماء والنباتات والحيوانات، وتضمن التوازن فيما بينها في سبيل تحقيق غذاء صحي آمن وعادل لمختلف الكائنات. ويمكن شرح عملية الزراعة العضوية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (17): الدورة المغلقة للمزرعة العضوية

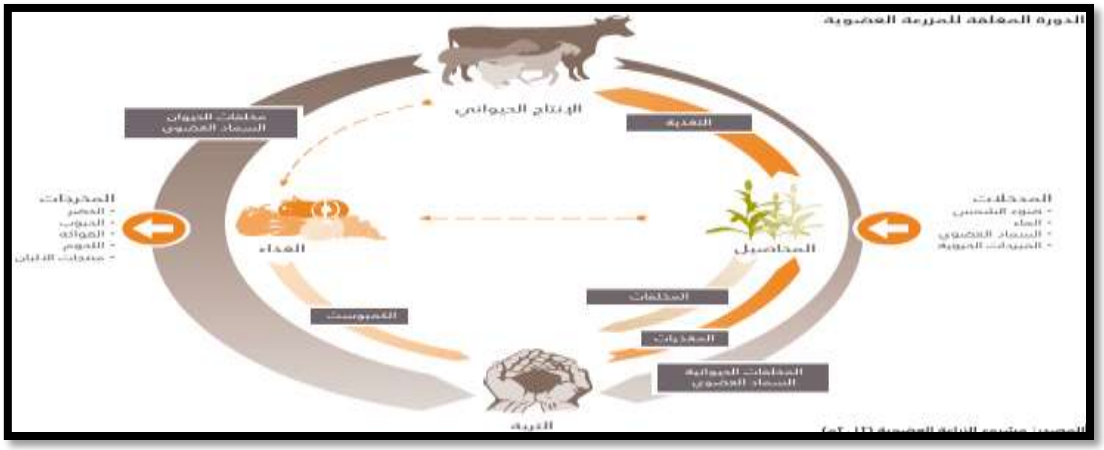

المصدر: ماركو هارتمان، سعد خليل وآخرون، **الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية**، تقرير عن القطاع الزراعي العضوي، 2012، ص: 09.

يتضح من الشكل أن المزرعة العضوية تتم عملياتها في دورة مغلقة أي تعتمد على المدخلات من داخل المزرعة وتستبعد المدخلات من خارجها كما تعتمد على العلاقة التبادلية بين التربة– النباتات– الحيوانات والبشر، فالمحاصيل الزراعية تحصل على المغذيات من التربة الخصبة المتشبعة بالسماد العضوي (الكمبوست)[40] والمخلفات الحيوانية الطبيعية، بالإضافة لضوء الشمس

[39] محمد عثمان محجوب، **الزراعة العضوية الوضع الراهن والفرص المستقبلية**، ص: 03.على الرابط: http://faculty.ksu.edu.sa/55029/seminars%20library، تاريخ الإطلاع: 2015/08/30، على الساعة: 15:12.

[40] **الكمبوست (compost) أو السماد العضوي**: هو عبارة عن مادة عضوية غنية بالمكونات الدبالية ويتحصل عليه من عملية تخمير المخلفات العضوية من المخلفات النباتية والحيوانية مع بعض الإضافات (المخلفات المنزلية المنتقاة، إفرازات الحيوانات السائلة، تراب، قش، أوراق، أسمدة معدنية طبيعية، الأحياء الدقيقة..) التي تسهّل التحلل وتحسن المنتج النهائي. وتعتبر عملية التخمير الطبيعي أو "Composting" طريقة حيوية لتحويل وزيادة قيمة المواد العضوية إلى مادة نافعة غنية بالمكونات العضوية. وتقتصر هذه العملية على تجميع المواد العضوية ووضعها في صورة أكوام في أماكن محددة داخل المزرعة وإتباع أساليب التحضير السليمة؛ كالفرز، والتقطيع، والتجانس، والتخمير، والإنضاج، والغربلة والتخزين. وهذه الخطوات ضرورية للحصول على سماد عضوي جيّد متحلل بواسطة الكائنات الحية الدقيقة. ويستلزم ذلك ظروف ملائمة لنشاطها من الرطوبة والحرارة والتهوية والتقليب عن طريق تكويم المواد وعملية الخلط والتقليب من أسفل إلى أعلى على فترات منتظمة. ويستغرق إعداد " الكمبوست " عدة أشهر حسب نوعية ومكونات المواد العضوية والظروف المناخية بالموقع. ويستحسن تخزين" الكمبوست "إلى حين استخدامه باستعمال أغطية من البلاستيك أو القش أو تحت مظلة واقية. **دليل التحوّل إلى الزراعة العضوية مشروع الزراعة العضوية جي آي زد /وزارة الزراعة بالمملكة العربية السعودية**، ص ص: 05-06. على الرابط: http://www.moa.gov.sa/files/org/organic_14.pdf، تاريخ التحميل: 2015/08/30،على الساعة: 22:12.

الطبيعي والماء النقي الخالي من التلوث بالمبيدات والإشعاعات والمواد الكيمياوية، وعليه تتغذى النباتات وتنمو سليمة وتقدم غذاء آمنا متنوعا بين الخضر والفواكه والحبوب للبشر والحيوانات، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن الحيوانات التي يتم الإعتناء بها داخل المزرعة ويوفر لها المناخ الطبيعي والبيئة المناسبة الصحية وتتغذى على الأعلاف والنباتات العضوية، تقدم هي الأخرى غذاء سليما كاللحوم والألبان التي يتغذى عليها البشر وتنتج عنها مخلفات منزلية يستخدم بعض منها كسماد للتربة، كما تقدم مخلفات عضوية التي تتغذى عليها التربة، وهكذا دواليك تستمر العملية في حلقة مغلقة. وبالتالي فالمزرعة العضوية تضمن غذاء نباتيا وحيوانيا متنوعا، سليما، آمنا، بالإعتماد على الموارد المحلية وحسن إدارتها واستغلالها بكفاءة وفعالية.

إن مخرجات المزرعة العضوية تسمى منتجات عضوية، ويجب أن تكون حاملة لشهادة منتج عضوي متحصل عليها من الهيئات المختصة، التي تعتني بالأغذية العضوية المطابقة للقواعد والمعايير العالمية للأغذية العضوية، المستمدة من هيئة الدستور الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومن الوكالة الدولية للحركات الزراعية العضوية "إفوام" (IFOAM).

2. مبادئ الزراعة العضوية:

تعتبر مبادئ الزراعة العضوية الأسس التي تنمو وتتطور عليها هذه الأخيرة، وهي تعبر عن الرؤية المستقبلية التي تساهم من خلالها الزراعة العضوية في تحسين الزراعة بشكل عام على المستوى العالمي، وهذه المبادئ هي: [41]

- **مبدأ الصحة**: الزراعة العضوية يجب أن تكون مستدامة وتعمل على تحسين صحة البشر والنبات والحيوان والتعامل مع كوكب الأرض على أنه وحدة لا تتجزأ. ويشير هذا المبدأ بأن صحة الأفراد والمجتمعات لا يمكن فصلها عن صحة الأنظمة البيئية، فالتربة الصحية تنتج محاصيل صحية لتغذية الإنسان والحيوان. ونظرا لذلك يجب الإبتعاد عن استخدام الأسمدة والمبيدات والأدوية البيطرية والمواد المضافة للأطعمة والتي قد يكون لها تأثيرات سلبية على الصحة.
- **مبدأ البيئة**: الزراعة العضوية يجب أن ترتكز على الأنظمة البيئية الحية والدورات الطبيعية بحيث تعمل معها وتساندها وتعمل على استدامتها. ويؤكد هذا المبدأ بأن الزراعة العضوية تنطوي تحت إطار الأنظمة البيئية الحية، كما ينص على أن الإنتاج العضوي يجب أن يكون مرتكزا على الأساليب البيئية وإعادة التدوير. كما يجب أن تحقق الزراعة العضوية التوازن البيئي من خلال تصميم أنظمة المزارع، الحفاظ على الموطن الأصلي للكائنات والحفاظ على التنوع الجيني والزراعي، ويجب على أولئك الذين ينتجون ويصنعون ويسوقون ويستهلكون المنتجات العضوية حماية البيئة العامة، وتشمل المسطحات الخضراء والمناخ ومواطن الكائنات والتنوع الحيوي والماء والهواء.
- **مبدأ العدالة**: الزراعة العضوية يجب أن تحافظ على العلاقات التي تؤكد على العدل فيما يتعلق بالبيئة العامة وفرص الحياة. إن العدالة تتجسد من خلال المساواة والإحترام والإنصاف والتأكيد بأن الكون هو مشترك سواء بين الناس أو علاقاتهم بالكائنات الحية الأخرى. هذا المبدأ يؤكد بأن أولئك العاملون في الزراعة العضوية يجب أن يعكسوا العلاقات الإنسانية في

[41] **PRINCIPLES of ORGANIC AGRICULTURE,** p: 2-3. http://www.ifoam.bio/sites/default/files/poa_english_web.pdf, le: 05/09/2015, A 10 :05.

صورة تؤكد على الإنصاف في جميع المستويات ولجميع الأطراف سواء أكانوا مزارعين أو عمالا أو مصنعين أو موزعين أو تجارا أو مستهلكين.

إن الزراعة العضوية يجب أن تمنح جميع من ينضم إليها الحياة الكريمة والإسهام في توفر الغذاء وخفض الفقر، إنها تهدف إلى إنتاج غذاء كاف ذو نوعية جيدة وكذلك أية منتجات أخرى. إن هذا المبدأ يؤكد على أن الحيوانات هي الأخرى يجب أن تعيش في ظروف وإمكانيات تتلاءم مع طبيعتها الجسمانية وسلوكها الطبيعي وحالتها الفسيولوجية. إن المصادر الطبيعية والبيئية والتي تستخدم في عملية الإنتاج والإستهلاك يجب أن تدار بطريقة عادلة اجتماعيا وبيئيا بحيث تحفظ بأمانة للأجيال القادمة.

- **مبدأ العناية:** إن الزراعة العضوية يجب أن تدار بأسلوب وقائي ومسئول لحماية البيئة والصحة والبقاء للأجيال الحالية والقادمة. وذلك بتقييم التقنيات الجديدة ومراجعة الطرق المستخدمة بالفعل. أي أن هذا المبدأ ينص على أن الحذر والمسؤولية واختيار التقنيات المناسبة هي مفاتيح الإدارة والتطور في الزراعة العضوية. فمن الضرورة الأخذ بالعلم للتأكد من أن الزراعة العضوية هي صحية وآمنة ولها حس بيئي، اضافة للخبرة العملية والحكمة والخبرات والمعارف التقليدية التي قد توفر حلولا مفيدة في كثير من الأحيان.

3. واقع الزراعة العضوية ومنتجاتها في العالم:

نشأت الزراعة العضوية عالميا كنظام بديل للتغلب على العواقب الناجمة عن الإستخدام الكبير والمكثف للمدخلات الخارجية وذلك بالإعتماد بشكل أساسي على المصادر المتوفرة محليا ومحاولة إعادة صيانة التوازن البيئي. وقد نشأت وتطورت على مدار القرن العشرين، ويعد تأسيس الإتحاد الفيدرالي الدولي لحركات الزراعة العضوية المعروف بـ: **IFOAM** (**International Federation of Organic Agriculture Movements**) في عام **1972** بمثابة نقطة تحول في تاريخ الزراعة العضوية.[42]

ومنذ ذلك الحين بدأت طرق الإنتاج العضوي تتطور في بلاد مختلفة من العالم، وأعطى الرواد الأوائل لطرق الزراعة العضوية أسماء مختلفة لما يقومون به من ممارسات زراعية أقرب إلى الطرق الطبيعية في الإنتاج، وإن اختلفت في بعض التطبيقات والممارسات والمعتقدات والقوانين ولكنها تتميز جميعا بأنها تهدف إلى إنتاج غذاء خال من السموم وكاف لإطعام البشرية وبطرق أكثر استدامة وعدالة تحفظ حق الأجيال في المصادر دون إلحاق الأذى بالإنسان والبيئة. عندها بدأ انتشار الزراعة العضوية يتزايد

[42] **أنظمة الزراعة العضوية**، على الموقع، http://www.iraqi-datepalms.net/Web/WebContent.aspx?id=54، تاريخ الإطلاع: 2015/09/04، على الساعة: 11:40.

بشكل متسارع على الصعيد العالمي، حيث وصلت الزيادة السنوية في التحول من الزراعة المعتمدة على الكيماويات نحو الزراعة العضوية بحوالي **20%** منذ العام **1990**.[43]

والشكل التالي يوضح تطور المساحة المزروعة عضويا والمبيعات العضوية خلال الفترة **1999– 2010** على مستوى العالم.

الشكل رقم (18): تطور نمو المساحات والمبيعات العضوية في الفترة (1999- 2010)

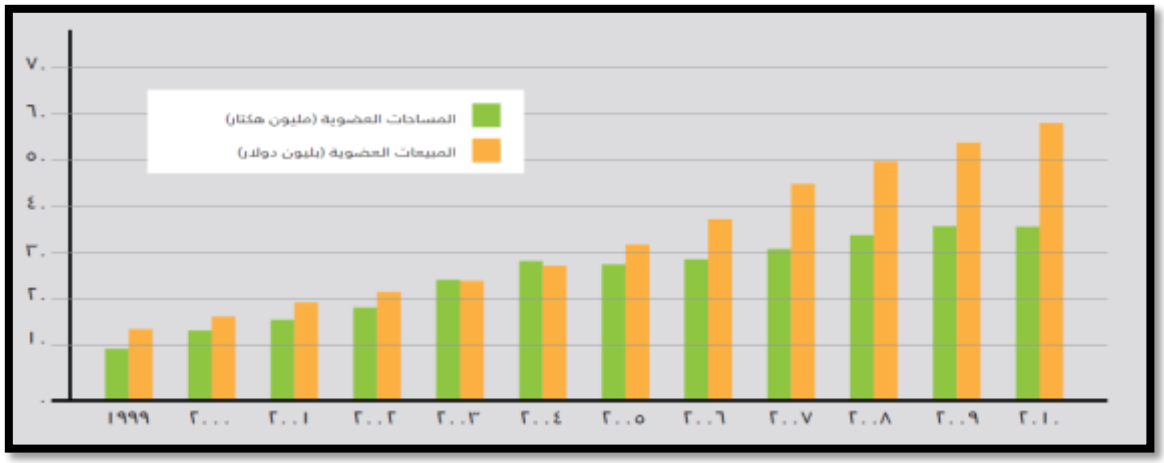

المصدر: ماركو هارتمان، سعد خليل وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 07.

نلاحظ من الشكل أن عدد الأراضي المزروعة عضويا شهد تزايدا منذ سنة **1999** من حوالي **10** مليون هكتار لحوالي **40** مليون هكتار سنة **2010**، ورافق هذه الزيادة نموا في الطلب العالمي على المنتجات الغذائية العضوية، وهذا يتضح من خلال ارتفاع عدد المبيعات أكثر من **10** بليون دولار أمريكي عام **1999** إلى حوالي **60** بليون دولار أمريكي عام **2010**، وهذا يدل على أن الزراعة العضوية أصبحت تستقطب العديد من المستثمرين فيها والمستهلكين.

وقد شكلت الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا مجتمعة السوق الأكبر لاستهلاك المنتجات العضوية في عام **2011**، أين حظيت الولايات المتحدة بالمرتبة الأولى، أما فيما يخص حصة الفرد من الإستهلاك للمنتجات العضوية فقد كانت الأعلى في سويسرا والدانمرك ولوكسمبورغ.[44] ولا تزال الزراعة العضوية والأغذية العضوية مستمرة في النمو مع الإقبال المتزايد عليها بحثا عن الغذاء الصحي والمستدام والعادل بين مختلف الكائنات والأجيال.

[43] يسار صالح، **الزراعة العضوية....عالم جديد أخضر**، مقالة منشورة بتاريخ 20 أفريل 2014، على الموقع: http://kassioun.org/2013-05-10-15-57-49/item/7275-2014-04-20-19-23-51/7275-2014-04-20-19-23-51?tmpl=affinityapp&print=1، تاريخ الإطلاع: 04/09/2015، على الساعة: 12:12.

[44] هاجر بغاصة، **واقع تطور الزراعة العضوية في العالم وسورية وأهم التشريعات الدولية التي تحكمها**، ورقة عمل رقم (57) مقدمة للمركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، دمشق، ديسمبر 2013، ص: 15.

4. أهداف الزراعة العضوية:

تسعى الزراعة العضوية إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها كمايلي: [45]

- تطوير نظام زراعي مستدام؛
- إنتاج غذائي ذي جودة عالية وبكمية كافية؛
- التعامل بشكل يتماشى ودورات الحياة الطبيعية والأنظمة الحية داخل التربة والنباتات والحيوانات داخل نظام الإنتاج برمته.
- تشجيع وتعزيز الدورات البيولوجية داخل النظام الزراعي وهذا يشمل الكائنات الحية الدقيقة والحياة النباتية والحيوانية داخل التربة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات؛
- تطوير نظام إيكولوجي بيئي مائي مستدام؛
- الحفاظ على خصوبة التربة وزيادتها على المدى الطويل؛
- استخدام الموارد المتجددة إلى أقصى درجة ممكنة في نظم الإنتاج المطبقة محليا؛
- إيجاد توازن متناسق بين إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات؛
- الحفاظ على التنوع الحيوي وتشجيعه وذلك عن طريق استخدام أنظمة انتاج مستدامة وحماية الحياة البرية؛
- توفير الظروف المناسبة لجميع المواشي والدواجن كي تمارس نشاطها الطبيعي مع الإهتمام المطلوب بالجوانب الأساسية لسلوكها الفطري؛
- التقليل إلى أدنى حد من جميع أشكال التلوث.

اذن تتعدد أهداف الزراعة العضوية وكلها تسعى لتحقيق تنمية زراعية مستدامة ومنها الوصول لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة مع الحفاظ على البيئة والموارد وتجسيد العدالة بين مختلف الكائنات الحية.

5. دور الزراعة العضوية في تحقيق التنمية المستدامة:

يمكن للزراعة العضوية أن تلعب دورا مهما في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة محاور أهمها: [46]

- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والعمل على سد الفجوة الغذائية التي برزت بوضوح على مستوى الدول الفقيرة والنامية، بالإضافة إلى زيادة دخل العاملين فيها من مزارعين ومنتجين، كما تنعكس نظم الزراعة العضوية على صحة العاملين فيها عن طريق تخفيف الأخطار الكيمياوية وبقايا الهرمونات وتخفيف انتشار الأوبئة في الثروة الحيوانية. ومن الجدير ذكره أن المنتجات

[45] محمد عثمان محجوب، **مرجع سابق**، ص: 08.

[46] هاجر بغاصة، **مرجع سابق**، ص: 07.

الغذائية العضوية المتوافقة مع معايير السلامة العضوية تعتبر في الدول المتقدمة إحدى ركائز خدمات الوقاية الصحية في المجتمع والذي يعد من متطلبات الأمن الغذائي "سلامة الغذاء".

- دعم التنمية الريفية والتي تشكل محور رئيسي في عملية النمو الإقتصادي من خلال خلق فرص عمل وزيادة تنمية معارف وقدرات المزارعين وعائلاتهم عبر الإرشاد والتدريب المناسب لكيفية استخدام الموارد الطبيعية المتاحة بكفاءة واستدامتها، هذا بالإضافة إلى تشجيع تصنيع المنتجات الزراعية العضوية ذات الفرص التسويقية العالية والعوائد المرتفعة، كما أن الزراعة العضوية تساهم في تطوير وزيادة مشاركة المرأة الريفية في الأعمال الزراعية والصناعية وتعمل على رفع مستويات الإنتاج والدخل الزراعي نتيجة الإستغلال الأمثل لطاقات القوى العاملة بالريف.
- المساهمة في تسريع عملية التنمية الإقتصادية وزيادة معدلات النمو الإقتصادية من خلال تنويع التركيب المحصولي وتشجيع الصادرات وزيادة الدخل، تحسين القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية، حيث يسهم تطبيق الزراعة العضوية في استدامة الموارد الطبيعية عبر الإستخدام البيئي السليم، وترشيد استخدام الموارد الزراعية خاصة المياه والأراضي، وإحداث تكامل نباتي وحيواني، حماية المياه الجوفية والسطحية من التلوث وسوء الإستخدام والإفراط، إعادة استخدام مياه الصرف بشكل علمي ومرشد، إلى ما هنالك من عوامل تساهم في رفع القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية واستدامتها، وبالتالي تحقيق استدامة في التنمية الزراعية.

6. مساهمة الأدوات المالية الإسلامية في تنمية الزراعة العضوية:

تعد أدوات المشاركة الخاصة بالقطاع الزراعي (المزارعة، المغارسة، المساقاة) أهم الأدوات التي يمكنها خدمة الزراعة العضوية والمساهمة في تنميتها، بتوفير البذور والشتلات غير المعالجة كيميائيا، والسهر على خدمة الأرض وتهيئتها باستخدام الأسمدة العضوية ومخلفات الحيوانات والنباتات والمخلفات المنزلية. كذلك الصكوك أداة فعالة لتعبئة الأموال الضرورية للإستثمار في مجال الزراعة العضوية، ويمكن استخدام أدوات البيوع كالمرابحة والسلم والبيع الآجل للحصول على البذور والشتلات والمعدات الزراعية الضرورية لزراعة الأرض وخدمتها وسقايتها وذلك عن طريق المؤسسات المالية الإسلامية أو عن طريق الأفراد أو الشركات. كما يمكن أيضا اعتماد الإجارة سواء للمعدات أو الأفراد والخبراء المختصين بمجال الزراعة العضوية من باب تحسين الإنتاج نوعا وكما.

وفي نفس السياق يمكن اللجوء للقروض الحسنة من مؤسسات الزكاة والوقف لاستخدامها في شراء مثلا الحيوانات التي أصلها عضوي وتتغذى على الأعلاف والمنتجات العضوية كالأبقار والأغنام والماعز، أين يتم الإكتفاء في البداية ببقرة وثور مثلا ثم الإعتناء بهما من أجل عملية التكاثر ومضاعفة العدد مستقبلا. وهذه القروض ستساعد على تشجيع المزارعين الريفيين وستعمل على تمسكهم بأرضهم والطموح لمضاعفة العمل وتحسينه وتقديم أفضل المنتجات وأجودها، وستضمن مناصب شغل للعديد من البطالين وتقلل من معدلات الفقر وسوء التغذية وترفع من مستويات الصحة.

اضافة لما سبق لا يمكن طبعا الإستغناء عن التأمين التكافلي ضد المخاطر الطبيعية والبشرية كالفيضانات والحرائق وحوادث العمل، وفي حالة التوجه نحو التصدير خارج البلد يمكن استخدامه للتأمين ضد مخاطر النقل والتلف والتخزين وغيرها. كما يمكن أيضا استثمار أموال شركات التأمين التكافلي في مجال الزراعة العضوية.

ويمكن استخدام الإستصناع لصنع الأدوات الزراعية المناسبة، وتهيئة المزرعة العضوية كبناء المخازن التي تحفظ المنتجات من التلف وتحافظ عليها طازجة، وبناء الحظائر التي تتماشى مع متطلبات الحيوانات المعتنى بها داخل المزرعة. أو بناء المصانع التي تنتج الأغذية العضوية وفقا للمعايير العالمية المتفق عليها.

وعموما فأدوات المالية الإسلامية المتنوعة قادرة على المساهمة في تنمية الزراعة العضوية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وضمان مناصب شغل وتحقيق الرفاه والمساواة بين الجميع والحفاظ على استدامة الموارد للأجيال اللاحقة.

الفرع الثالث/ تحقيق الأمن المائي المستدام:

تعد المياه قضية بارزة من قضايا التنمية المستدامة وبدونها تتوقف الحياة، ولا يمكن تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وإنتاج الطاقة وعمليات الإنتاج الصناعي بدون مياه متوفرة كما ونوعا. ويشهد العالم اليوم طلبا متزايدا ومستمرا على الموارد المائية، وتسعى كل الدول لتحقيق الأمن المائي المستدام والحفاظ على المصادر التقليدية والبحث عن مصادر متجددة كفيلة بتحقيق تنمية مستدامة في مختلف الجوانب وعلى رأسها التنمية الزراعية المستدامة. وتشكل المياه ركيزة تستند إليها عملية التنمية بجميع جوانبها لأنها العنصر الوحيد الذي يربط جميع القطاعات ببعضها البعض كما تعد عنصرا رئيسيا في تحقيق "النمو الأخضر" وفي بناء "الإقتصادات الخضراء" التي هي الطريق لتحقيق التنمية المستدامة.

1. مفهوم الأمن المائي المستدام:

لقد تم تناول مفهوم الأمن المائي المستدام بعدة تعاريف كمايلي:

الأمن المائي هو: "توفير الماء اللازم للمجتمع من مصادره الطبيعية وغير الطبيعية وضمان توزيع الماء وجعله في متناول أعضاء المجتمع إضافة إلى حماية هذه المصادر من خلال الإتفاقات الإقليمية والدولية وفي ظل القانون الدولي".[47]

وأيضا هو: "الحال الذي يكون فيه عند كل شخص فرصة أو قدرة على الحصول على مياه نظيفة ومأمونة بالقدر الكافي وبالسعر المناسب حتى يتمكن من أن يعيش حياة ينعم فيها بالصحة والكرامة والقدرة على الإنتاج مع الحفاظ على النظم

[47] عدنان عباس حميدان، خلف مطر الجراد، **الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي (دراسة اقتصادية إحصائية سكانية وسياسية لواقع تطور مسألة المياه وآفاقها في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن المائي العربي)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية –المجلد 22 –العدد الثاني– 2006، ص: 09.

الإيكولوجية التي توفر المياه وتعتمد عليها في الوقت نفسه، بينما يؤدي انقطاع سبل الحصول على المياه إلى تعرض البشر لمخاطر كبيرة تتعلق بالأمن البشري أبرزها انتشار المرض وانقطاع سبل المعيشة".[48]

كما يعني الأمن المائي كذلك: "المحافظة على الموارد المائية المتوافرة واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلويثها، وترشيد استخدامها في الشرب والري والصناعة، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استثمارها لتأمين التوازن بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتزايد عليها".[49]

إن التعاريف السابقة تبين أن الأمن المائي المستدام لا يتحقق إلا بالمحافظة على مصادره وموارده الطبيعية وغير الطبيعية من التلوث والإستهلاك غير الرشيد مع ايجاد مصادر مائية جديدة، وضمان لجميع أفراد المجتمع الكمية المناسبة من المياه النظيفة التي توفر الصحة الجيدة وتمكن من الإنتاج في مختلف القطاعات وضمان حياة كريمة بالتكلفة المناسبة مع استمرارية توفر هذه الموارد في كل وقت وعدالة توزيعها بين الجميع.

أي أن الأمن المائي المستدام يقوم على الركائز التالية:

- ضمان وفرة المياه كما ونوعا في كل وقت لأفراد المجتمع.
- سهولة الوصول إلى المياه والحصول عليها.
- تكلفة المياه تكون في متناول الجميع.

وعليه فتحقيق الأمن المائي المستدام يتطلب الإهتمام بهذه الركائز وتجسيدها على أرض الواقع سواء بالنسبة للإستهلاك البشري أو للإستغلال في المجال الصناعي والزراعي وكل ما هو كفيل بتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

2. مصادر المياه:

تتعدد مصادر المياه على سطح الكرة الأرضية منها ما هو صالح مباشرة للإستهلاك البشري سواء للشرب أو الطبخ أو للإستعمال في المجال الزراعي والصناعي وهي مياه عذبة كمياه الأنهار والآبار، ومنها ما يجب معالجته حتى يصبح صاحا للإستهلاك كمياه المحيطات والبحار ومياه الصرف الصحي. والشكل التالي يوضح أهم مصادر المياه الطبيعية العذبة والمالحة ونسبها.

[48] **الأمن المائي في البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين**، مقالة منشورة بتاريخ 2010/07/01، على الموقع: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?25487#.Vfgxo9J_Oko، تاريخ الإطلاع: 2015/09/15، على الساعة: 13:24.

[49] محمود زنبوعه، **الأمن المائي العربي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية – المجلد 23 – العدد الأول، 2007، ص: 177.

الشكل رقم (19): توزيع المياه في العالم

المصدر: صدراتي عدلان، **حوكمة المياه كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الجزائر وكندا**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس – سطيف– الجزائر، 2013، ص: 04.

نلاحظ من الشكل أن أغلب كميات المياه الموجودة في العالم هي مياه مالحة وتقدر نسبتها بـ **97%** من إجمالي الموارد المائية وهي غير قابلة للإستعمال المباشر، في حين أن المياه العذبة تقدر نسبتها بـ **3%**، وتتوزع ما بين المياه الجوفية بنسبة **69%** لأن أغلب مياه الأمطار تتسرب إلى باطن الأرض، ومياه متجمدة وثلوج بنسبة **30.8%** خصوصا في القطبين الشمالي والجنوبي، وما تبقى يكون على شكل أنهار وأودية وبحيرات بنسبة **0.3%**.

وأمام هذا الثبات النسبي للمياه العذبة وازدياد الطلب العالمي، كان لابد من ايجاد مصادر أخرى مساندة وكفيلة بتوفير كميات اضافية لتحقيق الأمن المائي المستدام، فتم اللجوء لتحلية مياه البحار والإستفادة من مياه الصرف الصحي بمعالجتها وجعلها قابلة للإستهلاك. ويمكن تقسيم الموارد المائية كمايلي:

أ. **المصادر التقليدية** :

- **مياه الأمطار**: تعد الأمطار من أهم مصادر المياه على وجه الكرة الأرضية، بعض منها يبقى على السطح وجزء منها يتغلغل في الأعماق بين الصخور، وجزء آخر يتبخر ويعود إلى الجو على شكل بخار الماء، وتعد مياه الأمطار مياه متجددة.
- **المياه السطحية (مياه الأنهار والوديان)**: وتشمل الأنهار والأودية والبحيرات التي تتغذى في معظمها من مياه الأمطار والثلوج الذائبة، وما يلاحظ هو أن منسوب مياه الأنهار المستمدة من الأمطار يرتفع في فصل تساقط الأمطار بينما يرتفع منسوب مياه الأنهار المستمدة من الثلوج في فصل الحرارة بفعل ذوبان الثلوج، وتختلف كمية المياه السطحية من بلد لآخر ومن جهة لأخرى داخل البلد الواحد تبعا للظروف المناخية لكل بلد من البلدان.[50]

[50] **الموارد الطبيعية**، ص: 08. على الرابط: http://www.djalia-algerie.dz/geographie/niveau%208/env2/F122-geog2-L04.pdf، تاريخ التحميل: 2015/09/18، على الساعة: 16:25.

- **المياه الجوفية:** وهي المياه التي تتخلل التربة والصخور المسامية وتتجمع في شكل خزانات جوفية وتكون في حركة دائمة بمثابة أنهار باطنية، وقد تظهر إلى السطح في شكل ينابيع كما يمكن استخراجها عن طريق حفر الآبار.

وتؤدي المياه الجوفية دورا بالغ الأهمية في ضمان سبل العيش والأمن الغذائي لأكثر من مليار أسرة ريفية في أفقر مناطق أفريقيا وآسيا، وفي تأمين إمدادات المياه المنزلية لعدد كبير من السكان في أنحاء أخرى من العالم. ولقد ارتفع المعدل العالمي لاستخراج المياه الجوفية بمقدار ثلاثة أمثال على الأقل في السنوات الخمسين الأخيرة، مما أفضى إلى تعزيز الإنتاج الغذائي والتنمية الريفية إلى حد كبير. وتُعد المياه الجوفية اليوم أحد أهم مصادر المياه للإستهلاك البشري، إذ تؤمن ما يقارب نصف كمية مياه الشرب المستهلكة في العالم. ولكن بصرف النظر عن وفرة المياه الموجودة في طبقات الأرض، فإن اتسام هذه المياه بطابع غير متجدد في غالب الأحيان مع سوء إدارتها قد يؤدي إلى استنفادها في نهاية المطاف.[51]

ب. المصادر غير التقليدية:

- **تحلية مياه البحر:** أمام شح المياه العذبة الضرورية لتحقيق تنمية زراعية مستدامة أصبح من الضروري اللجوء لتحلية مياه البحر لسد العجز المائي. ويقصد بتحلية مياه البحر تخفيض نسبة الملح الذائبة في الماء من خلال إتباع الطرق والوسائل التكنولوجية المختلفة إلى الحد المطابق للمواصفات المطلوبة. وعمليات تحلية الماء قد تختلف أحيانا تبعا للغرض المطلوب فتحلية المياه لأغراض الشرب قد تختلف طرقها وأساليبها عن التحلية للأغراض الصناعية أو الزراعية.[52]
- **معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي:** مياه الصرف الصحي هي المياه الحاملة للفضلات والنفايات التي مصدرها المساكن والمباني التجارية والحكومية والمؤسسات والمصانع، وأي كمية من المياه الجوفية والسطحية التي يمكن أن تتسرب إلى شبكة مياه الصرف الصحي العامة. وهذه المياه لا يمكن استخدامها مباشرة بل يجب معالجتها بطرق وتقنيات وتكنولوجيا مناسبة وذلك لتفادي آثارها السلبية كانتشار الأمراض الخطيرة مثل الكوليرا وتلوث المياه الجوفية وتلوث التربة الصالحة للزراعة مما يقلل من المساحة المزروعة ويعيق تحقيق تنمية زراعية مستدامة.

3. أسباب اختلال الأمن المائي:

تشهد السنوات الأخيرة العديد من التغيرات تعمل على تفاقم ظاهرة اختلال الأمن المائي، ويتوقع أن تتحول الأزمات والصراعات مستقبلا إلى أزمات حول المياه نظرا للتهديدات التي تواجهها وتؤثر على مستوياتها ونصيب كل فرد منها. ومن أهم الأسباب التي ستعمل على تفاقم وازدياد اختلال الأمن المائي مايلي:[53]

---

[51] **تقرير الأمم المتحدة الرابع عن تنمية الموارد المائية في العالم – البيان الصحفي الرئيسي**، ص: 04. على الرابط: http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/SC/pdf/WWDR4%20Background%20Briefing%20Note_AR.pdf، تاريخ التحميل: 2015/09/03، على الساعة: 17:00.

[52] جمال عبد الله ذيب خضر، **تحلية المياه باستخدام التناضح العكسي**، مؤسسة التدريب المهني معهد التدريب المتخصص للصناعات الكيماوية، المملكة الأردنية الهاشمية، ص : 02.

[53] الأمن المائي في البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين، **مرجع سابق**. (بتصرف).

- **تزايد عدد سكان العالم والنمو السريع في سكان المدن:** سيترتب على زيادة عدد السكان والنمو السريع لسكان المدن خصوصا في البلدان النامية تزايدا في عمليات سحب المياه، ومن المتوقع أن تزيد عام **2025** بنسبة **27%** عما كانت عليه أواسط التسعينيات من القرن العشرين، كما أن نصيب الفرد من المياه في هذه البلدان وخصوصا القاحلة منها، سيتناقص بمعدل سريع، بينما ستشهد البلدان المتقدمة استقرارا نسبيا في معدلات السحب أو بعض الإنخفاض أحيانا. وإذا ما استمرت المعدلات الحالية في زيادة السكان فسيعاني حوالي **5** مليارات نسمة عام **2025** نقص المياه. وسيكون من بينهم ما يزيد عن **3** مليارات نسمة في بلدان مجهدة مائيا وسيهبط **14** بلدا من درجة الإجهاد المائي[54] إلى درجة الندرة المائية. وبحلول عام **2080** يمكن أن يزيد عدد الذين يعيشون في بيئة نادرة المياه بما مقداره **1.8** مليار شخص إضافي.
- **التغير المناخي:** إن التغيرات التي يشهدها المناخ في السنوات الأخيرة لها أثر كبير على استقرار الأمن المائي العالمي، كما أن ارتفاع درجة حرارة الأرض ستساهم أكثر في اتساع المناطق الجافة وزيادة درجة التبخر وذوبان الجليد في المناطق القطبية، والتغيرات المرتقبة في توزيع مياه الأمطار، ورطوبة التربة، وتدفق الأنهار والمياه الجوفية، وغيرها من المشاكل المناخية.
- **الهدر وسوء الإستخدام:** يؤدي سوء استخدام الموارد المائية وعدم اعتماد الطرق العلمية الصحيحة في الري إلى إهدار حوالي **50%** من المياه المستهلكة. والجزء الأكبر من الهدر يحصل نتيجة رداءة أنظمة الري المستخدمة في الزراعة، إذ يضيع أكثر من **60%** من مياه الري في بعض البلدان بسبب اعتماد طرق الري التقليدية.كما أن جزءا من المياه الموزعة تتم خسارته بسبب التسرب وضعف صيانة السدود وخزانات المياه. ولا تقتصر أسباب الهدر على العوامل التقنية وسوء إدارة المياه فحسب، فأحيانا تكون ناتجة عن ظروف توفير المياه (خصوصا مياه الري) بشكل مجاني أو بأسعار رخيصة، الأمر الذي يترك المجال للإفراط في استهلاكها وضياع جزء كبير منها.
- **تلوث المياه:** تعاني العديد من مصادر المياه من التلوث الذي ازدادت حدته في السنوات الأخيرة نتيجة تصريف المياه غير المعالجة الناتجة عن الصناعة والزراعة والإستهلاك المنزلي في الأنهار والسدود والمجاري المائية العذبة وأيضا نتيجة الصراعات المسلحة التي تساهم في تدمير هياكل البنية التحتية كأنابيب المياه والسدود وتلويثها بالمواد المشعة مما يقلل من كميات المياه الضرورية لتحقيق الأمن المائي.
- **الزراعة:** إن الإنتاج الزراعي والحيواني يستلزم قدرا كبيرا من المياه، وتستأثر الأنشطة الزراعية وحدها بنسبة **70%** من مجموع الموارد المائية المستخدمة في أنشطة البلديات وأنشطة قطاعي الزراعة والصناعة (بما في ذلك قطاع الطاقة) مجتمعة. ويؤدي الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية بوجه خاص إلى ارتفاع الطلب على المياه. وتشير أدق التقديرات المتوافرة إلى أن

[54] يحدث الإجهاد المائي عندما يكون الطلب على المياه يتجاوز الكمية المتاحة خلال فترة معينة أو عندما تكون نوعية المياه رديئة فتقيد استخدامها. الإجهاد المائي يسبب تدهور موارد المياه العذبة من حيث الكمية (الإفراط في استغلال المياه الجوفية والأنهار الجافة، الخ) والجودة أو النوعية (الإثراء الغذائي، وتلوث المواد العضوية، تسرب المياه المالحة، الخ). على الرابط: http://www.greenfacts.org/glossary/wxyz/water-stress.htm، تاريخ الإطلاع: 2016/01/06، على الساعة: 22:14.

الإستهلاك العالمي للمياه في مجال الزارعة سيرتفع بنسبة تناهز **19%** بحلول عام **2050** ولكن قد تكون هذه النسبة أعلى من ذلك بكثير إذا تعذر تحسين غلة المحاصيل وفعالية الإنتاج الزراعي تحسينا كبيرا.[55]

اضافة للأسباب السابقة لا يمكن أن ننسى دور الصناعة أيضا في اختلال الأمن المائي فهي تستهلك كميات معتبرة من المياه من جهة، كما تساهم من جهة أخرى في تلوثها من خلال القاء مخلفاتها في المجاري العذبة كالأنهار، وأيضا عدم العدالة في توزيع المياه بين المدن والريف، وبين القطاعات وبين دول الشمال والجنوب وبين الأجيال، سيساهم في تفاقم اختلال الأمن المائي أكثر فأكثر. وعليه وجب اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الأمن المائي.

4. مساهمة الأدوات المالية الإسلامية في تعزيز الأمن المائي المستدام:

إن تعزيز الأمن المائي في سبيل تحقيق تنمية زراعية مستدامة ومن ثم الوصول لتنمية اقتصادية مستدامة يتطلب تضافر الجهود المحلية لكل دولة، كما يتطلب ادارة متميزة كفؤة لتسيير الموارد المائية وتوفير الإمكانات المادية والبشرية والمالية اللازمة لذلك. كما يستدعي كذلك الإستثمار في مختلف المشاريع التي من شأنها زيادة مصادر المياه الضرورية للإستهلاك البشري والحيواني والنباتي، والتي تضمن استمرار تدفق هذه الموارد على فترات زمنية طويلة.

وتعد أدوات المالية الإسلامية أدوات مناسبة للإستثمار في المشاريع التي من شأنها تحقيق الأمن المائي وتعزيزه أكثر للوصول للتنمية الزراعية المستدامة وذلك كمايلي:

- **حفر الآبار:** لقد ساهمت الآبار في اقامة العديد من التجمعات السكانية وتخضير العديد من الأراضي القاحلة عبر قرون مضت، ومكنت من استغلال كميات معتبرة من المياه الجوفية المخزونة في باطن الأرض. إلا أنه بالرغم من ذلك لا تزال العديد من المناطق النائية في العالم وخصوصا في المناطق الفقيرة تفتقر للمياه التي تلبي حاجاتها اليومية والتنموية نظرا لنقص الإمكانات المادية والمالية لحفر الآبار.

والتمويل الإسلامي بما يتميز به من تنوع في أدواته كفيل بسد هذه الثغرة والتخفيف من حدتها فيمكن الإستفادة من التمويل الإسلامي متناهي الصغر في المناطق الفقيرة مثل منح القروض الحسنة من قبل المؤسسة المالية الإسلامية كصندوق الزكاة أو صندوق الوقف لصغار الفلاحين لشراء المعدات اللازمة لحفر الآبار، أو تأجير المهندسين والمقاولين المختصين بحفر الآبار أو يمكن للمؤسسة المالية إذا كانت تملك المعدات الضرورية تأجير هذه المعدات مقابل أقساط.

كما يمكن اعتماد الصكوك الإسلامية لتعبئة الأموال الضرورية لحفر بئر أو أكثر في منطقة واحدة بهدف تشجيع بوادر التنمية الزراعية المستدامة فيها، من خلال اقامة مزرعة بتشارك أكثر من طرف من خلال صكوك المشاركة أو المضاربة أو صكوك المزارعة وغيرها من الأدوات التي تمكن من إقامة عدد معتبر من الآبار التي تساهم في تعزيز الأمن المائي.

[55] تقرير الأمم المتحدة الرابع عن تنمية الموارد المائية في العالم – البيان الصحفي الرئيسي، **مرجع سابق**، ص: 02.

- **بناء السدود:** إن السدود من منشآت البنية التحتية، وتتطلب أموالا ضخمة يمكن تجميعها من خلال الصكوك الإسلامية فهي كما سبق الذكر أداة فعالة لذلك، أو من خلال انشاء صندوق وقف لبناء سد حيث يتم طرح صكوك وقفية تستهدف جمع قيمة المشروع، كما يمكن استعمال عقود الإستصناع بالإتفاق مع مؤسسة انشاء أو عقد اجارة منتهية بالتمليك بين القطاع العام والقطاع الخاص أو يمكن ابرام عقد مشاركة، وأيضا يمكن تغطية الأخطار المتعلقة بعملية الإنشاء من خلال التأمين التكافلي، دون أن ننسى استعمال عقود المعاوضات كالمرابحة والبيع الآجل والسلم لشراء المعدات والتجهيزات والمواد الضرورية في عملية الإنشاء والبناء.
- **زراعة الغيوم:** وتسمى أيضا عملية الإستمطار أو بذر الغيوم وهي عبارة عن عملية اصطناعية لمياه الأمطار، إلا أنها تعد باهضة التكاليف إضافة إلى أنها تعتمد على مجموعة من المتغيرات الطبيعية والتي يصعب حتى الآن التحكم فيها تماما، كما أن لها آثارا غير مرغوب فيها تتمثل فيما يلي:[56]
  - ✓ تترك المواد المستعملة فيها آثارا سلبية على الإنسان والحيوان والنبات.
  - ✓ حدوث تغيرات في توزيع نظام الأمطار والثلوج، لأنه قد يتسبب في تساقط المطر على منطقة ومنعها عن منطقة أخرى، مما قد ينشأ عنه نزاعات قانونية حول حقوق سحب الماء.
  - ✓ حدوث فيضانات بسبب هذه الأمطار قد تترك آثارا سلبية في التربة والحياة البرية.

بالرغم من كل هذه السلبيات إلا أن الدول المتقدمة تصرف مبالغ ضخمة على هذه التكنولوجيات بهدف تطويرها والإستفادة منها قدر المستطاع في جلب موارد مائية جديدة. ومن أهم الطرق المستعملة في هذه العملية مايلي:[57]

- ✓ رش السحب الركامية المحملة ببخار الماء الكثيف، بواسطة الطائرات، برذاذ الماء ؛ ليعمل على زيادة تشبع الهواء، وسرعة تكثف بخار الماء، لإسقاط المطر، وهذه طريقة تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء.
- ✓ قذف بلورات من الثلج الجاف (ثاني أكسيد الكربون المتجمد)، بواسطة الطائرات في منطقة فوق السحب؛ لتؤدي إلى خفض درجة حرارة الهواء، وتكون بلورات من الجليد عند درجة حرارة منخفضة جدا، لتعمل على التحام قطرات الماء الموجودة في السحب وسقوطها كما في حالة المطر الطبيعي.
- ✓ رش مسحوق يوديد الفضة (AgI) (ملح الفضة المؤيد) بواسطة الطائرات، أو قذفه في تيارات هوائية صاعدة لمناطق وجود السحب، ويكون ذلك باستخدام أجهزة خاصة لنفث الهواء بقوة كافية إلى أعلى. ويعد يوديد الفضة من أجود نويات التكاثف الصلبة التي تعمل على تجميع جزيئات الماء، وإسقاطها أمطارا غزيرة على الأرض.

---

[56] صدراتي عدلان، **مرجع سابق**، ص: 09.

[57] عبد الله بن عمر السحيباني، **استمطار السحاب**، ص: 03. على الرابط: http://elibrary.mediu.edu.my/books/MAL03876.pdf، تاريخ التحميل: 2015/09/20، على الساعة: 10:15.

إن زراعة الغيوم صناعة مستحدثة، الهدف منها هو زيادة الأمطار في المناطق التي تعاني نقصا فيها، مما يساهم في زيادة منسوب المياه العذبة، إلا أنها صناعة ذات تكاليف مرتفعة وتتطلب تكنولوجيا عالية كما أنها لا تزال قيد الدراسة والأبحاث نظرا للسلبيات التي نتجت عن بعض التجارب.

ويمكن لأدوات المالية الإسلامية المساهمة في النهوض بهذه الصناعة من خلال تمويل المشاريع البحثية المتعلقة بتطويرها، كتخصيص صندوق استثماري لزراعة الغيوم يتولى الدراسة الإقتصادية والبيئية لهذه العملية وتجميع الأموال الضرورية لذلك بواسطة الصكوك الإستثمارية من خلال إشراك العديد من المستثمرين المهتمين والراغبين في توظيف أموالهم. كما يمكن استخدام عقود الإستصناع لصناعة الطائرات التي تستخدم في عملية استمطار السحاب، أو يمكن شراؤها مرابحة أو سلما أو عن طريق البيع الآجل. وكذلك يمكن صناعة أو شراء الأجهزة النفاثة التي تساعد على نثر ملح الفضة المؤيد في السحاب.

- **محطات تحلية مياه البحر**: تتطلب محطات تحلية مياه البحر تجهيزات وتقنيات متطورة ومواد كيميائية لإذابة الأملاح يجب توفرها، كما أنه يجب أن تكون هذه المحطات قريبة من البحر لتسهيل نقل مياه البحر إلى المحطة. لإنجاز هذه المحطات يمكن استخدام عقود الإستصناع والإستصناع الموازي أو استخدام عقد الإجارة، اضافة لعقود المعاوضات في شراء مواد البناء وآلات الحفر وأنابيب نقل المياه ومواد المعالجة، ولجمع المبلغ الضروري للمشروع يمكن استخدام الصكوك الإسلامية كصكوك المشاركة، ولتأمين المشروع يمكن لأصحاب المحطة انشاء شركة تأمين تكافلي بينهم. أي أنه يمكن توظيف مختلف أدوات التمويل الإسلامي لإنجاز مثل هذه المشاريع التي من شأنها دعم مصادر المياه المخصصة لري الأراضي الزراعية وتخضير الأراضي الجافة وتعزيز الأمن المائي الذي يساهم في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.
- **محطات معالجة مياه الصرف الصحي**: كما في محطات تحلية مياه البحر تحتاج أيضا محطات معالجة مياه الصرف الصحي لتجهيزات وتكنولوجيا عالية ومواد معالجة للتخلص من النفايات والبكتيريا والفيروسات والمواد الصلبة العالقة في هذه المياه والتي إن لم يتم التخلص منها فإنها ستتسبب في انتشار الأمراض المعدية واتلاف المحاصيل الزراعية وقتل خصوبة التربة وإعاقة تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. وعليه فالإستثمار في هذه المحطات فيه فائدة كبيرة على المجتمع والإقتصاد ككل ويمكن الإستفادة من أدوات المالية الإسلامية المتنوعة في تمويلها وبنائها وشراء أو تأجير كل المعدات والتكنولوجيا اللازمة والمواد التي تستخدم في عملية المعالجة، والتأمين ضد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المحطات وعمالها.

إنطلاقا مما سبق تلعب أدوات المالية الإسلامية دورا هاما في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة، انطلاقا من المساهمة في تحقيق تنمية صناعية وزراعية مستدامتين بقدرتها على توفير التمويل اللازم وفتح المجال للإستثمار في مختلف المشاريع التي تحقق التنمية الإقتصادية المستدامة.

المبحث الثاني: مساهمة أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الإجتماعي

إن البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة لا يقل أهمية عن البعد الإقتصادي، فكلما كان المجتمع يتمتع بالرفاهية وتنخفض فيه معدلات البطالة والفقر، ونسب الأمية والأمراض، كلما ساهم ذلك في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشجع على البناء والتعمير وتحقيق الإستقرار النفسي والإجتماعي والأمني.

وتحقيق البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة، يتم من خلال الإستثمار في أبناء المجتمع بتعليمهم وتدريبهم وتوفير بيئة صحية آمنة لهم، وتوفير السكن والقضاء على البطالة والفقر. فكيف يمكن لأدوات المالية الإسلامية المساهمة في ذلك؟

هذا ما سيتم توضيحه من خلال العناصر التالية:

- المطلب الأول: الإستثمار في رأس المال البشري
- المطلب الثاني: المساهمة في الحد من الفقر

المطلب الأول: الإستثمار في رأس المال البشري

الفرع الأول/ ماهية الإستثمار في رأس المال البشري:

1. مفهوم رأس المال البشري:

يعتبر رأس المال البشري عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث، وهو ثروة مهمة لمختلف الشعوب. فبناء أي حضارة وازدهارها يرجع للإنسان أفرادا وجماعات، الذين يتمتعون بمهارات فطرية ومكتسبة تمكنهم من تحقيق التنمية المطلوبة والنهوض بأوطانهم. ويعد الإقتصادي **ألفريد مارشال (A. Marshall)** من الإقتصادين الأوائل الذين نظروا إلى البشر على أنه رأس مال يجب استثماره، وأطلقوا على ذلك رأس المال البشري، وذلك من باب الإستفادة من طاقاته للبناء وقدرته على الإبداع في استثمار باقي رؤوس الأموال.

ويرى بيكر **Becker** في كتابه "رأس المال البشري" الذي تم نشره عام **1964**، أن رأس المال البشري مماثل "للوسائل المادية للإنتاج" مثل المصانع والآلات، ويستطيع الفرد الإستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الطبية، وتعتمد المخرجات بشكل جزئي على نسبة العائد من رأس المال البشرى المتوفر".[58]

أي أن رأس المال البشري هو مجموعة أفراد يمتلكون مهارات ومعارف ومكتسبات نتيجة خضوعهم لعمليات استثمارية تشمل التعليم والتدريب والرعاية الصحية، تجعلهم يساهمون في زيادة القيمة الإقتصادية للمؤسسات والمجتمع والدولة.

2. مفهوم الإستثمار في رأس المال البشري:

بما أنه أصبح ينظر إلى المورد البشري كرأس مال فمن الضروري أن يتم استثماره لتحقيق عائد، وهذا الإستثمار يختلف عن الإستثمار في الأصول المادية التي يكون عائدها سريعا ومتناقصا، في حين أن الإستثمار في رأس المال البشري يكون عائده بطيئا ومتزايدا وذلك نتيجة طول الفترات التي يستغرقها في التعلم والتدريب والتكوين وارتفاع التكاليف المتعلقة به.

إن الإستثمار في رأس المال البشري هو: "الإنفاق على المجالات التي تساهم في بناء الإنسان بدنيا وعقليا ومهاريا وذلك منذ طفولته وحتى خلال حياته الإنتاجية، ومن أهم مجالات الإستثمار في رأس المال البشري هو الإنفاق على الصحة والتعليم والتغذية والتكوين".[59]

---

[58] نادية ابراهيمي، **دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص: الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس-سطيف1- الجزائر، 2013، ص: 04.

[59] بودلال علي، **أهمية الإستثمار في رأس المال البشري كأحد شروط ترقية القطاع السياحي بالجزائر**، ملتقى دولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، على الرابط: **http://www.univ-biskra.dz/fac/fsecsg/images/doc/tourisme/boudlele%20ali.pdf**، تاريخ الإطلاع: 12/ 05 / 2014، على الساعة: 22:30.

أو هو: "عبارة عن تعبئة للطاقات البشرية، وبلورة لإمكاناتها المتعددة ولمواهبها العقلية والجسدية، لزيادة قيمتها، ورفع مكانتها، ليمكن استخدامها بصورة مبدعة في طريق الإستغلال الأمثل لكافة الموارد الإقتصادية ".[60]

فالإستثمار في رأس المال البشري هو العمل على تنمية مهاراته وقدراته منذ الطفولة، للنهوض بها وترقيتها لخدمة الفرد والمجتمع، من خلال الإنفاق على تعليمه وصحته. ويتم تكوينه وإعداده انطلاقا من الأسرة ومؤسسات المجتمع والإنفتاح على العالم الخارجي كمايلي:

- **التكوين الأسري**:إن الأسرة هي المحيط الحيوي الذي يرسم طريق الجيل الناشيء، فهي القدوة والمدرسة الأولى لتكوين الفرد البشري. والأسرة المسلمة هي التي توفر لأفرادها الأجواء السليمة القائمة على قيم الحق والعدل فهي مدرسة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، تخرج الأجيال ليكونوا مواطنين صالحين نافعين لأنفسهم ولمجتمعهم. ففي المحيط الأسري تغرس قيم الشورى والمشاركة وتعلم المبادئ الأولية للإقتصاد وقيمة العلم والعمل ومعنى التعاون والتكافل الإجتماعي النافع، وهنا تتكون اللبنات الأولى للفرد التي تمكنه من الإندماج في المجتمع، وتجعله قادرا على مجابهة كل ما هو جديد واكتساب المزيد من المعارف والثقافات، التي تتناسب وبيئته وتخدم مجتمعه وأمته وتمكنه من الإندماج في عالم الشغل والتعرف أكثر على قدراته ومهاراته الظاهرة والكامنة.
- **التكوين المجتمعي**: بما أن المجتمع هو مجموعة من الأسر، فمن الضروري إذا كانت كل أسرة تتحلى بكل القيم والأخلاق وتتبنى المبادئ التي جاء بها الإسلام، أن يكون المجتمع الأسرة الكبيرة التي يتعلم منها الفرد ويكتسب المزيد من القيم القائمة على التعاون والإحترام، والتي تقدس العمل والعلم، وتحافظ على الأمن والإستقرار، وتوضح الحقوق والواجبات، وتقدر المواهب والطاقات البشرية وتفتح أمام كل مثابر ومجتهد الطريق المناسب وذلك من خلال الإمكانيات المادية والمالية والبشرية، كمراكز التعليم والتكوين والمراكز الصحية..... وغيرها، التي تخلق للفرد مناخا بيئيا ملائما للإنتاج وتحقيق قيمة مضافة نابعة عن رضاه وشعوره بالمسؤولية اتجاه مجتمعه.[61] وعليه فالأسرة والمجتمع يلعبان دورا مهما في تكوين رأس المال البشري وبناء مقومات شخصيته لمقاومة كل ما هو دخيل على ما تربى عليه وما تعلمه.
- **الإنفتاح على العالم الخارجي**: إن الإسلام هو دين منفتح على باقي الديانات والثقافات والعلوم، ويحث على التعلم من الغير، بشرط أن تكون مضامين الثقافة والعلوم صالحة، حتى تمثل عاملا من عوامل النهوض بالحياة الإجتماعية والإقتصادية. أما إذا كان مضمون الثقافة والعلوم فاسدا، فإن ذلك سيؤثر على فاعلية المجتمع وقوة الإقتصاد. فشروط أي نهضة هو الإحتفاظ بأفكار وقيم وهوية المجتمع اضافة إلى الأخذ من الآخرين ما ينفع واستبعاد ما يضر.

---

[60] نافز أيوب محمد "علي أحمد"، **الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه**، ص:5. على الرابط: **http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/nafzAyoub/r1_drNafzAyoub.pdf**، تاريخ الإطلاع: 12/ 05/ 2014، 22:40.

[61] خديجة عرقوب، **رأس المال البشري من منظور اسلامي الحلقة2**، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 31، ديسمبر 2014، ص: 40. على الرابط: http://www.giem.info/files/issue/Vol_31.pdf، تاريخ التحميل: 2015/01/02، على الساعة: 15:19.

ورأس المال البشري يجب أن يكون ذهنه منفتح يتقبل كل الأفكار الجديدة، وقادر على الإبداع دون أن يتجرد من هويته وثقافته، وفي هذا الصدد يقول المفكر مالك بن نبي رحمه الله: "لقد أرانا تاريخ ألمانيا الحديث كيف أن بلدا شهد الإنهيار الكامل لعالم أشيائه قد استطاع باحتفاظه بعالم أفكاره أن يبني كيانه من جديد"، وفي مقام آخر قال: "إن أزمة العالم الإسلامي منذ زمن طويل لم تكن أزمة في الوسائل وإنما في الأفكار...."[62] فلا مانع من الإطلاع على أفكار الغرب ولكن يجب غربلة الصالح من الطالح للمزيد من الرقي والتنمية.

3. أبعاد الإستثمار في رأس المال البشري:

جاءت أهمية العناية بتنمية رأس المال البشري والإستثمار فيه من منظور متعدد الأبعاد منها:[63]

- **البعد الثقافي**: حيث ينعكس تزايد نسبة المثقفين من رأس المال البشري في التنمية الحضارية للمجتمع، وزيادة معرفة الفرد، وتمسكه بما يخص وطنه من العقائد الدينية والتراث الثقافي واللغة والآداب، وازدياد درجة الوعي لديه بما يدور حوله.
- **البعد الإقتصادي**: من خلال رأس المال البشري المؤهل والمدرب، يتم تنفيذ برامج التنمية الإقتصادية، بما يحقق التقدم للدولة ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات، إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليما وتدريبا لديه فرصة أكبر للعمل كمواطن من أجل تحقيق قيمة مضافة تسهم في تنشيط الدورة الإقتصادية.
- **البعد الإجتماعي**: من المعروف أن التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية والفكرية، ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة، مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الإجتماعية، وترسيخ الروابط الأسرية. إضافة إلى تأثيره الملموس في شعور الإنسان بالذات.
- **البعد العلمي**: حيث يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والإبتكار والإختراع والتطوير، بما يسهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة.
- **البعد الأمني**: حيث تؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد، إلى تخفيض نسبة البطالة والتي تتناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي والتدريبي، مما يسهم في تحقيق الإستقرار الأمني للمجتمع، إضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الإستقرار.

فالإستثمار في رأس المال البشري يحقق أبعادا مختلفة، اجتماعية واقتصادية وأمنية. تعود بالنفع بالدرجة الأولى على الأفراد في حد ذاتهم وعلى مجتمعهم وبيئتهم بالدرجة الثانية.

---

[62] أبو عبد الله غلام الله، **الأمن الفكري ومتغيرات المغالبة**، مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، السنة السابعة، العدد السادس، جمادى الثاني 1430 هـ - جوان 2009، ص: 50.

[63] أماني خضر شلتوت، **تنمية الموارد البشرية كمدخل استراتيجي لتعظيم الإستثمار في العنصر البشري**، دراسة على موظفي الوكالة في قطاع غزة (الرئاسة ومكتب غزة الإقليمي)، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص: 24.

الفرع الثاني/ مجالات الإستثمار في رأس المال البشري:

1. مجالات التعليم والتعلم والتدريب:

كما سبق الحديث في فصل سابق (الفصل الأول) يعد التعليم حق من حقوق أي فرد في المجتمع ومن أهم مجالات الإستثمار لتحقيق التنمية المستدامة، ويرافقه التعلم والتدريب المستمر.

أ. الفرق بين التعليم والتعلم والتدريب:

إن العلم هو القاعدة العريضة التي يستند عليها الإنسان في معرفة الأشياء والظواهر والنظريات والمبادئ والقيم، التي تساعده على حل مشاكله اليومية أو مجابهة المواقف المختلفة عبر حياته. ولا يتعلم الإنسان إلا إذا كانت لديه رغبة في التعلم، وكانت لديه القدرة على التعلم، وأتيحت له فرصة وقدم إليه التوجيه والإرشاد فيما يتعلم.[64]

حيث التعليم هو الإطار الأوسع الذي يعني بشكل عام: "زيادة مقدرة الفرد المتعلم على التفكير المنطقي، وفهم وتفسير المعرفة، من خلال تنمية القدرات العقلية القادرة على تفهم العلاقات المنطقية بين مختلف المتغيرات وذلك لفهم وتفسير الظواهر".

أما التعلم فهو: "التغيرات السلوكية المتأتية نتيجة للخبرات التي يمر بها الفرد".[65] والتعلم أيضا هو: "المعرفة والمهارات والقدرات والإتجاهات والمثل المكتسبة، التي يتم الإحتفاظ بها واستخدامها والإستفادة منها. أو أنها تغير في السلوك من خلال التجربة والخبرة ".[66]

فالإنسان خلال حياته الشخصية والعملية يحتاج إلى أخذ العديد من المعارف والقواعد، التي تنظم حياته وتسهل اندماجه في مجتمعه وتعينه على اتخاذ قرارات مهمة، تغير مصيره وتضمن له مستقبل أكثر رفاهية واستقرارا. اضافة إلى استفادته من خبرته التي يكتسبها، من خلال التجارب والتفاعل مع الغير، بحيث تجعله يطور مهاراته وقدراته ويحتفظ بها لتوظيفها وقت الحاجة.

إلا أن التعليم والتعلم يحتاج إلى دعم آخر هو التدريب، فحتى إن كان الفرد على دراية ببعض القواعد والمعارف أو أنه من خلال التجربة قد اكتسب سلوكيات جديدة أو طور من سلوكياته القديمة في التعامل مع المواقف، نجده يحتاج في كثير من الأحيان إلى عمليات تدريبية خصوصا ما يتعلق بالمهارات اليدوية والتقنيات الفنية، كالتدرب على استعمال تكنولوجيا حديثة أو طريقة تشغيل نظام معين، أو أسلوب تسيير جديد، وغيرها من الأشياء التي تحتاج إلى تطبيق عملي من أجل تنفيذها بكفاءة وفعالية.

---

[64] محمد حسين سيد، **أهمية العنصر البشرى في تحقيق أهداف الشركات**، بحث مقدم إلى الأكاديمية العربية البريطانية للحصول على درجة الدكتوراه في إدارة الموارد البشرية، ص: 43. على الرابط: http://www.abahe.co.uk/Research-Papers/abahe_15.pdf.

[65] منير نوري، فريد كورتل، **إدارة الموارد البشرية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2011، ص: 231.

[66] عبد الرحمان بن عنتر، **إدارة الموارد البشرية (المفاهيم والأسس، الأبعاد، الإستراتيجية)**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، بدون طبعة، 2010، ص: 89.

إن التدريب هو: "إجراء منظم من خلاله يتسلم الأفراد المعرفة والمهارة المتعلقة بغرض محدد، والهدف منه هو الوصول إلى تحقيق تغير في سلوك هؤلاء المتدربين كاكتسابهم المهارات اليدوية والمعرفة الفنية والمقدرة على حل المشاكل التي تواجههم".[67]

كما يمكن تعريفه بأنه: "نشاط إنساني هدفه العام يركز حول التحسين والتكوين، ويمكن أن يمارس هذا النشاط بأسلوب فردي، أو جماعي وفي الحالتين قد يتم بصورة منظمة، وقد يأتي عفويا أو بصورة غير مخططة لا تتضمن وضع أهداف محددة".[68]

من الناحية العملية يمكن التمييز بين التدريب والتعليم من حيث أن الأخير يعتبر أكثر نطاقا، وهو يهدف في النهاية إلى توسيع مدارك الفرد ومجالات المعرفة لديه، في حين يعتبر التدريب ضيقا من حيث النطاق ويستهدف تنمية قدرات الفرد في مجال أو مجالات محددة للعمل. من ناحية أخرى يعتبر عائد التدريب مباشر أي يتحقق في الأجل القصير، بينما يتحقق هدف التعليم في الأجل الطويل. وعادة ما يتزامن التدريب والتعليم، فمثلا في العمل يتم البدء بتعريف الفرد بجوانب الوظيفة وأصول الممارسة الصحيحة وعلاقتها بالوظائف الأخرى، ثم بعد ذلك تتم تنمية مهاراته وقدراته من خلال التدريب لضمان حسن أدائه للعمل.

وتؤدي صعوبة الفصل بين التعليم والتدريب إلى النظر إليهما على أنهما وجهين لعملة واحدة، ومتطلبان رئيسيان لتحقيق التميز، خصوصا في العمل في خضم التحولات الكبيرة والتي أدخلت تغييرا جذريا في أساليب العمل وأداء الوظائف، إذ يتطلب التطور الحالي للعمل مؤهلات عامة مكملة بواسطة تدريب أو إعادة تأهيل مستمر داخل المنظمات.[69]

ب. مؤسسات التعليم والتدريب:

بالنسبة للتعليم نميز كما سبق الذكر (ارجع الفصل الأول) تعليم رسمي وتعليم غير رسمي؛ فالتعليم الرسمي هو تعليم منظم ينتهي بحصول الشخص على شهادة معينة يتم من خلال مؤسسات تابعة للدولة أو مؤسسات تابعة للقطاع الخاص كالمدارس والثانويات والجامعات والمدارس العليا والمعاهد ومراكز التكوين، التي يجب أن تخضع لمعايير متفق عليها عالميا سواء من حيث التجهيزات أو عدد المقاعد التي يشغلها المتمدرسون، وأيضا سهولة الوصول إلى هذه المؤسسات، مع الحرص على نوعية المكونين والأساتذة، وتدعيم مؤسسات التعليم العالي بمراكز البحث العلمي والتقنيات ذات التكنولوجيا المتقدمة التي تسهل البحث العلمي.

أما فيما يخص التعليم غير الرسمي، فيتم عن طريق بعض المؤسسات التي تستهدف فئات معينة في المجتمع كمؤسسات محو الأمية، التي أصبحت تستقطب العديد من الأشخاص الذين لم يسعفهم الحظ للإلتحاق بمؤسسات التعليم الرسمي وخصوصا كبار السن، بالإضافة للمدارس القرآنية والمساجد، المراكز الثقافية، الجمعيات الخيرية، دور الكشافة....وغيرها. مايميز هذه المؤسسات عن مؤسسات التعليم الرسمي أن الإلتحاق بها ليس اجباري، وهي تمثل مجموعة خيارات للأفراد الذين التحقوا

---

[67] محمد محمد ابراهيم، **ادارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، بدون طبعة، 2009، ص: 617.

[68] عبد الرحمان بن عنتر، **مرجع سابق**، ص: 89.

[69] قريشي محمد الصالح، **تقييم فعالية برامج تدريب الموارد البشرية : دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية فرع مركب المجارف والرافعات**، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير، جامعة منتوري – قسنطينة– ، الجزائر، 2005، ص: 34.

بمؤسسات التعليم الرسمي من أجل تعزيز اضافي لمداركهم ومعارفهم، كما تمثل أيضا فرصة للذين لم يلتحقوا بمؤسسات التعليم الرسمي من أجل تكوين أنفسهم واستدراك ما فاتهم، كالنساء الماكثات في البيت، والأطفال الذين لم يتسن لهم مزاولة دراستهم بسبب ظروفهم المادية والإجتماعية.

ج. مساهمة أدوات المالية الإسلامية في تعزيز الإستثمار في المجالات التعليمية:

تتمتع أدوات المالية الإسلامية بقدرتها التمويلية والإستثمارية في مختلف المجالات ومن بينها المجالات التعليمية، فيمكن توظيف عقود الإستصناع والإجارة لإنشاء المدارس ومراكز التكوين والبحث العلمي والجامعات والمكتبات والمساجد والمدارس القرآنية، التي يفضل أن تكون بناءات مستدامة وتراعي مبادئ العمارة الخضراء. كما يمكن اللجوء للصكوك خصوصا صكوك المشاركة والمضاربة سواء بين القطاع العام والخاص، أو بين الأفراد للإستثمار في انجاز هذه الهياكل والمؤسسات.

كذلك يمكن لأدوات التكافل والتضامن المساهمة في تشجيع تقديم الخدمات التعليمية، كانشاء مؤسسات خيرية وقفية تقدم منح مدرسية لأطفال الفقراء تمكنهم من شراء ما يلزمهم من أدوات وثياب، أو تقوم بشراء كتب وتجهيزات يتم وقفها لصالح المؤسسات التعليمية، أو انشاء صناديق وقفية لتجميع الأموال اللازمة لترميم أو توسيع أو بناء مؤسسات تعليمية خصوصا في المناطق التي تعاني نقصا في هذه المؤسسات.

كما يمكن الإستفادة من أدوات المعاوضات لشراء معدات البناء أو وسائل النقل أو مختلف التجهيزات التي تحتاجها المؤسسات التعليمية المختلفة.

2. مجالات الصحة:

إن الصحة تعد أيضا من أهم مجالات الإستثمار في رأس المال البشري، فالفرد الذي يعاني من أمراض وضعف بنية أو يعيش في بيئة غير صحية لا يمكنه أن ينتج، ولا يمكنه المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. ولتعزيز الصحة الشخصية والعامة، يجب البدء أولا بتوفير الغذاء الصحي والآمن أي التغذية الصحية –كما تم التطرق إليها سابقا– لمختلف أفراد البلد، والعمل على تقليل التلوث بمختلف أنواعه، والقيام بعمليات التوعية والتحسيس بأهمية الصحة والمحافظة عليها.

أ. الخدمات الصحية:

إن النهوض بالصحة في المجتمع، يوجب الإهتمام بالإستثمار في القطاع الصحي والخدمات الصحية وتوفير ما يلزم من ميزانية وكوادر طبية وهياكل مؤهلة، مع توسيع هذه الخدمات والحرص على نوعية وجودة الخدمات المقدمة. فالخدمات الصحية التي تعبر عن: "الخدمات التشخيصية العلاجية، التأهيلية، الإجتماعية والنفسية المتخصصة، التي تقدمها الأقسام العلاجية والأقسام المساندة، وما يرتبط بهذه الخدمات من الفحوصات المعملية (المختبرية) العادية والمتخصصة وخدمات الإسعاف والطوارئ

وخدمات التمريض والخدمات الصيدلانية". [70] يجب أن تتمتع بسهولة الحصول عليها وبتكلفتها المعقولة وبجودتها. وتقسم الخدمات الصحية إلى مايلي: [71]

- **خدمات طبية مرتبطة بصحة الفرد:** وتتعلق بالتشخيص والعلاج وتؤدى عبر بعض الأقسام كقسم الأمراض الداخلية، قسم الأمراض الجراحية، التخدير والإنعاش، الإسعاف والطوارئ، العيادات الخارجية، قسم المختبر، قسم الأشعة.
- **خدمات طبية مساعدة:** تشمل كل ما يتعلق بالرعاية السريرية داخل المستشفى كخدمات التمريض، وخدمات الصيدلة.
- **الرعاية الصحية:** تهدف الرعاية الصحية إلى تعزيز وتشجيع المستوى الصحي للأفراد والجماعات بالجوانب الجسدية والنفسية والعقلية والذهنية والإجتماعية ككل. وتجدر الإشارة إلى أن هناك خلطا بين مفهوم المعالجة الطبية والرعاية الصحية حيث ينظر إليهما على أنهما متطابقان، إلا أن هذا خطأ لأن المعالجة الطبية هي فرع أو ميدان من ميادين الرعاية الصحية وهي التي تتعامل مع المرض، أما الرعاية الصحية فهي لا تنتظر حتى وقوع المرض بل تعمل على منع حدوثه بوسائل عديدة، وإذا ما حدث تتدخل لمعالجته (أي أن نشاط الرعاية يكون فعالا مع المعالجة)، ولا ينتهي عمل الرعاية عند هذا الحد بل تتعدى ذلك إلى مرحلة التأهيل للمريض بعد إجراء العمل الجراحي والعلاج.
- **الخدمات الصحية البيئية:** ما يتعلق بصحة المجتمع وترتبط بالحماية من الأوبئة والأمراض المعدية، التدهور الصحي الناتج عن سلوك الأفراد والمشروعات، وهي خدمات صحية وقائية تقيه من الأمراض كاللقاحات وخدمات الرقابة الصحية على متاجر الغذاء إضافة إلى خدمات الإعلام ونشر الوعي الصحي.

من التصنيفات السابقة يمكن القول أن الخدمات الصحية عموما تنقسم إلى: خدمات علاجية كالعمليات الجراحية والرعاية السريرية، وخدمات وقائية كالرقابة الصحية والإعلام الصحي والرعاية الصحية.

ب. أنواع المؤسسات الصحية:

تتعدد المؤسسات الصحية ما بين المستشفيات والعيادات والمراكز الطبية ومراكز إعادة التأهيل والوحدات الطبية المتنقلة، كما أنه في السنوات الأخيرة برز ما يسمى بالإستشفاء المنزلي أو التمريض المنزلي أو الرعاية الصحية المنزلية.

- **المستشفيات:** هي أهم البيئات الإجتماعية التي تنتج فيها الخدمات الصحية، وقد تكون عامة تابعة للدولة أو خاصة تابعة للقطاع الخاص، وتخضع للرقابة من قبل الهيئات المختصة فيما يخص شكل المستشفى، الأجهزة والمعدات المستعملة، النظافة وكل ما يجعل المستشفى أفضل شكلا ومضمونا كمايلي: [72]

---

[70] واله عائشة، **أهمية جودة الخدمات الصحية في تحقيق رضا الزبون مع دراسة حالة المؤسسة العمومية الإستشفائية لعين طاية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير تخصص تسويق، جامعة الجزائر3، 2011، ص: 16.

[71] فريد كورتل، **مدخل إلى التسويق**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، بدون طبعة، 2007، ص: 318.

[72] فريد كورتل، **مرجع سابق**، ص ص: 357-358.

- ✓ **موقع المستشفى**: يجب أن تكون على أرض متينة تتحمل تعدد الطوابق، ومفتوحة (تسمح بحركة الهواء) ومرتفعة نسبيا عما يجاورها من أبنية وغابات. اضافة لقربها من المؤسسات الصحية الأخرى لتبادل الخبرات والإختصاصات، مع اتخاذ موقع باتجاه الغرب أو الشرق للإستفادة من الشمس والرياح الشمالية الغربية والشرقية.
- ✓ **النظافة**: تعد البيئة النظيفة المستخدمة في الخدمات الصحية ضرورة ملحة لضمان كسب ثقة الزبائن، وتقديم خدمات ذات نوعية تعين على الشفاء في أحسن الظروف.
- ✓ **حجم المستشفى**: كبيرة أم صغيرة والذي يتحدد بعدد الأسرة والبحوث المنجزة في المستشفى.
- ✓ **نوع المستشفى**: متخصصة أو عامة، حكومية أو خاصة، نسائية، رجالية أم مختلطة، مدة العلاج طويلة أم قصيرة.
- ✓ **نمط التصميم**: نوعين: عمودي وأفقي والأول هو الأفضل شيوعا لصغر المساحة المشغولة وتعدد الطوابق وسهولة تدفئتها وتبريدها، أما الأفقي فهو مرتفع التكاليف ويصعب معه الإتصال والتنسيق بين الأقسام والوحدات لتباعدهم عن بعضهم فضلا عن صعوبة إيصال الماء والكهرباء والتنظيف.
- ✓ **تقنيات الأجهزة الطبية**: التي تشهد تطورا سريعا ينعكس ايجابيا على أداء المستشفيات نظرا لما تتصف به من سرعة ودقة وتطور، بدءا من أجهزة التصوير والتحليل انتهاء بأجهزة العلاج كأشعة جاما والأشعة الليزرية، بشرط تحقق التوازن بين الموارد المتاحة والحاجة الفعلية لها نظرا لإرتفاع أثمانها وتكلفة صيانتها.

- **العيادات الطبية**: العيادة الطبية أقل حجما من المستشفى، وظيفتها تقديم الرعاية الصحية والخدمات الإستشارية الطبية والعلاجية البسيطة والإسعافات الأولية، ولا تقدم خدمات الطوارىء بحيث يجب تحويل الحالات الطارئة إلى المستشفى.[73] قد تكون العيادة الطبية عامة متعددة الخدمات وقد تكون عيادة متخصصة كعيادة طب الأسنان أو جراحة العظام.
- **المركز الطبي**: هو منشأة لتقديم الرعاية الصحية تتألف من مجموعة من العيادات (عيادتين أو أكثر) بحيث يعمل فيها بصفة أصلية أو مستمرة أكثر من طبيب أخصائي من تخصصات مختلفة، قد يوفر وقد لايوفر خدمات مساندة إضافية مثل خدمات المختبر والتصوير بالأشعة الخ. كما أنه لا يوفر خدمات الطوارئ، ويشترط تحويل الحالات الطارئة إلى المستشفى، وعلى المركز أيضا توفير العدد الكافي من كادر التمريض بما يتناسب مع عدد الأطباء المسجلين فيه.[74]
- **مركز إعادة التأهيل**: كثيرا ما تتسبب بعض الحوادث أو الأمراض التي يتعرض لها بعض الناس في إلحاق الضرر الجسمي والنفسي بهم، تجعلهم بحاجة لإعادة تأهيل واتباع علاج طبيعي يساهم في تحسنهم وتخلصهم من هذه الآثار الجانبية للمرض أو الحادث. ومن أجل ذلك تم انشاء مراكز لإعادة التأهيل والعلاج الطبيعي والنفسي، تقدم خدمات تساهم في تقليل العجز لدى المرضى أو تقليل احتمالات الإصابة به أو القضاء عليه تماما، من خلال تمارين رياضية واتباع أنظمة غذائية معينة وأحيانا يتم الإعتماد على الطب البديل في عمليات المعالجة، كالمعالجة بالإبر الصينية أو الحجامة أو الأعشاب الطبية، اضافة

[73] **تعريف/تصنيف خدمات/ منشآت الرعاية الصحية من قبل هيئة الصحة– أبو ظبي**، على الموقع: http://www.haad.ae/haad/tabid/1010/Default.aspx، تاريخ الإطلاع: 2015/12/06، على الساعة: 18:13.

[74] تعريف/تصنيف خدمات/ منشآت الرعاية الصحية من قبل هيئة الصحة– أبو ظبي، **مرجع سابق**.

إلى الحمامات المعدنية لمعالجة بعض أمراض العضلات والروماتيزم وآلام الظهر، اضافة لتدريب المرضى على التعامل مع مرضهم بشكل عادي وتعليمهم كيفية التعايش معه يوميا وممارسة حياتهم اليومية كالمعتاد.

- **الوحدات الطبية المتنقلة:** تعاني المناطق النائية والمحرومة نقصا في الخدمات الصحية نتيجة بعد المراكز الصحية والمستشفيات والعيادات الطبية وصعوبة الوصول إليها، وأيضا عدم قدرة الأغلبية على دفع تكاليف العلاج نظرا لأوضاعهم الإجتماعية المزرية، ولهذا تم التفكير في استحداث عيادات طبية متنقلة تكون تابعة للقطاع الحكومي أو لجمعيات خيرية تقدم خدمات صحية مجانية في الغالب أو بأسعار رمزية، كالإستشارات والنصائح الطبية ولقاحات التطعيم للأطفال والفحوصات المجانية وتقديم الأدوية، وخدمات رعاية الحوامل والولادة وعلاج الحالات البسيطة مثل الإلتهابات الجلدية والجروح الطفيفة. كما تستخدم العيادات المتنقلة أيضا في تلبية الإحتياجات الصحية للسكان النازحين في المخيمات وفي حالات الكوارث، وفي القيام بحملات التوعية ضد مرض معين أو آفة اجتماعية معينة كالإيدز والتدخين، أو في حملات التبرع بالدم.
- **التمريض المنزلي (الإستشفاء المنزلي):** رغم أن الخدمات الطبية تقدم عادة للمرضى في المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات، إلا أن المريض يحتاج لكثير من هذه الخدمات والتي تبقى مطلوبة بعد مغادرته للمستشفى أو العيادة أو المركز الصحي. هذه الخدمات تندرج تحت ما يسمى بالتمريض المنزلي أو الرعاية الصحية المنزلية أو الإستشفاء المنزلي، والذي يقوم على انتقال الخدمات الصحية والرعاية بالمريض لمنزله، بحيث تجعله يعيش ضمن جو عائلي بعيد عن المستشفى وهذا له أثر نفسي ايجابي على حالة المريض. فالتمريض المنزلي من جهة لا يعزل المريض عن أهله، ويقلل فترة وتكاليف مكوثه في المستشفيات والضغط المفروض على الهياكل الصحية من جهة أخرى، بحيث يتسنى للحالات الطارئة أن تجد لها متسعا في المستشفى. وقد أثبتت نجاعة الإستشفاء المنزلي بالدول التي طبقته سواء من الناحية الصحية والنفسية والإقتصادية حيث يكلف بين **40** إلى **50** بالمائة أقل من الإستشفاء بالمؤسسات الصحية كما يساهم في تحسن المرضى بسرعة.[75] وهو يطبق على فئات كثيرة كالمسنين وأمراض السرطان وأمراض الزهايمر والسكري والجلطات الدماغية وآلام الظهر ومن يحتاجون لعلاج طبيعي وعمليات تأهيل وغيرها، وذلك من خلال فرق طبية مدربة تضم أطباء وممرضين وأخصائيين نفسانيين وأخصائيين في التغذية ومساعدين اجتماعيين، يخضعون لعمليات تدريب وفق برامج للطب المنزلي تعده المستشفيات الحكومية، وأيضا يمكن القيام به من خلال القطاع الخاص أو الجمعيات الخيرية، وفي بعض الدول تم تأسيس مراكز للرعاية الصحية المنزلية تتكفل بهذه العمليات العلاجية وتسهر على راحة المرضى.

ج. مساهمة أدوات المالية الإسلامية في تعزيز الإستثمار في المجالات الصحية:

إن الإستثمار في مجال الصحة استثمار ذو نفع عام وخاص، فالصحة الجيدة ضمان لإنتاج مستمر للفرد وبناء متواصل لأبناء المجتمع، وعن طريق أدوات المالية الإسلامية المتنوعة يمكن تعزيز الإستثمار في مجال الصحة ببناء وانشاء المستشفيات والمراكز

[75] **العلاج المنزلي يدخل حيز الخدمة قريبا في الجزائر**، مقالة منشورة بتاريخ 2015/11/02 على الموقع: http://www.essalamonline.com/ara/permalink/49150.html، تاريخ الإطلاع: 2015/12/08، على الساعة: 14:30.

الصحية والعيادات الطبية والصيدليات عن طريق عقود المشاركات كالمشاركة والمضاربة بين القطاع العام والخاص أو بين شريكين أو أكثر في القطاع الخاص، مع الإستعانة بعقود الإستصناع والإجارة لبناء هذه المؤسسات، وتعد الصكوك أفضل أداة لتجميع رأس المال الإبتدائي للمشاريع الصحية. كما أنه من خلال الصناديق الوقفية يمكن تشكيل العيادات المتنقلة، وشراء بعض الأجهزة التي يحتاجها المرضى، كالكراسي المتحركة وبعض الأدوية الغالية الثمن التي يصعب على المرضى الفقراء توفيرها خصوصا في حالات الأمراض المزمنة، أو بناء بعض الصيدليات والمراكز الصحية في المناطق النائية.

كذلك تفيد أدوات المعاوضات في شراء ما تحتاجه مختلف المؤسسات الصحية من أسرة وأفرشة وأجهزة طبية ومعدات وأدوات فحص ومعالجة وأدوية. وبالنسبة للتأمين التكافلي فيمكن الإستفادة من خدمات التأمين التكافلي ضد المرض والعجز والحوادث بالنسبة للأفراد، أو استثمار أموال شركات التأمين في المجال الصحي.

المطلب الثاني: المساهمة في الحد من الفقر

إن أهم الإستراتيجيات في محاربة الفقر، هي التركيز على الإستثمار في رأس المال البشري –كما سبق الذكر– وبناء قدرات الفقراء للخروج من دائرة الفقر بتعزيز مهاراتهم في العمل والريادة في الأعمال وادماجهم في المجتمع.

ومحاربة الفقر كذلك تبدأ بوقاية الفئات المعرضة للفقر بدرجات كبيرة ودعمهم، اضافة إلى دعم الفئات الفقيرة بتحقيق العدالة والمساواة للوصول للرخاء المستدام. ومن أهم الوسائل التي تساعد في الحد من الفقر اضافة لتوفير الصحة والتعليم، نجد محاربة البطالة وتوفير المأوى والسكن والأمن الإجتماعي والنفسي وغيرها.

الفرع الأول/ محاربة البطالة:

1. مفهوم البطالة:

توصف البطالة بأنها ظاهرة اقتصادية واجتماعية، وتعد المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة أعداد الفقراء. حيث وجد أن هناك علاقة قوية بين العاطلين عن العمل أي البطالين ومعدلات الفقر.

وقد عرفت **منظمة العمل الدولية** العاطل عن العمل أي البطال بأنه: "ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده".[76]

[76] محمد حسين عبد القوي، **البطالة المشكلة والعلاج**، مركز الإعلام الأمني، الأكاديمية الملكية للشرطة، مملكة البحرين، ص:02. على الرابط: http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/July/4-7-2011/634454099470049600.pdf، تاريخ التحميل: 2015/12/09، على الساعة: 18:10.

وحسب **المكتب الدولي للعمل**: فإن فئة البطالين تتكون من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين **16** و**59** سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية:[77]

- بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر.
- متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا.
- يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث عن عمل مأجور.

إن البطالة تعرف كذلك بأنها: "الفرق بين حجم العمل المعروض عند المستويات السائدة للأجور وفي ظل ظروف معينة للعمل، وحجم العمل المستخدم عند هذه المستويات، وذلك خلال فترة زمنية معينة. إن الذين لا يعملون بالمقابل (أجر نقدي أو عيني) لكنهم يرغبون في العمل هم المتعطلون، هؤلاء تعطلوا إجباريا وليس اختياريا، وينقسم هؤلاء إلى أفراد سبق لهم العمل وتعطلوا لسبب من الأسباب وأفراد دخلوا أول مرة سوق العمل".[78]

ما يلاحظ من التعاريف السابقة أن البطالة هي مرحلة مؤقتة قد تطول وقد تقصر، يمر بها الباحثون عن عمل معين انطلاقا من سن قانونية معينة، برغبة ملحة وجدية تظهر من خلال المشاركة في مسابقات التوظيف والتسجيل في مكاتب التشغيل وغيرها، وقادرين على أداء هذا العمل مقابل أجر سائد في الوقت المحدد وفورا. وأجبروا على الدخول في هذه المرحلة لسبب أو لآخر كزيادة طلب العمل عن عرض العمل، أو أن السن غير مناسب أو لوجود مانع آخر.

أي أنه يستبعد الأطفال والأشخاص تحت السن القانونية والمرضى والعاجزون وغير المهتمين بايجاد عمل وغير المستعدين لأدائه فورا من قائمة المصنفين كبطالين خلال فترة معينة في مجتمع معين لأسباب معينة.

2. أسباب البطالة:

تتعدد أسباب البطالة بين أسباب اقتصادية واجتماعية تساهم في انتشارها في مجتمع معين لفترة معينة كمايلي:[79]

أ. الأسباب الإقتصادية:

---

[77] شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2005، ص: 03.

[78] البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس، بدون سنة نشر، ص: 179. على الرابط: http://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_06/article_09.pdf، تاريخ التحميل: 2015/12/13، على الساعة: 10:13.

[79] **الوحدة (6): البطالة Le chômage** ، المجال المفاهيمي الثالث: الإختلالات الإقتصادية، ص: 04، محاضرات مقدمة على الرابط: http://www.onefd.edu.dz/nouveau_3as/fichiersPDF/Gestion-Econ/eco-mana/ENVOI2/env2_eco_mana_01.pdf، تاريخ التحميل: 2015/12/09، على الساعة: 13:05.

- **مشكلة النمو الإقتصادي**: ترجع مشكلة النمو الإقتصادي إلى قلة الموارد المالية ومشاريع التنمية التي تؤدي إلى تقليص الإستثمارات والتوسع الإقتصادي، وبالتالي ينتج عن ذلك انخفاض في إنشاء مناصب عمل تمتص البطالة.
- **مشكلة إنتاجية العمل**: ويرجع هذا إلى توجه أصحاب المؤسسات نحو استخدام أكثر للرأسمال التقني تماشيا مع التقدم التكنولوجي، أي إحلال الآلة محل العامل البشري، حيث أن تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة من خلال إحلال الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الإقتصاد الوطني أدى إلى انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري.
- **هجرة الصناعات**: انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية، من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، للإستفادة من اليد العاملة الرخيصة في البلاد النامية مما أثر على أوضاع العمالة المحلية لهذه الصناعات في البلاد الرأسمالية المتقدمة.
- **انخفاض الإنفاق الحكومي**: عندما تلجأ الحكومة إلى إتباع سياسات انكماشية يؤدي هذا إلى تقليص الإنفاق الإستثماري في مختلف المجالات، ومن نتائج هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة (عدم إنشاء مناصب شغل).

ب. الأسباب الإجتماعية:

- **ارتفاع معدلات النمو السكاني**: إن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.
- **هجرة السكان**: يرى البعض أن المهاجرين يساهمون في تفاقم أزمة البطالة في الدول التي يتواجدون بها خاصة التي تمنحهم وضعا اجتماعيا معترفا به.

اضافة للأسباب الإقتصادية والإجتماعية تساهم كذلك الأسباب السياسية وعدم الإستقرار الأمني والإجتماعي في انتشار البطالة وتفاقم حدتها، بسبب نفور المستثمرين من توظيف أموالهم في البلد غير المستقر أمنيا وسياسيا، ولجوء العديد من أصحاب الأموال إلى تهريب أموالهم مما يقلص من حجم الموارد المالية المحلية المخصصة للإستثمارت التي تساهم في امتصاص البطالة فتزداد معدلاتها وتزداد الفئات الفقيرة في المجتمع.

3. أنواع البطالة:

هناك العديد من أنواع البطالة يمكن ذكرها كمايلي:

أ. البطالة الدورية: هي البطالة المرتبطة بالدورات الإقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الإقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الإنكماش والركود أو الكساد. أما في حالة الإنتعاش والإزدهار تنخفض ويسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة، وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة. قد يتطلب القضاء على هذا النوع من البطالة إتباع سياسات اقتصادية توسعية متمثلة في

السياسات المالية والنقدية لزيادة الطلب الكلي ولتشجيع الإستثمار والصادرات، زيادة الإستهلاك والإنفاق الحكومي وخفض الواردات والضرائب.[80]

ب. **البطالة المقنعة:** يقصد بها تكدس عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، ولكنها تتقاضى أجرا – وإذا ماسحبت من مكان عملها فإن حجم الإنتاج لا ينخفض – مما يعني رفع متوسط تكلفة المنتجات.[81]

ج. **البطالة الهيكلية:** يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين:[82]

- **العامل الأول:** يفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثون عن العمل،كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية التي توجد بها فرص العمل وبين المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثون عن العمل.
- **العامل الثاني:** يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الإستيعابية للإقتصاد الوطني، والتي تنشأ أساسا بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الإقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا.

د. **البطالة الإحتكاكية:** هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى العاطلين الباحثين عن عمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، مما يعني عدم التقاء جانب الطلب على قوة العمل مع جانب العرض. وهذا يتطلب توفير مركز للمعلومات الخاصة بفرص التشغيل، الذي من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل، ويتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الإختيار بين الإمكانات المتاحة بسرعة وكفاءة أكبر.[83]

هـ. **البطالة الموسمية:** بطالة تحدث في بعض الصناعات بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الإقتصادي نتيجة للظروف المناخية أو التغيرات الدورية.[84]

و. **البطالة الفنية أو التكنولوجية:** هي البطالة الناتجة عن الإستغناء عن عدد معين من العاملين، نتيجة ادخال آلات ومعدات وأساليب مستحدثة.

---

[80] سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية–حالة الجزائر–**، مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس–سطيف–، 2010،ص:08.

[81] محمد جلال مراد، **البطالة والسياسات الإقتصادية**، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، ص: 13. على الرابط: http://www.mafhoum.com/syr/articles_08/mrad.pdf، تاريخ التحميل: 2015/12/09، على الساعة: 14:30.

[82] شلالي فارس، **مرجع سابق**، ص: 06.

[83] محمد جلال مراد، **مرجع سابق**، ص: 13.

[84] زيد بن محمد الرماني، **البطالة–العمالة–العمارة من منظور الإقتصاد الإسلامي**، دار طويق للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، 2001، ص: 15.

ز. **البطالة الإختيارية والبطالة الإجبارية:** البطالة الإختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله، أي دون إرادته مع أنه راغب وقادر على العمل عند مستوى أجر سائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية.[85]

ح. **بطالة الفقر:** هي تلك الناتجة بسبب النقص في التنمية، والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الدائم والمستمر، وتسود هذه البطالة في الدول القليلة النمو والتي يسودها الركود وضعف التنمية (والمنهكة اقتصاديا) كما ينشأ لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية ولهذا تسمى هذه الدول "دول الإرسال" والدول الموظفة لهذه العمالة "دول الإستقبال".[86]

نلاحظ كثرة أنواع البطالة وتعدد أسبابها فمنها ما هو هيكلي دائم يحتاج إلى تغييرات عميقة وسياسات جذرية من قبل الدولة، ومنها ما هو مؤقت ناتج عن اضطراب اقتصادي كحالة الركود أو بسبب موسمية النشاط. ومهما كان نوع البطالة فهي تترك خلفها آثارا اقتصادية واجتماعية مما يجعلها تحتاج لحلول تخفف من هذه الآثار.

4. آثار البطالة:

أ. **الآثار الإقتصادية:** تتأثر معدلات البطالة بأسباب اقتصادية وبنفس الوقت تترك آثارا اقتصادية تتمثل فيمايلي:[87]

- تعد البطالة هدر لطاقات وقدرات أبناء المجتمع، التي تضيع دون الإستفادة منها في أي نوع من العمل، وهي لدى المتعلمين أشد خطورة من غيرهم، فهي ليست فقط هدر لطاقاتهم، ولكنها أيضا هدر لكل ما أنفق عليهم في عملية تعليمهم، وقد تكون بطالة هؤلاء المتعلمين سببا لإنصراف غيرهم مستقبلا عن التعليم لعدم جدواه من الناحية الإقتصادية (من وجهة نظرهم).
- التأثير على مستويات الإنتاج حيث هناك علاقة إرتباطية بين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات في معدل البطالة، فحسب قانون أوكن إذا ارتفع معدل البطالة بمقدار **1%**، سيؤدي ذلك لإنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بما قدره 3 **%**.
- تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، خسارة فقدانهم التدريجي لمهاراتم أو خبراتهم.
- تعطيل جزء من قوة العمل، يكلف الدولة نفقات إضافية، حيث في كثير من دول العالم تمنح الحكومات إعانات نقدية للمتعطلين فيها، وكلما زادت أعداد البطالين أدى ذلك إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تقدمها الحكومة لهم والتي تؤثر سلبا على ميزانية الدولة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة ينخفض حجم إيرادات الدولة من

---

[85] الوافي الطيب، بهلول لطيفة، **البطالة في الوطن العربي... أسباب وتحديات**، ص:05. على الرابط: www.kantakji.com/media/4127/7838.doc، تاريخ التحميل: 2015/12/13، على الساعة: 19:17.

[86] سليم عقون، **مرجع سابق**، ص: 13.

[87] قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة –دراسة ميدانية بولاية قسنطينة–**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري– قسنطينة–، 2010، ص: 28.

جراء انخفاض حجم الضرائب التي تحصلها الدولة، وهذا ما يضعف من قدرتها على الإنفاق على الخدمات العامة الضرورية كالتعليم والصحة والمرافق العامة....

- يعتبر عنصر العمل عنصرا رئيسيا من عناصر الإنتاج، وعدم استغلال هذا المورد يضيع على الإقتصاد فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة والقادرة على العمل والإنتاج.
- إن تفاقم ظاهرة البطالة يعطي الفرصة لظهور ما يسمى بالإقتصاد غير الرسمي الذي يشغل عشرات الآلاف من العمال، هذا الأخير ينتج عن التدهور المستمر للقطاع الرسمي، ويعد خسارة للخزينة العامة للدولة لأنه لا يدفع الضرائب التي يمكن أن تخلق مناصب شغل في القطاع الرسمي.
- إن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد وإنخفاض مستوى الناتج الوطني والدخل الوطني.
- تضعف البطالة القوة الشرائية للعاطل عن العمل، حيث تنخفض قدرته على إشباع حاجاته الإقتصادية فيحرم من التمتع بحياة كريمة وتحقيق الرفاهية.

نلاحظ تعدد الآثار الإقتصادية للبطالة على الفرد والدولة معا، فهي تؤدي لإنخفاض الإنتاج ومستويات الدخول مما يؤثر على القدرة الشرائية للأفراد، كما تؤدي لظهور بعض النشاطات غير الرسمية كالإقتصاد غير الرسمي الذي يحد من مداخيل الدولة الناتجة عن الضرائب، هذه الأخيرة التي تستغل في احداث المشاريع التي توفر مناصب عمل وهكذا نلاحظ استمرار الحلقة المفرغة.

ب. الآثار الإجتماعية والسياسية:

للبطالة أيضا آثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءا وخطورة عن الآثار الإقتصادية، بل أن هذه الآثار قد تنعكس بعد ذلك في شكل آثار اقتصادية خطيرة. ومن بين الآثار الإجتماعية والسياسية يمكن ذكر مايلي:[88]

- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، والجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم، ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح والأموال.
- تؤثر فترات البطالة طويلة المدة على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل، والتي تكون عبئا على الموارد الإقتصادية من جهة وسببا من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى؛
- ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العاطلين عن العمل مما يؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الإنتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكيك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم أخلاقيا؛

[88] سليم عقون، **مرجع سابق**، ص: 14.

- تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن وغير ذلك، وهو ما يترك آثار سيئة متنوعة ومتعددة على الإناث والذكور؛
- تعزيز ظاهرة الهجرة وخاصة عند الشباب؛
- اضطراب الأوضاع الإجتماعية مما قد يعصف بالإستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها، اضافة لضعف درجة المشاركة السياسية؛
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والإنتماء واللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن وأفراد المجتمع.

اذن فالآثار الإجتماعية للبطالة تؤدي إلى اضطراب الأوضاع النفسية والإجتماعية للفرد البطال ومن ثم امتداد هذا الإضطراب إلى باقي أفراد المجتمع، بظهور كل أنواع الجرائم والآفات الإجتماعية وارتفاع معدلات الهجرة الشرعية وغير الشرعية، وضعف ارتباط الأفراد بمجتمعاتهم ودولهم، مما يفكك اتحادهم ويفتح المجال لنشوب صراعات داخلية وبالتالي اختلال الإستقرار السياسي والأمني.

5. مساهمة أدوات المالية الإسلامية في محاربة البطالة:

تستطيع أدوات المالية الإسلامية المساهمة في محاربة البطالة مساهمة معتبرة، فباستعمال القروض الحسنة المقدمة من طرف صناديق الزكاة والوقف يمكن دعم البطالين لبدء مشاريع مصغرة خاصة بهم وتشجيع المقاولاتية كما ذكر في عنصر سابق، أو تقديم منح للبطالين من خلال انشاء صندوق تأمين للبطالة خصوصا للأفراد الذين يجبرون على ترك وظائفهم وتسريحهم دون سابق انذار من عملهم لسبب من الأسباب.

كما أن الدولة تستطيع تشجيع الإستثمارات في مختلف المشاريع التنموية التي تستقطب اليد العاملة خصوصا المشاريع الإنتاجية بالشراكة مع القطاع الخاص من خلال استخدام عقود المشاركات والصكوك، ويفضل استهداف المناطق الجغرافية التي تتمتع بمعدلات مرتفعة من البطالة من أجل احداث التوازن بين مختلف المناطق والقضاء على البطالة الهيكلية.

الفرع الثاني/ توفير السكن المستدام:

1. مفهوم السكن المستدام:

يعد السكن من ضروريات الحياة شأنه في ذلك شأن الغذاء والكساء، وهو أحد مؤشرات التنمية الإجتماعية المستدامة ومن شروط التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الرفاهية والإستقرار الإجتماعي. وقد تطورت معانيه بين مفهوم ضيق ومفهوم واسع، حيث المسكن بالمعنى الضيق يعبر عن المأوى الذي يلجأ إليه الأفراد للشعور بالراحة والأمان والإستقرار، ولتكوين علاقات أسرية وحفظ الممتلكات والنفس من الأخطار الخارجية، أما معناه الواسع فيمتد إلى أن المسكن لكي يحقق ما سبق يجب أن تتوافر فيه

المرافق والخدمات العامة المساعدة، ومختلف التسهيلات التي تكفل استمرار الحياة فيه وتقدم العديد من المزايا كتوفر الكهرباء والماء والأنترنت وسهولة الوصول إلى هذا السكن وغيرها من الخدمات التي تعود بالنفع على مختلف أفراد المسكن والمجتمع.[89]

إن وجود السكن اللائق وإقامة المجمعات السكنية هو جزء من التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة، فهو من جهة مجال للإستثمار ولتوفير الدخل وتقليل معدلات البطالة، لأن قطاع البناء والإنشاء يتطلب يد عاملة معتبرة، ومن جهة أخرى هو عامل مهم لضمان الصحة والإستقرار النفسي والإجتماعي لمختلف أفراد المجتمع.

وللوصول للمسكن المستدام يجب تمكين خصوصا المحتاجين والفقراء ومحدودي الدخل من الحصول على المسكن اللائق الذي يحتوي على مختلف ضروريات الحياة والذي يساعدهم على تجاوز مستويات الفقر وتحسين حياتهم للأفضل، مع الحرص على ديمومة هذا المسكن للأجيال الحالية واللاحقة.

2. أهمية السكن المستدام:

للسكن المستدام أهمية كبرى في احداث التنمية المستدامة سواء اجتماعية أو اقتصادية كمايلي:[90]

أ. الأهمية الإجتماعية للسكن:

يعتبر السكن من أهم وأكثر الضروريات لحياة الفرد، فقد يؤدي فقدانه إلى الإحباط النفسي والإجتماعي والشعور بالضياع ما يجر إلى الإنحراف الأخلاقي والديني والإجتماعي، وغيابه قد يشكل أزمة سكن كما يلاحظ في الدول النامية حيث يعاني أصحاب الدخل المحدود افتقارهم إلى مساكن لائقة وتراهم يلجؤون إلى العشوائيات والبناء القصديري، وذلك نتيجة عدم التوازن بين أفراد المجتمع في المداخيل وارتفاع أسعار المساكن، فالأجور ثابتة تقريبا وأسعار المساكن في ارتفاع سريع ومستمر. وهذه العشوائيات تفتقد للأمن والنظافة وتختفي فيها كل المرافق والخدمات الضرورية، مما يؤدي إلى انتشار بعض الأمراض كأمراض الجهاز التنفسي، وعليه فالأهمية الإجتماعية للسكن تكمن في تفادي السلبيات السابقة وتوفير مجتمع آمن صحي.

ب. الأهمية الإقتصادية للسكن:

من خلال معظم الدراسات التي قامت بها مختلف الهيئات المالية الدولية وبالخصوص صندوق النقد الدولي تم ادراك العلاقة الموجودة بين قطاع السكن من جهة، وباقي القطاعات من جهة أخرى في الإقتصاد. فالسكن لم يعد ينظر إليه كمجرد خدمة تستنزف خيرات مادية ومالية للمجتمع فقط، لكن أصبح ينظر إليه على أنه محرك للتنمية الإقتصادية، وذلك عن طريق خلق فرص عمل بصفة دورية، والعمل على رفع إنتاجية العمل لتساهم بدورها في تنمية الصناعات المحلية. وعليه فإن إنجاز

---

[89] اسماعيل ابراهيم الشيخ دره، **اقتصاديات الإسكان**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 127، جويلية 1988، ص: 13.

[90] عبد الرزاق سلام، نذير بوسهوة، **آفاق التنمية الاسكانية المستدامة في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول – أزمة قطاع السكن في الدول العربية واقع وآفاق، يومي 24/23 ماي 2012، جامعة المدية، ص ص: 4-6.(بتصرف)

السكنات تكمن في مدى تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة بنوعيها المتخصصة والبسيطة والتي تساهم في امتصاص البطالة بالنسبة لكثير من الدول النامية أو المتقدمة، كما أن تنظيم برامج السكن المكثفة من شأنها أن تستخدم أكبر قدر ممكن من الموارد المحلية وأن تخلق مجالا لاستثمارات متنوعة وفتح مناصب عمل جديدة.

3. تحديات توفير السكن المستدام:

ما يعمل على احداث أزمة سكنية في دولة ما، ويحد من توفير السكنات لجميع أفراد المجتمع، هو ارتباط السكن المستدام بالعديد من العوامل التي تؤثر عليه، تتمثل أهمها فيمايلي:

- ارتفاع عدد السكان بحيث يصبح الطلب يفوق العرض، فيحدث اختلال على المستوى الكلي في تلبية احتياجات السكان وخصوصا في المدن مما يدفعهم إلى استعمال طرق ملتوية للحصول على سكن كالسكنات العشوائية.
- ارتفاع أسعار مواد البناء بسبب التضخم مما يحد من قدرة الأفراد على تشييد منازلهم أو صيانتها.
- ارتفاع أسعار إيجارات المساكن أيضا بسبب التضخم بشكل يهدد فرص ذوي الدخل المحدود والمتوسط من الحصول على سكن ملائم.
- ارتفاع تكاليف العمالة مما يؤثر على عمليات تشييد منشآت سكنية جديدة تلبي الطلب المتزايد على السكن.
- صعوبة الحصول على التمويل اللازم للحصول على السكن خصوصا للفقراء وذوي الدخل المحدود.
- نقص في الأراضي الصالحة للبناء وخصوصا في المدن لاكتظاظها وازدحامها وضيق المساحة، ومحدودية عدد المستثمرين والشركات في القطاع السكني وبالذات الموجهة لخدمة فئات الدخل المنخفض والمتوسط والمناطق القليلة السكان.[91]

4. دور أدوات المالية الإسلامية في توفير سكن مستدام:

يمكن توفير السكن المستدام باستعمال أدوات المالية الإسلامية القائمة على المشاركة من باب تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في مجال السكن، حيث يتطلب قطاع السكن أموالا معتبرة لتلبية طلبات أفراد المجتمع قد لا تقدر ميزانية الدولة على توفيرها وبالتالي فمشاركة القطاع الخاص ستخفف هذا العبء على القطاع العام.

كذلك يمكن اللجوء إلى الإجارة المنتهية بالتمليك مقابل أقساط ميسرة خاصة لأصحاب الدخل المحدود، أو استعمال أموال الوقف سواء أموال نقدية أو الأراضي الوقفية الصالحة للبناء في انشاء مباني ومجمعات سكنية مجهزة بمختلف الخدمات الضرورية للفقراء، أو تقديم قروض حسنة سواء من صندوق الوقف أو الزكاة لمساعدة الفقراء على صيانة وترميم منازلهم خصوصا

[91] عبد الرزاق سلام، نذير بوسهوة، **مرجع سابق**، ص: 13.

في المناطق الريفية أو لاستخدامها في تسديد أقساط الإيجار المنتهي بالتمليك، وهذا سيخفف الضغط على المدينة بتقليل الهجرة الريفية.

ولإنجاز السكنات يمكن استخدام عقود الإستصناع أو الإجارة مع الإستفادة من خدمات التأمين التكافلي في مجال السكن، أو استثمار أموال شركات التأمين في قطاع السكن، حيث من جهة سيساعد شركات التأمين على توسيع نشاطها الإستثماري، ومن جهة أخرى سيساهم في تحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة بتمكين الفقراء وذوي الدخل المحدود من الحصول على سكن ملائم يخفف من حدة فقرهم ويحسن معيشتهم.

كما أن الصكوك تلعب دورا مميزا في تشجيع الإستثمار في القطاع السكني خصوصا بالنسبة للقطاع الخاص سواء بالمشاركة أو المضاربة أو الإستصناع أو الإجارة.

وبهذا نلاحظ فعالية أدوات المالية الإسلامية ودورها في توفير السكن للحد من الفقر خصوصا للفئات الفقيرة والمحدودة الدخل انطلاقا من التنوع الذي تتميز به وخصائصها التي تراعي التنمية الإقتصادية والإجتماعية معا.

المبحث الثالث: مساهمة أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد البيئي

اضافة للبعد الإقتصادي والإجتماعي للتنمية المستدامة، يتطلب البعد البيئي العديد من الإستثمارات والمشاريع التي تحافظ على البيئة من التدهور والتلوث وتخفف تغيرات المناخ، وتحمي التنوع البيولوجي وتحقق العدالة بين مختلف الكائنات والأجيال الحالية والمستقبلية.

وتقدم الأدوات المالية الإسلامية تشكيلة مميزة يمكنها المساهمة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، أين يمكن توضيح هذه المساهمة من خلال العناصر التالية:

- المطلب الأول: المساهمة في الحد من التلوث وتغير المناخ
- المطلب الثاني: المساهمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي

المطلب الأول: المساهمة في الحد من التلوث وتغير المناخ

الفرع الأول/ تشجيع الإستثمار في الطاقات المتجددة:

1. مفهوم الطاقات المتجددة:

لقد أثبتت الدراسات والأبحاث العالمية أن الطاقات التقليدية الأحفورية (الفحم، البترول، الغاز) تؤدي إلى حدوث العديد من المشاكل البيئية كالتلوث البيئي والتغير المناخي، كما أنها تتجه إلى النضوب والزوال حيث انخفضت الإحتياطات العالمية نتيجة الإستهلاك المفرط وتزايد الطلب العالمي، فالتقرير الدولي الصادر عن "إدارة معلومات الطاقة الأميركية" يتوقع ارتفاع معدل الإستهلاك العالمي للطاقة بنسبة قدرها **53%** في الفترة بين **2008** و**2035**، حيث سيكون نصف هذا النمو من الصين والهند، ومن المنتظر أن يأتي معظم هذا الإستهلاك من الوقود الأحفوري.[92] كما أنه على مدى العشر سنوات الأخيرة زاد استهلاك الطاقة العالمية بمعدل **30 %** وتعتبر الدول والإقتصادات الناشئة والنامية الأكثر استهلاكا للطاقة.[93]

إن الأسباب السابقة الذكر دفعت إلى التفكير في ايجاد طاقات بديلة تتسم بالتجدد والإستمرارية وعدم النضوب وكفيلة بمواجهة الطلب العالمي المتزايد في استهلاك الطاقة، وتساهم في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن الطاقات التقليدية والتي يتوقع أن تبلغ حوالي **190** مليون طن من غاز ثاني أوكسيد الكربون سنة **2017** بالإضافة للغازات الأخرى.[94] أي أن تكون هذه الطاقات صديقة للبيئة وقد أطلق عليها الطاقات المتجددة.

تعرف الطاقات المتجددة بأنها: "تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري بمعنى أنها الطاقات المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ، فهي التي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة".[95]

أي أن الطاقات المتجددة تتميز بصفة الإستمرارية والتجدد والتكرر من مصادر طبيعية لا تنضب وتكون على عدة أشكال في كل مكان أي أنها طاقة محلية بالدرجة الأولى، وصديقة للبيئة.

---

[92] **موازين القوى تتحول نحو العملاقين الآسيويين..نمو قطاع الطاقة المتجددة في الصين والهند**، مقالة منشورة بتاريخ 22 أكتوبر 2011، على الموقع: http://www.alittihad.ae/details.php?id=97404&y=2011، تاريخ الإطلاع: 2015/09/29، على الساعة: 16:12.

[93] **تقرير منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2014**، ص: 10، من الموقع: http://www.brookings.edu/~/media/research/files/reports/2014/08/2014%20energy%20report%20bdc%20esi/arabic%20pdf.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/12/15، على الساعة: 16:13.

[94] طالبي محمد، ساحل محمد، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، عرض تجربة ألمانيا**، مجلة الباحث، العدد السادس، 2008، ص: 205.

[95] فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص: 149.

إن هذه الطاقات يطلق عليها بالطاقات الخضراء المستدامة وقد استقطبت أعدادا متزايدة من المستثمرين، ففي سنة **2013** قدرت الإستثمارات الجديدة فيها بـ **232** مليار دولار أمريكي وفي **2014** قدرت بـ **270** مليار دولار أمريكي.[96] وقد مثلت الطاقات المتجددة حوالي **58.5%** من صافي الإضافات لسعة الطاقة العالمية في **2014** مع نمو معتبر ومميز في مختلف أنواعها: طاقة الرياح، الطاقة الشمسية...، وقد سيطرت الطاقة المائية والشمسية على السوق. وفي نهاية عام **2014** فإن مصادر الطاقة المتجددة مجتمعة امتلكت قدرة بنسبة **27.7%** في توليد الطاقة الكهربائية في العالم. وهي كافية لتزويد حوالي **22.8%** من الكهرباء المنتجة في العالم كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (20): مساهمة الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء في نهاية 2014

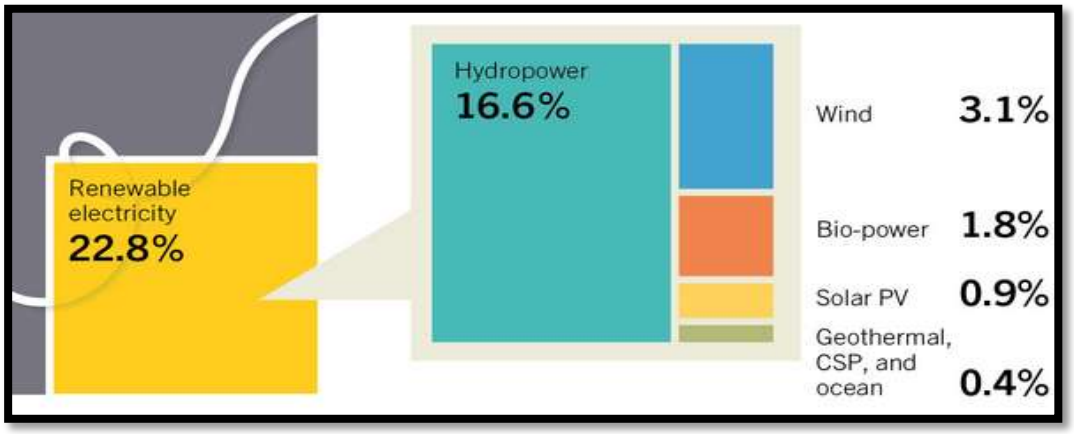

Source: http://www.ren21.net/wpcontent/uploads/2015/06/GSR2015_Figure3.jpg. Vu le : 02/10/2015, A 16:13.

نلاحظ من الشكل أن أكبر مساهمة في انتاج الطاقة الكهربائية هي مساهمة الطاقة المائية بنسبة **16.6%**، تلتها طاقة الرياح بنسبة **3.1%**، ثم طاقة البيوماس بنسبة **1.8%**، ثم الطاقة الشمسية بنسبة **0.9%**، ثم طاقة الحرارة الأرضية والمحيط بنسبة **0.4%**. وهذا يدل على تنوع مصادر الطاقات المتجددة وأهميتها في توليد خصوصا الطاقة الكهربائية التي تستخدم في شتى المجالات.

2. أنواع الطاقات المتجددة:

إن الطاقات المتجددة طاقات مستمدة من الطبيعة، يتم استغلالها وتحويلها عن طريق آليات ومعدات تقنية متطورة وطرق تراعى فيها الجوانب البيئية، لتلبية الحاجات المتزايدة من الطاقة من جهة وللمحافظة على البيئة من جهة أخرى. وتتمثل هذه الطاقات في الطاقة المستمدة من الشمس والرياح والمياه والمخلفات الزراعية وغيرها... وفيمايلي تفصيل لهذه الأنواع كما هو موضح في الشكل:

[96] **RENEWABLES 2015 GLOBAL STATUS REPORT,** Annual Reporting on Renewables: Ten years of excellence, REN 21, Paris, P: 19. http://www.ren21.net/wp-content/uploads/2015/07/REN12-GSR2015_Onlinebook_low1.pdf.

الشكل رقم (21): مصادر الطاقات المتجددة

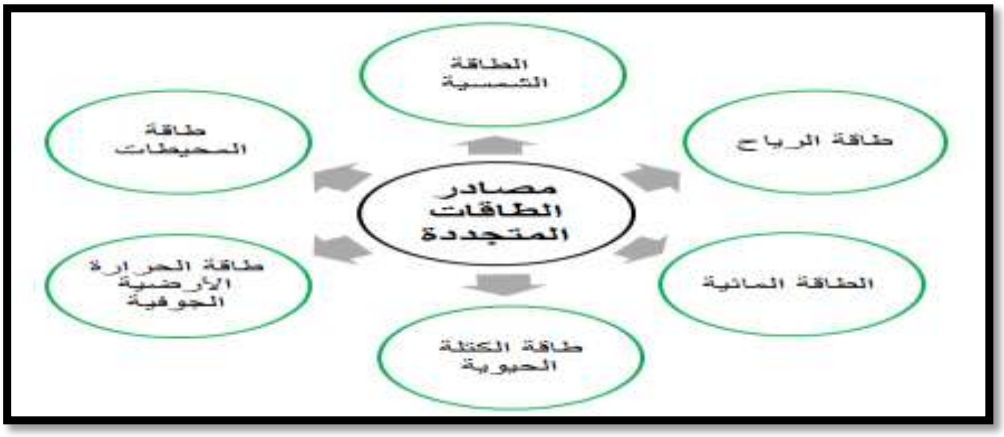

المصدر: إعداد الباحثة

أ. الطاقة الشمسية:

هي طاقة يتم الحصول عليها من ضوء الشمس، والشمس هي المسؤولة تقريبا عن كل مصادر الطاقة الموجودة على الأرض. ومن مزايا الطاقة الشمسية أنها لا تلوث البيئة ولا تتطلب تكنولوجيا معقدة في تحويلها واستغلالها، ولا تخضع لسيطرة النظم السياسية والدولية أو المحلية التي تحد من مدى التوسع في استغلال أية كمية منها. وتستخدم الطاقة الشمسية لأغراض التدفئة في المنازل والمدارس والمؤسسات في فصل الشتاء وتبريد المباني في فصل الصيف، انتاج الطاقة الكهربائية من خلال الخلايا والألواح الشمسية، كما تستخدم أيضا لتوليد الهيدروجين أين تتم عملية تسييله لاستخدامه كغاز في العديد من المناطق وخصوصا النائية.[97]

ب. طاقة الرياح:

من بين مصادر الطاقة المختلفة ربما تكون الرياح أكثر المصادر ملائمة وأقلها كلفة لإنتاج الطاقة بأشكالها المختلفة كالطاقة الكهربائية، وهي الطاقة المستمدة من الرياح عن طريق تحويل حركة الرياح –أي طاقتها الحركية –إلى شكل آخر من أشكال الطاقة. واستغلال طاقة الرياح مرتبط كليا بسرعتها التي يجب ألا تقل في المتوسط عن حد معين وهو **8** ميل /ساعة ولا تزيد عن حد معين تحدد قيمته بحسب نوع الجهاز المستخدم في عملية التحويل وبحسب الإرتفاع والمكان الذي سينصب فيه، وتنبع طاقة الرياح من اختلاف درجات تسخين الشمس ومن عدم استواء سطح الأرض.[98]

---

[97] خديجة عرقوب، **التجربة الهندية في مجال الطاقات المتجددة (تجربة واعدة)**، بحث مقدّم إلى الملتقى العلمي الوطني حول: "فعالية الإستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية " المنظم يومي 11 و 12 نوفمبر 2014، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، ص: 04.

[98] عماد تكواشت، **واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، 2012، ص: 37.

ج. الطاقة المائية:

هي الطاقة المستمدة من قوة الماء، وتعتبر مصدرا من مصادر الطاقة القديمة التي أنشأها الإنسان على ضفاف الأنهار، لذا فقد اقتصرت أهميتها على المناطق ذات الجريان الدائم التي أصبحت تحدد مواقع الصناعة، ولقد قلت هذه الأهمية عند اختراع الآلة البخارية ثم استرجعت بعد التطور العلمي والتكنولوجي واكتشاف المولدات الكهربائية والأسلاك المعدنية المقاومة للطاقة الكهربائية العالية مما أدى إلى تطورها واتساع نطاق استعمالها.[99] إن المنفعة الرئيسية لجميع أشكال الطاقة المائية هي تجهيزها بدون احتراق الوقود الأحفوري، فهي طاقة نظيفة ولا تصدر المواد الجزئية مثل ثاني أوكسيد الكربون وأهم الدول المنتجة للطاقة المائية: الصين، الولايات المتحدة، كندا.

د. طاقة الكتلة الحيوية (biomas energy):

وهي كل أنواع المواد المشتقة من النبات التي يمكن استخدامها لإنتاج الطاقة مثل الخشب والنباتات العشبية والمحاصيل الزراعية ومخلفات الغابات. ومصادر هذه الطاقة يتم إنتاجه خلال عملية التمثيل الضوئي (photo synthesis) وهي قيام خلايا النباتات بانتاج كربوهيدرات باستخدام الماء وثاني أكسيد الكربون وضوء الشمس، وهذه الكربوهيدرات هي مصادر الطاقة.[100] وتتلخص طريقة الحصول على الطاقة في تخمير البقايا النباتية والحيوانية في حفر خاصة، فيتصاعد منها غاز قابل للإشتعال يعرف باسم الغاز الحيوي، وهو غاز يتكون أساسا من الميثان، ويمكن استخدامه في عمليات الطهو والتسخين في المناطق الريفية كما في الصين والهند. كما أن ما يتبقى من عمليات تخمير هذه المخلفات يمكن استخدامه في أغلب الأحوال كسماد طبيعي يساعد على زيادة خصوبة التربة الزراعية.

هـ. طاقة الحرارة الأرضية الجوفية:

الطاقة الحرارية الأرضية الجوفية هي حرارة من باطن الأرض يمكن استخدامها في توليد الكهرباء. حيث أن حجما من الصخر موجود في باطن الأرض مقداره حوالي **520** كيلومترا مربعا –وهو حجم جبل عادي – يكون على درجة حرارة أسخن بعدة مئات الدرجات من الصخر السطحي ويحوي طاقة تعادل الطاقة المستخدمة في العالم بأسره في سنة واحدة. وللإفادة من هذه الطاقة الحرارية فإنه يتم تحويلها لشكل آخر من أشكال الطاقة كالكهرباء مثلا.[101]

---

[99] عبد علي الخفاف، **الطاقة وتلوث البيئة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان– الأردن، ط1، 2000، ص: 79.

[100] عبد المطلب النقرش، **الطاقة (مفاهيمها، أنواعها، مصادرها)**، 2005، ص: 15. على الرابط: http://www.kutub.info/downloads/969.pdf?1271812445&key=MjMxZGE1NTmBlaa8MG60uifXj6mLcpm%2F0DP4oh%2F%2Ban8%3D%0A، تاريخ الإطلاع: 2015/07/13، على الساعة: 15:12.

[101] أحمد شفيق الخطيب، يوسف سليمان خير الله، **موسوعة الطاقة المستدامة –الطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الحيوية –**، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2002، ص: 4.

و. طاقة المحيطات:

هناك أشكال عديدة من الطاقة يستطيع الإنسان الحصول عليها من البحر والمحيطات، فهناك حركة المد والجزر التي تؤدي إلى ارتفاع منسوب المياه على الشواطئ ثم انخفاضها ضمن حركة دورية تتكرر بشكل منتظم. وقد تمكن الإنسان من الإستفادة من هذه الظاهرة في أعمال الملاحة وأخيرا في توليد الطاقة الكهربائية. وكذلك استغلال الطاقة الحرارية في البحار والمحيطات لتوليد الطاقة الكهربائية أو إنتاج الهيدروجين الذي يمكن استعماله كوقود لتوليد الطاقة النهائية.[102]

3. أهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة:

للطاقات المتجددة دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة انطلاقا من البعد البيئي، حيث تعد أنماطا استهلاكية وانتاجية جديدة أقل تلوثا مقارنة بالطاقات التقليدية، أين تعمل على انخفاض انبعاثات الكربون وتقليل التلوث، وسد فجوة النقص في كميات الطاقة المطلوبة خصوصا في المناطق النائية والفقيرة أين تمكن من تزويدها بالطاقة الضرورية للتدفئة والإنارة سواء في المنازل أو المدارس أو العيادات الطبية، أو المؤسسات الصناعية الإنتاجية. كما تعمل الطاقات المتجددة على فتح مناصب عمل جديدة من خلال مشاريعها الإستثمارية المختلفة وبالتالي تساهم في تخفيض معدلات البطالة وفي تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية.

4. مساهمة الأدوات المالية الإسلامية في الإستثمار في الطاقات المتجددة:

تتميز مشاريع الطاقات المتجددة بضخامة رؤوس الأموال اللازمة لتمويلها، ويواجه المستثمرون فيها بعض الصعوبات في الحصول على التمويل اللازم بسبب تدني الثقة بقطاع الطاقات المتجددة، والخوف من فشل هذه المشاريع وعدم قدرة المستثمرين على الوفاء بالتزاماتهم البنكية، وأيضا ارتفاع تكلفة الحصول على منتجات الطاقات المتجددة والنظيفة كأنظمة التسخين الشمسي وأنظمة الخلايا الشمسية وتوربينات الرياح.

يمكن الإستفادة من أدوات المالية الإسلامية لتجاوز العراقيل التمويلية من خلال حشد الأموال عن طريق الصكوك بمختلف أنواعها وخصوصا الإكتتاب في صكوك الإستصناع والإجارة والصكوك الخضراء الموجهة لمثل هذه المشاريع، أو عن طريق الصناديق الوقفية أين يمكن تخصيص صندوق وقفي خاص بمشاريع الطاقة المتجددة؛ مثلا صندوق وقف لوحات شمسية أو صندوق وقف توربينات هوائية لتزويد المناطق الريفية والفقيرة بالطاقة الكهربائية والحرارية اللازمة للإنارة والتدفئة. ويتم من خلال هذه الصناديق جمع الأموال النقدية الموقوفة لشراء تكنولوجيا الطاقات المتجددة ووقفها إما في المنازل أو المدارس أو المساجد وغيرها من الأماكن التي تحتاج للتخضير وتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

---

[102] زواوية حلام، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول المغاربية –دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس–**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف- الجزائر، 2013، ص: 64.

يمكن أيضا تكوين صناديق استثمار في الطاقات المتجددة، التي تجمع بين العديد من المستثمرين المستدامين بيئيا، والتي تفتح أمامهم الفرص لحشد الأموال الضرورية لمثل هذه المشاريع، التي تخلق مناصب عمل جديدة وتسمح لبعض المستثمرين من الإستفادة من عوائد هذه الصناديق في امتلاك مشاريعهم الخاصة بهم، كامتلاك مزارع للألواح الشمسية التي يتم تأجيرها لمؤسسات تهتم بانتاج الطاقة النظيفة وبيعها للمهتمين بذلك.

الفرع الثاني/ تشجيع الإستثمار في النقل المستدام:

1. مفهوم النقل المستدام:

حاليا **80%** من الطاقة المستهلكة عالميا هي من الطاقة الأحفورية (الفحم، الغاز والبترول)، وعلى مستوى النقل فإن وسائل النقل سواء الخاصة بنقل الركاب أو شحن البضائع (سيارات، شاحنات، طائرات..) تستخدم استخداما مكثفا للطاقة الأحفورية، وتساهم في ارتفاع انبعاثات غازات الإحتباس الحراري. وحسب سيناريوهات وكالة الطاقة الدولية من المتوقع أن تزداد الإنبعاثات الناشئة عن قطاع النقل بنسبة **120** في المائة بحلول عام **2050**.[103] والشكل التالي يوضح نسب مساهمة قطاع النقل في انبعاثات الإحتباس الحراري كمايلي:

الشكل رقم (22): نسب مساهمة النقل في انبعاثات غازات الإحتباس الحراري

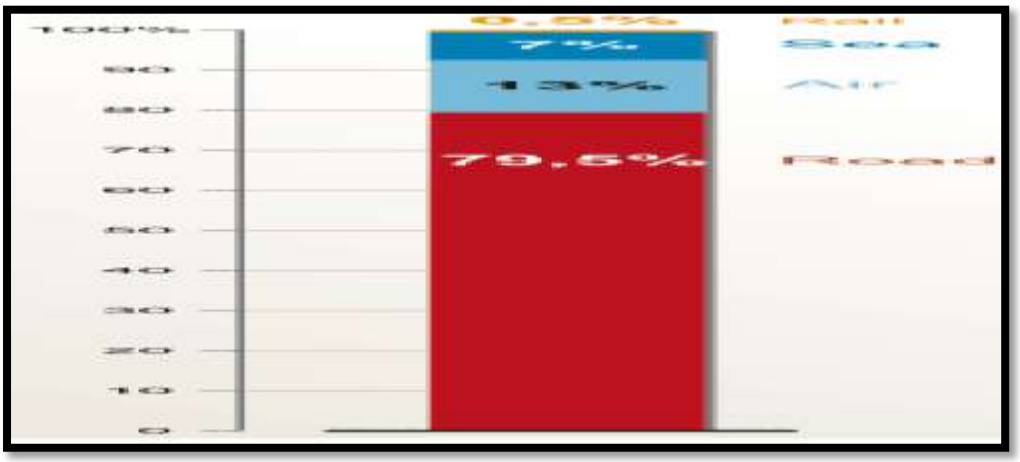

المصدر: سامية لحول، راوية حناشي، **مساهمة نظم النقل الذكية في الحد من التلوث البيئي**، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد الأربعون، جويلية 2014، ص: 52.

[103] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **المشروع الأخضر العالمي الجديد**، موجز السياسات، مارس 2009، ص: 30. على الرابط: http://www.unep.org/greeneconomy/portals/88/Research%20Product/GGNDPolicyBriefAr.pdf، تاريخ التحميل: 03 جوان 2015، على الساعة: 10:17.

حيث تعد وسائل النقل البرية في الطرقات المسؤولة بنسبة **79.5%** عن الغازات الدفيئة المنبعثة في الجو، مقابل **13%** لحركة المرور الجوية (الطائرات)، و**7%** لحركة الملاحة البحرية (البواخر)، و**0.5%** لحركة السكك الحديدية.[104]

ولهذا وجب التوجه نحو وسائل النقل المستدام حتى يتسنى تحقيق التخفيضات اللازمة من انبعاثات غازات الإحتباس الحراري الناشئة عن النقل خلال السنوات القادمة. ويعرف النقل المستدام بأنه عبارة عن نظام:[105]

- يسمح للأفراد والشركات بتلبية احتياجاتهم الأساسية بطريقة آمنة ومتسقة مع صحة الإنسان والنظم الإيكولوجية والإنصاف بين الأجيال.
- يسمح باختيار وسيلة نقل فعالة بتكلفة معقولة، تدعم الإقتصاد وتفعل ديناميكيته.
- يحد انبعاثات الغازات والنفايات بحيث لا تتجاوز قدرات كوكب الأرض في استيعابها، ويقلل من استهلاك الموارد غير المتجددة، ويحد من استهلاك الموارد المتجددة تطبيقا لمبادئ التنمية المستدامة؛ عن طريق إعادة استعمال وتدوير هذه النفايات، والتقليل من استعمال الطرقات البرية والضوضاء والضجيج.
- التركيز على الوصول: حيث في مجتمع النقل المستدام، الناس لديهم على الأقل المساواة في الحصول على السلع والخدمات والفرص الإجتماعية التي لدينا اليوم، وخاصة الأشخاص المحرومون اقتصاديا أو الذين يواجهون مشاكل بدنية قد تعيق الوصول إلى وسيلة النقل المطلوبة التي تعين في الحصول على السلع والخدمات.

فالنقل المستدام هو النقل الذي يحقق الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة؛ الإقتصادية والإجتماعية والبيئية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (23): نظام النقل المستدام

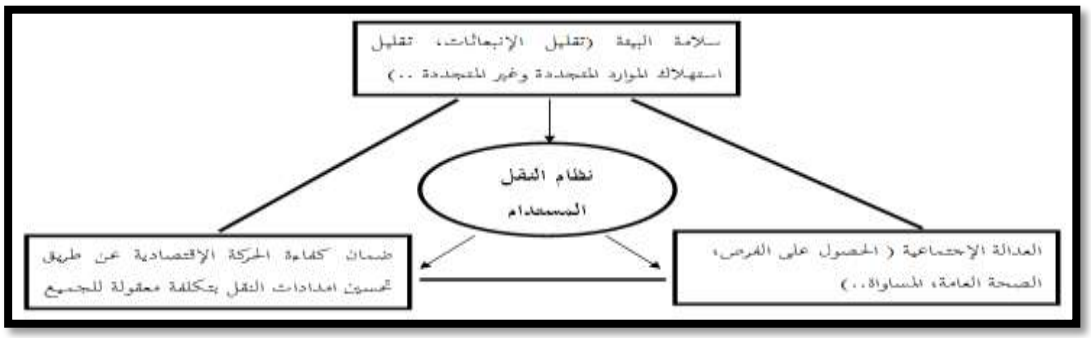

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على: PATRICK BOILLAT, **De la mobilité à la mobilité durable: politiques de transport en milieu urbain**, présentation, Observatoire universitaire de la mobilité - Université de Genève, 16/11/2007, p : Vu le : 20/10/2015. .06. http://www.unige.ch/ses/geo/oum/doc/Presentation%20Enviro07.pdf

[104] **Transports et développement durable**, p : 27. http://www.eduki.ch/fr/doc/Dossier_14_dd.pdf. Vu le: 20/10/2015, A 17:18.

[105] **DÉFINITION ET VISION DU TRANSPORT DURABLE**, le centre pour un transport durable, Octobre 2002, p : 1. http://cst.uwinnipeg.ca/documents/Definition_Vision_F.pdf, vu le : 20/10/2015, A 19 :30.

فبالنسبة للبعد البيئي يجب أن يساهم النقل المستدام في حماية البيئة والنظم الإيكولوجية، عن طريق التقليل من كمية انتاج الإنبعاثات الملوثة والنفايات وذلك بتخفيض استعمال الوقود الأحفوري والتوجه نحو الوقود الأنظف، والإعتماد على مصادر الطاقة المتجددة التي لاتنضب، وأيضا استخدام موارد ومنتجات لتصنيع البنية التحتية للنقل ووسائل النقل تكون قابلة لإعادة التدوير والإستعمال.

أما بالنسبة للبعد الإجتماعي فإنه يقتضي أن يكون نظام النقل المستدام نظام آمن لا يشكل أي خطر، متاح للجميع ويمكن الوصول إليه في كل وقت وفي كل مكان، يضمن الرفاه ويحقق العدالة الإجتماعية بين مختلف أفراد المجتمع وبين مختلف الأجيال، يمنح الفرص للجميع في تلبية حاجاتهم الأساسية ويساهم في تحقيق الصحة العامة.

وفيما يخص البعد الإقتصادي فإن النقل المستدام يجب أن يدعم ويعزز الإقتصاد ويساهم في تفعيل الحركة الإقتصادية من خلال تحسين امدادات النقل للأفراد والشركات وضمان الحصول على وسائل النقل بتكلفة معقولة ميسرة للجميع حاليا ومستقبلا.

2. أهمية النقل المستدام:

تكمن أهمية النقل المستدام عموما في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق الأهداف التالية:[106]

- زيادة الكفاءة التشغيلية لنظام النقل وزيادة سعته عن طريق تقليل التوقفات والتأخيرات وتقليل التكاليف التشغيلية للبنية التحتية؛
- تحسين مستويات الحركة والراحة للمتنقلين بزيادة فرص التنقل الشخصي وتخفيض زمن وتكاليف التنقل؛
- تحسين مستوى السلامة المرورية بتقليل عدد الحوادث والوفيات وزيادة مستوى الأمن الشخصي؛
- تخفيض استهلاك الطاقة والحد من الآثار البيئية بالتقليل من الإزدحام والإكتظاظ في الطرقات الذي يؤدي إلى الإستهلاك الإضافي للوقود وبالتالي انبعاثات اضافية للغازات.
- الحد من عدم المساواة من خلال العمل على إمكانية الوصول سواء بالنسبة للأشخاص قليلي التنقل أو للمساحات التي تعاني من نقص في خدمات النقل.
- تحسين الإنتاجية الإقتصادية الحالية والمستقبلية للأفراد والمنظمات والإقتصاد العام.

بالإضافة لما سبق فإن الإستثمار في النقل المستدام يمكن من خلق ما يزيد على **3.8** مليون فرصة عمل على المستوى العالمي عن طريق زيادة إنتاج المركبات ذات الإنبعاثات القليلة. ويسهم بتوليد فرص العمل، بمضاعف يتراوح ما بين **2.5** إلى **4.1** فرصة عمل مباشرة.[107]

---

[106] سامية لحول، راوية حناشي، **مرجع سابق**، ص ص: 59- 60.

[107] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المشروع الأخضر العالمي الجديد، **مرجع سابق**، ص: 11.

ويبين نموذج للإقتصاد الأخضر أن استثمار **0.34 %** من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنويا في الفترة من**2010** إلى **2050** (بقيمة تبدأ من نحو **195** مليار دولار أمريكي) في قطاع النقل المستدام يمكن أن يساهم في تقليل الوقود الناتج عن البترول بنحو **80 %** عن نهج العمل المعتاد، في حين يزيد التوظيف بنسبة **10 %**.[108]

3. آليات تجسيد النقل المستدام:

- **تشجيع النقل العام (النقل الجماعي)**: إن وسائل النقل العامة كالحافلات والترامواي والمترو والقطارات هي الأقل تلويثا من السيارات، فسيارة واحدة تستهلك الطاقة **5** مرات أكثر من القطار، و**8** مرات أكثر من الطائرة، ويعد نقل البضائع عن طريق القطارات أقل تلويثا من نقلها بالشاحنات والسيارات.[109] فالبنسبة للقطارات فقد قدرت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها المتعلق بالطاقة لعام **2008** أن من شأن تحويل نسبة **25** في المائة من إجمالي رحلات السفر الجوية في عام **2050** تحت **750** كيلومترا إلى السفر بواسطة القطارات الفائقة السرعة أن يسفر عن وفورات تبلغ نحو **0.5** جيغاطن من ثاني أكسيد الكربون سنويا. كما أن زيادة الإستثمار في البنية التحتية للسكك الحديدية في جميع أنحاء العالم من شأنها أن تؤدي إلى خلق فرص عمل على المدى الطويل واستيعاب العمال من قطاعات أقل كفاءة.[110]

ولهذا يفضل لتجسيد النقل المستدام تخضير قطاع النقل من خلال الإستثمار في البنية التحتية للنقل العام كإقامة خطوط السكك الحديدية والقطارات التي تعمل بالطاقة الكهربائية، وتعزيز شبكات النقل السريعة كالمترو، مع تشجيع الناس على استعمال النقل الجماعي بدل السيارات الخاصة لتقليل الحوادث والإزدحام المروري والتلوث، من خلال التوعية والتحسيس واتخاذ التدابير المالية كفرض الرسوم وتقديم الحوافز التي تشجع على استخدام النقل الجماعي الإيكولوجي وتقلل من استخدام السيارات الخاصة.

- **استخدام نظم النقل الذكية:** تعبر نظم النقل الذكية عن استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصال وتقنيات الحاسب الآلي والإلكترونيات في مجال النقل، بحيث تلعب هذه التكنولوجيا دورا أساسيا في الإستخدام الأمثل للبنية التحتية وتحسين السلامة والأمن، بالإضافة إلى تشجيع الإنتقال إلى وسائط النقل الصديقة للبيئة وتقليل استهلاك الطاقة والتلوث ومصادر الإزعاج.[111] فنظم النقل الذكية تساهم في تخفيض حوادث المرور وتسهيل الوصول لمختلف الأماكن والتقليل من الوقت الضائع في التنقل كالإستفادة من نظام GPS الذي يستخدم لتحديد الأماكن وغيرها من الأنظمة.
- **استخدام السيارات الهجينة:** السيارات الهجينة هي السيارات التي تستخدم مصدرين أو أكثر من مصادر الطاقة لتحريكها، قد تكون هذه المصادر الطاقوية هي البنزين، الهيدروجين، ايثانول، بيوماس، الكهرباء..الخ.[112] وهذه السيارات هي سيارات

---

[108] **نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر مرجع لواضعي السياسات**، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، ص: 22.

[109] Transports et développement durable**, op. Cit,** p : 29.

[110] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المشروع الأخضر العالمي الجديد، **مرجع سابق**، ص: 30.

[111] سامية لحول، راوية حناشي، **مرجع سابق**، ص: 41.

[112] Ruprekha Brahmachari, **Hybrid Cars,** Indo German Winter Academy 2010, p: 2. Disponible sur: http://www.leb.eei.uni-erlangen.de/winterakademie/2010/report/content/course03/pdf/0308.pdf. Vu le: 23/10/2015, A 15:42.

صديقة للبيئة بحيث تقلل انبعاثات الكربون، وتتمتع بكفاءة في استهلاك الوقود حيث توفر تقريبا **50 %** من الوقود مقارنة بالسيارات العادية، ومحركاتها الأقل حجما والأخف وزنا والأقل ضجيجا والأعلى كفاءة تساهم في انخفاض الضوضاء والضجيج مقارنة بمحركات السيارات العادية.[113]

- **تشجيع التنقل اللين أو العذب أو الهادئ la mobilité douce**: ويقصد به كل وسائل النقل التي تعمل بدون محركات وغير الملوثة كالتنقل عن طريق الأقدام أي المشي أو استعمال الدراجات. وهو لا يعزز فقط التنقل بدون انبعاثات الكربون وبدون ضجيج، ولكنه أيضا يساهم في نظافة الهواء وتعزيز الصحة العامة.[114] فالدراجة مثلا تسمح بتجنب مشاكل الإزدحام ووقوف السيارات، كما أنه في المناطق الحضرية وبالنسبة لجميع التنقلات والرحلات الأقل من **5** كيلومتر فإن الدراجة هي وسيلة النقل الأسرع.[115]

فالنقل العذب له آثار ايجابية على التنمية الإجتماعية المستدامة كالنهوض بالصحة العامة، حيث يساهم المشيء في معالجة العديد من الأمراض كالسمنة والضغط، وتحقيق الإنسجام والتوافق الإجتماعي، وتقليل معدلات الحوادث المرورية، وله آثار ايجابية أيضا على التنمية الإقتصادية المستدامة كتخفيض تكاليف النقل وتكاليف الحصول على الوقود، كما له آثار على التنمية البيئية المستدامة كالإستهلاك الأقل للطاقة والموارد وانبعاثات أقل للغازات.[116]

وعليه مما سبق فالنقل المستدام يتطلب العديد من الآليات والمزيد من التوعية والترويج بين أفراد المجتمع مع سياسات أخرى تحفيزية وردعية كفرض الرسوم، اضافة لمزيد من الإستثمارت في البنية التحتية الخضراء للنقل التي تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة والهجينة الأقل تلوثا والأكثر كفاءة.

4. مساهمة أدوات المالية الإسلامية في الإستثمار في النقل المستدام:

إن ما تتمع به الأدوات المالية الإسلامية من مبادئ تراعي عدم الإضرار بالبيئة والمجتمع، ومن تنوع وتعدد في هذه الأدوات يسمح لها بالإستثمار في المجالات الصديقة للبيئة والتي تحقق في نفس الوقت تنمية اجتماعية واقتصادية كمجالات النقل المستدام. وبما أن النقل من عناصر البنية التحتية فإن الإستثمار فيه دعامة للحياة الإقتصادية والإجتماعية على حد سواء، كما يعد دعامة للبيئة والمحيط إذا كان هذا النقل يحترم متطلبات البيئة ويحافظ عليها كما سبق الذكر. وعليه فإن استخدام الصكوك الخضراء وخاصة صكوك الإستصناع والإجارة وطرحها للإكتتاب العام من قبل الدولة والمؤسسات المالية الإسلامية للإستثمار في النقل

---

[113] **Think Green...Go Green...With Jamila**, p: 3. Disponible sur: http://www.jamila-qatar.com/october2010/pdf/1/4.pdf. Vu le: 23/10/2015, A 16:00.
[114] Transports et développement durable, **op. Cit**, p : 28.
[115] Agence Locale de l'Energie de l'Agglomération Lyonnaise, **Transports et mobilité douce,** janvier 2010. Disponible sur : http://www.ale-lyon.org/IMG/pdf/eie_transports_modes_doux.pdf. Vu le: 23/10/2015, A 18:15.
[116] SONIA LAVADINHO, GIUSEPPE PINI, **DEVELOPPEMENT DURABLE, MOBILITE DOUCE ET SANTE EN MILIEU URBAIN,** p : 01. Disponible sur : http://www.unige.ch/ses/geo/oum/articles/Lausanne_SLGP_PNR54_V1.pdf. Vu le: 23/10/2015, A 18:20.

المستدام سيكون خيارا ماليا مناسبا، حيث ستلعب هذه الصكوك دورا ترويجيا لمثل هذه المشاريع من جهة، كما ستعمل على جمع مبالغ معتبرة خصوصا من المستثمرين المستدامين بيئيا.

وإلى جانب هذه الصكوك تقف بقية الأدوات الإسلامية كأدوات مساعدة ومكملة، فأدوات البيوع (المرابحة، البيع بثمن آجل، السلم..) يمكن استخدامها لشراء السلع والبضائع والمعدات التي تحتاجها مشاريع النقل المستدام، وأدوات التكافل كالتأمين التكافلي؛ يمكن استثمار أموال شركاته في مشاريع النقل المستدام كشق شبكات النقل السريع، وصناعة السيارات الهجينة وأنفاق المترو والسكك الحديدية التي تستخدم الطاقة الكهربائية، والطائرات والبواخر التي تعمل أيضا بالطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقات النظيفة، مع التأمين على هذه المشاريع من أخطار الإنجاز وحوادث العمل وحوادث المرور والحوادث الطبيعية.

أيضا يمكن استعمال الصناديق الوقفية للإستثمار في مشاريع النقل المستدام كالإستثمار في السيارات الهجينة صنعا وشراء وتأجيرا ووقفا، أو الإستثمار في وسائل النقل الجماعي كالحافلات والقطارات السريعة أيضا صنعا وشراء وتأجيرا ووقفا.

كما لا ننسى الإستثمار في نظم النقل الذكية التي تسهل الحياة وتحقق الرفاهية كتكنولوجيات الإعلام والإتصال والإستثمار في انجاز مؤسسات البحث العلمي التي تختص بهذه المجالات، مع الإستثمار أيضا في اقامة الحملات التوعوية والترويجية بأهمية النقل العذب كاستعمال الدراجات والمشي على الأقدام خصوصا أيام العطل وفي المناسبات الوطنية وفي المسافات القصيرة وهذا لضمان صحة مستدامة للجميع وحماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية.

الفرع الثالث/ الإستثمار في التكنولوجيا الخضراء:

1. مفهوم التكنولوجيا الخضراء:

يمكن تعريف التكنولوجيا بأنها تطبيق للمعرفة في أهداف عملية، بحيث تسمح هذه التكنولوجيا للناس أن تصبح حياتهم أكثر كفاءة أو تمكنهم من القيام بأشياء لم يكن من الممكن القيام بها من قبل.[117]

فالناس يتطلعون لإبتكارات وتغييرات جذرية في أساليب معيشتهم بحيث تصبح أكثر كفاءة ورفاهية لكن دون الإضرار بما يحيط بهم. وبما أن التكنولوجيا هي سبيل ذلك فقد وجب تطويرها وتقديم البديل التكنولوجي الذي يحقق ما سبق ويفيد في حماية البيئة.

[117] ASIAN AND PACIFIC CENTRE FOR AGRICULTURAL ENGINEERING AND MACHINERY (APCAEM), **A Feasibility Study on the Application of GREEN TECHNOLOGY FOR SUSTAINABLE AGRICULTURE DEVELOPMENT: Assessing the policy impact in selected member countries of ESCAP-APCAEM**, p:17 . Disponible sur: http://www.unapcaem.org/publication/greentech.pdf. Vu le: 25/10/2015, A 21:10.

فالإستفادة من التكنولوجيا اذن لا يكون إلا بارتباطها مع أهداف التنمية الشاملة للدولة وتطبيقها من أجل حل المشاكل الإجتماعية والإقتصادية مع مراعاة المتطلبات البيئية. ومن هنا ظهرت فكرة التكنولوجيا الخضراء التي عرفت بأنها: "تطبيق العلوم البيئية والتكنولوجيا من أجل التنمية، وتطبيق المنتجات، المعدات والأنظمة للحفاظ على الموارد والبيئة وتقليل أو تخفيف الآثار السلبية للأنشطة البشرية على البيئة".[118]

كما عرفت كذلك بأنها: "التكنولوجيا التي تلبي احتياجات المجتمع مع ضمان استمراريتها في المستقبل بدون الإضرار أو استنفاذ الموارد الطبيعية. أي باختصار التكنولوجيا الخضراء هي التكنولوجيا التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها".[119]

إن التكنولوجيا الخضراء تشمل كل ما هو صديق للبيئة ويحافظ عليها من التلوث ويقلل من استنفاذ مواردها سواء كانت مواد انتاج أو منتجات، أو تقنيات ومعدات وطرق انتاجية تقلل استهلاك الطاقة وتسمح باستعادة الموارد وإعادة استخدامها بكل كفاءة.

2. أهمية اعتماد التكنولوجيا الخضراء:

لإستخدام التكنولوجيا الخضراء أهمية اقتصادية واجتماعية وبيئية لأفراد المجتمع ولمؤسساتها وكل جهات الدولة التي تتبناها، فبالنسبة للمؤسسات تتمثل أهمية اعتماد التكنولوجيا الخضراء فيمايلي:[120]

- **القدرة على تطبيق المواصفات البيئية المطلوبة للمنتجات في الأسواق الخارجية:** المؤسسات المصنعة في البلدان النامية تحتاج عادة لتلبية متطلبات ومواصفات بيئية أكثر صرامة لتصدير منتجاتها للدول الصناعية. واعتماد التكنولوجيات الخضراء يمكن أن يساعد هذه المؤسسات في الحصول على ميزة تنافسية وحصة في السوق في مواجهة المنافسين.
- **تخفيض تكاليف الإنتاج:** التكنولوجيا الخضراء بإمكانها تحسين كفاءة الإنتاج من خلال تخفيض تكاليف المدخلات، وتكاليف الطاقة والتشغيل والصيانة، وبالتالي العمل على تعزيز الوضع التنافسي للمؤسسة المنتجة.
- **تحسين الصورة البيئية للمؤسسات المنتجة لدى الغير:** إن اعتماد التكنولوجيا الخضراء يعمل على تحسين السمعة البيئية للمؤسسة، وهو أمر مهم خصوصا أن المنافسين والمستهلكين أصبحوا أكثر وعيا بيئيا.

---

[118] Kuan-Yeow Show, **green technology,** p: 02. Disponible sur : http://www.eolss.net/sample-chapters/c05/e6-35-55-00.pdf, vu le : 25/10/2015, A 21 :18.

[119] ASIAN AND PACIFIC CENTRE FOR AGRICULTURAL ENGINEERING AND MACHINERY (APCAEM**), op.cit,** p: 18.

[120] **Low Carbon Green Growth Roadmap for Asia and the Pacific: Fact Sheet - Green technology,** p: 03. Disponible sur: http://www.unescap.org/sites/default/files/34.%20FS-Green-Technology.pdf, vu le : 25/10/2015, A 14 :27.

- **القدرة على تطبيق الأنظمة الأكثر صرامة بيئيا في المستقبل:** المؤسسات التي تستثمر في التكنولوجيا الخضراء من المرجح أن تكون أفضل تجهيزا وعلى استعداد لتطبيق لوائح بيئية أكثر صرامة، فضلا عن مواصفات المنتجات التي من المتوقع أن تفرض عليهم مستقبلا.

إن الأهمية السابقة الذكر هي بالنسبة للمؤسسات التي تتبناها، أما على المستوى الكلي فتكمن أهمية التكنولوجيا الخضراء في تعزيز اقتصاد الدولة وتحقيق رفاهية العيش لأفراد المجتمع بتقديم أنماط انتاجية واستهلاكية جديدة أكثر استدامة، تقلل انبعاثات الغازات الدفيئة، تفتح مجالات عمل جديدة وتوفر العديد من مناصب العمل الخضراء وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة ومشاكل الفقر، أي أن التكنولوجيا الخضراء تلعب دورا مهما في تحقيق جميع أبعاد التنمية المستدامة وليس البعد البيئي فقط.

3. **مجالات استخدام التكنولوجيا الخضراء:** تستعمل التكنولوجيا الخضراء في العديد من المجالات أهمها:

- **الزراعة:** في مجال الزراعة العضوية تتمثل في التقنيات والمعدات والمواد المستعملة في الزراعة وتربية الحيوانات العضوية.
- **الطاقة:** تكنولوجيا الطاقة المتجددة تتمثل في المواد المستعملة في صناعة اللوحات الشمسية وتوربينات الهواء بحيث يجب أن تكون أقل سمية وتلوثا وأقل تكلفة وقابلة للتدوير.
- **ادارة المياه والنفايات:** تكنولوجيا التدوير وتكنولوجيا معالجة مياه الصرف وإدارة النفايات الصلبة ومواد المعالجة.
- **البناء:** تكنولوجيا ومواد البناء المستدامة المستخدمة في تشييد الأبنية الأقل استهلاكا للطاقة والأقل تلوثا.
- **النقل:** تتمثل في وسائل النقل الصديقة للبيئة كالسكك الحديدية والسيارات الكهربائية والهجينة.
- **قطاع الإتصالات:** أصبح قطاع الإتصالات كذلك قابل للتخضير باستخدام ما يسمى تكنولوجيا المعلومات الخضراء – **Green IT** – أو –**informatique verte**– وهو مفهوم حديث يأخذ في الحسبان الإنقاص من استهلاك الطاقة الكهربائية وانبعاث الغازات لمعدات الإعلام الآلي المستخدمة في مؤسسات الإتصالات وغيرها بغية التقليل من الآثار البشرية السلبية على البيئة. وتكنولوجيا المعلومات الخضراء تتعلق: "بمجموعة من الطرق، برمجيات، معدات وخدمات الإعلام الآلي التي تخفض من أثر أنظمة الحاسوب على البيئة من خلال إجراءات لنظام معلومات مسؤول بيئيا، تتمثل في التصميم البيئي، الإقتصاد في استهلاك الطاقة و تسيير النفايات الخاصة بأجهزة الحاسوب وزيادة مدة الحياة والإستخدام للمعدات..."[121].

وعلى الرغم من أنه من الصعب تحديد مجالات التكنولوجيا الخضراء إلا أنه يمكن القول أن التكنولوجيا الخضراء يجب أن تساعد على معالجة قضايا الإستدامة بفضل التقدم في العلوم والتكنولوجيا.

[121] **Du green IT aux SI éco- responsables**, 2ème édition, augmentée des conclusions du groupe de travail CIGREF 2010, Octobre 2010, p : 02. Disponible sur : http://www.cigref.fr/cigref_publications/RapportsContainer/Parus2010/Du_Green_IT_aux_SI_eco-responsables_2010_CIGREF.pdf. Vu le: 04/11/2015, A 19:13.

4. التحديات التي تواجه اعتماد التكنولوجيا الخضراء:

إن أهم التحديات التي تقف أمام تطبيق التكنولوجيا الخضراء هي التكلفة، حيث تعد التكنولوجيا الخضراء عموما أكثر تكلفة من التكنولوجيا التي تهدف أن تحل محلها، لأنها تحسب التكاليف البيئية التي يتم تخريجها في العديد من عمليات الإنتاج التقليدية. ولأنها نسبيا جديدة وحديثة، فإن تكاليف التطوير والتدريب المرتبطة بها يمكن أن تجعلها كذلك أكثر تكلفة بالمقارنة مع باقي التكنولوجيات المستخدمة.[122]

إن الحصول على فوائد التكنولوجيا الخضراء مرتبط أيضا بعوامل أخرى مثل دعم البنية التحتية، والإستعداد التكنولوجي للأفراد والمؤسسات، وقدرات ومهارات الموارد البشرية والعوامل الجغرافية. وهذا ما يفسر أن تكون التكنولوجيا الخضراء مجدية في بلد معين أو منطقة معينة دون بلد أو منطقة أخرى.

كما أن اعتماد وتعميم هذه التقنيات والتكنولوجيات يمكن أن يقيد من قبل العديد من الحواجز الأخرى، قد تكون مؤسساتية؛ مثل عدم وجود أطر تنظيمية ملائمة، حواجز مالية، سياسية، ثقافية أو تشريعية.

5. مساهمة الأدوات المالية الإسلامية في الإستثمار في التكنولوجيا الخضراء:

بما أن أهم تحد للتكنولوجيا الخضراء هو تكلفتها المرتفعة فإن ذلك يتطلب تضافر الجهود من أجل توفير التمويل اللازم لها انطلاقا من الإعتماد على الموارد المحلية، وأفضل أداة تفيد في التغلب على مشكل التكلفة المرتفعة ومخاطر الإستثمار في التكنولوجيا الخضراء هي الصكوك الخضراء والمسؤولة اجتماعيا، حيث ستسمح للعديد من الأطراف المشاركة في حشد الأموال اللازمة سواء لشراء هذه التكنولوجيا للإستعمال المباشر أو من أجل تأجيرها عن طريق الإجارة التشغيلية أو الإجارة المنتهية بالتمليك أو من أجل وقفها للصالح العام كالوقف في المساجد أو المدارس أو البيوت..الخ.

كما يمكن استخدام صيغ المشاركة والمضاربة لإقامة مؤسسات البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيا الخضراء من أجل تمويل المشاريع البحثية الخاصة بتطويرها وتحسين كفاءتها، وأيضا من أجل تكوين العنصر البشري وجعله خبيرا بهذه التكنولوجيا لتفادي استقدام الخبراء الأجانب حيث يتطلب ذلك أموالا باهضة وتكاليف اضافية سواء للدولة أو المؤسسات.

كذلك فإن الإستصناع والإستصناع الموازي يمكن من تقديم المزيد من التكنولوجيات الخضراء خاصة المعدات والتجهيزات والتقنيات منها.

ولتأمين مخاطر الإستثمار في التكنولوجيا الخضراء يتم تأسيس عقد تأمين تكافلي بين المستثمرين، كما يمكن استثمار أموال التأمين التكافلي في مشاريع التكنولوجيا الخضراء.

[122] Low Carbon Green Growth Roadmap for Asia and the Pacific: Fact Sheet - Green technology, **op.cit,** p: 04.

الفرع الرابع/ الإستثمار في إدارة النفايات:

1. مفهوم النفايات:

إن النفايات اليوم ليست خطرا على البيئة فحسب، بل صارت بشكل متزايد تمثل تحديا بيئيا واجتماعيا واقتصاديا وتشكل تهديدا على صحة الإنسان وطريقة عيشه. فمثلا في الإتحاد الأوروبي وحده، تُرمى **3** مليارات طن من النفايات، **90** مليون منها من النفايات الخطرة، وهذا يوازي تقريبا **6** أطنان من النفايات الصلبة لكل مواطن أوروبي، وفق الإحصاءات الأوروبية.[123] ويترك هذا الأمر أثرا ضخما على البيئة ويسبب تلوثا وانبعاثات غازات دفيئة تساهم في تغير المناخ. وعليه فمعالجة هذه المواد والتخلص منها، من دون إيذاء البيئة، صار من أبرز الشواغل العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتنوّع مصادر النفايات من بلد إلى آخر بسبب وضعه الإقتصادي والنمو السكاني والمستوى العام للإستهلاك.

وقد عرفت منظمة الصحة العالمية النفايات بأنها: "بعض الأشياء التي أصبح صاحبها لا يريدها في مكان ما ووقت ما والتي أصبحت ليست لها أهمية أو قيمة".[124] كما تعتبر النفايات كذلك، بالمعنى العام للكلمة: "كل ما يتبقى من أي نشاط ولا يكون له أي استخدام أولي أو ثانوي عند المصدر، مع أنه قد تكون لها قيمة إن وُجدت في موقع آخر حيثما تكون ظروف أفضل متوافرة لإستخدامها بشكل أفضل".[125]

فالنفايات اذن بقايا ناتجة عن النشاط البشري وهي جميع المواد التي ترمى إما لأنها غير نافعة أو لعدم الحاجة إليها سواء نهائيا أو مؤقتا. ونظرا لما تخلفه النفايات بأنواعها المختلفة من آثار سلبية خصوصا البيئية منها فإنه يجب ادارتها بما يسمح بتقليلها والحد منها باتباع العديد من الإجراءات والسياسات.

2. أنواع النفايات:

أهم النفايات الصادرة عن الأنشطة البشرية تتمثل فيمايلي:[126]

- **النفايات البلدية:** وهي النفايات المنزلية والتجارية ومخلفات البناء والمخلفات في الطرق والأماكن العامة والحدائق والنشاطات الأخرى في المناطق الحضرية.

---

[123] الجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط- لجنة الطاقة والبيئة والمياه،-**مشروع تقرير- "لنقُم بها"**، ص: 8. على الرابط: http://www.europarl.europa.eu/intcoop/empa/pdf/energie_draft_report_lets_do_it_plus_amendments_ar.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/11/12، على الساعة: 17:45.

[124] سيد حاج النور أحمد، **إدارة المخلفات المنزلية بمنطقة الخرطوم الكبرى**، إدارة شؤون البيئة، ص: 03. على الرابط: http://www.alumrania.gov.sd/ar/news/doc/multagat2/pdf/muklfat.pdf، تاريخ التحميل: 2015/11/24، على الساعة: 17:55.

[125] الجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط- لجنة الطاقة والبيئة والمياه،-مشروع تقرير- "لنقُم بها"، **مرجع سابق**، ص: 07.

[126] **النفايات**، البيئة والمجتمع، نشرة نصف سنوية ملحقة بمجلة العلوم والتقنية تصدر عن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، السنة الثانية، العدد4، محرم 1427 هـ، ص: 02.

- **النفايات الصناعية:** وهي النفايات الناتجة عن الأنشطة الصناعية المختلفة التي تمثل بقايا المواد الخام المستخدمة في عمليات التصنيع أو الناتجة عنها. وقد تشتمل على بعض المواد السامة والخطرة مثل الزئبق والرصاص والمواد الكيميائية والزيوت.
- **النفايات الزراعية:** وتشمل المخلفات الحيوانية والنباتية الناتجة عن النشاط الزراعي يضاف إليها مخلفات مصانع الأغذية، وهنالك نفايات زراعية خطرة تشمل المبيدات والأسمدة الضارة بالبيئة.
- **النفايات الطبية:** وهي نفايات المراكز الطبية والمستشفيات والمعامل والمختبرات ذات العلاقة والتي تشتمل على المواد الكيميائية والإشعاعية والإبر وأنابيب العينات والأدوية الفاسدة.
- **النفايات الإلكترونية:** هي النفايات الناتجة عن الأجهزة الإلكترونية التي انتهى عمرها الإفتراضي كالهاتف النقال والحواسيب والتلفاز وغيرها، وتحتوي النفايات الإلكترونية على أكثر من مركب وعنصر يدخل في تركيبها الكيميائي كالرصاص والكروم والزئبق الذي يعتبر من أشد المركبات شديدة السمية للنظام الحيوي،[127] وتقدر كمية إنتاج النفايات الإلكترونية بما يقارب من **50** مليون طن كل عام على نطاق العالم. وحسب وكالة حماية البيئة فإن إعادة التدوير تجرى على **10– 15 %** فقط من النفايات الإلكترونية، بينما تذهب الكميات الباقية من هذه الإلكترونيات مباشرة إلى مكبات النفايات والأفران.[128]

3. أسلوب الـ 4R لإدارة النفايات:

أحد أفضل الوسائل للتعامل مع المخلفات والنفايات وترشيد الإنتاج والإستهلاك هو أسلوب **4R** وهو إختصار للكلمات الإنجليزية الأربع:[129]

- **إعادة التفكير(Rethink)**: أن نفكر مليا أثناء التصنيع لجعل المنتج أكثر ملائمة للصحة العامة والبيئة وكذلك مدى حاجتنا إليه قبل شرائه أو حتى تصنيعه.
- **الترشيد/التقليل(Reduce)**: تقليل المواد الداخلة الخام والطاقة في عمليات التصنيع والتغليف وترشيد الإستهلاك.
- **إعادة الاستخدام (Reuse)**: إعادة إستخدام ما يمكن إستخدامه من المنتجات والمواد.
- **التدوير (Recycle)**: تدوير ما يمكن تدويره من المخلفات والنفايات عن طريق إعادة تصنيعها أو إدخالها في صناعات أخرى. وتدوير النفايات يساهم في تخفيض معدلات التلوث وحماية البيئة وتوفير الطاقة.

---

[127] سعد بن ناصر محمد الزهراني، **درجة وعي طلاب المرحلة الثانوية بمكة المكرمة (العاصمة المقدسة) بأضرار النفايات الإلكترونية**، بحث مكمل لمطالب الحصول على درجة الماجستير في المناهج وطرق تدريس العلوم، 1428 هـ، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص: 26.

[128] Barbara Thompson،Cyrill Hugi، **إعادة تدوير الأدوات الإلكترونية (إعادة تدوير النفايات الإلكترونية)** ، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، مركز البيئة للمدن العربية، العدد الرابع، جانفي 2013، ص: 22. على الرابط: http://www.envirocitiesmag.com/articles/pdf/waste_management_arb%20art5.pdf، تاريخ التحميل: 2015/11/24، على الساعة: 14:15.

[129] **أسلوب ال 4R**، البيئة والمجتمع، نشرة نصف سنوية ملحقة بمجلة العلوم والتقنية تصدر عن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، السنة الثانية، العدد4، محرم 1427 هـ، ص: 05.

يعد هذا الأسلوب أحد الوسائل الذكية لرفع جودة المنتج وتقليل التكاليف والمحافظة على البيئة وتفعيل مبدأ التنمية المستدامة. وتقوم الإدارة المتكاملة للنفايات على ما يسمى بهرمية النفايات الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (24): هرمية النفايات

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على دليل الإرشاد لإدارة متكاملة للنفايات الصلبة في لبنان، ص: 04. على الرابط: http://www.studies.gov.lb/SiteCollectionDocuments/44.%20booklet-24%20May%2010.pdf، تاريخ التحميل: 2015/11/24.

- **تقليل النفايات**: تبدأ الإدارة الجيدة للنفايات بالوقاية من توليدها منذ المراحل الأولى، وبالتالي على الوقاية من إنتاج النفايات وتقليلها أن تحتل الأولوية في أي خطة لإدارة النفايات. وتعتبر الوقاية من إنتاج النفايات عاملا أساسيا في أي استراتيجية لإدارة النفايات، وإذا نجحت عملية تقليل كمية النفايات المولدة منذ البداية وفي تخفيض مدى خطورتها عبر تقليص كمية المواد الخطرة الموجودة في المنتجات، عندئذ يكون آليا التخلص منها أبسط. والوقاية من النفايات متصلة اتصالا وثيقا بأساليب تحسين التصنيع والتأثير على المستهلكين لكي يطالبوا بمنتجات خضراء غير مؤذية للبيئة ولا تحمل تغليفا كثيفا.[130]
- **إعادة الإستعمال**: بمعنى إعادة استعمال أو استخدام بعض المنتجات والمواد في التصنيع غالبا دون ادخال تغيير كيميائي أو فيزيائي عليها.[131]
- **تدوير النفايات**: هي عملية تجميع المواد التي بالإمكان تدويرها ثم القيام بفرزها حسب أنواعها لتصبح مواد خام صالحة للتصنيع ليتم تحويلها إلى منتجات قابلة للإستخدام. وأهم المواد القابلة للتدوير؛ الورق، الزجاج، البلاستيك، الألمنيوم، المنسوجات... بحيث تحقق عملية التدوير منافع بيئية واقتصادية واجتماعية.
- **تحويل النفايات إلى طاقة**: إن إعادة تدوير النفايات يساهم في توليد واسترداد الطاقة فمثلا تشير التقديرات إلى أن الطاقة التي يتم توفيرها من إعادة تدوير عبوة ألمنيوم واحدة يمكن لها تشغيل تلفاز لمدة أربع ساعات، كما أن استخدام الورق معاد

[130] الجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط- لجنة الطاقة والبيئة والمياه،-مشروع تقرير- "لنقُم بها"، **مرجع سابق**، ص: 12.
[131] http://www.businessdictionary.com/definition/reuse.html.

التدوير لإنتاج دفاتر كتابة ومغلفات وحتى المناشف الورقية لا يكافح قضية اختفاء الغابات فحسب، بل يخفض بشكل كبير من استهلاك الطاقة أيضا. بالإضافة لما سبق، فإن إعادة تدوير طن من الورق ينقذ **17** شجرة.[132]

- **التخلص النهائي (الطمر والحرق)**: هو آخر حل يمكن اللجوء إليه في إدارة النفايات حيث يعد الطمر الصحي طريقة حديثة لمعالجة النفايات بحيث يتم حفر حفرة في الأرض، ويتم تجهيزها بطبقة عازلة من الإسمنت أو بنوع خاص من البلاستيك ليتم عزلها عن المياه الجوفية، ثم توضع فيها النفايات وترصّ ثم تغطى بالتراب لتزرع بعد ذلك. اضافة إلى إنشاء محارق خاصة للنفايات، بحيث يتم حرق النفايات في مراكز خاصة تمنع تسرب الغازات الناتجة عن عمليات الحرق وتقلص حجم النفايات إلى **90 %**.[133]

إذن فإدارة النفايات مجموعة من السياسات والمراحل التي يجب مراعاتها وتنفيذها حسب الأولوية أي البدأ بالخيار الأمثل ألا وهو العمل على تقليل النفايات من مصدرها بترشيد الإنتاج والإستهلاك، فكلما كان عدد النفايات المنتجة قليلا كلما أمكن إدارتها بكفاءة والتحكم فيها، ثم الإنتقال للخيار الثاني وهو العمل على تشجيع إعادة استعمال المواد أو استخدامها بدل رميها عن طريق الإصلاح والتعديل كإصلاح الأجهزة الإلكترونية، ثم الإنتقال لخيار التدوير الذي يسمح باستغلال بعض المواد والمنتجات في انتاج مواد جديدة وفتح مناصب عمل من خلال انشاء مؤسسات ومحطات مختصة في التدوير وتقديم بعض المزايا كانتاج الطاقة النظيفة من المواد المعاد تدويرها، وأخيرا الوصول للخيار الأسوأ ألا وهو حرق النفايات أو طمرها الذي يعد آخر حل يمكن اللجوء إليه في إدارة النفايات.

4. مساهمة أدوات المالية الإسلامية في الإستثمار في إدارة النفايات:

تحتاج إدارة النفايات لميزانية معتبرة خصوصا ما يتعلق بانشاء محطات التدوير والحرق وتشغيلها وصيانتها اضافة لعمليات جمع النفايات التي تحتاج لوسائل نقل وفرز وموظفين، كما أن حملات التوعية كذلك تحتاج لأموال ومسيرين للوصول لأكبر فئة مجتمعية تساهم في الحد من النفايات وتقليل آثارها السلبية عن طريق ترشيد استهلاكهم.

يمكن الإستفادة من مزايا الأدوات المالية الإسلامية القائمة على المشاركة لتجميع الأموال اللازمة للإستثمار في إدارة النفايات كإنشاء محطات ومؤسسات التدوير ومحطات الحرق ويمكن أيضا الإستعانة بعقود الإستصناع أو عقود الإجارة لإنشاء هذه المحطات أو الآلات الداخلة في عمليات التدوير، أو حاويات جمع النفايات ووسائل نقلها ويمكن شراء هذه الأخيرة بأدوات البيوع مرابحة أو سلما. كما أن القروض الميسرة التي تمنحها صناديق الزكاة والوقف لصغار المستثمرين الراغبين في الإستثمار في

---

[132] **إعادة التدوير أصبحت سهلة... مع بيئة**، مجلة بيئتي، العدد 10، 2014، ص: 10. على الرابط: http://beeah.ae/pdfs/Downloads/newsletter10arabicfinalwebsitepupload.pdf، تاريخ التحميل: 2015/11/12، على الساعة: 11:14.

[133] نور الدين زعيبط، صورية بن عزيزة، **مبدأ "صفر نفايات" حل أكثر اقتصادا واستدامة بيئيا**، ورقة بحثية مقدّمة لفعاليات الملتقى الوطني حول:" فعالية الإستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية" بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة – الجزائر، قسم العلوم الإقتصادية، يومي 11-12 ديسمبر 2014، ص ص: 4-5.

إدارة النفايات وإقامة مشاريعهم الخاصة من شأنها المساهمة من جهة في فتح مناصب عمل جديدة ودعم الإقتصاد الوطني والتقليل من آثار النفايات على البيئة من جهة أخرى.

كما أنه يمكن استثمار أموال شركات التأمين التكافلي في دعم مشاريع ادارة النفايات واقامة حملات التوعية لترشيد الإستهلاك، وتقديم مختلف التغطيات التأمينية لمثل هذه المشاريع.

الفرع الخامس/ تشجيع العمارة المستدامة:

1. مفهوم العمارة المستدامة:

رغم الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للمباني إلا أنها تساهم في إلحاق الضرر بالبيئة وذلك من خلال أعمال البناء كالحفر والردم التي تؤدي لتغيير شكل الأرض وتلوث باطن الأرض والمياه الجوفية من خلال استخدام بعض المواد السامة في البناء مثل الأسمنت والعديد من المواد ذات الإنبعاثات الضارة، اضافة لتأثير المخلفات الصلبة والسائلة للمباني على البيئة سواء أثناء تشغيل هذه المباني أو بعد هدمها وإزالتها خصوصا إذا كانت هذه المواد غير قابلة للإستعادة والتدوير.كما يلعب شكل المبانى وفن العمارة المتبع تأثيرا على البيئة الحضرية المحيطة وبالتالي التأثير على الأبعاد الثقافية الإجتماعية لمستخدمي هذه المباني.

وأمام هذه التأثيرات ومع ظهور مفهوم الإستدامة الذي يركز على التعامل الإيجابي مع البيئة ومختلف عناصرها ومواردها، انتقل هذا المفهوم إلى الفكر المعماري، حيث الحماس للعمارة المستدامة ارتبط بأزمة الطاقة في السبعينيات، أين بدأ المعماريون يفكرون ويتساءلون عن الحكمة من وجود مباني صندوقية محاطة بالزجاج والفولاذ وتتطلب تدفئة هائلة وأنظمة تبريد مكلفة. ومن هناك تعالت أصواتهم وتم اقتراح العمارة الأكثر كفاءة في استهلاك الطاقة وتم البدأ باستكشاف وبلورة التصميمات المعمارية التي ركزت على التأثير البيئي طويل المدى أثناء تشغيل وصيانة المباني.

ولقد اجتهد كثير من رواد الإستدامة في العمارة وعديد من التنظيمات المهنية والأكاديمية في تطوير وسائل الإستدامة وتفعيلها وجعلها متاحة وملموسة في المباني انطلاقا من التصميم المستدام، مواد البناء، مواقع البناء وأساليب البناء كمايلي: [134]

أ. فيما يخص التصميم:

- يقوم تصميم المبنى على عملية مستمرة تهدف إلى أن يؤدي المبنى دوره طوال الوقت وأن يقاوم الكوارث الطبيعية ويكون قابلا للتعديلات والتوسع مستقبلا.
- يهدف التصميم المستدام إلى تحقيق المبنى أقصى معدلات استغلال الموارد، وقدرته على تحقيق الإكتفاء الذاتي من الطاقة.
- يهدف التصميم المستدام أن يتجنب المبنى إلحاق الأضرار الصحية بساكنيه.

[134] عقبة جلول، **عناصر تصميم العمارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية حالة الدراسة مدينة بسكرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة محمد خيضر –بسكرة– الجزائر، بدون سنة نشر، ص ص: 76-77.

ب. فيما يخص مواد البناء:

- الإستغلال الأمثل للمواد.
- توظيف مواد البناء المتجددة والمنتجات المعمرة.
- تشجيع استعمال المواد القابلة للتدوير.
- اختيار مواد مقتصدة في الطاقة.

ج. فيما يخص الموقع:

- مصادقة الطبيعة والإهتمام بها بدلا من تجاهلها والإضرار بها.
- تقييم وتقدير ثروات الموقع حق قدرها.
- توجيه المبنى بما يقلل من وطأة الظروف البيئية عليه.
- استعمال وإعادة استعمال المباني القائمة.

هكذا يتضح أن المباني المستدامة تعالج قضايا مثل البيئة، استخدام الطاقة، واحتياجات المستخدمين بالإضافة إلى أهداف المباني التقليدية كالتكلفة، الجودة، والزمن. كما تبدأ جهود الإستدامة من مرحلة التصميم من حيث اتخاذ القرارات، حيث تلعب هذه الجهود المبكرة دورا مهما في نجاح استدامة المباني، ثم تأتي بعد ذلك طرق وأساليب الإنشاء وما لها من أهمية في تحقيق أهداف الإستدامة.

وبالتالي فالمباني والعمارة الخضراء أو المستدامة أو الصديقة للبيئة، تعتبر أحد الإتجاهات الحديثة في الفكر المعماري والذي يهتم بالعلاقة بين المباني والبيئة. حيث يرى أحد المعماريين أن المباني الخضراء ما هي إلا مباني تصمم وتنفذ وتتم إدارتها بأسلوب يضع البيئة في اعتباره، ويرى أيضا أن أحد اهتمامات المباني الخضراء يظهر في تقليل تأثير المبنى على البيئة إلى جانب تقليل تكاليف إنشائه وتشغيله.[135]

أو أن العمارة المستدامة هي: "نتيجة التصميم الذي يركز على زيادة كفاءة استخدام الموارد – الطاقة والمياه والمواد – مع تقليل تأثيرات المباني على صحة الإنسان والبيئة أثناء دورة حياة المبنى، من خلال تحسين التصميم والبناء والتشغيل والصيانة والإزالة".[136]

---

[135] بهمن ابراهيم عباس، **العمارة الخضراء**، ص:02، 2014. على الرابط: http://keu92.org/uploads/Search%20engineering/3emara%20xazra%20bahman.pdf، تاريخ التحميل: 2015/11/08، على الساعة: 15:15.

[136] **تطبيقات ومفاهيم البناء الأخضر**، مسابقة تصاميم ابداعية للمساكن الخضراء jo-Green 2013، ص: 08. متاح على الرابط: http://qac.jo/Files/GreenHouseConcept.pdf، تاريخ التحميل: 2015/11/08، 19:05.

أو بصفة عامة يمكن القول أن العمارة المستدامة هي: "التي تلبي حاجات الإنسان المعمارية من حيث الجمال، والوظيفية والمتانة مع قدرتها على توليد أو تقليص استهلاكها للطاقة المطلوبة لتشغيلها، وتقليل تكلفة الإنتاج مع الحفاظ على كوكب الأرض وبيئته وموارده سليما معافى للأجيال القادمة".[137]

فعليه يمكن القول أن العمارة المستدامة عملية مستمرة تتكون من أربع مراحل متواصلة ومترابطة وهي: مرحلة التصميم، مرحلة الإنشاء والإنجاز، مرحلة التشغيل، مرحلة الإزالة والهدم كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (25): مراحل العمارة المستدامة

المصدر: إعداد الباحثة

2. مبادئ العمارة المستدامة:

إن معظم مبادئ التصميم المستدام للبناء تركز على خفض التكلفة على مدى دورة حياة المبنى، وخاصة في المشاريع الكبيرة للتنمية السكنية، حيث يؤكد مفهوم التنمية المستدامة دائما على الإقتصاد في البنية الأساسية والمواد المستخدمة للعمل، وتيسير المباني وتحمل تكلفتها بالنسبة لمستخدميها. وتتمثل مبادئ العمارة المستدامة أو العمارة الخضراء فيمايلي:[138]

أ. **كفاءة التعامل مع الطاقة:** وتعني التقليل من تكلفة استهلاك الطاقة داخل المبنى مع توفير الراحة لمستخدميه، وتوفير بيئة معيشية أكثر صحة، والتقليل من التأثير السلبي على البيئة. وذلك باتخاذ مجموعة من الإعتبارات التصميمية مثل: اختيار الموقع،كفاءة غلاف المبنى، كفاءة أنظمة تشغيل المبنى، وتطوير التقنيات المحلية في إنتاج الطاقة.

ب. **كفاءة التعامل مع المواد:** تعني كفاءة استهلاك المواد الداخلة في انشاء المبنى وتشغيله وذلك من خلال: استعمال المواد المحلية بالموقع والمواد الملائمة للمناخ المحلي لرفع كفاءة الأداء البيئي للمبنى، وتقليل تكاليف انشائه.

[137] عمار سالم، **طبقات العمارة المستدامة**، مجلة الهندسة، العدد4، المجلد 14، كانون الأول، 2008، ص: 579.

[138] ضياء رفيق مرجان، **مفاهيم وتطبيقات لإمكانية التخطيط والتصميم المستدام في السكن**، مجلة المخطط والتنمية، جامعة بغداد، العدد 27، 2013، ص : 117.

ج. **تحقيق الكفاءة الوظيفية:** يحقق المبنى كفاءته الوظيفية من خلال ملاءمة فضاءاته لأغراضها الوظيفية دون إهدار أو تقصير، مع تحقيقه للمرونة التصميمية التي تقبل الإمتدادات في المستقبل لملاءمة التغييرات المستقبلية للمبنى.

د. **كفاءة الأداء البيئي:** يحقق المبنى المستدام كفاءة الأداء البيئي من خلال توفيره لكافة عناصر الراحة لمستخدميه مع الإستجابة لمحددات الموقع في التصميم والبعد عن المناطق الخطرة وغير الصحية وادخال العمليات الطبيعية في التصميم كالإشعاع الشمسي والإضاءة والتهوية الطبيعية، واستعمال التقنيات النظيفة والبعد عن المواد ذات الإنبعاثات السامة أو التأثير الصحي السلبي على الساكنين.

إن مبادئ العمارة المستدامة إذن تعمل على المدى الطويل على جعل المبنى المستدام ميسرا ومتوفرا للساكنين طوال دورة حياة هذا المبنى، مع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية مما يساهم في الحفاظ على الطاقات غير المتجددة بالمبنى، ويقلل من حجم المعدات المستخدمة فيه، وأيضا تحقيق كفاءة استعمال المواد والمياه سواء كان ذلك في مرحلة الإنشاء أو التشغيل أو الصيانة اللازمة للمبنى مما يقلل من استهلاك هذه الموارد، كما تشمل الكفاءة التوجه نحو مبادئ التدوير واعادة الإستعمال التي تعمل على التقليل من تكاليف استهلاك المبنى.

فالمبنى المستدام يقوم على استعمال المواد ذات الديمومة التي تتسم بالقدرة على البقاء، وهذا يعني تجنب التكلفة الناتجة عن استهلاك المواد سريعة التلف والتي تحتاج للتغيير والتخلص منها، مما قد يعمل على تدمير أنظمة أخرى للبيئة، كما يساعد على الترشيد في تكاليف الصيانة على المدى المتوسط والبعيد.

أيضا يتميز المبنى المستدام بملاءمته للموقع والبيئة التي يتواجد فيها وللوظائف التي يؤديها، كما أنه يستجيب في تصميمه للمناخ الإقليمي والمناخ المحلي والتضاريس الطبيعية ويتفاعل مع المواد المحلية، ويكون ذي طابع يحترم الثقافة المحلية ويتوافق مع التراث الثقافي وقيم الجوار.[139]

3. العمارة المستدامة وتخضير الأسطح والمباني:

اضافة للعمل بمبادئ العمارة المستدامة، تم تبني أسلوب آخر في النهوض بالمباني من باب الحفاظ على البيئة واستغلال المواقع المبنية أحسن استغلال في مجالات أخرى تفيد المجتمع والإقتصاد. هذا الأسلوب يقوم على ما يسمى بتخضير المباني والأسطح الذي هو عبارة عن: "استغلال أسطح المنازل والمدارس والبنايات في زراعة المحاصيل المختلفة والموسمية من الخضروات والفواكه، بالإضافة إلى نباتات الزينة وزهور القطف والنباتات الطبية والعطرية بدون أسمدة ومبيدات كيمياوية، والهدف من هذه العملية هي زيادة الوعي البيئي لدى الجميع بالبيئة وقضاياها المختلفة".[140]

---

[139] ضياء رفيق مرجان، **مرجع سابق**، ص: 118.

[140] **مشروع الأسطح الخضراء ينطلق في "ثانوية دبي"** ، البيان – دبي، 17 جانفي 2013، ص: 02. على الرابط: http://www.dubaiss.com/subs/greenroof2.pdf، تاريخ التحميل: 2015/03/14، على الساعة: 18:54.

ومثل هذه المشاريع لها آثار ايجابية على بيئة المدن وعلى سكانها يمكن توضيحها كمايلي:[141]

1. ستساعد على تقليل نسبة ثاني أكسيد الكربون حيث أثبتت الدراسات أن تخضير الأسطح يؤدي إلى انخفاضه من خلال استهلاكه في عملية البناء الضوئي التي تقوم بها النباتات، أين وجد أن كل **1.5** متر مربع من السطح الأخضر ينتج كمية كافية من الأكسجين تفي بالإحتياجات التنفسية لشخص لمدة عام كامل، كما أنه يساعد على تنقية الهواء من الملوثات، حيث وجد أن كل **1** متر مربع من السطح الأخضر يزيل **100** جرام من ملوثات الهواء كل عام.
2. تؤدي زراعة الأسطح إلى تنظيف أسطح المباني والمنشآت المختلفة والتخلص من المهملات والقاذورات المخزنة فوق الأسطح والتي تعطي فرصة لمعيشة العديد من الكائنات الضارة (الذباب، الفئران ....الخ) والتي تؤثر سلبا على الصحة العامة لساكني هذه المباني على المدى الطويل.
3. تساهم عملية تخضير الأسطح في تقليل تأثير الجزيرة الدافئة، والتي تتجلى بوضوح خلال أشهر الصيف في المدن الكبيرة حيث يحدث تغير واضح في الطقس أهم علاماته ارتفاع درجة حرارة المدينة بمقدار يصل إلى **5** درجات مئوية عن المناطق المحيطة بها. وترجع هذه الظاهرة إلى أن الطرقات والمباني والمنشآت المختلفة تمتص الحرارة وتخزنها طوال فترة النهار ثم تعيد عملية انبعاثها مرة أخرى فيما بعد مما يؤدى إلى رفع درجة الحرارة وحدوث تغيرات في طقس المدينة تؤدي إلى حدوث خلل في النظام البيئي والإضرار بصحة الناس. وتقلل زراعة أسطح المباني والمنشآت في المدن من تأثير ظاهرة الجزيرة الدافئة عن طريق التظليل الذي تقوم به النباتات لسطح المبنى أو المنزل، كذلك عملية النتح، أي خروج الماء من ثغور النباتات وعملية تبخر الماء الموجود في البيئة المزروع بها النباتات إلى الهواء الخارجي مما يؤدي إلى تلطيف الجو المحيط بالمبنى المزروع سطحه.
4. من الفوائد التي تم تسجيلها لحدائق الأسطح أيضا هو تقليل نسبة الضوضاء وخصوصا لساكني المناطق القريبة من المطارات أو القطارات، حيث وجد أن زراعة الأسطح تؤدي إلى امتصاص جزء كبير من الصوت فتقل الموجات المنعكسة.
5. تعتبر زراعة الأسطح من المشروعات الصغيرة التي يمكن أن يقوم بها العديد من فئات المجتمع مثل الشباب، ربات البيوت، ذوي الإحتياجات الخاصة، الطلبة والطالبات في أوقات الفراغ والعطل مما يشغل وقت فراغهم بصورة مفيدة، خاصة وأنه يمكن زراعة الخضراوات والنباتات الطبية والعطرية ونباتات الزينة وزهور القطف، وهذا قد يمثل دخلا للأفراد والأسر.
6. فضلا عن انتاج غذاء صحي وآمن عن طريق عدم استخدام المبيدات وعمل انذار للمزارعين الذين يتمادون في استخدام الأسمدة بشكل يهدد صحة الإنسان.

فتخضير الأسطح والمنازل سيساهم في الحفاظ على البيئة من خلال تخفيض درجات التلوث وتخفيض درجات الحرارة صيفا وفي امتصاص مياه الأمطار شتاء، اضافة إلى إعطاء مناظر ساحرة ورونقا للمباني، كما سيساعد على توفير بيئة صحية أكثر لأفراد المجتمع وفتح فرص عمل جديدة وتقديم غذاء آمن وصحي.

[141] أسامة البحيري، **مشروع تحويل أسطح المباني إلى حدائق مثمرة**، مؤسسة هانس زايدل، بدون طبعة، القاهرة، 2009، ص ص: 4-7 (بتصرف).

4. العمارة المستدامة من منظور اسلامي:

لقد اهتم الإسلام بكل الجوانب المتعلقة بحياة الناس وقد حدد الأسس والقواعد الخاصة بعلاقة كل فرد بالمجتمع والبيئة موضحا نظام حياته وطريقة عيشه وآداب سلوكه. وقد أولى الإسلام اهتمامه بالإعتبارات البيئية ودعا للحفاظ عليها وحرم الفساد والإضرار بها، كما حرص على ضرورة توفر الراحة والصحة الجسدية والنفسية لكل الناس سواء في المسكن أو العمل أو أماكن العبادة أو العلم، فهي الدافع للعمل المنتج. وهذا الحرص اتضح من خلال مبادئ العمارة الإسلامية التي انبثقت من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والإجماع والقياس، حيث اهتمت بمختلف التفاصيل العمرانية بدءا من التصميم الذي يراعي الديمومة والجانب الجمالي، مواد الإنشاء المحلية المصدر، المحافظة على التهوية والإضاءة الطبيعية، الإقتصاد في استهلاك الطاقة والمياه وغيرها من الموارد وذلك كمايلي:[142]

- الإهتمام بالتصميم الداخلي والخارجي للمباني وخصوصا المساكن بحيث يراعي مبدأ الخصوصية في المسكن.
- تحدد ارتفاعات المباني ضمن إطار المنفعة وحقوق الجوار، وحث الإسلام على الإستفادة من العوامل الطبيعية المناخية كالهواء الطبيعي وكيفية دخوله إلى المبنى من أجل التهوية الجيدة المفيدة لصحة الساكنين.
- مراعاة اتجاه القبلة عند اختيار موقع دورات المياه، بحيث تكون عمودية على اتجاه القبلة، وضرورة فصل أماكن الوضوء عن المراحيض مما يدل على أن الإسلام كان حريصا أكثر من غيره في مسألة الإهتمام بالصحة الجسمية للإنسان في المسكن.
- الإهتمام بالفناء الداخلي بتشجيره والإستفادة من المياه، حيث أن وجود النوافير يوفر درجة من الرطوبة المقبولة والجو اللطيف للمكان والإهتمام البسيط بالمساحة البسيطة من التشجير الداخلي الذي يعطي شكل جمالي ونوع من توزيع التهوية داخل ذلك الفناء.
- توفير الخصوصية السمعية ويقصد بها حفظ أسرار المباني وتأكيد مبدأ ﴿**وَلاَ تَجَسَّسُوا وَلاَ يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا**...﴾ [سورة الحجرات: الآية 13]، كاستخدام الحوائط المزدوجة أو العوازل الصوتية بين الوحدات السكنية، وتطبيق قوانين الإرتدادات بين الوحدات السكنية حتى تعمل كعازل صوتي.
- مراعاة الجمال في التصميم المعماري، فالدعوة إلى الإقتصاد وعدم الإسراف وعدم التطاول في البنيان لا تعني أن الدين الإسلامي يدعو إلى التقشف والقبح في بناء المساكن والمباني، بل العكس فلابد أن يكون المبنى جميلا ومريحا باعثا على البهجة والسرور.

فالعمارة في الإسلام كانت السباقة إلى اتباع مبادئ الإستدامة في البناء بما يحافظ على البيئة والموارد ويحافظ على صحة الناس باستخدام التصاميم التي تسمح بدخول الشمس وضوء النهار والتهوية الطبيعية والمحافظة على برودة المباني صيفا ودفئها شتاء، ومع مراعاة الشكل الجمالي والإخضرار الذي يبعث على الطمأنينة والراحة النفسية ويوفر الظل والهواء النقي.

[142] **المسكن الصحي بين الواقع والمأمول**، عمل بعض طالبات الدراسات العليا (تمهيدي دكتوراه) ضمن متطلبات مقرر "المسكن الصحي"، جامعة أم القرى، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، متوفر على الرابط: https://uqu.edu.sa/page/ar/134784، تاريخ التحميل: 2015/04/13، على الساعة: 16:14.

5. مساهمة أدوات المالية الإسلامية في تشجيع العمارة المستدامة:

كغيرها من المشاريع التي تراعي المتطلبات البيئية، فالعمارة المستدامة ذات تكلفة مرتفعة مقارنة بالعمارة العادية. وبحسب التصنيف الأميركي والأوروبي، فإن تكلفة تشييد المبنى الأخضر تفوق ما نسبته **2** إلى **6%** تكلفة أي مبنى آخر.[143]

اذن فتحقيق مشاريع العمارة المستدامة تتطلب دعم مالي معتبر توفره مختلف المؤسسات المالية خصوصا الإسلامية منها، نظرا لأن المالية الإسلامية مالية أخلاقية اجتماعية تراعي البيئة وتهتم بما يخدمها ويحافظ عليها.

إن تمويل مثل هذه المشاريع يخدم المجتمعات بيئيا، اقتصاديا، واجتماعيا، فاستخدام الصكوك الخضراء وصناديق الإستثمار لتعبئة المدخرات المحلية للإستثمار في بناء المباني المستدامة كالمدارس والمستشفيات والمساكن سيعمل على تفعيل دور صغار المستثمرين في الإقتصاد، وزيادة الوعي البيئي وتوفير بيئة صحية أكثر انتاجا تساهم في دعم التنمية المستدامة.

اضافة للصكوك الخضراء وصناديق الإستثمار، فإن استعمال أدوات المشاركة سواء بين القطاع الخاص والدولة أو بين أفراد القطاع الخاص في مشاريع العمارة المستدامة، سيعمل على توفير الأموال الضرورية والخبرة اللازمة وسيقلل من مخاطر هذه المشاريع في حال حدوثها بتوزيع المخاطر على مختلف المشاركين.

يمكن أيضا تفعيل دور أدوات المعاوضة في توفير مواد البناء الصديقة للبيئة أو توفير البذور والنباتات التي تساهم في تخضير المباني أو توفير أجهزة الطاقة الأقل استهلاكا والأكثر كفاءة والتي تتميز بالتجدد والقابلية لإعادة التدوير والرسكلة، سواء من خلال الشراء مرابحة أو سلما أو ببيع آجل، أو من خلال الإجارة التشغيلية والمنتهية بالتمليك أو من خلال الإستصناع والإستصناع الموازي.

دون أن ننسى أهمية مؤسسات التأمين التكافلي في الإستثمار في مشاريع العمارة المستدامة سواء من خلال توفير مختلف التغطيات التأمينية التي يمكن أن تتعرض لها هذه المشاريع وأصحابها، أو بتوظيف أموالها مباشرة في مثل هذه المشاريع للنهوض بها.

كما أن لمؤسسات الزكاة والوقف دورا مهما في تشجيع العمارة المستدامة من خلال تقديم القروض الحسنة والمعدات الوقفية أو بإقامة صناديق وقفية خضراء خاصة كصندوق وقف أخضر لبناء مدرسة مستدامة أو صندوق وقف أخضر لبناء مسجد مستدام وهكذا.. يعمل هذا الصندوق على تجميع رأس المال الإبتدائي الضروري لتمويل المشروع.

وطبعا فإن كل الأدوات المالية الإسلامية السابقة الذكر يمكن الجمع بينها في توليفة مميزة لتمويل مشروع معين من مشاريع العمارة المستدامة.

---

[143] علي نوري محمد، **آفاق انشاء الأبنية الخضراء الصديقة للبيئة**، مشروع بحث مقدم الى كلية الهندسة –قسم البناء والإنشاءات وهي جزء من متطلبات نيل شهادة البكلوريوس لكلية الهندسة، الجامعة التكنولوجية، ص: 23. على الرابط: http://uotechnology.edu.iq/dep-building/student-project/Sanitary&Environmental/2011/ali_noree.pdf، تاريخ التحميل: 2015/04/13، على الساعة: 16:14.

المطلب الثاني: المساهمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي

الفرع الأول/ إقامة المحميات الطبيعية:

1. مفهوم المحمية الطبيعية:

يعد انشاء المحميات الطبيعية ذات أهمية كبيرة للحفاظ على التنوع البيولوجي خصوصا بعد ما طرأ على البيئة من تغيرات أخلت بالتوازن البيئي وتسببت في انقراض العديد من الكائنات والنباتات.

وقد عرف الإتحاد الدولي لحفظ وصون الطبيعة المحمية الطبيعية بأنها: "أي منطقة من البر أو البحر التي تعلن لحماية التنوع البيولوجي أو البيئي أو التراثي وتدار من خلال وسائل قانونية أو أي وسائل أخرى مؤثرة".[144]

كذلك المحمية الطبيعية هي: مجال ينشأ لغايات الحفاظ على الأنواع الحيوانية والنبات والأنظمة البيئية والمواطن وحمايتها و/أو تجديدها. وتمنع كل الأنشطة في المحمية الطبيعية ولا سيما:[145]

- الإقامة أو الدخول أو التنقل أو التخييم؛
- أي نوع من أنواع الصيد البري أو البحري؛
- قتل أو ذبح أو قبض الحيوان؛
- تخريب النبات أو جمعه؛
- كل استغلال غابي أو فلاحي أو منجمي؛
- جميع أنواع الرعي؛
- كل أنواع الحفر أو التنقيب أو الإستطلاع أو تسطيح الأرض أو البناء؛
- كل الأشغال التي تغير من شكل الأرض أو الغطاء النباتي؛
- كل فعل من شأنه الإضرار بالحيوان أو النبات وكل إدخال أو تهريب لأنواع حيوانية أونباتية.

فهي اذن مناطق طبيعية من الأرض أو البحر أو المسطحات المائية ذات حدود معينة تتمتع بالحماية القانونية للمحافظة على تنوعها الإحيائي الحيواني والنباتي من الإستغلال الجائر أو التغيرات الطبيعية المهلكة. ويمنع ممارسة أي نشاط ضمن نطاق هذه المحميات من شأنه الحاق الضرر بمختلف الكائنات الحيوانية والنباتية.

---

[144] فراس ياوز عبد القادر، **الجرائم الماسة بالمحميات الطبيعية–دراسة مقارنة–**، ص: 03. على الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=38571، تاريخ الإطلاع: 2015/04/18، على الساعة: 18:13.

[145] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **الفصل الأول أصناف المناطق المحمية**، المادة 8 و10، العدد 13، 28 فبراير 2011، ص: 11.

ويراعى عند تخطيط المحمية أن تتكون من منطقتين أساسيتين؛ أولهما منطقة القلب أو النواة، وهي تمثل في الغالب البقية الباقية من النظام الحيوي في حالته الطبيعية، وهي منطقة يتم حمايتها حماية كاملة وصارمة، ولا يسمح فيها بأية صورة من صور الإستغلال السابقة الذكر، وإنما تعتبر بمثابة منطقة مراقبة لما قد يحدث من تغيرات في مكونات البيئة الحيوية، وقد تتضمن المحمية أكثر من قلب أو نواة.

أما المنطقة الثانية فهي المنطقة العازلة التي يتدهور فيها النظام الحيوي، وهي المستهدفة من الحماية والصيانة، بما يساعد على إعادة تأهيلها وإستعادتها لحالتها الطبيعية، وتمارس في هذه المنطقة الأنشطة المختلفة للمحمية من أبحاث وتجارب وتدريب وتعليم وغيرها، ويتم حمايتها بشكل صارم بصورة مؤقتة حتى تستعيد طبيعتها، ومن ثم يسمح فيها باستغلال الموارد الحيوية وفق ضوابط مقننة تكفل إستمرارية حماية الأحياء الفطرية.[146]

إن المحميات الطبيعية لها فوائد ومردودات إيجابية كثيرة وتتعدى الحدود الوطنية للدول، وذلك لما تقدمه من خدمات بيئية متعددة منها الحفاظ على التنوع الحيوي لكوكب الأرض، والحفاظ على منابع ومصادر المياه حول العالم، ومنع تدهور الموارد الطبيعية، إلى جانب تحسين وتعديل المناخ العام لكوكب الأرض، فضلا عن دعم مشروعات السياحة البيئية.

2. أنواع المحميات الطبيعية:

يقسم الإتحاد الدولي لصون الطبيعة المناطق المحمية إلى ستة أنواع رئيسية:[147]

- محمية طبيعية / منطقة براري بالمعنى المطلق، أين يتم ادارتها لأغراض علمية أو للرصد البيئي فقط.
- متنزهات وطنية، أرضية أو ساحلية، يتم ادارتها لأغراض التعليم والبحث العلمي والترويح والسياحة بأسلوب علمي لتجنب حدوث أية آثار سلبية على النظم البيئية فيها.
- الآثار الطبيعية والتاريخية.
- موائل الأنواع المختلفة، وهي مناطق يتم ادارتها للإستخدام الرشيد لمواردها.
- مناطق طبيعية جذابة، مثل المناطق الجبلية أو الساحلية...الخ، التي تم تنميتها بأسلوب رشيد بواسطة السكان، ويجب ادارتها بأسلوب بيئي مناسب للحفاظ على جمالها.
- المناطق المحمية المنتجة للموارد الطبيعية، مثل بعض الغابات والمصايد...الخ، والتي يجب ادارتها لإستغلال مواردها بأسلوب مستدام.

---

[146] **ما هي المحميات الطبيعية؟**، المصدر: منظمة المجتمع العلمي العربي، على الموقع: http://www.e3lm.com ، تاريخ النشر، 22 أكتوبر 2013، تاريخ الإطلاع: 2015/11/27، على الساعة: 16:17.

[147] الطيب داودي، دلال بن طبي، **السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة بسكرة يومي 09 و 10 مارس 2010، ص: 14.

وبصفة عامة فإن المحميات الطبيعية تقسم إلى المحميات الحيوانية وهدفها حماية المناطق التي تحيا فيها الحيوانات في بيئاتها الطبيعية دون الإساءة إليها، والمحميات النباتية وهدفها حماية المناطق التي تحيا فيها النباتات بشكل طبيعي، والمحميات الإحيائية وهدفها حماية المناطق التي تحيا فيها الحيوانات والنباتات في آن واحد.

3. دور المحميات الطبيعية في التنمية المستمرة :

تساهم المحميات في عملية التنمية المستمرة بالطرق التالية:

- المحافظة على استقرار البيئة التي تمثلها هذه المناطق وتقلل تبعا لذلك من الفياضانات أو الجفاف وتحمي التربة من الإنجراف.
- ضمان الإنتاج واستمرار التوازن البيئي والحفاظ على التنوع البيولوجي.
- توفير الفرصة للبحث العلمي ومتابعة الأحياء البرية والنظم البيئية ودراسة فهم علاقتها مع تنمية الإنسان.
- توفير الفرصة لإحداث واستمرار التنمية في المناطق النائية والإستغلال الأمثل للأراضي الهامشية.
- استغلال الفرصة للتوعية البيئية.
- تسهيل التنزه والإستجمام والإقتراب من عالم الطبيعة الغني الجمال.

فالمحميات الطبيعية اذن تساهم في المحافظة على التنوع الإحيائي بشقيه النباتي والحيواني وهي أهم أنواع السياحة البيئية، وتعتبر مصدر جذب سياحي مثالي وطبيعي ويعد من الأنشطة الإقتصادية المهمة في الدول المتقدمة الأوروبية والأمريكية لما توفره من عائدات مالية أكثر مما تولده صادراتها الصناعية والمنتجات الزراعية أو الكيمياوية، بالإضافة إلى دورها الأساسي في المحافظة على الأنواع من الإنقراض أو الحد من تناقص أعدادها عاما بعد عام وامكانية تربية الحيوانات والطيور والبرمائيات والأسماك ومنع يد الإنسان من الحاق الضرر بها عبثا وتسلية وكذلك الحالة بالنسبة إلى الثروة النباتية الطبيعية في البلد.[148]

4. مساهمة أدوات المالية الإسلامية في اقامة المحميات الطبيعية:

تخضع المحميات الطبيعية للحماية القانونية من طرف الدولة التي تسهر على انشاءها وتسييرها، وتتطلب المحميات الطبيعية مساحات شاسعة وأموال معتبرة لحمايتها والحفاظ عليها، وتوفير الخبراء والباحثين والعلماء المهتمين بالقضايا البيئية من أجل اجراء مختلف البحوث المتعلقة بالأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالإنقراض، وتقديم الإرشادات والحلول الملائمة للحد من الخطر المحدق بمختلف الفصائل البيولوجية وانقاذها وضمان استمراريتها للأجيال اللاحقة.

يمكن للدولة الإستعانة بأدوات المالية الإسلامية المتنوعة لإقامة المحميات الطبيعية كطرح صكوك للإكتتاب العام خاصة بمشاريع المحميات الطبيعية سواء كانت برية أو مائية وهذا من شأنه تخفيف العبء على ميزانية الدولة بجعل المواطنين والقطاع الخاص يساهمون ويشاركون في جمع الأموال اللازمة لدعم التنوع البيولوجي والحفاظ عليه.

[148] الطيب داودي، دلال بن طبي، **مرجع سابق**، ص: 15.

اضافة للصكوك فأدوات المعاوضات تخدم العمليات المتعلقة بشراء المواد التي تساهم في انشاء هذه المحميات كشراء بعض الأنواع النباتية التي انقرضت وإعادة استزراعها واستعادتها من جديد بتجهيز المنطقة المراد زراعتها وتهيئتها ويمكن هنا الإستفادة من عقود المزارعة والمغارسة والمساقاة في عملية الإستزراع والعناية بهذه المحميات.

أيضا فيما يخص المحميات الطبيعية المائية التي تقوم على استزراع الكائنات المائية وتربية المائيات المهددة بالإنقراض كبعض أنواع الأسماك، يمكن الإعتماد على عقود الإستصناع أو الإجارة لإنشاء البحيرات الإصطناعية والأحواض وتوفير المراكز البحثية والعلمية المجهزة بمختلف وسائل الرصد البيئي التي تبحث في مجال التنوع البيولوجي.

ويمكن الإستفادة من خدمات شركات التأمين التكافلي لحماية مشاريع المحميات الطبيعية ضد مختلف المخاطر الطبيعية والبشرية أو الإستفادة من أموال شركات التأمين التكافلي لدعم مثل هذه المشاريع التي تخدم البيئة والإقتصاد والمجتمع معا.

الفرع الثاني/ تشجيع السياحة البيئية:

1. مفهوم السياحة البيئية:

أصبحت السياحة من أكبر الصناعات التي تنمو سريعا في العالم، وهي من أهم مصادر العملات الحرة للدول النامية. والسياحة البيئية هي سوق واعدة صاعدة كصناعة تخصصية عالمية يقدر عائدها بمليارات من الدولارات كإنفاق مباشر بخلاف المكاسب الأخرى غير المباشرة والوظائف التي توفرها تلك السوق الضخمة. تتفرد هذه النوعية من السياحة بنتائجها الإيجابية للتنمية المستدامة بما تحققه من حماية للبيئة والموارد الطبيعية وما توفره من منافع اقتصادية واجتماعية للسكان المحليين.[149]

ظهر مصطلح السياحة البيئية منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين وهو مصطلح حديث نسبيا جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان محافظا على الميراث الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها.

ولقد عرفها الصندوق العالمي للبيئة بأنها: "السفر إلى المناطق الطبيعية التي لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للإستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها في الماضي والحاضر".[150]

وعرفها إعلان مانيلا عام **1980** كمايلي: "إن العلاقة بين السياحة والبيئة هي علاقة توازن دقيق بين التنمية وحماية البيئة. وأكد على أن الإحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبى بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الإجتماعية والإقتصادية لسكان

---

[149] وزارة الدولة لشئون البيئة –جهاز شئون البيئة– الإدارة المركزية لحماية الطبيعة، **نحو إستراتيجية وطنية وخطة العمل للسياحة البيئية في مصر**، يونيه 2005، ص: 3. على الرابط:
http://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/NCSCB/Institutional%20Reports/Principle%20of%20Environment%20Tourism.pdf، تاريخ التحميل: 2015/11/28، على الساعة: 22:13.

[150] خان أحلام، زاوي صورية، **السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، ص: 228.

المناطق السياحية، أو بالبيئة، أو بالموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية، التي تعتبر عامل جذب رئيسية للسياحة. ويشدد الإعلان على أن هذه الموارد جزء من تراث البشرية، وأنه ينبغي على المجتمعات المحلية الوطنية والمجتمع الدولي بأكمله القيام بالخطوات اللازمة لكفالة الحفاظ عليها. ويعتبر التخطيط طويل الأجل والسليم بيئيا شرطا أساسيا لإقامة توازن بين السياحة والبيئة، لكي تصبح السياحة نشاطا إنمائيا قابلا للإستمرار".[151]

وعرفتها الجمعية الدولية لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية سنة **1999** على أنها: " السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية الذي يحافظ على البيئة ويكفل استمرار رفاهية سكانها الأصليين ".[152]

اذن يمكن القول أن السياحة البيئية هي سياحة صديقة للبيئة تهدف للحفاظ على عناصرها ومكوناتها بتعزيز معرفة وثقافة السائح البيئي بهذه العناصر ومدى أهميتها للسكان المحليين والأصليين، وتوعيته بضرورة الحفاظ على مختلف مكونات هذه البيئة الطبيعية والتراثية والحضارية مع تمتعه واستمتاعه وترفيهه عن نفسه بطريقة مسؤولة تحقق نفعا بيئيا واقتصاديا واجتماعيا.

ونظرا لتزايد الإهتمام الدولي بهذا النوع من السياحة فقد أعلنت الأمم المتحدة سنة **2002** عاما عالميا للسياحة البيئية تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة السياحة العالمية، واللذان عقدا مؤتمر القمة الدولي للسياحة البيئية في مدينة كيوبيك بكندا في ماي **2002** حيث التقى ما يزيد على ألف مشترك من **132** دولة ممثلين للحكومات والقطاعين العام والخاص والمنظمات الأهلية. وكانت أهم توصيات مؤتمر القمة للسياحة البيئية مايلي:[153]

أ. إلى الحكومة:

- صياغة سياسات وطنية وإستراتيجيات لتنمية السياحة البيئية تكون متوافقة مع الأهداف العامة للتنمية المستدامة وذلك من خلال التشاور الواسع مع المعنيين.
- مشاركة المجتمعات المحلية والأصلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والقائمين على حماية الطبيعة والثقافات والمعارف التقليدية والمناطق الأثرية علاوة على المؤسسات العامة والخبراء.
- وضع آليات تنظم وتراقب هذه السياحة على المستويات القومية والإقليمية والمحلية في ضوء مؤشرات لضمان الإستمرارية واستخدام دراسات تقويم الأثر البيئي وإعلان النتائج على الجماهير.
- دعم القدرات الفنية والبشرية والمادية لتطوير الجهات المسئولة عن السياحة البيئية وحماية المناطق الطبيعية وتقديم الحوافز لمقدمي الخدمات.

---

[151] عايد راضي خنفر، إياد عبد الإله خنفر، **تسويق السياحة البيئية والتنوع الحيوي**، Ass. Univ. Bull. Environ. Res. Vol. 9 No. 2, October 2006، ص: 58.

[152] هويدي عبد الجليل، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية – جامعة الوادي، العدد 09، ديسمبر 2014، ص: 217.

[153] وزارة الدولة لشئون البيئة –جهاز شئون البيئة– الإدارة المركزية لحماية الطبيعة، نحو إستراتيجية وطنية وخطة العمل للسياحة البيئية فى مصر، **مرجع سابق**، ص: 07.

- إجراءات الدراسات وأعمال المسح الخاصة بالحالة البيئية والإجتماعية للمقاصد السياحية وتنمية البرامج التعليمية الموجهة للأطفال والشباب لتوعيتهم لصيانة الطبيعة والإستخدام المستدام لها.

ب. إلى القطاع الخاص:

- تنمية أنشطة السياحة البيئية بما يقلل تأثيرها السلبي على النظم البيئية وبما يعود بالمنفعة على المجتمعات المحلية، ومراعاة مبادئ التنمية المستدامة في استخدام المواقع والخدمات وتنظيم الزيارات.
- التعاون مع الأجهزة الحكومية والمنظمات الأهلية للمحافظة على الطبيعة والمناطق المحمية والتنوع البيولوجي.
- تعزيز السلوكيات الإيجابية والوعي السليم بين عملائهم ومرشديهم على المواقع السياحية طبقا لنظم زيارتها وتشجيع الإسهامات التطوعية لدعم المجتمع المحلي.
- إبتكار وتنمية آليات التمويل لتشغيل الجمعيات التعاونية والمساعدة في التدريب والتسويق وتنمية المنتجات التقليدية والبحوث لتطوير السياحة البيئية.
- ضمان توزيع عادل لعائدات السياحة البيئية بما فيها المؤسسات السياحية ومقدمي الخدمات والمجتمعات المحلية والمحميات الطبيعية.

ج. إلى المنظمات والهيئات الدولية:

- المساعدة في تنفيذ السياسات القومية والمحلية والمخططات العامة لتقويم السياحة البيئية وعلاقتها بصون التنوع البيولوجي والتنمية الإجتماعية والإقتصادية وتخفيف حدة الفقر وصيانة الطبيعة والإهتمام بشكل خاص بالبلدان النامية والأقل نموا.
- تعزيز قدرات الهيئات والمنظمات الإقليمية والقومية والمحلية لصياغة وتطبيق سياسات وخطط السياحة البيئية بالمعايير الدولية.
- تنمية آليات لبناء القدرات والتدريب لتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة، أيضا تنمية طاقات الموارد البشرية لدعم السياحة البيئية المستدامة، كذلك حشد الخبرات وأفضل الممارسات.

توضح التوصيات السابقة أهمية السياحة البيئية وضرورة اتحاد مختلف الفاعلين في الدولة الواحدة من قطاع حكومي وخاص مع دعم الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية للنهوض بالسياحة البيئية التي تلعب دورا بارزا في تحقيق التنمية المستدامة.

2. أنواع السياحة البيئية:

توجد عدة أنواع من السياحة يمكن استغلالها والإستفادة منها، قد تكون مرتبطة بالطبيعة أو بالتراث الحضاري، فهي سياحة تعتمد على الطبيعة في المقام الأول بمناظرها الخلابة، لذا نجد أن الأنشطة التي ترتبط بالسياحة البيئة تتمثل في:[154]

- الصيد البري المنظم للطيور والصيد البحري للأسماك المحدد بأنواع معينة وأوقات معينة والذي لا يضر بالتنوع البيولوجي.

[154] خان أحلام، زاوي صورية، **مرجع سابق**، ص: 231.

- الرياضات المائية والغوص من أجل الشعاب المرجانية..
- تأمل الطبيعة واستكشاف كل ما فيها.
- الرحلات في الغابات ومراقبة الطيور والحيوانات.
- استكشاف الوديان والجبال.
- إقامة المعسكرات والمخيمات.
- تسلق الجبال ورحلات الأدغال والصحراء وتصوير الطبيعة.

ويشترط في مختلف الممارسات السابقة أن تكون مسؤولة تدر عائدات وفوائد للسكان المحليين وتعزز التنوع البيولوجي وتحافظ عليه وتدعمه.

3. عناصر السياحة البيئية:

حتى يمكن القول أن السياحة هي سياحة بيئية يجب أن تتمتع بالعناصر التالية: [155]

- عدم إحداث إخلال بالتوازن البيئي الناتجة عن تصرفات الإنسان والتي تكون متمثلة في تصرفات السائح في حالة السياحة البيئية وما قد يحدثه من تلوث وخراب في البيئة؛
- تنطوي السياحة البيئية على إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم، فكلما كانت نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعشت، فالسياحة البيئية هي إحدى المصادر للمحافظة على البيئة.
- تحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبينها وبين المصالح الإقتصادية والإجتماعية التي هي في الأساس تقوم عليها.
- التنوع البيولوجي ونقاء البيئة الطبيعية، وبقاء الأنواع النادرة والمهددة بالإنقراض عاملان أساسيان في تنشيط السياحة البيئية ولذا يجب أن يؤخذ بالحسبان على أن السياحة وحماية البيئة أمران مترابطان ومتكاملان إذ لا تصلح السياحة في بيئة متدهورة كما أن تدهور البيئة يحد من فرصة تنمية السياحة. وعليه وجب الحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيزه للإستفادة من دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

فالعناصر التي تقوم عليها السياحة البيئية تركز على الحفاظ على البيئة بالدرجة الأولى وتعزيزها والنهوض بها وتؤكد على أن السياحة وحماية البيئة هما أمران مترابطان ومتكاملان،كل منهما يجب أن يخدم الآخر ويرقى به.

4. الفرق بين السياحة البيئية، الطبيعية، والتقليدية:

تختلف السياحة البيئية عن السياحة التقليدية في كون السياحة البيئية تعزز تعليم وتثقيف السائح عن المناطق من ناحية طبيعتها الجغرافية وخصائصها الثقافية، وغالبا ما توفر ريعا خاصة لصالح المحميات الطبيعية، كما ينتفع بها التطور الإقتصادي

[155] عايد راضي خنفر، إياد عبد الإله خنفر، **مرجع سابق**، ص: 59.

للأماكن المقفرة.[156] أما السياحة الطبيعية فهي توجه الإنسان لزيارة معالم الطبيعة والهدف هو التمتع بمزاياها وتحقيق رغباته ودوافع سفره إليها، في حين السياحة التقليدية أو ما يسمى سياحة الفنادق فأثرها السلبي كبير على الموارد الطبيعية، حيث يؤدي بناء فندق ما إلى تدمير مساحات كبيرة من الطبيعة، واستهلاك كمية كبيرة من المياه، وما ينتج عن البناء من نفايات تذهب في معظمها إلى الحياة البرية واستقدام أنواع نباتية دخيلة تزرع في حديقة الفندق، لكنها في نفس الوقت تجلب عددا كبيرا من السياح وتؤمن دخلا اقتصاديا مضاعفا.[157]

5. مساهمة الأدوات المالية الإسلامية في تشجيع السياحة البيئية:

بما أن السياحة البيئية تساهم في الحفاظ على البيئة وتعزيز التنوع البيولوجي وتقديم منافع اقتصادية معتبرة للسكان المحليين والدولة بصفة عامة فإنها تعد فرصة استثمارية مناسبة لأدوات المالية الإسلامية، هذه الأخيرة التي يمكن توظيفها في مختلف المشاريع التي تنهض بالسياحة البيئية كمايلي:

- انشاء الفنادق البيئية أو الخضراء الصديقة للبيئة التي أصبحت أحد العلامات المميزة لإقامة السياح البيئيين بما توفره لهم من أسلوب تقليدي للحياة والغذاء والخدمات والتقنيات البسيطة التي تفي بمتطلباتهم بمواصفات بيئية سليمة وتجعلهم يتفاعلون مع الحضارة الأصلية والمنتجات الطبيعية واليدوية بحيث تدفعهم للعودة مجددا مستقبلا. يمكن الإعتماد على عقود الإستصناع والإجارة وأيضا طرح الصكوك الخضراء لإنشاء مثل هذه الفنادق، مع استعمال مختلف عقود المعاوضات لتجهيز وشراء ما يلزم هذه الفنادق من أثاث ومواد صديقة للبيئة، كما أنه يمكن لمؤسسات الزكاة والوقف المساهمة في مثل هذه المشاريع بتقديم القروض الحسنة خصوصا للسكان المحليين الذين سيخدمون أغراض السياحة البيئية أفضل من غيرهم لأنهم أدرى ببيئتهم ومناطقهم وسيحرصون على المحافظة عليها.
- انشاء المحميات الطبيعية كما سبق تناولها سابقا.
- الإستثمار في المؤسسات السياحية المنظمة للرحلات الغابية ورصد الطيور والحيوانات واستكشاف الشعب المرجانية والصحراء والرحلات الإستشفائية نحو الحمامات الطبيعية، ويكون ذلك من خلال أدوات المشاركة والصكوك فهي أدوات مناسبة لتأسيس مثل هذه المؤسسات.
- يمكن لشركات التأمين التكافلي الإستثمار في مشاريع السياحة البيئية، وتقديم تغطيات تأمينية ضد مخاطر السفر والرحلات المختلفة.

---

[156] **Eco-friendly terms… Ecotourism a nature loving travel with passion of conserving its resources**, p: 04. http://www.jamila-qatar.com/september2013/pdf/3/3.pdf, vu le: 27/11/2015, A 19 :15.

[157] الطيب داودي، دلال بن طبي، **مرجع سابق**، ص: 06.

خلاصة الفصل:

إن المشاريع التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة متعددة ومتنوعة منها ما يخدم التنمية الإقتصادية، كمشاريع البنية التحتية التي تتطلب أموالا ضخمة، والإستثمارات الزراعية التي تحقق الأمن الغذائي وتقلل من التبعية الغذائية للخارج ومن الواردات الغذائية التي ترهق ميزانية الدولة، بحيث تدفعها للإقتراض الخارجي تحت شروط مجحفة، تجعلها تسخر كل مداخيلها لتسديد الأعباء المترتبة عن هذه القروض بدل توجيهها للتنمية المحلية. اضافة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في خدمة الإقتصاد الوطني وتدعم المؤسسات الكبيرة بحيث توفر مناصب عمل جديدة وتقلل من معدلات البطالة، وتفتح المجال للفقراء ومحدودي الدخل للإلتحاق بالمدارس، وتكوين أنفسهم وتحسين مستوى معيشتهم، وضمان صحة أجسامهم بالحصول على المسكن اللائق، والغذاء الصحي الآمن وبالتالي الوصول للتنمية الإجتماعية المستدامة، التي لا تكتمل دون تنمية بيئية مستدامة تقوم على المحافظة على الموارد والبيئة بمختلف كائناتها البشرية والحيوانية والنباتية، من خلال التوعية بترشيد الإستهلاك والإنتاج والقيام بممارسات أكثر استدامة كاستخدام الطاقات المتجددة، والتكنولوجيا الخضراء، والنقل المستدام، والعمارة المستدامة، بحيث تحافظ على البيئة وتقلل النفايات التي يجب أن تدار بكفاءة، من أجل تخفيض معدلات التلوث وظواهر تغير المناخ، وتوفير طاقات وموارد متجددة للأجيال الحالية والمستقبلية.

إن كل المشاريع السابقة الذكر وغيرها قابلة للتمويل والإستثمار باستخدام الأدوات المالية الإسلامية سواء عن طريق أداة واحدة فقط أو بالدمج والجمع بين أكثر من أداة، في تشكيلة مميزة مرنة، تقوم في أغلبها على المشاركة التي تقلل المخاطر وتشجع على توظيف مختلف الأموال النقدية والعينية بين أكبر فئة ممكنة من أبناء المجتمع، وبالتالي تفعيل دور المشاركة والتكافل بين أبناء الوطن الواحد وتعزيز روح البناء والتعمير والتعاون لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث.

الفصل الرابع
(الفصل التطبيقي)

تمهيد:

تعد ماليزيا من الدول الآسيوية التي قطعت شوطا كبيرا في مجال التنمية بمختلف نواحيها، فبالرغم من تعدد أجناسها وأعراقها ودياناتها، إلا أنها استطاعت لمّ شمل جميع أفراد مجتمعها حول سياسة واحدة وهدف واحد، ألا وهو الوصول لمصاف الدول المتقدمة في حدود عام **2020**. حيث اهتمت بمختلف الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وسعت لإقامة اقتصاد متين يضاهي اقتصاد الدول المتقدمة وينافسها بالإعتماد على مواردها وقدراتها الذاتية مع المحافظة على هويتها وثقافتها، كما اهتمت بأفراد المجتمع وبتنمية مواهبهم وامكانياتهم لتوظيفها لخدمة الإقتصاد والمجتمع مع مراعاة العدالة والمساواة بين مختلف الأعراق، كما حرصت على المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية، كل ذلك في سبيل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث.

إن تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة يحتاج لدعم مالي متعدد ومتنوع، فإلى جانب التمويل التقليدي، اعتمدت ماليزيا التمويل الإسلامي لتحقيق نهضتها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية. وتعد ماليزيا من الدول الرائدة في مجال المالية الإسلامية بمختلف قطاعاتها من بنوك اسلامية، تأمين تكافلي، صناديق استثمار، وسوق الصكوك، اضافة إلى الزكاة والوقف. وتحقيقها للريادة لم يكن اعتباطا ولا صدفة بل هو نتيجة جهود عظيمة بذلتها ماليزيا للوصول إلى ما هي عليه اليوم.

وللوقوف على تجربة ماليزيا في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، وفي النهوض بالقطاع المالي الإسلامي للمساهمة في ذلك، سنتناول العناصر التالية:

المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في ماليزيا

المبحث الثاني: واقع المالية الإسلامية وأدواتها في ماليزيا

المبحث الثالث: دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في ماليزيا

تسعى ماليزيا كغيرها من الدول لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث، وذلك باتباع استراتيجيات وخطط تنموية للوصول للأهداف المنشودة، وتعد ماليزيا من الدول الآسيوية التي شهدت نهضة اقتصادية واجتماعية في السنوات الأخيرة ضمن خطتها الشاملة والطموحة التي تركز على الوصول لمصاف الدول المتقدمة في حدود عام **2020**.

ولمعرفة مدى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في ماليزيا بأبعادها الثلاث، لابد من قياس العديد من المؤشرات الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية، التي تسهل معرفة درجات التنمية المحققة اقتصاديا، اجتماعيا، وبيئيا. وهذا ما سيتم توضيحه من خلال العناصر التالية:

- **المطلب الأول: واقع البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة في ماليزيا**
- **المطلب الثاني: واقع البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا**
- **المطلب الثالث: واقع البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا**

المطلب الأول: واقع البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة في ماليزيا

الفرع الأول/ لمحة عن ماليزيا:

ماليزيا دولة آسيوية، تقع جنوب شرق آسيا وتبلغ مساحتها **329.847** كم^2، عاصمتها كوالامبور، تتكون من **14** ولاية، من بينها ولاية جوهور، سراواك، كيدا، سيلانجور، بيراك، مالاكا، اضافة إلى ثلاث أقاليم فيدرالية هي: العاصمة كوالالمبور، ومدينة بوتراجايا الإدارية، ومدينة لابوان التجارية.

تتميز بتعدد الديانات كالإسلام والمسيحية والبوذية...إلا أن الديانة الرسمية للدولة هي الإسلام، حيث يشكل المسلمون الأغلبية. نظام الحكم في ماليزيا هو ملكي دستوري، وعملتها هي الرينجيت الماليزي[1]. لغتها الرسمية هي اللغة الماليزية وقد استخدمت لتوحيد الشعب المتعدد الأجناس والثقافات والديانات، حيث أهم ثلاث أجناس موجودة في ماليزيا نجد: الملايو وهم السكان الأصليون الذين يمثلون أكبر نسبة، الصينيون، والهنود، اضافة إلى أعراق أخرى. وقد بلغ عدد سكان ماليزيا **30.99** مليون نسمة حسب احصائيات عام **2015**.

تتميز ماليزيا بزراعة المطاط الطبيعي والنخيل والكاكاو والأرز وأشجار الأخشاب وجوز الهند والتوابل. كما تتميز بثرواتها الطبيعة من بترول وغاز طبيعي، وخامات معدنية كالحديد والذهب والقصدير. وقد أصبحت من الدول المتقدمة علميا وتكنولوجيا وتفوقت في صناعة الإلكترونيات حتى أصبحت من المصدرين لها.

ومنذ استقلالها عام **1957** اتجهت ماليزيا نحو البناء والتعمير والإهتمام بمختلف دعائم النهوض بالإقتصاد الوطني وتعزيز الترابط المجتمعي وروح الإنتماء، وتفعيل دور الموارد المحلية في تحقيق التنمية المنشودة.

إن ماليزيا اليوم تعد من الإقتصادات الناشئة التي حققت قفزة تنموية معتبرة بداية من السبعينات حتى هذه اللحظة، والتي تسعى إلى الوصول لمصاف الدول المتقدمة عام **2020** ضمن استراتيجية وطنية طموحة ترغب من خلالها الوصول إلى ثراء الدول المتقدمة ومجاراتها في قدراتها التصنيعية والتنافسية، لكن دون التخلي عن هويتها وثقافتها ودينها.

ومن بين العوامل المساعدة في تحقيق هذه الخطة؛ الإستقرار السياسي الذي تعيشه ماليزيا رغم اختلاف الأجناس والديانات، اضافة إلى أن القيادات الماليزية تتميز بالثقة بالنفس وتعرف بالضبط ماذا تريد، ولا تبالغ في تقدير امكاناتها المتاحة، وقد رسمت اتجاهها الصحيح منذ الإستقلال.

[1] **1 رينجيت ماليزي = 0.23 دولار أمريكي/ 1 دولار أمريكي = 4.339 رينجيت ماليزي، 1 رينجيت ماليزي = 25.0627 دينار جزائري/ 1 دينار جزائري= 0.0399 رينجيت ماليزي. (الأشهر الأخيرة من سنة 2016).**

الفرع الثاني/ مراحل التنمية الإقتصادية في ماليزيا:

إن الإقتصاد الماليزي قد مرّ بتغيرات هيكلية سريعة منذ الإستقلال عام **1957** وحتى الآن، حيث انتقلت من الإعتماد الأساسي في الإنتاج الإقتصادي على المطاط والقصدير وزيت النخيل والأخشاب كمنتجات أساسية في التصدير، إلى كونها حاليا قوة اقتصادية ناشئة تقوم على التصنيع وتطمح لمنافسة الدول المتقدمة. ويمكن شرح مراحل التنمية الإقتصادية الماليزية كمايلي:

1. **المرحلة الأولى من 1957–1969 (استراتيجية الإحلال محل الواردات)**: كانت ماليزيا مجرد دولة مصدرة للمواد الخام، لكن بعد الإستقلال اتجهت استراتيجية التنمية إلى الإحلال محل الواردات في مجال الصناعات الإستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الإستقلال. إلا أن هذه الإستراتيجية لم تفلح في مجال التنمية المتواصلة نظرا لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي. ولم يكن لها أثر في الطلب على العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية، ولم تساهم في امتصاص البطالة وتحسين الأحوال الإجتماعية.
2. **المرحلة الثانية؛ السياسة الإقتصادية الجديدة NEP "New Economic Policy"**: في هذه المرحلة ظهر أول بطل للتنمية الماليزية سنة **1970** كرئيس للوزراء وهو تون عبد الرزاق بن حسين **Tun Abdul Razak bin Hussein**، اثر اضطرابات عرقية بين الملايو والصينيين عام **1969** تسببت في مقتل **143** من الصينيين و**25** من الملايو، في ظل سيطرة الصينيين على الإقتصاد وتزايد نفوذهم السياسي وخوف الملايو على مستقبلهم.

لقد قام تون عبد الرزاق بن حسين بإعادة تشكيل التركيبة السياسية الماليزية، وشكل قاعدة حكم ائتلافي أكثر صلابة واستقرارا. ووضع ماليزيا على سكة التطور الإقتصادي، فكان وراء اطلاق السياسة الإقتصادية الجديدة **NEP " New Economic Policy"**، التي قدمت رؤية اقتصادية لعشرين سنة (**1971–1990**)، استهدف من خلالها تحقيق تقدم اقتصادي للجميع، مع تحسين وضع الملايو الذين كانوا يعانون من الفقر مقارنة بالصينيين والهنود، وتوفير صمام أمان للجميع يمنع تكرار اضطرابات عام **1969**.[2] وقد ركزت هذه السياسة على القضاء على الفقر المدقع، وما يرتبط به من وجود فرص توظيفية، وانتشار البطالة، وتدني مستوى المعيشة بشكل عام، والقضاء على الإرتباط بين العرقية والمستوى الإقتصادي.

وقد تم الإعتماد على الدور الكبير للقطاع العام وعلى عمليات التصنيع الموجهة للتصدير، حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية، التي تتميز باستخدام مكثف للعمالة مما نتج عنه تخفيض معدلات البطالة وحدوث تحسن في توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع الماليزي.

3. **المرحلة الثالثة؛ سياسة التنمية القومية National Development Policy (NDP) تحت شعار رؤية 2020 (1991–2020)**: في الفترة **1981** حتى **2003** أصبح محمد مهاتير رئيس الوزراء في ماليزيا، وهو صاحب كتاب "معضلة الملايو" الذي ألفه عام **1970**م. لقد أثار هذا الكتاب ضجة، أين قام فيه محمد مهاتير بانتقاد الشعب

[2] محمد صادق اسماعيل، **التجربة الماليزية... مهاتير محمد... والصحوة الإقتصادية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2014، ص ص: 29-30.

المالاوي واتهمه بالكسل ودعاه فيه لثورة صناعية تنقل ماليزيا من إطار الدول الزراعية المتخلفة إلى دولة ذات نهضة اقتصادية عالية. ولقد تم منع الكتاب من قبل منظمة المالايو القومية المتحدة، لكن محمد مهاتير استطاع أن يتجاوز ذلك وبدأ في الظهور كشخصية سياسية لها فكر مختلف حتى وصل لرئاسة الوزراء عام **1981**م.[3]

إن محمد مهاتير يعد بطل الإزدهار الإقتصادي الماليزي وصاحب الرؤية الشاملة **"Vision 2020"**، وهي خطة اقتصادية تهدف إلى الإنتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول **2020**، وقد قال محمد مهاتير: "رؤية **2020** هي خطة لثلاثين سنة، لا تحدد فقط الهدف ولكن أيضا الإستراتيجيات والخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيقه. رؤية **2020** هي بالطبع حول تحول ماليزيا إلى دولة متقدمة بطريقتها قبل حلول عام **2020**، أي أن تصبح بقدر ثراء وبقدر تصنيع الدول الصناعية المتقدمة، بدون خسارة أي من شخصيتنا الأخلاقية أو ثقافتنا أو ايماننا الديني".[4]

هذه الرؤية أعلن عنها محمد مهاتير في فيفري **1991** خلال افتتاح المجلس التجاري الماليزي وقد حدد عناصرها في أربع نقاط هي:[5]

- القومية الماليزية التي تقوم على تقوية الشعور بالدولة الماليزية، لدى جميع الأعراق في المجتمع لكي يلتقي الجميع حول وعي واحد بالعيش المشترك بين عرقيات المجتمع الماليزي.
- تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية يشجع المشروعات الخاصة، ومن ثم يسعى إلى جذب الإستثمار الأجنبي ويتجه إلى التصنيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات ويسعى للتحرك شرقا للتمكن من الإستفادة من الخبرات اليابانية والكورية أيضا.
- الإهتمام بدور الإسلام باعتباره قوة دفع للتنمية في ماليزيا والوصول إلى صياغة تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية.
- التركيز على الدور القوي للدولة في الإقتصاد والسياسة، فالخصخصة لا تعني عنده انسحاب الدولة من النشاط العام، ولكنها تعني تحول دور الدولة لتكون الدولة الرشيدة القادرة على التخطيط. إذ ارتبط ذلك بمفهوم الدولة التنموية **"Developmental State"** وحسب هذا المفهوم تقوم الدول بدور فعال يقترن بالإلتزام بقضية التنمية.

لقد اعتمد محمد مهاتير في رؤيته على تشجيع الخصخصة لتحقيق التوازن الإقتصادي لمختلف الأعراق في ماليزيا خصوصا بين الملايو والصينيين، حيث عمل على توسيع نطاق مشاركة الملايو في ملكية المشروعات والإستفادة من أرباحها في رفع مستواهم المعيشي، وتضييق الفجوة الإقتصادية بينهم وبين الصينيين.

---

[3] **معجزة التنمية في ماليزيا وفكر رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد**، مقالة منشورة بتاريخ: 2008/07/22، على الموقع: https://alwatan.wordpress.com، تاريخ الإطلاع: 2016/01/11، على الساعة: 10:30.

[4] وفاء لطفي، **السياسات التنموية الماليزية**، ص: 05. على الموقع: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-01072012.pdf، تاريخ الإطلاع: 2016/01/08، على الساعة: 11:12.

[5] وفاء لطفي، **نفس المرجع**، ص ص: 6-7.

واستمد رؤيته التنموية من النموذج الياباني، حيث كان يردد عبارة مشهورة "انظر شرقا" والتي عبر من خلالها عن اقتناعه العميق أن نموذج التغيير الحضاري لا يمكن أن يكون غربيا متأثرا بقيم الغرب بل يمكن أن يكون شرقيا متأثرا بقيم الشرق، وبذلك جعل قدوته الشرق وبالتحديد اليابان.

كما أنه لم يكتف فقط بوضع أفكار نظرية مجردة، بل ترجمها فعليا في شكل سياسات قابلة للتنفيذ، قامت بتحويل ماليزيا من بلد زراعي يعيش على زراعة المطاط وتصديره، إلى نمر اقتصادي يعيش على تصدير التكنولوجيا، ويجني منها عائدات معتبرة مع تحقيق فائض في الميزان التجاري وارتفاع الدخل القومي وتحسين المستوى الإقتصادي للبلاد.

إن هذه المرحلة قد ركزت على شمولية التنمية الإقتصادية في مختلف القطاعات حيث لم تهمل أي قطاع على حساب قطاع آخر، بل اهتمت بتنمية جميع القطاعات في مختلف المناطق وعملت على الموازنة بين الأهداف الكمية والنوعية.

وفي بداية التسعينات أجرى محمد مهاتير اصلاحات اقتصادية ضخمة، هدفت إلى تحرير الإقتصاد الماليزي وخصخصة الشركات الحكومية بطريقة تضمن دعم الدولة للقطاع الخاص في وجه المنافسة الخارجية في شكل شركات مساهمة عامة تملك الدولة جزءا من أسهمها.[6]

كما قامت استراتيجية محمد مهاتير كذلك على إزالة العقبات أمام الإستثمار الأجنبي، وتقديم العديد من التحفيزات كالإعفاءات الضريبية وتسريع الإجراءات الجمركية وتقديم الحوافز المالية لجميع المستثمرين للقيام بعمليات البحوث والتطوير وكذا تدريب العمالة المحلية.

لقد أدى الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا، وكان له آثار إيجابية على استخدام الموارد المحلية والصناعات المحلية والقوى العاملة المحلية. بحيث تضاعف متوسط الدخل الفردي وارتفع رقم الصادرات وحدث نمو ملحوظ في الإستثمار الأجنبي، وارتفع نصيبه المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجعت معدلات البطالة وتحقق الإستقرار والإنسجام بين مختلف أفراد الشعب الماليزي.

اضافة للإستثمار الأجنبي المباشر فضل محمد مهاتير الإعتماد على الموارد المحلية والنهوض بالعمالة المحلية لخدمة الإقتصاد الوطني. وهذا ما ميز الإقتصاد الماليزي حيث اعتمد في إنطلاقه على امكانياته الداخلية وعلى مختلف موارده المالية والبشرية والطبيعية. وقد حقق تقدما معتبرا، خصوصا بعد اعتماد ماليزيا على استراتيجية التصنيع والتصدير للخارج التي يرجع لها الفضل في خروجها من دائرة التخلف، أين أصبحت ماليزيا دولة مصدرة للصناعات عالية التكنولوجيا، وأصبح قطاع الصناعة يسهم

[6] **بعد مهاتير.. ماليزيا إلى أين؟**، مقالة منشورة بتاريخ: 2003/11/04، على الموقع: http://www.alyaum.com/article/1124348، تاريخ الإطلاع: 2016/01/29، على الساعة: 14:35.

بأكثر من **60%** من إجمالي الناتج الوطني ويعد المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي بمعدل نمو أكثر من **7%** سنويا، وحسب تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة فإن ماليزيا احتلت المركز التاسع من بين أهم **70** دولة مصدرة للتكنولوجيا العالية.[7]

اذن فسياسة التصنيع من أجل التصدير والحرية الإقتصادية التي ضمنت للقطاع الخاص ممارسة نشاطه بحرية في إطار المصلحة العامة للمجتمع، مع عمل الدولة على تهيئة المناخ المناسب لعمل هذا القطاع، وتسهيل الإجراءات القانونية والإدارية أمام الإستثمارات الأجنبية مما سمح بتدفق استثمارات أجنبية هائلة إلى ماليزيا، كان أحد أهم الأسباب في تقدم البلاد اقتصاديا وتحقيقها لمؤشرات ايجابية والتي سيتم دراسة بعضها في العنصر الموالي.

الفرع الثالث/ المؤشرات الإقتصادية في ماليزيا:

إن معرفة الحالة الإقتصادية لماليزيا تستدعي قياس بعض المؤشرات الإقتصادية التي من خلالها يمكن الحكم على مدى تقدم الإقتصاد الماليزي من عدمه. ومن أهم المؤشرات الإقتصادية نجد: معدل النمو الإقتصادي، نصيب الفرد من الدخل الوطني، معدل الإدخار والإستثمار، الميزان التجاري، حجم المديونية الخارجية..... وغيرها.

1. معدل النمو الإقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي GDP):

يقاس معدل النمو الإقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product) الذي يعبر عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الإقتصاد خلال فترة زمنية معينة، تكون عادة سنة واحدة. وعادة ما يتم مقارنة معدل السنة الحالية بمعدل السنة السابقة، وكلما كان في ارتفاع مستمر دل ذلك على تحسن الأوضاع الإقتصادية للبلد المعني بالدراسة.

الجدول التالي يوضح تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (**GDP**) في ماليزيا خلال الفترة (2000-2015)، متبوعا بالتمثيل البياني الموضح لهذا التطور.

الجدول رقم (05): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) في ماليزيا (2000-2015)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
GDP	93.789	92.783	100.845	110.202	124.749	143.534	162.69	193.547
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
GDP	230.813	202.275	255.016	297.951	314.442	323.342	338.103	298.0

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، على الموقع:
http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries/MY?page=3&display=default، تاريخ الإطلاع: 2016/01/17، على الساعة: 18:13

7 عادل عبد العظيم، **التجارب الدولية: تجربة ماليزيا**، المعهد العربي للتخطيط، 2005، ص: 09. على الرابط: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2005/32_C22-4.pdf، تاريخ الإطلاع: 2016/01/08، على الساعة: 17:32.

الشكل رقم (26): تطور الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا (2000-2015)

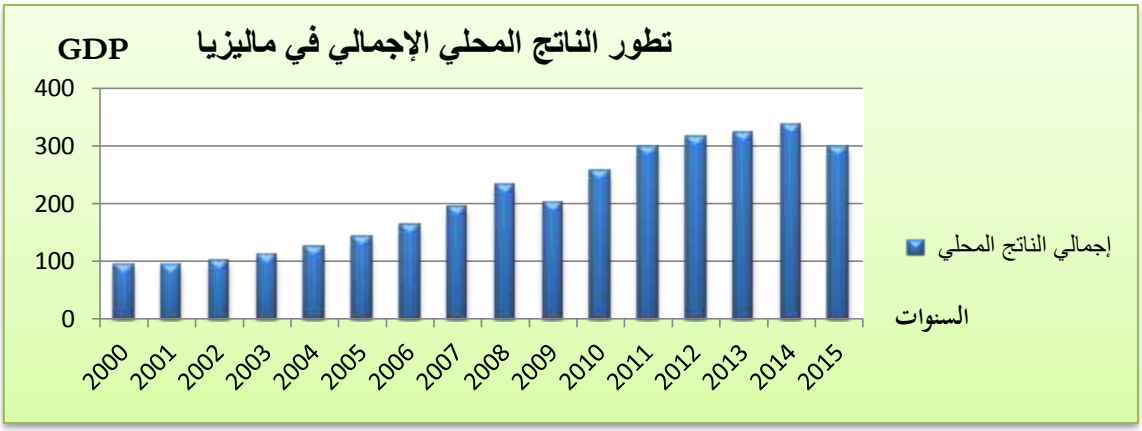

المصدر: إعداد الباحثة بناء على معلومات الجدول رقم (05)

نلاحظ من الشكل أن الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا في ارتفاع مستمر منذ سنة **2000** حتى سنة **2014**، إلا أنه شهد انخفاضا سنة **2009** بسبب تراجع الطلب العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية **2008**، أين شهد الإقتصاد العالمي تراجعا حادا في النصف الأول من عام **2009** أثر بدوره على الإقتصاد الماليزي باعتباره اقتصادا منفتحا على باقي الإقتصاديات، مما أدى إلى تراجع الإنتاج خصوصا في القطاع الصناعي والصناعات الموجهة للتصدير. لكن ابتداء من سنة **2010** عاد الناتج المحلي الإجمالي للإرتفاع والزيادة واستمر في ذلك باقي السنوات حتى سنة **2015**، أين انخفض الناتج المحلي الإجمالي في هذه السنة مقارنة بسنة **2014** بسبب تراجع حجم صادرات البلاد من النفط نتيجة استمرار انخفاض أسعار البترول، وتراجع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى.

إن ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد الماليزي سنويا يعني زيادة إنتاج السلع والخدمات المحلية، وهذه الزيادة سيقابلها زيادة في الدخل الذي ستحصل عليه عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية. كما أن هذه الزيادة ستؤدي أيضا إلى خلق فرص عمل جديدة، وإلى المزيد من استهلاك السلع والخدمات، أي ارتفاع معدلات استهلاك الأفراد، مما سيعمل على تشجيع الإستثمار وزيادة المشاريع الإنتاجية وانتعاش الإقتصاد الوطني.

إن معدل النمو يرتبط ببعض المؤشرات الإقتصادية الأخرى كمعدل التضخم، حيث كلما كان معدل التضخم أقل من معدل النمو دل ذلك على وضعية اقتصادية سليمة.

توضح البيانات التالية معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة مقارنة بمعدلات التضخم، مع التمثيل البياني المناسب.

الجدول رقم (06): تطور معدلات النمو الإقتصادي والتضخم في ماليزيا (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نمو(%) GDP	8.5	0.4	4.2	5.2	7.1	5.2	5.9	6.3
معدل التضخم	1.6	1.4	1.8	1.2	1.4	3.0	3.6	2.0
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نمو (%) GDP	4.6	-1.7	7.2	5.1	5.6	4.7	6.0	5
معدل التضخم	5.4	0.6	1.7	3.2	1.6	2.1	3.2	2.1

المصدر: إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية للإقتصاد الماليزي المعدة من قبل البنك المركزي الماليزي بنك نيجارا (التقارير من سنة 2000 حتى 2015)، على الموقع: ./http://www.bnm.gov.my

من خلال الجدول السابق تم تمثيل تطور معدلات النمو ومعدلات التضخم في تمثيل بياني واحد للمقارنة بينهما كمايلي:

الشكل رقم (27): تطور معدلات النمو الإقتصادي والتضخم في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

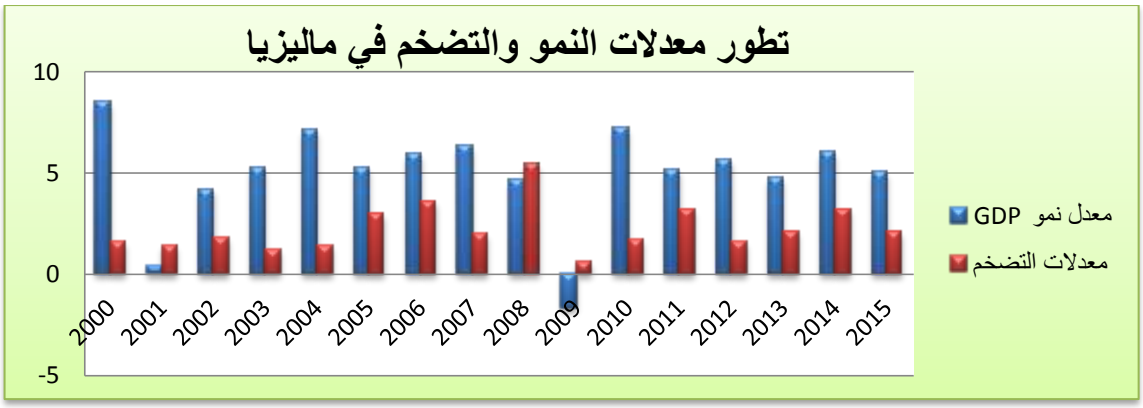

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (06)

يلاحظ من الشكل أعلاه؛ أن أقصى معدل نمو تم تحقيقه في هذه الفترة كان سنة **2000** حيث بلغ **8.5%** وهو أعلى بكثير من **5.8%** الذي سجل عام **1999**، في حين أن معدل التضخم في نفس السنة كان أقل بكثير من معدل النمو حيث سجل قيمة **1.6%**، ويرجع هذا إلى تسجيل الإقتصاد الماليزي تحسنا كبيرا في الأسس الإقتصادية والمالية في هذا العام. وهذا النمو كان مدعوما بنمو الطلب الخارجي، وارتفاع الإستهلاك الخاص وحيوية الإستثمار المحلي الذي كان المساهم الرئيسي في النمو الإقتصادي، وخاصة الإستثمار الخاص الذي لعب دورا مهما في العديد من الصناعات من حيث مستويات استغلال الطاقة الإنتاجية والتوسع استجابة لإرتفاع الطلب. كما تحسنت ظروف سوق العمل بشكل ملحوظ في هذا العام بحيث انخفض معدل البطالة إلى **3.1%**. وقد واصلت الحكومة استراتيجيات تنويع الهيكل الإقتصادي لتعميق وتوسيع القاعدة الصناعية، وتعزيز وتطوير قطاع الخدمات كمحرك للنمو والدخول في مجالات جديدة للنمو.

لكن في سنة **2001** انخفض معدل النمو انخفاضا حادا إلى **0.4%** مقابل معدل التضخم الذي سجل قيمة أعلى منه قدرت بـ **1.4%**، بسبب أن الإقتصاد الماليزي هو اقتصاد منفتح على باقي الإقتصاديات العالمية، مما جعله يتأثر بالنتائج السلبية التي أصابت خصوصا الإقتصاد الأمريكي والإنكماش الذي عرفه مجال الإلكترونيات في هذه السنة، وعلى اعتبار أن ماليزيا من أهم مصدري الأجهزة الإلكترونية فإن هذا أدى إلى انخفاض الإنتاج الصناعي وتراجع حجم الصادرات، ومنه انخفاض معدل النمو.

إن تضافر الجهود الماليزية منذ بداية الأزمة لتعزيز المصادر المحلية للنمو والحد من الإعتماد على الصادرات أدت إلى تحقيق معدل النمو **0.4%** في نهاية العام، والذي بدأ يتحسن بعدها تدريجيا خلال السنوات اللاحقة ليصل سنة **2004** إلى **7.1%** مع بقاء معدل التضخم منخفضا في حدود **1.4%** مقارنة بمعدل النمو في هذه الفترة. وفي سنة **2005** انخفض معدل النمو إلى **5.2%**، ورغم أن معدل التضخم ارتفع إلى حدود **3%** مقارنة بسنة **2004** إلا أنه بقي أقل من معدل النمو، هذا الأخير الذي ارتفع مجددا إلى **5.9%** سنة **2006** ثم **6.3%** سنة **2007** مع انخفاض معدل التضخم إلى **2%** في هذه السنة، وهذا يدل على تحسن الأوضاع الإقتصادية مقارنة بسنة **2006** و**2005** بسبب تحسن أسعار السلع وارتفاع قيمة سعر صرف العملة الوطنية مقابل باقي العملات.

لكن في سنة **2008** التي تمثل سنة الأزمة المالية العالمية التي هزت العالم والتي أدت إلى تراجع مختلف معدلات النمو في العديد من البلدان، تراجع معدل النمو في ماليزيا إلى **4.6%** مع ارتفاع معدل التضخم إلى **5.4%** بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للبترول والمواد الغذائية وغيرها من السلع. وهذا أنبأ بحدوث تراجع في الإقتصاد الماليزي وعلى تأثره بالنتائج السلبية للأزمة المالية، حيث في سنة **2009** حقق معدل النمو قيمة سالبة **–1.7%**، وهو أضعف معدل نمو خلال هذه الفترة، مقابل **0.6%** معدل تضخم، مع تراجع الإستثمارات الخاصة وتدهور الأسعار العالمية. لكن الحكومة الماليزية استطاعت بفضل التدابير المالية والنفقات العامة تخطيها بسرعة، حيث انتعش الإقتصاد الماليزي في عام **2010** مسجلا توسعا في النمو يقدر بـ **7.2%** بعد الإنكماش في عام **2009**.

إن النمو المحقق في **2010** كان مدفوعا بشكل رئيسي من قبل الطلب المحلي القوي، وبالدرجة الأولى نشاط القطاع الخاص. وقد توسع الإستهلاك بقوة خلال هذا العام، مدعوما بتحسن ظروف سوق العمل، وزيادة مطردة في الدخل. وفي المقابل سجل معدل التضخم قيمة **1.7%** وهو أقل بكثير من معدل النمو.

إن العوامل الدولية السياسية والإقتصادية التي شهدها العالم مؤخرا أثرت مجددا على معدلات النمو الماليزية حيث ما لبث أن عاد معدل النمو للإنخفاض حتى وصل حدود **4.7%** سنة **2013**، أين تزامن مع النمو المتواضع للإقتصاد العالمي والمتفاوت من منطقة إلى أخرى، مقارنة بـ **5.6%** سنة **2012** و**5.1%** سنة **2011** متأثرا بالعوامل السابقة الذكر كانخفاض أسعار البترول. وقد حققت معدلات التضخم قيما أقل من معدلات النمو خلال هذه الفترة.

وفي سنة **2014** أين نما الإقتصاد العالمي بوتيرة معتدلة مع نمو غير متوازن عبر وداخل المناطق، عاد معدل النمو في ماليزيا للإرتفاع مجددا ليحقق **6%**، مقابل معدل تضخم **3.2%**، ويعزى هذا النمو لقوة الطلب المحلي الخاص، وزيادته مدعوما بتحسن أداء التجارة الخارجية أين انتعشت الصادرات الماليزية في الإقتصادات المتقدمة مع استمرار الطلب من المنطقة. وقد انعكس ذلك في تحسن واسع النطاق في الطلب على الأسواق والمنتجات، وخصوصا منتجات الكهرباء والإلكترونيات، وقد فاق نمو الصادرات الحقيقية للسلع والخدمات نمو الواردات. وقد ساهمت كل القطاعات في هذا النمو وعلى رأسها قطاع الخدمات الذي يعد المساهم الأكبر. لكن في سنة **2015** انخفض معدل النمو بدرجة واحدة مقارنة بسنة **2014** حيث سجل قيمة **5%**، كما انخفض معدل التضخم كذلك إلى **2.1%**، وهذا التراجع يرجع كذلك للأوضاع الإقتصادية العالمية والإضطرابات التي شهدتها أسعار البترول وانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى وغيرها من العوامل المؤثرة على الإقتصاد الماليزي الداخلية منها والخارجية.

ما يلاحظ اجمالا خلال الفترة (**2000–2015**) أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي غير مستقرة وتشهد انخفاضا تارة وارتفاعا تارة أخرى رغم أنها معدلات نمو موجبة باستثناء معدل نمو سنة **2009**، وفي الغالب هي معدلات أعلى من معدلات التضخم. وأسباب عدم الإستقرار ترجع لإرتباط الإقتصاد الماليزي بالإقتصاد العالمي الذي شهد اضطرابات عديدة في السنوات الأخيرة أثرت على استقرار الطلب العالمي والأسعار العالمية، إلا أنه بالرغم من ذلك يمكن القول أن الوضعية الإقتصادية الماليزية سليمة وذات مؤشرات موجبة.

2. نصيب الفرد من الدخل:

تعد ماليزيا من الدول ذات الدخل الفردي المتوسط المرتفع، وتسعى أن تصبح من الدول ذات الدخل الإقتصادي المرتفع عام **2020**. والجدول التالي يبين تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني الماليزي مقيما بالدولار الأمريكي خلال الفترة (**2000–2015**) مرفوقا بالتمثيل البياني المناسب.

الجدول رقم (07): نصيب الفرد من الدخل الوطني في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

(**الوحدة**: الدولار الأمريكي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نصيب الفرد (الدخل)	3 529	3 386	3 611	3 905	4 373	5 008	5 694	6 724
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نصيب الفرد (الدخل)	7 737	6 767	8 346	9 700	9 938	10 106	10 677	9 291

المصدر: إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية للإقتصاد الماليزي المعدة من قبل البنك المركزي الماليزي بنك نيجارا (التقارير من سنة 2000 حتى 2015)، على الموقع: http://www.bnm.gov.my/.

الشكل رقم (28): نصيب الفرد الماليزي من الدخل في الفترة (2000-2015)

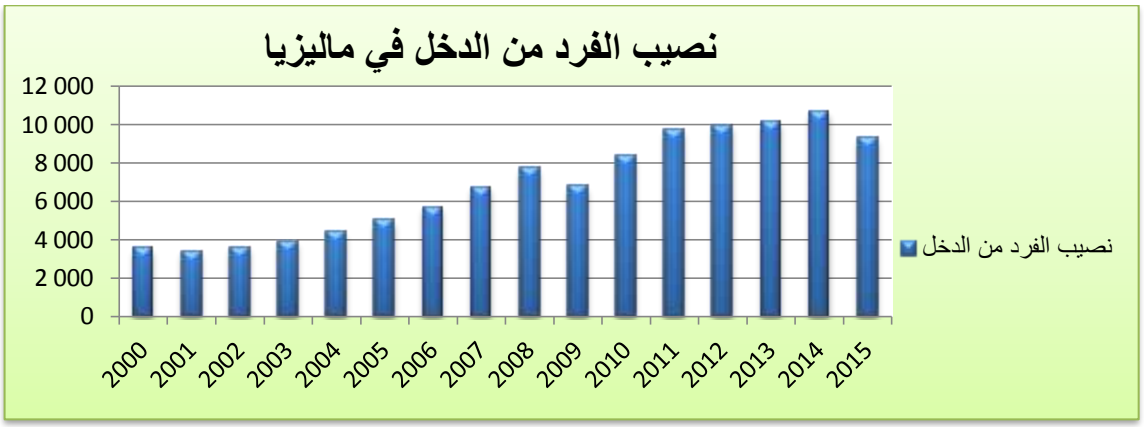

المصدر: إعدا الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (07)

يلاحظ أن نصيب الفرد من الدخل الوطني في ماليزيا في ارتفاع مستمر منذ سنة **2000** رغم أنه بالمقارنة مع هذه السنة انخفض سنة **2001** إلى **3 386** دولار أمريكي، أين حدث تراجع في معدل النمو كما سبق الذكر وبالتالي انخفاض في اجمالي الدخل القومي ومنه نصيب الفرد من هذا الدخل. وفي سنة **2009** انخفض كذلك نصيب الفرد إلى **6 767** دولار أمريكي مقارنة بـ **7 737** دولار أمريكي سنة **2008**، وذلك تزامنا أيضا مع التراجع الحاد في معدل النمو وتراجع حجم الصادرات وارتفاع معدل البطالة بسبب تدهور الأوضاع الإقتصادية العالمية، التي أثرت سلبا على الإقتصاد الماليزي.

لكن مقارنة بسنة **2009** ارتفع نصيب الفرد من الدخل إلى **8 346** دولار أمريكي في سنة **2010**، أين عرف الإقتصاد الماليزي انتعاشا بتحقيقه لمعدل نمو **7.2%** وانخفاضا في معدل البطالة إلى **3.3%** وبالتالي تحسن في اجمالي الدخل القومي ومنه تحسن في نصيب الفرد من هذا الدخل، الذي استمر في الإرتفاع منذ تلك اللحظة حتى تجاوز **10** آلاف دولار أمريكي سنة **2013** وسنة **2014** مع انخفاض معدل البطالة إلى **2.9%** وتحقيق معدل نمو **6%** في هذه السنة. لكن في سنة **2015** انخفض نصيب الفرد من الدخل الوطني إلى **9 291** دولار أمريكي أين تراجع معدل النمو إلى **5%**، مع ارتفاع معدل البطالة إلى **3.2%**، وهذا بسبب تأثر الإقتصاد الماليزي بالإضطرابات الإقتصادية العالمية خصوصا انخفاض أسعار البترول وانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

مما سبق يمكن القول أن نصيب الفرد من الدخل الوطني في ماليزيا في تحسن مستمر، رغم الإنخفاض الذي شهده سنة **2009** و**2015**. ويعد هذا مؤشر جيد على تحسن الأوضاع الإقتصادية الماليزية خلال فترة الدراسة وعلى أن الأداء الإقتصادي الماليزي يتجه لتحقيق هدف أن تصبح ماليزيا من الدول ذات الدخل الإقتصادي المرتفع عام **2020**.

3. الإدخار والإستثمار (العام والخاص):

تلعب الإدخارات الوطنية أهمية معتبرة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية من خلال توفير الأموال الضرورية لتنفيذ مختلف المشاريع الإستثمارية، وكلما كانت نسبة المدخرات الوطنية مرتفعة، أدى ذلك إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب ومقبول، حيث انخفاض المدخرات يؤدي إلى تراجع الإستثمارات المحلية وتراجع معدلات النمو الإقتصادي واللجوء للإستدانة الخارجية.

توضح الجداول التالية تطور نسبة الإدخارات الوطنية من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا، مع تطور معدلات الإنفاق الإستثماري العام والخاص في الفترة (2000-2015)، متبوعة بالتمثيل البياني المناسب.

الجدول رقم (08): نسبة الإدخار الوطني الإجمالي من الناتج الوطني الإجمالي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإدخار الوطني (%)	39.5	34.8	34.6	36.3	37.3	37.0	38.2	38.4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإدخار الوطني (%)	37.9	31.7	34.1	35.7	33.0	31.2	30.3	28.8

المصدر: إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية للإقتصاد الماليزي المعدة من قبل البنك المركزي الماليزي بنك نيجارا (التقارير من سنة 2000 حتى 2015)، على الموقع: ./http://www.bnm.gov.my

الشكل رقم (29): تطور نسبة الإدخار الوطني الإجمالي من الناتج الوطني الإجمالي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

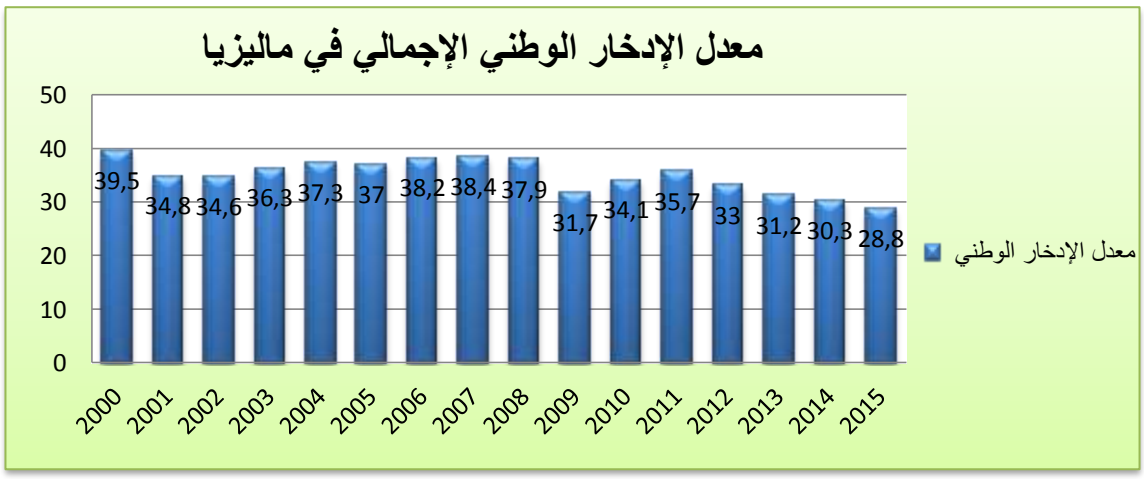

المصدر: إعدا الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (08)

الجدول رقم (09): معدل الإنفاق الإستثماري العام والخاص في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإنفاق الإستثماري العام	19.4	14.5	11.2	3.9	8.7-	6.8	8.9	9.3
الإنفاق الإستثماري الخاص	32.6	19.9-	15.1-	0.4	25.8	3.3	7.0	9.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإنفاق الإستثماري العام	0.7	8.0	5.0	1.0	14.6	2.2	4.9-	1-
الإنفاق الإستثماري الخاص	0.8	17.2-	15.5	10.5	22.8	13.1	11.0	6.4

المصدر: إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية للإقتصاد الماليزي المعدة من قبل البنك المركزي الماليزي بنك نيجارا (التقارير من سنة 2000 حتى 2015)، على الموقع: ./http://www.bnm.gov.my

الشكل رقم (30): تطور معدل الإنفاق الإستثماري العام والخاص في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

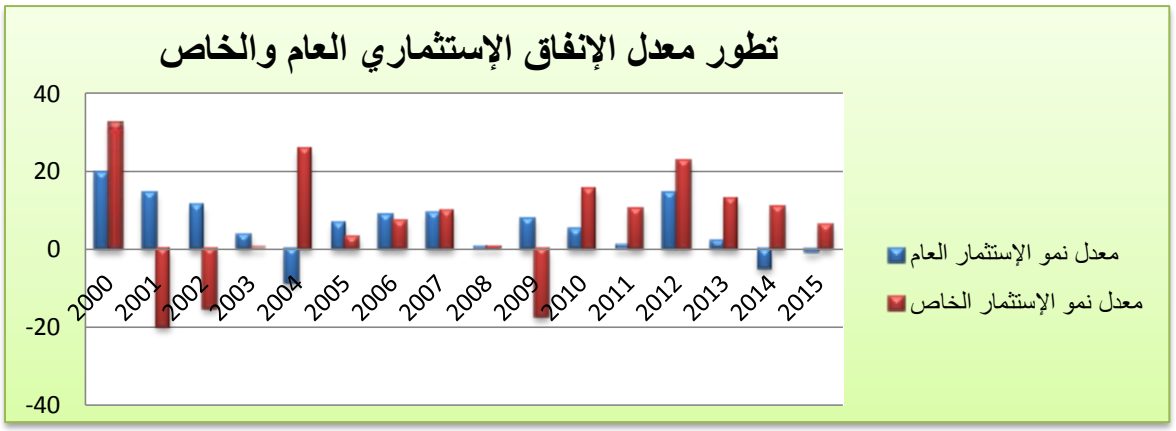

المصدر: إعدا الباحثة انطلاقا من الجدولين رقم (09)

يبين تطور معدل الإدخار الوطني الإجمالي من الناتج الوطني الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة (**2000-2015**)؛ أن أعلى قيمة تم تسجيلها كانت سنة **2000** أين قدرت بـ **39.5%**، وهي السنة التي بلغ فيها معدل النمو أقصاه **8.5%** خلال هذه الفترة، بفضل الإستثمارات العامة والخاصة التي عرفت انتعاشا، حيث قدرت نسبة الإنفاق الإستثماري العام **19.4%** مقابل **32.6%** نسبة الإنفاق الإستثماري الخاص، وهنا يتضح أهمية القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية الإقتصادية.

لكن في سنة **2001** انخفض معدل الإدخار الوطني إلى **34.8%** أين تراجع معدل النمو كما سبق الذكر إلى **0.4%** بسبب الأوضاع الإقتصادية العالمية التي أثرت على الإستثمارات المحلية العامة والخاصة، حيث سجل معدل الإنفاق على الإستثمار العام **14.5%** مقابل تراجع حاد في معدل الإنفاق على الإستثمارات الخاصة قدر بـ **– 19.9%**.

وقد حافظ معدل الإدخار على قيمته تقريبا سنة **2002** ولم يشهد تحسنا إلا ابتداء من سنة **2003** حيث حقق **36.3%**، واصل بعدها الإرتفاع خلال السنوات اللاحقة بوتيرة منخفضة ليصل إلى **38.4%** سنة **2007**، أين شهد معدل النمو تحسنا مسجلا قيمة **6.3%**، في حين حققت معدلات الإنفاق الإستثماري العام والخاص على التوالي: **9.3%** و **9.8%** مقارنة بـ **8.9%** و**7.0%** سنة **2006**. وتحسن الجو الإستثماري وارتفاع معدلات الإنفاق على الإستثمار سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص ساهم في تحسن معدل النمو من جهة ونصيب الفرد من الدخل الوطني من جهة أخرى ومنه تحسن في معدل الإدخار أيضا.

وفي **2008** سنة الأزمة المالية العالمية تراجع معدل الإدخار الوطني إلى **37.9%** ومنه إلى **31.7%** سنة **2009** مع تراجع معدلات النمو من **4.6%** إلى **–1.7%** أين شهد الإقتصاد العالمي انكماشا تأثر به الإقتصاد الماليزي، حيث حققت معدلات الإنفاق الإستثماري العام والخاص أيضا انخفاضا على التوالي: **8.0%** و**– 17.2%** في هذه السنة، ويلاحظ أن الإستثمار الخاص شهد تراجعا كبيرا مقابل الإستثمار العام حيث سعت الدولة إلى زيادة الإنفاق العام واتخاذ تدابير تمويلية سريعة للتغلب على الأزمة والخروج منها سريعا.

لقد دفعت التدابير المتخذة من قبل السلطات الماليزية إلى ارتفاع معدل الإدخار الوطني إلى **34.1%**، ثم **35.7%** سنة **2010** و**2011** على التوالي، مع تسجيل الإنفاق على الإستثمار العام والخاص لمعدلات 5% و**15.5%** سنة **2010**، و**1%** و**10.5%** سنة **2011**. وهذا يوضح أنه رغم تراجع معدلات الإنفاق الإستثماري العام والخاص إلا أن معدل الإنفاق الإستثماري الخاص يبقى أعلى بكثير من معدل الإنفاق الإستثماري العام، فالقطاع الخاص قد أصبح قوة تنموية تهيمن على مختلف القطاعات الإقتصادية وتساهم بنسبة معتبرة في رفع معدلات النمو ومعدلات الإدخار، وهذا بفضل الدعم والتحفيز الذي قدمته السلطات الماليزية للقطاع الخاص.

لكن ما يلاحظ في السنوات الأربع الأخيرة، أن معدل الإدخار الوطني قد شهد تراجعا من **33%** سنة **2012** إلى **22.8%** سنة **2015**، رغم أنه في سنة **2012** سجلت معدلات الإنفاق الإستثماري العام والخاص معدلات مرتفعة قدرت بـ: **14.6%** و **22.8%** والتي بدأت هي الأخرى في الإنخفاض لتسجل **–1%** و **6.4%** سنة **2015**. ويعزى ذلك إلى انخفاض الإنفاق الإستثماري في المؤسسات العامة وخصوصا على الأصول الثابتة والمعدات والآلات وفي مجال التجارة والنقل والصناعة مما أثر بشكل رئيسي على فترة انتهاء المشاريع التنموية وعلى المشاريع التي توشك على الإنتهاء. وقد تم توجيه الجزء الأكبر من النفقات نحو قطاع البناء وتحسين البنية التحتية للنقل وخصوصا في المناطق الريفية، كما شملت باقي المشاريع مشاريع التنمية الزراعية وبناء المدارس الجديدة مع تسهيل الوصول إلى أفضل المؤسسات التعليمية.

ما يمكن استنتاجه مما سبق هو أن معدل الإدخار الوطني في ماليزيا منذ سنة **2000** حتى **2015** يتأثر بمعدلات الإنفاق الإستثماري العام والخاص، فكلما ارتفع الإنفاق الإستثماري بنوعيه على مختلف المشاريع التنموية كلما أدى ذلك لزيادة الناتج المحلي الإجمالي ومنه زيادة الدخل الوطني وزيادة نصيب الفرد من هذا الدخل الذي توجه منه نسبة أكبر للإدخار.

4. الميزان التجاري (وضعية التجارة الخارجية):

من بين المؤشرات الإقتصادية التي تدل على وضعية اقتصادية سليمة لبلد ما هو حالة التجارة الخارجية لهذا البلد مقابل الدول الأخرى، والتي تقاس من خلال الميزان التجاري الذي هو عبارة عن الفرق بين الصادرات السلعية والواردات، فإذا كان موجبا يعني أن الصادرات تفوق الواردات مما ينتج عنه فائض والذي يعد مؤشرا على صحة الإقتصاد وقدرته التنافسية، أما إذا كان سالبا فإنه يقرأ كدليل على ضعف تنافسية البلد المعني أمام المنتجات الأجنبية، ويؤدي إلى استنزاف احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي، وبالتالي إلى ضرورة الإقتراض من الخارج في غياب موارد أخرى تسد العجز، مثل تحويلات العمال المقيمين بالخارج أو تدفقات الإستثمار الأجنبي.

ولمعرفة صحة الإقتصاد الماليزي وقدرته التنافسية يمكن تتبع تطور حالة الميزان التجاري الماليزي كمايلي:

الجدول رقم (10): حالة الميزان التجاري الماليزي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

(**الوحدة**: مليار رنجيت ماليزي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الميزان التجاري	79.1	69.8	72.1	97.7	104.4	125.6	134.5	127.7
الصادرات	374	334.3	358.5	399	481.2	537	589.7	605.9
الواردات	294.9	264.5	286.4	301.3	376.8	411.4	455.2	478.2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الميزان التجاري	170.5	141.8	134.7	148.1	125.7	108.2	125.1	108.9
الصادرات	664.3	554.1	640	696.6	703.2	679.1	726.1	685.8
الواردات	493.8	412.3	505.3	548.5	577.5	570.9	601	576.9

المصدر: إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية للإقتصاد الماليزي المعدة من قبل البنك المركزي الماليزي بنك نيجارا (التقارير من سنة 2000 حتى 2015)، على الموقع: http://www.bnm.gov.my/

وقد تم تمثيل هذا التطور بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (31): تطور الميزان التجاري الماليزي في الفترة (2000–2015)

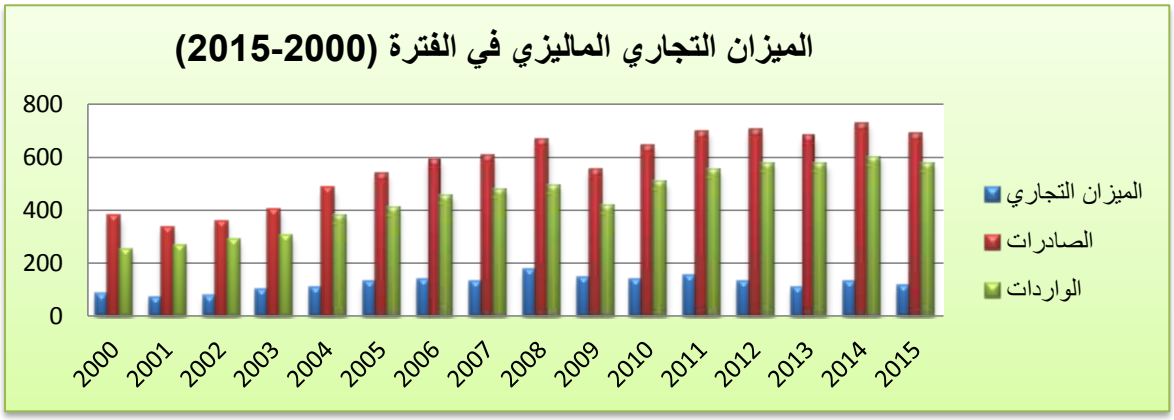

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (10)

نلاحظ أن الميزان التجاري الماليزي خلال فترة الدراسة المختارة لا يعاني من عجز أبدا بل دائما يحقق فائضا، فالصادرات تفوق دائما الواردات. إلا أنها في سنة **2001** عرفت انخفاضا مقارنة بسنة **2000** وبعد ذلك عادت للإرتفاع حتى سنة **2008**، ونفس الشيء بالنسبة للواردات. حيث في هذه السنة حقق الميزان التجاري أقصى قيمة له والتي قدرت بـ **170.5** مليار رنجيت ماليزي. لكن في سنة **2009** انخفضت قيمة الصادرات والواردات معا مع بقاء قيمة الصادرات أعلى من قيمة الواردات، وانخفاض قيمة الصادرات ترجع إلى انخفاض انتاج القطاع الصناعي وخصوصا الصناعات الموجهة نحو التصدير كما سبق الذكر، وهو ما أثر سلبا على الإقتصاد الماليزي. وفي سنة **2010** أين عرف الإقتصاد الماليزي انتعاشا عادت الصادرات والواردات للإرتفاع مجددا. إلا أن نسبة الزيادة في الواردات كانت أكبر من نسبة الزيادة في الصادرات مما جعل الفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه السنة أقل من الفائض المحقق سنة **2009**. وفي سنة **2011** أين نمت الصادرات بنسبة أكبر من الواردات حقق الميزان التجاري فائض أكبر من الفائض المحقق سنة **2010**، لكنه انخفض مجددا سنة **2012** وسنة **2013** هذه الأخيرة التي انخفضت فيها كذلك قيمة الصادرات والواردات مقارنة بسنة **2012**، وفي سنة **2014** عادت الصادرات والواردات للإرتفاع مجددا مقارنة بسنة **2013**، كما ارتفع فائض الميزان التجاري كذلك. أما في سنة **2015** فقد تراجعت قيمة الصادرات والواردات مقارنة بسنة **2014**، وهو ما جعل الميزان التجاري يحقق فائضا أقل مقارنة بنفس السنة.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الميزان التجاري الماليزي يدل على أن التجارة الخارجية لماليزيا مقابل الدول الأجنبية في وضعية جيدة، حيث المواد الموجهة للتصدير تفوق المواد المستوردة، يعني أن الدولة لا تعاني من عجز وتحقق فائضا في الإنتاج يوجه نحو التصدير وخصوصا المواد الكهربائية والإلكترونية التي أصبحت من الدول الرائدة والمنافسة في تصنيعها، وهذا مؤشر جيد على وضعية اقتصادية صحية جيدة، وعلى قدرة تنافسية ممتازة.

5. المديونية الخارجية:

اضافة للمؤشرات السابقة فإن المديونية تلعب كذلك دورا مهما في تحديد الوضعية الإقتصادية لبلد ما. والجدول التالي مع التمثيل البياني المرافق له، يوضح تطور رصيد الدين الخارجي في ماليزيا خلال الفترة (2000-2015)

الجدول رقم (11): إجمالي رصيد الدين الخارجي (الدين المستحق والمنصرف) بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي في ماليزيا (2000-2015)

(**الوحدة**: مليار دولار أمريكي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الديون الخارجية	41.946	45.021	48.343	50.773	60.510	64.911	70.050	84.215
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
رصيد الديون الخارجية	106.896	119.611	99.293	111.407	193.879	212.386	210.819	192.2

المصدر: اعداد الباحثة بناء على قاعدة معلومات البنك الدولي على الرابط:
http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD/countries/MY-4E-XT?page=3&display=default، تاريخ الإطلاع: 2016/01/29.

الشكل رقم (32): تطور إجمالي رصيد الدين الخارجي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

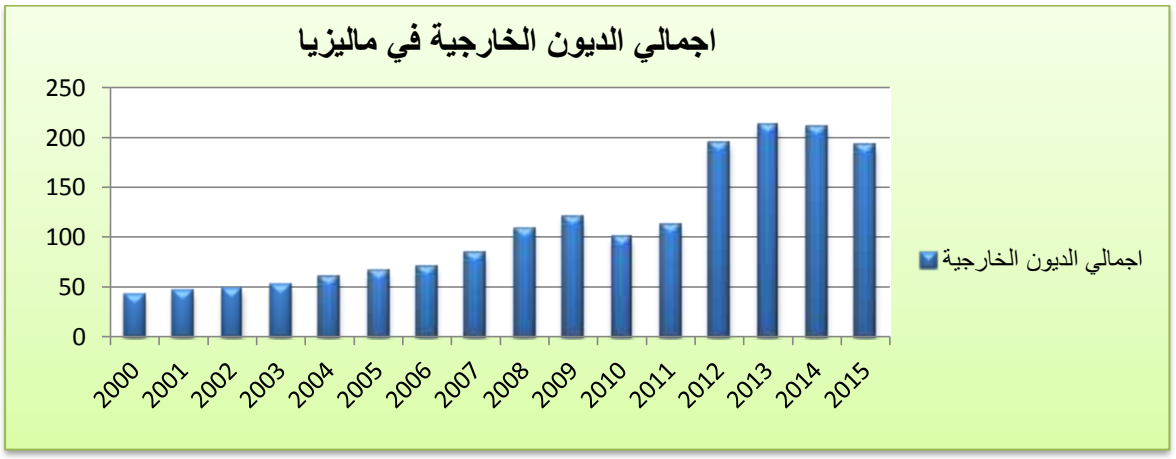

المصدر: إعدا الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (11)

يتضح من الشكل أن رصيد الدين الخارجي في ماليزيا يتجه نحو الإرتفاع فمن **41.946** مليار دولار سنة **2000** إلى **119.611** مليار دولار سنة **2009**، إلا أنه في سنة **2010** سجل انخفاضا وقدرت قيمته بـ **99.293** مليار دولار، ليرتفع مجددا إلى **111.407** مليار دولار سنة **2011**، ويواصل الإرتفاع خلال السنوات الثلاث الأخيرة ليصل إلى **210.819** مليار دولار سنة **2014**، ثم ينخفض سنة **2015** إلى **192.2** مليار دولار.

إن ارتفاع الديون الخارجية وخصوصا في السنوات الأخيرة يرجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض عملة الرينجيت الماليزي مقابل العملات الأخرى، مما ساهم في ارتفاع معدلات الإقتراض بطريقة معتدلة، ورغم المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف، إلا أنه يمكن القول أن وضعية ماليزيا اتجاه الديون الخارجية سليمة ولا تدعو للقلق، حيث يتم تغطية معظم الديون المقومة بالعملة الأجنبية بشكل طبيعي من خلال عائدات العملة الأجنبية أو باستخدام الأدوات المالية.

ويمكن توضيح تطور نسبة خدمة الديون (مجموع أقساط أصل الدين وفوائده التي تدفع بالعملة الصعبة أو السلع أو الخدمات عن ديون طويلة الأجل، والفوائد التي تدفع عن ديون قصيرة الأجل، والأقساط (عمليات إعادة الشراء والرسوم) التي تدفع لصندوق النقد الدولي) من اجمالي صادرات السلع والخدمات والدخل من خلال الجدول التالي المرفق بالتمثيل البياني المناسب.

الجدول رقم (12): تطور نسبة خدمة الديون من صادرات السلع والخدمات والدخل لماليزيا في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
% خدمة الديون	5.6	6.0	7.2	7.9	6.2	5.6	3.8	3.9
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
% خدمة الديون	2.4	5.1	2.3	2.3	2.4	4.3	5.8	-

المصدر: اعداد الباحثة انطلاقا من قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط:
http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD/countries/MY-4E-XT?page=3&display=default، تاريخ الإطلاع: 2016/01/29.

الشكل رقم (33): تطور نسبة خدمة الديون من صادرات السلع والخدمات والدخل في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

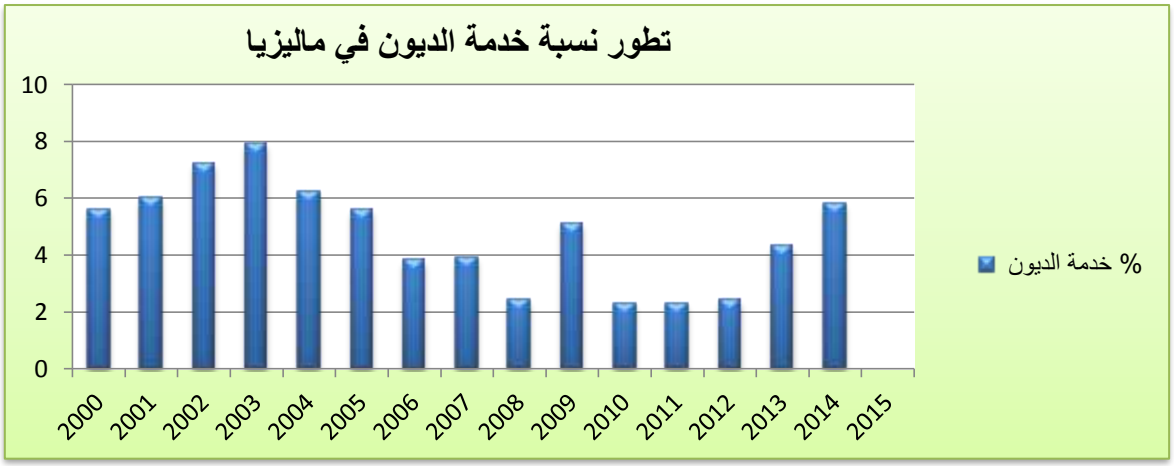

المصدر: إعدا الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (12)

نلاحظ أن نسبة خدمة الديون في ماليزيا في المتوسط لا تتعدى **4.5%** من اجمالي صادرات السلع والخدمات والدخل، وقد ارتفعت من **5.6%** سنة **2000** إلى **7.9%** سنة **2003**، ثم انخفضت إلى **6.2%** سنة **2004** واستمرت في هذا الإنخفاض حتى سنة **2008** أين قدرت قيمتها بـ **2.4%**، لترتفع مجددا إلى **5.1%** سنة **2009**، وتعود للإنخفاض مرة أخرى لتسجل قيمة **2.3%** سنة **2010** و**2011** على التوالي، ثم ترتفع مجددا إلى **2.4%** سنة **2012** و **4.3%** سنة **2013** و**5.8%** سنة **2014**.

ويمكن أيضا تتبع تطور نسبة الديون الخارجية من اجمالي الدخل الوطني من خلال الجدول التالي والتمثيل البياني المرافق له.

الجدول رقم (13): تطور نسبة الديون الخارجية من اجمالي الدخل الوطني في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
% الديون الخارجية من اجمالي الدخل القومي	48.7	52.3	51.3	48.7	51.1	47.3	44.3	44.4
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
% الديون الخارجية من اجمالي الدخل القومي	47.7	60.3	41.5	39.5	66.1	70.3	67.5	72.1

المصدر: اعداد الباحثة بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط: http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.GN.ZS، تاريخ الإطلاع: 2016/02/10.

الشكل رقم (34): تطور نسبة الديون الخارجية من اجمالي الدخل القومي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

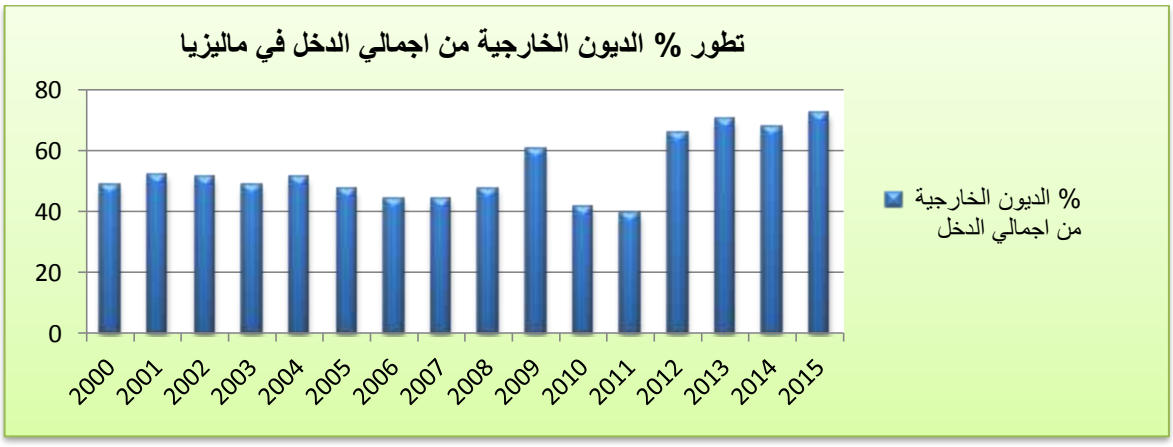

المصدر: اعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (13)

تقدر نسبة الديون الخارجية من اجمالي الدخل في المتوسط بـ **52.02%**، وقد شهدت ارتفاعا وانخفاضا خلال هذه الفترة فمن **48.7%** سنة **2000** إلى **52.3%** سنة **2001**، أين عرف النمو الإقتصادي في هذه السنة تراجعا كما سبق الذكر وارتفاعا في رصيد المديونية الخارجية.

وفي سنة **2002** انخفضت نسبة الديون إلى **51.3%** ثم إلى **48.7%** سنة **2003** لترتفع مجددا إلى **51.1%** سنة **2004** ثم تنخفض مرة أخرى إلى **47.3%** سنة **2005** ثم **44.3%** سنة **2006**، لتعاود الإرتفاع مجددا حتى تصل إلى **60.3%** سنة **2009** وهي قيمة مرتفعة تزامنت مع التراجع الحاد والإنكماش الذي عرفه الإقتصاد الماليزي خصوصا في النصف الأول من هذه السنة.

لكن مع استعادة الإقتصاد الماليزي انتعاشه سنة **2010** انخفضت نسبة الديون من اجمالي الدخل إلى **41.5%** ثم إلى **39.5%** سنة **2011**. لتعود للإرتفاع مرة أخرى سنة **2012** إلى **66.1%** ثم إلى **70.3%** سنة **2013** والتي ما لبثت أن انخفضت إلى **67.5%** سنة **2014**، ثم ارتفعت إلى **72.1%** سنة **2015**. وترجع القيم المرتفعة لنسب المديونية في السنوات الأربع الأخيرة إلى الأوضاع الإقتصادية العالمية التي تشهد تراجعا خصوصا ما يتعلق بانخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار بعض المواد في الساحة الدولية والتي أثرت بدورها على الإقتصاد الماليزي كتراجع حجم الصادرات والواردات ومنها تراجع حجم الدخل الإجمالي والإدخارات المحلية مما أدى للجوء إلى الديون الخارجية. إلا أن هذه الديون لا تشكل قلقا بالنسبة للإقتصاد الماليزي لأنه كما سبق الذكر يتم تسديدها بصورة منتظمة وبشكل طبيعي من خلال عائدات العملة الأجنبية أو باستخدام الأدوات المالية.

6. صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المستلمة كنسبة مئوية من اجمالي الدخل الوطني في ماليزيا:

تمثل صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المستلمة أو المتلقاة مدفوعات القروض بشروط ميسرة عنصر المنح فيها لا يقل عن **25 %**، والمنح المقدمة من مؤسسات رسمية في أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية، ومن مؤسسات متعددة الأطراف، ومن بلدان غير أعضاء في اللجنة من أجل تحفيز التنمية الإقتصادية والرفاهية في بلدان ومناطق في قائمة اللجنة لمتلقي هذه المساعدات. وتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للشعوب في جميع أنحاء العالم.

يوضح الجدول التالي المرفق بالتمثيل البياني المناسب نسبة صافي المساعدات الإنمائية من اجمالي الدخل التي تلقتها ماليزيا خلال الفترة 2000-2015.

الجدول رقم (14): تطور نسبة صافي المساعدات الإنمائية من إجمالي الدخل القومي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
% المساعدات الإنمائية	0.1	0.0	0.1	0.1	0.3	0.0	0.2	0.1
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
% المساعدات الإنمائية	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	–	–

المصدر: اعداد الباحثة انطلاق من قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط:
http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ODAT.GN.ZS/countries/MY?display=default، تاريخ الإطلاع: 2016/02/10.

الشكل رقم (35): تطور نسبة صافي المساعدات الإنمائية من إجمالي الدخل القومي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

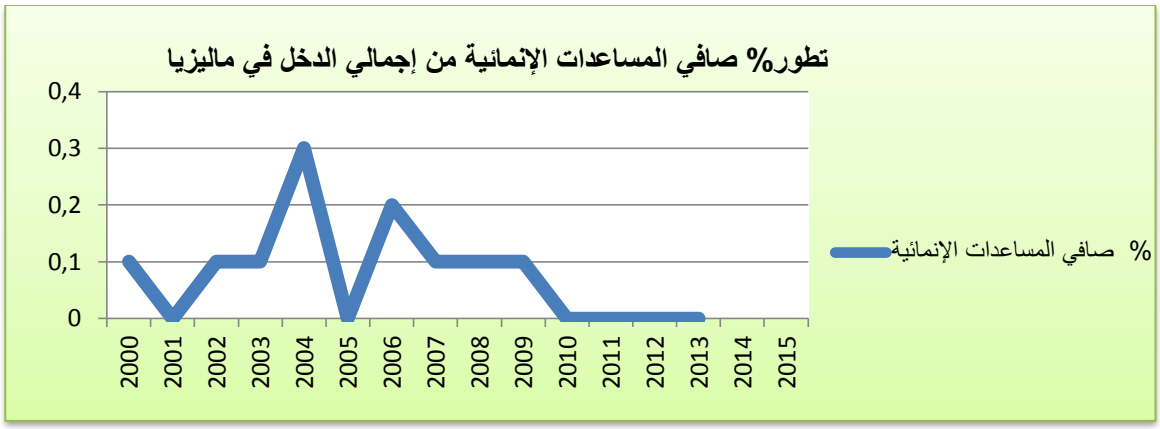

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (14)

يتضح من الشكل أن نسبة صافي المساعدات الإنمائية من إجمالي الدخل القومي في ماليزيا متذبذبة وتقريبا في الغالب منعدمة أو تمثل نسبا منخفضة لا تتعدى **0.1%** باستثناء سنة **2004** أين سجلت قيمة **0.3%** وسنة **2006** أين سجلت قيمة **0.2%**، وابتداء من سنة **2010** قدرت قيمتها بـ **0%**، وهذا يعني أن ماليزيا لا تعد من الدول الأقل نموا التي تحتاج لمساعدات تنموية لتحفيز التنمية الإقتصادية فيها وأن أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية في وضع جيد.

الخلاصة:

ما يمكن استنتاجه انطلاقا من مختلف المؤشرات الإقتصادية للإقتصاد الماليزي، أن هذه المؤشرات في مجملها مؤشرات موجبة، تبين أن الوضع الإقتصادي لماليزيا وضع سليم، وأن ماليزيا تسير في الطريق الصحيح لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، رغم تراجع الإقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة وانخفاض أسعار البترول التي أثرت بدورها على وتيرة النمو الإقتصادي الماليزي باعتباره اقتصاد منفتح على باقي الإقتصاديات، والتي قد تؤدي هذه العوامل وغيرها إلى تأخر تحقيق الهدف المنشود عن موعده المحدد وهو بلوغ مصاف الدول المتقدمة عام **2020**.

المطلب الثاني: واقع البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا

الفرع الأول/ لمحة عن التنمية البشرية في ماليزيا:

تعد ماليزيا من الدول التي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة، وقد حققت نهضة في تنمية رأس المال البشري، رغم تعدد الأعراق والديانات واختلاف الثقافات، حيث استطاعت أن تجمع شمل الجميع عن طريق العمل على تحقيق العدالة والمساواة ونبذ التعصب بين مختلف عناصر المجتمع الماليزي.

وقد بلغ عدد سكان ماليزيا سنة **2015** أكثر من **30** مليون نسمة. وتتوزع التركيبة العرقية كالتالي: **54.5%** من المالاويين، و**25%** من الصينيين، و**11.8%** من السكان الأصليين، و**7.5%** من الهنود و**1.2%** من أعراق أخرى. كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (36): التركيبة العرقية لسكان ماليزيا

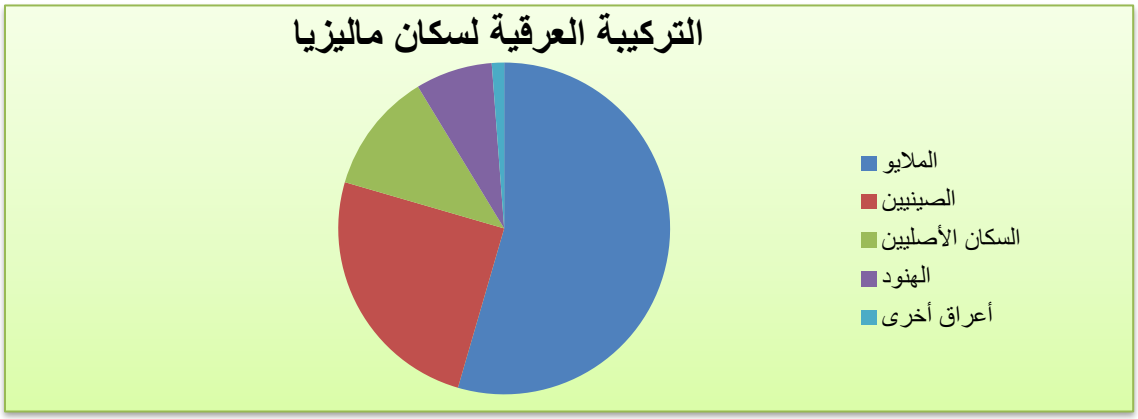

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من **تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15** (أ) **من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 ماليزيا**، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان الفريق العامل المعني بالإستعراض الدوري الشامل، الدورة الرابعة، جنيف، 2-13 فيفري 2009، ص: 02.

ويُعرف الملاويون والسكان الأصليون جميعهم باسم بوميبوترا (أي أبناء الأرض)، أما السكان الآخرون فينحدرون من المستوطنين المهاجرين اللاحقين. وأثناء حقبة الحكم الإستعماري البريطاني، جاء الصينيون إلى مالايا (وهو الإسم الذي كانت تُعرف به ماليزيا آنذاك) للعمل في مناجم القصدير والتجارة والأشغال العامة. أما الهنود، وخاصة التاميل والتيليغو، فقد جلبهم البريطانيون كعمال مستقدمين للعمل في مزارع المطاط فضلا عن العمل كمدرسين وحرفيين في ميادين متنوعة.[8]

إن ماليزيا اذن بلد متعدد الأعراق والثقافات والديانات كذلك، لكن بالرغم من هذا يعيش الجميع في انسجام وسلام مع المحافظة على الوحدة الوطنية.

[8] **تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15** (أ) **من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 ماليزيا**، الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان الفريق العامل المعني بالإستعراض الدوري الشامل، الدورة الرابعة، جنيف، 2-13 فيفري 2009، ص: 02.

وقد شهد عدد السكان في ماليزيا نموا بمعدلات منتظمة ومنخفضة حيث لا تمثل الزيادة السنوية سوى **2%** تقريبا.

ويمكن رصد تطور عدد السكان كمايلي:

الجدول رقم (15): تطور عدد السكان في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

(**الوحدة**: مليون نسمة)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد السكان	23.5	24.0	24.5	25.3	26.0	26.1	26.6	27.2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السكان	27.7	27.9	28.6	29.1	29.5	29.9	30.4	30.99

المصدر: إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية للإقتصاد الماليزي المعدة من قبل البنك المركزي الماليزي بنك نيجارا (التقارير من سنة 2000 حتى 2015)، على الموقع: http://www.bnm.gov.my/

الشكل رقم (37): تطور عدد السكان في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

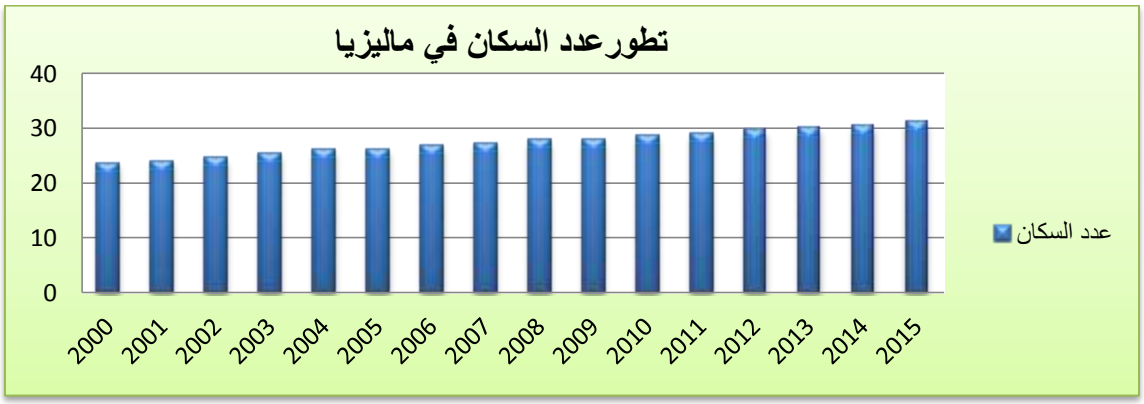

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على الجدول رقم (15)

نلاحظ أن عدد السكان في ماليزيا ارتفع من **23.5** مليون نسمة سنة **2000** إلى **24** مليون نسمة سنة **2001** ثم **24.5** مليون نسمة سنة **2002** واستمر هذا الإرتفاع في السنوات اللاحقة ليصل عدد السكان إلى **30.99** مليون نسمة سنة **2015**.

إن هذا النمو المنتظم يدل على أن المجتمع الماليزي يشهد استقرارا اجتماعيا بحيث بقيت معدلات الولادة والزيادة السكانية تقريبا ثابتة في حدود **2%**. والإستقرار الإجتماعي نابع من تمتع المجتمع بتنمية بشرية مرتفعة والتي يمكن رصد تطور دليلها من خلال الجدول التالي والتمثيل البياني المرافق له.

الجدول رقم (16): دليل التنمية البشرية HDI في ماليزيا خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
دليل التنمية البشرية	0.782	0.790	0.793	0.796	0.805	0.811	0.817	0.829
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دليل التنمية البشرية	0.760	0.739	0.744	0.761	0.770	0.773	0.779	-

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير التنمية البشرية لهيئة الأمم المتحدة لسنوات (2000 حتى 2015)، على موقع الأمم المتحدة: www.un.org.

الشكل رقم (38): تطور دليل التنمية البشرية HDI في ماليزيا خلال الفترة (2000-2015)

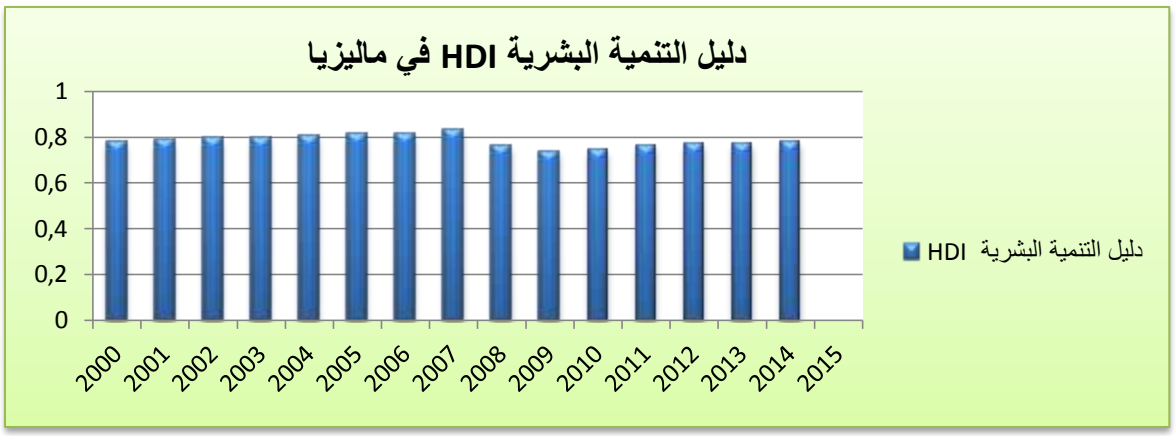

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على الجدول رقم (16)

يتضح من الشكل أن مؤشر أو دليل التنمية البشرية لماليزيا شهد ارتفاعا من سنة **2000** حتى سنة **2007**، وذلك من **0.782** سنة **2000** أين احتلت ماليزيا المرتبة **59** عالميا وصنفت ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، إلى **0.829** سنة **2007** أين احتلت ماليزيا المرتبة **57** عالميا وصنفت ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة. لكن في سنة **2008** انخفض مؤشر التنمية البشرية إلى **0.760** ثم **0.739** سنة **2009**، وبعدها إرتفع إلى **0.744** سنة **2010** واستمر الإرتفاع منذ هذه السنة، حيث أصبح **0.761** سنة **2011** أين احتلت ماليزيا المرتبة **61** وصنفت كذلك ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، ثم سجل قيمة **0.770** سنة **2012**، أين احتلت ماليزيا المرتبة **64** عالميا، ثم **0.773** سنة **2013** أين احتلت المرتبة **62** عالميا، ثم **0.779** سنة **2014** أين حافظت على المرتبة **62** عالميا، وقد صنفت كذلك خلال هذه السنوات الثلاث ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة.

انطلاقا من مؤشر التنمية البشرية الذي يركز على جوانب التنمية البشرية الأساسية القابلة للقياس، يتضح أن المجتمع الماليزي يتمتع بمستوى معيشي لائق وحياة صحية مديدة وقدرة على اكتساب المعرفة. وللتأكد من هذا المؤشر سيتم دراسة مؤشرات كل جانب من جوانبه على حدة في الفرع الموالي.

الفرع الثاني/ المؤشرات الإجتماعية في ماليزيا:

1. التعليم في ماليزيا:

يعد التعليم في ماليزيا أداة من أدوات تحقيق التنمية المستدامة، وقد أولت له الحكومة اهتماما كبيرا خاصة التعليم الأساسي والفني، أين نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة، وفي عملية التحول الإقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث. ويستخدم التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الإقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والإتصالات.[9] ويمكن القول أن التعليم في ماليزيا ينقسم إلى مرحلتين؛ مرحلة ما قبل الإستقلال، ومرحلة ما بعد الإستقلال.

في مرحلة ما قبل الإستقلال كان التعليم خاضعا لأهداف السلطة الإستعمارية البريطانية، ولم تكن هناك أي محاولة لتطوير نظام أو سياسة وطنية للتعليم، حيث تعددت الأنظمة المدرسية المختلفة للماليزيين والصينيين والهنود في جميع المراحل، وكان الطلاب من جميع الأجناس يذهبون إلى المدارس الإنجليزية فقط أين تطبق مناهج التعليم النظام الإنجليزي.

إن تعدد الأجناس واللغات دعت إلى ضرورة وضع نظام تعليمي موحد يمثل فلسفة واضحة للجميع ويلبي حاجتهم، فكانت البداية سنة **1956** بتأسيس لجنة برئاسة عبد الرزاق بن حسين الذي أصبح فيما بعد أول وزير للتربية والتعليم وثاني رئيس وزراء في البلاد، والتي اهتمت بمراجعة سياسة التعليم، وتقديم تقرير يوصي بإنشاء نظام تعليم وطني، يشجع التنمية الثقافية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي يقبلها جميع أفراد الأمة. مع جعل اللغة الماليزية هي اللغة القومية في البلاد.[10]

لقد أصبح هذا التقرير المرجع الذي بني عليه قانون التعليم عام **1957** والذي خضع للعديد من التعديلات لاحقا، بسن قوانين جديدة للتعليم للرقي بالمستوى التعليمي وتطويره أكثر. ففي عام **1960** تم تشكيل لجنة جديدة لدراسة التعليم واقتراح تطويره، وقدمت اللجنة تقريرها المعروف بـ (تقرير رحمن طالب)، وقد أقر هذا التقرير كل مقترحات تقرير عبد الرزاق، فضلا عن مقترحات جديدة، أدت في مجملها إلى إصدار قانون التربية والتعليم عام **1961**.

وفي عام **1964** تم إنشاء لجنة جديدة للنظر في تطوير التعليم في ماليزيا، والتي قامت بتقديم نظام التعليم المهني والتقني، كما أوصت بإنشاء جامعات أخرى غير جامعة الملايو التي كانت الوحيدة في البلد في ذلك الوقت، فتم إنشاء جامعة العلوم

[9] مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية 4 (10)، ص: 06 على الرابط: http://www.kantakji.com/media/1201/348.pdf، تاريخ التحميل 2016/02/12، على الساعة: 21:18.

[10] محمد صادق اسماعيل، **مرجع سابق**، ص: 146.

الماليزية عام **1969**، فضلا عن معهدين حكوميين، هما: المعهد التكنولوجي مارا عام **1967**، ومعهد تنكو عبد الرحمن عام **1969**.[11]

واستمر تحديث قطاع التعليم في ماليزيا خلال السنوات اللاحقة وأصبح يركز على مهارات القراءة والكتابة والرياضيات في المناهج الدراسية، فضلا عن إطالة مدة التعليم الرسمي لتصبح **11** سنة، مع الزامية التعليم الإبتدائي، اضافة لصياغة خطط لتطوير التعليم كخطة **2006–2010**، التي وضعت من خلالها الخطوط العريضة لمبادراتها الرامية إلى ضمان حصول جميع الطلاب على فرص تعليمية منصفة ومتكافئة، بغض النظر عن مكانهم وقدراتهم وانتمائهم الديني. وتصدت ماليزيا لمسألة صعوبة الحصول على التعليم عن طريق توفير مجموعة شاملة من تدابير دعم التعليم التي تشمل برنامج إقراض الكتب الدراسية، وخطة غذاء تكميلية، وصندوقا استئمانيا لمساعدة الطلاب الفقراء، وتوفير المنح الدراسية، وتقديم المساعدة الغذائية، والمساعدة في توفير خدمات المواصلات، وتوزيع الأغطية، وتوفير بدل شهري للطلاب ذوي الإعاقة، وبرنامج المساعدة في تغطية الرسوم المدرسية، وتوفير مرافق لإيواء الطلاب المحرومين.[12]

كما ركز التعليم في السنوات الأخيرة في ماليزيا على الإهتمام بتقنية المعلومات، وجعل ماليزيا ممرا دوليا في هذه التقنية، وقد تم إنشاء جامعات متخصصة في تقنية المعلومات، فضلا عن البرامج والكليات في الجامعات القديمة، كما ركز أيضا على تطوير الإدارة التعليمية، ورفع معايير التعليم في البلد لتكون معايير عالمية الطراز. ويمكن إجمال ما يطمح له التعليم في ماليزيا فيمايلي:[13]

- تطوير الموارد البشرية في التعليم لتكون وفقا للمعايير العالمية؛
- تطوير المصادر الإقتصادية لتطوير التعليم؛
- تطوير تقنيات التعليم والدخول في عصر العولمة؛
- تطوير المناهج لتكون ذات معايير عالمية؛
- تطوير البنية التحتية للتعليم، والتجهيزات والمعدات وفقا للمواصفات العالمية؛
- تطوير المهارات الفكرية والعقلية، ومهارات التواصل، وجعلها أدوات في مناهج جميع المواد الدراسية؛
- تطوير المهارات التطبيقية العملية لجميع المواد، والتقليل من الإعتماد على المعلومات فقط؛
- ربط جميع المواد سواء كانت لغوية، أو اجتماعية، أو علمية بالمجتمع، وإيجاد الوسائل لتوضيح مبدأ: العلم والمهارة لخدمة المجتمع.

---

[11] معد أحمد خالد، **التعليم في ماليزيا التطور وأسباب النهوض**، ص: 07. على الرابط: http://iraqisa.com/download_searches.php?id=14، تاريخ التحميل: 2016/02/12، على الساعة: 22:30.

[12] تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 ماليزيا، **مرجع سابق**، ص: 08.

[13] معد أحمد خالد، **مرجع سابق**، ص: 10.

وقد حرصت ماليزيا على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجانا لمدة **11** سنة وخصصت نفقات معتبرة لقطاع التعليم. ويمكن رصد تطور معدلات الإنفاق العام على التعليم من حجم الناتج المحلي الإجمالي متبوعا بالتمثيل البياني المناسب كمايلي:

الجدول رقم (17): تطور نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة الإنفاق العام على التعليم	6	7.5	7.7	7.5	5.9	6.2	4.5	4 .4
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
نسبة الإنفاق العام على التعليم	4	6	5.1	5.9	5.1	5.9	5.9	-

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط:
http://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GD.ZS/countries/MY-4E-XT?page=1&display=default،
وانطلاقا من تقارير التنمية البشرية لهيئة الأمم المتحدة لسنوات (2000 حتى 2015) ، على موقع الأمم المتحدة: www.un.org.

الشكل رقم (39): تطور نسبة الإنفاق العام على التعليم من اجمالي الناتج المحلي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

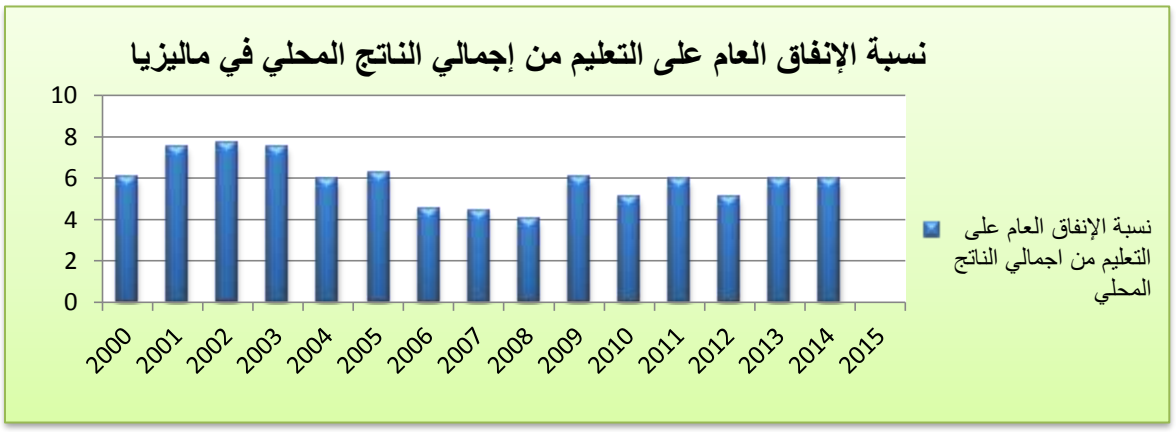

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (17)

لقد سجل معدل الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الناتج المحلي قيما تتراوح ما بين **7.7%** كأعلى معدل تم رصده سنة **2002** و**4%** كأدنى معدل تم تسجيله سنة **2008**، وفي السنوات الأخيرة استقر تقريبا في حدود **5.9%** وهي تمثل في العموم قيمته المتوسطة. التي يمكن القول بأنها قيمة معتبرة تخصص لإنشاء مقاعد دراسية جديدة وتوفير كل الوسائل التي من شأنها تخفيض معدلات الأمية في المجتمع الماليزي، ومواجهة التطورات العلمية والتكنولوجية، التي من شأنها النهوض أكثر بالمستوى التعليمي، وتمكين مختلف الفئات المجتمعية من تلبية حاجاتهم التعليمية في أحسن الظروف، وهذا ما جعل ماليزيا تصنف ضمن الدول التي تتمتع بتنمية بشرية متوسطة ثم مرتفعة في السنوات الأخيرة، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين كما هو مبين في الجدول التالي متبوعا بتمثيله البياني:

الجدول رقم (18): تطور معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل الإلمام بالقراءة لدى البالغين	90.0	90.4	90.6	91.3	91.5	91.6	92.5	92.3
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
معدل الإلمام بالقراءة لدى البالغين	92.1	92.7	93.1	93.1	93.1	93.1	-	-

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من تقارير التنمية البشرية لهيئة الأمم المتحدة لسنوات (2000 حتى 2015)، على موقع الأمم المتحدة: www.un.org. وانطلاقا من **Malaysian Quality of Life 2011**, Published by: ECONOMIC PLANNING UNIT PRIME MINISTER'S DEPARTMENT PUTRAJAYA, MALAYSIA, June 2012, p:41.

الشكل رقم (40): تطور معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (18)

إن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين يمثل نسبة السكان الذين هم في سن الخامسة عشر وما فوق، والذين يملكون القدرة على كتابة مقطع قصير وسهل عن حياتهم اليومية، وقراءته وفهمه. ويتضمن مفهوم القرائية عادة مفهوم "الحسابية" أو القدرة على إجراء العمليات الحسابية البسيطة. ويعكس معدل القرائية لدى الكبار التحصيل التراكمي للتعليم الإبتدائي وبرامج محو الأمية في تلقين السكان المهارات الأساسية للقراءة والكتابة وتمكينهم من استخدامها في حياتهم اليومية ومواصلة التعلم والإتصال بواسطة الكلمة المكتوبة. وتتيح معرفة القراءة والكتابة للفرد إمكانية مواصلة النمو الفكري والإسهام المتزايد في التنمية الإجتماعية الإقتصادية والثقافية للمجتمع.[14]

[14] **مؤشرات التربية: توجيهات فنية/تقنية**، نوفمبر 2009، معهد اليونيسكو للإحصاء، ص: 03. على الرابط: http://www.uis.unesco.org/Library/Documents/eiguide09-ar.pdf، تاريخ التحميل: 2016/02/23.

ويلاحظ من البيانات السابقة أن هذا المعدل ذو نسبة مرتفعة ومتزايدة سنويا في ماليزيا، حيث ارتفع من **90%** سنة **2000** إلى **92.5%** سنة **2006**، ثم انخفض بعدها إلى **92.3%** سنة **2007** ثم **92.1%** سنة **2008**. لكن هذا الإنخفاض الطفيف ما لبث أن تراجع حيث عاد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين للإرتفاع مجددا مسجلا قيمة **92.7%** سنة **2009** ثم **93.1%** سنة **2010** ليستقر عند هذه النسبة في السنوات الثلاث اللاحقة. وقد تعذر الحصول على احصائيات سنة **2014** وسنة **2015**.

إن البيانات السابقة تدل على أن ماليزيا قد قطعت شوطا معتبرا في النهوض بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، وفي القضاء على الأمية، بفضل مؤسساتها التربوية ومناهجها التعليمية، ووجود نظام فعال للتعليم الإبتدائي و/أو برامج فعالة لمحو أمية الكبار التي مكنت نسبة مرتفعة من السكان من اكتساب القدرة على استخدام الكلمة المكتوبة (وإجراء عمليات حسابية بسيطة) في حياتهم اليومية والإستمرار في التعلم. وهو ما ساهم في انخفاض معدلات الأمية كما توضحه المعطيات التالية:

الجدول رقم (19): معدل الأمية عند البالغين من 15 سنة فما فوق في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل الأمية عند البالغين	10	9.6	9.4	8.7	8.5	8.4	7.5	7.7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل الأمية عند البالغين	7.9	7.3	6.9	6.9	6.9	6.9	-	-

المصدر: اعداد الباحثة بالإعتماد على انطلاقا من تقارير التنمية البشرية لهيئة الأمم المتحدة لسنوات (2000 حتى 2015)، على موقع الأمم المتحدة: www.un.org.

وقد تم تمثيل تطور هذه المعدلات بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (41): تطور معدل الأمية عند البالغين من 15 سنة فما فوق في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

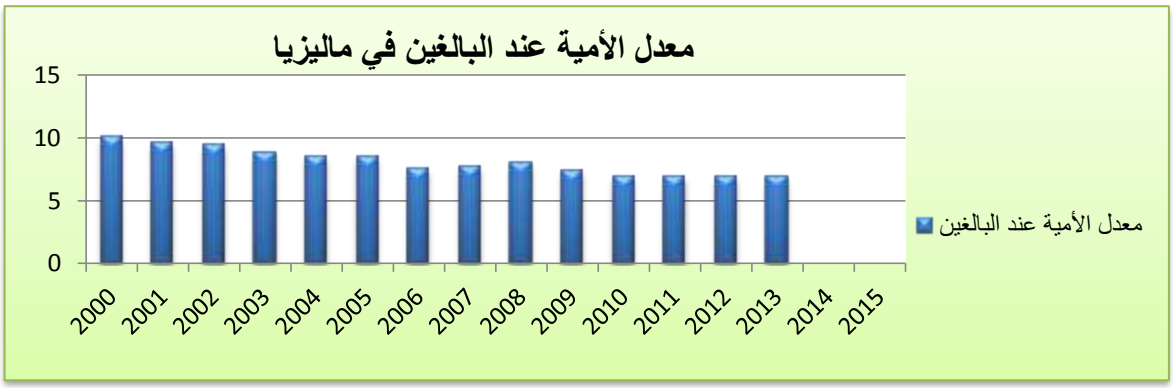

المصدر: إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (19)

لقد انخفض معدل الأمية عند البالغين من سن 15 سنة فما فوق، من **10%** سنة **2000** إلى **9.6%** سنة **2001** ثم **9.4%** سنة **2002**، واستمر في الإنخفاض حتى بلغ **8.4%** سنة **2005** ثم **7.5%** سنة **2006**، وبعدها ارتفع قليلا

إلى **7.7%** سنة **2007** ثم **7.9%** سنة **2008**، أين تزامن هذا الإرتفاع مع انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين في هذه الفترة. وبعد هذا الإرتفاع عاد معدل الأمية عند البالغين للإنخفاض ليسجل قيمة **7.3%** سنة **2009** ثم **6.9%** سنة **2010**، ليستقر بعدها عند هذه النسبة في باقي السنوات. وقد تعذر الحصول على احصائيات سنة **2014** وسنة **2015**.

إن ما سبق يدل على أن ماليزيا حققت نتائج معتبرة فيما يخص القضاء على الأمية، وأنها إذا استمرت على هذا المنوال فستكون معدلات الأمية في أدنى حد لها في السنوات اللاحقة. ونشير إلى أن معدل الأمية لدى البالغين يفيد في معرفة حجم، وإذا أمكن، أماكن التواجد وخصائص السكان الأميين البالغين 15 سنة وما فوق الذين ينبغي أن يكونوا هدفا للسياسات والجهود الرامية لتوسيع نطاق برامج محو الأمية.

إن التعليم في ماليزيا يمر بعدة مراحل تتمثل فيمايلي:[15]

1. **التعليم ما قبل الإبتدائي**: يشمل الأطفال ما بين الثالثة والخامسة من العمر، الذين يلتحقون برياض الأطفال التي يشترط فيها أن تكون مسجلة لدى وزارة التربية وتطبق المنهج التعليمي المقرر من الوزراة. وتوجد العديد من رياض الأطفال التي تدار بواسطة الوكالات الرسمية والمنظمات الشعبية والقطاع الخاص التي تقدم خدمات تعليمية تسبق المرحلة الإبتدائية.
2. **المرحلة الإبتدائية**: مدتها **6** سنوات، يلتحق بها الأطفال عند السادسة من العمر ويهدف التعليم في هذه المرحلة إلى تنمية الطلبة تنمية شاملة، وتزويد الأطفال بأساس متين لإكتساب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة، بالإضافة إلى غرس مهارات التفكير والقيم لديهم من خلال المناهج الدراسية. ويتوافر التعليم الإبتدائي في ثلاثة أنواع من المدارس، تستخدم كل منها لغة معينة للتدريس وهي: المدارس الوطنية، حيث تكون اللغة المالاوية هي لغة التدريس، ومدارس تكون فيها اللغة الصينية هي لغة التدريس، والنوع الثالث تكون لغة التدريس فيها اللغة التاميلية. ومع ذلك تدرس اللغة المالاوية كمادة إلزامية واللغة الإنجليزية كلغة ثانية في جميع المدارس في البلاد.
3. **مرحلة الثانوية الدنيا والعليا**: بعد إتمام المرحلة الإبتدائية ينتقل الطلبة لمرحلة الثانوية الدنيا، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات. لكن طلبة المدارس الإبتدائية الوطنية ينتقلون للصف الأول من هذه المرحلة مباشرة، بينما يلتحق طلبة المدارس الأخرى (الصينية والتاميلية) بصف يطلق عليه صف الإنتقال لمدة سنة دراسية واحدة قبل انتقالهم للصف الأول من الثانوية الدنيا. يهدف هذا الصف الإنتقالي إلى تمكين الطلبة من اكتساب المهارة في اللغة المالاوية والتي هي لغة التدريس في جميع المدارس الثانوية.

أما مرحلة الثانوية العليا فمدة الدراسة فيها سنتان، يلتحق بها الطلبة بعد إتمامهم للمرحلة الثانوية الدنيا، أين يتم توزيع الطلبة على ثلاث مسارات حسب أدائهم في اختبار الثانوية الدنيا، وهي:

[15] **التعليم في ماليزيا**، ص ص:02-04 بتصرف. على الرابط: http://moe.gov.eg/ccimd/pdf/Education_Malaysia.pdf، تاريخ التحميل: 2016/01/18، على الساعة: 22:12.

- **المسار الأكاديمي**: ويضم هذا المسار فرعي العلوم والآداب، يقدم الطلبة في نهايتها اختبار شهادة التعليم الماليزية (MCE).
- **المسار الفني**: يقدم هذا المسار تعليما عاما مع تركيز المنهج على الأسس الفنية، ويقدم الطلبة في نهايته أيضا اختبار شهادة التعليم الماليزية.
- **المسار المهني**: يؤهل هذا المسار الطلبة للحصول على الشهادة الماليزية للتعليم المهني.

4. **مرحلة ما بعد الثانوية**: هي مرحلة تؤهل الطلبة للإلتحاق بالجامعات المحلية والأجنبية ومعاهد التعليم العالي ويوجد في ماليزيا نوعان من البرامج التي تقدمها هذه المرحلة وهي:

- **برنامج الصف السادس**: مدة الدراسة في هذا البرنامج سنتان، يعد الطلبة لإختبار عام ما بعد الثانوية.
- **برنامج اختبار القبول في الجامعات**: عبارة عن صفوف تحضيرية مصممة بشكل خاص لتمكين الطلبة من تقديم الإختبارات التي تعقدها جامعات معينة لتحقيق متطلبات القبول بها. مدة الدراسة في هذا البرنامج تتراوح بين سنة إلى سنتين حسب الجامعة التي تقدم البرنامج.

مما سبق يمكن القول أن ماليزيا قد حققت تقدما في مجال التعليم يتضح من خلال المؤشرات الإيجابية المسجلة، وأنها تولي اهتماما كبيرا بتحسينه وبتكييفه مع متطلبات التنمية الإجتماعية والإقتصادية، وأنها رغم اختلاف الأعراق والديانات إلا أنها تهدف من خلال التعليم لجمع شمل كل أبناء المجتمع الماليزي دون تفرقة وتمييز لتحقيق الوحدة الوطنية.

2. الصحة في ماليزيا:

تعد ماليزيا من الدول التي تنفرد بالعديد من المزايا في مجال تقديم الخدمات الصحية بصورها المختلفة، حيث تمتلك إمكانيات وقدرات بشرية متخصصة في المجال الطبي بأقسامه العديدة، إضافة إلى تكاليف العلاج والتشخيص التي تنافس الكثير من مؤسسات ومراكز الدول المجاورة. وما يميز ماليزيا عن غيرها أيضا توافر المراكز الطبية المتنوعة المزودة بأحدث التقنيات وأمهر الكفاءات الحائزة على مصادقة وموافقة وزارة الصحة الماليزية إضافة إلى حصولها على شهادات معيار الجودة العالمية.

وتتوزع الخدمات الصحية في ماليزيا بين القطاعين الحكومي والخاص، ويتولى النظام الحكومي رعاية ما نسبته **82%** من السكان، بينما يتولى القطاع الخاص ما نسبته **12%**، وذلك وفقا لتقارير وزارة الصحة الماليزية الصادرة في عام **2011**م. وفي القطاع الحكومي تتم العناية الصحية بالمواطنين من خلال نظام الرعاية الصحية الحكومي أو ما يسمى في ماليزيا (نظام الرعاية الصحية العالمي) الذي يعد من أكثر الأنظمة الصحية تطورا وشمولا حول العالم. أما القطاع الخاص فيعتمد على شركات التأمين الربحية، إضافة إلى المستشفيات الخاصة التي تتطور بشكل مستمر.[16]

[16] **الرعاية الصحية في ماليزيا.. تجربة لها خصوصيتها**، مقالة منشورة بمجلة التأمين الصحي العالمي، قسم حول العالم، العدد 3، المجلد 7، 2014، على الرابط: http://cchimag.com/ar/article/arround_the_world/10، تاريخ الإطلاع: 2016/02/26، على الساعة: 21:15.

وتعد ماليزيا من بين أفضل **5** دول في العالم في تقديم الخدمات الطبية وفقا لكفاءة نظام الرعاية الصحية بها.[17] وحسب تصريحات الحكومة الماليزية فإن العلاج الطبي في ماليزيا من ضمن الأفضل جودة والأرخص تكلفة في العالم. حيث لا تقوم الحكومة فقط بإنفاق أموال طائلة على توفير التسهيلات والخدمات الطبية للماليزيين، بل تراعي كذلك الجودة العلاجية بأسعار جد رمزية. فالمريض عندما يذهب لزيارة الطبيب في مشفى عام فإنه يدفع رنجيتا واحدا (**0.27** دولار أمريكي)، وإذا أراد مقابلة أخصائي فعليه أن يدفع **5** رنجيت فقط، والأدوية تقدم مجانا. كما أن حجم الإعانات الصحية في ماليزيا يبلغ **98%**، ما يعني أن **98%** من تكاليف الرعاية الصحية لكل مريض تتحملها الحكومة، و**2%** فقط يتحملها المريض.[18]

كما تقوم وزارة الصحة الماليزية بتقديم برنامج الرعاية الصحية عن بُعد، وذلك بالتواصل مع المواطنين في منازلهم أو قراهم النائية، وتوجيههم إلى كيفية التعامل مع مشكلاتهم الصحية، ثم إرسال الطواقم الطبية المجهزة إليهم إن كانت حالاتهم تستدعي ذلك. وهذا البرنامج الذي يعد قفزة نوعية في الخدمات الطبية، ساهم في الإرتقاء بمستوى الخدمات الصحية؛ حيث امتدت لتشمل الكثير من فئات الشعب، خصوصا في الكثير من الجزر التي يسكنها عدد قليل من السكان، ولا يمكن أن تغطى كل تلك المناطق بالأطباء والمستشفيات التخصصية.

وفي الحالات العادية عندما يصاب المواطن بمرض أو إعياء يذهب إلى العيادة الصحية للكشف المبدئي، لكن إذا اتضح أن هنالك عوارض لأمراض قد تكون خطيرة، فإنه يعرض على طبيب عن بعد، إما من خلال الإنترنت أو من خلال إرسال التحاليل مباشرة إلى الطبيب المناوب الموجود في مدينة أخرى؛ من أجل التوصية بنقله أو إرسال فريق طبي إليه. وقد ساعدت خدمة العلاج عن بعد في توصيل تغطية أفضل بتكاليف وعدد أطباء أقل، كما أسهمت في رفع الوعي والتغطية الصحية في المناطق النائية أو قليلة الخدمات.[19]

إن ماليزيا تنفق أموالا ضخمة على القطاع الصحي للنهوض بصحة الفرد والمجتمع، وهذا الإنفاق يتوزع على انشاء المستشفيات والعيادات المتخصصة أو تكوين الكوادر أو في جلب الأجهزة المتطورة، مما جعل العديد من المؤسسات الصحية العامة وحتى الخاصة تتميز بكونها من الطراز العالمي وتحصل على معيار الجودة **ISO 9001** و**ISO 9002** وهي من أكثر معايير إدارة الجودة المعترف بها في العالم، التي توضح الطرق التي يمكن من خلالها الحصول على أداء وخدمات متناسقة ترتقي إلى مستوى المعايير العالمية. وهذا ما جعل المستشفيات في ماليزيا هي الخيار المفضل والأنسب للذين يرغبون في العلاج الطبي المتميز.

ويمكن معرفة الوضع الصحي للمجتمع الماليزي من خلال قياس بعض مؤشرات الصحة كمايلي:

---

[17] داليا عامر، **أفضل 5 بلدان في تقديم الخدمات الصحية**، مقالة منشورة بتاريخ 2015/02/04، على الموقع: http://www.tahrirnews.com/life/posts/126566، تاريخ الإطلاع: 2016/02/26، على الساعة: 21:40.

[18] خالد الشطيبي، **ماليزيا: النظام الصحي ضمن الأفضل في العالم**، مقالة منشورة بتاريخ:2015/03/02، على الموقع: http://www.iinanews.com/page/public/news_details.aspx?id=79367#، تاريخ الإطلاع: 2016/02/26، على الساعة: 22:00.

[19] الرعاية الصحية في ماليزيا.. تجربة لها خصوصيتها، **مرجع سابق**.

- **نسبة الإنفاق العام على الصحة من اجمالي الناتج المحلي:**

يبين الجدول التالي مرفوقا بالتمثيل البياني تطور معدل الإنفاق العام على الصحة من اجمالي الناتج المحلي في ماليزيا في الفترة (2000-2015):

الجدول رقم (20): نسبة الإنفاق العام على الصحة من اجمالي الناتج المحلي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة الإنفاق العام على الصحة	3	3.4	3.4	4	3.7	3.3	3.7	3.6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الإنفاق العام على الصحة	3.5	4	4	3.9	4	4	-	-

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات قاعدة بيانات البنك الدولي، على الرابط:
http://data.albankaldawli.org/indicator/SH.XPD.TOTL.ZS/countries/MY-4E-XT?display=default، تاريخ الإطلاع: 2016/02/24.

الشكل رقم (42): تطور معدل الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (20)

نلاحظ من خلال قراءة المعطيات السابقة أن نسبة الإنفاق العام على الصحة من اجمالي الناتج المحلي قد شهدت استقرارا في حدود **3-4%** خلال فترة الدراسة، حيث سجلت أقل قيمة **3%** سنة **2000** ثم ارتفعت إلى **3.4%** سنة **2001** و **2002** على التوالي، ثم أصبحت **4%** سنة **2003**، وبعدها انخفضت إلى **3.7%** سنة **2004** ثم **3.3%** سنة **2005**، لترتفع مجددا إلى **3.7%** سنة **2006** ثم تعود للإنخفاض إلى **3.6%** سنة **2007** ثم **3.5%** سنة **2008** وبعدها ارتفعت إلى **4%** في السنوات الأخيرة. في حين تعذر الحصول على احصائيات سنة **2014** و**2015**. إن هذه النسبة تعادل مبالغ معتبرة تخصص لتحسين مجال الصحة والخدمات الصحية المقدمة لكافة أفراد المجتمع. وهي تدل على مدى اهتمام الحكومة الماليزية بالقطاع الصحي ويبدو أنها نسبة كافية بالنسبة للحكومة الماليزية لتحقيق أهدافها في الرقي بصحة مجتمعها.

- **متوسط العمر المتوقع عند الولادة:**

يشير متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى عدد السنوات التي سيعيشها الطفل المولود إذا ظلت أنماط الوفيات السائدة في وقت ميلاده على ما هي عليه طيلة حياته. وكلما زاد متوسط عمر الأفراد دل ذلك على أن الحالة الصحية للمجتمع جيدة والعكس.

الجدول التالي مع التمثيل البياني المرافق له، يوضح تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة في ماليزيا خلال الفترة (2000-2015).

الجدول رقم (21): متوسط العمر المتوقع عند الولادة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

(**الوحدة:** بالسنوات)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	73	73	73	73	73	74	74	74
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	74	74	74	74	74	75	-	-

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من معطيات قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط:
http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.LE00.IN/countries/MY-4E-XT?display=default، تاريخ الإطلاع: 2016/02/24.

الشكل رقم (43): تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

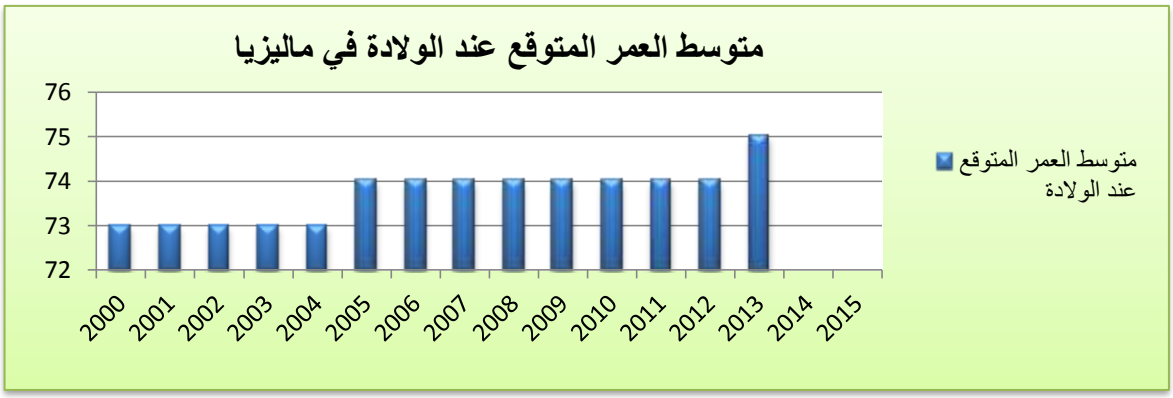

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (21)

يتضح من البيانات الموضحة في الشكل أعلاه أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في ماليزيا يتجه نحو الإرتفاع، فبعدما كان يقدر بـ **73 سنة** خلال الخمس السنوات الأولى من فترة الدراسة، أصبح **74 سنة** ابتداءا من سنة **2005** حتى سنة **2012** ثم **75 سنة** في سنة **2013**، وهي آخر احصائية أمكن الحصول عليها. وهذا الإتجاه نحو الزيادة مؤشر موجب على أن الحالة الصحية للمجتمع جيدة وفي تحسن مستمر، مما يجعلها تساهم في اطالة عمر أفراد المجتمع.

- **مدى توفر عناصر البيئة الصالحة:**

من بين أهم العناصر التي تدل على توافر بيئة صحية صالحة ملائمة للمجتمع هو وجود مرافق الصرف الصحية المحسنة. التي يتم قياس توافرها بالنسبة للسكان الذين تتاح لهم على الأقل إمكانية استخدامها بفعالية، بحيث تمنع اختلاط البشر والحيوانات والحشرات بالفضلات الآدمية. وتتراوح المرافق المناسبة من المراحيض المقامة في حفر أرضية بسيطة لكن محمية، إلى المراحيض المزودة بصندوق الطرد (السيفون) والموصلة بشبكة الصرف الصحي. ولضمان الفعالية، يجب أن تكون كافة المرافق مبنية بالطريقة الصحيحة مع صيانتها بالشكل السليم.

توضح البيانات التالية تطور نسبة السكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مرافق الصرف الصحية المحسنة في ماليزيا خلال الفترة (2000-2015).

الجدول رقم (22): تطور نسبة السكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مرافق الصرف الصحية المحسنة في ماليزيا (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
% السكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مرافق الصرف الصحية المحسنة	91	92	92	93	93	93	94	94
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
% السكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مرافق الصرف الصحية المحسنة	95	95	95	96	96	96	96	96

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من معطيات قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط:

http://data.albankaldawli.org/indicator/SH.STA.ACSN/countries/MY-4E-XT?display=default، تاريخ الإطلاع: 2016/02/24.

الشكل رقم (44): تطور نسبة السكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مرافق الصرف الصحية المحسنة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

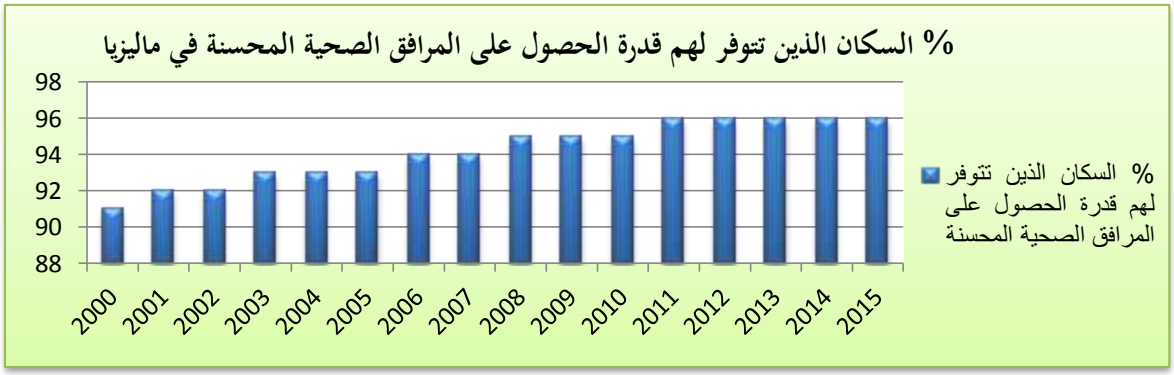

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (22)

إن البيانات الموضحة في الشكل أعلاه تبين أن نسبة السكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مرافق الصرف الصحية المحسنة في ماليزيا هي نسبة عالية وتتجه نحو الزيادة والإرتفاع، حيث انتقلت من **91%** سنة **2000** إلى **92%** سنة **2001** و**2002** على التوالي، ثم أصبحت **93%** من سنة **2003** حتى سنة **2005**، وبعدها أصبحت **94%** سنة **2006** و**2007** على التوالي، لترتفع إلى **95%** من سنة **2008** حتى سنة **2010**، وبعدها إلى **96%** من سنة **2011** حتى سنة **2015**. وهي نسبة مرتفعة تدل على أن البيئة التي يعيش فيها الماليزيون بيئة صالحة وصحية، وأن أغلب السكان يستطيعون الوصول والحصول على مختلف مرافق الصرف الصحية المحسنة التي تحول دون انتقال الفضلات والجراثيم التي تسبب الأمراض والأوبئة، وهذا مؤشر جيد على تمتع المجتمع الماليزي بصحة جيدة في ظل بيئة سليمة.

- **معدل وفيات، الرضّع (لكل 1000 مولود حي):**

يشير معدل وفيات الرضع إلى عدد وفيات الأطفال الرضع قبل بلوغهم عمر سنة لكل 1000 مولود حي في سنة معينة. والبيانات التالية توضح تطور هذا المعدل في ماليزيا خلال الفترة (2000-2015).

الجدول رقم (23): تطور معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي	9	8	8	7	7	7	7	7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي	7	7	7	7	7	6	6	6

المصدر: إعداد الباحثة بناء على معطيات قاعدة بيانات البنك الدولي، على الرابط:
http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.IMRT.IN/countries/MY-4E-XT?display=default، تاريخ الإطلاع: 2016/02/24.

الشكل رقم (45): تطور معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

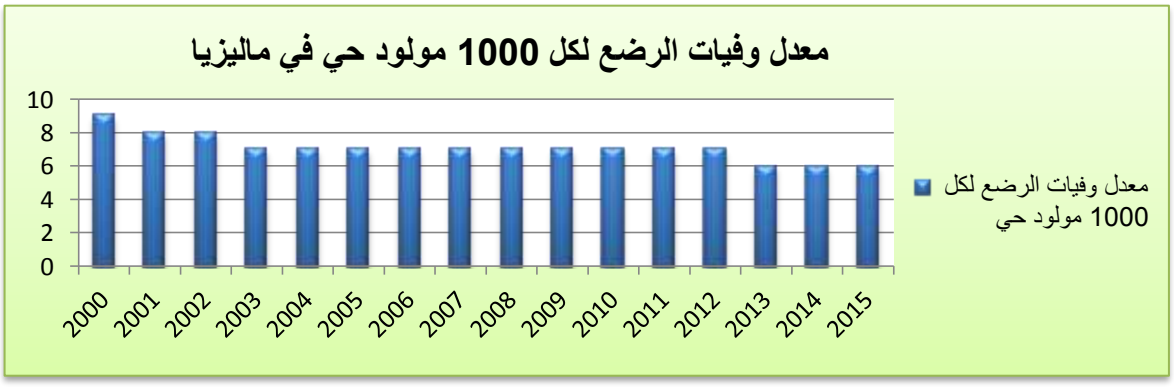

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (23)

إن معدل وفيات الرضع لكل **1000** مولود في ماليزيا يتجه نحو الإنخفاض، فقد سجل سنة **2000** قيمة **9** وفيات من بين **1000** مولود جديد، ثم أصبح العدد **8** وفيات سنة **2001** و**2002** على التوالي، ثم **7** وفيات من سنة **2003** حتى سنة **2012**، ثم أصبح **6** وفيات من سنة **2013** حتى سنة **2015**.

إن هذا المعدل باتجاهه نحو الإنخفاض يمثل مؤشرا جيدا على تحسن الأوضاع الصحية وظروف الولادة للأمهات وتحسن طرق العناية بالمواليد الجدد، وأن المؤسسات الصحية الماليزية توفر أحسن الظروف وتبذل أقصى الجهود لتخفيضه أكثر مستقبلا.

- **نسبة الخدمات الصحية إلى عدد السكان:**

تقاس الخدمات الصحية عن طريق مثلا عدد الأطباء والمستشفيات بالنسبة لعدد السكان؛ وكلما ارتفعت نسبة هذه الخدمات دل على سهولة الحصول عليها، وعلى تحسن الأوضاع الصحية لأفراد المجتمع والعكس. وقد اخترنا مؤشر واحد لقياس نسبة الخدمات الصحية المقدمة وهو معدل عدد الأطباء إلى عدد السكان. الذي تم وصف تطوره خلال الفترة (2000-2015) من خلال الجدول التالي والتمثيل البياني المرافق له.

الجدول رقم (24): تطور معدل عدد الأطباء لكل 000 10 من السكان في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد الأطباء لكل 000 10 من السكان	7	7	7	7	7	7	7	7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الأطباء لكل 000 10 من السكان	7	7	9	9	12	12	12	-

المصدر: الإحصاءات الصحية العالمية لمنظمة الصحة في الفترة (2000-2015)، على الرابط: http://www.who.int/.

الشكل رقم (46): تطور معدل الأطباء لكل 000 10 من عدد السكان في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (24)

تسعى ماليزيا لتحسين الخدمات الصحية المقدمة لأفراد المجتمع الماليزي كتوفير أكبر عدد ممكن من الأطباء في جميع التخصصات، وفي مختلف المناطق السكانية. وقد ارتفع معدل عدد الأطباء لكل 10 000 من السكان من **7** أطباء خلال الفترة الممتدة من سنة **2000** حتى سنة **2009** إلى **9** أطباء سنة **2010** و**2011** على التوالي، ثم ارتفع إلى **12** طبيب في السنوات الأخيرة.

إن هذا الإرتفاع مؤشر جيد على أن مستوى الخدمات الصحية الموفرة للسكان في تحسن مستمر، وهذا التحسن المستمر سيساهم في رفع مستوى الصحة العامة وسيضمن بيئة صحية مناسبة للعيش الكريم الخالي من الإضطرابات والأمراض الخطيرة والمزمنة.

مما سبق نلاحظ أن معظم المؤشرات المتعلقة بالحالة الصحية للمجتمع الماليزي هي مؤشرات موجبة، تدل على اهتمام الحكومة الماليزية بالجانب الصحي الذي يمثل عنصرا مهما في الرقي بحياة الأفراد وضمان رفاهيتهم وانتاجيتهم. وعليه يمكن القول أن المجتمع الماليزي يتمتع بتنمية صحية مرتفعة تفوق بعض الدول المتقدمة وأنها في الطريق الصحيح لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة.

3. معدل البطالة:

تعد البطالة في ماليزيا من مخلفات الإستعمار التي عملت ماليزيا على معالجتها منذ الإستقلال، وتعود أسباب ارتفاع معدلات البطالة في هذا البلد إلى العوامل التالية:[20]

- عزل الملاي في المناطق الريفية، مما جعلهم يفتقرون إلى الخبرة المهارية في الأنشطة الحركية.
- تدني مستواهم التعليمي نتيجة أن المستعمر عمل على جعل تعليمهم حتى المرحلة الإبتدائية فقط.
- سيطرة العنصر الصيني على الثروات في البلاد، حيث كانوا يملكون ثلث ثرواتها، وفي الوقت ذاته يسيطرون على الأنشطة التجارية الأكثر ربحية.

وقد عملت الدولة على تحقيق التكافؤ والفرص في ضمان مناصب عمل بين الملايو والصينيين، عن طريق تشجيع الخصخصة وتحسين المهارات المهنية المتميزة للملايو بتمكينهم من الدخول في مشاريع تنموية صناعية وتجارية وخدماتية، والحصول على نصيب عادل منها، دون الإضرار بباقي الأعراق والفئات المجتمعية الأخرى.

كما أولت الإهتمام بتكوين العاملين وتعليمهم كإرسال بعثات طلابية إلى الخارج (اليابان مثلا) باعتبارها بلد النموذج المقتدى به لتعلم التكنولوجيا الحديثة، أو العمل على استقدام الخبراء اليابانيين لتدريب العمالة الماليزية على أحدث تقنيات

[20] ضلوش كمال، كياس عبد الرشيد، **قراءة سوسيو اقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة**، على الموقع: http://iefpedia.com، تاريخ الإطلاع: 2016/01/08، على الساعة: 18:55.

التكنولوجيا بهدف توفير العناصر والكوادر العمالية المؤهلة تأهيلا متميزا، مع توفير تدريب نوعي مستمر لمختلف المستويات الوظيفية والمهنية. وهكذا ربطت ماليزيا بين التعليم والتدريب والعمل ونجحت في خلق عمالة ذات فكر خلاق ومبدع يتماشى مع طموحات مشروعاتها وتمكنت بذلك من استيعاب جميع فرص العمل المتوفرة مما ساهم في توفير مناصب عمل جديدة واللجوء لاستيراد العمالة الأجنبية.

وبالتالي فإن ماليزيا باتباع هذه الإجراءات تمكنت من محاربة البطالة وتخفيض معدلاتها المرتفعة من **10%** في الخمسينات والستينات إلى معدلات أقل تدريجيا منذ تبني سياساتها التنموية في السبعينات والثمانينات حتى أصبحت في حدود **3%-3.7%** في الـ **15** سنة الأخيرة لتحقق معدل **2.9 %** عام **2014** كما هو موضح في الجدول التالي المرفق بالتمثيل البياني الذي يرصد تطور معدلات البطالة في الفترة (2000-2015).

الجدول رقم (25): تطور معدل البطالة (% من القوى العاملة) في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	3.1	3.6	3.5	3.6	3.5	3.5	3.3	3.2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	3.3	3.7	3.3	3.1	3.0	3.1	2.9	3.2

المصدر: إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية للإقتصاد الماليزي المعدة من قبل البنك المركزي الماليزي بنك نيجارا (التقارير من سنة 2000 حتى 2015)، على الموقع: ./http://www.bnm.gov.my

الشكل رقم (47): تطور معدل البطالة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من بيانات الجدول رقم (25)

يتضح من الشكل أن أعلى معدل بطالة تم تسجيله خلال هذه الفترة كان سنة **2009** أين بلغ **3.7%**، ويرجع هذا الإرتفاع إلى تراجع معدل النمو (**-1.7%**) في هذه السنة بسبب الركود والإنكماش الذي أصاب العالم تأثرا بانعكاسات الأزمة المالية العالمية **2008** التي أدت إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي للعديد من اقتصاديات الدول نتيجة تراجع الأسعار العالمية في الساحة الدولية، مما أثر سلبا على الإقتصاد الماليزي وأدى إلى انخفاض صادراتها وانتاجها الصناعي لإنخفاض الطلب العالمي، حيث

يعد قطاع الصناعة الأكثر تأثرا بهذه الأزمة مقارنة بباقي القطاعات وخصوصا الصناعات الموجهة للتصدير، وهذا بدوره أثر على مستويات العمالة وأدى إلى ارتفاع معدل البطالة.

لكن الإسراع في اتخاذ تدابير التحفيز المالي من قبل الحكومة الماليزية وضمان الحصول على التمويل ساهم في عودة الإستقرار للإقتصاد المحلي، بالإضافة إلى أن زيادة الإنفاق العام وتدابير السياسة العامة ساهمت في احياء دور القطاع الخاص وهو ما حسن في ظروف سوق العمل وأدى إلى انخفاض معدلات البطالة إلى **3.3%** سنة **2010** اضافة إلى تحسن في الإستهلاك الخاص والنشاط الإستثماري وتحسن في معدل النمو بحيث ارتفع إلى **7.2%** في نفس السنة.

كما واصلت معدلات البطالة الإنخفاض منذ هذه السنة حتى أصبحت **2.9%** سنة **2014** وهو أقل معدل تم تسجيله خلال هذه الفترة، إلا أنها في سنة **2015** ارتفعت مجددا إلى **3.2%** تماشيا مع تراجع معدل النمو إلى **5%**، لكن بالرغم من ذلك يمكن القول أن ماليزيا قد بذلت أقصى الجهود للقضاء على البطالة، فمعدلاتها تشهد استقرارا وفي أدنى مستوياتها وهي خطوة ايجابية لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة، فانخفاض معدلات البطالة سيساهم في انخفاض معدلات الفقر وفي تحسن الأوضاع المعيشية لأغلبية السكان.

4. الفقر في ماليزيا:

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن "النمو الإقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل"، وعليه فإن مكاسب التطور الإقتصادي يجب أن تنعكس إيجابيا على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم، بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن، وأن يكون أول المستفيدين من هذا النمو الإقتصادي هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقرا في المجتمع والأقاليم الأقل نموا. وقد نفذت الحكومة في إطار فلسفتها وسياساتها المواجهة للفقر برامج محددة أبرزها:[21]

- **برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا:** هذا البرنامج يقدم فرصا جديدة للعمل بالنسبة للفقراء، ويقوم بزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة، اضافة لإنشاء الكثير من المساكن للفقراء وترميم وتأهيل المساكن القائمة، وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي.
- **برنامج أمانة أسهم البوميبترا:** وهو برنامج تمويلي يقدم قروضا دون فوائد للفقراء من السكان الأصليين وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضا من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها.
- **برنامج أمانة اختيار ماليزيا:** وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقرا، وتقديم قروض دون فوائد للفقراء، كما أن الحكومة

[21] سكينة العكري، **مكافحة الفقر...ماليزيا نموذجا**، مقالة منشورة بتاريخ: 2005/08/28، جريدة الوسط البحرينية (يومية سياسية مستقلة)، العدد 1087، مملكة البحرين، على الموقع: http://www.alwasatnews.com/news/487779.html، تاريخ الإطلاع: 2016/03/03، على الساعة: 18:43.

الماليزية من جانبها، تقدم قروضا للبرنامج دون فوائد من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة.

- **منح الحكومة إعانات مالية للفقراء أفرادا وأسرا:** مثل تقديم إعانة شهرية لمن يعول أسرة وهو معاق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة، تقديم قروض دون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية.
- **توفير مرافق البنية الأساسية الإجتماعية والإقتصادية في المناطق النائية الفقيرة:** بما في ذلك مرافق النقل والإتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، وقد نجحت الحكومة أيضا في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر في إطار استراتيجية 2020.
- **دعم الأدوية الأكثر استهلاكا من قبل الفقراء والأدوية المنقذة للحياة:** كما أن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة جعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية، وتقدم خدمات أفضل ومجانية في جانب الرعاية الصحية للحوامل والأطفال.
- **القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء:** مثل إقامة المدارس الدينية التي تسهم في دعم قاعدة خدمات التعليم وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة.

لقد نجحت ماليزيا في محاربة الفقر وتخفيض معدلاته إلى أدنى مستوياته، كما نجحت في تحقيق المساواة في مكافحة الفقر بين الأعراق وأصحاب الأديان المختلفة الذين يعيشون على أرضها. وذلك من خلال البرامج السابقة الذكر وبرامج التنمية الشاملة التي وضعتها لجعل ماليزيا في مصاف الدول المتقدمة. حيث مع بدء تنفيذ برامج التنمية الشاملة اكتشف القائمون عليها أنه كلما زاد معدل النمو الإقتصادي بمعدل نقطة واحدة مئوية تراجع معدل الفقر بمعدل ثلاث نقاط مئوية كاملة، ولذا كان الإهتمام الأول للحكومات الماليزية خاصة مع وصول مهاتير محمد لرئاسة الوزراء؛ هو رفع معدلات التنمية لأقصى درجة ممكنة. واتبعت الحكومات الماليزية استراتيجية معينة لتقليل الفقر تعتمد على زيادة امتلاك الفقراء لرأس المال وتوفير التدريب لهم وتمليكهم الأراضي والمنازل. وفي عام **1986** قرر محمد مهاتير تغيير تعريف خط الفقر ليشمل ضرورة حصول المواطن الماليزي على ملكية عقارية وصافي دخل إلى جانب توفير الإحتياجات الأساسية له من طعام وشراب. أي أن خط الفقر أصبح يشمل الطعام والشراب والمسكن وصافي التحويلات المالية، وتوافر الخدمات الأساسية من المياه والصرف الصحي والكهرباء والتعليم والمواصلات.[22]

ويمكن توضيح تطور المعدل الوطني للفقر والذي يمثل النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون الحد الوطني لخط الفقر من خلال البيانات التالية:

[22] عبد الله بوقس، **ماليزيا.. تجربة مثالية للتخلص من الفقر**، مقالة منشورة بتاريخ 2004/07/03، على الموقع: http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/7/3/FACE6.HTM، تاريخ الإطلاع: 2016/03/04.

الجدول رقم (26): تطور المعدل الوطني للفقر في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المعدل الوطني للفقر	7.6	6.7	6	5.8	5.7	4.9	4.2	3.6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل الوطني للفقر	3.7	3.8	3.6	-	1.7	-	0.6	-

Source: Malaysian Quality of Life 2011, **op.cit**, p: 44.

وأيضا بالنسبة لإحصائيات سنة 2012 و2014 بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، على الرابط:
http://data.albankaldawli.org/indicator/SE.PRM.ENRR/countries/MY-4E-XT?display=graph، تاريخ الإطلاع: 2016/03/13، على الساعة: 17:47.

الشكل رقم (48): تطور المعدل الوطني للفقر في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

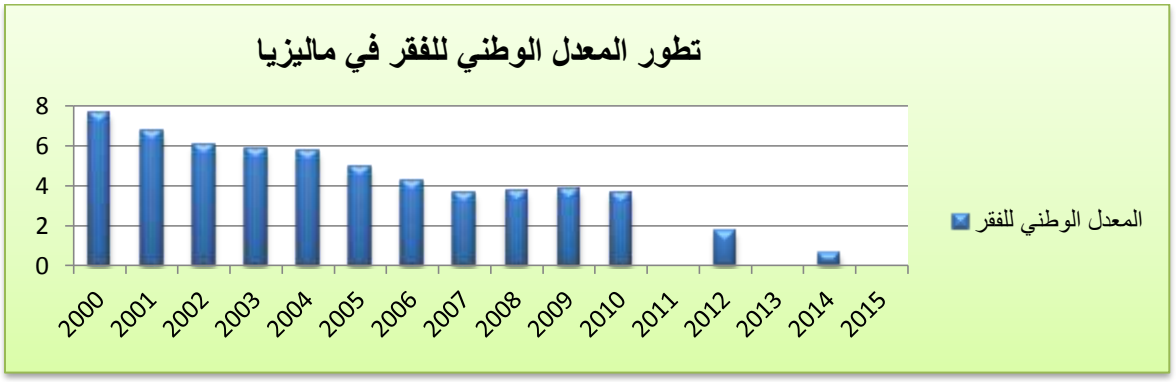

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (26)

رغم أن بعض البيانات ناقصة إلا أنه اجمالا يمكن القول أن المعدل الوطني للفقر في ماليزيا يتجه نحو الإنخفاض، وهو مؤشر جيد على نجاح برامج مكافحة الفقر التي تبنتها ماليزيا، حيث سجل هذا المعدل سنة **2000** نسبة **7.6%**، ثم انخفض إلى **6.7%** سنة **2001** واستمر في الإنخفاض ليحقق **3.7%** سنة **2008**، ليرتفع بعدها بدرجة واحدة إلى **3.8%** سنة **2009**، أين تزامن هذا الإرتفاع مع الإنكماش الذي عرفه الإقتصاد الماليزي في النصف الأول من هذه السنة. لكن في سنة **2010** عاد معدل الفقر الوطني للإنخفاض حيث سجل نسبة **3.6%** ثم نسبة **1.7%** سنة **2012** ثم **0.6%** سنة **2014**،[23] وهي معدلات منخفضة جدا تدل على نجاح ماليزيا في سياساتها واستراتيجيتها المتخذة لمكافحة الفقر منذ الإستقلال، مع العلم أنه في السبعينيات مثلا كان معدل الفقر الوطني **49.3%** وهي نسبة مرتفعة جدا. وبالتالي فقد قطعت

[23] **ملاحظة**: الإحصائيات من سنة 2000 حتى سنة 2010 من المرجع: **Malaysian Quality of Life 2011**, Published by: ECONOMIC PLANNING UNIT PRIME MINISTER'S DEPARTMENT PUTRAJAYA, MALAYSIA, June 2012, p: 44. **أما احصائيات سنة 2012 و2014 فهي من معطيات قاعدة بيانات البنك الدولي**، على الرابط: http://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.NAGP/countries/MY-4E-XT?display=default، تاريخ الإطلاع: 2016/03/04.

ماليزيا شوطا كبيرا في القضاء على الفقر الذي يعد من معوقات تحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة وقد أصبحت نموذجا يحتذى به للعديد من الدول في هذه التجربة.

وعليه مما سبق نلاحظ أن جميع المؤشرات الإجتماعية موجبة، تدل على أن المجتمع الماليزي يتمتع بصحة جيدة، مجتمع متعلم، تنخفض فيه معدلات البطالة والفقر، أغلب الظروف الملائمة لحياة صحية كريمة متوفرة ويمكن الحصول عليها بسهولة، وعليه فهي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة وفي الطريق الصحيح لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة.

المطلب الثالث: واقع البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا

الفرع الأول/ تلوث البيئة وتغير المناخ:

تعد ماليزيا أقل الدول الآسياوية من حيث المشاكل البيئية، رغم التغيرات واسعة النطاق التي تشهدها البنية التحتية في الآونة الأخيرة نتيجة التصنيع السريع، والأنشطة الزراعية، والسياحة، وأنشطة التصدير، التي تبين النمو الإقتصادي الإيجابي الذي تعرفه ماليزيا. وأنه نتيجة هذا النمو، فإن البيئة قد تأثرت سلبا بمظاهر التلوث وخاصة تلوث الهواء الذي يرجع إلى انبعاثات السيارات والأنشطة الصناعية.

ولإدارة ومكافحة التلوث ومختلف المشاكل البيئية وضعت ماليزيا العديد من التشريعات من بينها:[24] تشريع عام **1974** لحماية البيئة وهو قانون جودة البيئة (**EQA**)، الذي بين حدود مستويات التلوث المسموح بها للأنشطة التنموية برا (الأراضي) وبحرا. وإلى جانب هذا القانون هناك العديد من اللوائح التكميلية له، كالقوانين التي تحكم استخدام الموارد (قانون الغابات الوطنية عام **1984**، قانون مصائد الأسماك عام **1985**...)، اضافة إلى قوانين أخرى محلية كقوانين أعمال الحفر، والتعدين والصرف الصحي وإزالة النفايات.

ولتعزيز التنمية المستدامة والمناسبة من الناحية البيئية، وضعت الحكومة الماليزية إطار العمل المؤسسي والقانوني للحماية البيئية. وتم تشجيع المستثمرين على النظر في العوامل البيئية خلال المراحل الأولى من التخطيط لمشروعاتهم، كمراعاة نواحي مكافحة التلوث التي تتضمن التعديلات الممكنة في خط سير العملية لتقليل النفايات الناتجة إلى الحد الأدنى، علاوة على النظر إلى الوقاية من التلوث على أنه جزء من عملية الإنتاج، بالإضافة إلى التركيز على خيارات إعادة التدوير.

[24] Ishak Haji Omar, **NATIONAL REPORT OF MALAYSIA ON THE BAY OF BENGAL LARGE MARINE ECOSYSTEM PROGRAMME,** UNEP/SCS, P: 11. On: http://www.boblme.org/documentRepository/Nat_Malaysia.pdf, vu le: 14/03/2016, A 19 :39.

وتسعى السياسة الوطنية بشأن البيئة إلى إحراز التقدم الثقافي والإجتماعي والإقتصادي لماليزيا، وتحسين نوعية حياة المواطنين عبر التنمية المستدامة والمناسبة من الناحية البيئية. وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق:[25]

- بيئة نظيفة وآمنة وصحية ومنتجة للأجيال الحالية والأجيال القادمة؛
- الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي للبلاد والذي يتميز بالتنوع والتفرد وذلك من خلال المشاركة الفعالة لجميع قطاعات المجتمع؛
- أسلوب حياة مستدام ونمط استهلاك وإنتاج محدد؛

كما تقوم هذه السياسة البيئية الوطنية على المبادئ التالية:[26]

- ادارة البيئة باحترامها ورعايتها وفق أعلى المعايير الأخلاقية والأدبية؛
- الحفاظ على النظام البيئي الطبيعي لضمان سلامة التنوع البيولوجي وأنظمة دعم الحياة؛
- ضمان التحسين المستمر لإنتاجية البيئة وجودتها مع السعي لتحقيق أهداف النمو الإقتصادي والتنمية البشرية؛
- إدارة استغلال الموارد الطبيعية للحفاظ على قاعدة الموارد ومنع التدهور البيئي؛
- دمج الأبعاد البيئية في تخطيط وتطبيق السياسات والأهداف والأدوار الخاصة بجميع القطاعات لحماية البيئة؛
- تعزيز دور القطاع الخاص في حماية البيئة وإدارتها؛
- ضمان أعلى درجة من الإلتزام بحماية البيئة والإستمرارية من جانب صناع القرار في القطاعين العام والخاص، ومستخدمي الموارد والمنظمات الأهلية وعامة الناس في صياغة أنشطتهم والتخطيط لها وتطبيقها؛
- المشاركة بجد وفعالية في الجهود العالمية والإقليمية للحفاظ على البيئة وتدعيمها.

ولتنفيذ ماليزيا لسياستها البيئية الوطنية توفر المساعدة والدعم والحوافز لمختلف المجالات التي تروج لبيئة سليمة ومستدامة، وهذه الحوافز تتمثل فيمايلي:[27]

- حوافز مشروعات استزراع الغابات؛
- حوافز التخزين والمعالجة والتخلص من السموم والمخلفات الخطرة؛
- حوافز لنشاطات تدوير المخلفات؛
- حوافز لترشيد الطاقة؛

[25] البيئة بيتنا كلنا، **إدارة البيئة في ماليزيا**، مقالة منشورة بتاريخ: 2010/08/06، على الرابط: https://beytna.wordpress.com/، تاريخ الإطلاع: 2016/03/16، على الساعة: 18:05.

[26] Ministry of science, Technology and the Environment, Malaysia, **National Policy on the Environment**, First Printing, 2000, P: 4-5. Sur le: http://www.doe.gov.my/portalv1/wp-content/uploads/2013/01/dasar_alam_sekitar_negara.pdf, vu le : 16/03/2016, A 18 :45 .

[27] البيئة بيتنا كلنا، إدارة البيئة في ماليزيا، **مرجع سابق**.

- حوافز لنشاطات توليد الطاقة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة؛
- حوافز لتوليد الطاقة المتجددة للإستهلاك الذاتي؛
- التعويض السريع على رأس المال للإدارة البيئية.

واضافة لسياسة البيئة الوطنية، وضعت ماليزيا سياسة وطنية بشأن تغير المناخ، تهدف هذه السياسة إلى:[28]

- الإدارة الحكيمة للموارد، والحفاظ على البيئة مما يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد وتحسين نوعية الحياة؛
- تكامل استجابات السياسات والخطط والبرامج الوطنية، لتعزيز صمود التنمية اتجاه التأثيرات المحتملة لتغير المناخ؛
- تعزيز القدرات المؤسساتية والتنفيذية لتسخير أفضل الفرص للحد من الآثار السلبية لتغير المناخ؛

إن السياسة الوطنية بشأن تغير المناخ تساعد على تحقيق تنمية صديقة للمناخ وتجسيد طموحات التنمية المستدامة، وتوحيد الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية من خلال المبادئ التالية:[29]

- **التنمية بمسار مستدام:** من خلال دمج استجابات تغير المناخ في خطط التنمية الوطنية لتحقيق طموح البلد في تجسيد التنمية المستدامة؛
- **المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية:** تعزيز تنفيذ اجراءات مواجهة تغير المناخ التي تسهم في الحفاظ على البيئة والإستعمال المستدام للموارد الطبيعية؛
- **تنسيق التنفيذ:** دمج اعتبارات وشواغل تغير المناخ أثناء تنفيذ برامج التنمية على جميع المستويات؛
- **المشاركة الفعالة:** تفعيل مشاركة أصحاب المصالح والمجموعات الرئيسية للتنفيذ الفعال لإستجابات تغيرات المناخ؛
- **مسؤولية مشتركة بقدرات متباينة:** يستند التدخل الدولي بشأن تغير المناخ على مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن ذات قدرات متباينة.

إن ماليزيا من خلال سياساتها الوطنية فيما يخص البيئة والمناخ تهدف لبلوغ التنمية البيئية المستدامة إلى جانب التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وذلك من خلال مختلف الممارسات التي من شأنها تحقيق مؤشرات ايجابية فيما يخص التنمية البيئية والتي يمكن رصد بعض هذه المؤشرات كمايلي:

[28] Ministry of science, Technology and the Environment, Malaysia, **National Policy on climate change,** first Printing, 2010, p: 03. Sur le: http://www.nre.gov.my/ms-my/PustakaMedia/Penerbitan/Dasar%20Perubahan%20Iklim%20Negara.pdf, vu le : 16/03/2016, A 18 :58.
[29] Ministry of science, Technology and the Environment, Malaysia, **National Policy on climate change,** Ibid, p: 05.

1. التلوث الهوائي وتغير المناخ:

إن معظم المشاكل البيئية وخصوصا التلوث الهوائي ترجع إلى الإستخدام المكثف للطاقة الأحفورية مقابل الطاقة المتجددة. ويمكن توضيح تطور معدلات استهلاك طاقة الوقود الأحفوري من اجمالي الطاقة المستخدمة في ماليزيا خلال الفترة (2000-2015) كمايلي:

الجدول رقم (27): تطور معدل استهلاك طاقة الوقود الأحفوري من اجمالي استخدام الطاقة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل استهلاك الطاقة الأحفورية	93.2	93.3	93.7	94.1	94.3	95.0	94.8	95.1
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل استهلاك الطاقة الأحفورية	94.9	94.7	94.9	94.8	94.8	-	-	-

المصدر: اعداد الباحثة بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي، على الموقع:
http://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.COMM.FO.ZS/countries، تاريخ الإطلاع: **2016/01/13**.

الشكل رقم (49): تطور معدل استهلاك طاقة الوقود الأحفوري من اجمالي استخدام الطاقة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

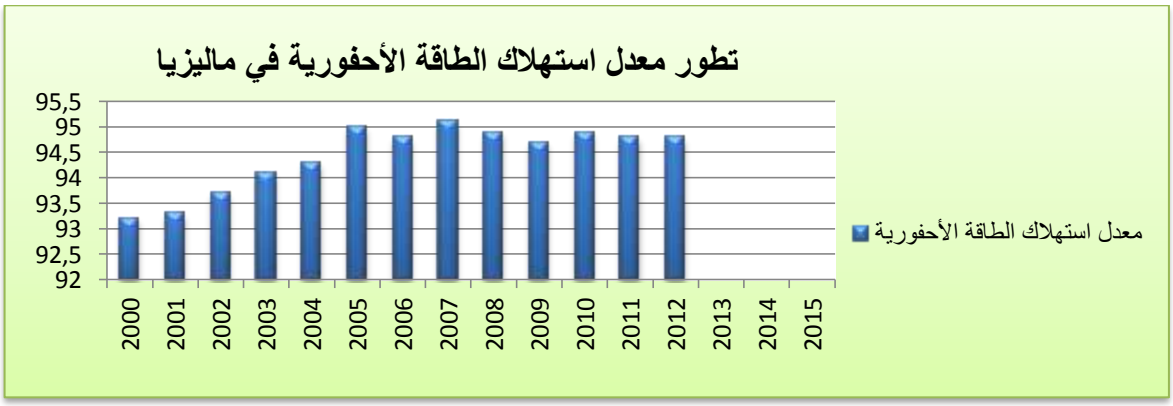

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (27)

إن الإتجاه العام لهذه السلسلة يوضح أن معدل استهلاك طاقة الوقود الأحفوري قد ارتفع من **93.2%** سنة **2000** إلى **95%** سنة **2005**، ثم انخفض بعدها إلى **94.8%** سنة **2006**، ليرتفع مجددا إلى **95.1%** سنة **2007**، وهي أعلى نسبة سجلت خلال فترة الدراسة. وبعد هذه النسبة انخفض المعدل إلى **94.9%** سنة **2008**، ثم سجل قيمة **94.7%** سنة **2009**، ثم **94.9%** سنة **2010**، وبعدها استقر عند **94.8%** سنة **2011** و**2012**، وقد تعذر الحصول على باقي النسب في السنوات الثلاث الأخيرة. إلا أنه عموما يمكن القول أن هذه النسبة مرتفعة جدا وارتفاعها يرجع إلى النمو السريع للإقتصاد الماليزي وزيادة الطلب على الطاقة لمواجهة مختلف احتياجات المشاريع التنموية. لكن في المقابل فإن ارتفاع هذه النسبة

يسبب مشاكل بيئية، مما يوجب على ماليزيا الإتجاه نحو استهلاك الطاقات المتجددة الأقل تلويثا للبيئة وتخفيض نسبة استهلاك الوقود الأحفوري للحد من الآثار السلبية له.

إن البيانات التالية توضح معدل استهلاك الطاقات المتجددة من إجمالي استخدام الطاقة في ماليزيا.

الجدول رقم (28): معدل استخدام الطاقة المتجددة من اجمالي استخدام الطاقة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل استخدام الطاقة المتجددة	1.2	1.2	0.9	0.8	0.8	0.7	0.8	0.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل استخدام الطاقة المتجددة	0.8	0.8	0.7	0.8	1.0	–	–	–

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على قاعدة بيانات البنك الدولي، على الموقع:
http://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.COMM.CL.ZS/countries، تاريخ الإطلاع: 2016/01/13.

الشكل رقم (50): تطور معدل استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (28)

إن تطور معدل استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة المستخدمة في ماليزيا يبين أنه معدل منخفض؛ حيث في سنة **2000** و**2001** كان هذا المعدل **1.2%** وهي أعلى قيمة سجلت خلال هذه الفترة، ثم انخفض إلى **0.9%** سنة **2002**، ثم **0.8%** سنة **2003** و**2004**. وفي سنة **2005** سجل قيمة **0.7%** وهي أقل قيمة سجلت خلال هذه الفترة. وبعدها عاد المعدل ليسجل قيمة **0.8%** سنة **2008** و**2009** على التوالي، ثم انخفض إلى **0.7%** سنة **2010**، ثم عاد للإرتفاع مجددا إلى **0.8%** سنة **2011** ثم **1%** سنة **2012**. وقد تعذر الحصول على باقي النسب في السنوات الثلاث الأخيرة. إلا أنه عموما يمكن القول أن هذه النسبة منخفضة جدا مقارنة بنسب استهلاك الطاقة الأحفورية، وأنه على ماليزيا العمل أكثر على زيادتها من خلال الإستثمار أكثر في مجال الطاقات المتجددة، وذلك لتخفيض غازات الإنبعاث الحراري في الجو والتي يمكن رصد كمياتها وأهم المصادر المتسببة فيها كمايلي:

الجدول رقم (29): كمية الإنبعاثات الملوثة للهواء الجوي وأهم مصادرها في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

(**الوحدة**: الطن متري)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإنبعاثات	3 238.5	2 878.3	3 656.6	2 064.8	2 248.7	1 867.2	1 985.7	2 533.4
الصناعة	566.7	308.0	702.1	125.1	372.4	157.3	158.7	132.9
السيارات	2 642.6	2 561.7	2 939.9	1 649.1	1 478.6	1 538.0	1 631.4	2 172.8
مصادر أخرى	29.2	8.6	14.6	163.2	38.7	23.1	44.9	49.4
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الإنبعاثات	2 055.3	2 585.3	2 623.2	2 746.1	2 955.7	2 955.8	3 024.9	–
الصناعة	148.7	166.3	113.9	116.4	86.4	86.0	101.9	–
السيارات	1 630.8	1 762.8	1 829.7	1 905.6	2 024.6	2 025.6	2 092.0	–
مصادر أخرى	54.4	60.3	60.4	90.6	151.5	142.4	88.1	–

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على دائرة الإحصاءات الماليزية، المؤشرات البيئية، ص: 230، على الرابط:
https://www.statistics.gov.my/dosm/uploads/files/3_Time%20Series/Malaysia_Time_Series_2015/20Alam_Sekitar.pdf، تاريخ الإطلاع: 2016/04/05، على الساعة: 18:43

الشكل رقم (51): تطور كمية انبعاثات الغازات الدفيئة وأهم مصادرها في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

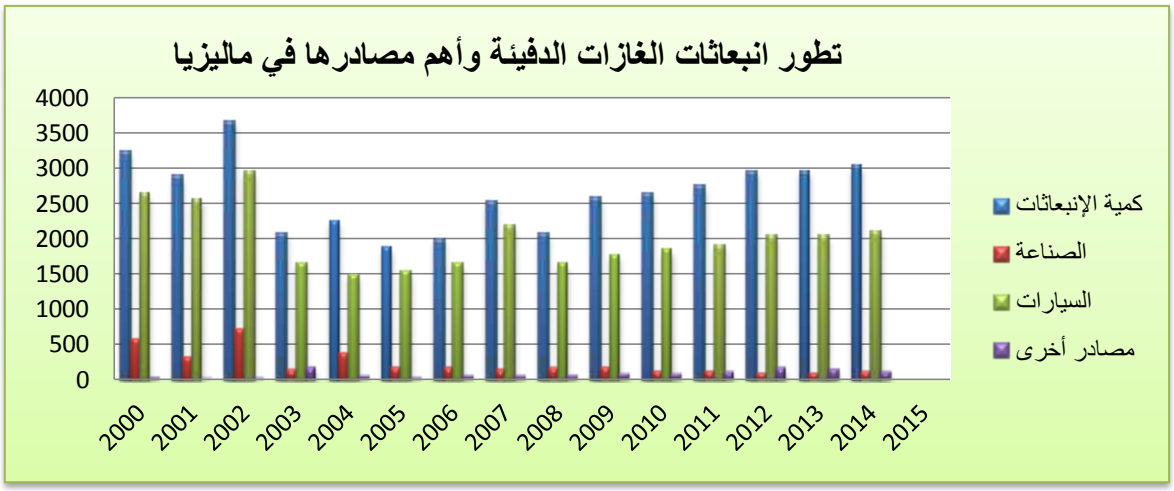

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (29)

توضح البيانات السابقة أن كمية انبعاثات الغازات الدفيئة تشهد تذبذبا بين الإرتفاع تارة والإنخفاض تارة أخرى، ففي السنوات الثلاث الأولى عرفت ارتفاعا كبيرا مقارنة بباقي السنوات، حيث سجلت أقصى قيمة لها سنة **2002** والتي قدرت بـ **3 656.6** طن متري، ثم انخفضت بعدها سنة **2003** مسجلة قيمة **2 064.8** طن متري، لتعود للإرتفاع مرة أخرى سنة **2004**. واستمر الوضع بين الإرتفاع والإنخفاض حتى سنة **2009** أين اتجهت نحو الإرتفاع فقط لتسجل سنة **2014** قيمة **3 024.9** طن متري، وهي آخر احصائية أمكن الحصول عليها.

كما يتضح أن أكبر مصدر لهذه الإنبعاثات هو عوادم السيارات والتي انخفضت انبعاثاتها في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الأولى، ثم الصناعة، ثم مصادر أخرى. أي أن السبب الأول للتلوث الهوائي في ماليزيا هو السيارات ذات المحركات والتي تعتمد على الوقود الأحفوري الذي يساهم في زيادة نسبة الغازات الضارة بالهواء كغاز ثاني أكسيد الكربون، الذي يساهم في ظاهرة الإحتباس الحراري والذي يمكن توضيح تطور كميات انبعاثاته في ماليزيا خلال الفترة (2000-2015) من خلال البيانات التالية المتبوعة بتمثيلها البياني:

الجدول رقم (30): تطور كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

(**الوحدة**: طن متري)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
انبعاثات CO_2	126.60	136.72	135.13	160.26	167.33	177.37	170.65	188.12
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
انبعاثات CO_2	208.24	203.95	224.58	225.69	-	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على قاعدة بيانات البنك الدولي، على الموقع:
http://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.KT/countries، تاريخ الإطلاع: **2016/01/13**.

الشكل رقم (52): تطور كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن) في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

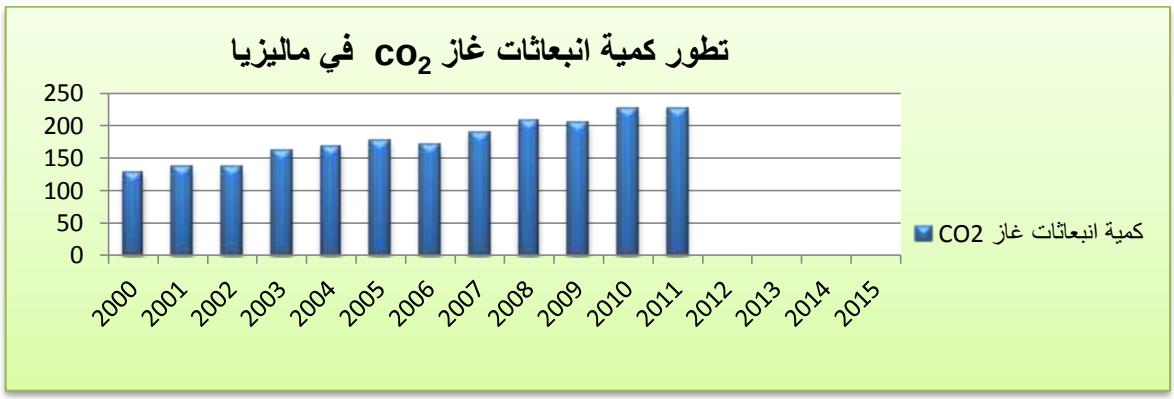

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (30)

إن الإتجاه العام للسلسلة الزمنية، يبين أن كمية انبعاثات غاز CO_2 تتجه نحو الإرتفاع فمن **126.60** طن متري سنة **2000** إلى **136.72** طن متري سنة **2001**، لكنها في سنة **2002** تراجعت إلى **135.13** طن متري، ثم ارتفعت بعدها بكمية معتبرة لتصبح **160.26** طن متري سنة **2003**، وتواصل الإرتفاع لتسجل **177.37** طن متري سنة **2005**، ثم تنخفض إلى **170.65** طن متري سنة **2006**، ثم تعود بعدها للإرتفاع مجددا إلى **188.12** طن متري سنة **2007** وتستمر في هذا الإرتفاع حتى تصل إلى **225.69** طن متري سنة **2011**، وهي آخر قيمة أمكن الحصول عليها في حين تعذر الحصول

على باقي القيم في السنوات الأربع الأخيرة. لكن بالرغم من ذلك فإن المعطيات السابقة تدل على أن كمية انبعاثات غاز CO_2 مرتفعة جدا ومستمرة في الإرتفاع، وهذا الإرتفاع راجع إلى استهلاك الطاقة الأحفورية بنسب عالية التي تساهم في ارتفاع هذه الكميات، سواء من قبل الأفراد أو مختلف القطاعات الإقتصادية.

ويمكن رصد مساهمة الأفراد في انتاج هذه الكميات من خلال البيانات التالية والمتبوعة بتمثيلها البياني كمايلي:

الجدول رقم (31): متوسط نصيب الفرد في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

(**الوحدة**: بالطن المتري)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نصيب الفرد في انبعاثات غاز CO_2	5.4	5.7	5.5	6.4	6.6	6.9	6.5	7.0
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نصيب الفرد في انبعاثات غاز CO_2	7.7	7.4	8.0	7.9	-	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثة بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي، على الرابط:
http://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.PC/countries/MY-4E-XT?display=default، تاريخ الإطلاع: 2016/03/15، على الساعة: 18:43.

الشكل رقم (53): تطور متوسط نصيب الفرد في انبعاثات غاز CO_2 في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

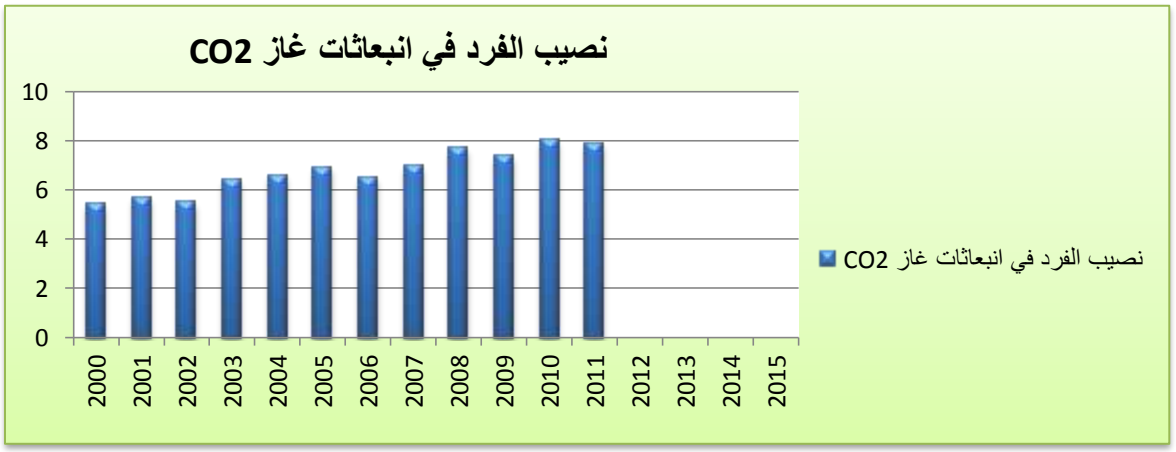

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (31)

ترجع زيادة مساهمة الأفراد في انتاج كمية ثاني أكسيد الكربون في الجو في ماليزيا، إلى ارتفاع مستوى الدخل الفردي وعدد السيارات والمركبات المستخدمة التي هي أكبر مصدر لإنبعاثات الغازات الدفيئة، ففي سنة **2000** بلغ متوسط نصيب الفرد **5.4** طن متري في انتاج انبعاثات غاز CO_2، والتي تجاوزت الإنتاج العالمي في المتوسط **3.9** طن متري للفرد الواحد ومتوسط

الإنتاج الآسيوي **2.2** طن متري للفرد الواحد.[30] وبعدها ارتفع سنة **2001** إلى **5.7** طن متري، ثم تراجع إلى **5.5** طن متري سنة **2002**، ليرتفع مجددا سنة **2003** إلى **6.4** طن متري، ويستمر في الإرتفاع ليسجل **6.9** طن متري سنة **2005**. ثم ينخفض قليلا إلى **6.5** طن متري سنة **2006**، وبعدها يعود للإرتفاع مجددا مسجلا قيمة **7** طن متري سنة **2007**، ثم **7.7** طن متري سنة **2008**، ثم حدوث تراجع طفيف إلى **7.4** طن متري سنة **2009**، وبعدها الإرتفاع مجددا إلى **8** طن متري سنة **2010** وهي أعلى قيمة تم تسجيلها خلال هذه الفترة، والتي ما لبثت أن انخفضت قليلا إلى **7.9** طن متري سنة **2011** وهذه القيمة هي آخر ما تم الحصول عليه، في حين تعذر الحصول على بقية القيم. لكن ما يمكن ملاحظته هو أن مساهمة الأفراد في انتاج انبعاثات غاز CO_2 في ارتفاع وتزايد، بسبب العوامل السابقة الذكر، وهذا يستدعي من الحكومة الماليزية المزيد من عمليات التوعية والإرشاد والتثقيف بأهمية الإتجاه للمركبات الصديقة للبيئة والأقل تلوثا، واستغلال الدخل بما يخدم البيئة ويعزز مختلف عناصرها، وبالتالي المساهمة في انخفاض انبعاثات غاز CO_2 التي تؤثر سلبا على تغير المناخ.

وفي هذا الإطار فقد أطلقت الحكومة الماليزية مبادرات للحد من كمية استهلاك الطاقة وكذلك للحد من انبعاثات غاز **CO2** من خلال الإستخدام الفعال للطاقة ومراعاة اتفاق القضايا البيئية الواردة في الخطة العاشرة للتنمية في ماليزيا. وبالتالي، فماليزيا تطمح لتقليل كمية ثاني أكسيد الكربون بنسبة تصل إلى **40** في المئة بحلول عام **2020** مقارنة مع مستوى عام **2005**.[31] ولتحقيق هذا التحدي يجب عليها تحديد بدقة القطاعات التي تساهم في انتاج أكبر كمية من هذه الغازات، لتخفيفها والحد منها ومن آثارها السلبية على البيئة والمناخ.

2. الموارد المائية:

تواجه الموارد المائية في ماليزيا مجموعة من التحديات كالفياضانات والجفاف والتلوث وآثار تغير المناخ التي تتطلب تكييفها والحد من آثارها. ومن أهم الأسباب الرئيسية لتلوث المياه في ماليزيا وخصوصا في الأنهار هو التحضر السريع، الناجم عن تطوير المواقع السكنية والتجارية والصناعية، ومرافق البنية التحتية (الموانئ والطرق)، وكذلك استصلاح الأراضي في المياه الساحلية. اضافة إلى أن عدد السكان في ماليزيا في تزايد مستمر والذي يتوقع أن يبلغ **43** مليون نسمة عام **2050**، ونتيجة لهذه الزيادة السكانية والتنمية الإقتصادية السريعة في البلاد، فإن الطلب على المياه لتلبية الإحتياجات اليومية سيرتفع تماشيا مع هذه الإحتياجات.[32]

ويمكن معرفة عدد الأنهار التي تعاني من التلوث في ماليزيا من خلال البيانات التالية:

---

[30] Mohamad Idham Md Razak, Ismail Ahmad, and others, **Economics of Air Pollution in Malaysia,** International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 3 No. 13; July 2013, p: 175.
[31] Mohamad Idham Md Razak, Ismail Ahmad, and others**, Ibid**, p: 176.
[32] Ministry of science, Technology and the Environment, Malaysia, **NATIONAL WATER RESOURCES POLICY**, second printing, 2012, P: 02. Sur le: http://www.nre.gov.my/ms-my/PustakaMedia/Penerbitan/Dasar%20Sumber%20Air%20Negara.pdf, vu le : 17/03/2016, A 19 :07.

الجدول رقم (32): عدد الأنهار الموجودة في ماليزيا حسب حالتها في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مجموع عدد الأنهار	120	120	120	120	120	146	146	143
عدد الأنهار غير الملوثة	34	60	63	59	58	80	80	91
عدد الأنهار الملوثة جزئيا	74	47	43	52	53	51	59	45
عدد الأنهار الملوثة كليا	12	13	14	9	9	15	7	7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع عدد الأنهار	143	143	143	140	140	140	140	-
عدد الأنهار غير الملوثة	76	70	65	76	74	74	62	-
عدد الأنهار الملوثة جزئيا	60	64	65	53	54	56	66	-
عدد الأنهار الملوثة كليا	7	9	13	11	12	10	12	-

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على دائرة الإحصاءات الماليزية، المؤشرات البيئية، ص: 229، على الرابط:
https://www.statistics.gov.my/dosm/uploads/files/3_Time%20Series/Malaysia_Time_Series_2015/20Alam_Sekitar.pdf، تاريخ الإطلاع: 2016/04/05، على الساعة: 18:43.

الشكل رقم (54): تطور مجموع عدد الأنهار في ماليزيا حسب طبيعتها في الفترة (2000-2015)

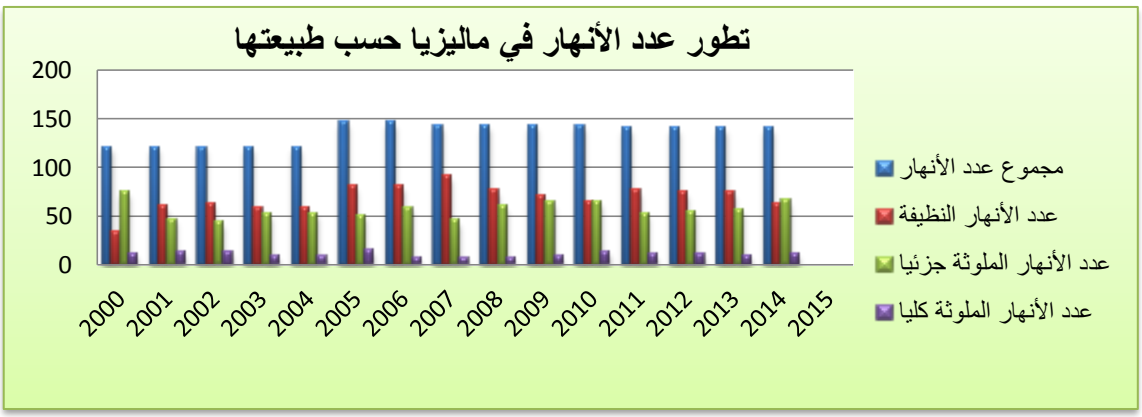

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (32)

توضح البيانات السابقة أن اجمالي عدد الأنهار في ماليزيا بما فيها النظيفة والملوثة جزئيا أو كليا قد ارتفع من **120** نهرا سنة **2000** إلى **146** نهرا سنة **2006**، ثم انخفض سنة **2007** إلى **143** نهرا وبقي هذا العدد ثابتا حتى سنة **2010**، وابتداءا من سنة **2011** أصبح عدد الأنهار **140** نهرا وبقي العدد على حاله إلى غاية سنة **2014**. وهي آخر احصائية أمكن الحصول عليها.

كما نلاحظ أن عدد الأنهار النظيفة (غير الملوثة) لا يشهد استقرارا وأنه أقل من عدد الأنهار الملوثة جزئيا وكليا معا، كما أن عدد الأنهار الملوثة كليا أقل بكثير من عدد الأنهار الملوثة جزئيا، ونفس الشيء فإن عددها متذبذب تارة يرتفع وتارة

ينخفض. فالأنهار إذن في ماليزيا تعاني من تناقص عددها في السنوات الأخيرة، كما تعاني بشدة من مشكلة التلوث سواء أ كان كلي أم جزئي وهذا من شأنه خلق مشاكل للموارد المائية مستقبلا إذا استمر الوضع على حاله.

ولمعالجة المشاكل الحالية والمستقبلية للموارد المائية، وضعت ونفذت ماليزيا مجموعة من الإستراتيجيات والخطط المختلفة لإدارة الموارد المائية ومواجهة الطلب المتزايد. وهذه الإجراءات تركز على تحديد الفجوات والقيود القائمة من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة للمياه. كما تهدف لوضع معايير وسياسات موحدة لإدارة الموارد المائية بكفاءة وفعالية.

إن السياسة الوطنية للموارد المائية (NWRP) التي تمت صياغتها من قبل الحكومة الماليزية، كانت أهم قرار اتخذ لوضع الإستراتيجيات وتطبيق الخطط الواضحة لمواجهة تحديات وقضايا الموارد المائية. وتوفير امكانيات وفرص للإدراة المستدامة للموارد البيئية. ولتلبية الطلب على المياه لمختلف القطاعات والأفراد وضمان الأمن المائي والإستدامة تبنت المبادئ التالية: [33]

- **المياه للأفراد:** تأمين حصول الجميع على امدادت المياه وبتكلفة معقولة وكميات كافية ونظيفة مع توفر الصرف الصحي.
- **المياه من أجل الغذاء والتنمية الريفية:** توفير المياه الكافية التي من شأنها ضمان الأمن الغذائي الوطني وتعزيز التنمية الريفية.
- **المياه من أجل التنمية الإقتصادية:** توفير المياه الكافية لتحفيز ودعم النمو الإقتصادي في سياق اقتصاد الدخل المرتفع.
- **المياه من أجل البيئة:** حماية البيئة المائية للحفاظ على موارد المياه السطحية والجوفية وأنظمة التدفق الطبيعية، والتنوع البيولوجي، والتراث الطبيعي، إلى جانب التخفيف من المخاطر المتعلقة بالمياه.

وفي اطار هذه السياسة يمكن رصد بعض المؤشرات التي تبين مدى قدرة الأفراد على تحقيق اكتفاءهم من المياه الصالحة للشرب من المصادر المحسنة في الحضر والريف كمايلي:

[33] Ministry of science, Technology and the Environment, Malaysia, NATIONAL WATER RESOURCES POLICY, **op.cit**, p: 06.

الجدول رقم (33): تطور نسبة سكان المناطق الحضرية والريفية الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مصدر محسن لمياه الشرب في ماليزيا (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة سكان المناطق الحضرية الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مصدر محسن لمياه الشرب	97	98	98	98	98	99	99	99
نسبة سكان المناطق الريفية الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مصدر محسن لمياه الشرب	89	89	89	90	90	90	91	91
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة سكان المناطق الحضرية الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مصدر محسن لمياه الشرب	99	99	100	100	100	100	100	100
نسبة سكان المناطق الريفية الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مصدر محسن لمياه الشرب	91	91	92	92	92	93	93	93

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من قاعدة بيانات البنك الدولي، على الرابط:
http://data.albankaldawli.org/indicator/SH.H2O.SAFE.UR.ZS/countries/MY-4E-XT?display=default، تاريخ الإطلاع: 18:27، على الساعة: 18:27.

الشكل رقم (55): تطور نسبة سكان المناطق الحضرية والريفية الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مصدر محسن لمياه الشرب في ماليزيا (2000-2015)

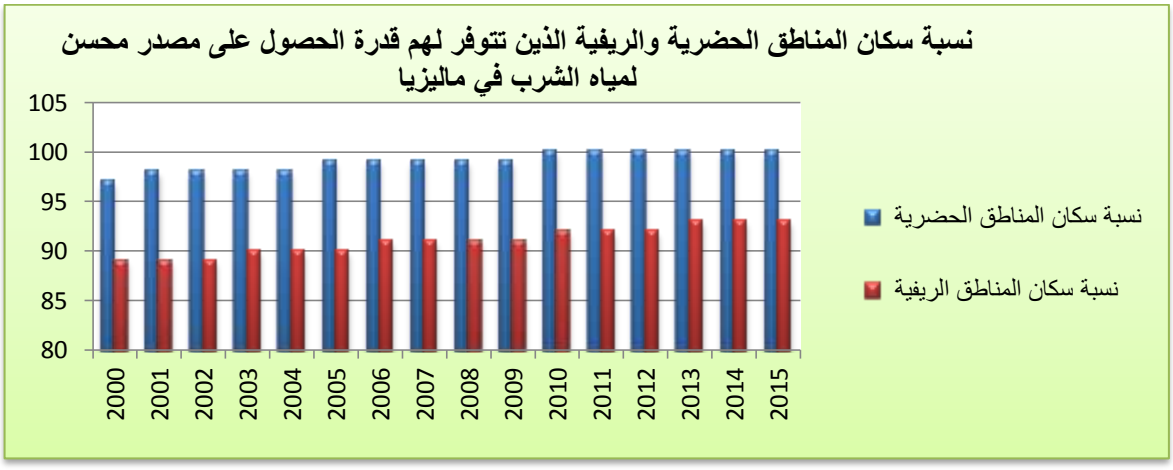

المصدر: اعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (33)

يشير هذا المؤشر إلى مدى توفر إمكانية الوصول إلى مصدر محسن لمياه الشرب بالنسبة للسكان الذين تتاح لهم قدرة معقولة للحصول على كمية كافية من المياه من مصدر محسن؛ مثل وصلات مياه الأنابيب للأسر المعيشية ومضخات المياه العمومية وفوهات الآبار والآبار الإرتوازية أو الينابيع المحمية ومستجمعات مياه الأمطار. وتشمل المصادر غير المحسنة المياه المنقولة

بواسطة بائعين أو شاحنات الصهريج والآبار والينابيع غير المحمية. وتُعرَف القدرة المعقولة للحصول على المياه بأنها توفر ما لا يقل عن **20** لترا للفرد في اليوم من مصدر لا يبعد أكثر من كيلومتر من مسكنه.[34]

ومن خلال البيانات السابقة، يتضح أن نسبة سكان المناطق الحضرية الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مصدر محسن لمياه الشرب في الفترة (**2000–2015**)، قد ارتفعت من **97%** سنة **2000** إلى **98%** سنة **2001** واستقرت عند هذه النسبة حتى سنة **2004**، وبعدها ارتفعت إلى **99%** من سنة **2005** حتى سنة **2009**، وابتداءا من سنة **2010** حتى سنة **2015** أصبحت **100%**. أي أن جميع السكان في المناطق الحضرية يتحصلون على المياه الصالحة للشرب من مصادر موثوقة وآمنة وغير ملوثة، وأنهم لا يعانون مشاكل في الحصول عليها. وبالتالي فهذا مؤشر ايجابي على نجاح سياسة الحكومة الماليزية في ادارة المياه في المناطق الحضرية بالنسبة للأفراد.

لكن مقارنة بالمناطق الحضرية فإن المناطق الريفية لا تزال تعاني نقصا في قدرة السكان في الحصول على المياه من مصادر محسنة، وهذا ما يتضح من خلال البيانات الموضحة في الشكل، حيث في سنة **2000** حتى سنة **2002** كانت نسبة سكان المناطق الريفية الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مصدر محسن لمياه الشرب **89%**، ثم ارتفعت إلى **90%** ابتداء من سنة **2003** حتى سنة **2005**، وبعدها ارتفعت إلى **91%** من سنة **2006** حتى سنة **2009**، ثم **92%** من سنة **2010** حتى سنة **2012**، وبعدها ارتفعت إلى **93%** من سنة **2013** حتى سنة **2015**.

ما يمكن قوله أن هذه النسبة رغم ارتفاعها إلا أنها لم تصل بعد لنسبة المناطق الحضرية التي أصبحت **100%**، وعليه فالحكومة الماليزية عليها العمل أكثر لتحقيق هذه النسبة للوصول للتنمية المتوازنة وتحقيق الأمن المائي في مختلف المناطق.

أخيرا ما يمكن استنتاجه مما سبق ذكره هو أن ماليزيا تعاني من مشكلة التلوث الهوائي الناجم عن الإستهلاك الكبير للوقود الأحفوري خصوصا من جانب الأفراد، إلى جانب التلوث المائي في الأنهار بسبب التوسعات العمرانية والأنشطة الإقتصادية مما قد يؤدي ذلك إلى الإضرار بالصحة العامة وبالبيئة والتنوع البيولوجي، هذا الأخير الذي سيتم معالجته في العنصر الموالي.

[34] ارجع إلى قاعدة بيانات البنك الدولي، على الرابط: http://data.albankaldawli.org/indicator/SH.H2O.SAFE.RU.ZS/countries/MY-4E-XT?display=default، تاريخ الإطلاع: 2016/03/14، على الساعة: 18:23.

الفرع الثاني/ التنوع البيولوجي، الأراضي الزراعية والغابات:

ماليزيا بلد متنوع من حيث الأنظمة البيئية، وهي من الدول الإثني عشر في العالم المتنوعة بيولوجيا حيث تضم هذه الدول مجتمعة على الأقل **60%** من الأنواع المعروفة.[35] وهذا التنوع الهائل هو تنوع نباتي وحيواني، اضافة إلى الغابات والجبال والمسطحات المائية، فبالنسبة للتنوع النباتي؛ هناك تقريبا **15 000** نوعا من النباتات الوعائية، أما التنوع الحيواني فيضم **307** نوعا معروفا من الثديات، **30** منها مستوطن في ماليزيا. **785** نوع من الطيور، **242** نوعا من البرمئيات، و**567** نوعا من الزواحف. اضافة إلى **1951** نوعا من الأسماك البحرية وأسماك المياه العذبة.[36]

هذا التنوع الغني يشكل رأس مال طبيعي يحافظ على النظام البيئي ويدعم الحياة التي توفر الغذاء، الماء، وفوائد اقتصادية متعددة.

إن أول سياسة وطنية للتنوع البيولوجي وضعت سنة **1998**، ومنذ ذلك الوقت ومع التغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي شهدتها ماليزيا كزيادة عدد السكان وزيادة الدخل والمجمعات السكانية والمناطق الصناعية، التي أحدثت ضغوطات على التنوع البيولوجي جعلت بعض الأنواع مهددة بالإنقراض. فتقريبا نصف التنوع النباتي في البلاد يواجه مستويات متعددة من التهديدات. وبعض الأنواع الحيوانية كوحيد القرن السومطري والسلحفاة جلدية الظهر قد انقرضت، في حين بعض الأنواع الأخرى كنمر الملايا مهددة بالإنقراض.

بالإضافة للتغيرات الإقتصادية والإجتماعية، هناك ضغوطات أخرى تهدد التنوع البيولوجي في ماليزيا كالتجزئة الواسعة للموائل، الأنواع الغريبة الغازية، التلوث، الصيد غير المشروع، زيادة التنافس والصراعات من أجل الأرض، والتغير المناخي. علاوة على ذلك هناك نقص في الوعي بأهمية التنوع البيولوجي، وضعف في ادارة الموارد ونقص في التمويل التي تعتبر من العوامل الحاسمة لضمان الحماية الفعالة للتنوع البيولوجي في ماليزيا.

ومن أجل مواجهة التحديات المختلفة التي يواجهها التنوع البيولوجي وضعت ماليزيا سياسة جديدة ذات رؤية مستقبلية وهي السياسة الوطنية للتنوع البيولوجي**2016–2025** التي تقدم التوجيه والإطار لحماية التنوع البيولوجي وجعله مستداما في مواجهة التحديات العديدة والمتزايدة.

---

[35] Ministry of science, Technology and the Environment, Malaysia, **National policy on biological Diversity,** first Printing, 1998, P: 10. Sur le: http://www.nre.gov.my/ms-my/PustakaMedia/Penerbitan/Dasar%20Kepelbagaian%20Biologi%20Kebangsaan.pdf, vu le : 17/03/2016, A 15 :06.

[36] Ministry of science, Technology and the Environment, Malaysia, **National policy on biological Diversity 2016-2025,** February 2016, p: 08. Sur le: http://www.nre.gov.my/ms-my/PustakaMedia/Penerbitan/National%20Policy%20on%20biological%20Diversity%202016-2025.pdf, vu le : 17 /03/2016, A : 14 :52.

من بين السياسات المتبعة للحفاظ على التنوع البيولوجي هي زيادة مساحة المحميات الطبيعية والغابات التي تمثل مجموعة الأراضي التي تغطيها أشجار طبيعية أو مزروعة بلغ ارتفاعها في موقعها خمسة أمتار سواء كانت مثمرة أم عقيمة مع استثناء أشجار أنظمة الإنتاج الزراعي (على سبيل المثال مزارع الفاكهة وأنظمة الحراجة الزراعية) والأشجار في المتنزهات الحضرية والحدائق.

ويمكن رصد تطور مساحة المحميات الطبيعية في ماليزيا خلال الفترة (2000 -2015) كمايلي:

الجدول رقم (34): تطور مساحة المحميات الطبيعية في ماليزيا خلال الفترة (2000-2015)

(**الوحدة**: مليون هكتار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مساحة المناطق المحمية	1.83	1.83	1.83	1.83	1.83	1.86	1.86	1.86
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساحة المناطق المحمية	1.86	1.86	1.86	1.86	1.86	1.86	1.86	1.86

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة لماليزيا، على الرابط: http://www.nre.gov.my/en-my/Forestry/Pages/Statistics-Forest.aspx، تاريخ الإطلاع: 2016/03/20، على الساعة: 18:44.

الشكل رقم (56): تطور مساحة المحميات الطبيعية في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (34)

إن مساحة المحميات الطبيعية في ماليزيا لم تشهد تطورا كبيرا خلال فترة الدراسة، حيث من سنة **2000** حتى سنة **2004** بقيت ثابتة عند قيمة **1.83** مليون هكتار، وبعدها أي انطلاقا من سنة **2005** أصبحت **1.86** مليون هكتار وبقيت كذلك ثابتة عند هذه القيمة حتى آخر الفترة أي سنة **2015**.

إن التطور البطيء في مساحة المحميات الطبيعية قد يعيق أهداف ماليزيا في الحفاظ على التنوع البيولوجي، لذلك عليها توسيع مساحة هذه المحميات، إلى جانب الغابات التي يمكن كذلك رصد تطور مساحتها في الفترة (2000 -2015) كمايلي:

الجدول رقم (35): تطور مساحة الغابات في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

(**الوحدة**: كيلومتر مربع)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مساحة الغابات	215 910	214 508	213 106	211 704	210 302	208 900	211 368	213 836
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
مساحة الغابات	216 304	218 772	221 240	221 382	221 524	221 666	221 808	221 950

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من قاعدة بيانات البنك الدولي، على الرابط، http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.FRST.K2/countries/MY-4E-XT?display=default، تاريخ الإطلاع: 2016/03/20، على الساعة: 13:55.

الشكل رقم (57): تطور مساحة الغابات في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

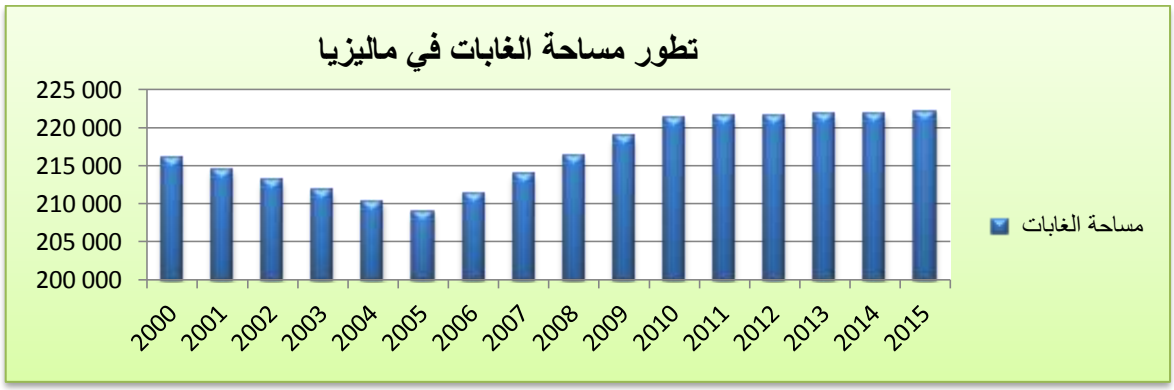

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (35)

يوضح الشكل أن مساحة الغابات في ماليزيا عرفت انخفاضا خلال الست سنوات الأولى أي من سنة **2000** حتى سنة **2005** وذلك من **215 910** كم^2 إلى **208 900** كم^2، وهو ما أثر سلبا على عدد الفصائل الحيوانية والنباتية ومواطنها وهدد العديد من الأنواع بالإنقراض، لكن انطلاقا من سنة **2006** بدأت مساحة الغابات في الإرتفاع حيث سجلت قيمة **211 368** كم^2 في هذه السنة، واستمر الإرتفاع خلال السنوات اللاحقة حتى وصل **221 950** كم^2 سنة **2015**. وهذا الإرتفاع في مساحة الغابات من شأنه دعم التنوع البيولوجي والمساهمة في الحد من التلوث الهوائي وتوفير الأمن الغذائي للجميع.

والغابات من العناصر الضرورية لضمان تنوع الحياة والكائنات الحية في بلد ما، ولها العديد من الإيجابيات على الحياة الإقتصادية والإجتماعية. وزيادة نسبتها من مجموع الأراضي مؤشر ايجابي على حياة أكثر استدامة وأقل تلوثا وأكثر تنوعا. ويمكن تتبع تطور نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي في ماليزيا في الفترة 2000-2015 من خلال البيانات التالية متبوعة بتمثيلها البياني:

الجدول رقم (36): تطور نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي	65.7	65.3	64.9	64.4	64.0	63.6	64.3	65.1
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي	65.8	66.6	67.3	67.4	67.4	67.5	-	-

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من قاعدة بيانات البنك الدولي، على الرابط، http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.FRST.ZS/countries/MY-4E-XT?display=default، تاريخ الإطلاع: 2016/03/20، على الساعة: 14:02.

الشكل رقم (58): تطور نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

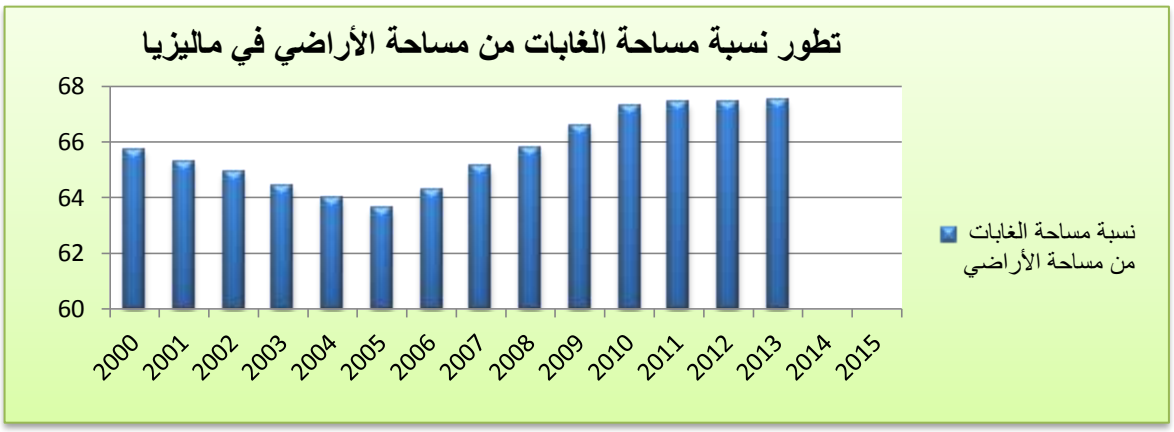

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (36)

تبين البيانات السابقة أن نسبة مساحة الغابات من مجموع مساحة الأراضي في العموم تتجاوز **60%** وهي نسبة مرتفعة، أين تسعى ماليزيا وفقا للإلتزام الذي أدلت به في مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو- البرازيل في عام **1992** ألا تقل مساحة الغابات والغطاء النباتي عن **50%** من اجمالي مساحة أراضيها.[37] وبالتالي فهي قد حققت هذا الهدف وتجاوزته. ويمكن ملاحظة أن مساحة الغابات في السنوات الست الأولى من فترة الدراسة قد انخفضت من **65.7%** سنة **2000** إلى **63.6%** سنة **2005**، وبعدها بدأت في الإرتفاع حيث سجلت سنة **2006** نسبة **64.3%**، ثم **65.1%** سنة **2007**، وقد واصلت هذه النسبة ارتفاعها بقية السنوات حتى بلغت **67.5%** سنة **2013**، في حين تعذر الحصول على قيمة سنة **2014** و**2015**.

[37] **من موقع وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة لماليزيا**، على الرابط: http://www.nre.gov.my/en-my/Forestry/Pages/default.aspx، تاريخ الإطلاع: 2016/03/21، على الساعة: 11:46.

إن ارتفاع نسبة مساحة الغابات من مجموع مساحة الأراضي من شأنه دعم التنوع البيولوجي في ماليزيا، والحفاظ على الأنواع المهددة بالإنقراض سواء نباتية أو حيوانية، ودعم السياحة البيئية وتحقيق الكثير من المنافع الإقتصادية والإجتماعية التي لا تعد ولاتحصى.

اضافة للغابات فإن الأراضي الزراعية لا تقل أهمية عنها وتلعب دورا هاما في خدمة الإقتصاد والمجتمع، وماليزيا تتمتع بقدرات زراعية هائلة كزراعة المطاط وجوز الهند والنخيل والكاكاو والأرز وأشجار الأخشاب وغيرها. ويمكن رصد نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي كمايلي:

الجدول رقم (37): تطور نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي	21.4	21.3	21.3	21.6	21.6	21.7	21.6	22.0
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي	21.9	22.2	22.7	23.2	23.5	23.9	-	-

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من قاعدة بيانات البنك الدولي، على الرابط:
http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS/countries/MY-4E-XT?display=default، تاريخ الإطلاع: 2016/03/13، على الساعة: 19:13.

الشكل رقم (59): تطور نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

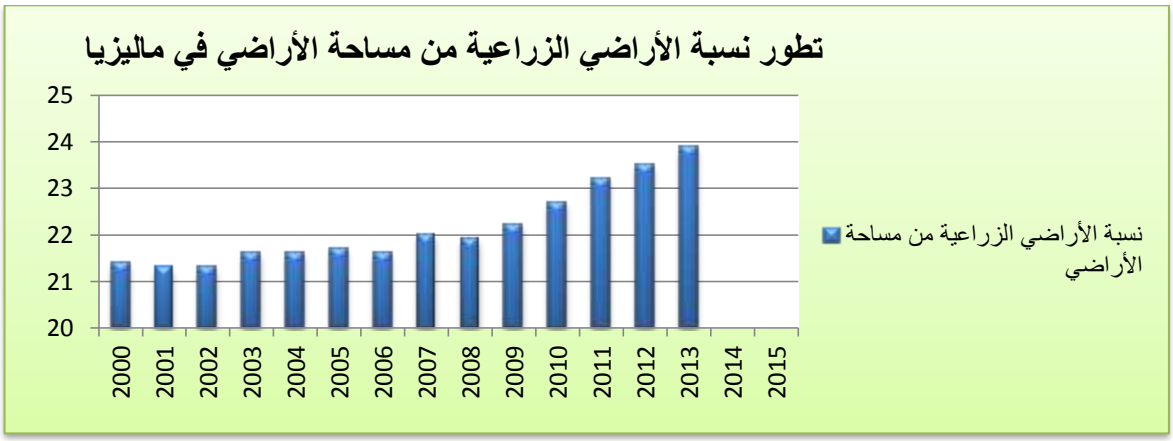

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (37)

يتضح من الشكل أنه في بداية الفترة عرفت نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي في ماليزيا انخفاضا سنة **2001** و**2002** حيث سجلت قيمة **21.3%** مقارنة بسنة **2000** أين قدرت قيمتها **21.4%**، وفي سنة **2003** و**2004** قدرت قيمتها بـ **21.6%**، ثم في سنة **2005** أصبحت **21.7%**، ثم تراجعت إلى **21.6%** سنة **2006**. وفي سنة **2007** أصبحت **22%**، ثم انخفضت إلى **21.9%** سنة **2008**، وانطلاقا من سنة **2009** عادت للإرتفاع حيث سجلت قيمة

22.2% وواصلت ارتفاعها في بقية السنوات حتى أصبحت **23.9%** سنة **2013**، وقد تعذر الحصول على قيمة سنة **2014** و**2015**.

إن اتجاه نسبة الأراضي الزراعية من اجمالي مساحة الأراضي إلى الإرتفاع، يدل على اهتمام ماليزيا بالقطاع الزراعي وبالجهد المبذول للقضاء على المشاكل التي قد تعاني منها الأراضي الزراعية كالإستنزاف والتصحر والتلوث. كما أن زيادة مساحة الأراضي الزراعية تعني منافع اقتصادية واجتماعية كذلك.

أخيرا ما يمكن قوله عن البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا أن بعض المؤشرات ليست في وضعية جيدة، وخصوصا مؤشرات التلوث الهوائي والتنوع البيولوجي، حيث وإن كانت ماليزيا أقل الدول الآسيوية تلوثا إلا أنه يجب عليها بذل المزيد من الجهد للتصدي للمشاكل البيئية لبلوغ المستوى المطلوب من التنمية البيئية إلى جانب التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة.

المبحث الثاني: واقع المالية الإسلامية وأدواتها في ماليزيا

منذ عام **1959**م شقت ماليزيا طريقها في الممارسات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومنذ تلك اللحظة وهي تبدع في تقديم العديد من الخدمات المالية الإسلامية المتميزة بمختلف قطاعاتها؛ بدءا بالبنوك الإسلامية، سوق الصكوك، صناديق الإستثمار، التأمين التكافلي، أدوات التمويل الإجتماعي الزكاة والوقف، حتى أصبحت الرائدة عالميا في صناعة المالية الإسلامية. وللتعرف على واقع المالية الإسلامية وتطور هذه الصناعة في ماليزيا سيتم معالجة ذلك من خلال العناصر التالية:

- المطلب الأول: واقع البنوك الإسلامية وخدماتها في ماليزيا
- المطلب الثاني: واقع سوق الصكوك في ماليزيا
- المطلب الثالث: واقع صناديق الإستثمار الإسلامية في ماليزيا
- المطلب الرابع: واقع صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا
- المطلب الخامس: واقع الزكاة والوقف في ماليزيا

المطلب الأول: واقع البنوك الإسلامية وخدماتها في ماليزيا

الفرع الأول/ نشأة المالية الإسلامية في ماليزيا:

بدأت الممارسات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في ماليزيا بتأسيس صندوق استثماري تحت مسمى صندوق طابونج حاجي **(Tabung Haji)**. وجاءت فكرة تأسيس الصندوق حينما تبناها الإقتصادي الماليزي أنكو عزيز عام **1959**م، أين دعا إلى إنشاء مؤسسة غير ربوية تقوم على ادخار أموال الماليزيين الراغبين في الحج واستثمارها. وكان منطلق الفكرة في ذلك الحين مراعاة حال الحجّاج الماليزيين، الذين كانوا يستعدون لرحلة الحج ويدخرون لها سنوات عديدة، ويستدينون ويبيعون جزءا من ممتلكاتهم لأجل تأمين كلفة رحلة الحج وتحمل أعبائها المالية، وبعد عودتهم يحملون على كاهلهم هم تسديد الديون الباهظة التي تكبدوها جراء تأديتهم لفريضة الحج. وقد بادرت الحكومة الماليزية إلى تبني مشروع الصندوق التكافلي لأجل تخفيف معاناة الراغبين في أداء فريضة الحج والتسهيل عليهم، فأنشأت مؤسسة حكومية شبه مستقلة، أطلقت عليها اسم طابونج حاجي (أي مؤسسة صندوق الحج باللغة الماليزية)، لمساعدة الفقراء والمحتاجين على توفير المال اللازم للذهاب إلى الحج والتيسير على عامة الماليزيين بأداء هذه الفريضة بلا كلفة.[38]

إن فكرة هذا الصندوق قائمة على أن الأسرة الماليزية منذ ولادة المولود تفتح له حساب ادخار في هذه المؤسسة غير الربوية بمبلغ زهيد وتحافظ على استقطاع أقساط شهرية لا تتجاوز دولارين أو ثلاثة شهريا، وبذلك يؤمن له كلفة نفقات الحج بطريقة تدريجية ويتم توظيف استثمار الأموال المدخرة لصالح المدخرين وتقسم الأرباح بين المساهمين على أساس المشاركة، وذلك تحقيقا لفكرة المشروع التي راعت رغبة المسلمين الماليزيين في تحاشي التعامل مع البنوك التقليدية الربوية.

لقد كان هذا الصندوق نواة ومنطلقا للمصرفية الإسلامية في ماليزيا، وقدّم للماليزيين فرصة الإستثمار في "صندوق توفير الحج" ذي الإيداعات المضمونة بنسبة **100%** من قبل الحكومة الماليزية (مما يضمن عدم خسارة أي مبلغ من الأموال المستثمرة). وللتأكد من استخدام أمواله في استثمارات توافق أحكام الشريعة الإسلاميّة تقوم شخصية مرموقة في البلاد بإدارة الصندوق والإشراف عليه. وكانت النتيجة أن أصبح واحدا من أكثر صناديق الإستثمار نجاحا في العالم حيث بلغت قيمة استثماراته وأصوله في أنحاء متفرقة من العالم قرابة **56** مليار دولار.[39]

بعد نجاح هذه التجربة المتميزة تم فتح المجال لإنطلاق العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا، أين قامت الحكومة الماليزية بسن أول قانون للبنوك الإسلامية عام **1983**م، وقانون التكافل عام **1984**، هذين القانونين الذين سمحا بتأسيس أول بنك

[38] خالد بن هدوب المهيدب، **صندوق الحج الوقفي.. ماليزيا أنموذجا**، مقالة منشورة بتاريخ 19 أوت 2015، على جريدة الرياض اليومية الصادرة من مؤسسة اليمامة الصحفية، العدد 17222، تاريخ الإطلاع: 2016/04/04 على الساعة: 18:21. على الموقع: http://www.alriyadh.com/1074411.

[39] خالد بن هدوب المهيدب، **المرجع نفسه**.

اسلامي وأول شركة تكافل في ماليزيا. بعد ذلك عززت العديد من اللوائح والبنية التحتية المتطورة تحفيز النمو المطرد للمالية الإسلامية في البلاد.

وقد أدى هذا كذلك إلى ظهور نافذة المعاملات الإسلامية في البنوك التجارية التقليدية المعروفة باسم نظام العمل المصرفي اللاربوي **"Interest-Free Banking Scheme"** عام **1993**م، التي تلقت مساندة من قبل الحكومة الماليزية حيث أجاز البنك المركزي الماليزي للبنوك التقليدية الربوية توفير خدمات المعاملات الإسلامية فيها.[40]

وبعد هذه البداية، استمرت المالية الإسلامية في ماليزيا في النمو والتطور والإزدهار ليس فقط في المجال المصرفي ولكن في قطاعات أخرى كالتكافل والصكوك والأدوات الإجتماعية الزكاة والوقف. والتي سيتم دراستها بالتفصيل في العناصر اللاحقة.

الفرع الثاني/ خدمات البنوك الإسلامية في ماليزيا:

إن أول بنك إسلامي ماليزي هو بنك اسلام ماليزيا بيرهاد **BANK ISLAM MALAYSIA BERHAD (BIMB)** الذي تأسس في **1** جويلية **1983**م وجاء لمساعدة المجتمع الماليزي المسلم ثم عامة المواطنين الماليزيين. وقد بدأ في العمل برأس مال قدره **500** مليون رينجيت ماليزي وبإدارة **30** موظفا، وقد منح بعض الإمتيازات من قبل البنك المركزي الماليزي **(Bank Negara Malaysia)**، منها ألا يسمح بترخيص انشاء أي بنك اسلامي في ماليزيا خلال عشرة سنوات حتى تقف هذه التجربة على قدميها. والذي يضم الآن أوسع شبكة مصرفية في ماليزيا بـ **144** فرعا وأكثر من **1 000** خدمة ذاتية على المستوى الوطني.[41]

وبعد نجاح هذه التجربة بدأت الكثير من المؤسسات تتطلع للسماح لها بممارسة نشاطاتها وفقا للشريعة الإسلامية وخاصة النوافذ الإسلامية التي كانت تعمل على مستوى البنوك التقليدية، حيث سمح بتأسيس ثاني بنك اسلامي في ماليزيا وهو بنك معاملات ماليزيا بيرهاد **Bank Muamalat Malaysia Berhad (BMMB)** وذلك في **1** أكتوبر **1999م**.[42] وبعدها انطلقت البنوك الإسلامية في ماليزيا في التزايد والنمو مرتين أسرع من نظيرتها البنوك التقليدية ليصبح عددها حاليا **16** بنكا اسلاميا مرخص له بالعمل، تجمع بين البنوك المحلية والأجنبية (**10** بنوك محلية و**6** بنوك أجنبية) وهي تقترب من عدد البنوك التقليدية الذي يقدر بـ **27** بنكا تقليديا (**8** بنوك محلية و**19** بنوك أجنبية).[43]

---

[40] نبيل خليل طه سمور، **سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق "دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا"**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية–غزة، 2007، ص: 100.

[41] **من الموقع الرسمي لبنك اسلام ماليزيا**، على الرابط: http://www.bankislam.com.my/home/corporate-info/about-us/corporate-profile، تاريخ الإطلاع: 2016/05/04، على الساعة: 15:36.

[42] عافه محمد سعيد عثمان، **مرجع سابق**.

[43] MALAYSIA ISLAMIC FINANCE REPORT 2015, Mainstreaming Islamic Finance within Global Financial Systems**, op.cit**, p: 144.

ورغم أن انتشار خدمات البنوك الإسلامية أقل بثلاث مرات من خدمات البنوك التقليدية في ماليزيا إلا أنه بعد الأزمة المالية العالمية **2008** والتراخيص الممنوحة للبنوك الأجنبية في عام **2009** مع المبادرات الرامية إلى النهوض بالمالية الإسلامية المدرجة من قبل الحكومة في الخطة المالية نهاية سنة **2010**، جذبت الكثير من المستثمرين ورفعت من معدل انتشار واختراق الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا. والشكل التالي يوضح تطور معدل اختراق البنوك الإسلامية للسوق في ماليزيا في الفترة (2009-2013) والذي يقاس بنسبة أصول هذه البنوك من اجمالي الناتج المحلي GDP.

الشكل رقم (60): تطور نسبة أصول البنوك الإسلامية من الناتج المحلي الإجمالي (معدل اختراق البنوك الإسلامية) في ماليزيا (2009-2013)

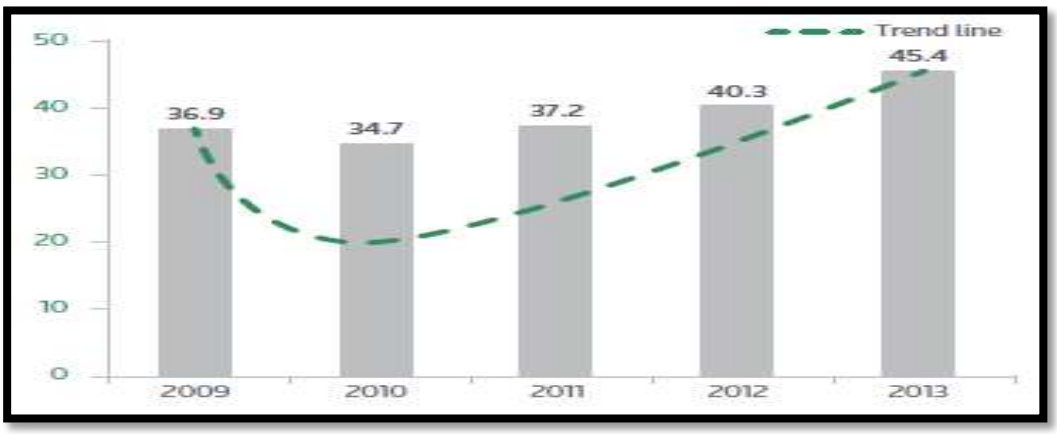

Source: MALAYSIA ISLAMIC FINANCE REPORT 2015, Mainstreaming Islamic Finance within Global Financial Systems**,** THOMSON REUTERS, p: 148. Sur le: http://www.irti.org/English/News/Documents/406.pdf, vu le : 27/03/2016, A 11 :45.

إن أصول القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا في هذه الفترة (**2009–2013**) نمت بمعدل نمو سنوي مركب قدره **16.39%**، متفوقة بذلك على معدل النمو السنوي المركب لأصول النظام المصرفي الكلي والذي سجل **8.77%** خلال نفس الفترة.[44] وفي نهاية سنة **2013** بلغت أصول البنوك الإسلامية **433.542** مليار رنجيت ماليزي بمساهمة **21%** من إجمالي أصول القطاع المصرفي الكلي (الإسلامي والتقليدي).

ويلاحظ من خلال الشكل أن نسبة أصول البنوك الإسلامية من الناتج المحلي الإجمالي تتجه نحو الإرتفاع فمن **36.9%** سنة **2009** إلى **45.4%** سنة **2013**، أي أن خدمات البنوك الإسلامية تتجه نحو الزيادة والإنتشار نظرا للإقبال المتزايد عليها خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية **2008**. وقد سجلت الخدمات المصرفية الإسلامية في سنة **2014** نسبة نمو تقدر بـ **12%** لتشكل **25.6%** من إجمالي أصول النظام المصرفي بشكل عام. إن هذه النسبة توضح أن هناك فرصا لمزيد من النمو للبنوك الإسلامية في ماليزيا بالموازاة مع البنوك التقليدية.

[44] التمويل الإسلامي المستدام والراسخ يشهد نموا في المنتجات المنظمة، **مرجع سابق**، ص: 13.

إن البنوك الإسلامية في ماليزيا تقدم العديد من الخدمات والصيغ التمويلية التي تقوم في الغالب على عقود البيوع والمداينات كالبيع بثمن آجل والمرابحة. ويمكن تتبع تطور نسبة بعض العقود والصيغ من إجمالي العقود المستخدمة خلال الفترة (2009-2013) كمايلي:

الجدول رقم (38): تطور نسبة العقود الإسلامية المستخدمة في البنوك الإسلامية الماليزية (2009-2013)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
عقد المرابحة	17	17	23	30	43
عقد البيع بثمن آجل	32	40	47	56	62
عقد المضاربة	0.28	0.21	0.19	0.11	0.11
عقد المشاركة	2	3	6	9	12
عقد الإستصناع	1	1	1	1	1
عقد الإجارة	3	3	3	3	5

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على: MALAYSIA ISLAMIC FINANCE REPORT 2015, Mainstreaming Islamic Finance within Global Financial Systems, **op.Cit**, p:152.

الشكل رقم (61): تطور نسبة العقود الإسلامية المستخدمة في البنوك الإسلامية الماليزية في الفترة (2009-2013)

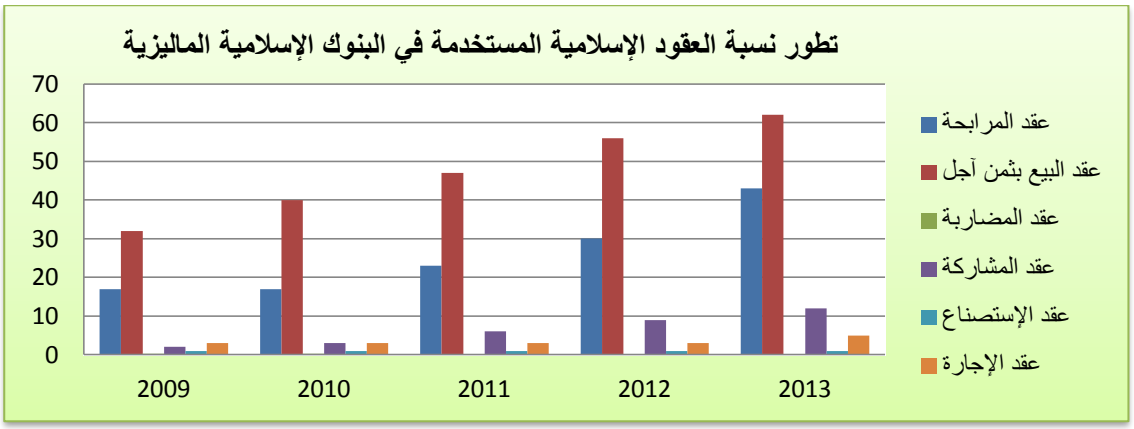

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (38)

يتضح من الشكل أن أغلب العقود الإسلامية المستخدمة شهدت نسبتها ارتفاعا وزيادة باستثناء عقد المضاربة الذي اتجهت نسبته نحو الإنخفاض، وعقد الإستصناع الذي بقيت نسبته ثابتة خلال هذه الفترة.

كما يتضح أن أكثر العقود استعمالا هو عقد البيع بثمن آجل حيث ارتفعت نسبته من اجمالي العقود المستخدمة من **32%** سنة **2009** إلى **62%** سنة **2013** وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بباقي العقود، ثم يأتي بعده عقد المرابحة أين ارتفعت نسبته من **17%** سنة **2009** إلى **43%** سنة **2013**. أي أن عقود البيوع تأتي في مقدمة الأدوات المالية الإسلامية المستخدمة في البنوك الإسلامية في ماليزيا وهي حال جميع البنوك الإسلامية في العالم تقريبا. ثم نلاحظ أن عقد المشاركة جاء في

المرتبة الثالثة حيث ارتفعت نسبته من **2%** سنة **2009** إلى **12%** سنة **2013** وهي نسبة منخفضة مقارنة بعقدي البيع بثمن آجل والمرابحة. وبعد ذلك جاء عقد الإجارة الذي بقيت نسبته ثابتة عند **3%**، وفي آخر سنة أي سنة **2013** ارتفعت إلى **5%**، ثم عقد الإستصناع الذي بقيت نسبته ثابتة طيلة السنوات الخمس عند **1%**، وأخيرا عقد المضاربة الذي سجلت نسبته أقل القيم اضافة إلى تناقصها طيلة الفترة من **0.28%** سنة **2009** حتى أصبحت **0.11%** سنة **2013**.

وعليه يتضح أن الطابع الغالب على الصيغ المستعملة في البنوك الإسلامية في ماليزيا هي صيغ البيوع والمداينات، في حين أن صيغ المشاركات تأتي في المرتبة الثانية وبنسب أقل مقارنة بصيغ البيوع. وهذا يستدعي من البنوك الماليزية اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات التحفيزية لتشجيع صيغ المشاركات التي تلعب دورا فعالا في تحريك الأموال وخدمة الإقتصاد الوطني وتشجيع الإستثمار وتحفيز التنمية المستدامة.

الفرع الثالث/ عوامل نجاح المالية الإسلامية في ماليزيا:

إن النمو الملحوظ والمعتبر في خدمات البنوك الإسلامية والتطور الذي عرفته المالية الإسلامية بصفة عامة في ماليزيا، يرجع بالدرجة الأولى للإهتمام الحكومي بهذا القطاع من خلال سن القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة والتي يمكن تتبع تطورها من سنة **1983**م حتى سنة **2013**م كمايلي:

الشكل رقم (62): تطور القوانين التي تحكم النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا (1983–2013)

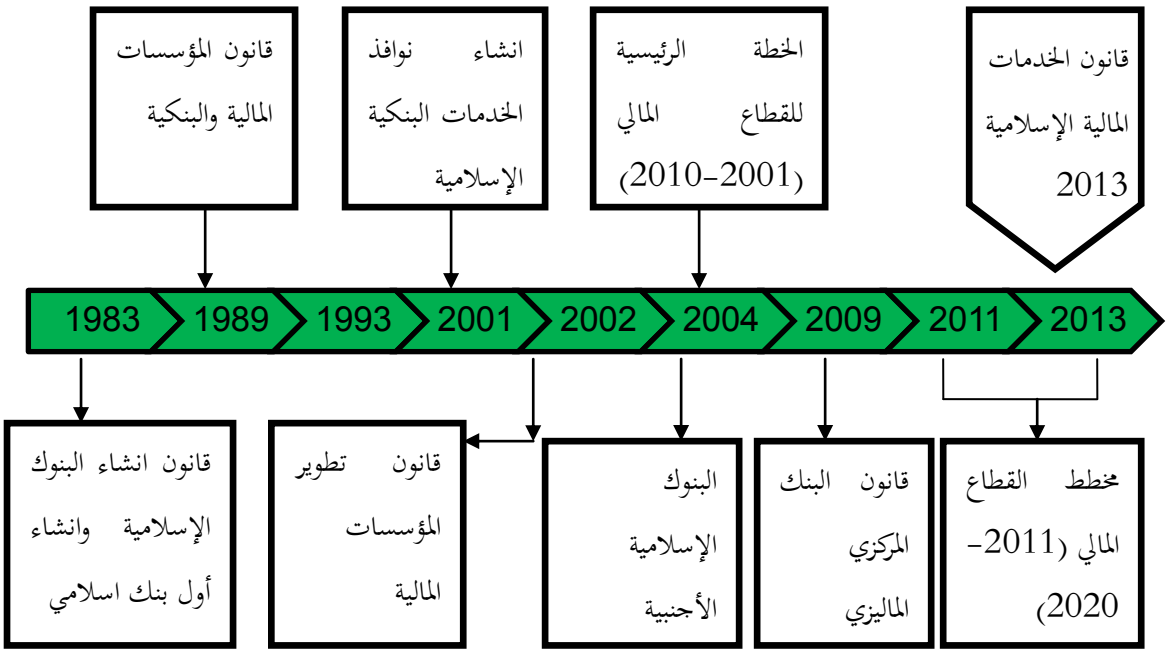

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على: MALAYSIA ISLAMIC FINANCE REPORT 2015, Mainstreaming Islamic Finance within Global Financial Systems, op.Cit, p:160.

يلاحظ من الشكل أن هناك تطورا في الإطار التنظيمي والقانوني الذي شهدته المالية الإسلامية في ماليزيا؛ فمن قانون السماح بانشاء البنوك الإسلامية سنة **1983**م، إلى السماح بانشاء نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية سنة **2001**م، إلى ما ينظم عمل البنوك الأجنبية التي تقدم الخدمات البنكية الإسلامية في السوق المالي الماليزي عن طريق منح تسهيلات قانونية وجبائية لهذه البنوك، إلى وضع خطط مالية تخص القطاع المالي الإسلامي ضمن الخطة المالية العامة للبلاد، للنهوض به وتحسين الخدمات الإسلامية المقدمة، إلى ما يضمن حقوق جميع الأطراف المتعاملة ويوضح كافة الأمور المتعلقة بجميع الخدمات المالية الإسلامية من خلال قانون الخدمات المالية الإسلامية الذي سن سنة **2013**م.

لقد أعطت هذه الأطر التنظيمية والقانونية للبنك المركزي بنك نيجارا أكبر الصلاحيات لدعم المالية الإسلامية بمختلف قطاعاتها، ودفعت بالمالية الإسلامية إلى الأمام ضمن اطار موحد وشامل، من شأنه تقديم أفضل الخدمات وتحويل ماليزيا إلى الدول ذات الدخل المرتفع مع تطوير ممارسات الشريعة القائمة ذات الإرتباط الوثيق بالإقتصاد الحقيقي.

اضافة للأطر التنظيمية والقانونية المنظمة للخدمات المالية الإسلامية، اهتمت ماليزيا كذلك بالإستثمار برأس المال البشري المختص في المالية الإسلامية، وذلك بانشاء المعاهد والجامعات واقامة الدورات التكوينية والتدريبية.

وأهم معاهد ومؤسسات تنمية رأس المال البشري في التمويل الإسلامي في ماليزيا موضحة في الشكل التالي كمايلي:

الشكل رقم (63): أهم معاهد ومؤسسات تنمية رأس المال البشري في التمويل الإسلامي في ماليزيا

المصدر: بناء القدرات وتنمية المواهب في التمويل الإسلامي، بنك نيجارا، 27 نوفمبر 2014، ص: 07. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=107&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 15/ 05/ 2015، على الساعة: 14:52.

إن من بين أهم المبادرات التي اتخذتها الحكومة الماليزية بشكل استباقي لتلبية احتياجات رأس المال البشري في صناعة التمويل الإسلامي العالمية، مشروع نقطة الدخول7 (**EPP–7**) الذي أطلق في **18** سبتمبر **2012**م، والذي يركز تركيزا أساسيا على تعليم التمويل الإسلامي، فيما يتمثل الهدف الأساسي في تحويل ماليزيا إلى "مركز عالمي لتعليم التمويل الإسلامي". وتتضمن هذه المبادرة بعض النقاط الرئيسة كمايلي:[45]

- السعي إلى بناء قدرات البلاد كمركز للتمويل الإسلامي وتعليم الأعمال والمساهمة في تطوير الشهادات المهنية ذات الصلة المعترف بها عالميا.
- استهداف زيادة تسجيل الطلاب والتحاقهم بقطاع تعليم التمويل الإسلامي الماليزي من **6 000** طالب حاليا إلى **54000** طالب بحلول سنة **2020**م.
- وبناء على ذلك، تشير التقديرات إلى أن مساهمة التمويل الإسلامي وقطاع تعليم الأعمال التجارية ذات الصلة إلى إجمالي الدخل القومي الماليزي ستبلغ نحو **1.2** مليار رينجيت ماليزي بحلول **2020**م وسيوظف نحو **4 365** موظف.

ومن أجل دفع بدء الجهود، قام بنك نيجارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي) والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا بإعداد فريق عمل مشروع نقطة الدخول رقم 7، والذي هو عبارة عن مجموعة منوطة بتحديد المقاييس الدولية ووضع المعايير والمناهج للتمويل الإسلامي وتعليم الأعمال التجارية ذات الصلة.

ويتألف فريق العمل المذكور من وزارة التربية والتعليم العالي وبنك نيجارا ماليزيا والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا وجامعة إنسيف والمعهد الآسيوي للتمويل. وقد نجح هذا الفريق في استكمال أول مسودة من مناهج تعليم التمويل الإسلامي، التي تمت صياغتها بالتعاون مع عدد قليل من البنوك الإسلامية جنبا إلى جنب مع بنك نيجارا ماليزيا الذي قام بمراجعة هذه المناهج الدراسية. كما وضع فريق العمل أيضا قاعدة بيانات للمواهب في محاولة لمواصلة تطوير مجموعة مواهب التمويل الإسلامي في البلاد. وفي الآونة الأخيرة، أطلق هذا الفريق المجلس الدولي لمعلمي التمويل الإسلامي، وهي هيئة عالمية لإعتماد الشهادات المهنية المعتمدة في تدريس التمويل الإسلامي، أين يهدف هذا المجلس إلى زيادة الكفاءة المهنية للمعلمين في مجال التمويل الإسلامي والحفاظ عليها سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

إن تطوير الجيل المقبل من التنفيذيين والخبراء في مجال التمويل الإسلامي أحد المجالات الرئيسة التي تعد من أولويات الحكومة الماليزية. كما أن تنمية رأس المال البشري واحدة من الركائز الأساسية لخطط الحكومة الماليزية الإقتصادية، في إطار جهودها الرامية إلى زيادة المهارات الفنية والإبداع والإبتكار التقني الضرورية لتحفيز الإقتصاد القائم على المعرفة في ماليزيا. وبالنسبة للقطاع المالي على وجه التحديد، قدمت ماليزيا برنامج إثراء مواهب القطاع المالي في **2007**، وهو برنامج مكثف للتدريب مدته عام للمديرين التنفيذيين المبتدئين ويغطي التوجهات المصرفية /التأمينية الأربعة وهي: الخدمات المصرفية التقليدية والأعمال المصرفية

[45] بناء القدرات وتنمية المواهب في التمويل الإسلامي، **مرجع سابق**، ص: 06.

الإستثمارية والخدمات المصرفية الإسلامية والتأمين/التكافل. وبرنامج إثراء مواهب القطاع المالي هي مبادرة تحركها الصناعة بمشاركة بنوك وشركات تأمين وشركات التكافل في ماليزيا.

وفي الوقت نفسه، يتضمن المخطط التوضيحي للقطاع المالي في ماليزيا **2011–2020** والصادر عن بنك نيجارا أيضا تنمية المواهب باعتبارها واحدة من مجالات التركيز الرئيسة. ويتوقع خلال **2011–2020** أن ينمو القطاع المالي في ماليزيا بمعدل نمو سنوي يتراوح بين **8%** إلى **11%** ، في حين تشير التقديرات إلى أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي سترتفع لتتراوح ما بين **10%** إلى **12%** بحلول **2020**م، مقارنة بمساهمته المسجلة في **2010** والبالغة **8.6%** . كما تشير تقديرات بنك نيجارا ماليزيا أنه ستكون هناك حاجة إلى **56 000** شخص لدعم القطاع المالي بحلول عام **2020**م، مع بعض الإحتياجات المحددة للمواهب في مجالات: مثل إدارة الثروات والخدمات الإستشارية الشرعية وتمويل الشركات والخدمات الإستشارية في مجال الإستثمار. وفي ظل وضع العديد من المبادرات، يبدو أن ماليزيا في الطريق الصحيح لتصبح الدولة الرائدة عالميا في توفير رأس المال البشري للتمويل الإسلامي.[46]

لقد استطاعت ماليزيا خلال **33** سنة بناء صناعة مالية إسلامية محلية قوية ناجحة، منحتها أساسا متينا واستقرارا ماليا يضاف إلى ثراء وتنوع ونضج النظام المالي العالمي. ولم تقتصر المالية الإسلامية في ماليزيا على جانب البنوك الإسلامية فقط بل امتدت إلى قطاع التأمين وصناديق الإستثمار والصكوك، كما اهتمت بتنمية أموال الزكاة والوقف لخدمة المجتمع والإقتصاد واهتمت كذلك بالإستثمارات المسؤولة اجتماعيا والصديقة للبيئة وبالتمويل الإسلامي الأخضر والمستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: واقع سوق الصكوك في ماليزيا

قامت ماليزيا بانشاء سوق رأس المال الإسلامي في **03** جانفي **1994**م، أين شكل هذا السوق معلما هاما في إدارة السيولة للبنوك الإسلامية. وقد تم اعتماد هيئة الأوراق المالية الماليزية كجهة رقابية رسمية ورئيسية لهذا السوق. كما تبنت الهيئة تطويره، واعتبرته أهم الأهداف الأساسية في الخطة الرئيسية لسوق رأس المال الماليزي.

منذ ذلك الحين جعلت ماليزيا من نفسها الرائدة عالميا في إصدار الصكوك وفي تقديم خدمات إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية.

لقد اهتمت ماليزيا بسوق رأس المال الإسلامي وحرصت على الإبداع والإبتكار في منتجاتها وخدماتها، أين قادها هذا الإبداع والإبتكار إلى النمو والتوسع في هذا القطاع. فمثلا في عام **1993**م أسست صندوقين للإستثمار الإسلامي، مما مهد الطريق بفعالية لتطور إدارة الصناديق الإسلامية. وما يلاحظ كذلك على القيادة الإبداعية لماليزيا هو إطلاق أول صندوق

[46] بناء القدرات وتنمية المواهب في التمويل الإسلامي، **مرجع سابق**، ص ص: 06-07.

للإستثمارات العقارية الإسلامية في العالم، وتدشين أول مؤسسة تدريب أوروبية اسلامية في آسيا تقود الجهود في تطوير سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا.[47]

ومن أجل تعزيز ماليزيا كسوق مالي اسلامي قامت الحكومة بتأسيس المجلس الإستشاري الشرعي **the (SAC) Shariah Advisory Council** في **1996** وهو مجلس يتكون من علماء الدين البارزين ورجال القانون والعاملين في السوق لتقديم المشورة بشأن المسائل المتعلقة بسوق رأس المال الإسلامي. وفي سنة **2006** تم تأسيس مركز ماليزيا للمالية الإسلامية العالمية **Malaysia International Islamic Financial Centre (MIFC)**، اضافة للعديد من المبادرات والأطر التنظيمية المنظمة.

إن صناعة الصكوك الإسلامية في ماليزيا بدأت عام **1990** أين قامت شركة **"Shell MDS Sdn Bhd"** بإصدار وطرح الصكوك للتداول لأول مرة في السوق المحلي.[48] أما اصدار أول صكوك سيادية (من قبل الحكومة الماليزية) فقد كان عام **2002** لمدة **5** سنوات بقيمة **600** مليون دولار أمريكي. وبعد ذلك شهد سوق الصكوك تطورا سريعا وتواصلت الإصدارت من قبل الحكومة من جهة ومن قبل المؤسسات الخاصة من جهة أخرى.

لقد استفادت سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا من المبادرات السياسية الرئيسية ومن توفير البنية التحتية اللازمة والتسهيلات الإدارية، إلى جانب ذلك استفادت من دعم الحكومة الماليزية التي هي أيضا من مصدري الصكوك. ومع النضج المتزايد لسوق الصكوك المحلي في ماليزيا، قامت ماليزيا بخطوات لتحرير السوق والسماح للشركات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات والوكالات المتعددة الأطراف للإستثمار في السوق المالي الماليزي. والإفتتاحية في اصدار أول صكوك مقيدة بالعملة الماليزية الرينجيت كانت من قبل مؤسسة التمويل الدولية (ذراع استثمار البنك الدولي المعني بالقطاع الخاص IFC) عام **2004**م ثم البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام **2005**م. وفي أكتوبر **2006**م تم السماح للشركات متعددة الجنسيات بإصدار صكوك في السوق المحلية الماليزية. ومنذ ذلك الوقت عرفت سوق الصكوك الماليزية تطورا وازدهارا وأصبحت رائدة في مجال الصكوك عالميا.[49] ويمكن تتبع تطور قيم اصدارت الصكوك الماليزية مقابل قيم الإصدارات العالمية للصكوك من خلال البيانات التالية المتبوعة بتمثيلها البياني كمايلي:

[47] **Islamic Finance for Asia: Development, Prospects, and Inclusive Growth**, Published by Asian Development Bank and Islamic Financial Services Board, 2015, p: 47.

[48] نبيل خليل طه سمور، **مرجع سابق**، ص: 100.

[49] **MALAYSIAN DEBT SECURITIES AND SUKUK MARKET A Guide for Issuers and Investors,** A Joint Publication by Bank Negara Malaysia and Securities Commission Malaysia, 2009, P: 31-32.

الجدول رقم (39): اصدارت الصكوك الماليزية مقابل الإصدارات العالمية في الفترة (2000–2015)

(**الوحدة**: مليار دولار أمريكي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإصدارات العالمية	1.50	2.40	2.50	5.75	6.64	11.50	25.52	46.02
اصدارات ماليزيا	0.50	2.20	2.28	4.10	4.34	8.21	13.5	25.68
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإصدارات العالمية	20.63	28.02	45.15	85.07	131.18	119.71	118.84	63.5
اصدارات ماليزيا	6.47	20.41	32.83	60.92	97.08	82.36	77.9	48.33

Source: Islamic Finance for Asia: Development, Prospects, and Inclusive Growth, **op.cit**, p: 47.

الشكل رقم (64): تطور اصدارت الصكوك الماليزية مقارنة بالإصدارات العالمية في الفترة (2000–2015)

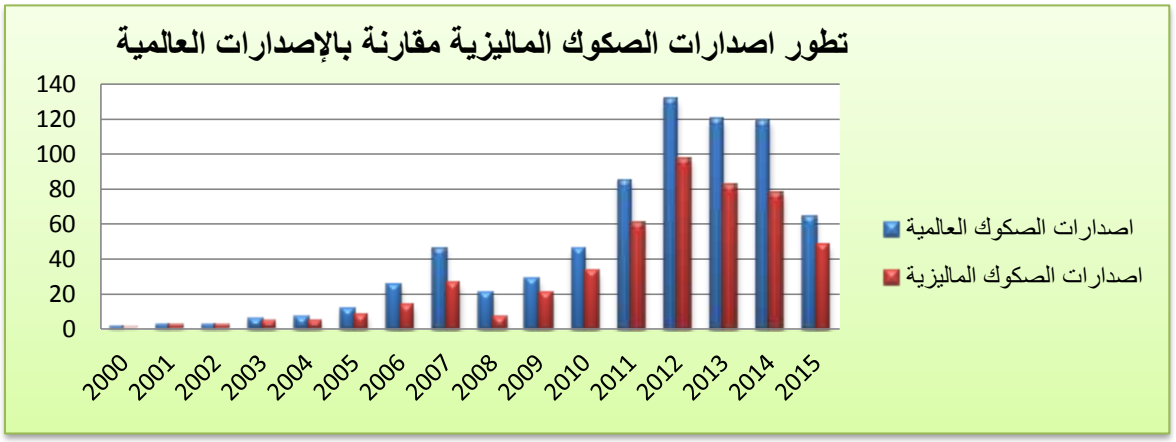

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (39)

يتضح من الشكل أن اصدارات الصكوك الماليزية شهدت نموا وارتفاعا من سنة **2000** حتى سنة **2007** بالموازاة مع نمو وارتفاع اصدارات الصكوك العالمية، وقدر متوسط معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة بـ **21%**، لكن في سنة **2008** ومع حدوث الأزمة المالية العالمية، شهدت اصدارات الصكوك العالمية بما فيها الصكوك الماليزية تراجعا وانخفاضا نتيجة اختلال السوق العالمي واضطرابه جراء هذه الأزمة. لكن ابتداء من سنة **2009** عادت اصدارات الصكوك الماليزية للإرتفاع مشكلة نسبة معتبرة من اصدارات الصكوك العالمية، واستمر هذا الإرتفاع لتصل إلى أقصى قيمة لها سنة **2012** والتي قدرت بـ **97.08** مليار دولار أمريكي مقابل الإصدارات العالمية التي سجلت هي الأخرى أقصى قيمة لها في هذه السنة والتي قدرت بـ **131.18** مليار دولار أمريكي. لكن في سنة **2013** انخفضت الإصدارات العالمية للصكوك مرة أخرى مسجلة قيمة **119.71** مليار دولار أمريكي، كما انخفضت اصدارت الصكوك الماليزية إلى **82.36** مليار دولار أمريكي، واستمر الإنخفاض حتى سنة **2015** أين سجلت قيمة **48.33** مليار دولار أمريكي، في حين اجمالي اصدارات الصكوك العالمية سجلت قيمة **63.5** مليار دولار أمريكي بمعدل انخفاض **45%** عن سنة **2014**.

إن أسباب انخفاض الإصدارات العالمية في السنوات الأخيرة كما سبق ذكرها في فصل سابق (الفصل 2) هو تراجع أسعار البترول في هذه الفترة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة، اضافة لهذه الأسباب فإن ما ساهم كذلك في انخفاضها هو انخفاض اصدارات الصكوك الماليزية، أين توقف البنك المركزي الماليزي –أكبر مصدر للصكوك في العالم– عن الإصدار في النصف الثاني من سنة **2015**، حيث قرر التوقف عن اصدار الصكوك المحلية قصيرة الأجل، وذلك من أجل تحسين سيولة المؤسسات المحلية عن طريق التحول لأدوات أخرى مختلفة، وأيضا بسبب انخفاض قيمة العملة الماليزية مقابل العملات الأخرى خصوصا بعد انهيار السوق المالية الصينية، أين تعد الصين الشريك التجاري الرئيسي لماليزيا وانخفاض العملة من شأنه التأثير سلبا على الإقتصاد الماليزي.[50]

إن ماليزيا اذن هي المساهم الأكبر في حجم الإصدارات العالمية للصكوك، ففي عام **2014** مثلا أصدرت حوالي **65.6%** من الإصدارات العالمية الجديدة للصكوك بقيمة **77.9** مليار دولار أمريكي، وهذا ما جعل حصة ماليزيا العالمية من الصكوك السائدة **57%** كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (65): مساهمة ماليزيا في إجمالي الصكوك السائدة عالميا مقارنة بباقي الدول في عام 2014

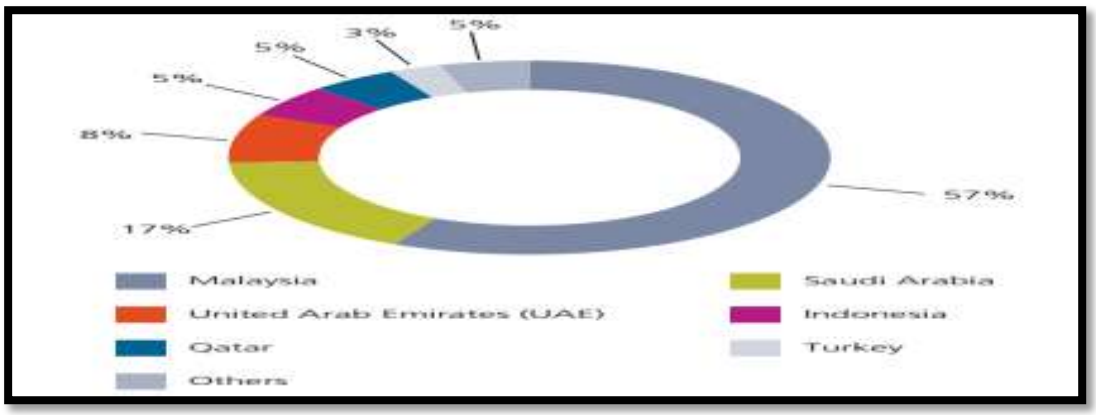

Source: The Financial Stability and Payment Systems Report 2014, BANK NEGARA MALAYSIA, p: 71. http://www.bnm.gov.my/files/publication/fsps/en/2014/fs2014_book.pdf. Vu le: 10/04/2016 A 14:39.

لقد سيطرت ماليزيا على أكبر حصة من الصكوك السائدة عالميا بنسبة **57%**، تلتها في ذلك السعودية بنسبة **17%**، ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة **8%**، ثم كل من أندونيسيا وقطر ودول أخرى بنسبة **5%**، وأخيرا تركيا بنسبة **3%**. فماليزيا اذن هي الرائدة عالميا في مجال الصكوك الإسلامية، هذه الأداة التي أصبحت تستخدم في تمويل جميع القطاعات التنموية في ماليزيا.

[50] **INDUSTRY AT CROSSROADS Thomson Reuters Barwa Sukuk Perceptions & Forecast 2016**, P: 45. Sur le: https://d3a0oa8cittb3t.cloudfront.net/researchreports/p_2014_08_07_07_26_02/20151203091618472.pdf, vu le: 09/04/2016, A : 13 :57.

إن استعمال الصكوك يرتبط بنوعها وهيكلها، حيث يطغى نوع معين على نوع آخر وذلك يرجع إما لعوائدها السريعة أو لسهولة إصدارها أو للإقبال العالمي عليها. ويمكن معرفة نوع الصكوك الأكثر استعمالا في ماليزيا منذ سنة **1996** حتى سنة **2014** كمايلي:

الجدول رقم (40): مجموع توزيع الصكوك في ماليزيا حسب هيكلها (1996–2014)

نوع الصكوك	عدد الصكوك	قيمة الصكوك (مليار دولار)
المرابحة	1 539	261.86
البيع بثمن آجل	352	74.02
المشاركة	644	57.61
الإجارة	334	22.54
الوكالة	74	16.93
الإستصناع	33	5.30
إجارة–مضاربة–مشاركة–مرابحة–استصناع	10	2.55
مضاربة	73	2.05
بيع العينة	44	1.71
إجارة–مشاركة	4	1.35
الوكالة بالإستثمار	11	1.32
مرابحة–مشاركة	10	0.87
الإستثمار	3	0.79
إجارة–استصناع	42	0.62
إجارة–وكالة	39	0.51
صكوك ALIm	1	0.31
بيع الدين	51	0.28
مضاربة–مرابحة	27	0.22
إجارة–مرابحة	5	0.11
مرابحة–استصناع	12	0.03
استصناع–مضاربة	2	0.02
المجموع	3 310	451.02

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على: MALAYSIA ISLAMIC FINANCE REPORT 2015, Mainstreaming Islamic Finance within Global Financial Systems, op.Cit, p:221.

يتضح من الجدول السابق أن سوق الصكوك الماليزية تميل بكثرة نحو المرابحة حيث قدر عدد صكوك المرابحة منذ سنة **1996** حتى سنة **2014** بـ **1 539** صكا، بقيمة **261.86** مليار دولار أمريكي. وفي نهاية سنة **2014** احتلت صكوك

المرابحة المرتبة الأولى من حيث الإصدار أين بلغت قيمة ما تم اصداره **53.67** مليار دولار من إجمالي اصدارات الصكوك في البلاد، أما الصكوك الأخرى القائمة على الدين كالبيع بثمن آجل وبيع العينة فقد بدأت تلقى رواجا في السوق المحلية حيث لا تقبل خارج ماليزيا. في حين أن صكوك المرابحة والمشاركة والإجارة والوكالة فهي الصكوك الأكثر قبولا عالميا في الخمس سنوات الأخيرة، أين ماليزيا اتجهت نحو الأسواق العالمية وعولمة صناعة ماليتها الإسلامية.

وبعد صكوك المرابحة، نلاحظ أن صكوك المشاركة جاءت في المرتبة الثانية بـ **644** صكا بقيمة **57.61** مليار دولار أمريكي، ثم صكوك البيع بثمن آجل بـ **352** صكا بقيمة **74.02** مليار دولار أمريكي، وبعدها صكوك الإجارة بـ **334** صكا بقيمة **22.54** مليار دولار أمريكي. إن هذه الصكوك هي الأكثر سيطرة على سوق الصكوك الماليزية ثم تأتي بقية الأنواع والهياكل كصكوك الوكالة والمضاربة وبيع العينة والإستصناع وغيرها من الهياكل المتعددة والمتنوعة والتي أبدعت ماليزيا في تكوينها بالمقابل مع الإصدارات العادية، حيث بدأت اصدارات الصكوك الهجينة تخترق السوق مع مزيج من اثنين أو أكثر من الصكوك في ورقة واحدة.

ويمكن رصد تطور نسبة اصدار بعض أنواع الصكوك من اجمالي الإصدارات من سنة **2008** حتى سنة **2014** من خلال الجدول التالي متبوعا بالتمثيل البياني لهذا التطور:

الجدول رقم (41): تطور نسبة اصدار بعض الصكوك من اجمالي الإصدارات في ماليزيا في الفترة (2008 – 2014)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
صكوك المرابحة	0.9	8.2	25.5	39.8	67.5	60.4	53.7
صكوك البيع بثمن آجل	3.4	7.6	5.7	9.2	14.4	9.8	9.2
صكوك الوكالة	0	0	1.2	2.1	3.8	1.4	8.4
صكوك المشاركة	3.9	4.3	2.4	5.6	16.5	7.5	4.4
صكوك الإجارة	1.9	2.2	4.9	2.8	2	2.8	0.6

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على: MALAYSIA ISLAMIC FINANCE REPORT 2015, Mainstreaming Islamic Finance within Global Financial Systems, op.Cit, p:221.

الشكل رقم (66): تطور نسبة اصدار بعض الصكوك من اجمالي الإصدارات في ماليزيا في الفترة (2008-2014)

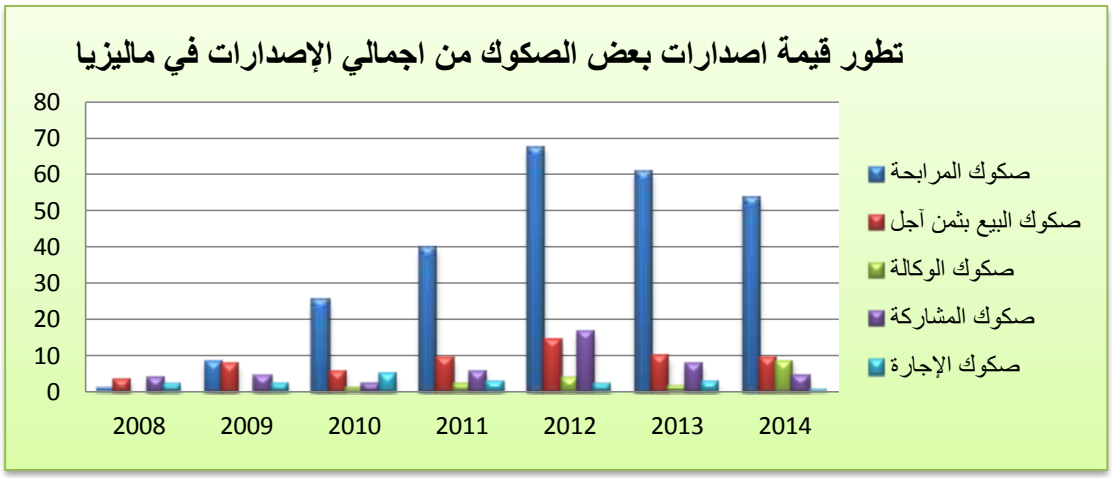

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (41)

نلاحظ أن صكوك المرابحة كما سبق الذكر هي الصكوك الأكثر اصدارا خلال هذه الفترة وبقيم مرتفعة مقابل بقية الصكوك، تليها صكوك البيع بثمن آجل، ثم صكوك المشاركة، ثم صكوك الإجارة والوكالة.

كما نلاحظ أن هذه الصكوك جميعها تقريبا قد شهدت أكبر اصدار لها سنة **2012**م، وهي السنة التي حققت فيها الصكوك العالمية بما فيها الماليزية أقصى قيم اصدار لها. لكن في السنوات الأخيرة انخفضت قيم الإصدار للأسباب السابقة الذكر ورغم ذلك بقيت صكوك المرابحة هي النوع الغالب في الإصدار.

اذن يتضح مما سبق أن صناعة الصكوك في ماليزيا قد قطعت شوطا معتبرا من النجاح والإقبال المحلي والعالمي، وأن ارتفاع اصدارات الصكوك العالمية يرجع بالدرجة الأولى للإصدارات الماليزية فهي المساهم الأول والرائد في هذا المجال. كما أن الفضل في نجاح هذه الصناعة يرجع إلى الإهتمام والدعم الذي أولته الحكومة الماليزية لها، سواء من حيث سن القوانين والتشريعات والأطر التنظيمية أو كمساهمتها كمصدر ومتعامل بهذه الأدوات، وهو ما حفز وشجع مختلف القطاعات على الإستثمار في الصكوك بمختلف أنواعها رغم أن الميل في الغالب هو نحو صكوك المرابحة وغيرها من أدوات البيوع والديون، في حين أن صكوك المشاركة تأتي في المرتبة الثانية. وهو ما يتطلب من الحكومة الماليزية والمؤسسات المالية الماليزية دعم هذه الأدوات وتقديم المزيد من الإبتكارات التي تشجع على التعامل بها لأن المشاركة هي من تدفع لمزيد من النمو والإزدهار الإقتصادي.

المطلب الثالث: واقع صناديق الإستثمار الإسلامية في ماليزيا

بدأت صناعة صناديق الإستثمار الإسلامي في ماليزيا عام **1993**م بتأسيس أول صندوقين للإستثمار الإسلامي، مما مهد الطريق بفعالية لتطور إدارة الصناديق الإسلامية، ونمو هذه الصناعة. ففي سبتمبر **2012**م حتى جوان **2014**م، نمت أصول صناديق الإستثمار الإسلامية في ماليزيا من **79.56** مليار رينجيت ماليزي إلى **82.23** مليار رينجيت ماليزي في جوان **2013**، إلى **105.15** مليار رينجيت ماليزي جوان **2014**. بمعدل نمو سنوي مركب **17.3%**.[51]

وتعد ماليزيا حاليا موطنا لأكثر من **300** صندوق استثمار إسلامي بمختلف أنواعها، وتستحوذ على نصيب الأسد من إجمالي عدد صناديق الإستثمار الإسلامية العالمية بمساهمة سوقية بلغت **24%**، كما احتلت المرتبة الثانية كأكبر سوق مخصصة لإدارة الأصول الإسلامية بحصة سوقية بلغت **28%** من حصص السوق في الربع الثالث من عام **2015**. وفي جوان **2015**، بلغت القيمة الإجمالية لهذه الأصول الإسلامية المدارة في ماليزيا **117.40** مليار رينجيت ماليزي، أي ما يعادل **27.20** مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل **17.9%** من مجموع الحصص السوقية للأصول المدارة في ماليزيا.

ويمكن توضيح حصة ماليزيا من عدد الصناديق الإستثمارية الإسلامية مقارنة بباقي الدول في الربع الثالث من عام **2015** كمايلي:

الشكل رقم (67): حصة عدد صناديق الإستثمار حسب الدولة في الربع الثالث من عام 2015

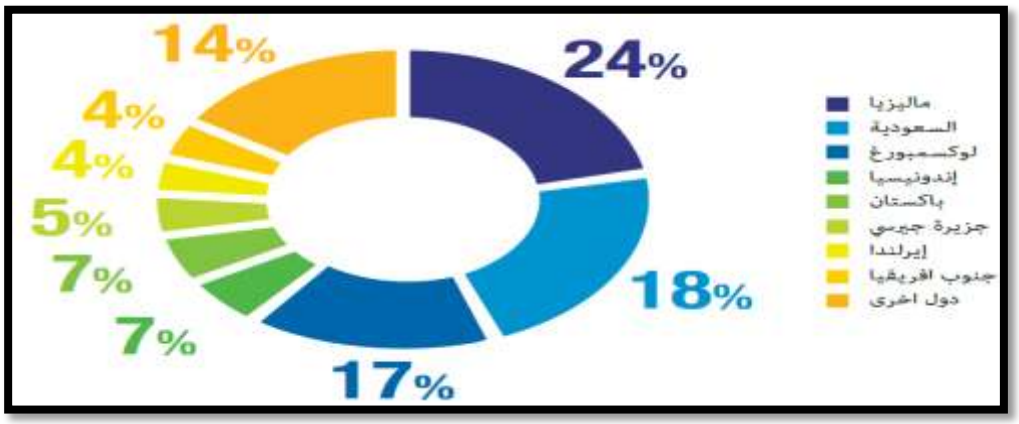

المصدر: صناعة الصناديق الإسلامية: مراجعة والرؤية المستقبلية 2015، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، 2015/12/30، ص: 05. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=163&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 2016/03/22، على الساعة: 19:33.

يوضح الشكل أن ماليزيا في المرتبة الأولى من حيث نسبة حصة عدد صناديق الإستثمار بـ **24%**، تليها السعودية بنسبة **18%**، ثم لوكسمبورغ بنسبة **17%**، ثم دول أخرى مجتمعة بنسبة **14%**. ثم بقية الدول بنسب تتراوح ما بين **7%–4%**.

[51] MALAYSIA ISLAMIC FINANCE REPORT 2015, Mainstreaming Islamic Finance within Global Financial Systems, **op. cit**, p: 241.

فماليزيا اذن هي المسيطرة على سوق صناديق الإستثمار الإسلامية، وعلاوة على ذلك أطلقت **190** صندوقا استئمانيا اسلاميا **unit trust** على المستوى المحلي، بإجمالي صافي قيمة الأصول **48.99** مليار رنجيت ماليزي، أي ما يعادل **11.35**مليار دولار أمريكي وما يمثل **13.8%** من إجمالي صناعة الصناديق الإستئمانية في جوان **2015**. كما أطلقت ماليزيا **76** صندوقا استثماريا إسلاميا لبيع الجملة **(WF)** بمبلغ **23.48** مليار رينجيت ماليزي أي ما يعادل **5.44** مليار دولار أمريكي كصافي قيمة الأصول الكلية، وما يمثل **31.3%** من إجمالي هذه الصناعة. اضافة لذلك، فقد أطلقت أيضا **18** نظاما إسلاميا خاصا بالتقاعد **(PRS)** بإجمالي **258.10** مليار رينجيت ماليزي كقيمة إجمالية لصافي الأصول، أي بما يعادل **59.8** مليار دولار أمريكي، وما يمثل **28.7%** من إجمالي هذه الصناعة في ماليزيا في جوان **2015**.[52]

وفي مجال العقارات، فقد تأسس أول صندوق استثمار عقاري إسلامي في العالم في ماليزيا بتاريخ **28** جوان **2006**، والذي أطلق عليه صندوق العقار كي.بي.جيه للإستثمار العقاري الإسلامي. وقد تم اطلاق هذا الصندوق عقب صدور المبادئ التوجيهية الشاملة لإنشاء صناديق الإستثمار العقاري الإسلامية من قبل المجلس الإستشاري الشرعي للجنة الأوراق المالية بماليزيا في نوفمبر **2005**.[53] ويتعرض هذا النظام الإستثماري الجماعي بصورة أساسية للقطاع العقاري الذي يتناسب تماما مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تؤكد على الإستثمار في الإقتصاد الحقيقي والإستثمارات التي تستند إلى الأصول. وتشارك صناديق الإستثمار العقاري في الإستحواذ على العقارات وتأجيرها، حيث الأنشطة والعمليات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد أطلقت ماليزيا ثلاثة استثمارات في مجال العقارات الإسلامية **REIT** بحصة سوقية بلغت **15.35** مليار رينجيت ماليزي أي بما يعادل **3.55** مليار دولار أمريكي، لتساهم بما مجموعه **42.1 %** من إجمالي هذه الصناعة في ماليزيا في سنة **2015**. ومن الجدير بالذكر أنه منذ سنة **2000** تولت ماليزيا سنويا، إطلاق ما يزيد عن ثلث الأموال الإستثمارية الإسلامية الجديدة، مما جعلها الأكثر نشاطا في تقديم المنتجات الإسلامية الجديدة إلى السوق العالمية.[54]

ويمكن تتبع تطور الأصول الإسلامية المدارة بواسطة صناديق الإستثمار الماليزية خلال الفترة (2010-2015) كمايلي:

الجدول رقم (42): تطور الأصول الإسلامية المدارة في ماليزيا في الفترة (2010-2015)

الوحدة: مليار رنجيت ماليزي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأصول الإسلامية المدارة	48	64.2	79.56	97.50	110.60	132.38

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير هيئة الأوراق المالية الماليزية من سنة 2011 حتى سنة 2015، من موقع الهيئة على الرابط: **http://www.sc.com.my**.

[52] **صناعة الصناديق الإسلامية: مراجعة والرؤية المستقبلية 2015**، بنك نيجارا ماليزيا، 2015/12/30، ص: 02. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=163&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 2016/03/22، على الساعة: 19:33.

[53] التمويل الإسلامي المستدام والراسخ يشهد نموا في المنتجات المنظمة، **مرجع سابق**، ص: 05.

[54] صناعة الصناديق الإسلامية: مراجعة والرؤية المستقبلية 2015، **مرجع سابق**.

الشكل رقم (68): تطور الأصول الإسلامية المدارة في ماليزيا في الفترة (2010-2015)

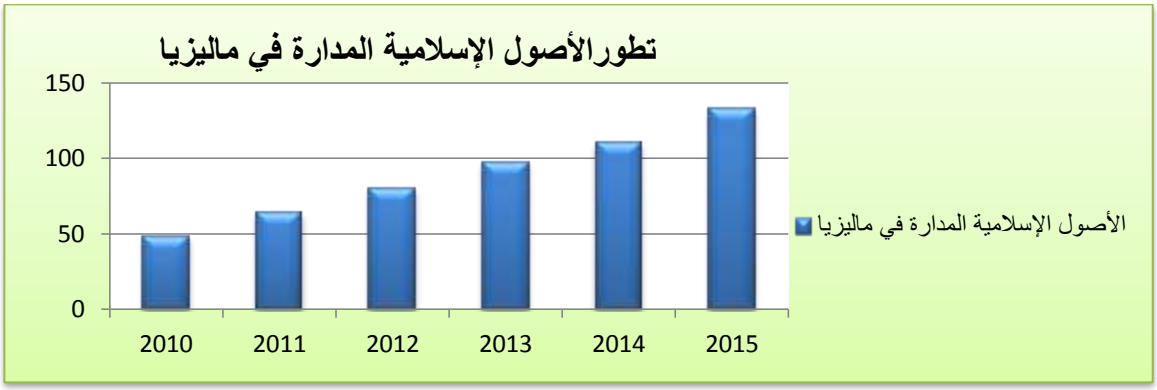

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (42)

نلاحظ من الشكل أن الأصول الإسلامية المدارة في ماليزيا بواسطة صناديق الإستثمار الإسلامية قد ارتفعت من **48** مليار رينجت ماليزي عام **2010** إلى **132.38** مليار رينجيت ماليزي سنة **2015**. وهو نمو معتبر خلال **6** سنوات، يدل على زيادة ونمو هذه الصناعة. وما يؤكد ذلك هو زيادة عدد الصناديق المختلفة التي يتم اطلاقها سنويا والتي يمكن تتبع تطور بعض أنواعها، والمتمثلة في صناديق بيع الجملة والصناديق الإستثمانية كمايلي:

الجدول رقم (43): تطور عدد صناديق بيع الجملة والصناديق الإستثمانية المطلقة في ماليزيا في الفترة (2010-2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد صناديق بيع الجملة	19	30	41	52	69	93
عدد الصناديق الإستثمانية	152	164	169	178	188	193

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير هيئة الأوراق المالية الماليزية من سنة 2011 حتى سنة 2015، من موقع الهيئة على الرابط: **http://www.sc.com.my**.

الشكل رقم (69): تطور عدد صناديق بيع الجملة والصناديق الإستثمانية المطلقة في ماليزيا خلال الفترة (2010-2015)

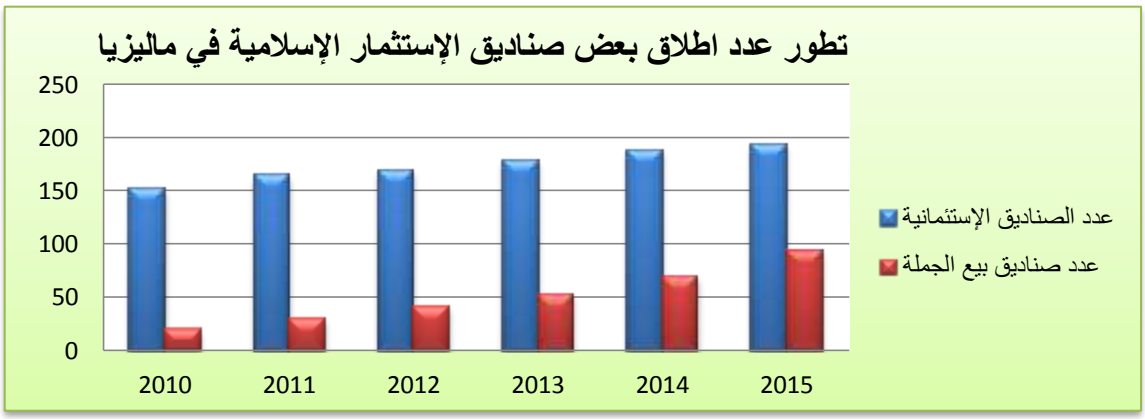

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (43)

نلاحظ أن عدد صناديق الإستثمار الإستئمانية التي تم اطلاقها خلال الفترة (2010-2015) في ماليزيا، قد شهدت نموا سنويا متزايدا ومرتفعا، وخلال هذه الفترة القصيرة ارتفع عددها من **152** صندوقا عام **2010** إلى **193** صندوقا عام **2015**. ونفس الشيء بالنسبة لصناديق بيع الجملة التي شهدت هي الأخرى نموا سنويا متزايدا ومرتفعا يفوق نمو الصناديق الإستئمانية، حيث ارتفع عددها من **19** صندوقا عام **2010** إلى **93** صندوقا عام **2015**.

إن زيادة عدد الصناديق الإستثمارية الإسلامية التي يتم اطلاقها سنويا في ماليزيا في مختلف المجالات، يدل على انتشار هذه الصناعة وزيادة الإقبال عليها من مختلف المتعاملين، وهو مؤشر جيد على أن ماليزيا تسعى جاهدة لتقديم العديد من الإبتكارات في مجال المالية الإسلامية التي تخدم مختلف مجالات التنمية كتقديمها لأول صندوق استثمار اسلامي في مجالات العقارات وغيرها من الإبداعات المالية المتميزة.

المطلب الرابع: واقع صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا

الفرع الأول/ نشأة صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا وعوامل نجاحها:

تم تأسيس صناعة التكافل في ماليزيا في بداية الثمانينات نظرا لحاجة المسلمين إلى بديل شرعي للتأمين التقليدي، وكذلك من أجل تعزيز عمل البنك الإسلامي الذي تم تأسيسه في عام **1983**م. وكان من أهم أسباب تأسيسها، هو إصدار لجنة الفتوى الوطنية الماليزية لفتوى تنص على أن التأمين على الحياة في وضعه الراهن يعتبر عقدا باطلا نظرا لوجود عناصر الغرر والربا والميسر فيه. وبناء على ذلك شكلت الحكومة فريق عمل خاص في عام **1982** لدراسة مدى إمكانية إنشاء شركة تأمين إسلامي.[55]

وبناء على توصيات فريق العمل المذكور تم إصدار أول قانون للتكافل عام **1984**، الذي على إثره تأسست أول شركة تكافل في ماليزيا في **29** نوفمبر **1984** وهي "شركة تكافل ماليزيا" (**Malaysia Syarikat Takaful Berhad**).

في عام **1988** تولى البنك المركزي الماليزي مسؤولية مراقبة صناعة التأمين التكافلي والإشراف عليها. ومن أجل تعزيز تنمية صناعة التكافل كذلك، تم تأسيس اتحاد مخصص لشركات التكافل في عام **2002**، ويعرف باتحاد التكافل الماليزي، حيث يسعى هذا الإتحاد إلى تحسين المراقبة الذاتية لصناعة التكافل بتنسيق ممارسات السوق وتعزيز التعاون بقدر أكبر بين شركات التكافل في سبيل تنمية صناعة التكافل.

[55] **MALAYSIAN TAKAFUL INDUSTRY 1984-2004,** 20 years experience of Malaysian Takaful industry, p: 02. Sur le: http://www.bnm.gov.my/files/publication/tkf/en/2004/booklet.en.pdf, vu le : 22/03/2016, A 18:28.

إن هذه الصناعة قد تطورت حتى أصبحت ماليزيا من الرواد في سوق التأمين التكافلي، وأصبحت من المهيمنين على السوق، فمثلا في عام **2014** هيمنت بمفردها على سوق التكافل في منطقة آسيان (منطقة جنوب شرق آسيا)، وساهمت بقرابة ثلثي حصة سوق التكافل أي بنسبة **71%**، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (70): نسبة مساهمة ماليزيا في سوق التكافل لمنطقة آسيان عام 2014

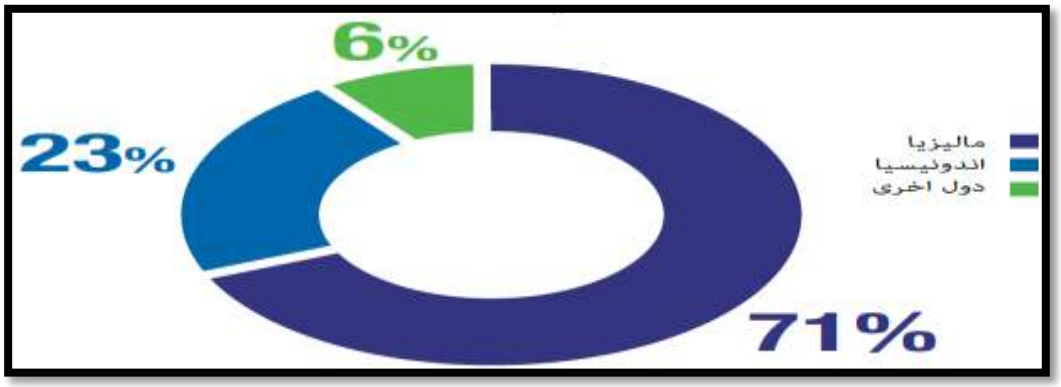

المصدر: التكافل نمو من قوة إلى قوة، بنك نيجارا ماليزيا، 25 نوفمبر 2015، ص:03. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=157&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 2016/03/22، على الساعة: 19:30.

إن هذه الهيمنة جاءت بفضل العديد من العوامل ساعدت على نجاح صناعة التأمين التكافلي الماليزي وجعلها متطورة وناجحة، بل ومثالا رائعا لشركات التكافل على المستوى العالمي. ومن بين تلك العوامل:[56]

- **دعم الحكومة الماليزية**: لاسيما البنك المركزي الماليزي فقد حظيت صناعة التكافل والمصرفية الإسلامية بدعم غير محدود من الحكومة الماليزية والبنك المركزي الماليزي، وهو ما ساعدها على القيام بمبادرات مهمة لتعزيز الصناعة المحلية ومكنها من دخول السوق العالمي، وقد تجسد هذا الدعم في قيام الحكومة بوضع الخطة الأساسية للصناعة المالية **(Master Plan for Financial Sector)** المكونة من خطة وإستراتيجية لمدة **10** سنوات (**2001–2010**) لتعزيز الصناعة المالية المتناولة لصناعة التكافل. وقد بادرت الحكومة أيضا بخطوة عملية من خلال تحييد بعض الضرائب **(neutralization of tax)** وإعفاء بعضها الآخر **(exemption from tax)** لفترة زمنية مرضية للشركات التي توفر خدمات التكافل لكي تشجع نشأة المزيد من شركات التكافل أو نوافذ التكافل في البلد. كما قامت أيضا بعرض رخص التشغيل لشركات التكافل العالمية التي تريد تقديم خدماتها والعمل في ماليزيا. فهذه من بين المبادرات التي قامت بها الحكومة، وهي دليل على دعمها وسعيها لإنجاح الصناعة المحلية.
- **التنافس الصحي**: بين شركات التكافل الموجودة في ماليزيا بحيث تقوم الشركات بشكل مستمر بتطوير منتجاتها وتتنافس في توفير الخدمات في أسعار تنافسية الأمر الذي جعل رسوم الإشتراك في الخدمات في متناول معظم الناس، كما قامت أيضا

[56] معاوية كنه، **خبير ماليزي: قطاع التأمين التكافلي نجح في إثبات وجوده كمنافس قوي لصناعة التأمين التقليدي**، الرياض، مقالة منشورة بتاريخ 10 جويلية 2015، جريدة اليوم، العدد: 365 15، على الرابط: http://www.alyaum.com/article/4077853، تاريخ الإطلاع: 2016/03/22، على الساعة: 18:48.

بتنويع وسائل تسويق منتجاتها لتكون في متناول الناس بما فيها توفير الخدمات عبر قناة البنوك (**Banca Takaful**)، واستعمال شتى أنواع الإعلانات لجذب المشتركين، وتحسين الخدمات لاسيما من ناحية السرعة في الإستجابة للمطالب (**claims**)، وحل مشاكل المشتركين. فكل هذه المبادرات دعت إلى المزيد من التطور.

- **مهارة وكفاءة القوى العاملة:** فصناعة التكافل في ماليزيا تنعم بالكثير من الخبراء والعمال ذوي الكفاءة والمهارة العالية في صناعة التكافل، وقد تمكنت هذه الصناعة من تصدير بعض الكفاءات إلى الدول الإسلامية لتطور شركات التكافل فيها، ويتوقع أن يكون لها أيضا جيل جديد من العمال المتمرسين، علما بأن ماليزيا تتمتع بعدد من المؤسسات تقوم بتدريس وتدريب الطلبة على المبادئ الأساسية والمهارات المحتاج إليها للعمل في صناعة المالية الإسلامية بما فيها التكافل.

لقد جعلت العوامل السابقة الذكر ماليزيا تحقق تقدما كبيرا في هذه الصناعة منذ سنة **1984** حتى سنة **2015**، إلى جانب مختلف خدمات التمويل الإسلامي الأخرى. ويمكن تتبع تطور صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا من خلال دراسة تطور بعض المؤشرات الرئيسية لهذه الصناعة كما هو موضح في العنصر الموالي.

الفرع الثاني/ المؤشرات الرئيسية لصناعة التأمين التكافلي في ماليزيا:

أول ما يدل على تطور صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا هو ارتفاع عدد شركات التأمين التكافلي التي تعمل في السوق المالي الماليزي والتي بدأت شركات محلية، ثم انضمت إليها شركات أخرى أجنبية حتى أصبح عددها من شركة واحدة عام **1984**، إلى **11** شركة عام **2014**. ويمكن تتبع تطور عدد شركات التأمين التكافلي التي تعمل في السوق المالي في ماليزيا في الفترة (2000-2015) كمايلي:

الجدول رقم (44): تطور عدد شركات التأمين التكافلي المسجلة في السوق المالي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد شركات التأمين التكافلي	2	2	3	4	4	5	8	8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد شركات التأمين التكافلي	8	8	9	11	12	12	11	-

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير بنك نيجارا ماليزيا حول صناعة التأمين التكافلي من سنة 2000 حتى سنة 2015. التقارير موجودة على موقع البنك على الرابط: **http://www.bnm.gov.my**/، تاريخ الإطلاع: 2016/03/22، على الساعة: 15:33.

الشكل رقم (71): تطور عدد شركات التأمين التكافلي المسجلة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

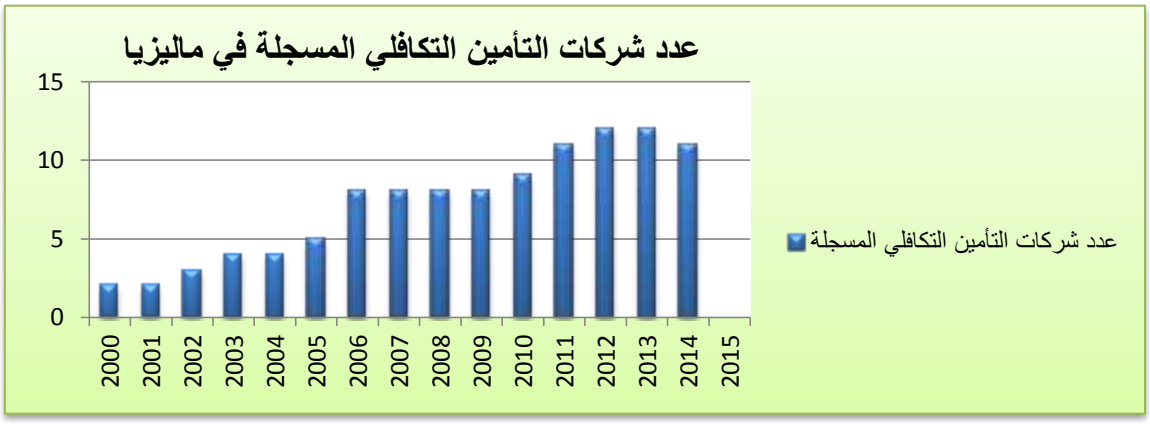

المصدر: إعداد الباحثة بناء على الجدول رقم (44)

يبين الشكل أن عدد شركات التأمين التكافلي في ماليزيا سنة **2000** و**2001** هو شركتين، أي أنه منذ تأسيس أول شركة تكافل سنة **1984**، تم دخول شركة ثانية فقط وهي شركة **Takaful Nasional Sdn. Berhad** التي تم تأسيسها في **20** سبتمبر **1993**، وبعدها أصبح عدد الشركات سنة **2002** ثلاث شركات واستمر عددها في الإرتفاع لتصبح **8** شركات سنة **2006** وظل هذا العدد ثابتا حتى سنة **2010** أين أصبح عددها **9** شركات ثم **11** شركة سنة **2011**، ثم **12** شركة سنة **2012** و**2013**، وبعدها تراجع العدد سنة **2014** إلى **11** شركة. وهي آخر احصائية أمكن الحصول عليها.

إن زيادة عدد شركات التأمين التكافلي العاملة في السوق المالي الماليزي، يدل على توسع هذه الصناعة وعلى توفر المقومات والبيئة الملائمة لتأسيس هذه الشركات، وعلى الإهتمام والتحفيزات التي تقدمها الحكومة الماليزية سواء للمحليين أو الأجانب الراغبين في العمل في مجال التكافل في ماليزيا.

لقد ساهمت زيادة عدد الشركات في ارتفاع مجموع أصول التكافل في السوق المالية الماليزية، هذا الإرتفاع الذي يمكن توضيحه من خلال البيانات التالية:

الجدول رقم (45): تطور مجموع أصول شركات التأمين التكافلي في ماليزيا (2000-2015)

(**الوحدة**: مليون رينجيت ماليزي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مجموع الأصول	1 873	3 019.5	3 626.9	4 429.1	5 028.6	5 878.4	6 899	8 818.3
التكافل العام	330.6	374.8	464.1	568.1	723.5	830	1 098.1	1 373.1
التكافل العائلي	1 542.4	2 644.7	3 162.8	3 861	4 305.1	5 048.4	5 800.9	7 445.2
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
مجموع الأصول	10 569.4	12 445.4	14 720.5	16 948.2	19 045.6	20 934	22 746	-
التكافل العام	1 669.3	1 909.2	2 259.2	2 571	2 755.9	2 982	3 127	-
التكافل العائلي	8 900.1	10 536.2	12 461.2	14 377.2	16 289.8	17 952	19 619	-

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير بنك نيجارا ماليزيا حول صناعة التأمين التكافلي من سنة 2000 حتى سنة 2015. التقارير موجودة على موقع البنك على الرابط: **http://www.bnm.gov.my**/، تاريخ الإطلاع: 2016/03/22، على الساعة: 15:33.

الشكل رقم (72): تطور مجموع أصول شركات التأمين التكافلي في ماليزيا (2000-2015)

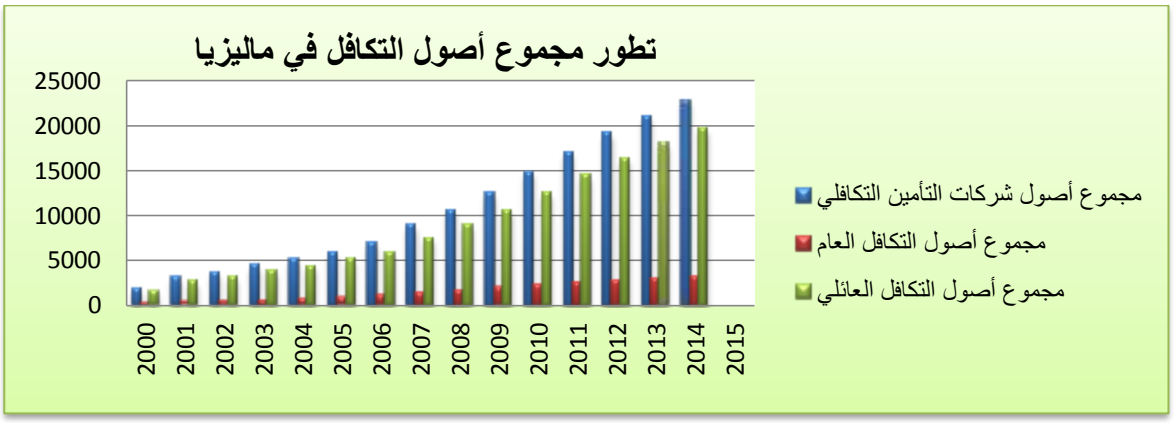

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (45)

يوضح الشكل أن الإتجاه العام للأصول التكافلية هو الزيادة والإرتفاع، حيث أنه في سنة **2000** كان مجموع أصول التكافل **1 873** مليون رينجيت ماليزي، ثم نمت هذه الأصول بوتيرة منتظمة طيلة السنوات اللاحقة لتبلغ **10 569.4** مليون رينجيت ماليزي سنة **2008**، حيث لم يتأثر اتجاه نموها بالأزمة المالية العالمية **2008**، وواصل إرتفاعه حتى وصلت قيمة هذه الأصول **22 746** مليون رينجيت ماليزي عام **2014**. في حين تعذر الحصول على قيمة آخر سنة.

وما يلاحظ كذلك أن زيادة مجموع أصول التكافل يرجع بالدرجة الأولى لزيادة أصول أنشطة التكافل العائلي (الذي يقابل التأمين على الحياة في التأمين التقليدي) مقابل أنشطة التكافل العام (التأمين على الأشياء...). حيث في سنة **2014** كانت مجموع أصول التكافل العام **3 127** مليون رينجيت ماليزي، في حين أن مجموع أصول التكافل العائلي فقد قدرت بـ **19 619** مليون رينجيت ماليزي. أي أن أنشطة التكافل العائلي هي المسيطرة على أنشطة التكافل بأكثر من **75%** وهي

المساهم الأكبر في نمو صناعة التكافل في ماليزيا. وقد نمت أصول التكافل العائلي بمعدل نمو مركب قدر بـ **13.2%** منذ سنة **2009** حتى سنة **2014** مقابل التكافل العام الذي نمت أصوله بمعدل نمو مركب **10.4%**.

إن زيادة أصول شركات التكافل العام والعائلي يدل على أن هذه الصناعة قد استقطبت العديد من المتعاملين، وعلى نجاحها في السوق المالي الماليزي وعلى اتجاهها للتوسع في نشاطها وتسجيلها لنمو قوي خلال هذه الفترة. هذا النمو الذي ساهم في ارتفاع نسبة هذه الأصول من إجمالي الدخل الوطني كما يتضح ذلك من خلال البيانات التالية:

الجدول رقم (46): تطور نسبة أصول التكافل من الدخل الوطني الإجمالي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة أصول التكافل	0.6	1	1.1	1.2	1.1	1.2	1.2	1.6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة أصول التكافل	1.5	1.9	2	2	2.1	2.2	2.2	-

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير بنك نيجارا ماليزيا حول صناعة التأمين التكافلي من سنة 2000 حتى سنة 2015. التقارير موجودة على موقع البنك على الرابط: **http://www.bnm.gov.my/**، تاريخ الإطلاع: 2016/03/22، على الساعة: 15:33.

الشكل رقم (73): تطور نسبة أصول التكافل من الدخل الوطني الإجمالي في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

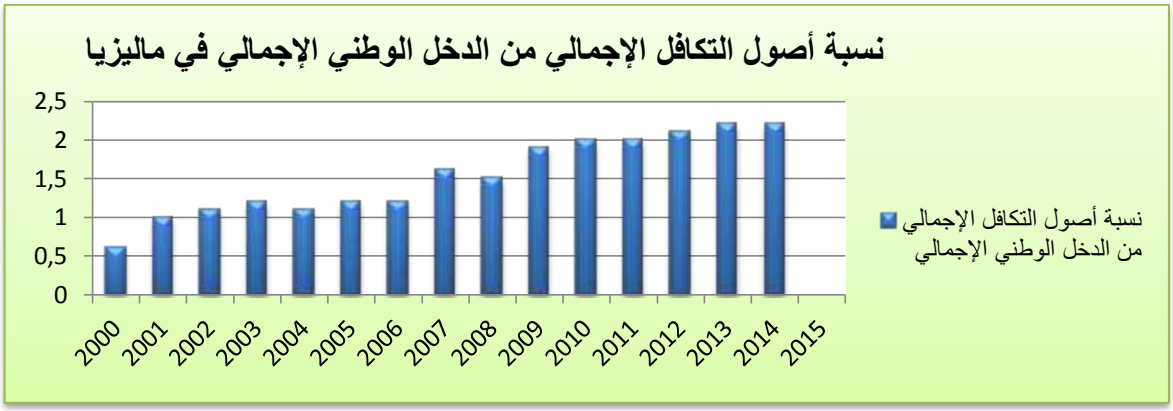

المصدر: إعداد الباحثة بناء على الجدول رقم (46)

لقد كانت نسبة أصول التكافل الإجمالي من الدخل الوطني الإجمالي **0.6%** سنة **2000**، ثم ارتفعت إلى **1%** سنة **2001**، واستمرت في الإرتفاع لتصبح **1.2%** سنة **2003**، ثم حدث تراجع طفيف سنة **2004** أين سجلت هذه النسبة قيمة **1.1%**. وبعدها عادت للإرتفاع لتسجل قيمة **1.2%** سنة **2005**، ثم تواصل ارتفاعها لتصبح **1.6%** سنة **2007**، ثم تنخفض قليلا إلى **1.5%** سنة **2008**، لتعود للإرتفاع سنة **2009** إلى **1.9%** وتواصل ارتفاعها لتبلغ **2.2%** سنة **2014**. في حين تعذر الحصول على احصائية سنة **2015**.

إن اتجاه نسبة أصول التكافل الإجمالي من الدخل الوطني الإجمالي إلى الإرتفاع، مؤشر جيد على نمو هذه الصناعة، وعلى مساهمتها في تحقيق مداخيل اضافية تخدم الإقتصاد الوطني. ويمكن تتبع تطور دخل صافي المساهمات لمجموع التكافل كمايلي:

الجدول رقم (47): تطور دخل صافي مساهمات التكافل في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

(**الوحدة**: مليون رنجينت ماليزي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
دخل صافي المساهمات	991.1	1 400	886	1 014	1 123	1 333.7	1 720.9	2 565
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
دخل صافي المساهمات	3 025.1	3 521.8	4 421.8	4 863	5 887.8	6 207.9	6 330.6	-

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير بنك نيجارا ماليزيا حول صناعة التأمين التكافلي من سنة 2000 حتى سنة 2015. التقارير موجودة على موقع البنك على الرابط: **http://www.bnm.gov.my**، تاريخ الإطلاع: 2016/03/22، على الساعة: 15:33.

الشكل رقم (74): تطور دخل صافي مساهمات التكافل في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

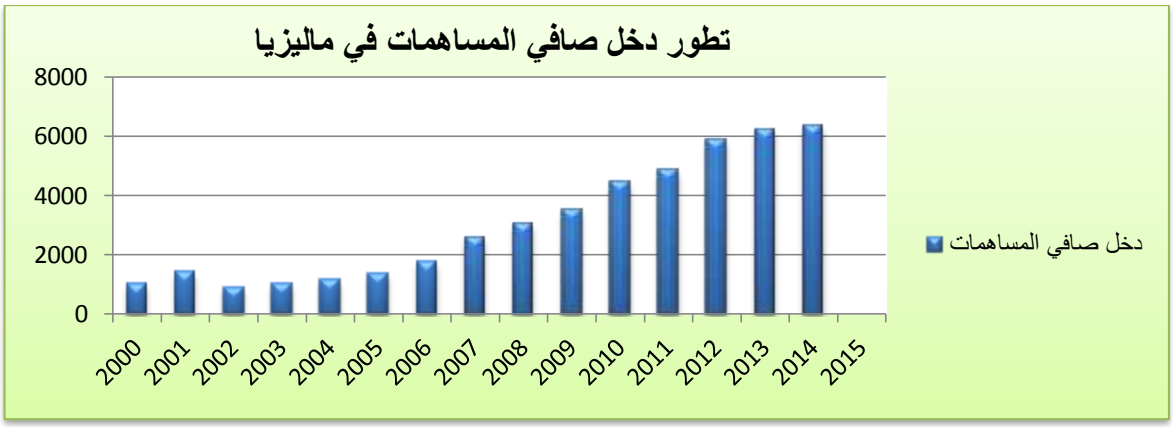

المصدر: إعداد الباحثة بناء على الجدول رقم (47)

لقد نما دخل صافي المساهمات بصورة قوية من **991.1** مليون رينجيت ماليزي عام **2000** إلى **6 330.6** مليون رينجيت ماليزي عام **2014**، رغم بعض الإنخفاضات التي شهدها من عام **2002** حتى عام **2005** مقارنة بسنة **2001**، لكن انطلاقا من سنة **2006** شهد هذا الدخل نموا متواصلا ومرتفعا. وهذا النمو والزيادة يرجع إلى زيادة عدد المساهمات السنوية للتكافل العام والتكافل العائلي وزيادة عدد الشركات التي تعمل في هذه الصناعة وإلى نجاحها في مختلف مشاريعها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وخدماتها ومنتجاتها المتنوعة. هذه المنتجات التي تتنوع بين منتجات تخص الحوادث الشخصية والصحة والتعليم والسيارات وغيرها والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (75): أهم منتجات التأمين التكافلي في ماليزيا

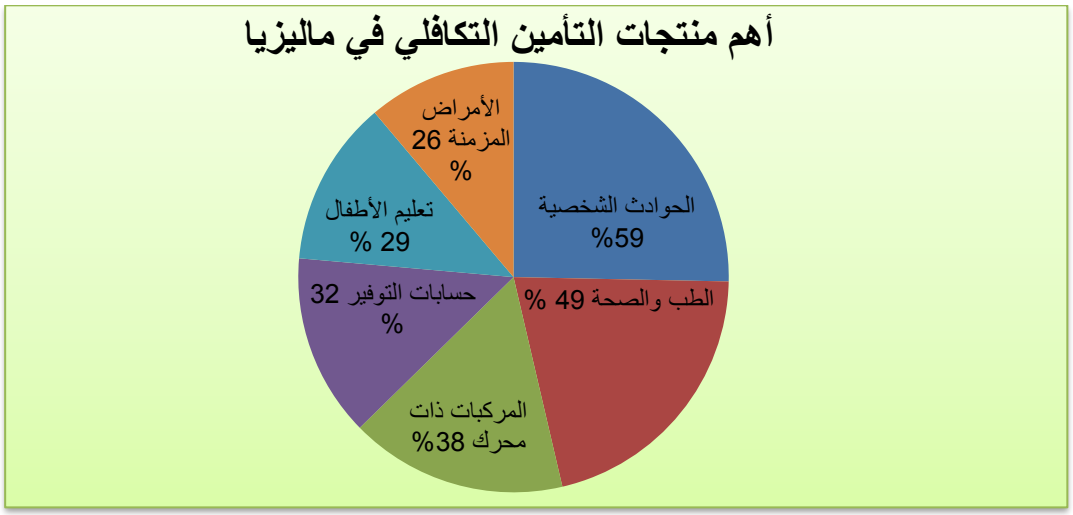

Source : Malaysian Takaful Dynamics Central Compendium 2015, p : 45. Sur le : http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-malaysian-takaful-dynamics-central-compendium-2015/$FILE/EY-malaysian-takaful-dynamics-central-compendium-2015.pdf, vu le : 26/03/2016, A : 15 :56.

حيث تأتي في المرتبة الأولى منتجات الحوادث الشخصية بنسبة **59%**، ثم منتجات المجال الطبي والصحي بنسبة **49%**، وبعدها المنتجات الخاصة بتأمين السيارات بنسبة **38%**، ثم حسابات التوفير بنسبة **32%**. أي أن منتجات التكافل العائلي هي الأكثر انتشارا واستخداما مقارنة بمنتجات التكافل العام.

أخيرا ما يمكن قوله أن صناعة التأمين التكافلي في ماليزيا رغم النمو الذي تشهده، إلا أنها لا تزال ضعيفة مقارنة بمقدرات ماليزيا كدولة رائدة في التمويل الإسلامي، فحصتها في البلاد لا تزال صغيرة حيث لا تتجاوز سوى **10%** من أصول قطاع التكافل والتأمين التقليدي معا، في حين يسيطر التأمين التقليدي على قطاع التأمين.

إن التأمين التكافلي الماليزي بإمكانه تقديم المزيد من الإبتكارات والخدمات الأفضل في السوق للعملاء مقارنة بالتأمين التقليدي، ورغم أن بنك نيجارا ماليزيا يلعب دورا في تطوير هذه الصناعة عن طريق توفير بيئة مواتية من خلال توفير الأطر القانونية والتشريعية المناسبة إلا أنه مازال يستطيع إعطاء دفعة أكثر قوة مع اضفاء المزيد من الإهتمام يعادل الإهتمام بالبنوك الإسلامية والصكوك.

المطلب الخامس: واقع الزكاة والوقف في ماليزيا

الفرع الأول/ واقع الزكاة:

لقد اهتمت ماليزيا بالزكاة كمؤسسة اجتماعية، واتخذت منها أداة اقتصادية لمحاربة الفقر، وسهرت على توفير البنية التحتية في مختلف مقاطعاتها لجمع الزكاة وتوزيعها بكفاءة على مستحقيها، وتوسيع نطاق خدماتها بين مختلف أبناء الشعب الماليزي، وذلك بسن مختلف الشرائع والقوانين واللوائح المنظمة لكيفية جمع وتوزيع الزكاة، واتخاذ اجراءات كثيرة في جانب الإدارة المؤسساتية للزكاة وذلك بإنشاء مراكز للزكاة منظمة وأكثر مهنية في العديد من الولايات الماليزية تابعة لمجالس الشؤون الإسلامية؛ كإنشاء مركز جمع الزكاة في ولاية كوالامبور عام **1991**، يليها مركز زكاة سيلانجور عام **1992**... وغيرها من المراكز.[57]

وتجذر الإشارة إلى أنه في الفترة الممتدة من دخول الإسلام حتى مجيء الإستعمار البريطاني إلى ماليزيا لم تتوفر معلومات كافية عن كيفية إدارة أموال الزكاة، ولم تكن هناك طريقة رسمية لجمعها وتوزيعها، بل كانت الطريقة التقليدية هي السائدة، والتي تقوم على دفع الزكاة إلى العلماء والمشايخ ليتولوا بأنفسهم صرفها إلى مصارفها الموجودة في ذلك الوقت، نظرا إلى أن الناس كانوا يضعون ثقتهم في أولئك العلماء والمشايخ ويحترمونهم لعلمهم ومعرفتهم بأمور الزكاة.

لكن بعد مجيء الإستعمار البريطاني، بدأ التنظيم الرسمي للزكاة تحت إشراف ما يسمى بمجلس الشؤون الإسلامية وهو هيئة مستقلة تابعة لكل ولاية في ماليزيا. وبعد الإستقلال، أصبح أمر جباية أموال الزكاة وصرفها في يد السلطان الذي يترب على عرش كل ولاية من الولايات الماليزية، وبذلك بدأت مرحلة إدارة الدولة للزكاة بماليزيا، حيث صدر قانون الإدارة الدينية الإسلامية سنة **1960**م لتنظيم شؤون جباية الزكاة، وبناء على هذا القانون مُنحت لهذه الإدارة سلطة جمع وصرف الزكاة من خلال مؤسسة بيت المال الذي تولى جمع وصرف الزكاة على مستحقيها في ذلك الوقت.[58] وقد تم تأسيس بيت المال كجهاز خاص بالزكاة تابع لمجلس الشؤون الإسلامية بالولاية الفيدرالية (كوالالمبور) في فيفري سنة **1974**م، وقد كان الغرض من تأسيسه هو توفير مؤسسة مالية إسلامية، غرضها الإسهام في بناء المجتمع والبحث عن الحلول للمشكلات الإجتماعية من الناحية الإقتصادية، والإجتماعية، والخيرية. ومن أجل أن تقوم هذه المؤسسة بعملها بصورة محكمة فقد عهد إلى بيت المال بعد تأسيسه بجملة من المهام أهمها:[59]

- الإشراف على لجنة بيت المال والزكاة، ولجنة التنمية والإستثمار، ولجنة مركز التدريب المهني والحرفي للفقراء والمساكين.
- جباية وحفظ وتوزيع أموال الزكاة والموارد المالية الأخرى لبيت المال.

---

[57] MALAYSIA ISLAMIC FINANCE REPORT 2015, Mainstreaming Islamic Finance within Global Financial Systems, **op.cit,** p: 262. Sur le: http://www.irti.org/English/News/Documents/406.pdf, vu le : 27/03/2016, A 11 :45.

[58] عزمان بن عبدالرحمن، محمد عز الدين عبد العزيز، **دور المؤسسات الزكوية في معالجة الفقر وفق برنامج التنمية الإقتصادية: مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور بماليزيا نموذجا**، ص: 04، مقالة منشورة على الرابط: http://conference.qfis.edu.qa/app/media/353، تاريخ الإطلاع: 2016/03/28، على الساعة: 14:38.

[59] حسن بن ابراهيم الهنداوي، **استثمار أموال الزكاة وأثره في معالجة الفقر: التجربة الماليزية نموذجا**، ص:08. مقالة بتاريخ جويلية 2013، على الرابط: http://iefpedia.com، تاريخ الإطلاع: 2016/03/28، على الساعة: 12:19.

- الإسهام في توعية المجتمع بأهمية الزكاة وإصدار الكتيبات والمجلات والرسائل التعريفية عن بيت المال والزكاة.

والملاحظ في هذه المهام أن الغرض الأساسي من تأسيس بيت المال هو تنمية أموال الزكاة واستثمارها ورعاية الفقراء والمساكين. أي ليس فقط إعطائهم نصيبهم من الزكاة بل تدريبهم وتعليمهم بعض الحرف التي قد تجعلهم في المستقبل يستغنون عن الزكاة، وربما يكونون من الذين يساهمون في دفعها.

وبعد ذلك مع بداية الخصخصة في ماليزيا في سنة 1990م بدأت مراكز الزكاة في الإنفصال عن بيت المال والتحول إلى مؤسسات مستقلة بذاتها، حيث أصبحت بعض المراكز مستقلة استقلالا تاما تتولى بنفسها جباية وتوزيع الزكاة، في حين بعض المراكز الأخرى تتولى جباية الزكاة فقط دون توزيعها ويتولى مجلس الشؤون الإسلامية ذلك، وفي ولايات أخرى هو من يتولى جمع الزكاة وتوزيعها.

وقد تطورت حصيلة الزكاة سنة بعد أخرى بفضل هذه المؤسسات، وبفضل اهتمام الدولة بهذه الأداة الإسلامية التي تجمع بين أداء فرض ديني وخدمة اقتصادية للمجتمع وخصوصا الطبقة الفقيرة والمحتاجة، وأيضا بفضل تنوع وسائل دفع الزكاة، والتي من بينها الدفع في المكاتب، الدفع عن طريق الأنترنت، البطاقات الإلكترونية وبطاقات الإئتمان، مكاتب البريد، نظام الرسائل القصيرة، حيث ساهمت كل هذه الآليات في تحفيز المزكين على دفع زكاتهم.

ويمكن رصد تطور حصيلة جباية الزكاة وحصيلة توزيعها خلال الفترة (2000-2015) من خلال الجدول التالي، متبوعا بالتمثيل البياني لهذا التطور:

الجدول رقم (48): تطور مجموع حصيلة الزكاة ومجموع توزيعها في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

(**الوحدة**: مليون رينجيت ماليزي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مجموع حصيلة الزكاة	-	320.3	373.9	408.4	473.3	573.1	670.7	806.3
مجموع الزكاة الموزعة	-	-	-	349.5	353.1	424.2	498	626
% التوزيع	-	-	-	85.6	74.6	74	74.3	77.6
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
مجموع حصيلة الزكاة	1038.1	1196.9	1363.8	1641.1	1930	2260	-	-
مجموع الزكاة الموزعة	749.4	1020.8	1176.5	1291.5	1670	1920	-	-
% التوزيع	72.2	85.3	86.3	78.7	86.5	85	-	-

Source: MALAYSIA ISLAMIC FINANCE REPORT 2015, Mainstreaming Islamic Finance within Global Financial Systems, op. cit, p: 262.

الشكل رقم (76): تطور حصيلة جباية الزكاة وتوزيعها في ماليزيا في الفترة (2000–2015)

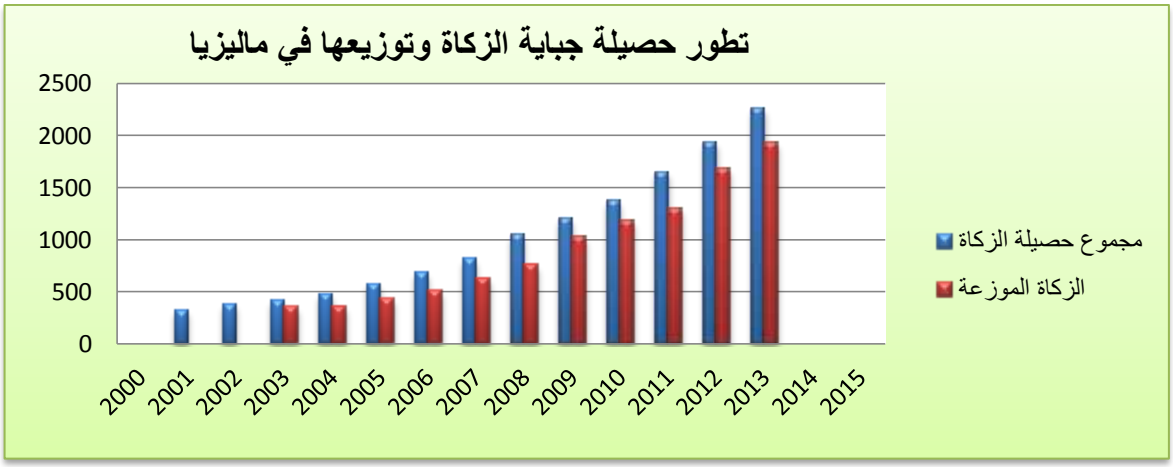

المصدر: إعداد الباحثة بناء على الجدول رقم (48)

توضح البيانات السابقة أن حصيلة الزكاة في ماليزيا تتجه نحو الزيادة والإرتفاع، ونفس الشيء بالنسبة للحصيلة الموزعة، حيث في سنة **2001** تم جمع ما يقدر بـ **320.3** مليون رينجت ماليزي، وخلال **15** سنة أي في عام **2013** بلغت ما قيمته **2 260** مليون رينجيت ماليزي وهي آخر احصائية أمكن الحصول عليها.

إن هذا الإرتفاع في حصيلة الزكاة يدل على نمو معتبر بلغ متوسطه السنوي **18.36%** وهو ناتج عن زيادة عدد المزكين وعن ثقة أفراد الشعب الماليزي في المؤسسات التي تتولى جمع الزكاة وتوزيعها. أما بالنسبة للحصيلة الموزعة فهي كذلك شهدت نموا وزيادة، حيث تعذر الحصول على الكمية الموزعة في السنوات الثلاث الأولى، لكن ابتداء من سنة **2003** فقد بلغ مقدار الزكاة الموزعة ما قيمته **349.5** مليون رينجيت ماليزي وذلك بنسبة **85.6%** من مبلغ الزكاة الذي تم جمعه في هذه السنة والذي قدر بـ **408.4** مليون رينجيت ماليزي. واستمرت الحصيلة الموزعة في الإرتفاع والزيادة بالموازاة مع ما يتم جمعه من أموال الزكاة لتبلغ سنة **2013** ما قيمته **1 920** مليون رينجيت ماليزي وذلك بنسبة **85%** من مبلغ الزكاة الذي تم جمعه في هذه السنة والذي قدر بـ **2 260** مليون رينجيت ماليزي كما سبق الذكر.

اذن فزيادة مجموع الزكاة الموزعة مرتبط بزيادة الحصيلة التي يتم جبايتها، وما يلاحظ أن هذه الحصيلة لاتوزع كاملة وذلك لأسباب غير معروفة، ورغم أن نسبة التوزيع مرتفعة جدا تتجاوز في المتوسط **80%**، إلا أنها ليست ثابتة وتختلف من سنة إلى أخرى، حيث أدنى نسبة توزيع كانت سنة **2008** أين قدرت بـ **72.2%**، وأعلى نسبة توزيع كانت سنة **2012** أين قدرت بـ **86.5%**.

إن أموال الزكاة التي يتم جمعها، توزع وتصرف على الأصناف التي ذكرها الله سبحانه وتعالى في قرآنه الكريم كمايلي:[60]

[60] MALAYSIA ISLAMIC FINANCE REPORT 2015, Mainstreaming Islamic Finance within Global Financial Systems**, op.cit**, p: 267.

- **الفقراء والمحتاجين:** توزع عليهم زكاة عيد الفطر، الإمدادات الشهرية الغذائية والمالية والطبية، والتعليم، رأس المال التجاري وفي حالة الطوارئ.
- **المؤلفة قلوبهم:** عيد الفطر، الإمدادات الشهرية الغذائية والمالية والطبية، والتعليم، رأس المال التجاري والطوارئ.
- **في سبيل الله:** الأجهزة للمسجد، منحة التعليم، الدعوة ونشر الأنشطة الإسلامية، بدلات المعلمين الدينية.
- **الغارمين:** الديون بسبب الإحتياجات الأساسية، والديون الناتجة عن الشخص الضامن لغيره، والديون من أجل الأمة.
- **ابن السبيل:** تكاليف النقل إلى أماكن الدراسة، والمسافرين الذين تقطعت بهم السبل.
- **الرقاب:** تحرير العمال من أصحاب الأعمال القمعية والتحرر من الأمراض الإجتماعية.

ويمكن رصد مبالغ ومعدلات استفادة الأصناف الثمانية من أموال الزكاة خلال سنتي **2010** و**2013** كمايلي:

الجدول رقم (49): توزيع الزكاة على الأصناف الثمانية في ماليزيا خلال سنتي 2010 و2013

(**الوحدة**: مليون رنجيت ماليزي)

السنوات / الأصناف	2010	2013	% من الحصيلة الإجمالية 2010	% من الحصيلة الإجمالية 2013
الفقراء والمحتاجين	–	777	–	40.5
المساكين	478.92	–	42.22	-
العاملين عليها	116.36	255.94	10.26	13.3
المؤلفة قلوبهم	48.18	100.29	4.25	5.2
في الرقاب	13.31	34.54	1.17	1.8
الغارمين	41.69	65.01	3.68	3.4
في سبيل الله	431.74	678.48	38.06	35.4
ابن السبيل	4.19	7.13	0.37	0.4

المصدر: احصاءات **2010** من: Islamic Social Finance Report 2014, THOMSON REUTERS, p: 47. Sur le: https://d3a0oa8cittb3t.cloudfront.net/researchreports/ISFR_Report/83003648_TR_ISF_REPORT_LORES.PDF, vu le : 27/03/2016, A : 11 :59 .

احصاءات **2013** من: MALAYSIA ISLAMIC FINANCE REPORT 2015, Mainstreaming Islamic Finance within Global Financial Systems, **op.Cit,** p: 267.

الشكل رقم (77): معدل استفادة أصناف الزكاة من حصيلة الزكاة في ماليزيا سنتي 2010 و2013

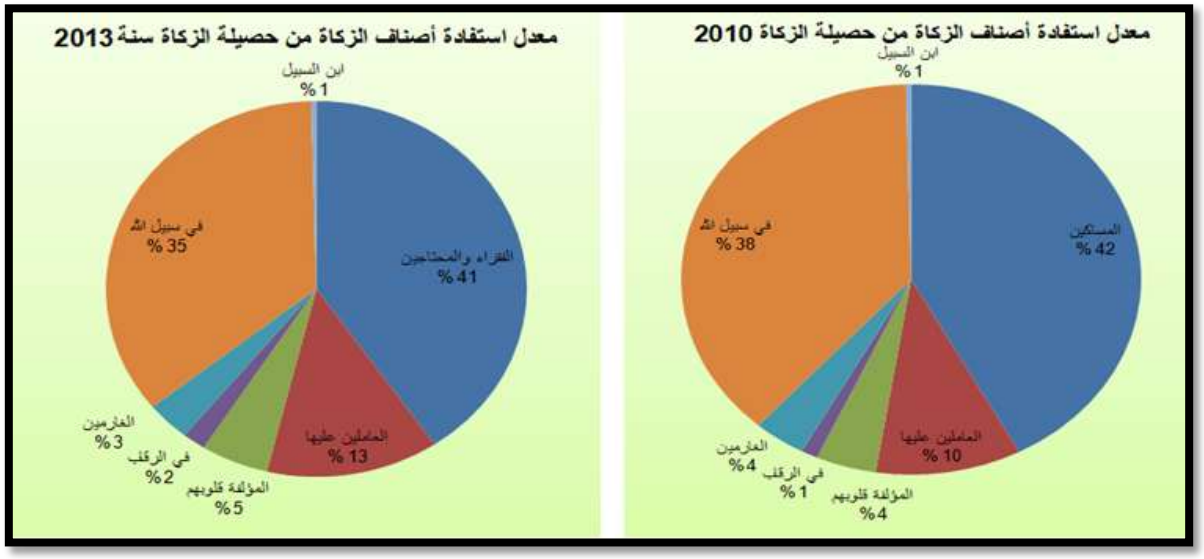

المصدر: إعداد الباحثة انطلاقا من الجدول رقم (50)

إن صنف الفقراء والمحتاجين والمساكين هم الفئة الأكثر استفادة من أموال الزكاة بنسبة لا تقل عن **40%** من إجمالي حصيلة الزكاة، ثم فئة في سبيل الله بنسبة **38%** سنة **2010** و**35%** سنة **2013**، وبعدها تأتي فئة العاملين عليها بنسبة **10%** سنة **2010** و**13%** سنة **2013**، ثم فئة المؤلفة قلوبهم بنسبة **4%** سنة **2010** و**5%** سنة **2013**، ثم فئة الغارمين بنسبة **4%** سنة **2010** و**3%** سنة **2013**، ثم فئة في الرقاب بنسبة **1%** سنة **2010** و**2%** سنة **2013**، وأخيرا فئة ابن السبيل بنسبة **1%** سنة **2010** و**2013**.

ما يلاحظ أن كل الأصناف الثمانية المذكورة في القرآن الكريم تستفيد من أموال الزكاة (زكاة الفطر وزكاة الأموال)، وأنه رغم الإستقرار النسبي في معدلات التوزيع، إلا أن حصة كل صنف من الأصناف الثمانية قد زادت وارتفعت سنة **2013** مقارنة بسنة **2010**، فمثلا بالنسبة للعاملين عليها فقد ارتفعت من **116.36** مليون رينجيت ماليزي سنة **2010** إلى **255.94** مليون رينجيت ماليزي سنة **2013**، وهذه الزيادة مرتبطة كذلك بزيادة الحصيلة الإجمالية للزكاة وبكفاءة وعدالة التوزيع بين مختلف هذه الأصناف.

أخيرا ما يمكن قوله أن مراعاة أولويات التوزيع بين مختلف الأصناف الثمانية واستفادة جميع هذه الأصناف من أموال الزكاة، دليل على التحسن المستمر في إدارة أموال الزكاة في ماليزيا وعلى قيامها بدورها الإقتصادي والإجتماعي المنوط بها.

الفرع الثاني/ واقع الوقف:

إلى جانب الزكاة؛ يعد الوقف من الأدوات المخصصة لخدمة المجتمع في ماليزيا، حيث تولي الحكومة أيضا اهتمامها بالمؤسسات الوقفية. فإدارة الأملاك الوقفية وكل ما يتعلق بها من اختصاص مجلس الشؤون الإسلامية أو الدينية لكل ولاية، وإلى جانب هذه المجالس شكلت الحكومة الماليزية قسم الزكاة، الوقف والحج المعروف باسم **"JAWHAR"** تحت إشراف رئيس الوزراء في **27** مارس **2004** بهدف جعل الإدارة أكثر تنظيما وفعالية وتحقيق حفظ الأموال الوقفية والزكوية وشؤون الحج وإدارتها وترتيبها. لكن هذا القسم لا يملك أي سلطة في تنظيم وإدارة الأملاك الوقفية بل يلعب دور منسق التخطيط ومراقب وملاحظ لمسائل الوقف. وفي مايلي الهيكل الإداري لإدارة الأملاك الوقفية.

الشكل رقم (78): الهيكل المؤسساتي للوقف في ماليزيا

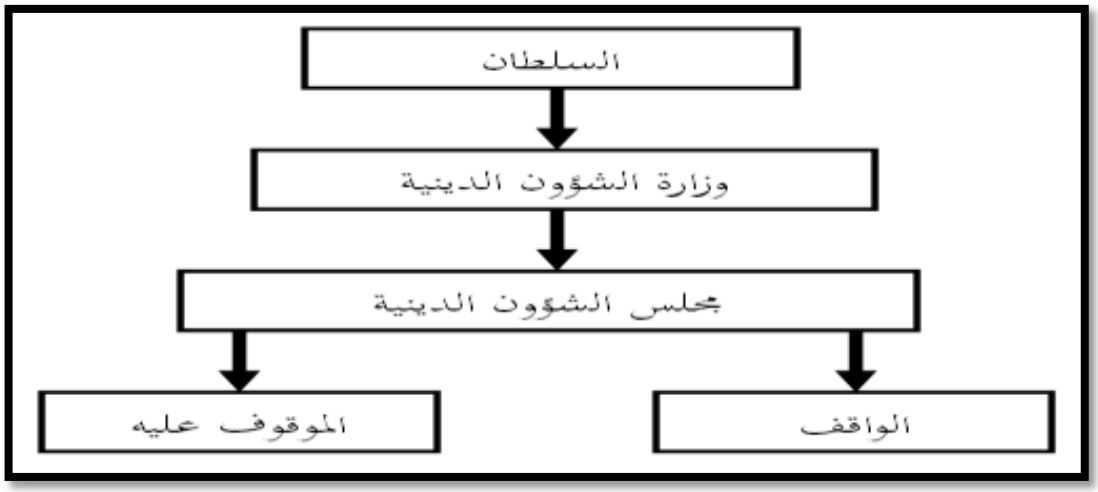

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على: Islamic Social Finance Report 2014,**op.Cit**, p: 78.

يأتي على رأس الهيكل المؤسساتي لإدارة الأوقاف في كل اقليم من الأقاليم الماليزية السلطان باعتباره الزعيم الديني والثقافي، أما من يتولى شؤون الوقف مباشرة فهو مجلس الشؤون الدينية أو الإسلامية وذلك بتعيين لجنة أو موظف تنفيذي يسهر على تسيير مختلف الأملاك الوقفية. والمجلس ليس جهاز حكومي بل هو جهاز مستقل له سلطاته وصلاحياته الخاصة، إلا أن الوزارة بتأسيسها لقسم الزكاة والوقف والحج أصبحت كما سبق القول تلعب دور المراقب والمنسق.

ومن مميزات الوقف في ماليزيا هو أن كل وقف يجب أن يسجل باسم مجلس الشؤون الإسلامية كمالك لها وفقا للقانون الوطني للأراضي عام **1965**، حيث هذا الشرط يسمح للمجلس بتسجيل وامتلاك قاعدة بيانات كاملة لجميع الأملاك الوقفية.[61]

إن القوانين الماليزية تعترف بالوقف العام والوقف الخاص والوقف المشترك، وأنواع الوقف الأكثر شيوعا في الدولة هي:[62]

- أراض موقوفة لقطاع الزراعة أو التجارة.
- أراض موقوفة لمساجد أو مصليات أو مدارس إسلامية أو دور أيتام.
- أموال لدعم وترميم وخدمة المساجد والمصليات ومدارس إسلامية ودور الأيتام.
- بنايات تجارية وسكنية.

إن معظم الأملاك الوقفية الموجودة في ماليزيا والتي تقتطع نسبة كبيرة في حدود **90%** من مساحة الأملاك هي أملاك ذات أهداف دينية مثل المساجد والمصليات والمدارس الدينية، وهي أملاك لا يمكن صرفها في أي استثمارات أخرى إلا للضرورة القصوى. في حين أن الأراضي والأملاك الموقوفة التي يمكن استثمارها بحيث تدر المال تساوي فقط **10%** من الأملاك الوقفية، وتضم أراضي صناعية وزراعية وخدمية وأبنية تجارية، وزيادة على ذلك فإن هذه الأملاك تؤجر عادة بسعر أقل من سعر السوق العادي.[63] ولا تخضع سوى لصيغة استثمارية واحدة وهي الإجارة، في حين أن الجزء الغالب من الأراضي الموقوفة يحتوي على أراضي ذات مواقع استثمارية جيدة في مراكز المدن، بينما يشتمل الجزء الآخر على أراضي زراعية في المناطق الريفية. ويواجه جزء كبير من الأراضي الوقفية بنوعيها الحضري والريفي الإهمال التام أو التعدي عليها من قبل أناس استخدموها بغير حق.

إن الأراضي الوقفية ذات المواقع الجيدة كان من الممكن استغلالها بصورة أفضل، كتشييد المباني عليها ثم تأجيرها لتحقيق عائد أكبر، إلا أن هذا لم يحدث إلا في السبعينات مع الطفرة العقارية التي شهدتها البلاد، حيث قامت بعض الأقاليم عن طريق مجالسها الإسلامية بتشكيل لجان استثمار استشارية لهذه المجالس تضم موظفين مختصين يقدمون المشورة المتخصصة حول نوع الإستثمار والنواحي الفنية المتعلقة بانشائه ومصادر تمويله.[64]

---

[61] Zulkifli Hasan and Muhammad Najib Abdullah, **THE INVESTMENT OF WAQF LAND AS AN INSTRUMENT OF MUSLIMS' ECONOMIC DEVELOPMENT IN MALAYSIA**, p: 03. Sur le: http://www.kantakji.com/media/5162/z140.pdf, vu le: 03/04/2016, A 14:43.

[62] سامي محمد الصلاحات، **قراءة نقدية في تجربة الوقف بماليزيا**، مارس 2005، بدون ناشر، ص: 09. على الرابط: http://www.iiiw.info/uploads/1378278588_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%201.pdf، تاريخ الإطلاع: 2016/04/01، على الساعة: 14:27.

[63] سامي محمد الصلاحات، قراءة نقدية في تجربة الوقف بماليزيا، **المرجع نفسه**، ص: 10.

[64] سيد عثمان الحبشي، **تجربة الوقف في ماليزيا**، ترجمة محمود أحمد مهدي، في كتاب نظام الوقف في التطبيق المعاصر(نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية)، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط1، 2003، ص ص: 120-121.

لقد قامت ماليزيا بالعديد من المشاريع الوقفية أهمها؛ صندوق الوقف الخيري الذي أنشأ من قبل الجامعة الإسلامية العالمية إسرا كقسم من أقسام الجامعة في 1999/03/15م، وهو عبارة عن وكيل قانوني يقوم من خلال نشاطات وفعاليات مختلفة بجمع التبرعات والمساعدات لحساب الصندوق الجامعي من أجل تطوير العملية التعليمية والثقافية في الجامعة، ويساعد الطلبة لتأمين دخل خاص بهم، وتطوير الأنشطة الأكاديمية والعلمية، وتوفير المنح والقروض والمساعدات لحاجات الطلبة، والحث على استلام الوقف من مختلف الممتلكات العينية والمعنوية كالنقد والأسهم من داخل ماليزيا أو خارجها. ومن غاياته العليا ايجاد شبكة عالمية لبناء الأمة الإسلامية، وتقوية رابطة الأخوة بين الطلبة المسلمين وسد حاجاتهم وإبراز الهوية الحضارية للجامعة الإسلامية العالمية.[65]

إن الأصول الوقفية في ماليزيا حاليا ووفقا لقسم الأوقاف والزكاة والحج (جوهر) للحكومة الماليزية، لا توجد أرقام شاملة متاحة لتقييمها، وحتى عام **2012** بلغت الأراضي الوقفية **11 091** هكتار والتي تقدر قيمتها بـ **1.2** مليار رينجيت ماليزي. كما ضمت محفظة الأملاك الوقفية العناصر التالية كمايلي:[66]

الجدول رقم (50): محفظة الأملاك الوقفية في ماليزيا حتى عام 2012

عدد الممتلكات الوقفية	عدد وحدات البنايات الوقفية	بعض استخدام الممتلكات
6 406	277	المقابر: 2 446 المساجد: 1 760 استخدام غير محدد: 367 حقول الأرز: 314 المدارس الدينية: 219 المباني: 125 مزارع جوز الهند: 46 مزارع المطاط: 42 بساتين: 38 بيوت للسكن: 15 حدائق: 8

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على: MALAYSIA ISLAMIC FINANCE REPORT 2015, Mainstreaming Islamic Finance within Global Financial Systems, op .Cit, p: 268.

يوضح الجدول السابق أن مجموع الممتلكات الوقفية بلغ **6 406** ممتلكا وقفيا، منها **277** وقفا في شكل بنايات، وأن أغلب استخدامات هذه الممتلكات هي استخدامات دينية في شكل مقابر، مساجد، مدارس دينية كما سبق الذكر. ثم تأتي

[65] محمد الزحيلي، **الصناديق الوقفية المعاصرة (تكييفها، أشكالها، حكمها، مشكلاتها)**، ص: 22. مقالة على الرابط: http://www.kantakji.com/media/4950/52054.pdf، تاريخ الإطلاع: 2016/04/4، على الساعة: 19:02.

[66] MALAYSIA ISLAMIC FINANCE REPORT 2015, Mainstreaming Islamic Finance within Global Financial Systems**, op.cit**, p: 268.

الإستخدامات في شكل حقول ومزارع وبساتين، ثم بيوت للسكن وحدائق. وهذا يدل على أن الممتلكات الوقفية الماليزية تستغل بكثرة في الجانب الديني، وأن هناك فرصا استثمارية كثيرة ضائعة يمكن استغلالها في جوانب أخرى من شأنها تطوير الممتلكات الوقفية أكثر.

إلى جانب ذلك فإن هناك العديد من العوامل تساهم في اعاقة تطور الأملاك الوقفية في ماليزيا وفي تشجيع الأفراد على التبرع بممتلكاتهم وأموالهم. من بين هذه العوامل: نقص الوعي والمعرفة بين عامة الجمهور بالوقف، غياب التوثيق وقواعد البيانات النظامية، عدم كفاية وكفاءة المهارات المهنية لإدارة الأوقاف، غياب الهياكل الإدارية الكافية لإدارة الأوقاف، ونقص في الإجراءات المنسقة والواضحة لتسجيل الأملاك الوقفية. اضافة إلى أن كل الأملاك الوقفية تقريبا ثابتة غير منتجة وغير متطورة بسبب نقص الأموال، حيث أغلب المؤسسات الوقفية تعاني من ضائقة مالية، مما جعلها تبحث جاهدة عن آلية مالية مناسبة لتنمية مختلف الأملاك الوقفية.[67]

وبالتالي، من أجل رفع قيمة هذه الأملاك، فعلى المؤسسات الوقفية أن تدار بمهنية وأفضل ممارسة بنظام إداري معاصر لإبراز تميزها كمؤسسات مالية اسلامية وذلك بجعل ادارة الأوقاف أكثر كفاءة وفعالية من خلال ايجاد الحلول لمختلف المشاكل القائمة، كجعل المؤسسات المالية الإسلامية تتعاون مع هيئات الوقف بخصوص القضاء على الفقر ودعم إعادة توزيع الثروات بالتساوي، وذلك للإعتراف بأهمية الوقف في تحقيق الدور الإجتماعي المنشود في التمويل الإسلامي على المستوى العالمي.

إن مثل هذه المبادرات من شأنها تشجيع الإستثمار في الوقف، وتعزيز الدور الإقتصادي له إلى جانب الدور الإجتماعي، وبالتالي المساهمة في تحقيق تنمية شاملة مستدامة.

[67] Shahriza Osman, Ismail Mat, Jihan Ahmad and Yusuf Haji-Othman, **UNLOCKING VALUE OF WAQF PROPERTY USING HIBAH MUDHARABAH: A CASE STUDY OF COMMERCIAL BUILDINGS IN KEDAH, MALAYSIA,** International Journal of DEVELOPMENT RESEARCH, Vol. 5, Issue, 05, May, 2015, p: 4294. Sur le: http://www.journalijdr.com/sites/default/files/Download%203232.pdf, vu le : 03/04/2016, A 17 :16.

المبحث الثالث: دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا في الفترة (2000-2015)

للوقوف على دور بعض أدوات المالية الإسلامية المتمثلة في أدوات المشاركات والمعاوضات، الصكوك والصكوك الخضراء، الزكاة والوقف في تحقيق بعض جوانب التنمية المستدامة في ماليزيا، تم اختيار نماذج تطبيقية من أرض الواقع الماليزي عن دور كل أداة من خلال دراسة حالة مفصلة لبعض المؤسسات التي تستخدم هذه الأدوات في تمويل القطاعات الإقتصادية والإجتماعية وحتى البيئية. وذلك من خلال العناصر التالية:

- المطلب الأول: دور أدوات المشاركات والمعاوضات (حالة بنك معاملات ماليزيا)
- المطلب الثاني: دور الصكوك والصكوك الخضراء
- المطلب الثالث: دور الزكاة والوقف (حالة مؤسسة زكاة سيلانجور وشركة جوهور)

المطلب الأول: دور أدوات المشاركات والمعاوضات (حالة بنك معاملات ماليزيا)

الفرع الأول/ أهم القطاعات التنموية الممولة عن طريق البنوك الإسلامية في ماليزيا:

تعد البنوك الإسلامية في ماليزيا أول من قدم الخدمات المالية الإسلامية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وقد تنوعت القطاعات التنموية الممولة من قبل هذه البنوك من خلال استخدام مختلف أدوات المشاركات والمعاوضات كمايلي:

الشكل رقم (79): تمويل البنوك الإسلامية في ماليزيا حسب القطاع من جانفي حتى نوفمبر سنة 2014

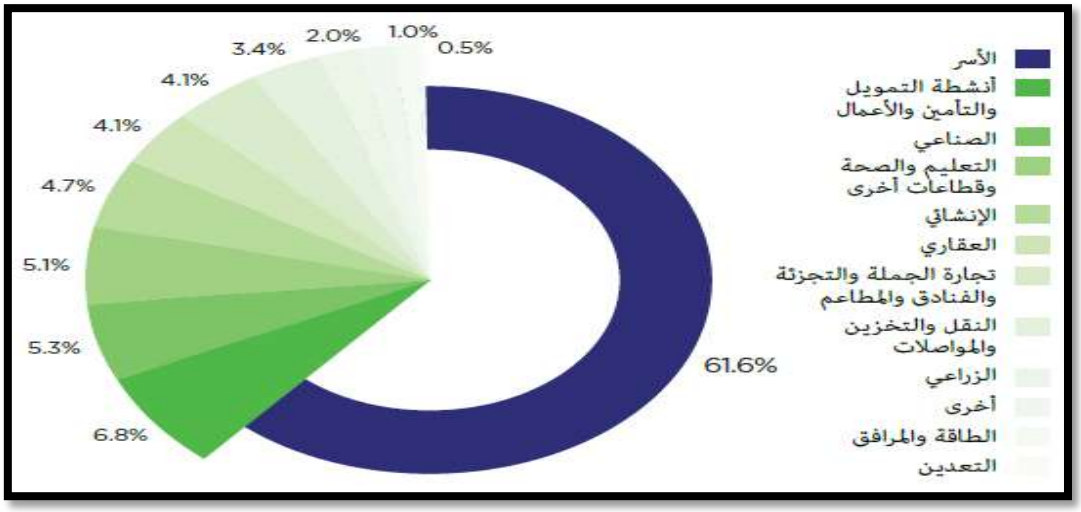

المصدر: التمويل الإسلامي والنمو الإقتصادي والتعزيز المشترك، مرجع سابق، ص:07.

يوضح الشكل أعلاه؛ أهم القطاعات الممولة من قبل البنوك الإسلامية في ماليزيا في الإحدى عشر شهرا من عام **2014**، حيث نلاحظ أنها قطاعات عديدة ومتنوعة بين المالية والصناعية والتجارية والزراعية والخدماتية وغيرها. وأن قطاع الأسر هو القطاع الأكثر استفادة من خدمات البنوك الإسلامية بنسبة **61.6%** وهي نسبة كبيرة ومرتفعة مقارنة بباقي القطاعات مما يعني وجود إمكانيات قوية للمنتجات المصرفية الإسلامية لقطاع الأفراد. ثم يأتي بعده القطاع المالي بنسبة **6.8%**، ثم القطاع الصناعي بنسبة **5.3%**، ثم باقي القطاعات بنسب متقاربة كقطاع التعليم الخاص والصحة، قطاع العقارات، تجارة الجملة والتجزئة، النقل، الزراعة، الطاقة والتعدين وغيرها.

أي أن البنوك الإسلامية توفر مختلف الأدوات المالية الإسلامية الملائمة لمختلف القطاعات التنموية بما يخدم مختلف الأغراض التمويلية كمايلي:

الشكل رقم (80): تمويل البنوك الإسلامية في ماليزيا حسب الغرض من جانفي حتى نوفمبر سنة 2014

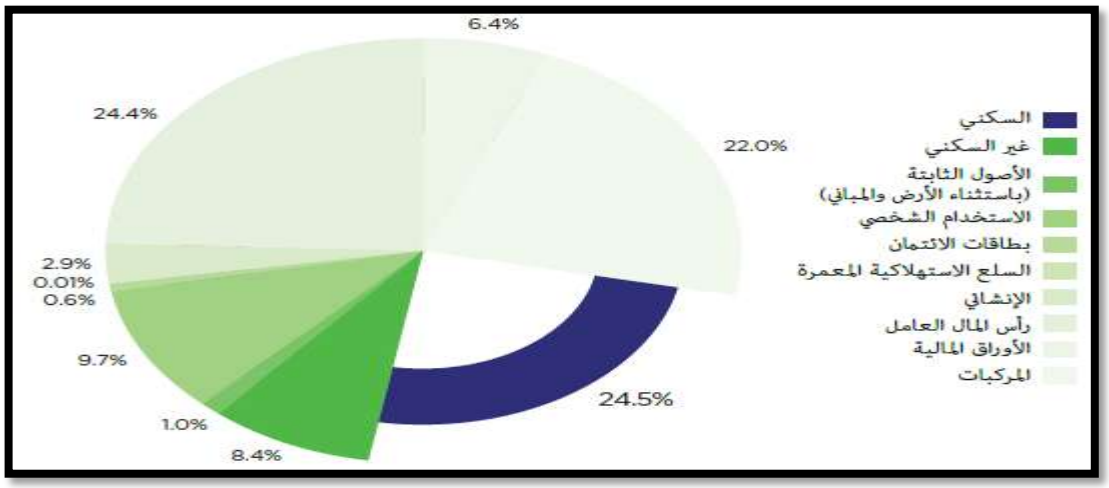

المصدر: التمويل الإسلامي والنمو الإقتصادي والتعزيز المشترك، مرجع سابق، ص:07.

يبين الشكل السابق أن التمويلات المقدمة من قبل البنوك الإسلامية الماليزية خلال الإحدى عشر شهرا من عام **2014**، تستخدم بصورة أساسية لشراء العقارات والسيارات، وكذلك لتمويل رأس المال العامل والإستثمار في الأوراق المالية. حيث بلغت حصة تمويل شراء العقارات السكنية ورأس المال العامل **24.5%** و**24.4%**، على التوالي.كما تم توجيه **22%** من الأموال التي تم الحصول عليها من البنوك لشراء مركبات النقل (سيارات الركاب بشكل أساسي).

وتتم التمويلات السابقة بمجموعة واسعة من المنتجات والأدوات المتاحة ضمن التمويل الإسلامي مثل عقود المشاركة المتناقصة والإجارة ومرابحة السلع. فمثلا قامت إحدى الشركات الرائدة في قطاع الإتصالات بتأمين مرابحة سلعية مشتركة بمبلغ **766.3** مليون دولار أمريكي لدعم رأسمالها العامل ولتعزيز خطط التوسع.[68]

إن ما سبق يوضح القبول الواسع للتمويل الإسلامي في مختلف القطاعات الإقتصادية الحقيقية التي تستند إليها الآفاق الصلبة للنمو في ماليزيا. ومع استمرار توسع الإقتصاد الماليزي، سيلعب التمويل الإسلامي دورا رئيسا في دعم الأنشطة الإقتصادية. ولتوضيح أكثر دور البنوك الإسلامية في تحقيق بعض جوانب التنمية المستدامة في ماليزيا سيتم دراسة حالة أحد البنوك الإسلامية الماليزية من خلال العنصر الموالي.

[68] التمويل الإسلامي والنمو الإقتصادي والتعزيز المشترك، **مرجع سابق**، ص:07.

الفرع الثاني/ دور بنك معاملات ماليزيا في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا:

تأسس بنك معاملات ماليزيا بيرهاد Bank Muamalat Malaysia Berhad (BMMB) في **1** أكتوبر **1999**م، مقره كوالالمبور، وهو ثاني بنك بدأ في ممارسة وتقديم الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية في ماليزيا، شعاره تقديم الخدمات المالية للجميع بغض النظر عن الدين أو العرق أو المعتقدات. رؤيته الإستراتيجية أن يصبح أفضل مقدم للخدمات المالية الإسلامية. قيمه في العمل؛ الرعاية، الإحترام، النزاهة، الإبتكار، وتوجيه الخدمات للجميع. وفي مايلي تطور لأهم عناصر هذا البنك خلال الفترة 2000-2015 متبوعا بالتمثيل البياني لهذا التطور.

الجدول رقم (51): تطور أهم عناصر بنك معاملات ماليزيا خلال الفترة (2000-2015)

(**الوحدة**: مليار رينجيت ماليزي)

السنوات	مجموع الأصول	مجموع الودائع	مجموع التمويلات	عدد الفروع	مجموع الأرباح بعد الزكاة والضريبة
2000	5 121 428	4 326 464	1 813 481	40	8 036
2001	5 445 742	4 965 251	2 091 802	40	17 916
2002	6 565 769	6 029 351	2 312 405	40	9 617
2003	7 315 942	6 846 533	2 272 526	40	3 586
2004	8 070 831	7 455 010	2 887 415	41	(28 720)
2005	10 269 647	9 373 971	4 154 021	42	32 328
2006	13 450 636	12 178 691	5 373 343	43	72 520
2007	13 808 090	12 172 868	5 870 585	48	48 138
2008	14 398 645	12 447 970	6 427 747	48	31 951
2009	15 906 137	13 739 895	6 980 647	48	82 273
2010	16 714 212	14 920 856	7 037 126	49	98 834
2011	18 305 742	16 171 772	7 483 393	51	133 577
2012	20 468 469	18 151 087	9 038 483	58	84 984
2013	21 071 590	18 744 179	10 352 626	59	167 936
2014	20 061 690	17 629 228	11 899 691	59	151 564
2015	22 438 036	19 544 549	13 414 670	59	89 280

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك معاملات ماليزيا في الفترة(2000-2015)، التقارير موجودة على موقع البنك على الرابط: http://www.muamalat.com.my، تاريخ الإطلاع: 2016/05/15، على الساعة: 20.01.

الشكل رقم (81): تطور أهم عناصر بنك معاملات ماليزيا خلال الفترة (2000-2015)

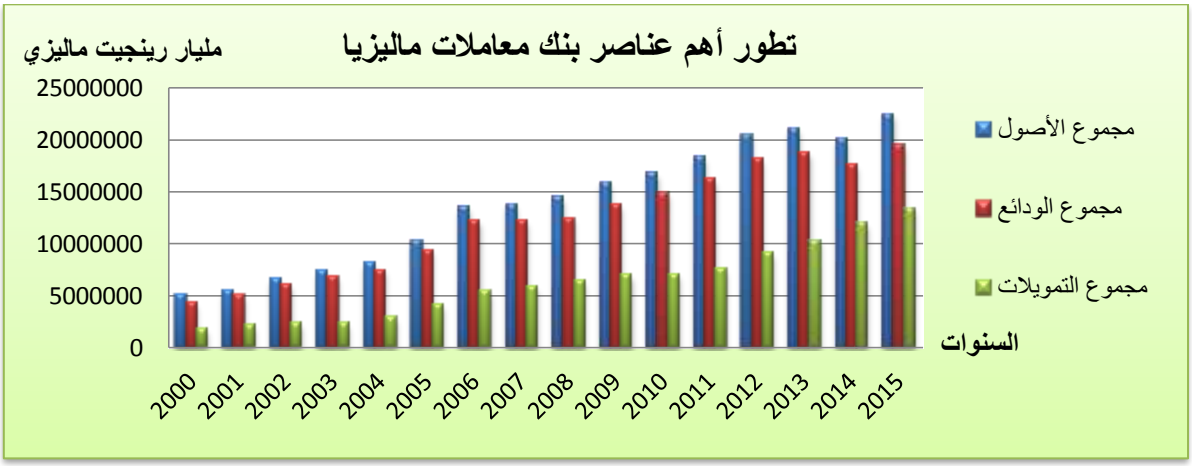

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (51)

نلاحظ أن بنك معاملات ماليزيا قد شهد نموا وتزايدا في أصوله منذ سنة **2000** حتى سنة **2015**، مع بعض التراجع سنة **2014**، وفي سنة **2015** بلغ مجموع هذه الأصول أكثر من **22** مليار رينجيت ماليزي في البنك وجميع فروعه. أما فيما يخص الودائع فهي الأخرى عرفت زيادة ونموا طيلة هذه الفترة حيث أصبحت سنة **2015** أكثر من **19** مليار رينجيت ماليزي بعدما كانت في البداية لا تتجاوز الـ **5** مليارات رينجيت ماليزي. إن زيادة الودائع تعبر عن زيادة ثقة العملاء في بنك معاملات وعلى توسع نشاطه وقدرته على استقطاب المزيد من الأموال لتوظيفها بما ينفع الإقتصاد والمجتمع، كالإستفادة منها في تقديم التمويلات لمختلف المتعاملين الإقتصاديين والتي شهدت هي الأخرى نموا، حيث في سنة **2015** تجاوزت قيمة هذه التمويلات للبنك وفروعه الـ **13** مليار رينجيت ماليزي.

اضافة لهذا فقد شهد البنك زيادة في عدد فروعه حيث أصبح يملك **59** فرعا سنة **2015** بعدما كانت **40** فرعا سنة **2000**. وقد حقق العديد من الأرباح باستثناء خسارة واحدة سنة **2004**. ونلاحظ أن البنك يدفع الزكاة إلى جانب الضرائب فهو يقوم بدوره الإجتماعي إلى جانب الدور الإقتصادي. ويمكن تتبع تطور قيم التمويلات المقدمة من قبل هذا البنك في الفترة (**2000-2015**) حسب العقود والأدوات الإسلامية من خلال الجدول الموالي متبوعا بالتمثيل البياني لهذا التطور كمايلي:

الجدول رقم (52): التمويل حسب العقود في بنك معاملات ماليزيا خلال الفترة (2000–2015)

(**الوحدة**: مليار رينجيت ماليزي)

السنوات	التورق	البيع بثمن آجل	مرابحة	الإجارة	الإجارة ثم البيع	بيع الدين	بيع العينة	استصناع	المضاربة	المشاركة المتناقصة	القرض الحسن	صيغ إسلامية أخرى
2000	-	1 120 125	230 444	176 344	-	-	-	195 868	1 269	1 116	-	88 315
2001	-	1 193 170	422 473	168 539	-	-	-	161 202	665	839	-	144 924
2002	-	1 118 291	515 715	166 099	-	-	-	336 026	834	521	-	154 922
2003	-	1 095 841	542 219	150 485	-	-	-	354 255	1 602	195	-	125 898
2004	-	1 329 272	600 830	155 435	-	-	-	259 032	1 537	318	-	540 991
2005	-	1 691 088	905 345	65 400	706 269		621 209	156 242	1 223	156	-	7 089
2006	-	1 977 474	1 075 754	73 970	1 239 488	-	629 677	369 861	504	60	-	6 555
2007	-	1 903 291	1 277 156	80 125	1 399 032	-	689 272	508 219	-	7 838	-	5 652
2008	339 579	2 073 124	599 383	85 068	1 324 933	849 766	746 957	396 829	-	4 500	-	7 608
2009	763 956	1 999 876	546 189	123 959	1 381 918	1 039 107	685 460	412 910	-	22 119	-	5 153
2010	873 560	2 192 508	655 260	126 525	1 339 247	724 830	664 587	426 367	-	29 398	-	4 844
2011	1 301 019	2 465 728	652 739	260 690	1 207 059	805 213	449 754	301 566	-	23 281	-	16 344
2012	1 979 340	3 947 411	714 268	287 697	1 024 090	732 250	263 365	453 524	-	308	-	27 309
2013	2 961 096	4 237 413	922 188	147 550	1 001 324	753 857	238 175	295 890	-	236	-	66 193
2014	4 044 360	3 843 080	1 175 415	220 758	1 115 632	678 021	746 141	248 038	-	55 933	-	2 059
2015	7 388 380	3 403 062	155 370	62 866	1 074 447	755 149	539 553	160 631	-	89 315	-	848

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك معاملات ماليزيا في الفترة (2000–2015)، التقارير موجودة على موقع البنك على الرابط: http://www.muamalat.com.my، تاريخ الإطلاع: 2016/05/20.

الشكل رقم (82): تطور عقود التمويل الإسلامي في بنك معاملات ماليزيا خلال الفترة (2000-2015)

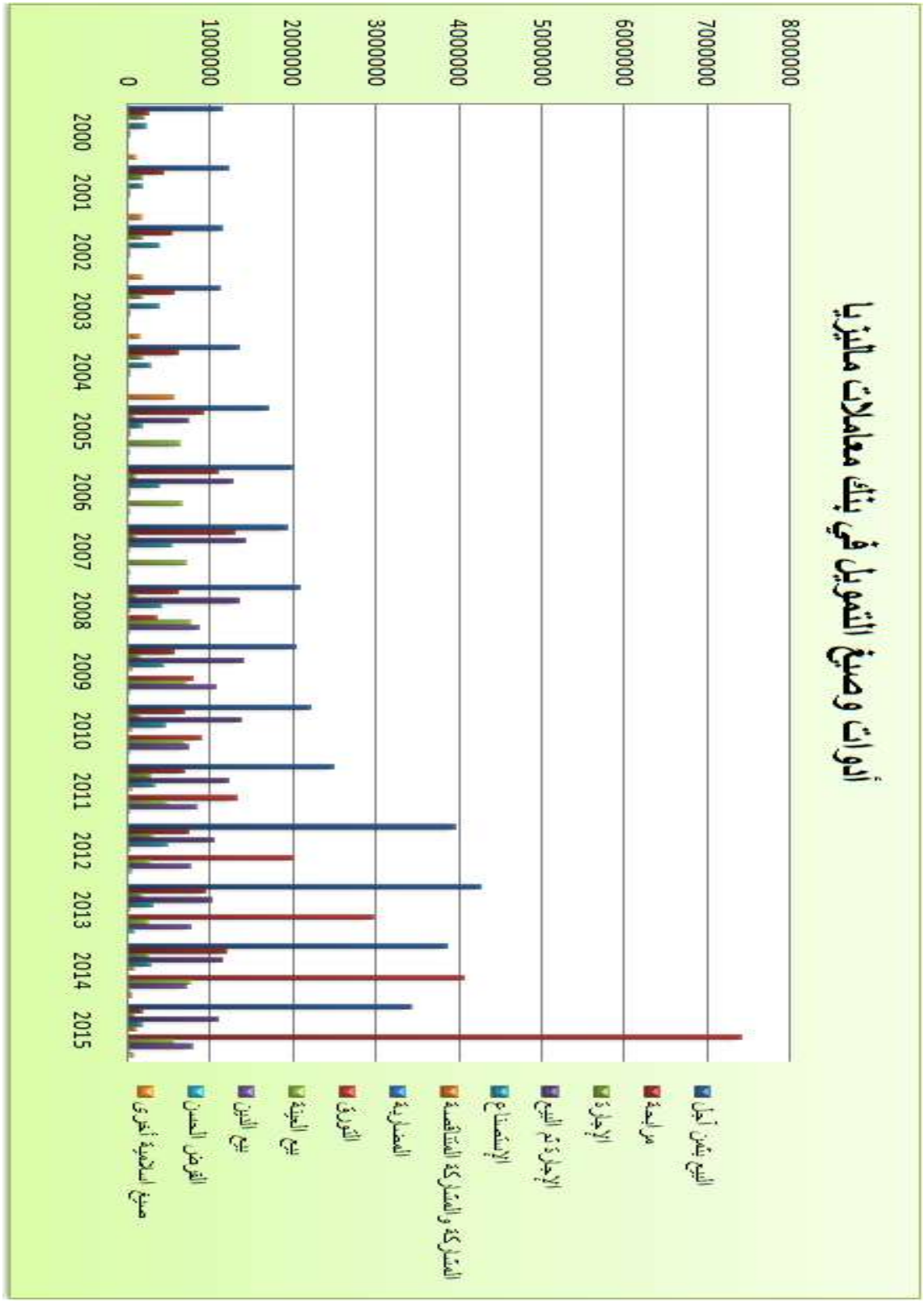

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (52)

نلاحظ من قراءة المعطيات السابقة أن بنك معاملات ماليزيا يستخدم العديد من صيغ وأدوات التمويل الإسلامي لتقديم التمويل للعملاء، إلا أن الطابع الغالب على الصيغ المستخدمة هو طابع البيع والمداينات بالدرجة الأولى، حيث نلاحظ أن البيع بثمن آجل يستحوذ على تشكيلة التمويل بمبالغ ضخمة بلغت أقصاها سنة **2013** أين تجاوزت قيمة الـ **4** مليارات رينجيت ماليزي، كما أن هذه الأداة استخدمت من قبل البنك منذ سنة تأسيسه إلى جانب المرابحة والإجارة والإستصناع. وقد اختلفت قيم المبالغ المستخدمة والموظفة بواسطة هذه الأدوات من سنة إلى أخرى بين الإرتفاع تارة والإنخفاض تارة أخرى.

اضافة إلى هذه الأدوات تم استخدام أدوات أخرى وهي الإجارة المنتهية بالبيع، التورق، بيع الدين وبيع العينة، ورغم أن استخدامها جاء متأخرا مقارنة بالأدوات السابقة الذكر، إلا أنها قدمت بمبالغ كبيرة خصوصا التورق حيث تجاوزت قيمته الـ **7** مليارات رينجيت ماليزي سنة **2015**، والإجارة المنتهية بالبيع التي تجاوزت قيمتها كذلك الـ **1** مليار رينجيت ماليزي منذ بداية استخدامها.

أما بالنسبة لأدوات المشاركة فإنه تم التعامل بالمضاربة والمشاركة/المشاركة المتناقصة، أين تم استخدام المضاربة خلال السبع سنوات الأولى فقط أي من سنة **2000** حتى سنة **2006**، ثم لم تتم أية عملية تمويل وفق هذه الصيغة في السنوات اللاحقة، في حين أن المشاركة بنوعيها تم استخدامها طيلة الفترة لكن بمبالغ ضعيفة مقارنة بصيغ البيوع.

كذلك بالإضافة لما سبق فقد قام البنك بتقديم القروض الحسنة ابتداء من سنة **2005** تراوحت قيمتها بين **2** مليون رينجيت ماليزي كأقل قيمة سجلت سنة **2014** وأكثر من **66** مليون رينجيت ماليزي كأقصى قيمة كانت سنة **2013**. إلا أنه في سنة **2015** تراجعت قيمة هذه القروض إلى **848** ألف رينجيت ماليزي. وهذا يعني أن القروض الحسنة توظف بنسب منخفضة في العمليات التمويلية مقارنة بأدوات البيوع. كما نلاحظ أن هناك صيغا اسلامية أخرى كالرهن مثلا تم استخدامها أيضا في مختلف عمليات التمويل التي وجهت لخدمة مختلف القطاعات الإقتصادية المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ويمكن تتبع تطور المبالغ المستخدمة في العمليات التمويلية لمختلف القطاعات الإقتصادية من قبل بنك معاملات ماليزيا خلال الفترة 2000–2015 من خلال الجدول التالي متبوعا بالتمثيل البياني لهذا التطور كمايلي:

الجدول رقم (53): التمويل حسب القطاعات في بنك معاملات ماليزيا في الفترة (2000–2015)

(**الوحدة**: مليار رينجيت ماليزي)

السنوات	الزراعة	المناجم والمحاجر	الصناعة	الكهرباء، الغاز والماء	البناء	شراء العقارات السكنية وغيرها	تجارة عامة	نقل وتخزين ومواصلات	مالية، تكافل، وخدمات تجارية	شراء الأوراق المالية	شراء وسائل النقل	قروض الإستهلاك	أخرى
2000	11 871	4 434	404 590	6 738	218 867	863 725	82 547	14 467	25 928	156 495	6 899	7 071	9 849
2001	14 086	3 365	514 147	60 923	209 094	951 495	125 187	11 910	28 955	144 655	1 380	12 487	8 118
2002	32 422	1 593	541 862	83 767	432 468	938 573	116 950	6 516	22 424	81 675	7 178	14 892	32 085
2003	35 704	-	483 260	20 021	443 376	956 130	94 199	18 530	32 052	37 961	63 497	65 961	20 104
2004	39 739	-	513 347	6 001	510 755	1 131 287	112 561	63 453	74 254	39 496	128 261	255 571	12 690
2005	39 808	-	697 544	79 677	533 616	1 486 493	101 609	62 699	98 835	32 332	706 155	267 952	47 301
2006	85 980	-	829 439	15 293	659 957	1 841 364	203 664	80 693	138 717	25 678	1 239 719	206 241	46 598
2007	79 868	467	813 055	21 470	982 282	1 635 945	471 584	140 198	159 645	4 714	1 399 305	162 052	-
2008	80 298	176	854 314	48 621	1 014 003	1 736 783	367 155	147 182	191 974	1 427	1 306 613	486 493	192 708
2009	145 588	3 786	789 867	61 333	962 883	1 695 346	422 653	163 721	213 081	129	1 351 680	861 416	309 164
2010	138 739	3 975	738 168	66 706	906 148	1 706 445	537 409	172 225	190 991	128	1 285 372	953 558	337 262
2011	75 846	4 049	670 143	144 710	810 779	1 907 381	601 139	155 913	154 028	86	1 207 546	1 316 730	435 043
2012	50 424	2 032	571 540	129 063	701 667	2 557 044	649 352	309 664	529 448	119	1 024 737	1 932 640	971 832
2013	51 001	2 381	707 878	134 743	488 928	3 160 170	475 284	336 166	491 216	92	1 010 295	2 909 624	856 144
2014	101 793	2 533	787 079	123 043	487 010	3 926 283	535 553	233 665	698 357	92	1 127 374	3 167 428	990 207
2015	125 784	29 948	664 091	113 226	408 301	9 721 810	634 050	424 975	743 588	-	22 817	408	807 530

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك معاملات ماليزيا في الفترة(2000–2015)، التقارير موجودة على موقع البنك على الرابط:

http://www.muamalat.com.my، تاريخ الإطلاع: 2016/05/20.

الشكل رقم (83): تطور التمويل حسب القطاعات في بنك معاملات ماليزيا في الفترة (2000-2015)

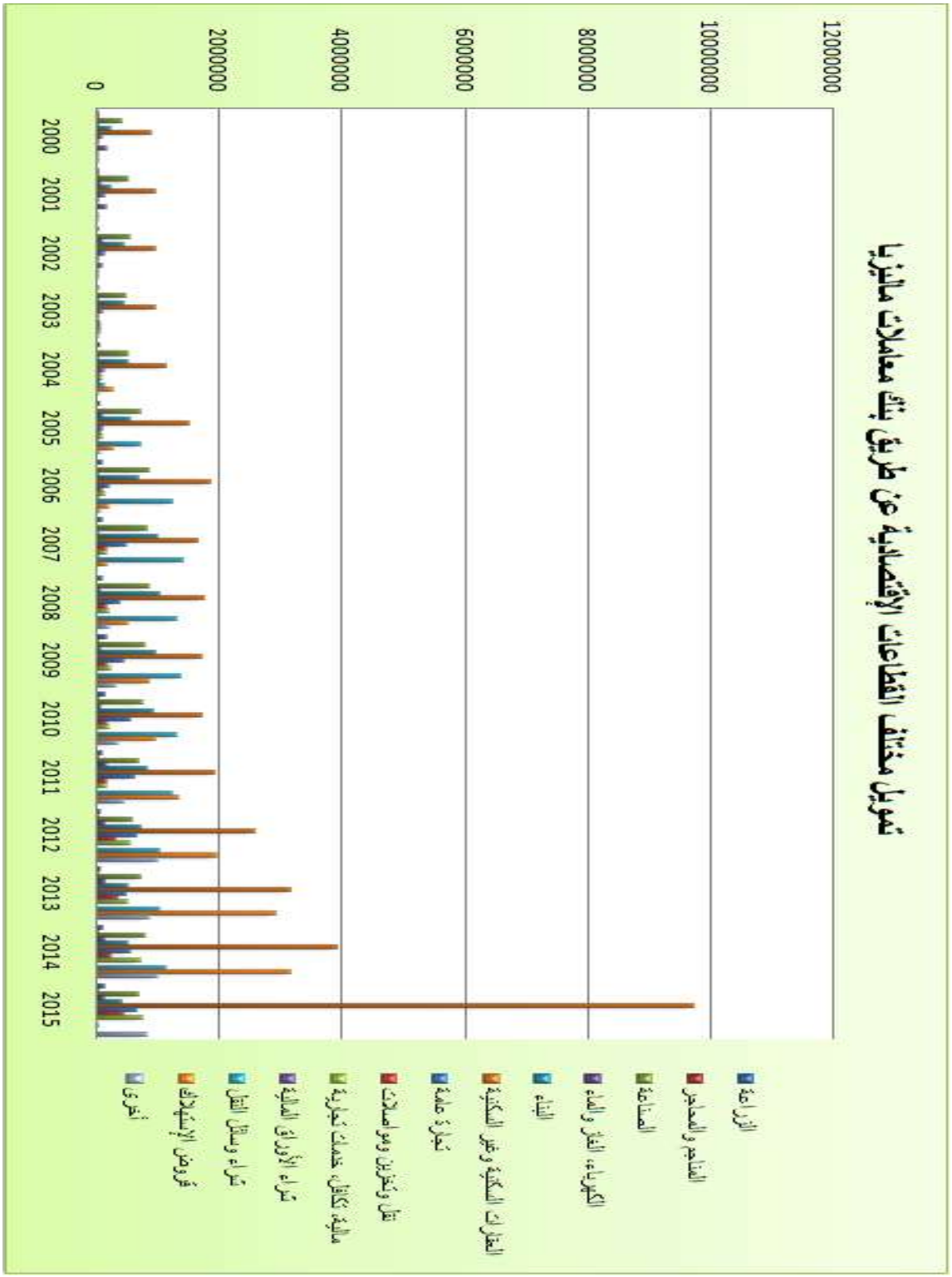

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم (53)

توضح المعطيات السابقة أن بنك معاملات ماليزيا –باستخدام الأدوات المالية الإسلامية السابقة الذكر– يمول مختلف القطاعات الإقتصادية الزراعية منها والصناعية والتجارية والمالية وغيرها. حيث أهم قطاع استفاد من عمليات التمويل المقدمة هو قطاع العقارات سواء المخصصة للسكن أو لإستخدامات أخرى أين قاربت قيمة المبالغ التي استفاد منها الـ **4** مليارات رينجيت ماليزي سنة **2014**، لتتجاوز الـ **9** مليارات رينجيت ماليزي سنة **2015** مقارنة بالسنوات الأولى من فترة الدراسة حيث لم تكن تتعدى المليار رينجيت ماليزي.

وبعد قطاع العقارات، يأتي شراء وسائل النقل في المرتبة الثانية من حيث عمليات التمويل، ثم تمويل الإستعمال الشخصي من خلال قروض الإستهلاك، التي عرفت نموا وارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة حيث تجاوزت الـ **3** مليارات رينجيت ماليزي سنة **2014**، إلا أنه في سنة **2015** شهدت تراجعا كبيرا أين بلغت قيمتها **408** ألف رينجيت ماليزي وهي أقل مبلغ تم تقديمه منذ بداية استعمال القروض الإستهلاكية.

كما استفاد قطاع الصناعة من عمليات التمويل لرأس المال العامل وغيرها من المتطلبات التي تحتاجها الصناعة، وهذه العمليات التمويلية لم تتجاوز قيمة الـ **1** مليار رينجيت ماليزي طيلة سنوات الدراسة، حيث أقصى قيمة بلغت **0.845** مليار رينجيت ماليزي سنة **2008** وبعدها استمرت بين الإنخفاض والإرتفاع دون تجاوز هذه القيمة لتسجل سنة **2015** ما يعادل **0.664** مليار رينجيت ماليزي. ونفس الشيء بالنسبة للقطاع الزراعي، حيث حظيت الزراعة بتمويلات لم تتجاوز هي الأخرى قيمة **1** مليار رينجيت ماليزي.

كما استفادت التجارة العامة وخصوصا بيع التجزئة والجملة والفنادق والمطاعم من عمليات التمويل المقدمة من قبل بنك معاملات ماليزيا، إلى جانب تمويل الإستثمار في الأوراق المالية ومجال التكافل ومختلف الخدمات المالية والتجارية.

اضافة للقطاعات السابقة فقد استفاد قطاع البناء، قطاع الكهرباء والغاز والماء من خدمات التمويل الإسلامي، وأيضا قطاع المناجم والمحاجر، رغم أن هذا القطاع في الفترة **2003–2006** لم يستفد من عمليات التمويل، كما أن المبالغ المقدمة في باقي السنوات منخفضة مقارنة بباقي القطاعات.

إذن فبنك معاملات ماليزيا يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال توفير التمويلات الضرورية لمختلف القطاعات الإقتصادية، كما أنه إلى جانب ذلك يساهم أيضا في تحقيق التنمية الإجتماعية من خلال ممارسة المسؤولية الإجتماعية للشركات بتأسيسه لوقف معاملات سيلانجور وصندوق مودة كمايلي:

- **وقف معاملات سيلانجور Wakaf Selangor Muamalat (WSM)**:

تم تأسيسه في **27** سبتمبر **2012** بالتعاون بين بنك معاملات ووقف سيلانجور، وفي اطار هذا التعاون يقوم بنك معاملات بجمع الأصول الوقفية من العامة وادارة توزيعها في قطاعي الصحة والتعليم بمساعدة وقف سيلانجور.

إن خدمات وقف معاملات سيلانجور هي جزء من برنامج المسؤولية الإجتماعية للشركات بالنسبة لبنك معاملات لخدمة أفراد المجتمع خصوصا المحتاجين منهم بغض النظر عن العرق أو الدين.

رؤيته التمسك بالتميز، أما أهدافه فهي السعي لتعزيز ممارسة الوقف ورفع القيمة المضافة للأصول الوقفية بإدارتها وتوجيهها لخدمة اقتصاد الأمة بطريقة فعالة وشاملة وبما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، من خلال قيمه التي تتمثل في: **W**- Wasatiah: الوسطية؛ **A** – Amanah : الأمانة؛ **K** – Kualiti: النوعية؛ **A** – Akhlak: الأخلاق؛ **F** – Fisabilillah: في سبيل الله.

لقد استطاع هذا الصندوق الوقفي خلال فترة قصيرة جمع أموال وقفية معتبرة اختلفت من سنة لأخرى، حيث حققت في سنة **2013** ما يفوق الـ **1** مليون رينجيت ماليزي، في حين تجاوزت الـ **5** ملايين رينجيت ماليزي سنة **2014**، أما في سنة **2015** فقد انخفضت قيمتها مقارنة بسنة **2014** حيث بلغت **4.4** مليون رينجيت ماليزي فقط كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (54): مجموع أصول صندوق وقف معاملات سيلانجور خلال الفترة (2013–2015)

(**الوحدة**: مليون رينجيت ماليزي)

السنوات	مجموع أصول صندوق وقف معاملات سيلانجور
2013	1 618 543 .75
2014	5 687 238 .39
2015	4 427 846.00

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير بنك معاملات ماليزيا لسنة (2013–2014–2015)، على الروابط التالية:

- **http://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2015_BI.pdf**
- **http://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2014_BI.pdf**
- **http://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2013.pdf**

لقد تم استخدام الأموال الوقفية المجموعة من خلال هذا الصندوق الوقفي في هذه الفترة في تمويل بعض الأنشطة والمشاريع الوقفية في قطاعي الصحة والتعليم كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (55): بعض الأنشطة والمشاريع الوقفية لوقف معاملات سيلانجور في الفترة (2013–2015)

(**الوحدة**: ألف رينجيت ماليزي)

السنوات	2013		2014		2015	
	نوع المساعدة	قيمة المساعدة	نوع المساعدة	قيمة المساعدة	نوع المساعدة	قيمة المساعدة
	معدات بيت الطلاب	43 100 .00	معدات بيت الطلاب	25 860 .00	جهاز عرض LCD Projector	2 650 .00
	عيادات متنقلة	254 900 .00	تجهيزات طبية	35 600 .00	بناء المدارس	498 000 .00
	تجهيزات طبية	37 030 .00	آلتين لتصفية وغسل الكلى	76 000 .00	حافلة نقل مدرسية	78 254 .38
	آلتين لتصفية الكلى	76 000 .00	طابعة بطريقة برايل	14 633 .80	حافلة نقل مدرسية	79 654 .38
	طابعة بطريقة برايل	14 634 .00	عيادات متنقلة	254 900 .00	خزان للنتروجين	254 900 .00
			مصاحف وكتب للقراءة	4 500 .00		
			معدات بيت الطلاب	17 240 .00		
			بناء قسم مدرسي وتجهيزه	95 400 .00		
			آلتين لغسل وتصفية الكلى	80 000 .00		
مجموع المساهمات		**425 664 .00**		**604 133 .80**		**758 158 .76**

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير بنك معاملات ماليزيا لسنة (2013–2014–2015)، على الروابط التالية:

- **http://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2015_BI.pdf**
- **http://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2014_BI.pdf**
- **http://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2013.pdf**

نلاحظ أن أغلب المساعدات المقدمة في الجانب الصحي من قبل صندوق وقف معاملات سيلانجور، تتمثل في التجهيزات الطبية والعيادات المتنقلة وآلات تصفية وغسل الكلى، وهذا من شأنه المساهمة في النهوض بالصحة العامة وخصوصا

للفئة المحتاجة والمحرومة والتي تعيش في المناطق النائية في الأرياف. أما في الجانب التعليمي فقد تمثلت أغلب المساعدات المقدمة في حافلات النقل المدرسي، بناء الأقسام والمدارس وتجهيزها بمختلف المعدات الضرورية للتعلم كأجهزة العرض، والطابعات بطريقة برايل التي تساعد المكفوفين على التعلم، توفير الكتب والمصاحف للمدارس والمساجد وغيرها.

إن هذه المساعدات تدعم التنمية البشرية وتخفف من معدلات الأمية وتحقق العدالة الإجتماعية بين مختلف الفئات المجتمعية. ويمكن الإطلاع على عينة من هذه المساعدات من خلال **الملحق رقم (01)**.

- **صندوق مودة (Tabung Mawaddah):** اضافة لصندوق وقف معاملات سيلانجور، قام بنك معاملات بانشاء صندوق مودة (TM) الذي بدأ في العمل منذ سنة **2002** لتقديم الأنشطة الخيرية للأصناف الثمانية (فقراء، مساكين، العاملين عليها، المؤلفة قلوبهم، الرقاب، الغارمين، في سبيل الله والمسافرين) ومن غير هذه الأصناف. تتمثل أهداف هذا الصندوق في:
  - ✓ تقديم المساعدات والمعونات المالية للمحتاجين؛
  - ✓ التأكد من وصول كل التبرعات والمساعدات والصدقات للفئات المستهدفة؛
  - ✓ قيام بنك معاملات بالمسؤولية الإجتماعية للشركات اتجاه المجتمع على أساس المصلحة العامة؛
  - ✓ غرس روح الرعاية والإهتمام في المجتمع الماليزي بخلق مجتمع منسجم ومتآلف؛
  - ✓ ممارسة تعاليم الإسلام في مساعدة المحتاجين؛

اذن فقد تم تأسيس صندوق مودة من قبل بنك معاملات وعماله من باب الزكاة للأصناف الثمانية ومن باب الصدقة لغير الأصناف. كتقديم الأغذية للمشردين، تكوين معهد مودة لتحفيظ القرآن، تقديم قروض صغيرة لمساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة الذين بدؤوا مشاريع جديدة أو يرغبون في توسيع أنشطتهم ومشاريعهم القائمة. وتتراوح القروض الممنوحة بين **600** رينجيت ماليزي كأقل قيمة و**10 000** رينجيت ماليزي كأقصى قيمة لمدة **3** سنوات وغيرها. فمثلا في مارس **2015** استفاد **216** شخص من قروض تمويلية بلغت قيمتها **400 000** رينجيت ماليزي. وفي مايلي قيم التمويلات والمساعدات المقدمة من قبل هذا الصندوق لمختلف الفئات في السنوات الثلاث الأخيرة حسب ما جاء في تقارير البنك، في حين بيانات السنوات منذ سنوات 2002 حتى سنة 2012 فهي غير متوفرة في التقارير:

الجدول رقم (56): التمويلات والمساعدات المقدمة من قبل صندوق مودة في الفترة (2013–2015)

(**الوحدة**: ألف رينجيت ماليزي)

السنوات	2013	2014	2015
الفقراء	1 700 .00	16 240	178 503 .32
المساكين	273 669 .00	865 058	405 257 .42
المؤلفة قلوبهم	51 250 .00	4 000	26 400 .00
الغارمين	-	9 085	-
في سبيل الله	774 713 .15	699 597 .5	2 645 899 .23
أصناف أخرى (صدقة)	13 200 .00	8 025	98 282 .60

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير بنك معاملات ماليزيا لسنة (2013–2014–2015)، على الروابط التالية:

- **http://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2015_BI.pdf**
- **http://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2014_BI.pdf**
- **http://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2013.pdf**

نلاحظ أن أكثر الفئات استفادة من صندوق مودة هي فئة في سبيل الله، ثم فئة المساكين، ثم أصناف أخرى من غير المسلمين حيث يستفيدون من المساعدات على شكل صدقات، ثم فئة المؤلفة قلوبهم والفقراء، في حين الأقل استفادة خلال هذه الفترة هي فئة الغارمين.

إن مثل هذه المساعدات والتمويلات المقدمة من خلال هذه الصناديق هي مبادرات مهمة من قبل بنك معاملات من باب المساهمة في تحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة، إلى جانب مساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة، وهو نموذج يحتذى به لبقية البنوك لتفعيل دور المالية الإسلامية وأدواتها في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا.

المطلب الثاني: دور الصكوك والصكوك الخضراء

الفرع الأول/ إستثمار الصكوك في تمويل مشاريع البنية التحتية:

تعد البنية التحتية من المجالات الإستثمارية الجديدة للمالية الإسلامية، وماليزيا كغيرها من الدول تولي اهتماما كبيرا بالبنية التحتية لتفعيل دورها أكثر وتوفير مختلف الهياكل والخدمات والمرافق التي تحتاجها التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية. ونظرا لضخامة مشاريع البنية التحتية وطول مدتها، والأموال الهائلة التي تحتاجها، فإن أهم أداة يمكن استخدامها في توفير التمويل اللازم والإستثمار في هذه المشاريع هي الصكوك بمختلف أنواعها.

ومن خلال الشكل التالي يتضح لنا تطور اصدارات صكوك البنية التحتية في ماليزيا وبعض الدول في الفترة (2001 حتى الربع الثالث من سنة 2014):

الشكل رقم (84): اصدارات صكوك البنية التحتية حسب البلد في الفترة (2001- الربع الثالث من سنة 2014)

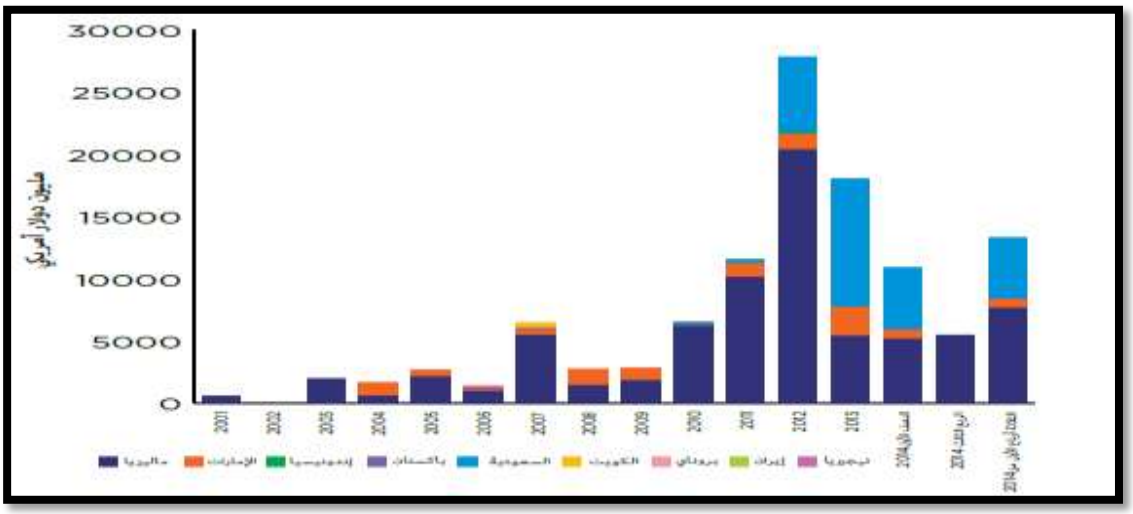

المصدر: التمويل الإسلامي والنمو الإقتصادي والتعزيز المشترك، مرجع سابق، ص: 03.

إن اصدارات الصكوك العالمية لإنشاءات البنية التحتية خلال الفترة **2001** حتى الربع الثالث من سنة **2014**، قد بلغت **97.4** مليار دولار أمريكي. وحسب الشكل فإن أهم الجهات المصدرة هي ماليزيا والسعودية والإمارات.

وبالنسبة لماليزيا فإنه في السنوات الأولى أي من سنة **2001** حتى سنة **2006** كانت اصدارات صكوك البنية التحتية لا تتعدى **5 000** مليون دولار أمريكي، لتتجاوزها سنة **2007** ثم تعود للإنخفاض عن هذه القيمة سنة **2008** بالتوازي مع انخفاض الإنفاق العام الماليزي في هذه السنة، وسنة **2009** مع تراجع وانكماش الإقتصاد الماليزي تأثرا بالأزمة المالية العالمية **2008**.

لكن في سنة **2010** بدأت اصدارات صكوك البنية التحتية الماليزية في الإرتفاع، واستمرت في ذلك لتبلغ أقصاها سنة **2012** بقيمة **20 000** مليون دولار أمريكي، وهي السنة التي حققت فيها الإصدارات الماليزية والعالمية أقصى القيم منذ بداية صناعة الصكوك.

وفي سنة **2013** مع تراجع اجمالي اصدارت الصكوك الماليزية، انخفضت اصدارات صكوك البنية التحتية انخفاضا كبيرا مقارنة بسنة **2012** لتحقق حوالي **5 000** مليون دولار أمريكي. لكن في الربع الثالث من سنة **2014** ارتفعت مجددا في حدود **8 000** مليون دولار أمريكي.

إن اصدارات صكوك البنية التحتية في ماليزيا رغم أنها ليست مستقرة فتارة مرتفعة وتارة أخرى منخفضة وهذا تأثرا بعدة عوامل، إلا أنها تعتبر أداة فعالة لتمويل مختلف مشاريع البنية التحتية، وقيم الإصدارات تدل على تطور الثقة في سوق الصكوك كمصدر طويل الأجل لتمويل أهم المشاريع الإقتصادية التي تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

إن اصدارات الصكوك قد شمل العديد من القطاعات التنموية، ففي سنة **2014** تمثلت أهم القطاعات الممولة في القطاع الحكومي بنسبة **66%**، ثم قطاعات رئيسية أخرى تضم الخدمات المالية بنسبة **18.82%**، ثم الطاقة والمرافق بنسبة **4.68%**، ثم قطاع الإنشاءات بنسبة **3.45%**، ثم قطاعات أخرى كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (85): اصدارات الصكوك حسب القطاع في ماليزيا سنة 2014

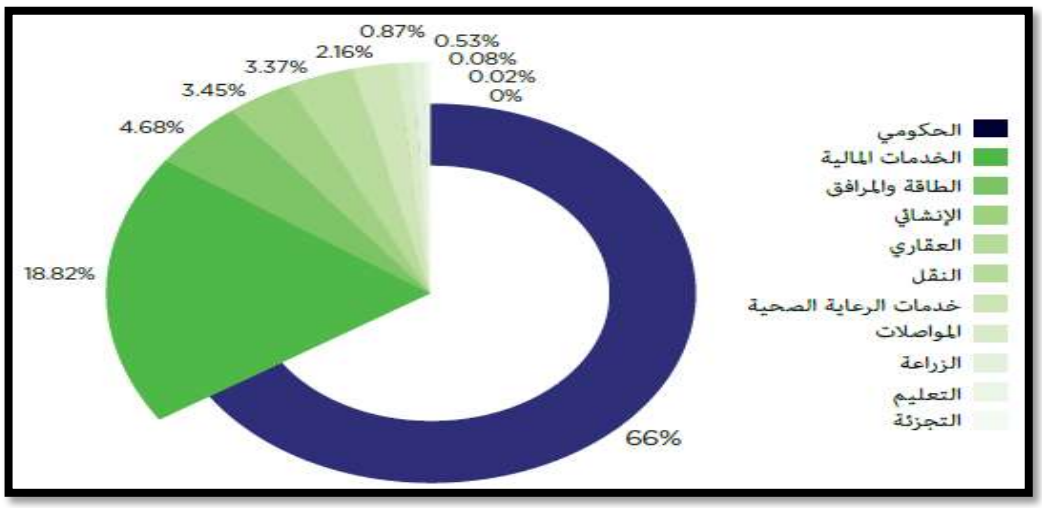

المصدر: التمويل الإسلامي والنمو الإقتصادي والتعزيز المشترك، مرجع سابق، ص:08.

نلاحظ أن مختلف القطاعات وهياكل البنية التحتية تستعمل الصكوك كأداة تمويلية واستثمارية، وهذا يدل على توسع وانتشار صناعة الصكوك وعلى الإقبال والرواج الذي تلقاه.

ويمكن توضيح كذلك مجموع توزيع عدد الصكوك حسب القطاعات التنموية في ماليزيا منذ سنة **1996** حتى سنة **2014** كمايلي:

الجدول رقم (57): مجموع توزيع الصكوك حسب القطاعات في ماليزيا (1996-2014)

(**الوحدة**: مليار دولار أمريكي)

القطاع	عدد الصكوك	قيمة الصكوك (مليار دولار)
المؤسسات الحكومية	787	287.02
الخدمات المالية	446	51.71
الطاقة والمرافق	441	30.08
النقل	352	28.06
البناء	489	17.68
الإتصالات	108	9.43
العقارات	163	6.18
تكتلات	41	3.94
الزراعة	99	3.67
النفط والغاز	88	3.62
الخدمات	56	3.26
الرعاية الصحية	74	1.55
الصناعات التحويلية	53	1.34
التعليم	11	1.03
المواد الغذائية والمشروبات	23	0.78
السلع الإستهلاكية	31	0.72
السياحة والترفيه	2	0.32
تكنولوجيا المعلومات	20	0.22
التعدين والمعادن	8	0.24
التجزئة	18	0.18
المجموع	**3310**	**451.02**

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على: MALAYSIA ISLAMIC FINANCE REPORT 2015, Mainstreaming Islamic Finance within Global Financial Systems, op.Cit, p:220.

توضح البيانات أن عدد الصكوك المستخدمة في مختلف القطاعات التنموية في ماليزيا منذ سنة **1996** حتى سنة **2014** بلغ **3 310** صكا بقيمة **451.02** مليار دولار أمريكي.

كما توضح البيانات كذلك أن المؤسسات أو القطاع الحكومي خلال هذه الفترة يستحوذ على أكبر عدد من الصكوك بـ **787** صكا بقيمة **287.02** مليار دولار أمريكي، أي أن الدولة هي الأكثر استخداما للصكوك لتلبية احتياجاتها التمويلية. ثم قطاع البناء بـ **489** صكا بقيمة **17.68** مليار دولار أمريكي، ثم قطاع المؤسسات أو الخدمات المالية بـ **446** صكا بقيمة **51.71** مليار دولار أمريكي، ثم قطاع الطاقة والمرافق بـ **441** صكا بقيمة **30.08** مليار دولار أمريكي، ثم قطاع النقل بـ **352** صكا بقيمة **28.06** مليار دولار أمريكي. وبعدها تأتي بقية القطاعات كالعقارات والإتصالات، النفط والغاز، الصحة، التعليم .... وغيرها.

أي أن الصكوك الإسلامية تستخدم لتمويل وللإستثمار في مختلف القطاعات الإقتصادية وفي مختلف هياكل البنية التحتية بنوعيها الصلبة كالنقل والمرافق والمباني والطرق، والمرنة كالتعليم والخدمات وتكنولوجيا المعلومات.... وغيرها، وأن المؤسسات الحكومية هي من تقود هذا الإستخدام، وهذا يدل على الإهتمام الكبير الذي توليه الحكومة الماليزية بمجال الصكوك.

وعليه يمكن القول أن الصكوك تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في ماليزيا عن طريق الإستثمار في توفير هياكل البنية التحتية الضرورية لإقامة حياة اقتصادية متطورة مستدامة.

الفرع الثاني/ استثمار الصكوك في تمويل التكنولوجيا الخضراء:

1. واقع الصكوك الخضراء في ماليزيا:

لقد شرعت ماليزيا في السنوات الأخيرة بالمبادرات اللازمة لتطوير الأدوات المالية الإسلامية والهياكل الملائمة لتمويل المشاريع الخضراء الصديقة للبيئة، بالتماشي مع جهود مماثلة من قبل بلدان أخرى كدول الخليج مما سيوفر مساحة جديدة للنمو في صناعة التمويل الإسلامي العالمية. ونظرا للتقدم المحرز في ماليزيا في قطاع التمويل الإسلامي، فإن قطاع التمويل الأخضر المتوافق مع الشريعة الإسلامية لديه فرصا هائلة للإبتكار والنمو داخل الأسواق المالية الماليزية وخارجها على حد سواء.

وهناك توقعات هائلة بمساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق نظام بيئي عالمي مستدام. وقد بدأ النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا يساهم بالفعل في تحقيق هذه التوقعات من خلال دعم برنامج تمويل التكنولوجيا الخضراء الحكومي. حيث اتخذت المبادرات لوضع مؤشر للصكوك الخضراء ومؤشر للأسهم الخضراء/الأخلاقية في سوق رأس المال في ماليزيا. وقد دعمت الحكومة وبشدة إنشاء نظام بيئي مالي إسلامي شامل داعم للنمو المستدام والنمو الذي يستند على الإبتكار والتطوير في هذا القطاع.

إن ماليزيا تملك امكانات هائلة تسمح لها بقيادة تطوير هذا القطاع بالنظر إلى أن سوق صكوكها هو الأكبر في العالم من حيث الحجم في كلا السوقين الأولية والثانوية. ففي الربع الأول من سنة **2015** تبوأت اصدارات الصكوك العالمية، حيث بلغ حجم اصداراتها **42.3%** من إجمالي الإصدارات.[69]

إن النشاط المتزايد في اصدارات الصكوك محفز ودافع قوي للإستثمار في المشاريع الخضراء من خلال اصدار الصكوك الخضراء والمسؤولة اجتماعيا في ماليزيا. أين جاءت مبادرة ماليزيا الأخلاقية في ظل 3 مجموعات تشتمل على تمويل التكنولوجيا الخضراء، والإستثمار المسؤول اجتماعيا في الصكوك، والحوكمة البيئية والإجتماعية. كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (86): مبادرات التمويل الأخضر في ماليزيا

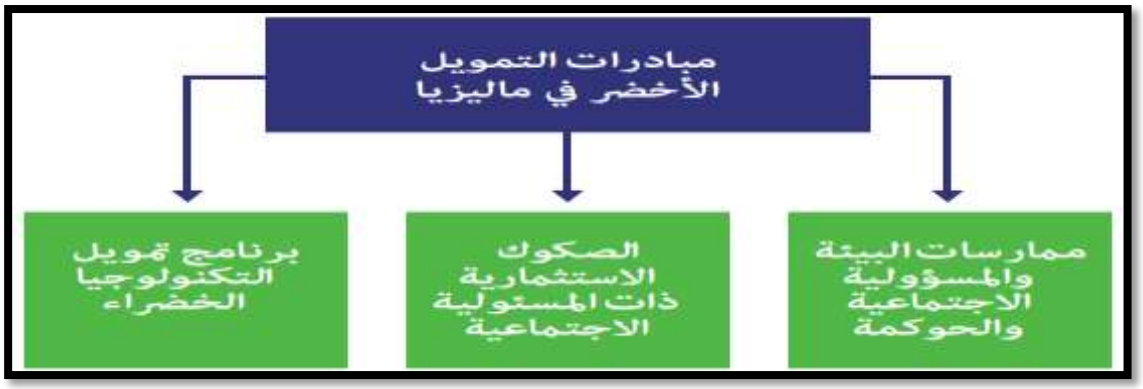

المصدر: التمويل الإسلامي على استعداد لتمويل أكثر اخضرارا، بنك نيجارا ماليزيا، 11 سبتمبر 2014، ص: 06. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=91&bb=uploadpdf، تاريخ التحميل: 30 جوان 2015.

وأهم تحد تواجهه هذه المبادرات هو أن الحصول على سوق قابلة للإستدامة في الصكوك الخضراء يتمثل في طمأنة المستثمرين أن العوائد المتحققة من الصكوك الإسلامية سوف تستخدم في مشاريع ذات قيمة اقتصادية، مع الوفاء في الوقت نفسه بمعايير بيئية موثوقة.[70]

2. برنامج التمويل الإسلامي للتكنولوجيا الخضراء في ماليزيا:

إن التنمية الإقتصادية المستدامة أساسية في خطط التنمية طويلة الأجل بالنسبة لماليزيا، وقد تم تصور التكنولوجيا الخضراء باعتبارها واحدة من أهم العناصر الناشئة التي تقود النمو الإقتصادي، ليس فقط لضمان نمو مستدام للطاقة مستقبلا من خلال تكامل مصادر الطاقة وتعزيز استخدامها الفعال، ولكن أيضا ضمان استدامة البلد اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا. إن تحول الإقتصاد سيكون مدفوعا من قبل التكنولوجيا الخضراء المنصوص عليها كجدول أعمال رئيسي في اطار السياسة الوطنية للتكنولوجيا

[69] **تقرير الصكوك العالمي**، بنك نيجارا ماليزيا، 13 ماي 2015، ص: 2. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=129&bb=uploadpdf، تاريخ التحميل: 30 جوان 2015، على الساعة: 18:16.

[70] إلفي تشيو، **صكوك ماليزيا الخضراء تحصل على دعم الثروة السيادية**، مقالة منشورة بتاريخ 27 نوفمبر 2014، على الموقع: http://www.alyaum.com/article/4030096، تاريخ الإطلاع: 29 جوان 2015، على الساعة: 12:10.

الخضراء،[71] التي تأسست في **24** جويلية **2009** والتي تسعى من خلالها ماليزيا لتكون مركزا للتكنولوجيا الخضراء عام **2020**. وهذه السياسة تسعى لتحقيق العديد من الأهداف كمايلي:[72]

- على المستوى الإقتصادي: تعزيز تطوير الإقتصاد الوطني من خلال استخدام التكنولوجيا؛
- على المستوى الإجتماعي: تحسين جودة مستوى الحياة والرفاهية للجميع؛
- على المستوى البيئي: حماية البيئة وتقليل الآثار الضارة بها؛
- على مستوى الطاقة: السعي نحو الوصول إلى استقلالية الطاقة وتشجيع الإستخدام الأمثل لها.

وأهم القطاعات المستهدفة من خلال هذه السياسة هي: الطاقة، المياه وإدارة النفايات، البناء والنقل. إن هذه السياسة تسعى اذن للنهوض بالإقتصاد الوطني ودعم وتعزيز التنمية المستدامة من خلال الإهتمام بمختلف أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية. وقد سطرت ماليزيا لتحقيق الأهداف السابقة الذكر برنامج تمويل من خلال وضع ميزانية (**2010– 2013**) تقدر بـ **1.5** مليار رينجيت ماليزي ما يعادل **0.45** مليار دولار أمريكي على صورة قرض ميسر للشركات ومستخدمي التكنولوجيا الخضراء. ثم اضافة **2** مليار رينجيت ماليزي في ميزانية (**2014– 2015**).

ولم يعد التمويل مقتصرا فقط على المؤسسات التقليدية بل أصبحت المؤسسات المالية الإسلامية كذلك تساهم بنسبة **40%** من إجمالي التمويلات الممنوحة، حيث اعتبارا من **11** أكتوبر **2013**، وفي أعقاب عملية لإعادة الهيكلة، أصبحت البنوك الإسلامية في ماليزيا مؤهلة للمشاركة في البرنامج المعروف باسم برنامج تمويل التكنولوجيا الخضراء الإسلامي. هذا البرنامج الذي يوفر لمستخدميه إما خصم قدره **2%** على الربح، أو ضمان حكومي قدره **30%** على مبلغ التمويل. وانطلاقا من **22** أوت **2014**، تمت الموافقة على إجمالي عمليات تمويل بمبلغ **1.65** مليار دولار في إطار هذا البرنامج من خلال التسهيلات سواء التقليدية منها أو الإسلامية.[73]

وقدر عدد مشاريع التكنولوجيا الخضراء في ماليزيا الممولة تقليديا وإسلاميا في **31** جويلية **2014** بواسطة **23** بنكا؛ **145** مشروعا. أين ساهمت هذه المشاريع في خلق **2 054** وظيفة خضراء، وتخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون بكمية تقدر بحوالي **2.29** مليون طن.[74]

---

[71] **من موقع التكنولوجيا الخضراء ماليزيا**، https://www.gtfs.my/news/green-technology-financing-scheme-gtfs، تاريخ الإطلاع: 2016/05/03، على الساعة: 15:23.

[72] Michael Bennett,″ **Socially Responsibl″ Sukuk: A possible bridge product between Islamic and conventional finance,** Green Financing Dialogue, Kuala Lumpur Malaysia, September 2014, p: 15.

[73] التمويل الإسلامي على استعداد لتمويل أكثر اخضرارا، **مرجع سابق**، ص: 06.

[74] Michael Bennett, **op.cit**, p: 24.

وفي مايلي مجموعة البنوك الإسلامية المحلية والأجنبية الموجودة في ماليزيا والمشاركة في هذه العملية، وعدد المشاريع الممولة من قبل كل بنك:

الجدول رقم (58): البنوك الإسلامية المشاركة في برنامج تمويل التكنولوجيا الخضراء في ماليزيا

البنوك الإسلامية في ماليزيا	عدد مشاريع التكنولوجيا الخضراء الممولة
HSBC Amanah	11 مشروعا
Standard Chartered	7 مشاريع
Maybank Islamic	7 مشاريع
Affin Islamic Bank	7 مشاريع
AmIslamic Bank Berhad	4 مشاريع
CIMB Islamic	3 مشاريع
Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad	3 مشاريع
Bank Islam	1 مشروع

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على موقع الكنولوجيا الخضراء ماليزيا، على الرابط: https://www.gtfs.my/node/، تاريخ الإطلاع: 2016/05/03، على الساعة: 18:51.

نلاحظ أن عدد البنوك الإسلامية المشاركة في برنامج تمويل التكنولوجيا الخضراء الإسلامي هو **8** بنوك فقط من بين **16** بنكا اسلاميا موجودا في ماليزيا، وقد بلغ عدد مشاريع التكنولوجيا الخضراء الممولة من قبل هذه البنوك **43** مشروعا، أي أن **102** مشروعا قد مول من قبل البنوك التقليدية. وهذا يدل على وجود امكانيات غير مستغلة من قبل كل البنوك الإسلامية الموجودة في ماليزيا في تمويل المشاريع الخضراء، وعليه فإن اشراك جميع البنوك الإسلامية في برنامج تمويل التكنولوجيا الخضراء من شأنه مضاعفة عدد المشاريع الخضراء الممولة اسلاميا، أي مضاعفة دور المالية الإسلامية وأدواتها في ماليزيا في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث.

إن أهم القطاعات الممولة في اطار برنامج التكنولوجيا الخضراء قد شملت: قطاع الطاقة بنسبة **80.90%**، قطاع المياه وإدارة النفايات بنسبة **17.90%**، قطاع البناء بنسبة **0.84%**، وقطاع النقل بنسبة **0.36%** كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (87): أهم القطاعات الممولة في اطار برنامج تمويل التكنولوجيا الخضراء الإسلامي في ماليزيا

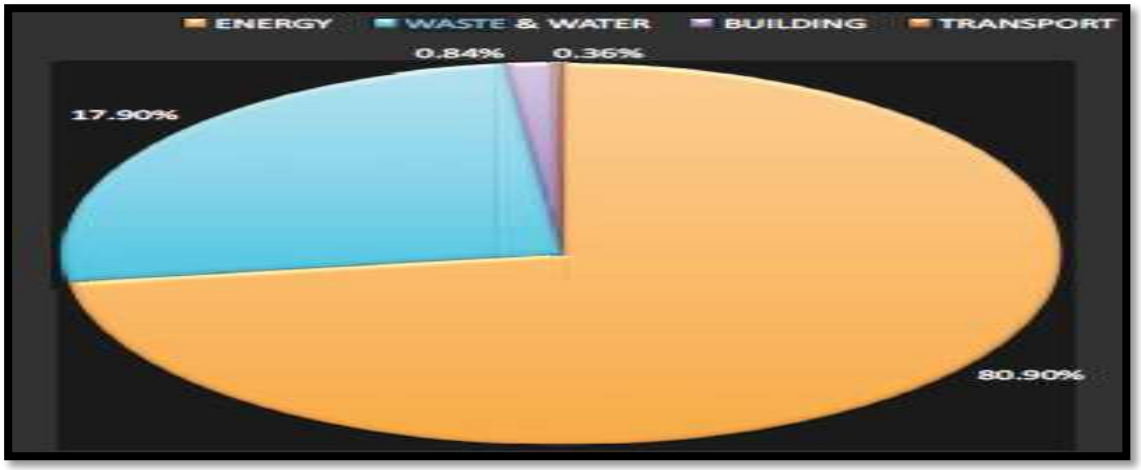

Source : Michael Bennett**, op. Cit,** p : 21.

نلاحظ أن قطاع الطاقة هو القطاع الأكثر استفادة من عمليات التمويل مقارنة بباقي القطاعات الممولة حيث تجاوزت نسبة التمويل **80%**، وهي نسبة مرتفعة جدا خصوصا وأن مجال الطاقة المتجددة من المجالات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. وهذه النسبة تدل على إدراك ماليزيا لأهمية الطاقة المتجددة في دعم برامجها التنموية المستدامة.

لكن في المقابل نلاحظ أن قطاع النقل والذي يعد من أهم القطاعات المساهمة في التلوث الهوائي في ماليزيا قد استفاد من أقل نسبة تمويل والتي قدرت بـ **0.36%**، وهي نسبة منخفضة جدا بالمقارنة مع الأضرار البيئية التي يسببها هذا القطاع. مما يعني أنه يجب إعادة النظر في هذه النسبة ورفعها أكثر مستقبلا وذلك باستهداف عدد أكبر من مشاريع التكنولوجيا الخضراء المتعلقة بالنقل، حيث تخضير النقل سيساهم في خفض معدلات التلوث الهوائي وتقليل أضراره البيئية وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية البيئية المستدامة إلى جانب التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

3. الصكوك الإستثمارية ذات المسؤولية الإجتماعية:

في **2014** أعلن وزير المالية الماليزي ضمن الميزانية السنوية للبلاد وضع معايير رسمية لتطوير صكوك الإستثمارات ذات المسؤولية الإجتماعية والتي سيتم طرحها من أجل مشاريع استثمارية مستدامة ومسؤولة، مثل مشاريع البنية التحتية والأعمال الصغيرة. وهذه الصكوك هي استجابة من سوق رأس المال الإسلامي الماليزي للطلب المتزايد على الصكوك الخضراء وصكوك المسؤولية الإجتماعية.[75] في العام ذاته، راجعت هيئة الأوراق المالية الماليزية دليل الصكوك من خلال إدراج متطلبات جديدة لإصدار صكوك الإستثمارات ذات المسؤولية الإجتماعية. أين أوضح هذا الدليل التوجيهي المعدَّل (للصكوك) أن عائدات صكوك

[75] التمويل الإسلامي على استعداد لتمويل أكثر اخضرارا، **مرجع سابق**، ص: 7.

الإستثمارات ذات المسؤولية الإجتماعية يمكن استخدامها في المجالات التالية: الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، الحفاظ على استخدام الطاقة، تشجيع استخدام الطاقة المتجددة والحد من انبعاث غازات الإحتباس الحراري.[76]

ولقد أعلن عن أول عملية بيع لهذه الصكوك من قبل صندوق الثروة السيادية الماليزي المعروف باسم خزانة ناسيونال الذي يعد من أبرز المبتكرين في سوق المصرفية الإسلامية، أين أشار الصندوق أن العملية من المرجح أن تكون في النصف الثاني من عام **2015**.[77] والهدف من إصدار هذه الصكوك الأخلاقية والمستدامة بيئيا هو مساعدة الشركات على جمع التمويل لمشاريع الطاقة المتجددة والإسكان الإقتصادي والتعليم وغيرها من مشاريع التنمية المستدامة. وبالفعل فقد تم في جوان **2015** اصدار بنجاح وللمرة الأولى على مستوى العالم صكوكا إسلامية مقومة بعملة الرينجيت المحلية، من النوع ذات "المسؤولية الإجتماعية" بهدف تمويل البرامج التعليمية بالمدارس وتسهيل وصول الصغار إليها.

وقد أطلق على الصكوك اسم "صكوك إحسان" وهي عبارة عن صكوك استثمارات ذات مسؤولية اجتماعية، يهدف إصدارها إلى تمويل "مدارس وقفية" من خلال سوق رأس المال كتجربة هي الأولى من نوعها. وبلغت قيمتها **100** مليون رينجيت ماليزي وذلك ضمن برنامج ستصل قيمته إلى مليار رينجيت ماليزي (**260** مليون دولار)، وذلك بنسبة **4.3%** سنويا كتوزيع دوري لمدة سبع سنوات.[78] وقد جرى الإكتتاب بكامل قيمة الصكوك في يوم واحد، وستخصص الأموال الناتجة عن تلك الصكوك لتمويل وإطلاق **20** مدرسة ضمن صندوق للتعليم وبرنامج للمدارس الوقفية لا يهدف للربح المادي، بل هو مكرس لتحسين وصول الطلاب إلى التعليم المميز عبر شراكة بين القطاع الخاص ووزارة التربية الماليزية.[79]

4. مؤشر ممارسات البيئة والمسؤولية الإجتماعية والحوكمة:

اضافة للصكوك الخضراء ذات المسؤولية الإجتماعية تم تشكيل مؤشر ممارسات البيئة والمسؤولية الإجتماعية والحوكمة، حيث يهدف هذا المؤشر إلى تكوين قائمة تضم الشركات التي تثبت درجة عالية من المسؤولية والشفافية والإستدامة والشمولية وعدم التفرقة على أساس الجنس أو العمر أو العرق.[80] إن هذا المؤشر مع الصكوك الخضراء ذات المسؤولية الإجتماعية سيعمل على زيادة فرص انشاء فئة أصول جديدة من الإستثمارات في قطاع التمويل في ماليزيا، خصوصا إذا قامت صناديق الإستثمار بتمويل استثمارات خضراء جديدة وتمكينها من الإستثمار في هذه الأدوات. وهذا سيخلق سوقا جديدة للتمويل والإستثمار الأخضر المستدام.

---

[76] **صكوك الإستثمارات المسؤولة اجتماعيا والصكوك البيئية: التحديات والآفاق**، بنك نيجارا ماليزيا، 29 جانفي 2016، ص: 02. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=167&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 2016/03/22، على الساعة: 19:43.

[77] إلفي تشيو، **مرجع سابق**.

[78] صكوك الإستثمارات المسؤولة اجتماعيا والصكوك البيئية: التحديات والآفاق، **مرجع سابق، ص: 03**.

[79] **ماليزيا: "صكوك الإحسان".. الأولى على مستوى العالم لتمويل تعليم الأطفال بالمدارس**، مقالة منشورة بتاريخ 06 جوان 2015، على الموقع: http://arabic.cnn.com/business/2015/06/06/malaysia-islamic-sukuk-ihsan، تاريخ الإطلاع: 29 جوان 2015.

[80] التمويل الإسلامي على استعداد لتمويل أكثر اخضرارا، **مرجع سابق**، ص: 8.

المطلب الثالث: دور الزكاة والوقف (حالة مؤسسة زكاة سيلانجور وشركة جوهور)

سنتعرف على دور هذه الأدوات من خلال دراسة تجربة مؤسسة زكاة سيلانجور والأعمال الوقفية لشركة جوهور، قصد الوقوف على ما قدموه في سبيل تحقيق بعض جوانب التنمية المستدامة في ماليزيا.

الفرع الأول/ دور الزكاة (مؤسسة زكاة ولاية سيلانجور نموذجا):

1. التعريف بمؤسسة زكاة ولاية سيلانجور:

لتوضيح دور الزكاة في تحقيق بعض جوانب التنمية المستدامة في ماليزيا، ارتأينا أخذ تجربة إحدى الولايات الماليزية في توظيف هذه الأداة، نظرا لأن كل ولاية من الولايات الماليزية هي المسؤولة عن عملية جمع وتوزيع الزكاة عن طريق مجلس الشؤون الدينية كما سبق الذكر، ومن الصعب شرح كل التجارب الولائية في انجاز هذه العملية. لذلك تم اختيار مؤسسة زكاة ولاية سيلانجور نموذجا، فهي من أهم المؤسسات الزكوية الموجودة بماليزيا التي تقوم بإدارة أموال الزكاة وتنظيمها، بدءا من جبايتها وانتهاء بصرفها، داخل ولاية سيلانجور.

تأسست هذه المؤسسة عام **1994** تحت اسم مركز تحصيل الزكاة وجبايتها **(Pusat Pungutan Zakat)**، وفي **2006** تم تغيير اسم هذا المركز ليصبح "مؤسسة الزكاة بولاية سيلانجور" **(Lembaga Zakat Selangor)**.

رؤيتها الإستراتيجية أن تصبح الرائدة في ممارسة إدارة مؤسسة الزكاة وفقا للمعايير العالمية. كما تهدف إلى رفع مستوى إدارة أموال الزكاة، وتطويرها، وبلوغ أقصى حد ممكن في جبايتها، وتعزيز فاعلية توزيع الزكاة، ومعالجة الفقر، ورفع المستوى الإقتصادي للبلاد وخدمة المسلمين بكفاءة ونزاهة. وتحت شعار قيادة التغيير تسعى جاهدة لتقديم أفضل الخدمات لعملائها سواء كانوا من دافعي الزكاة أو مستحقيها، وذلك بمساعدة **400** موظف وبدعم **25** فرعا من هذه المؤسسة في جميع أنحاء ولاية سيلانجور.[81] تقوم رؤيتها الإستراتيجية على خطة خماسية تتمثل في:

- الخطة الأولى: تطوير إدارة مؤسسة الزكاة كزيادة استخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة الزكاة؛
- الخطة الثانية: بلوغ الحد الأقصى في جباية الزكاة كترويج طرق شتى لجمع الزكاة وتوعية الناس بأهمية تزكية أموالهم؛
- الخطة الثالثة: معالجة الفقر كالتحقق من عدد المستحقين للزكاة، إنجاح برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية، التحقق من حصول الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم على المساعدات الكافية؛
- الخطة الرابعة: رفع المستوى الإقتصادي للمجتمع الإسلامي كالمساهمة في رفع مستوى العلم لدى المسلمين، والحفاظ على سلامة عقيدتهم وأخلاقهم؛

[81] **موقع مؤسسة زكاة سيلانجور على الرابط:** http://www.zakatselangor.com.my/، تاريخ الإطلاع: 2016/05/02، على الساعة: 19:01.

- الخطة الخامسة: تهيئة خدمات ذات جودة عالية للمزكين كالتحقق من حسن معاملة الموظفين للمزكين، التحقق من صحة ودقة المعلومات وحداثتها، التحقق من جودة وسائل الإتصالات؛

إن تنفيذ هذه الخطة الخماسية يتم من خلال برنامج أطلقت عليه مؤسسة زكاة سيلانجور اسم "برنامج تنمية الأمة من خلال أصناف الزكاة" **(Program Pembangunan Ummah Melalui Asnaf Zakat)** والذي سيتم شرحه من خلال العنصر الموالي.

2. برنامج مؤسسة زكاة سيلانجور للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة:

تقوم مؤسسة زكاة سيلانجور من خلال رؤيتها الإستراتيجية السابقة الذكر، بجباية أموال الزكاة ثم صرفها وتوزيعها على مستحقيها من خلال برنامج "تنمية الأمة من خلال أصناف الزكاة"، الذي قسم لخمس أقسام رئيسية يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (88): الأقسام الرئيسية لبرنامج صرف أموال الزكاة في مؤسسة الزكاة بولاية سيلانجور في ماليزيا

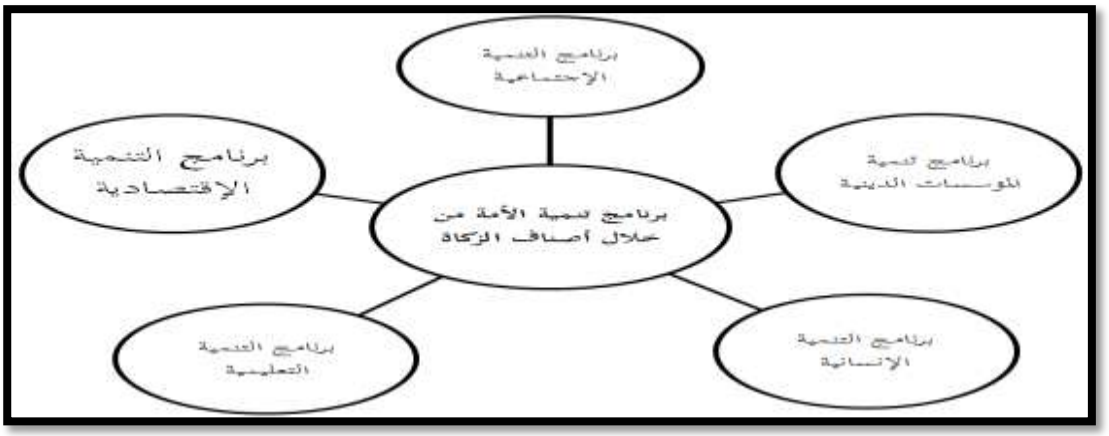

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على: عزمان بن عبدالرحمن، محمد عز الدين عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص: 13.

إن كل برنامج من البرامج السابقة الذكر يقسم بدوره لعدة أقسام، وكل قسم يضم مجموعة معينة من الخدمات والمساعدات المقدمة لمستحقي الزكاة التي تبين كيف يتم صرف الزكاة وتوزيعها. وذلك كمايلي:[82]

1. **برنامج التنمية الإجتماعية**: يهتم بالجوانب التالية:

- **الحماية**: أي توفير الحماية الإجتماعية للفقراء والمحتاجين كالمساعدة في بناء مسكن أو اصلاحه، أو تقديم الدعم لإستئجار بيت، أو المساعدة ببيوت جاهزة؛

[82] عزمان بن عبدالرحمن، محمد عز الدين عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص ص: 13- 16. (بتصرف)

- **الضروريات:** أي توفير الضروريات لمستحقي الزكاة كالمساعدة في تقديم الأطعمة والملابس وتوفير وسائل النقل، وتقديم إعانات مالية شهرية، ومساعدات خصوصا في رمضان والأعياد وفي الظروف الطارئة؛
- **الشؤون الخيرية للأمة:** كتقديم المساعدات الطبية والعلاجية وخصوصا للأمراض المستعصية، المساعدة في تجهيز جنازة من لا وارث له، تقديم مساعدات للمدين من أجل تحقيق كفايته، تقديم منح للطلبة لمتابعة دراستهم، مساعدة المسافرين... وغيرها.
- **التآخي والعلاقات الإجتماعية:** كإعداد برامج للإحتفال بالأعياد الإسلامية، إعداد برنامج يوم الأسرة، إعداد برامج لزيارة الفقراء والمساكين للإطلاع على أحوالهم... وغيرها.

2. **برنامج التنمية الإقتصادية:** يهتم بالجوانب التالية:

- **المساعدة بتقديم رأس المال:** ويكون للتجارة، تربية الأسماك، للزراعة ولتطوير الرعي.
- **الورشات والتدريبات والمهارات:** كإنشاء ورشات تجارية، ورشات للزراعة، الرعي والتجارة.
- **مشاريع اقتصادية جماعية:** كإقامة مشاريع صناعية، مشاريع لورشات الخياطة، مشاريع الرعي الجماعي.

3. **برنامج التنمية التعليمية:** يهتم بالجوانب التالية:

- **تقديم منح دراسية:** للفقراء والمساكين، وإعانات جامعية داخل ماليزيا وخارجها، تقديم إعانات لحفظة القرآن ولطلاب المدارس الدينية وللطلاب المتميزين.
- **تقديم مساعدات لتوفير المستلزمات الدراسية:** كتقديم الملابس والأدوات المدرسية، حقوق المواصلات والمصاريف اليومية.
- **تقديم الرسوم المدرسية وبرامج تنمية الطلبة:** كدفع رسوم الدراسة والإمتحانات، تقديم محاضرات اضافية.
- **برامج الدعوة ورفع مستوى العلم:** كتنظيم برامج القيم الإسلامية، تقديم إعانات لمعلمي المواد الدينية، تقديم علاوات لموظفي المساجد وأعضاء لجانها، تقديم مساعدات للمؤسسات الدعوية، تقديم مساعدات في نشر الكتب والبحوث.

4. **برامج التنمية الإنسانية:** يهتم بالجوانب التالية:

- **برامج الروحانيات:** كتنظيم دورات لتحسين العبادة، تنظيم محاضرات دينية عامة.
- **تقديم برامج تشجيعية وأسرية:** كتنظيم مخيمات تشجيعية للمتفوقين في دراستهم، تنظيم مخيمات القيادة وتنمية القدرات الشخصية، تنظيم دورات تكوينية لتربية الأولاد، تنظيم ورشات أسرية.

5. **برنامج تنمية المؤسسات الدينية:** يهتم بالجوانب التالية:

- **تنمية المؤسسات الدينية:** كبناء المساجد والمصليات والمدارس الدينية.
- **بناء المنشآت الدينية واصلاحها وتأثيثها:** كترميم البنايات ووقايتها من الدمار.

ويمكن شرح بعض المساعدات والخدمات المقدمة من قبل المؤسسة لبعض الأصناف المستحقة للزكاة المذكورة في القرآن الكريم كمايلي:[83]

1. **صنف الفقراء والمساكين**: تتمثل أهم المساعدات المقدمة لهذا الصنف فيمايلي:
   - مساعدة مالية شهرية؛
   - تلبية الإحتياجات التعليمية؛
   - المساعدة في اقامة الجنازة والعزاء في حالة وفاة أحد الأفراد؛
   - المساعدة في بناء المنازل الفردية أو تجديدها؛
   - تقديم الدورات التعليمية والتدريبية؛
   - تقديم رسوم دراسية للمرحلة الإبتدائية والثانوية ومنح دراسية؛
   - المساعدة في تسديد الإيجار؛
   - المساعدة بتقديم رأس المال؛
   - المساعدة الطبية؛
2. **صنف المؤلفة قلوبهم**: تتمثل أهم المساعدات المقدمة لهذا الصنف فيمايلي:
   - مساعدة مالية شهرية؛
   - المساعدة في اقامة الجنازة والعزاء في حالة وفاة أحد الأفراد؛
   - المساعدة في الزواج؛
   - المساعدة الطبية؛
   - المساعدة التعليمية والدورات التدريبية؛
   - المساعدة في بناء المنازل؛
3. **صنف في سبيل الله**: تتمثل أهم المساعدات المقدمة لهذا الصنف فيمايلي:
   - المساعدة الإجتماعية؛
   - تقديم منح للدراسة في الخارج للمتميزين؛
   - بناء المؤسسات الدينية؛
   - بناء المساجد؛
   - تقديم المساعدات عند حدوث الفيضانات والحرائق؛
   - تقديم المساعدات للمدارس المحتاجة؛

[83] **من موقع مؤسسة زكاة ولاية سيلانجور**، على الرابط: http://www.zakatselangor.com.my/jenis-bantuan-umum/، تاريخ الإطلاع: 2016/05/03، على الساعة: 11:37.

4. **صنف الغارمين:** تتمثل أهم المساعدات المقدمة لهذا الصنف فيمايلي:
   - تسديد الديون الطبية كديون علاج غسل الكلى؛
   - اقامة جنازة من لا وارث له؛
   - تسديد الديون الناتجة عن الإحتياجات الأساسية والضرورية؛
   - ديون المجتمع؛
5. **صنف ابن السبيل:** تتمثل أهم المساعدات المقدمة لهذا الصنف فيمايلي:
   - مساعدة المسافرين؛
   - المساعدة بتذاكر الذهاب والإياب؛
   - مساعدة الطلاب الأجانب؛

اضافة للمساعدات السابقة الذكر فإن مؤسسة زكاة سيلانجور تهتم باستثمار أموال الزكاة عن طريق اقامة مشاريع استثمارية لمستحقي الزكاة لمساعدتهم في الخروج من دائرة الفقر والعوز. هذه المشاريع الإستثمارية التي يمكن توضيح بعض أمثلتها من خلال العنصر الموالي.

3. أمثلة عن مشاريع استثمارية توفرها مؤسسة زكاة سيلانجور لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية:

قبل تقديم أموال الزكاة من أجل استثمارها، تقوم مؤسسة زكاة سيلانجور بإعداد دراسة عن كل مستحق لهذه الأموال وميوله ورغباته وعادة ما تكون الإختيارات صعبة نوعا ما، لأن المؤسسة لا تقدم رؤوس أموال من الزكاة لأجل استثمارها إلا لمن وجدته أهلا لذلك، والمقصود به من يتمتع بمهارات تجارية، وله رغبة في التجارة والتعلم، ويتمتع أيضا بقوة جسدية. كما تقوم المؤسسة بإعطاء المستحقين دورات تدريبية قبل بداية التجارة وأثنائها، اضافة لتقديم أموال إضافية بعد تطور تلك المشاريع.

ويتراوح مقدار رأس المال الذي تقدمه المؤسسة ما بين **500** و**5000** رينجيت ماليزي لصنف الفقراء والمساكين الذين يرغبون في فتح محلات تجارية صغيرة، ومابين **5000** و**50 000** رينجيت ماليزي لصنف الفقراء والمساكين الذين يرغبون في فتح محلات تجارية كبيرة كالمطاعم الكبيرة وورشات اصلاح السيارات والدراجات النارية... وغيرها.

كما تنظم المؤسسة دورة أو ورشة خاصة لهم لشرح أساس التجارة لكل صنف من الأصناف المختارة، ويشمل موضوع الورشة كيفية الإدارة المالية قبل القيام بالتجارة، والتدريبات على مهارات التجارة والمعلومات التي تساعدهم في تنمية أنفسهم، والمراقبة أثناء القيام بالتجارة. كما تقوم المؤسسة كذلك بإعدادهم تربويا وروحيا وأخلاقيا لكي لا ينحرفوا عن المبادئ والأخلاق الإسلامية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أنشأت مؤسسة الزكاة اتحادا سمي "مجموعة تجار أصناف الزكاة" **(Kumpulan Usahawan Asnaf Zakat)** حيث يتكون أعضاؤها من الأصناف المستحقة للزكاة والمستفيدين من المشاريع الإستثمارية الذين حصلوا على رؤوس الأموال من قبل المؤسسة. أين يقومون بتسجيل أسماءهم ومشاريعهم وعناوين محلاتهم عند هذا الإتحاد عن طريق النظام الإلكتروني، ومن خلال هذا النظام تستطيع المؤسسة مراقبة أنشطتهم في كل وقت ومعرفة أحوال مشاريعهم وتطوراتها ومقدار ربحهم وخسارتهم.

إذا تعرض أحد المستثمرين للخسارة فإنه هو من يتحمل مسؤولية خسارته، وإذا كانت عليه ديون فينبغي عليه بيع محله وكل ما يستعمله في تجارته لحل مشكلة ديونه، وفي حالة عدم حل مشكلة الديون ببيع المحل ومستلزماته، حينها يمكن اللجوء لمؤسسة الزكاة لطلب المساعدة على اعتباره من صنف الغارمين. أما في حالة تحقيقه للأرباح فهي من حقه وحده وملك له ويتصرف فيها كيف ما يشاء.

ومن المشاريع الإستثمارية التي قدمتها هذه المؤسسة مايلي:[84]

- **مشروع المغسلة:** عبارة عن محل لغسل الملابس، يعمل فيه مستحقي الزكاة، حيث قدم لهم رأس مال قدره **50 000** رنجيت ماليزي لتمويل هذا المشروع لمدة **5** سنوات.
- **مشروع الدكان المتحرك:** حيث جهزت المؤسسة **10** شاحنات صغيرة لتمويل هذا المشروع مع رأس مال قدره **30 000** رنجيت ماليزي لمدة **5** سنوات، ويقوم أصحاب هذا المشروع ببيع المأكولات والمشروبات الخفيفة بواسطة هذه الشاحنات بالتنقل من مكان إلى آخر.
- **مشروع شركة منتجات الحرف اليدوية:** يشغل هذا المشروع مجموعة من مستحقي الزكاة، حيث تعطى لهم أجرة العمل من حصيلة المنتجات التي ينتجونها، وتتراوح هذه الأجرة ما بين **300** إلى **1000** رنجيت ماليزي شهريا، وقبل انخراط أي عضو في هذا المشروع يعطى له دورة في تعلم بعض الحرف اليدوية من قبل هيئة الزكاة بسيلانجور.
- **مشروع سوق الأصناف:** نفذ هذا المشروع في عام **2007** بالتعاون بين مؤسسة الزكاة والحكومة بولاية سيلانجور، حيث أغلب العاملين في هذا السوق هم من صنف الفقراء. أين يقوم هذا السوق بتسويق وترويج المنتجات التي ينتجها مستحقي الزكاة أنفسهم سواء زراعية أو حيوانية والتي تباع بسعر الجملة فقط. وتوفر مؤسسة الزكاة مبلغ **100 000** رنجيت ماليزي لإقامة هذا السوق كل سبت بجوار مبنى مجلس الشؤون الإسلامية بسيلانجور. وهذا المبلغ يدفع لشراء المعدات اللازمة للسوق كالخيام، والطاولات، وأجرة المكان، اضافة لتكاليف الإعلانات.

[84] عزمان بن عبدالرحمن، محمد عز الدين عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص ص: 19-20.

إن هذه المشاريع وغيرها التي تقدمها المؤسسة تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وفي تخفيض معدلات الفقر فمثلا نجحت المؤسسة في تخفيض عدد الفقراء من **9 883** فقير سنة **2006** إلى **9 552** فقير سنة **2007**، كما نجحت في توفير مناصب عمل جديدة من خلال المشاريع الناجحة التي حققها بعض المستفيدين من أموال الزكاة.

اذن فجباية أموال الزكاة وحسن إدارتها وتوزيعها بعدالة بين مستحقيها الثمانية، سيساهم في تحسين أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية، كما أن استثمار أموال الزكاة في خلق مشاريع جديدة من شأنه دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية بتقديم منتجات اضافية للسوق وبفتح مناصب عمل جديدة، وتحريك موارد معطلة تعمل على دفع عجلة التنمية المستدامة.

الفرع الثاني/ دور الوقف (الأعمال الوقفية لشركة جوهور نموذجا):

1. بعض النماذج لتطوير دور الوقف التنموي في ماليزيا:

قامت ماليزيا بابتكار بعض النماذج لتشجيع الوقف وتطويره وتنميته، ودفعه للمساهمة بفعالية أكبر في تحقيق التنمية المستدامة. ومن بين النماذج التي تم استخدامها مايلي:

- **نموذج الوديعة الوقفية:** هو عبارة عن منتج تم طرحه عام **2010** من قبل أحد البنوك الإسلامية المحلية في ماليزيا، حيث يمثل حسابات الوقف على أساس الودائع، كجزء من حلول التخطيط العقاري الإسلامية. وأتيح المنتج للعملاء سواء الأفراد أو المؤسسات ليتم إدارة مساهماتهم باحتراف مع توجيه العوائد نحو تطوير الأصول الوقفية وخدمة برامج التوعية المجتمعية. ويتم جمع الأموال من خلال الوسائل المصرفية عبر الإنترنت ومن خلال مكاتب الفروع التابعة للبنك، ويتحمل البنك الإسلامي المعني كافة رسوم المعاملات.[85] ويمكن شرح هذا النموذج من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (89): نموذج الوديعة الوقفية في ماليزيا

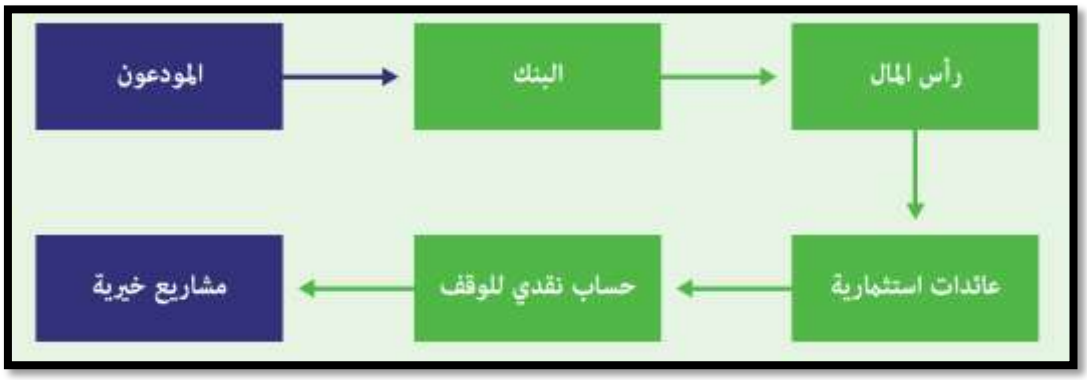

المصدر: الأوقاف أدوات فعالة اقتصاديا واجتماعيا، بنك نيجارا ماليزيا، 2014/10/16، ص: 07. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=96&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 2015/07/07. على الساعة: 12:55.

[85] **الأوقاف أدوات فعالة اقتصاديا واجتماعيا**، بنك نيجارا ماليزيا، 2014/10/16، ص: 07. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=96&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 2015/07/07. على الساعة: 12:55.

أين يقوم الأفراد بايداع مبالغ من المال على أساس وديعة وقفية نقذية، وهذه الودائع تمثل رأس مال للبنك الإسلامي، الذي يتم استثماره، والعائدات المحققة تودع في حساب نقذي للوقف أين تخصص هذه الأموال النقذية لإقامة مشاريع وقفية خيرية وتنموية اقتصادية واجتماعية.

إن هذا النموذج من شأنه تشجيع الأعمال الوقفية وتحريك الأموال لخدمة اقتصاد الدولة والمجتمع، عن طريق رفع الحس التضامني والتكافلي بين مختلف أفراد المجتمع الماليزي.

- **نموذج صندوق الوقف المشترك:**

هو من بين المبادرات التي قامت بها ماليزيا كذلك لتعزيز دور الوقف التنموي، حيث كان للمعاملات الوقفية بولاية سيلانجور فضل السبق في وضع المعالم الأولى للوقف المشترك وذلك باشتراك كل من شركة الوقف بولاية سيلانجور وبنك معاملات ماليزيا (**BMMB**) في إنشاء صناديق الوقف كما سبق الذكر في عنصر سابق. وتخصص الصناديق للمشاريع الوقفية لمساعدة المستفيدين المحتاجين في مجالات عديدة مثل المجال التعليمي والصحي وغيرهما. وكذلك تعاون ماي بنك (**Maybank**) الإسلامي مع المجلس الأعلى الفدرالي للشؤون الإسلامية في ماليزيا (**MAIWP**) في تأسيس صندوق وقف قدره **20** مليون رينجيت ماليزي. أين البنك هو من يمول هذا المبلغ لتثميره في المجالات الإستثمارية المختلفة، والمجلس يلعب دور الأمين في مراقبة الإستثمار. وتهدف هذه المبادرة إلى دعم النمو الإقتصادي العادل في نطاق أوسع. وفي سنة **2014** وقّع بنك إسلام ماليزيا (**BIMB**) وجامعة الإنسانية (**KUIN**)، على مذكرة تفاهم لكي يتعاون الطرفان في تحقيق مشروع صندوق الوقف "الإنسانية"، حيث الغرض منه بناء مسجد تابع لجامعة الإنسانية في منطقة كوالا كيتيل بولاية كيدا، ومجلس كيدا الإسلامي(**MAIK**) هو أمين هذا المشروع.[86] ويمكن شرح نموذج الوقف المشترك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (90): نموذج صندوق الوقف المشترك في ماليزيا

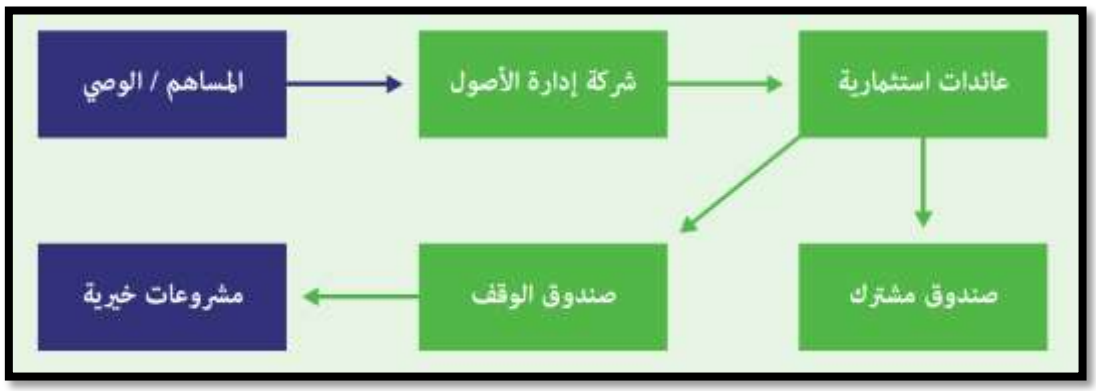

المصدر: الأوقاف أدوات فعالة اقتصاديا واجتماعيا، مرجع سابق، ص: 09.

[86] **الوقف: نحو تحقيق الدور الإجتماعي للتمويل الإسلامي**، بنك نيجارا ماليزيا، 10 جوان 2015، ص: 04. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=135&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 2015/10/05، على الساعة: 11:28.

حيث يقوم الوقف المشترك على اشتراك جهتين أو أكثر في انشاء صندوق وقفي، وتتولى إحدى الجهات (الجهة الوصية) إدارة الأصول الوقفية واستثمارها لتحقيق عائدات توجه لإقامة مشاريع خيرية.

إن نموذج الوقف المشترك من شأنه فتح المجال لإشراك العديد من الجهات في النهوض بالأموال الوقفية، وفي توسيع دائرة المستفيدين من المشروعات الخيرية التي توفرها هذه الأوقاف، والتي تساهم في دعم العديد من المجالات التنموية كالصحة والتعليم التي تعد من مقومات تحقيق التنمية المستدامة.

2. نموذج شركة جوهور (Jcorp) Johor Corporation عن الوقف التنموي في ماليزيا:

تعد شركة جوهور من الشركات الرائدة في ماليزيا التي أدخلت الأعمال الوقفية ضمن ميادين أعمالها، حيث تمتلك العديد من الأوقاف التابعة لها والتي تسخر لخدمة الصالح العام والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. مما جعلها من التجارب الناجحة والممارسات المميزة ذات القيمة المضافة اقتصاديا واجتماعيا.

أ. التعريف بشركة جوهور (Johor Corporation (Jcorp:

تأسست شركة جوهور (Johor Corporation (Jcorp، كمؤسسة عامة ومملوكة للدولة، عبر قانون جوهور رقم **4**، سنة **1968**م (المعدل بقانون رقم **5**، **1995**). مقرها ولاية جوهور التي تقع في أقصى جنوب ماليزيا وهي ثالث ولاية من حيث المساحة في ماليزيا. وتعد شركة جوهور واحدة من أكبر الشركات في البلاد وتعمل في القطاعات الأساسية التالية: زيوت النخيل، خدمات الرعاية الصحية، خدمات الأغذية والمطاعم، الممتلكات والعقارات، خدمات الموانئ، الضيافة، ريادة الأعمال، وكذلك النفط والغاز.

تعرف شركة جوهور نفسها بأنها: "شركة تنمية تابعة للدولة، مسؤولة عن تنمية ولاية جوهور عن طريق التمويل المتولد من خلال تعظيم أرباح كياناتها التجارية التي ستعود لاحقا على المجتمع على اعتباره أكبر مساهم في هذه الأرباح". كما ترى أن معالم تفوقها "لا ترجع فقط لشركاتها وأعمالها، ولكن أيضا لإستراتيجيتها الرامية إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال اتباع نهج قيادة السوق القائم على الحذر، الإبداع، السبق والإبتكار".[87] ويتجلى تركيزها كذلك على المسؤولية الإجتماعية للشركات في رسالتها التي تنص على مايلي:[88]

- كمؤسسة استثمار حكومية، تساهم شركة جوهور في تقدم الدولة وفي النمو الإقتصادي، من خلال كيان أعمال كفؤ وفعال مع المحافظة على مصلحة المجتمع.
- دعم مركزها كمؤسسة أعمال تحفز وتخلق الأرباح، تترأس وتسيطر على السوق والمنافسة.

[87] Islamic Social Finance Report 2014**, op.cit**, p: 89.

[88] **موقع شركة جوهور**، على الرابط: **http://www.jcorp.com.my/about-johor-corporation-3.aspx**، تاريخ الإطلاع: 2016/04/25 على الساعة: 18:14.

- تحفيز نمو المشاريع المستدامة والذي من جهة أخرى يخلق النجاح المباشر لها في الوفاء بإلتزاماتها كشركة استثمارية حكومية.
- المساهمة في خلق القيمة المضافة وتحقيق رفاهية المجتمع من خلال نجاح الأعمال الإستثمارية، مع الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية للشركة.

تتمثل رؤية شركة جوهور وشعارها في **Membina dan Membela** بمعنى البناء والدفاع، ويعكس ايمانها وفلسفتها أن نجاح الشركات والمسؤولية الإجتماعية للشركات تسيران معا جنبا إلى جنب، ويمكن أن تتحقق من خلال النهج التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والقيم العالمية.

اذن؛ اضافة إلى قطاعات الأعمال الأساسية التي تمارسها جوهور، فإن ثالث أهم عنصر في فلسفة عملها هو المسؤولية الإجتماعية للشركات التي تتضمن الإهتمام بالعديد من الأطراف: تشمل الموظفين، السلطات المشرفة، العملاء وكذلك المجتمع. وتقوم جوهور بتنفيذ المسؤولية الإجتماعية للشركة، التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للمحتاجين والمستحقين، من خلال منصات مختلفة للدعم والمساعدة من قبل منظمات غير حكومية، هيئات خيرية، مؤسسات اجتماعية غير ربحية والمجتمع، التي أنشأتها جوهور تحت مظلتها والتي تعرف باسم **Amal Business Organisation (ABO)** منظمة أعمال أمل، التي تسهم في تنمية المجتمع من جوانب الرعاية الإجتماعية والصحية والرياضية، بالإضافة إلى ريادة الأعمال (روح المقاولاتية).

ومن خلال تحليل أكبر المبادرات التي تقوم بها شركة جوهور اتجاه المجتمع منذ انشائها، يظهر مدى التزامها المتنامي لتحقيق رفاهية المجتمع، من خلال الأنشطة والبرامج التي تقع في نطاق الدين، الصحة والتعليم، والمجالات الإقتصادية [89] التي تتضح في العنصر الموالي.

ب. دور الأعمال الوقفية لشركة جوهور في تحقيق بعض جوانب التنمية المستدامة في ماليزيا:

ضمن اطار تحقيق المسؤولية الإجتماعية للشركة، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، قامت جوهور بتوظيف أداة مالية اسلامية اجتماعية وهي الوقف لتحقيق أهدافها اتجاه المجتمع. وذلك ايمانا منها بأن نجاح الشركات والمسؤولية الإجتماعية للشركات تسيران معا جنبا إلى جنب، ويمكن أن تتحقق من خلال النهج التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والقيم العالمية كما سبق الذكر. ومن بين أهم المشاريع والخدمات الإجتماعية التي تقدمها شركة جوهور للمساهمة في خدمة المجتمع وتحقيق تنميته ورفاهيته مايلي:

- **مشروع الرسوم الدراسية:**

تم تنفيذ هذا المشروع من قبل شركة جوهور **(Jcorp)** بالتعاون مع قسم التربية والتعليم لولاية جوهور، ويستهدف هذا المشروع طلاب المدارس الإبتدائية المحرومين واليتامى في المناطق الريفية في جوهور.

[89] Islamic Social Finance Report 2014**, op.cit**, p: 89.

حيث في سنة **2014** تم اختيار **20** مدرسة للمشاركة في هذا البرنامج،[90] وفي سنة **2015**، تم اختيار **22** مدرسة. ومنذ انطلاقه عام **2012**، استفاد من هذا البرنامج أكثر من **1500** طالب وطالبة من المحرومين واليتامى، وقد تم دعمه من قبل مجموعة شركات جوهور.[91]

إن الهدف من هذا المشروع هو تحسين اتقان الطلبة للمواد الأساسية كاللغة الماليزية، الإنجليزية، الرياضيات والعلوم. كما يهدف أيضا إلى تحسين الإنجازات الأكاديمية بتحسين أداء المدارس، مع العمل في الوقت نفسه على تضييق فجوة الإنجاز بين الطلاب في المناطق الحضرية والريفية.

ويتم من خلال هذا المشروع تقديم رسوم مدرسية للأطفال اليتامى والمحرومين للسماح لهم بالإلتحاق بالمدارس، كما يتم دعم المدارس لتحسين مستواها التعليمي من أجل تحقيق المساواة بين المناطق الحضرية والريفية. ويمكن توضيح بعض حالات الدعم المقدمة من خلال **الملحق رقم (02)**، الذي يتضح من خلاله عملية تقديم مبلغ **3** ملايين رينجيت ماليزي لإحدى المدارس لدعمها من أجل تحقيق المزيد من التميز والنجاح مستقبلا.

إن مثل هذه المشاريع والتي تستهدف خصوصا المناطق النائية من شأنها المساهمة في تحقيق تنمية اجتماعية، بتكوين وتعليم العديد من الفئات المحرومة والمحتاجة ورفع مستواها التعليمي بما يسمح بتحقيق العدالة والمساواة بين سكان المدن والريف والتي تعد من أهم مواضيع التنمية المستدامة.

- **شركة بيرهاد وقف النور (WANCorp) Waqaf An-Nur Corporation Berhad:**

قامت مجموعة شركة جوهور لإدارة الأعمال الوقفية بتأسيس شركة وقف النور (**WANCorp**) التي تتولى إدارة أصول وأسهم الوقف لمجموعة شركة جوهور، حيث الأسهم وغيرها من الأوراق المالية تخصص بشكل جماعي على هيئة وقف.

تقوم هذه الشركة بتنفيذ العديد من مبادرات المسؤولية الإجتماعية نيابة عن شركة جوهور. وهذه المبادرات هي: وقف مستشفى النور (HWAN)، وسلسلة من وقف عيادات النور (KWAN)، وقف دانا نياجا، فرقة وقف... وغيرها من المبادرات التي تساهم في تحقيق الرفاه العام والعدالة الإجتماعية، والتي يمكن شرحها كمايلي:

- ✓ **وقف مستشفى وعيادات النور (Waqaf An-Nur Hospital & Clinics) :**

إن الهدف الرئيسي لإنشاء مستشفى وعيادات وقف النور، هو تقديم وتوفير العلاج والرعاية الصحية وعلاج غسل الكلى لعامة المرضى وخصوصا المحتاجين والمستحقين، بغض النظر عن العرق أو الدين. وتقوم شركة جوهور من خلال شركة وقف

[90] **Johor Corporation, Annual Report 2014**, p: 80. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/AR2014-BI-V1.pdf, vu le : 04/07/2016, A : 14 :19.

[91] **Johor Corporation, Annual Report 2015,** p: 51. Sur le : http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/AR2015_BM.pdf, vu le : 26/04/2016, A 17 :33.

النور منذ عام **1998**م حتى وقتنا الحالي، وبالتعاون مع المجالس الإسلامية، وبدعم من KPJ Healthcare Berhad (شركة الرعاية الصحية التابعة لشركة جوهور) –وهي مؤسسة رائدة في تقديم خدمات الرعاية الصحية في ماليزيا– بتطوير وإدارة **22** وقفا من عيادات وقف النور إلى جانب مستشفى وقف النور في جميع أنحاء البلاد.[92] فبالإضافة لولاية جوهور، توجد عيادات وقف النور في ولايات أخرى كسيلانجور، بيراك، سراواك....وغيرها، أين يتم تطويرها بالتعاون مع المجالس الإسلامية لهذه الولايات. كما يتم حاليا انشاء ثلاث عيادات أخرى جديدة، والتي تمثل مبادرات لتوسيع سلسلة أدوار عيادات وقف النور في مختلف أنحاء البلاد. و**الملحق رقم** (**03**) يوضح نموذج من عيادات وقف النور.

إن مستشفى وسلسلة عيادات وقف النور لا توفر فقط العلاج والرعاية الصحية بأسعار رمزية **5** رينجيت ماليزي بما في ذلك الأدوية، إنما تقدم كذلك علاجات غسل الكلى لمرضى الفشل الكلوي وخدمات تصفية الدم مع معدل دعم للمستحقين، كما يتلقى المرضى أيضا دعم مالي من بيت المال والإعانات من صناديق الزكاة المقدمة من قبل المجلس الديني لولاية جوهور، أو غيرها من الجمعيات الخيرية. والعديد من وكالات الرعاية الصحية تمكن هؤلاء المرضى من الحصول على العلاج مجانا. وقد عرف عدد المستفيدين من الخدمات العلاجية التي تقدمها هذه المؤسسات الصحية الوقفية ارتفاعا وتزايدا من **0.56** مليون حالة في سنة **2009** إلى **0.67** مليون حالة سنة **2010** إلى **0.77** مليون سنة **2011**. مع العلم أن **6%** من العلاجات المقدمة قد وجهت لغير المسلمين.[93]

وفي سنة **2015** بلغ مجموع الحالات التي تم معالجتها في جميع عيادات وقف النور **1 138 146** حالة، من بينها **87 874** حالة من غير المسلمين، كما امتلكت العيادات مجتمعة **66** آلة لغسل الكلى مقارنة بسنة **2014** التي كانت تقدر بـ **54** آلة. وقد ارتفع عدد مرضى الكلى الذين استفادوا من الحصول على العلاج في هذه العيادات من **113** مريضا سنة **2009** إلى **115** مريضا سنة **2010**، إلى **120** مريضا سنة **2011**. كما استطاع ما مجموعه **280** مريضا سنة **2015** الحصول على العلاج المناسب في مراكز غسل الكلى المتاحة.[94]

إن مستشفى وعيادات وقف النور، تساهم في تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة من خلال العمل على ضمان صحة جيدة للعديد من أفراد المجتمع الفقراء والمحتاجين منهم دون تفرقة وتمييز بين المسلمين وغير المسلمين. فهي اذن نموذج يحتذى به عن تطبيق أداة مالية اسلامية مميزة بما يخدم مصلحة المجتمع ويفيد تقدمه المستمر.

إن عيادات وقف النور يقع معظمها في مساجد مختارة في ولاية جوهور وغيرها من الولايات، وقد تم افتتاح أول عيادة في **1** نوفمبر **1998** بمسجد النور، ثم ثاني عيادة في **3** ديسمبر **1999** في مسجد جاميك (**jamik**)، ثم توالت العيادات منذ

---

[92] **موقع شركة جوهور على الرابط**: http://www.jcorp.com.my/waqaf-an-nur-hospital-clinics-35.aspx، تاريخ الإطلاع: 2016/04/26، على الساعة: 19:12.

[93] Islamic Social Finance Report 2014**, op.cit**, p: 89.

[94] Johor Corporation, Annual Report 2015**, op.cit,** p: 51.

ذلك الوقت اضافة للعيادات المتنقلة، حيث في **24** أوت **2001** تم افتتاح أول عيادة متنقلة من عيادات وقف النور والتي عالجت **7 045** حالة.[95]

ويمكن تتبع تطور عدد عيادات وقف النور والحالات التي تمت معالجتها في هذه العيادات خلال الفترة (2000-2015) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (59): تطور عدد عيادات وقف النور وعدد الحالات المعالجة فيها في ماليزيا خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد العيادات	2	3	3	4	4	4	6	8
الحالات المعالجة	-	-	-	أكثر من 100 000	-	-	أكثر من 300 000	-
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد العيادات	9	13	13	15	18	19	19	22
الحالات المعالجة	362 045 (19 053 من غير المسلمين)	544 949 (31 192 من غير المسلمين)	660 907 (40 357 من غير المسلمين)	765 611 (50 833 من غير المسلمين)	869 488 (60 388 من غير المسلمين)	961 148 (69 690 من غير المسلمين)	1 057 154 (79 312 من غير المسلمين)	1 138 146 (87 874 من غير المسلمين)

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير شركة جوهور للفترة (2000-2015)، التقارير موجودة على موقع الشركة على الرابط: .http://www.jcorp.com.my/annual-reports-19.aspx

حيث نلاحظ أن عدد عيادات وقف النور قد شهد تطورا ونموا منذ سنة **2000** حتى سنة **2015** بمعدل عيادتين إلى ثلاث عيادات في السنة الواحدة في الغالب، حتى أصبح عددها **22** عيادة سنة **2015** منذ أن كان عيادتين فقط سنة **2000**. كما أن عدد الحالات التي تمت معالجتها في هذه العيادات ورغم تعذر الحصول على احصائيات بعض السنوات، إلا أنه يمكن القول أنه قد شهد هو الآخر ارتفاعا طيلة هذه الفترة ليتجاوز المليون حالة سنة **2015** بعدما كان في حدود **100 000** حالة سنة **2003**، ومن بين الحالات المعالجة نلاحظ أن هناك نسبة معتبرة من غير المسلمين قد حظيت بخدمات عيادات وقف النور، وهذا يدل على مدى تطبيق مفهوم العدالة والمساواة ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تحارب التمييز والتعصب والتفرقة بين أفراد المجتمع الواحد بسبب العرق أو الدين. وبما أن هذه المفاهيم هي من أهم محاور وجوانب التنمية الإجتماعية المستدامة فإن ماليزيا

[95] **Johor Corporation, Annual Report 2006,** P: 42. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/annual%202006.pdf, vu le : 04/07/2016, A : 13 :37.

من خلال نموذج مستشفى وعيادات وقف النور قد أثبتت جدارتها وكفاءتها في تجسيد هذه الجوانب على أرض الواقع باستخدام أداة مالية اسلامية مميزة هي الوقف.

وبالإضافة لما سبق فإن عيادات وقف النور لا تكتفي فقط بتقديم الخدمات العلاجية، وإنما تنظم كذلك برامج توعية عامة في مجال الصحة. والجدول التالي يوضح عدد المرضى المستفيدين من هذه البرامج منذ اطلاق أول عيادة حتى **31** ماي **2007**:

الجدول رقم (60): عدد المرضى المستفيدين من برامج التوعية الصحية المقدمة من عيادات وقف النور (1998 حتى 31 ماي 2007)

سلسلة عيادات وقف النور	منذ الإنطلاق حتى 31 ماي 2007	
	المرضى المقيمين	مرضى الكلى
1998	96 832	180
1999	125 347	251
2001	65 755	188
2001 (عيادة متنقلة)	7 045	-
2003	24 428	64
2006	3 057	-
المجموع	**322 464**	**683**

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد: Johor Corporation, Annual Report 2006**,op.Cit,** P: 43.

نلاحظ أن برامج التوعية قد شملت المرضى المقيمين ومرضى الكلى وقد قدمت من قبل العيادات الثابتة والمتنقلة. والهدف من هذه البرامج هو التحسيس والتوعية والإرشاد والتخفيف من مخاوف المرضى ودعمهم معنويا ومساعدتهم على الشفاء.

وبهذا فإن استغلال الوقف للنهوض بالصحة العامة لأفراد المجتمع الماليزي يوضح الدور الفعال لهذه الأداة المالية الإسلامية في تحقيق جانب من جوانب التنمية المستدامة في ماليزيا.

✓ وقف سلسلة مساجد النور (Chain of An-Nur Mosques):

تقوم جوهور من خلال شركة وقف النور بإدارة **6** مساجد النور، وأكبر هذه المساجد هو مسجد بندر داتو أون **(Masjid An-Nur Bandar Dato' Onn)**، الذي يتسع لأكثر من **4600** مصلي في نفس الوقت. وقد تم تأسيس ثالث مسجد سنة **2007** بتكلفة **1.5** مليون رينجيت ماليزي، ويتسع لـ **700** مصلي في نفس الوقت، يتألفون من

المسافرين وسائقي النقل العمومي، مستأجري المحطات، والناس القاطنة في الجوار.[96] وحتى سنة **2011** فإن سلسلة مساجد النور اتسعت لأكثر من **15 000** مصلي،[97] ويتم اختيار الإمام ومساعديه للمساجد من بين موظفي شركة جوهور الذين لديهم خبرة في القرآن والدراسات الإسلامية. وتوجد مساجد النور في مراكز التسوق، والهدف من ذلك هو تمكين المتسوقين والتجار من أداء صلاتهم براحة أكبر، علاوة على ذلك فإن معظم الأنشطة المنظمة تمكن من إحياء المساجد فضلا عن تعزيز القيم الروحية للمصلين.

تقدم هذه المساجد المساعدة والدعم الديني لمجموعة جوهور في المناسبات كتلاوة القرآن والتجويد. وتقوم كذلك بعقد العديد من البرامج التوعوية والتعليمية والإرشادية وخدمة الصالح العام. وتنظيم الإحتفالات الدينية في الأعياد، وتقديم المساعدات للمحتاجين والفقراء وعابري السبيل. و**الملحق رقم (04)** يوضح أمثلة من مساجد وقف النور.

إن سلسلة مساجد وقف النور تساهم في تحقيق التنمية الروحية والنفسية لأفراد المجتمع الماليزي، والتي تعد جانبا مهما من جوانب التنمية الإجتماعية المستدامة، حيث يلعب الإستقرار الروحي والنفسي دورا في دفع عجلة التنمية.

- ✓ **وقف بنك الإستثمار "دانا نياجا" (Dana Niaga):**

هو عبارة عن صندوق وقف مخصص للإستثمار، وهي مبادرة لتوفير صفر فائدة على رأس المال أو ما يسمى القرض الحسن، لأصحاب المشاريع الصغيرة (المقاولاتيين)، الراغبين في بدء مشاريع استثمارية جديدة أو توسيع مشاريعهم القائمة. ومن أهم أنواع المشاريع الممولة: بيع المواد الغذائية والمشروبات، الخياطة ومحلات الملابس، منتجات التجميل، ورشات تصليح السيارات.

بدأ العمل بهذا البرنامج سنة **2007**، أين تلقى ما مجموعه **312** مشاركا مساعدات مالية قيمتها **592 800** رينجيت ماليزي. وفي سنة **2009** استفاد حوالي **123** شخصا (**92** امرأة، **31** رجلا) من قروض حسنة بلغت قيمتها **247 750** رينجيت ماليزي، وقد استهدف البرنامج في الغالب الأمهات وربات البيوت ذات الدخل المتوسط والمنخفض.[98]

أما في سنة **2012** فقد بلغ عدد المستفيدين من القروض الحسنة **256** مستفيدا من بينهم **215** امرأة بنسبة **84%** و**41** رجلا بنسبة **16%**، وبلغت قيمة القروض المقدمة **402 200** رينجيت ماليزي.[99] وفي سنة **2013** وصل عدد المستفيدين من القروض الحسنة **279** مستفيدا بقيمة **489 800** رينجيت ماليزي.[100] كما تلقى ما مجموعه **292** مشاركا في

---

[96] **Johor Corporation, Annual Report 2007,** P: 54. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/annual%202007.pdf, vu le : 05/07/2016, A : 12 :39.

[97] **Johor Corporation, Annual Report 2011,** P: 35. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/JCorpAR11EngVer1.pdf, vu le : 04/07/2016. A : 14 :18.

[98] **Johor Corporation, Annual Report 2009**, p: 119. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/annual%202003.pdf, vu le : 04/07/2016, A : 13 :13.

[99] **Johor Corporation, Annual Report 2012**, p: 69. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/2012-EngVer1.pdf, vu le: 04/07/2016, A : 13 :38.

[100] **Johor Corporation, Annual Report 2013**, p: 63. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/2013-AR13-ENGVer1.pdf, vu le 04/07/2016, A : 14 :21.

سنة **2014** قروضا حسنة بقيمة **526 800** رينجيت ماليزي،[101] وفي سنة **2015** بلغ مجموع المساهمات **615 800** رينجيت ماليزي وعدد المستفيدين **319** مستفيدا.[102] و**الملحق رقم (05)** يوضح بعض العمليات التمويلية بالقرض الحسن.

كما يمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي:

الجدول رقم (61): تطور قيمة القروض الحسنة المقدمة من قبل وقف **Dana Niaga** وعدد المستفيدين من هذه القروض خلال الفترة (2007-2015)

السنوات	قيمة القروض الحسنة المقدمة	عدد المستفيدين
2007	592 800	312
2008	-	-
2009	247 750	123 (92 امرأة، 31 رجلا)
2010	-	-
2011	-	-
2012	402 200	256 (215 امرأة و41 رجلا)
2013	489 800	279
2014	526 800	292
2015	615 800	319

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير شركة جوهور للفترة (2007-2015)

نلاحظ أن قيمة القروض الحسنة المقدمة من قبل وقف **Dana Niaga** قد شهدت زيادة منذ انطلاق هذا البرنامج، ورافق هذه الزيادة كذلك زيادة في عدد المستفيدين من هذه القروض. وهذا يدل على نجاح الوقف كأداة مالية اسلامية في دعم التنمية الإقتصادية في ماليزيا من خلال تمويل المشاريع التنموية. فتقديم القروض الحسنة الخالية من الفوائد، عامل محفز للمقاولاتية وفرصة لدعم انشاء مشاريع جديدة تدعم الإقتصاد الوطني الماليزي وتخفف من معدلات الفقر والبطالة. وعليه فتفعيل دور مثل هذه القروض في ماليزيا من شأنه المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة.

[101] Johor Corporation, Annual Report 2014**, op.cit,** P: 80.
[102] Johor Corporation, Annual Report 2015**, op.cit,** p: 52.

✓ **فرقة وقف (Waqaf Brigade):**

فرقة وقف عبارة عن فريق من المتطوعين من عمال الشركة والمجموعة، نشاطهم تقديم المساعدات الإنسانية وانجاز البرامج الإجتماعية. وهي تلعب دورا هاما في تقديم العون والمساعدة لضحايا الفياضانات والكوارث الإنسانية. رؤيتها أن تصبح المنظمة الطوعية الإسلامية الأكثر تميزا في مجال إدارة الكوارث وطنيا ودوليا. وقد حظيت بإعتراف ودعم مجلس الأمن القومي الماليزي.

إن هذا الإعتراف دفعها للعمل بجد أكبر، حيث في سنة **2009** في الفترة الممتدة من **12** إلى **19** أكتوبر تم تقديم مساعدات طبية وغذائية قيمتها **112 000** رينجيت ماليزي، اضافة إلى خدمات عيادية مجانية ميدانية لـ **557** مريضا وحالات الطوارئ، للإغاثة من زلزال ضرب بادانج، غرب سومطرة وأندونيسيا.[103]

وفي الفترة الممتدة من **08** إلى **15** نوفمبر **2010** ساهم فريق فرقة وقف في تقديم الخدمات الإنسانية خلال كارثة الفياضانات في الجزء الشمالي من شبه الجزيرة الماليزية، حيث تم إرسال **12** فردا من الفرقة مجهزين بالمواد الغذائية لمدة أسبوع ومخزون من الأدوية الطبية. وقد تم تقديم هذه الخدمات إلى **310** ضحية من ضحايا الكارثة بإجمالي مساعدات وصلت إلى **160 000** رينجيت ماليزي.[104]

وفي أوت **2014** قامت فرقة وقف بتقديم مساعدات في الكارثة الإنسانية في سيغامات **Segamat** بسبب العاصفة التي ضربت المنطقة، حيث ارسلت إغاثة فورية تقدر بـ **1700** رينجيت ماليزي لست (**6**) ضحايا من الكارثة.[105] وكذلك بعد الفياضانات التي ضربت بعض الولايات الماليزية سنة **2015** في الساحل الشرقي لشبه جزيرة ماليزيا، أين أطلقت فرقة وقف ثلاث بعثات للمساعدات الإنسانية واتخذت مبادرة ارسال المواد الغذائية والمساعدات الضرورية للذين تأثروا بهذه الكوارث. كما شاركت بعد الفياضانات في مهمة الإغاثة التي تضمنت أعمال تنظيف بعض المدارس المتضررة وبعض المباني والمساجد.[106] و**الملحق رقم** (**06**) يوضح فريق فرقة وقف في الميدان أثناء وقوع إحدى الكوارث الإنسانية.

ولتطوير مهارات أفراد هذا الفريق، تنظم فرقة وقف العديد من الدورات التدريبية والتعليمية مثل دورات في إدارة الكوارث والإسعافات الأولية، دورات في البحث والإنقاذ التطوعي، حيث تضمنت آخر دورة **40** عضوا وتمت بالتعاون مع وزارة الدفاع العام الماليزي.

---

[103] Johor Corporation, Annual Report 2009, **op.cit,** p: 120.
[104] **Johor Corporation, Annual Report 2010,** p: 38. Sur le : http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/2010AREngVer2.pdf, vu le : 04/07/2016, A : 13 :35.
[105] Johor Corporation, Annual Report 2014**, op.cit,** p: 82.
[106] Johor Corporation, Annual Report 2015**, op.cit,** p: 52.

إن هذا النموذج عن الأعمال الوقفية التطوعية كفيل بتفعيل الحس التكافلي الإجتماعي بين أفراد المجتمع الماليزي المتعدد الأعراق والديانات، بحيث يعزز روابط المجتمع خصوصا في الظروف الطارئة، وينمي روح التعاون والتضامن، ويزيد من وحدة أفراد الشعب والتي بدونها لا يمكن الوصول لتحقيق التنمية المستدامة.

✓ **وقف مركز اجتماعي (Waqaf Community Centre):**

إن وقف المركز الإجتماعي للخياطة **(PJWK)** هو مبادرة شركة جوهور Jcorp من خلال شركة الوقف WANCorp، بهدف مساعدة المشاركين في توليد الدخل عن طريق المقاولاتية والمشاريع القائمة بالإعتماد على مواهبهم. حيث المعدات والتجهيزات ممولة ومقدمة من قبل WANCorp. وبمشاركة **16** أما عازبة تلقى المركز طلبات محددة تتمثل في فساتين، عباءات، ملابس الملايو والستائر. كما أن الدعم وتسهيل الخدمات يتم تقديمها من قبل القائد أو المشرف الذي يتم اختياره للإشراف على التسويق، الإدارة والإدارة المالية في المركز.[107]

كما يوفر المركز أيضا ركنا أو زاوية للأطفال تخص أطفال المشاركات، من أجل القيام بواجباتهن، البقاء والقراءة أثناء انتظارهن للحصص الدراسية اللاحقة. و**الملحق رقم (07)** يوضح إحدى ورشات الخياطة لهذا المركز.

ونتيجة النجاح الأول لبرنامج **(PJWK)**، قامت شركة الوقف **WANCorp** بتوسيعه من خلال انشاء برنامج ثان في ديسمبر **2014** بثمانية مشاركين ومدرب. وابتداء من جانفي **2015** مركز الخياطة افتتح أبوابه لحجوزات كبيرة. وأهم ما يركز عليه هذا المركز هو الطلبات الأكثر تعقيدا مثل فساتين الزفاف، أزياء الشركات، ستائر المدارس وغيرها.

إن وقف مثل هذه المراكز الإجتماعية، يساهم في احتضان فئات قد تكون منبوذة في المجتمع الماليزي كحالة الأمهات العازبات، أو فئات في حاجة للدعم النفسي والمادي، حيث يتم مساعدة هذه الفئات عن طريق تبني مواهبهم ودعمها وتفعيلها بتقديم ما يلزمهم من معدات وأدوات يحتاجونها في تأسيس أعمالهم ومشاريعهم التي تولد لهم الدخل الكافي وتضمن لهم حياة كريمة، والتي تعد جانب من جوانب التنمية المستدامة.

- **صندوق رمضان تجارة (Tijarah Ramadhan Fund):**

عبارة عن مبادرة من قبل شركة جوهور لتقديم المساعدات المالية للأغراض الطبية، الكوارث، وللمحتاجين. فهو بذلك برنامج يسمح بخلق السبل والإمكانيات سواء كان ذلك للشركات ضمن مجموعة شركة جوهور أو من خارجها، والجمهور والعامة لأداء الأعمال الخيرية.

[107] موقع شركة جوهور، على الرابط: http://www.jcorp.com.my/waqaf-community-centre-98.aspx، تاريخ الإطلاع: تاريخ الإطلاع: 2016/04/26، على الساعة:20:12 .

ومنذ انطلاق عمل هذا الصندوق عام **2005** حتى جوان **2015**؛ تم جمع مبلغ قيمته **3 167 199** رينجيت ماليزي عن طريق المساهمات والتبرعات المقدمة إلى هذا الصندوق من قبل أعضاء هيئة الشركة وعامة الجمهور، بواسطة الرسائل القصيرة والشيكات والأموال النقدية من جميع أنحاء ماليزيا إلى جانب سنغافورة وبروناي دار السلام.[108]

وفي سنة **2008** تم جمع **10. 221 311** رينجيت ماليزي من التبرعات وتم توزيع **73. 709 250** رينجيت ماليزي على المحتاجين والمحرومين.[109] أما في سنة **2009** فقد تم جمع **03. 731 397** رينجيت ماليزي من التبرعات، وتلقى ما يصل إلى **2500** شخصا من بينها الفئات المحتاجة من جميع أنحاء ماليزيا مساعدات بقيمة إجمالية بلغت **238 848.50** رينجيت ماليزي.[110]

وفي سنة **2010** بلغ مجموع المساهمات والتبرعات في هذا الصندوق منذ تأسيسه **1 792 906** رينجيت ماليزي، وبلغ مجموع ما تم توزيعه على الفقراء والمحتاجين على مستوى الصعيد الوطني قيمة **1 471 622** رينجيت ماليزي. وخلال هذه السنة لوحدها تم توزيع **461 424** رينجيت ماليزي على الفقراء والمحتاجين. وكان ما يقرب **4 600** شخصا من بينهم بعض المؤسسات المستحقة للمساعدة قد استفادوا من صندوق تجارة رمضان بغض النظر عن طائفتهم العرقية والخلفية الدينية.[111]

وفي سنة **2011** جمع الصندوق **1 949 118** رينجيت ماليزي منذ تأسيسه، بفضل المساهمات الخيرية من جميع أنحاء ماليزيا وسنغافورة وبروناي عن طريق الودائع النقدية والرسائل القصيرة. ومن هذا المبلغ تم توزيع **1 778 737** رينجيت ماليزي على الفقراء والمحتاجين. وفي سنة **2011** لوحدها تم توزيع **355 753** رينجيت ماليزي. وقد بلغ عدد المستفيدين **8 153** مستفيدا خلال هذه السنة.[112]

أما في سنة **2012** فقد بلغت أموال الصندوق **2 236 244** رينجيت ماليزي منذ تأسيسه سنة **2005**، ومن هذا المبلغ تم توزيع **2 134 151** رينجيت ماليزي خلال هذه المدة على المستوى الوطني. وفي سنة **2012** لوحدها تلقى الصندوق مساهمات تقدر بـ **290 126** رينجيت ماليزي، وتم التبرع بـ **422 867** رينجيت ماليزي على الفقراء والمحتاجين. وقد استفاد ما لايقل عن **10 728** شخصا من مختلف الديانات من صندوق تجارة رمضان خلال هذه السنة.[113]

---

[108] **موقع شركة جوهور على الرابط:** http://www.jcorp.com.my/tijarah-ramadhan-fund-100.aspx، تاريخ الإطلاع: 2016/04/26، على الساعة: 17:25.

[109] **Johor Corporation, Annual Report 2008,** p: 95. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/annual%202008.pdf, vu le : 05/07/2016, A : 18 :49.

[110] Johor Corporation, Annual Report 2009, **op.cit,** p: 120.

[111] Johor Corporation, Annual Report 2010, **op.cit,** p: 39.

[112] Johor Corporation, Annual Report 2011, **op.cit,** P: 36.

[113] Johor Corporation, Annual Report 2012, **op.cit,** P: 71.

وفي سنة **2013** ومنذ سنة تأسيسه جمع الصندوق **2 557 905** رينجيت ماليزي وتم توزيع **2 495 289** رينجيت ماليزي من هذا المبلغ خلال هذه المدة. وفي سنة **2013** لوحدها جمع الصندوق مساهمات تقدر بـ **319 053** رينجيت ماليزي، كما تم توزيع **273 685** رينجيت ماليزي على الفقراء والمحتاجين. وقد استفاد **13 621** شخصا من صندوق تجارة رمضان خلال هذه السنة.[114]

وفي سنة **2014** ومنذ تأسيسه بلغت أموال الصندوق المجموعة **2 905 956** رينجيت ماليزي، ومن هذا المبلغ تم توزيع **2 843 085** رينجيت ماليزي خلال هذه المدة. وفي سنة **2014** لوحدها تم جمع مساهمات تقدر بـ **351 115** رينجيت ماليزي، كما تم توزيع **347 796** رينجيت ماليزي على الفقراء والمحتاجين. وقد استفاد **14 217** شخصا من صندوق تجارة رمضان خلال هذه السنة.[115]

ومنذ تأسيسه حتى سنة **2015** تلقى الصندوق ما يزيد عن **3** مليون رينجيت ماليزي. وفي سنة **2015** لوحدها تم جمع أكثر من **400 000** رنجيت ماليزي من التبرعات، حيث **336 000** رينجيت ماليزي قدمت من مجموعة شركة جوهور، **20 735** رينجيت ماليزي قدمت من العامة، **3 567** رينجيت ماليزي من البنك، **19 147** رينجيت ماليزي من قبل عمال الشركة.[116]

ومع بداية السنة الدراسية لعام **2015**؛ ساهم صندوق رمضان إلى جانب شركة وقف بأدوات وحقائب مدرسية ومصاريف الجيب اليومية لطلاب مدارس مختارة في جميع أنحاء جوهور. وقد تم تقديم **1000** حقيبة مدرسية لقسم التربية والتعليم لولاية جوهور لتوزيعها على الطلاب المحتاجين.

كما استفاد حوالي **14 353** شخص من الفئات المحتاجة من جميع أنحاء ماليزيا من صندوق رمضان الذي يمثل مختلف الطوائف الدينية والعرقية.[117] ويمكن توضيح بعض مبادرات صندوق رمضان في تقديم الحقائب المدرسية والأغطية والأفرشة للمحتاجين من خلال **الملحق رقم (08)**.

ويمكن تلخيص ما سبق من خلال الجدول التالي:

---

[114] Johor Corporation, Annual Report 2013, **op.cit**, p: 65.
[115] Johor Corporation, Annual Report 2014, **op.cit**, p: 83.
[116] Johor Corporation, Annual Report 2015, **op. cit**, p: 52.
[117] **موقع شركة جوهور على الرابط:** http://www.jcorp.com.my/tijarah-ramadhan-fund-100.aspx، تاريخ الإطلاع: 2016/04/27، على الساعة: 13:48.

الجدول رقم (62):تطور مساهمات صندوق رمضان تجارة المجموعة والموزعة وعدد المستفيدين منها خلال الفترة (2005-2015)

السنوات	المساهمات المجموعة منذ التأسيس	المساهمات المجموعة سنويا	المساهمات الموزعة سنويا	عدد المستفيدين سنويا
2005 (سنة التأسيس)	-	-	-	-
2006	-	-	-	-
2007	-	-	-	-
2008	-	311 221 .10	250 709 .73	-
2009	-	397 731 .03	238 848.50	2500
2010	1 792 906	-	461 424	4 600
2011	1 949 118	-	355 753	8 153
2012	2 236 244	290 126	422 867	10 728
2013	2 557 905	319 053	273 685	13 621
2014	2 905 956	351 115	347 796	14 217
2015	3 167 199	أكثر من 400 000	-	14 353

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير شركة جوهور للفترة (2005-2015)

رغم تعذر الحصول على أرقام السنوات الثلاث الأولى، إلا أنه يمكن القول أن صندوق رمضان تجارة قد عرف نموا في قيمة المساهمات التي جمعها وذلك منذ سنة تأسيسه عام **2005** حتى سنة **2015**، حيث تجاوزت في هذه السنة قيمة الثلاث ملايين. أما المساهمات المجموعة والموزعة سنويا فقد اختلفت من سنة إلى أخرى، كما عرف عدد المستفيدين ارتفاعا سنويا، حيث ارتفع من **2500** مستفيدا سنة **2009** إلى **14 353** مستفيدا سنة **2015**. وبهذا فإن هذا الصندوق الوقفي الذي أسسته شركة جوهور قد استطاع خدمة المجتمع من خلال الوصول إلى أكبر فئة ممكنة سواء من حيث المتبرعين أو من حيث المستفيدين. وقد استعان في ذلك بوسائل الإعلام على رأسها التلفاز، حيث يتم خلال الشهر الفضيل شهر رمضان عرض برنامج صندوق رمضان، الذي من خلاله يتم تشجيع أفراد المجتمع الماليزي على تقديم تبرعاتهم ومساعداتهم المالية وفي حالة الكوارث وأيضا للأغراض الطبية للفئات المحتاجة للمساهمة في تحسين مستواها المعيشي، وبذلك فهو يفعّل دور الوقف في تعزيز التكافل الإجتماعي بين أفراد المجتمع من جهة، ويفعّل دوره في تحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة من جهة أخرى.

- **برنامج المقاولاتية (ريادة الأعمال):**

إن جوهور عازمة على تشجيع جيل الشباب في اقحام نفسه بنشاط ضمن أنشطة المقاولاتية، كبديل لتوليد الدخل وضمان مستقبل مشرق. وقد بدأت مشاركتها في برامج المقاولاتية (ريادة الأعمال) عام **1992**م مع اطلاق **Tunas BISTARI** وهو برنامج ريادة أعمال لطلاب المدارس الثانوية في جميع أنحاء جوهور، متبوع ببرنامج **Siswa**

BISTARI، موجه لطلاب مؤسسات التعليم العالي عام **2004** من خلال اتفاقية شراكة بين شركة جوهور وجامعة التكنولوجيا **MARA**. وبعد نجاح البرنامجين وسعت جوهور برنامج المقاولاتية (ريادة الأعمال) لطلاب المرحلة الإبتدائية في جوهور من خلال اطلاق برنامج **Didik BISTARI** سنة **2005** مدعوما بقسم التربية والتعليم لولاية جوهور.

إن برنامج **Tunas BISTARI** كان قد بدأ بمشاركة ثلاث مدارس ثانوية عند انطلاقه، وحتى سنة **2009** ارتفع العدد ليصبح **157** مدرسة ثانوية على مستوى جوهور بمشاركة **148 14** طالب وطالبة. أما بالنسبة لبرنامج **Siswa BISTARI** فمنذ انطلاقه حتى سنة **2009** تم تأسيس **26** شركة **Siswa BISTARI** بمشاركة **260** طالب جامعي. وبالنسبة لبرنامج **Didik BISTARI** فقد بدأ بـ **10** مدارس ابتدائية ليرتفع العدد إلى **102** مدرسة سنة **2009** وبمشاركة **230 2** طالب ابتدائي.[118]

أما في سنة **2011** شارك في برنامج **70 BISTARI** مدرسة ثانوية و**100** مدرسة ابتدائية، بـ **340** مدرس و**2050** طالب وطالبة.[119]

وحتى عام **2013** كان ما مجموعه **170** مدرسة و**628 18** طالبا وطالبا قد شاركوا في برنامج **Tunas BISTARI**، وبالنسبة **Didik BISTARI** فقد شاركت فيه **135** مدرسة ابتدائية بـ **7410** طالبا وطالبة.[120]

وفي عام **2015** كان قد استفاد ما مجموعه **725 20** طالب من طلاب الثانوية من برنامج **Tunas BISTARI** منذ انطلاقه، وفي نفس الوقت شهد برنامج **Didik BISTARI** زيادة في المشاركة شملت **410 9** طالبا وطالبة.[121]

إن برنامج **BISTARI** قد حصل على الإعتماد الوطني من خلال تنظيم اتفاقية وطنية لتجارة التونة (برنامج رواد الأعمال الشباب) **the organisation of Tunas Niaga National Convention (Young Entrepreneur Programme)**، ويعتبر برنامج **BISTARI** مثالا ناجحا لإنتاج أكثر من **100** رائد أعمال (مقاولاتي) في العديد من المؤسسات في ماليزيا.

نلاحظ أن شركة جوهور قد استهدفت مختلف المستويات الدراسية لتعزيز روح المقاولاتية وريادة الأعمال. فبدءا بالمراحل الثانوية والإبتدائية انتقلت لمستويات التعليم العالي، وذلك بهدف بناء جيل يدرك معنى الإعتماد على النفس ومعنى العمل والإبداع والإبتكار لخدمة الإقتصاد والمجتمع. وحتى تضمن نجاح مختلف المشاريع المقاولاتية التي يتم تأسيسها فإن مختلف البرامج المعتمدة

[118] Johor Corporation, Annual Report 2009, **op.cit,** p: 122.
[119] Johor Corporation, Annual Report 2011, **op.cit,** p: 38.
[120] Johor Corporation, Annual Report 2013, **op.cit,** p: 66.
[121] Johor Corporation, Annual Report 2015, **op.cit,** p: 52.

تكون تحت إشراف ومشاركة موجهين من المديرين التنفيذيين لجوهور ورجال أعمال كاستشاريين. ويمكن توضيح بعض التظاهرات للتعريف ببرامج المقاولاتية لشركة جوهور في ماليزيا من خلال **الملحق رقم (09)**.

إن ما سبق يبين أن مجموعة شركة جوهور مثال ناجح عن الشركات الحكومية الماليزية، التي تراعي الجانب الإجتماعي في نشاطاتها، فبالإضافة إلى مساهمتها في خدمة الإقتصاد الوطني ونموه وتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة من خلال مختلف الأنشطة التي تمارسها في قطاعات عديدة، فإنها تحرص على المساهمة في تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة عن طريق الأعمال الوقفية الموجهة لخدمة أهم الجوانب الإجتماعية المتمثلة في الصحة، التعليم، القضاء على الفقر وتخفيض معدلات البطالة، وتحقيق العدالة الإجتماعية بين مختلف أفراد المجتمع بغض النظر عن العرق أو الدين.

وعليه يمكن القول أن توظيف الوقف والإستثمار في الأعمال الوقفية من شأنه المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة الإقتصادية منها والإجتماعية.

خلاصة الفصل:

إن دراسة واقع التنمية المستدامة في ماليزيا يبين أن مختلف المؤشرات الإقتصادية للإقتصاد الماليزي، في مجملها مؤشرات موجبة، أي أن الوضع الإقتصادي لماليزيا وضع سليم، وأن ماليزيا تسير في الطريق الصحيح لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، رغم تراجع الإقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة وانخفاض أسعار البترول التي أثرت بدورها على وتيرة النمو الإقتصادي الماليزي باعتباره اقتصاد منفتح على باقي الإقتصاديات، والتي قد تؤدي هذه العوامل وغيرها إلى تأخر تحقيق الهدف المنشود عن موعده المحدد وهو بلوغ مصاف الدول المتقدمة عام **2020**.

ونفس الشيء بالنسبة للبعد الإجتماعي حيث نلاحظ أن جميع المؤشرات الإجتماعية كذلك موجبة، تدل على أن المجتمع الماليزي يتمتع بصحة جيدة، مجتمع متعلم، تنخفض فيه معدلات البطالة والفقر، أغلب الظروف الملائمة لحياة صحية كريمة متوفرة ويمكن الحصول عليها بسهولة، وعليه فهي تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة وفي الطريق الصحيح لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة.

أما فيما يخص البعد البيئي للتنمية المستدامة، فإن الكثير من المؤشرات ليست في وضعية جيدة، وخصوصا مؤشرات التلوث الهوائي والتنوع البيولوجي، حيث وإن كانت ماليزيا أقل الدول الآسيوية تلوثا إلا أنه يجب عليها بذل المزيد من الجهد للتصدي للمشاكل البيئية لبلوغ المستوى المطلوب من التنمية البيئية إلى جانب التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة.

ومن جانب المالية الإسلامية فإن واقعها يوضح أن ماليزيا دولة رائدة في هذا المجال بمختلف قطاعاته وخصوصا الصكوك، وأنها قد شهدت تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة بفضل الدعم الحكومي الذي وفرته ماليزيا لهذه الصناعة منذ انطلاقها عام 1959.

إن المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا قد زاد عددها، وقد توسعت خدماتها حتى أضحت تنافس الخدمات التقليدية وترقى إلى مستواها أحيانا وتتفوق عليها أحيانا أخرى، بفضل البنية التحتية ورأس المال البشري التي تسهر ماليزيا على تكوينه وتدريبه لتقديم المزيد من الخدمات المالية الإسلامية المتميزة التي تخدم مصالح الجميع وتساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

لقد أوضحت دراسة الحالات المختارة أن أدوات المالية الإسلامية في ماليزيا تستخدم في مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية، وحتى البيئية. ففي مجال البنوك وجدنا من خلال دراسة حالة بنك معاملات ماليزيا أن الطابع الغالب على الأدوات المستخدمة هي أدوات الديون والمعاوضات كالبيع بثمن آجل، المرابحة والتورق...، ثم تأتي أدوات المشاركات خصوصا المشاركة المتناقصة، كما أن أغلب القطاعات الممولة هي قطاع العقارات السكنية وغير السكنية، القطاع الصناعي، الزراعي، شراء وسائل النقل، اضافة لتمويل رأس المال العامل وتقديم قروض استهلاكية، وقروض حسنة. وهذه العمليات التمويلية من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية عن طريق تشجيع العمليات الإنتاجية والإستهلاكية وتوسيع النشاطات الإقتصادية في

مختلف القطاعات، مما يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسن نصيب الفرد من الدخل الوطني والقضاء على الفقر والبطالة أي تحسين المستوى المعيشي للجميع.

أما في مجال الصكوك، فقد وجدنا أنها أداة مالية ممتازة لتمويل مشاريع البنية التحتية التي تتطلب حشد أموال ضخمة، تقدر الصكوك على توفيرها. فالحكومة الماليزية تعد من أهم المصدرين للصكوك لتوظيفها في هذه المشاريع. كما أن مختلف القطاعات الإقتصادية الأخرى تستخدم الصكوك لتلبية حاجاتها التمويلية والإستثمارية. ومن جهة أخرى تم تكييف الصكوك لخدمة البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا، من خلال اصدار الصكوك الخضراء لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة والأقل تلوثا، ضمن سياسة التكنولوجيا الخضراء التي أطلقتها ماليزيا عام **2009** بهدف التحول لإقتصاد أكثر استدامة. وبالتالي فالصكوك من أهم الأدوات المالية الإسلامية التي لديها القدرة على تعزيز متطلبات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث.

اضافة لأدوات المشاركات والمعاوضات والصكوك، فإن أدوات التكافل والتضامن تلعب دورا مهما في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وخصوصا الزكاة والوقف. فمن خلال دراسة حالة مؤسسة زكاة سيلانجور، رأينا كيف يتم استغلال أموال الزكاة في مصارفها الحقيقية المذكورة في القرآن، وكيف تسهر المؤسسة على مساعدة خصوصا صنف الفقراء والمساكين في الخروج من دائرة الفقر، من خلال منحهم قروض ورؤوس أموال تساعدهم على القيام بمشاريع اقتصادية حقيقية من شأنها تحسين مستواهم المعيشي من جهة، ودعم الإقتصاد الوطني من جهة أخرى. كما أن تقديم برامج أخرى تنموية انسانية وروحية وتعليمية كفيل بدعم التنمية البشرية في ماليزيا.

إلى جانب الزكاة نجد الوقف، هذه الأداة الإجتماعية المميزة التي تسعى ماليزيا لتطويرها أكثر بتقديم نماذج جديدة تشجع على الأعمال الوقفية. ومن خلال تجربة مؤسسة جوهور رأينا كيف تساهم المؤسسات العامة في اطار المسؤولية الإجتماعية للشركات في القيام بدورها الإجتماعي إلى جانب دورها الإقتصادي، فهي من خلال أعمالها الخيرية والوقفية المتعددة والمتنوعة والتي تستهدف جميع أطراف المجتمع بغض النظر عن الدين أو العرق، استطاعت بواسطة المساعدات والتبرعات المقدمة والبرامج التنموية المخطط لها، أن تخرج العديد من الفئات من دائرة العوز والحاجة، كما استطاعت أن تحفز المقاولاتية وتشجع على دعم المشاريع الحقيقية المنتجة والبناءة، حتى أنها دعمت الجانب الصحي والتعليمي وخصوصا للفقراء والمساكين من خلال أعمال وقفية بدأت صغيرة ونمت لتنتشر في مختلف أنحاء ماليزيا.

إن مختلف الحالات السابقة الذكر ما هي إلا نماذج بسيطة من بين العديد من النماذج الفعالة في ماليزيا، والتي بتكاملها أكثر ستساهم حتما في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث.

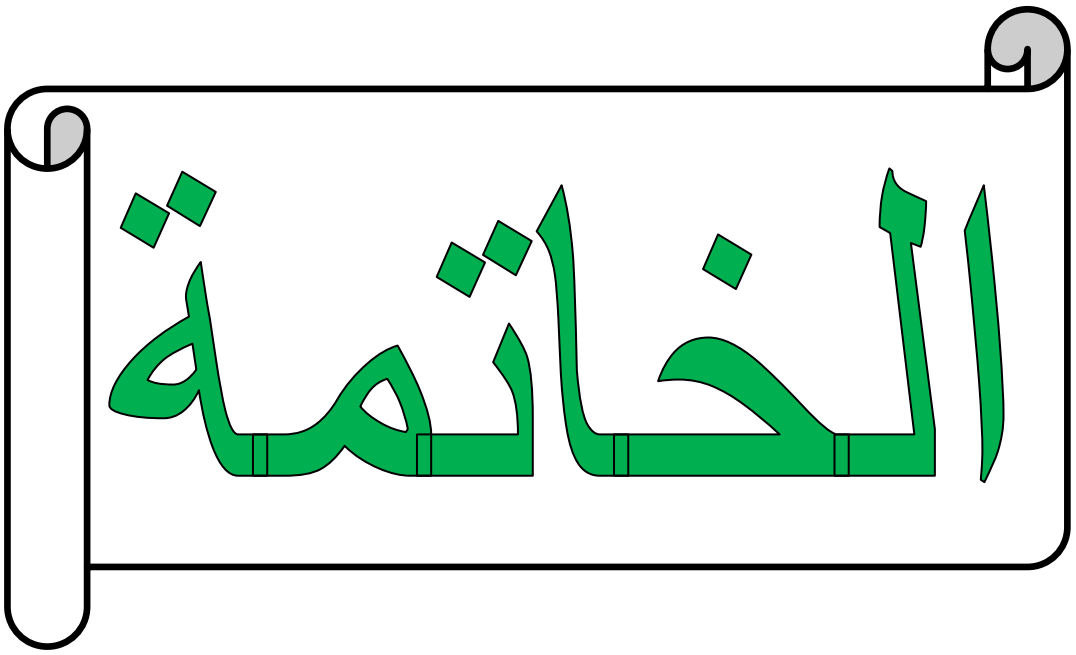
الخاتمة

الخـــاتـــمة

إن موضوع التنمية المستدامة موضوع واسع ومتشعب، يمكن تناوله من نواحي مختلفة بالدراسة والنقاش، فالتنمية لا تقف عند جانب معين أو فئة معينة أو بلد معين. إنها تلك العملية الشاملة، المتوازنة، العادلة، التي تستهدف كل الجوانب والفئات والبلدان. ومنذ أن اقترنت التنمية بالإستدامة أضحت مطلبا استراتيجيا لجميع الدول، فعقدت –لتجسيدها على أرض الواقع– المؤتمرات والندوات والقمم، وتم وضع البرامج والجداول والإتفاقيات الدولية للإلتزام والتقيد بأهداف هذه التنمية، التي تدور حول أهم ثلاث جوانب ألا وهي الجانب الإقتصادي، الجانب الإجتماعي والجانب البيئي.

إن التنمية المستدامة؛ هذا المصطلح الذي بدأ في التداول منذ الثمانينات في المجتمع الدولي–نتيجة أسباب كثيرة، تتقدمها الأسباب البيئية والإستهلاك المفرط للموارد الإقتصادية والخوف من نفاذها– كان قد ظهر للوجود قبل هذا بقرون طويلة في القرآن الكريم، تحت مفهوم عمارة الأرض، والتي بيّنت أن الإنسان وجد لبناء الأرض، وتعميرها، والحفاظ على عناصرها ومواردها، بطريقة عادلة بين الأجيال، حاليا ومستقبلا.

لقد انطلقت التنمية المستدامة من ركيزة أساسية بدونها لا يمكن تحقيقها، هذه الركيزة هي الإنسان، الذي به ومن أجله توضع الخطط التنموية وتنفذ، والذي هو أيضا المتحكم الأول والأخير في مسار التنمية وفي نجاحها أو فشلها.

إن الإنسان هو مصدر وهدف التنمية المستدامة في آن واحد، فهو أهم عنصر من عناصر البيئة، بل إن البيئة نفسها مسخرة لخدمته، وهو خليفة الله في الأرض دون غيره من سائر المخلوقات. وحتى يتمكن من القيام بدوره كما ينبغي، فإن تنميته والإستثمار في قدراته هي السبيل لذلك. فالفرد المتعلم، الواعي والمثقف، ذو الصحة الجيدة والجسم السليم، هو وحده القادر على البناء والإنتاج، وخدمة الإقتصاد والمجتمع والحفاظ على البيئة بمختلف مكوناتها.

وحتى يتم الحصول على فرد منتج، يساهم في البناء والتعمير، وجب الإنفاق على تعليمه وتدريبه وتكوينه في مختلف المجالات والقطاعات، ومساعدته للخروج من دائرة الفقر بتوفير مناصب عمل ومحاربة البطالة، إلى جانب توفير بيئة صحية ملائمة لعيشه، كالسكن الآمن والغذاء الآمن، وتمكينه من الوصول لمختلف الخدمات بتكاليف معقولة وفي متناول الجميع. إن هذه هي مؤشرات قياس التنمية الإجتماعية المستدامة، والتي من خلالها يمكن معرفة مدى وصول دولة ما للمستويات المطلوبة من هذه التنمية.

والتنمية الإجتماعية المستدامة، لا يمكن أن تتم وتتحقق بمنأى عن التنمية الإقتصادية المستدامة، هذه الأخيرة التي يعبر عنها بمعدلات نمو مرتفعة وزيادة في الإنتاج الحقيقي وفي نصيب الفرد من الدخل الوطني، وفي تحقيق فوائض مالية وايرادات ناتجة عن التصنيع وصادراته، تسمح للدولة المنتجة المصنعة بتفادي المديونية الخارجية، التي تمثل أعباء وتكاليف باهضة ترهق ميزانية الدول خصوصا بارتفاع فوائد الإقتراض.

كما أن التنمية الإقتصادية المستدامة تستهدف تقديم أنماط انتاجية واستهلاكية جديدة، تقوم على الإقتصاد في الطاقة والموارد، وتخضير العديد من القطاعات كقطاع النقل والطاقة ضمن ما يسمى بالإقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة. حيث

تخضير القطاعات الإقتصادية؛ يعني أن تراعي هذه القطاعات أثناء انتاجها الحفاظ على البيئة؛ بحيث تقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية، وذلك بتخفيض انبعاث الكربون والغازات الملوثة للهواء وزيادة كفاءة استخدام الموارد، مع الحفاظ على المياه والغابات والتنوع البيولوجي، واستيعاب جميع الفئات الإجتماعية، وتحسين رفاهية الإنسان، وتحقيق المساواة الإجتماعية والوصول للتنمية البيئية المستدامة.

إن تحقيق الإستدامة في الجانب الإقتصادي والإجتماعي والبيئي هي الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة، بحيث يؤثر كل بعد ويتأثر بالبعد الآخر في علاقة تبادلية متداخلة، وصولا للأهداف المنشودة والرؤى الموضوعة. فالتنمية الإجتماعية المستدامة لا تتحقق بدون تنمية اقتصادية مستدامة والعكس صحيح، ونفس الشيء بالنسبة للتنمية البيئية المستدامة.

إن تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث، يتطلب العديد من الدعائم على رأسها الدعائم المالية، فالأموال هي المحرك لكل النشاطات التنموية، وبدونها لا يمكن إحداث توسع وتقدم في مختلف المجالات، وكلما أمكن الوصول إلى التمويل المناسب والحصول عليه بدون عراقيل ولا تكاليف اضافية، كلما ساهم ذلك أكثر في دفع عجلة التنمية وحال بين حدوث الأزمات الإقتصادية والإجتماعية وحتى البيئية.

والتمويل المناسب يتطلب شروط تتناسب واحتياجات طالب التمويل وأهدافه، في ظل بيئة ديناميكية سريعة التغير اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا. وعليه تحرص الدول على استحداث طرق وأدوات مالية تتميز بالكفاءة الإقتصادية، أقل تكلفة وأقل مخاطرة، تلبي ضروريات التنمية بالكميات الكافية، وفي الوقت المناسب. هذه الأدوات المالية تأتي تحت ما يسمى بالهندسة المالية التي تقوم على الإبتكار من خلال التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وعمليات مبتكرة، وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وصولا لتحقيق فوائد لم يكن بالوسع تحقيقها بالأدوات المالية القديمة.

ومن هذا المنطلق وبعد الأزمة المالية العالمية 2008، تبين للعالم أن الأدوات المالية التقليدية، التي تقوم على الفائدة ونقل المخاطر من متعامل إلى آخر وتتميز بالغرر وتتعامل بالمعاملات الوهمية، تحتاج لإعادة النظر ولإيجاد أدوات أخرى أكثر كفاءة ومصداقية، تدعم المعاملات الحقيقية والمنتجة، وتتميز بتشارك الأرباح والخسائر والمخاطر بدل نقلها من جهة إلى أخرى.

إن هذه الأدوات التي تقوم على هذه المبادئ والأسس هي أدوات المالية الإسلامية، هذه الصناعة التي شهدت إقبالا متزايدا في السنوات الأخيرة وانتشارا كبيرا في مختلف القارات والبلدان الإسلامية منها وغير الإسلامية. يدفع نموها وانتشارها العديد من المحركات والعوامل؛ كزيادة عدد المسلمين، ودخول بلدان جديدة في مجال هذه المالية، مما فتح المجال أمام قطاعاتها المختلفة – على رأسها البنوك الإسلامية، صناديق الإستثمار، الصكوك، والتأمين التكافلي– للتوسع والنمو أكثر، لتلبية الطلب المتزايد على خدمات هذه المالية وأدواتها، التي تتوزع ما بين أدوات المشاركات، أدوات المعاوضات، أدوات التكافل والتضامن، والصكوك.

وبهذا أصبح ينظر للمالية الإسلامية على أنها صناعة واعدة، لكنها في حاجة للمزيد من الإبداع والإبتكار في منتجاتها لخدمة العدد المتزايد من العملاء المسلمين وغير المسلمين، ولتعزيز مكانتها التنافسية، خصوصا وأنها تواجه تحديات تنظيمية،

تسويقية وتكنولوجية، اضافة إلى نقص في رأس المال البشري المتخصص، والحاجة للمزيد من الدعم من الهيئات المحلية والدولية لتفعيل دورها أكثر في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

فالمالية الإسلامية تمتلك أدوات متنوعة يمكن استخدام أداة واحدة منها فقط أو الدمج والجمع بين أكثر من أداة، في تشكيلة مميزة مرنة، تقوم في أغلبها على المشاركة التي تقلل المخاطر وتشجع على توظيف مختلف الأموال النقدية والعينية بين أكبر فئة ممكنة من أبناء المجتمع، في تمويل و/أو الإستثمار في مشاريع تخدم التنمية الإقتصادية، كمشاريع البنية التحتية التي تتطلب أموالا ضخمة، اضافة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في خدمة الإقتصاد الوطني وتدعم المؤسسات الكبيرة، بحيث توفر مناصب عمل جديدة وتقلل معدلات البطالة، تفتح المجال للفقراء ومحدودي الدخل للإلتحاق بالمدارس، تكوين أنفسهم وتحسين مستوى معيشتهم، ضمان صحة أجسامهم بالحصول على المسكن اللائق والغذاء الصحي الآمن، وبالتالي الوصول للتنمية الإجتماعية المستدامة. التي لا تكتمل دون تنمية بيئية مستدامة، تقوم على المحافظة على الموارد والبيئة من خلال التوعية بترشيد الإستهلاك والإنتاج وتمويل مشاريع الطاقات المتجددة، مشاريع التكنولوجيا الخضراء، مشاريع النقل المستدام، والعمارة المستدامة، بحيث تقلل النفايات، التي يجب أن تدار بكفاءة، من أجل تخفيض معدلات التلوث وظواهر تغير المناخ، والمحافظة على البيئة، وتوفير طاقات وموارد متجددة للأجيال الحالية والمستقبلية.

إن الوقوف على الدور الذي يمكن أن تلعبه أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث، قادنا إلى دراسة التجربة الماليزية نموذجا في الفترة (2000-2015)، وقد وقع اختيارنا على هذه الدولة، لأنها تستخدم المالية الإسلامية بكل قطاعاتها، أين قطعت شوطا معتبرا في ذلك حتى أضحت الرائدة عالميا فيها. فالمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا قد زاد عددها، وقد توسعت خدماتها حتى أصبحت تنافس الخدمات التقليدية وترقى إلى مستواها أحيانا وتتفوق عليها أحيانا أخرى، بفضل البنية التحتية ورأس المال البشري، التي تسهر ماليزيا على تكوينه وتدريبه لتقديم المزيد من الخدمات المالية الإسلامية المتميزة التي تخدم مصالح الجميع وتساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

فماليزيا هذه الدولة المتعددة الأعراق والأجناس والديانات، قد شهدت نهضة اقتصادية واجتماعية، بالإعتماد على قدراتها ووحدة شعبها وخططها التنموية ذات الرؤية الواضحة، وهي بلوغ مصاف الدول المتقدمة عام **2020**. والتي من أجل تحقيقها قد سخرت كل جهودها البشرية والمادية والمالية. حيث أن المالية الإسلامية تعد من أهم القطاعات التي اعتمدت عليها ماليزيا في سبيل الوصول لهذا الهدف، ويتضح ذلك من خلال الإهتمام الذي توليه الحكومة الماليزية للمالية الإسلامية، سواء من حيث توفير الكادر المالي الإسلامي المتخصص، أو سن القوانين المنظمة لهذه الصناعة، أو من حيث توفير الهياكل والمؤسسات الداعمة.

لقد أثبتت ماليزيا أن المالية الإسلامية أصبحت بالنسبة لها من أهم الركائز التي يمكن الإعتماد عليها لتحقيق نهضتها، خصوصا مع تزايد الطلب على المنتجات المالية الإسلامية عالميا وفي السوق المالي الماليزي، ولهذا أبدعت في تقديم المزيد من

المنتجات وفي تنويع خدماتها التي وظفتها اقتصاديا، اجتماعيا وحتى بيئيا. حيث وضعت مبادرات للتمويل الإسلامي الأخضر، الذي يوجه لتمويل القطاعات الصديقة للبيئة، على رأسها التكنولوجيا الخضراء والطاقات المتجددة. وبهذا فتحت ماليزيا مجالات جديدة للمالية الإسلامية التي من شأنها تعزيز صناعة المالية الإسلامية من جهة، ودفع عجلة النمو في ماليزيا من جهة أخرى، وصولا لتحقيق التنمية المستدامة.

إن هذه الدراسة التي بين أيدينا قادتنا للوصول إلى الإستنتاجات التالية:

- التنمية يجب أن تكون عملية شاملة، دائمة، مستمرة، مرنة، عادلة، متوازنة؛
- لا يمكن ربط التنمية بالإستدامة ما لم تكن هذه التنمية طويلة المدى، مستمرة، تستهدف مختلف المجالات؛ تسعى للموازنة بين الجانب الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، وتضمن استمرارية الموارد بنصيب عادل بين الأجيال الحالية واللاحقة، وذلك من خلال الأنماط الإنتاجية والإستهلاكية المستدامة، التي تضمن المساواة والعدالة وتحقق الرفاهية للجميع.
- التنمية المستدامة في المفهوم الوضعي مفهوم ظهر في ثمانينات القرن العشرين، كان الدافع وراء ظهوره المشاكل البيئية التي بدأت تتفاقم نتيجة السلوك اللامسؤول في استهلاك الموارد والخوف من نفاذها؛
- التنمية المستدامة في المفهوم الإسلامي سبقت المفهوم الوضعي بقرون مضت بدليل القرآن والسنة، تحت مفهوم عمارة الأرض، ومنطلقها عقائدي وإيماني؛
- يختلف المفهوم الوضعي للتنمية المستدامة عن المفهوم الإسلامي من حيث الدوافع والمنطلقات وأدوات ووسائل التنفيذ، كما أن المفهوم الإسلامي أشمل وأعمق وأدق، فهو يجمع بين الجانب الروحي الأخلاقي والجانب المادي معا. حيث الجانب الروحي الأخلاقي، هو الجانب القائم على علاقة الإنسان بربه، والذي يرسم له الطريق الصحيح ويوجهه وينميه تنمية نفسية سليمة. أما التنمية المستدامة في المفهوم الوضعي فلا تراعي التنمية الروحية وتركز فقط على الجانب المادي؛
- رغم أن المفهوم الإسلامي للتنمية المستدامة يختلف عن المفهوم الوضعي من حيث الدوافع والمنطلقات وأدوات ووسائل التنفيذ، إلا أنهما يتشابهان من حيث الأهداف، فكلاهما يعالجان ويستهدفان نفس القضايا كقضية حماية البيئة، قضية الفقر، قضية ترشيد الإستهلاك...ولكن من منطلقات وبوسائل مختلفة؛
- تقوم التنمية المستدامة على ثلاث أبعاد لا يمكن فصلها عن بعضها البعض فهي أبعاد متداخلة ومتكاملة ذات علاقة تبادلية، وهذه الأبعاد هي البعد الإقتصادي، البعد الإجتماعي، والبعد البيئي؛
- تساعد مؤشرات قياس التنمية المستدامة، على معرفة مدى تحقيقها وعلى تعديل الإستراتيجيات والخطط والبرامج التنموية وصولا للأهداف المسطرة؛
- لا يمكن الوصول للتنمية المستدامة بدون توفر أدوات ومنتجات مالية تساعد على تحقيق أبعادها الثلاث: البعد الإقتصادي، البعد الإجتماعي والبيئي؛

- تعد المالية الإسلامية قطاع مالي متنامي، عرف ازدهارا ورواجا في السنوات الأخيرة خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية 2008، كما أن التوقعات تشير إلى زيادة في النمو مستقبلا تحت تأثير العديد من العوامل الأخرى والتي من بينها؛ كون المالية الإسلامية مالية أخلاقية تستقطب العديد من المتعاملين المسلمين وغير المسلمين، تتميز بالشمول والتنوع في منتجاتها، والإرتباط بالإقتصاد الحقيقي والإستدامة والمساهمة في القضايا الإجتماعية.
- تتميز المالية الإسلامية بتعدد وتنوع أدواتها ومنتجاتها من أدوات مشاركة وأدوات معاوضة وأدوات تكافل وتضامن، اضافة للصكوك، وجميع هذه الأدوات والعقود تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية، التي تستبعد الربا، والمعاملات الوهمية، وتحارب الغش والقمار والإكتناز، وتشجع على العمل الصالح، والبناء والتعمير، والإستثمار الذي هو طريق التنمية المستدامة.
- لأدوات المالية الإسلامية علاقة بالتنمية المستدامة من الناحية التمويلية والإستثمارية؛ حيث تسمح هذه الأدوات بتوفير التمويل و/أو الإستثمار المناسب والمتنوع لمختلف مشاريع التنمية المستدامة، مع المساهمة في نجاحها واستمرارها انطلاقا من خصائص ومميزات أدوات المالية الإسلامية، المستمدة من الشريعة الإسلامية والتي تحظر كل ما يضر بالإقتصاد والمجتمع والبيئة.
- تعد التجربة الماليزية في مجال المالية الإسلامية تجربة مميزة لكل دول العالم يمكن اتخاذها نموذجا والإستفادة منها، للنهوض بالمالية الإسلامية في كل دولة والتي من بينها الجزائر التي لا تزال في أول الطريق فيما يخص هذا المجال؛
- بلوغ ماليزيا الريادة في مجال المالية الإسلامية كان نتيجة الدعم الحكومي لها بالمؤسسات المالية، على رأسها البنك المركزي الماليزي (بنك نيجارا)، والبنوك الإسلامية وصناديق الإستثمار، اضافة إلى سوق رأس المال الإسلامي. كما لعبت القوانين والتشريعات المنظمة لهذه المالية دورا مهما في تطورها ونموها. إلى جانب إدراك ماليزيا لأهمية العنصر البشري المتخصص في هذه الصناعة، أين اهتمت بتعليمه وتدريبه في هذا المجال من خلال مؤسسات ومعاهد تكوينية مميزة.
- أوضحت دراسة الحالات المختارة أن أدوات المالية الإسلامية في ماليزيا تستخدم في مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية، وحتى البيئية. إلا أن الجانبين الإقتصادي والإجتماعي هما الأكثر استفادة من هذه الأدوات.
- في مجال البنوك الإسلامية في ماليزيا، بيّنت دراسة حالة بنك معاملات ماليزيا أن الطابع الغالب على الأدوات المستخدمة هي أدوات الديون والمعاوضات كالبيع بثمن آجل، المرابحة والتورق...، ثم تأتي أدوات المشاركات خصوصا المشاركة المتناقصة، كما أن أغلب القطاعات الممولة هي قطاع العقارات السكنية وغير السكنية، القطاع الصناعي، الزراعي، شراء وسائل النقل، اضافة لتمويل رأس المال العامل وتقديم قروض استهلاكية، وقروض حسنة. وهذه العمليات التمويلية من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، عن طريق تشجيع العمليات الإنتاجية والإستهلاكية، وتوسيع النشاطات الإقتصادية في مختلف القطاعات، مما يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسن نصيب الفرد من الدخل الوطني، والقضاء على الفقر والبطالة، أي تحسين المستوى المعيشي للجميع. وهذا ما تم ملاحظته من خلال دراسة مختلف هذه المؤشرات الإقتصادية خلال الفترة (2000-2015).

- في مجال الصكوك تم التوصل من خلال دراسة التجربة الماليزية، أن الصكوك من أهم أدوات المالية الإسلامية المناسبة لتمويل مشاريع البنية التحتية في ماليزيا، التي تتطلب حشد أموال ضخمة، تقدر الصكوك على توفيرها. فالصكوك تستخدم لتمويل وللإستثمار في مختلف القطاعات الإقتصادية وفي مختلف هياكل البنية التحتية بنوعيها؛ الصلبة (كالنقل، المرافق والمباني، والطرق...)، المرنة (كالتعليم والخدمات وتكنولوجيا المعلومات.... وغيرها). كما أن المؤسسات الحكومية هي من تقود هذا الإستخدام، وهذا يدل على الإهتمام الكبير الذي توليه الحكومة الماليزية بمجال الصكوك. كما تساهم الصكوك في خدمة البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا، من خلال اصدار الصكوك الخضراء لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة والأقل تلوثا، ضمن سياسة التكنولوجيا الخضراء التي أطلقتها ماليزيا عام **2009** بهدف التحول لإقتصاد أكثر استدامة. وبالتالي فالصكوك من أهم الأدوات المالية الإسلامية التي لديها القدرة على تعزيز متطلبات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث.
- في مجال التكافل والتعاون لتحقيق التنمية المستدامة، وضحت التجربة الماليزية من خلال دراسة حالة مؤسسة زكاة سيلانجور، أن الزكاة أداة مالية اجتماعية اقتصادية مناسبة لتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية معا، حيث يتم استغلال أموال الزكاة في مصارفها الحقيقية المذكورة في القرآن الكريم، من خلال هذه المؤسسة التي تسهر على مساعدة خصوصا صنف الفقراء والمساكين في الخروج من دائرة الفقر، من خلال منحهم قروض ورؤوس أموال تساعدهم على القيام بمشاريع اقتصادية حقيقية من شأنها تحسين مستواهم المعيشي من جهة، ودعم الإقتصاد الوطني من جهة أخرى. كما أن تقديم برامج أخرى تنموية انسانية وروحية وتعليمية كفيل بدعم التنمية البشرية في ماليزيا.
- اضافة للزكاة يساهم الوقف كذلك في تحقيق التنمية المستدامة. ويتضح ذلك من خلال تجربة مؤسسة جوهور الماليزية في هذا المجال، حيث تعد نموذج عن مساهمة المؤسسات العامة في اطار المسؤولية الإجتماعية للشركات في القيام بدورها الإجتماعي إلى جانب دورها الإقتصادي. فهي من خلال أعمالها الخيرية والوقفية المتعددة والمتنوعة والتي تستهدف جميع أطراف المجتمع بغض النظر عن الدين أو العرق، استطاعت بواسطة المساعدات والتبرعات المقدمة والبرامج التنموية المخطط لها، أن تخرج العديد من الفئات من دائرة العوز والحاجة، كما استطاعت أن تحفز المقاولاتية وتشجع على دعم المشاريع الحقيقية المنتجة والبناءة، حتى أنها دعمت الجانب الصحي والتعليمي وخصوصا للفقراء والمساكين، من خلال أعمال وقفية بدأت صغيرة ونمت لتنتشر في مختلف أنحاء ماليزيا.
- إن دراسة الحالات السابقة تبين أن الجوانب الإقتصادية والإجتماعية هي أهم جوانب التنمية المستدامة التي تساهم أدوات المالية الإسلامية في تحقيقها في ماليزيا، في حين أن الجوانب البيئية فلا يزال نطاق مساهمة هذه الأدوات في تحقيقها محدودا. إلا أن ماليزيا نظرا لإمكانياتها ومؤهلاتها يمكنها تفعيل دور هذه الأدوات أكثر مستقبلا في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث.
- تواجه أدوات المالية الإسلامية في ماليزيا تحديات قد تعيق دورها التنموي. وأهم هذه التحديات هو العنصر البشري المتخصص في هذا المجال، لهذا تسعى من خلال وضع العديد من البرامج التعليمية والتكوينية والتدريبية، لتجاوز هذا التحدي

بنجاح، لأنها أدركت أن الإستثمار في الأفراد هو سبيل تعزيز صناعة المالية الإسلامية، وهو الطريق للإستفادة من خدماتها في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

بالإضافة للإستنتاجات السابقة المستمدة من التجربة الماليزية، يمكن أن نضيف استنتاجات عامة توصلنا إليها من خلال تعمقنا أكثر في هذه الدراسة والمتمثلة فيمايلي:

- تواجه المالية الإسلامية وأدواتها في مختلف الدول وليس ماليزيا فقط، العديد من التحديات تتوزع ما بين تحديات تنظيمية هيكلية وتشريعية كحال الجزائر مثلا، تحديات تكنولوجية، تحديات رأس المال البشري المتخصص، تحديات تسويقية...وغيرها. وهذه التحديات تشكل عائقا أمامها في ابراز دورها أكثر في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحتاج المالية الإسلامية للمزيد من الإبداع والإبتكار في منتجاتها عن طريق الهندسة المالية الإسلامية، وذلك من أجل خدمة العدد المتزايد من العملاء المسلمين وغير المسلمين، ولتعزيز مكانتها التنافسية، ولخدمة مختلف أبعاد التنمية المستدامة وليس الإقتصار على بعد واحد أو بعدين فقط.
- تعد أدوات المعاوضات الأكثر استخداما في البنوك الإسلامية مقارنة بأدوات المشاركات، وهذا يعني تقليص دور كبير لأدوات المشاركات في دعم عجلة التنمية، خصوصا وأن ما يميز المالية الإسلامية هو خاصية التشارك في الأرباح والخسائر والقدرة على توزيع المخاطر وتقليلها. فعدم توظيف أدوات المشاركات التوظيف الأمثل يعني ضياع فرص تنموية معتبرة، وتعطيل موارد عديدة عن القيام بدورها في تحقيق التنمية المستدامة.
- يساهم تبني المسؤولية الإجتماعية للشركات من طرف مختلف المؤسسات المنتجة في أي دولة، في دعم أداتي الزكاة والوقف ورفع الحس التكافلي والتضامني بين أفراد المجتمع.
- لاتزال الأوقاف في الغالب مقتصرة فقط على الجانب الديني في مختلف الدول وحتى الرائدة منها في المالية الإسلامية، رغم أن الوقف أشمل وأوسع من ذلك، فهو غير مستغل كفاية في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وهذا يعني هدر لفوائد جمة للوقف يمكنها تعزيز التنمية المستدامة.

ومنه وعلى ضوء الإستنتاجات المتوصل إليها سابقا، نصل لتقديم جملة من المقترحات تتمثل فيمايلي:

- لتحقيق أي نهضة في أي دولة لابد من توحيد الجهود ولمّ شمل الجميع نحو هدف واحد، حتى إن كان أفراد البلد من ديانات وأعراق مختلفة.
- يجب أن تكون الرؤى الإقتصادية لأي دولة دائما واضحة المعالم ومسطرة الأهداف، تراعي الأولويات وشاملة وعادلة.
- إذا رغبت أي دولة في تحقيق تقدمها الإقتصادي والإجتماعي، لابد من اعطاء الفرصة للأشخاص المناسبين لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع كما فعلت ماليزيا، التي ساهم في نهضتها الإقتصادية مجموعة من القادة المتميزين على رأسهم محمد مهاتير.

- للنهوض بالمالية الإسلامية في أي دولة كالجزائر، لابد من توفير الأرضية الملائمة، كاالنصوص التشريعية والقوانين المنظمة والبيئة المحفزة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تبني الحكومة في قراراتها وخططها التنموية كل ما يخص المالية الإسلامية.
- لتفعيل دور أدوات المالية الإسلامية في أي دولة، لابد من الإرادة السياسية ونشر الوعي والتحسيس بأهمية هذه الأدوات.
- لدعم دور أدوات المالية الإسلامية أكثر في تحقيق مختلف جوانب التنمية المستدامة، لابد من المزيد من الإبتكار والإبداع في هذه الأدوات، وتقديم نماذج تمويلية جديدة أكثر مرونة وكفاءة وشمولية، تستهدف مختلف الجوانب ولا تقتصر على جانب واحد فقط؛ كالتفكير في تفعيل دور الزكاة والوقف وأدوات المشاركات والتأمين التكافلي في خدمة البعد البيئي للتنمية المستدامة، وليس الإقتصار فقط على البعد الإقتصادي والإجتماعي.
- يجب التركيز على تكوين العنصر البشري المتخصص في مجال المالية الإسلامية فهو سبيل الوصول للإبداع والإبتكار.
- هذه الدراسة لم تتطرق لدور التأمين التكافلي وصناديق الإستثمار الإسلامية في الجانب التطبيقي لتعذر الحصول على المعلومات، حيث تترك مجال للمعالجة في دراسات أخرى.
- هذه الدراسة اقتصرت على دراسة وصفية تحليلية، ويحبذ مستقبلا لو تعالج من الناحية القياسية مع توسيع فترة الدراسة للحصول على نتائج أكثر دقة وتعبيرا لما تم التوصل إليه في هذه الدراسة.

المراجع

المـــراجـــع:

أولا/ المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. ابن جزي، **القوانين الفقهية**، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، بدون طبعة، بدون سنة نشر.
2. السيدة ابراهيم مصطفى، السيد محمد أحمد السريتي وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، قسم الإقتصاد –كلية التجارة– جامعة الإسكندرية، بدون طبعة، 2009.
3. السيد سابق، **فقه السنة**، مكتبة دار التراث، القاهرة، ج 3، بدون طبعة، 2005.
4. الشيخ أحمد محمد عساف، **الأحكام الفقهية في المذاهب الإسلامية الأربعة**، المجلد الثاني، المعاملات، دار احياء العلوم، بيروت-لبنان، ط1، 1985.
5. إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، **الإدّخار: مشروعيته وثمراته**، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي إدارة البحوث، ط1، 2011.
6. أحمد إدريس عبده، **فقه المعاملات**، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، بدون طبعة، بدون سنة نشر.
7. أحمد بن عبد العزيز الحداد، **من فقه الوقف**، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي إدارة البحوث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2009.
8. أحمد حسن أحمد الحسني، **(صناديق الاستثمار) دراسة وتحليل من منظور الإقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون طبعة، 1999.
9. أحمد شفيق الخطيب، يوسف سليمان خير الله، **موسوعة الطاقة المستدامة –الطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الحيوية -**، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2002.
10. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الإقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، ط1، 2011.
11. أسامة البحيري، **مشروع تحويل أسطح المباني إلى حدائق مثمرة**، مؤسسة هانس زايدل، بدون طبعة، القاهرة، 2009.
12. أسامة بن حمود بن محمد اللاحم، **بيع الدين وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي**، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2012.
13. بلال خلف السكارنه، **الإبداع الإداري**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، ط1، 2011.
14. بربرة انجهام، ترجمة: حاتم حميد محسن، **الإقتصاد والتنمية**، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-سوريا، ط1، 2010.
15. جلال وفاء البدرى محمدين، **البنوك الإسلامية دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية- مصر، بدون طبعة، 2008.
16. حسني عبد العزيز جرادات، **الصيغ الإسلامية للإستثمار في رأس المال العامل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2011.
17. حسين بلعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2009.
18. حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، إيهاب حسين أبو دية، **الإستثمار والتمويل في الإقتصاد الإسلامي**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ج1، ط1، 2009.
19. خالد سليمان الراجحي، **تحويل الفكرة إلى فرصة**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1433 ه.
20. رفيق يونس المصري، **من أحاديث الإقتصاد تسعون حديثا نبويا في الإقتصاد الإسلامي**، بدون طبعة، بدون دار نشر، 2015.
21. زيد بن محمد الرماني، **البطالة-العمالة-العمارة من منظور الإقتصاد الإسلامي**، دار طويق للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، 2001.
22. سامي السويلم، **صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي**، مركز البحوث شركة الراجحي للمصرفية والإستثمار، ديسمبر 2000.
23. سيد عثمان الحبشي، **تجربة الوقف في ماليزيا**، ترجمة محمود أحمد مهدي، في كتاب نظام الوقف في التطبيق المعاصر(نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية)، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط1، 2003.
24. صادق راشد الشمري، **أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية ... أنشطتها- التطلعات المستقبلية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة العربية، 2008.
25. عارف صالح مخلف، **الإدارة البيئية (الحماية الإدارية البيئية)**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة العربية، 2009.
26. عاكف لطفي خصاونة، **إدارة الإبداع والإبتكار في منظمات الأعمال**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

المـــراجـــع:

27. عبد الرحمن الجزيري، **الفقه على المذاهب الأربعة**، الجزء الثالث، قسم المعاملات، دار الفكر، بيروت-لبنان، بدون طبعة، 1989.
28. عبد الرحمان بن عنتر، **إدارة الموارد البشرية (المفاهيم والأسس، الأبعاد، الإستراتيجية)**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، بدون طبعة، 2010.
29. عبد الرحمان سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2015.
30. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000.
31. عبد علي الخفاف، **الطاقة وتلوث البيئة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، ط1، 2000.
32. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2010.
33. عيسى ضيف الله المنصور، **نظرية الأرباح في المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007.
34. فريد كورتل، **مدخل إلى التسويق**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، بدون طبعة، 2007.
35. كريمة عيد عمران، **التأمين الإسلامي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2014.
36. مبارك بن سليمان آل فواز، **الأسواق المالية من منظور إسلامي (مذكرة تدريسية)**، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ط1، 2010.
37. محمد ابراهيم محمد شرف، **جغرافية المناخ والبيئة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية -مصر، بدون طبعة، 2005.
38. محمد أحمد سراج، **النظام المصرفي الإسلامي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون طبعة، 1989.
39. محمد صادق اسماعيل، **التجربة الماليزية... مهاتير محمد... والصحوة الإقتصادية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2014.
40. محمد محمد ابراهيم، **ادارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، بدون طبعة، 2009.
41. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 2، 2008.
42. محمد محمود المكاوي، **البنوك الإسلامية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2009.
43. محمود عبد الكريم أحمد أرشيد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2007.
44. مسدور فارس، **التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة، 2007.
45. منير نوري، فريد كورتل، **إدارة الموارد البشرية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2011.
46. وائل محمد عربيات، **المصارف الإسلامية والمؤسسات الإقتصادية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2009.
47. وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، النظريات الفقهية والعقود، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق-سوريا، ج4، ط2، 1985.

II. الأطروحات والمذكرات:

1. السعيد فكرون، **استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية -حالة الجزائر- دراسة نظرية**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري - قسنطينة- الجزائر، 2004.
2. أبو بكر هاشم أبو بكر أبو النيل، **التحديات العملية لتطبيق صيغ المشاركات في المصارف الإسلامية وأثر ذلك على التنمية الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2011.
3. أحلام زواوية، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول المغاربية -دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس-**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف- الجزائر، 2013.
4. أسامة عبد الحليم الجورية، **صكوك الإستثمار ودورها التنموي في الإقتصاد**، بحث لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا، 2009. على الرابط: http://www.kantakji.com/media/6922/634.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/03/20، على الساعة: 14:12.
5. أماني خضر شلتوت، **تنمية الموارد البشرية كمدخل استراتيجي لتعظيم الإستثمار في العنصر البشري**، دراسة على موظفي الوكالة في قطاع غزة (الرئاسة ومكتب غزة الإقليمي)، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.

المـــراجـــع:

6. إيمان نور اليقين خلادي ، **دور الإدخار العائلي في تمويل التنمية الإقتصادية حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع: التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر3 ، 2012.
7. رباب علي جميل أمين الشوك، **التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2010.
8. حسني عبد العزيز يحيى، **الصيغ الإسلامية للإستثمار في رأس المال العامل**، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم المصارف كلية العلوم المالية والمصرفية استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه فلسفة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009.
9. حسين بن الطاهر، **دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري– قسنطينة- الجزائر، 2008.
10. حمزة رملي، **دور ادارة أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية -دراسة ميدانية لمجتع صيدال لصناعة الأدوية بقسنطينة-**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس-سطيف-، الجزائر، 2013.
11. سعد بن ناصر محمد الزهراني، **درجة وعي طلاب المرحلة الثانوية بمكة المكرمة (العاصمة المقدسة) بأضرار النفايات الإلكترونية**، بحث مكمل لمطالب الحصول على درجة الماجستير في المناهج وطرق تدريس العلوم، 1428 هـ، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
12. سكينة غواس، **أدوات التحليل المالي في المصرف الإسلامي حالة المصرف الإسلامي الأردني**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة،2005 -2006.
13. سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر-**، مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس-سطيف-، 2010.
14. سمية قنيدرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة -دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري– قسنطينة-، 2010.
15. شافية كتاف، **دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014.
16. شهناز أمين مدني، **دور الهندسة المالية في زيادة فاعلية السياسة النقدية في النظام النقدي الإسلامي**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير كلية الإقتصاد والإدارة/ اقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز جدة المملكة العربية السعودية، 1432 هـ.
17. طارق راشي، **الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة - SOMIPHOS-**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس - سطيف- ، الجزائر، 2011.
18. عائشة واله، **أهمية جودة الخدمات الصحية في تحقيق رضا الزبون مع دراسة حالة المؤسسة العمومية الإستشفائية لعين طاية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير تخصص تسويق، جامعة الجزائر3، 2011.
19. عـــادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002)**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضـــر- بسكرة- الجزائر، 2002.
20. عامر أسامة، **أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي دراسة مقارنة بين شركة تكافل ماليزيا بماليزيا وشركة الأولى للتأمين بالأردن خلال الفترة 2008- 2013**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف1 ، الجزائر، 2014.
21. عامر حسن عفانه، **إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2010.
22. عبد الرحمان العايب، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف-، الجزائر،2011.
23. عبد العزيز ناجح محمود صوالحة، **دور المؤسسات المالية الإسلامية في تعبئة المدخرات وتوظيفها في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2009.
24. عبد الغني حسونة، **الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2013.
25. عبد النور علام، **دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الخليجية لصناعة الصكوك الإسلامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: الإقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف- الجزائر، 2012.

المـــراجـــع:

26. عدلان صدراتي، **حوكمة المياه كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الجزائر وكندا**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس – سطيف– الجزائر، 2013.
27. عصام بوزيد، **التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة بنك البركة الجزائري-**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، الجزائر، 2010.
28. عقبة جلول، **عناصر تصميم العمارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية حالة الدراسة مدينة بسكرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة محمد خيضر -بسكرة- الجزائر، بدون سنة نشر.
29. علي نوري محمد، **آفاق انشاء الأبنية الخضراء الصديقة للبيئة**، مشروع بحث مقدم الى كلية الهندسة -قسم البناء والإنشاءات وهي جزء من متطلبات نيل شهادة البكلوريوس لكلية الهندسة، الجامعة التكنولوجية، 2011، على الرابط: http://uotechnology.edu.iq/dep-building/student-project/Sanitary&Environmental/2011/ali_noree.pdf، تاريخ التحميل: 2015/04/13، على الساعة: 16:14.
30. عماد تكواشت، **واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، 2012.
31. فارس شلالي، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2005.
32. فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة، **أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الإقتصادية**، قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009.
33. محمد بن سعيد زارع العميري الشهري، **التأمين التكافلي تطبيقاته ومعوقاته في المملكة العربية السعودية**، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في فقه السنة، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2012.
34. محمد الصالح قريشي، **تقييم فعالية برامج تدريب الموارد البشرية : دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية فرع مركب المجارف والرافعات**، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير، جامعة منتوري – قسنطينة– ، الجزائر، 2005.
35. محمد العيد بيوض، **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف- الجزائر، 2011.
36. محمد حسين سيد، **أهمية العنصر البشرى في تحقيق أهداف الشركات**، بحث مقدم إلى الأكاديمية العربية البريطانية للحصول على درجة الدكتوراه في إدارة الموارد البشرية، ص: 43. على الرابط: http://www.abahe.co.uk/Research-Papers/abahe_15.pdf.
37. محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع-تخطيط، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
38. مريم قصوري، **الأمن الغذائي و التنمية المستدامة- حالة الجزائر-**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير شعبة اقتصاد تنمية، جامعة باجي مختار-عنابة- الجزائر، 2012.
39. معتز محمد مصبح، **دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية (دراسة تطبيقية لقطاع غزة)**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.
40. نادية ابراهيمي، **دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص: الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس-سطيف1- الجزائر، 2013.
41. نبيل خليل طه سمور، **سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق "دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا"**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية-غزة، 2007.
42. ياسين حفصي بونبعو، **مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع: التحليل الإقتصادي،جامعة الجزائر 3، 2011.

III. الملتقيات والمجلات العلمية:

1. آمال قحايرية، **أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 03، بدون سنة نشر.
2. السعيد دراجي، **التنمية المستدامة من منظور الإقتصاد الإسلامي**، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية يومي 20 و 21 نوفمبر2012 .
3. الطيب الوافي، لطيفة بهلول، **البطالـــة في الوطن العربي... أسباب وتحديات**، مداخلة. على الرابط: www.kantakji.com/media/4127/7838.doc، تاريخ التحميل: 2015/12/13، على الساعة: 19:17.

المـــراجـــع:

4. الطيب داودي، دلال بن طبي، **السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة بسكرة يومي 09 و 10 مارس 2010.
5. الطيب لحيلح، محمد جصاص، **الفقر ...التعريف ومحاولات القياس**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد السابع، جوان 2010، على الرابط: http://univ-biskra.dz/rem/n7/7.pdf، تاريخ الإطلاع: 04/ 08/ 2014، على الساعة: 14:15.
6. العياشي زرزار، كريمة غياد، **البنوك الإسلامية كبديل فعال لتمويل التنمية**، مجلة ملفات أبحاث في الإقتصاد والتسيير، عدد خاص: أبحاث الندوة الدولية: المالية الإسلامية وتحديات التنمية، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، وجدة-المغرب، يونيو 2013.
7. المعز لله صالح أحمد البلاع، **ركائز التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي جامعة قالمة يومي 03 و 04 ديسمبر 2012.
8. إبراهيم فاضل الدبو، **التورق، حقيقته، أنواعه (الفقهي المعروف والمصرفي المنظم)**، ورقة بحثية مقدمة في الدورة التاسعة عشرة لمجع الفقه الإسلامي الدولي، إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة، بدون تاريخ. على الرابط: http://www.kantakji.com/media/7239/a-62-.pdf.
9. ابراهيم مرزقلال، ناجية قموح، **التسويق الإلكتروني للكتاب في الجزائر دراسة تقييميه لمواقع الناشرين**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 14، مارس 2014.
10. اسماعيل ابراهيم الشيخ دره، **اقتصاديات الإسكان**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 127، جويلية 1988.
11. أبو عبد الله غلام الله، **الأمن الفكري ومتغيرات المغالبة**، مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، السنة السابعة، العدد السادس، جمادى الثاني 1430 هـ - جوان 2009.
12. أحلام خان، صورية زاوي، **السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010.
13. أحمد محمد لطفى أحمد، **الحكم الشرعي للتورق المصرفى دراسة تحليية لآراء الفقهاء، مؤتمر "التورق المصرفى والحيل الربوية "**، جامعة عجلون الوطنية، 2012. على الرابط: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05/anpu8.pdf، تاريخ الإطلاع: 2016/06/08، على الساعة: 11:28.
14. أحمد مصنوعة، **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول**، الملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر-، يومي: 23-24 نوفمبر 2014.
15. أرزقي لباسي، وسيلة نجاة بلغنامي، **انجازات الهندسة المالية ما بين المنظور التقليدي والإسلامي: الجزء الأول عموميات عن الهندسة المالية التقليدية**، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، مجلة شهرية الكترونية، العدد 28 سبتمبر 2014. من الموقع: http://www.giem.info/files/issue/Vol_28.pdf، تاريخ التحميل: 1/ 10/ 2014.
16. أمنة أمحمدي بوزينة، **شركات التأمين التكافلي -تجربة شركة سلامة للتأمينات الجزائر-**، الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول" - ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 3و4 ديسمبر 2012.
17. بلعزوز بن علي، ترقو محمد، **علاقة الفجوة الغذائية بمؤشر الأسعار والقدرة الشرائية في دول شمال إفريقيا دراسة قياسية خلال الفترة 1962-2009**، مجلة الباحث الإقتصادي، دورية علمية دولية محكمة ومتخصصة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة- الجزائر، العدد 02 ماي 2014.
18. بوبكر الصديق بن الشيخ، **الزكاة كأداة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة: عرض تجارب بعض الدول الإسلامية، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية**، العدد الخامس، نوفمبر 2013.
19. توفيق خذري، حسين بن الطاهر، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية -المسارات والمحددات-**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06/05 ماي 2013، جامعة الوادي.
20. جمال سالمي، **فعالية مؤسسة الزكاة في تخفيض تعداد الفقراء بالجزائر**، مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، العدد 05، شهر ماي 2009.
21. جمال عبد الله ذيب خضر، **تحلية المياه باستخدام التناضح العكسي**، مؤسسة التدريب المهني معهد التدريب المتخصص للصناعات الكيماوية، المملكة الأردنية الهاشمية، بدون سنة نشر.
22. حدة فروحات، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.
23. حسان خضر، **خصخصة البنية التحتية**، إصدارات جسر التنمية، العدد الثمن عشر، جوان 2003. من الموقع: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/99/99_develop_bridge18.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/08/07، على الساعة: 15:19.
24. حسن بن ابراهيم الهنداوي، **استثمار أموال الزكاة وأثره في معالجة الفقر: التجربة الماليزية نموذجا**. مداخلة بتاريخ جويلية 2013، على الرابط: http://iefpedia.com، تاريخ الإطلاع: 2016/03/28، على الساعة: 12:19.
25. حسين بوزيدي، **أثر الزكاة في الحركية الاقتصادية**، مجلة الثقافة الإسلامية، مديرية الثقافة الإسلامية، العدد 03، 2007.
26. حسين عبد المطلب الأسرج، **دور الصناديق الوقفية في التنمية**، مجلة بحوث إسلامية واجتماعية متقدمة، المجلد2 ، العدد4 ، أكتوبر 2012.

المـــراجـــع:

27. حمزة علي، نعجة عبد الرحمان، **الضوابط الشرعية لاستخدامات الهندسة المالية كمدخل لتطوير المنتجات المالية الإسلامية**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي 8 و9 ديسمبر 2013، المدرسة العليا للتجارة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجزائر.
28. خديجة عرقوب، **التجربة الهندية في مجال الطاقات المتجددة (تجربة واعدة)**، بحث مقدّم إلى الملتقى العلمي الوطني حول: "فعالية الإستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية " المنظم يومي 11 و 12 نوفمبر 2014، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.
29. خديجة عرقوب، **رأس المال البشري من منظور اسلامي الحلقة2**، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 31، ديسمبر 2014. على الرابط: http://www.giem.info/files/issue/Vol_31.pdf، تاريخ التحميل: 2015/01/02، على الساعة: 15:19.
30. خديجة عرقوب، أيوب مسيخ، **دور الهندسة المالية الإسلامية في تفعيل الأسواق المالية الناشئة (السوق المالي التركي)**، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول حول: الأسواق المالية الناشئة بين رؤى تقليدية ومستقبل اسلامي، أيام 17-18 نوفمبر 2015، جامعة 20 أوت 1955، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سكيكدة- الجزائر.
31. رحيم حسين، **تصكيك مشاريع الوقف المنتج: آلية لترقية الدور التنموي ودعم كفاءة صناديق الوقف حالة صناديق الوقف الريفية**، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، 12/ 13 تشرين الثاني (نوفمبر)، 2013، جامعة اليرموك اربد – الأردن. على الرابط: http://www.kantakji.com/media/9519/0.pdf.
32. رزيقة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، 2015.
33. رفيق شرياق، **توسيع المشاركة الشعبية في تنشيط سوق الأوراق المالية وتحقيق التنمية الإقتصادية من خلال صناديق الإستثمار**، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس-سطيف- الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2014.
34. سامي بن ابراهيم السويلم، **وقفات في قضية التأمين**، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل، 20-22 جانفي 2009، الرياض- السعودية.
35. سامي محمد الصلاحات، **قراءة نقدية في تجربة الوقف بماليزيا**، مارس 2005، بدون ناشر. على الرابط: http://www.iiiw.info/uploads/1378278588_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%201.pdf، تاريخ الإطلاع: 2016/04/01، على الساعة: 14:27.
36. سامية لحول، راوية حناشي، **مساهمة نظم النقل الذكية في الحد من التلوث البيئي**، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد الأربعون، جويلية 2014.
37. سليمان ناصر، **تمويل البنوك الإسلامية للرأسمال العامل للمؤسسات الإقتصادية بالصيغ الإسلامية**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السابع حول منظمات الأعمال المعاصرة من منظور اسلامي المنعقد أيام: 23، 24، 25نوفمبر 2010، عمان- الأردن.
38. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، **دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية**، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والإقتصاديات، يومي 19 و20 نوفمبر 2013، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر، بالتعاون مع: مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الإقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية.
39. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، **الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر**، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية يومي 05و 06 ماي 2014، جامعة فرحات عباس-سطيف1، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع " الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية " ماليزيا.
40. شعبان محمد البرواري، **الفائض التأميني في شركات التكافل وعلاقة صندوق التكافل بالإدارة**، ورقة مقدمة لمؤتمر الهيئات الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، المنعقد في 25 -27 ماي 2010، -المنامة- مملكة البحرين.
41. صالح صالحي، **الدور الإقتصادي والإجتماعي للقطاع الوقفي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة -الجزائر، عدد 07، 2005.
42. صالح صالحي، **الكفاءة التمويلية لصيغ الإستثمار وأساليب التمويل الإسلامية مدخل مقارن مع آليات التمويل التقليدي**، مجلة ملفات أبحاث في الإقتصاد والتسيير، عدد خاص: يونيو 2013 أبحاث الندوة الدولية: المالية الإسلامية وتحديات التنمية، وجدة – المغرب.
43. صالح صالحي، نوال بن عمارة، **الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة -عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف-**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية – عدد/ 01 ، ديسمبر 2014.
44. صالح مفتاح، ريمة عمري، **الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03 و 04 ديسمبر 2012.
45. صالح مفتاح، مونية سلطان، **الأدوات المستخدمة في سوق الأوراق المالية الإسلامية (دراسة حالة سوق ماليزيا)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشر، جوان 2013.
46. صفوت عبد السلام عوض الله، **صناديق الإستثمار دراسة وتحليل من منظور الإقتصاد الإسلامي**، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، المؤسسات المالية الإسلامية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، بدون تاريخ.
47. صلاح الدين شريط، حجيلة بن وارث، **دور وتقييم أداء صناديق الإستثمار الإسلامية مع دراسة تجربة جمهورية مصر العربية**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي 8 و9 ديسمبر 2013، المدرسة العليا للتجارة والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجزائر.

المـــراجـــع:

48. صليحة عشي، **التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012.
49. صليحة مقاوسي، هند جمعوني، **مداخلة بعنوان: نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الإقتصادية**، الملتقى الوطني حول: الإقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة-الجزائر، 2009، على الرابط: http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/63/1/ecoalg.pdf، تاريخ الإطلاع: 2014/11/28، على الساعة: 10:45.
50. ضياء رفيق مرجان، **مفاهيم وتطبيقات لإمكانية التخطيط والتصميم المستدام في السكن**، مجلة المخطط والتنمية، جامعة بغداد، العدد 27، 2013.
51. عادل عبد العظيم، **التجارب الدولية: تجربة ماليزيا**، المعهد العربي للتخطيط، 2005. على الرابط: http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2005/32_C22-4.pdf، تاريخ الإطلاع: 2016/01/08، على الساعة: 17:32.
52. عايد راضي خنفر، إياد عبد الإله خنفر، **تسويق السياحة البيئية والتنوع الحيوي**، Ass. Univ. Bull. Environ. Res. Vol. 9 No. 2, October 2006.
53. عبد الجليل هويدي، **العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية – جامعة الوادي، العدد 09، ديسمبر 2014.
54. عبد الحق العيفة، زاهرة بني عامر، **دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8 ماي 1945 الدولي بسطيف**، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس- سطيف – الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2014.
55. عبد الرحمان العايب، الشريف بقة، **التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الإقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، أيام 07/ 08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس –سطيف- الجزائر.
56. عبد الرحمن بن عبد العزيز الجريوي، **أثر الوقف في التنمية المستدامة**،، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012.
57. عبد الرحمن بن عبد الله السند، **الضوابط والمعايير الشرعية للتأمين التعاوني**، ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل، 20- 22 جانفي 2009، الرياض- السعودية.
58. عبد الرزاق سلام، نذير بوسهوة، **آفاق التنمية الاسكانية المستدامة في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول – أزمة قطاع السكن في الدول العربية واقع وآفاق، يومي 24/23 ماي 2012، جامعة المدية.
59. عبد العظيم أحمد عدوان، **بيع العينة وحكمه في الإسلام**، مجلة الفتح، العدد الثاني والثلاثون، 2008. على الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=17249، تاريخ الإطلاع: 2016/06/08، على الساعة: 12:40.
60. عبد القوي ردمان محمد عثمان، **الصكوك الاسلامية وإدارة السيولة**، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق-سوريا- يونيو- 2009.
61. عبد الكريم البشير، **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس، بدون سنة نشر. على الرابط: http://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_06/article_09.pdf، تاريخ التحميل: 2015/12/13، على الساعة: 10:13.
62. عبد الكريم قندوز، **الهندسة المالية الإسلامية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد الإسلامي، م 20، ع 2، 2007.
63. عبد اللطيف البشير عبد القادر التونسي، **المعايير الشرعية والإقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية**، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس – ليبيا، بتنظيم: المركز العالي للمهن المالية والإدارية، وأكاديمية الدراسات العليا في الفترة: 27 – 28 أفريل 2010.
64. عبد الله غالم، حمزة فيشوش، **اقتصاد المشاركة: المفهوم - أساليب التمويل – مؤسسات التمويل**، الملتقى الوطني التاسع حول« أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات الاقتصادية » يومي 09-10 ماي 2011، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سكيكدة، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، ج1، ط1، 2011.
65. عبد المجيد الصلاحين، **صناديق الإستثمار الإسلامية: مفهومها وخصائصها وأحكامها**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر: أسواق الأوراق المالية والبورصات، جامعة الإمارات العربية المتحدة، بدون ذكر تاريخ.
66. عثمان بابكر أحمد، **تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية تجربة بعض المصارف السودانية**، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 49، ط2، 2004.
67. عدنان عباس حميدان، خلف مطر الجراد، **الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي (دراسة اقتصادية إحصائية سكانية وسياسية لواقع تطور مسألة المياه وآفاقها في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن المائي العربي)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية –المجلد 22 -العدد الثاني- 2006.
68. عز الدين شرون، نور الدين بوالكور، **البدائل الإستثمارية الإسلامية- عقدي المشاركة والمضاربة نموذج -**، الملتقى الوطني التاسع حول «أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات الاقتصادية» يومي 09-10 ماي 2011، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، ج2، ط1، 2011.

المـــراجـــع:

69. عزمان بن عبدالرحمن، محمد عز الدين عبد العزيز، **دور المؤسسات الزكوية في معالجة الفقر وفق برنامج التنمية الإقتصادية: مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور بماليزيا نموذجا**، مداخلة منشورة على الرابط: http://conference.qfis.edu.qa/app/media/353، تاريخ الإطلاع: 2016/03/28، على الساعة: 14:38.
70. علي بودلال، **أهمية الإستثمار في رأس المال البشري كأحد شروط ترقية القطاع السياحي بالجزائر**، ملتقى دولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، بدون ذكر تاريخ، على الرابط: **http://www.univ-biskra.dz/fac/fsecsg/images/doc/tourisme/boudlele%20ali.pdf**، تاريخ الإطلاع: 12/ 05 / 2014، على الساعة: 22:30.
71. عمار سالم، **طبقات العمارة المستدامة**، مجلة الهندسة، العدد4، المجلد 14، كانون الأول، 2008.
72. عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، أيام 08/07 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس –سطيف- الجزائر.
73. عيسى مرازقة، محمد الشريف شخشاخ، **البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الاسلامي دراسة حالة مصرف أبو ظبي**، الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل يومي: 23- 24 فيفري 2011، المركز الجامعي بغرداية- الجزائر.
74. فاطمة الزهراء عراب، فتيحة علالي، **خصوصية السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية في الإقتصاد الإسلامي**، الملتقى الدولي الأول حول: الإقتصاد الإسلامي، الواقع....ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية يومي: 23-24 فيفري 2010.
75. فخري حسين عزي، **صيغ تمويل التنمية في الإسلام**، بنك الإسلام للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، وقائع ندوة رقم 29، جدة، ط 2، 2002.
76. فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط1، 2010.
77. كمال رزيق، **التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي بالرجوع إلى حالة الجزائر**، ندوة حول: مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس-سطيف- الجزائر، أيام 25/26 أفريل 2011.
78. كمال زيتوني، كريم جايز، **المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر**، مداخلة، ص: 03. من الموقع: http://iefpedia.com، تاريخ الإطلاع: 2015/08/07، على الساعة: 10:45.
79. كمال رزيق، مسدور فارس، **صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.
80. ماهر حامد الحولي، **استثمار المدخرات في الإسلام**، مقدم لليوم الدراسي التأمين والمعاشات في فلسطين "واقع وآفاق"، بدون تاريخ.
81. محمد الزحيلي، **الصناديق الوقفية المعاصرة (تكييفها، أشكالها، حكمها، مشكلاتها)**، بدون تاريخ نشر. مقالة على الرابط: http://www.kantakji.com/media/4950/52054.pdf، تاريخ الإطلاع: 2016/04/4، على الساعة: 19:02.
82. محمد برّاق، مصطفى قمّان، **أهمية الإستثمار المسؤول اجتماعيا والصناديق الإسلامية في تفعيل وتنشيط الأسواق المالية للبلدان النامية**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والإقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011.
83. محمد بوجلال، مريم زايدي، **دور صناديق الإستثمار الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية الإسلامية-حالة سوق الأسهم السعودي**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي 8 و9 ديسمبر 2013، المدرسة العليا للتجارة والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجزائر.
84. محمد جلال مراد، **البطالة والسياسات الإقتصادية**، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، بدون ذكر تاريخ النشر. على الرابط: http://www.mafhoum.com/syr/articles_08/mrad.pdf، تاريخ التحميل: 2015/12/09، على الساعة: 14:30.
85. محمد حسين عبد القوي، **البطالة المشكلة والعلاج**، مركز الإعلام الأمني، الأكاديمية الملكية للشرطة، مملكة البحرين. على الرابط: http://www.policemc.gov.bh/reports/2011/July/4-7-2011/634454099470049600.pdf، تاريخ التحميل: 2015/12/09، على الساعة: 18:10.
86. محمد خالد منصور، **حكم بيع العينة في الفقه الإسلامي المقارن وتطبيقاته المعاصرة**، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلّد 34، العدد 2، 2007.
87. محمد طالبي، محمد ساحل، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، عرض تجربة ألمانيا**، مجلة الباحث، العدد السادس، 2008.
88. محمد علي العمري، **الوقف والتنمية المستدامة ـ حالة تطبيقية مقدمة إلى الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)**-، وقائع وتوصيات ورشة العمل حول الوقف والتنمية المستدامة في الأردن "رؤية جديدة لمنظومة الوقف البيئي والإستدامة في إدارة الأوقاف"، 2009.
89. محمد كريم قروف، **الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول: الإقتصاد الإسلامي، الواقع ..ورهانات المستقبل، يومي 23 و 24 فيفري 2011 .
90. محمد نعمان نوفل، **اقتصاديات التغير المناخي الآثار والسياسات**، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد رقم 24، 2007. على الرابط: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/202/202_ex24.pdf، تاريخ الإطلاع: 03/ 06/ 2014، على الساعة: 21:30.

المـــراجـــع:

91. محمد يعقوبي، مسعود ميهوب، **التنمية المستدامة: تقييم للفكر الوضعي ورؤية إسلامية**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012.
92. محمود زنبوعه، **الأمن المائي العربي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية – المجلد 23 – العدد الأول، 2007، ص: 177.
93. مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010.
94. مليكة زغيب، قمري زينة، البيئة، **الزراعة المستدامة والمنتجات المعدلة وراثيا**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، جوان 2009.
95. منيرة سلامي، **التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر- بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة - "تجربة وكالة الوساطة والضبط العقاري وتجربة الحظيرة التكنولوجية بالجزائر"**، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18 و 19 أفريل 2012.
96. موسى مصطفى القضاة، **تحول شركات التأمين التقليدي إلى شركات التأمين الإسلامي**، بحوث وأوراق عمل الندوة الدولية: شركات التأمين التقليدي ومؤسسات التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، 25/ 26 أفريل 2011، جامعة فرحات عباس –سطيف-، الجزائر.
97. نوال بن عمارة، **الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين-**، مجلة الباحث – عدد 09، 2011.
98. نور الدين زعيبط، صورية بن عزيزة، **مبدأ "صفر نفايات" حل أكثر اقتصادا واستدامة بيئيا**، ورقة بحثية مقدّمة لفعاليات الملتقى الوطني حول:" فعالية الإستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية" بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة – الجزائر، قسم العلوم الإقتصادية، يومي 11-12 ديسمبر 2014.
99. هاجر بغاصة، **واقع تطور الزراعة العضوية في العالم وسورية وأهم التشريعات الدولية التي تحكمها**، ورقة عمل رقم (57) مقدمة للمركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، دمشق، ديسمبر 2013.
100. هشام بن عزة، **دور الصكوك الإسلامية في تنمية ودعم قطاع الوقف الإسلامي**، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 32، فيفري 2015.
101. هشام جبر، **صناديق الإستثمار الإسلامية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول: الإستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، في الفترة 8-9 ماي 2005.
102. هناء محمد هلال الحنيطي، **مفهوم بيع العينة ...أحكامها وتطبيقاتها**، بحث مقدم إلى موقع مجمع الفقه الإسلامي في 2009/08/26.
103. وهاب نعمون، ساسية عناني، **دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة صندوق الزكاة الجزائري-**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012.
104. يوسف علي عبد الله الأسدي، جواد كاظم حميد، **الإستثمار في النظام الإقتصادي الإسلامي**، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 30، المجلد الثامن، نيسان 2012.
105. يونس صوالحي، **المنتجات المالية الإسلامية بين المحاكاة والإبتكار**، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس- سطيف – الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2014.
106. Barbara Thompson، Cyrill Hugi، **إعادة تدوير الأدوات الإلكترونية (إعادة تدوير النفايات الإلكترونية)** ، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، مركز البيئة للمدن العربية، العدد الرابع، جانفي 2013. على الرابط: http://www.envirocitiesmag.com/articles/pdf/waste_management_arb%20art5.pdf، تاريخ التحميل: 2015/11/24، على الساعة: 14:15.

IV. القوانين والمعايير الشرعية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **الفصل الأول أصناف المناطق المحمية**، المادة 8 و10، العدد 13، 28 فبراير 2011.
2. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 11**، المنامة-البحرين، 2010.
3. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 12**، المنامة-البحرين، 2010.
4. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 17**، المنامة-البحرين، 2010.
5. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 26**، المنامة-البحرين، 2010.
6. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعيار الشرعي رقم 35**، المنامة-البحرين، 2010.

V. القواميس:

1. ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد التاسع، دار صادر، بدون طبعة، بيروت، بدون سنة نشر.
2. **منجد الطلاب**، دار المشرق ش م م، بيروت، الطبعة السادسة والأربعون، بدون سنة نشر.
3. مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004.

المـــراجـــع:

VI. النشريات والتقارير والإتفاقيات:

1. **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،** الأمم المتحدة 1992. على الرابط: http://unfccc.int/resource/docs/convkp/convarabic.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/04/08، على الساعة 17:15.
2. **اتفاقية بشأن التنوع البيولوجي،** 1993. على الرابط: http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/treaties/ar/cbd/trt_cbd.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/04/12، على الساعة: 15:13.
3. **الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، مؤتمر الأطراف الدورة الخامسة عشرة،** البند 9 من جدول الأعمال، كوبنهاغن، ديسمبر 2009، على الرابط: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/G09/715/21/PDF/G0971521.pdf?OpenElement، تاريخ الإطلاع: 2015/03/05، على الساعة: 13:04.
4. الأمم المتحدة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي، **الصحة والتنمية المستدامة،** تقرير الأمين العام، 2 مارس 2001. على الرابط: https://www1.umn.edu/humanrts/arabic/Health/Health84.pdf، تاريخ الإطلاع: 01/ 08 / 2014، على الساعة: 17:10.
5. **الأوقاف أدوات فعالة اقتصاديا واجتماعيا،** بنك نيجارا ماليزيا، 2014/10/16. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=96&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 2015/07/07. على الساعة: 12:55.
6. **التكافل نمو من قوة إلى قوة،** بنك نيجارا ماليزيا، 25 نوفمبر 2015. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=157&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 2016/03/22، على الساعة: 19:30.
7. التقارير السنوية للإقتصاد الماليزي المعدة من قبل البنك المركزي الماليزي بنك نيجارا (التقارير من سنة 2000 حتى 2015)، على الموقع: http://www.bnm.gov.my/.
8. التقارير المالية السنوية لبنك معاملات ماليزيا في الفترة (2000-2015)، التقارير موجودة على موقع البنك على الرابط: http://www.muamalat.com.my، تاريخ الإطلاع: 2016/05/15، على الساعة: 20.01.
9. **التكنولوجيا والإبتكار في الصيرفة الإسلامية،** تقرير بنك نيجارا ماليزيا، 25 مارس 2015. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=125&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 15 ماي 2015، على الساعة: 12:30.
10. **التمويل الإسلامي المستدام والراسخ يشهد نموا في المنتجات المنظمة،** بنك نيجارا ماليزيا، 15 نوفمبر 2014. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=102&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 15 ماي 2015، على الساعة: 15:10.
11. **التمويل الإسلامي على استعداد لتمويل أكثر اخضرارا،** بنك نيجارا ماليزيا، 11 سبتمبر 2014. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=91&bb=uploadpdf، تاريخ التحميل: 30 جوان 2015.
12. **التمويل الإسلامي والنمو الإقتصادي والتعزيز المشترك،** تقرير بنك نيجارا ماليزيا، 14 جانفي 2015. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=116&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 15 ماي 2015، على الساعة: 18:53.
13. الجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط- لجنة الطاقة والبيئة والمياه،-**مشروع تقرير- "لنقُم بها"**. على الرابط: http://www.europarl.europa.eu/intcoop/empa/pdf/energie_draft_report_lets_do_it_plus_amendments_ar.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/11/12، على الساعة: 17:45.
14. **القرار ٢خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.** على الرابط: http://www.un.org/ar/events/motherearthday/pdf/JohannesburgPlan.pdf، تاريخ الإطلاع: 31/ 07/ 2014، على الساعة: 17:45.
15. **النفايات،** البيئة والمجتمع، نشرة نصف سنوية ملحقة بمجلة العلوم والتقنية تصدر عن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، السنة الثانية، العدد4، محرم 1427 هـ.
16. **الوقف: نحو تحقيق الدور الإجتماعي للتمويل الإسلامي،** بنك نيجارا ماليزيا، 10 جوان 2015. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=135&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 2015/10/05، على الساعة: 11:28.
17. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **المشروع الأخضر العالمي الجديد،** موجز السياسات، مارس 2009. على الرابط: http://www.unep.org/greeneconomy/portals/88/Research%20Product/GGNDPolicyBriefAr.pdf، تاريخ التحميل: 03 جوان 2015، على الساعة: 10:17.
18. **أسلوب ال 4R،** البيئة والمجتمع، نشرة نصف سنوية ملحقة بمجلة العلوم والتقنية تصدر عن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، السنة الثانية، العدد4، محرم 1427 هـ.

المـــراجـــع:

19. **إعادة التدوير أصبحت سهلة... مع بيئة،** مجلة بيئتي، العدد 10، 2014. على الرابط: http://beeah.ae/pdfs/Downloads/newsletter10arabicfinalwebsitepupload.pdf، تاريخ التحميل: 2015/11/12، على الساعة: 11:14.
20. برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2007، **تقرير توقعات البيئة العالمية (GEO-4)**، الفصل 5. على الرابط: http://www.unep.org/geo/geo4/report/GEO4_Arabic_fullreport.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/04/5، على الساعة: 18:05.
21. **بناء القدرات وتنمية المواهب في التمويل الإسلامي،** تقرير بنك نيجارا ماليزيا، 27 نوفمبر 2014. من الموقع: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=107&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 15 ماي 2015، على الساعة: 13:11.
22. تقارير التنمية البشرية لهيئة الأمم المتحدة لسنوات (2000 حتى 2015)، على موقع الأمم المتحدة: www.un.org.
23. تقارير بنك نيجارا ماليزيا حول صناعة التأمين التكافلي من سنة 2000 حتى سنة 2015. التقارير موجودة على موقع البنك على الرابط: **http://www.bnm.gov.my/**، تاريخ الإطلاع: 2016/03/22، على الساعة: 15:33.
24. تقارير شركة جوهور للفترة (2000-2015)، التقارير موجودة على موقع الشركة على الرابط: http://www.jcorp.com.my/annual-reports-19.aspx.
25. تقارير هيئة الأوراق المالية الماليزية من سنة 2011 حتى سنة 2015، من موقع الهيئة على الرابط: **http://www.sc.com.my.**
26. **تقرير اجتماع التنفيذ الإقليمي التابع للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا.** على الرابط: http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd16/rim/escwa_outcome_ar.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/04/16، على الساعة: 22:10.
27. **تقرير الأمم المتحدة الرابع عن تنمية الموارد المائية في العالم – البيان الصحفي الرئيسي.** على الرابط: http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/SC/pdf/WWDR4%20Background%20Briefing%20Note_AR.pdf، تاريخ التحميل: 2015/09/03، على الساعة: 17:00.
28. **تقرير التنوع البيولوجي هو الحياة،** السنة الدولية للتنوع البيولوجي 2010، على الرابط: http://www.un.org/ar/events/biodiversityday/pdf/2011factsheets.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/12/13، على الساعة: 11:30.
29. **تقرير الصكوك العالمي،** بنك نيجارا ماليزيا، 13 ماي 2015. من الموقع: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=129&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 30 جوان 2015. ص: 2، على الساعة: 21:45.
30. **تقرير حالة الغابات في العالم – تعزيز المنافع الإجتماعية الإقتصادية من الغابات-،** منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة روما 2014، على الرابط: http://www.fao.org/3/a-i3710a.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/04/6، على الساعة: 16:13.
31. **تقرير منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2014.** من الموقع: http://www.brookings.edu/~/media/research/files/reports/2014/08/2014%20energy%20report%20bdc%20esi/arabic%20pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/12/15، على الساعة: 16:13.
32. تقرير موجز، **حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة إدارة النظم المعرضة للخطر،** منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة روما 2011. على الرابط: http://www.fao.org/docrep/015/i1688a/i1688a00.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/04/5، على الساعة: 18:55.
33. **تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 ماليزيا،** الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان الفريق العامل المعني بالإستعراض الدوري الشامل، الدورة الرابعة، جنيف، 2-13 فيفري 2009.
34. **تنفيذ نتائج مؤتمر ريو+20 في أفريقيا،** اجتماع لجنة خبراء الإجتماعات السنوية المشتركة السادسة لمؤتمر اللجنة الإقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية الأفريقيين ومؤتمر مفوضية الإتحاد الأفريقي لوزراء الإقتصاد والمالية، كوت ديفوار، 21-24 مارس 2013. على الرابط: http://www.uneca.org/sites/default/files/document_files/implementaion-of-the-rioplus20outcomes-in-africa-arb.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/03/04، على الساعة: 11:16.
35. **صكوك الإستثمارات المسؤولة اجتماعيا والصكوك البيئية: التحديات والآفاق،** بنك نيجارا ماليزيا، 29 جانفي 2016. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=167&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 2016/03/22، على الساعة: 19:43.
36. **صناعة الصناديق الإسلامية: مراجعة والرؤية المستقبلية 2015،** بنك نيجارا ماليزيا، 2015/12/30. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=163&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 2016/03/22، على الساعة: 19:33.
37. **2014 عام بارز في صناعة التمويل الإسلامي،** تقرير بنك نيجارا ماليزيا، 26 ديسمبر 2014. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=110&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 15 ماي 2015، على الساعة: 14:39.

38. **لمحة عامة: ابتكار المنتجات والخدمات يقود توسع نمو صناعة التمويل الإسلامي عالميا**، تقرير بنك نيجارا ماليزيا، جوان 2014. على الرابط: http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=192&ac=78&bb=uploadpdf، تاريخ الإطلاع: 30 جوان 2015، على الساعة: 18:59.
39. ماركو هارتمان، سعد خليل وآخرون، **الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية**، تقرير عن القطاع الزراعي العضوي، 2012.
40. **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية، أفريل 2005، ص: 4.
41. **مؤشرات التربية: توجيهات فنية/تقنية**، نوفمبر 2009، معهد اليونيسكو للإحصاء. على الرابط: http://www.uis.unesco.org/Library/Documents/eiguide09-ar.pdf، تاريخ التحميل: 2016/02/23.
42. **مراجعة أداء التمويل الإسلامي خلال الربع الأول من 2014، التقرير الشهري للصكوك**، بيتك للأبحاث، 30 جوان 2014. على الرابط: http://www.kfh.com/pdf/Islamic%20Fin%201Q14%20Perform%20Review%20Ar.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/7/4، على الساعة: 19:05.
43. **مشروع تحالف مراكز البحوث العضوية (ORCA)**، روما، جويلية 2009. على الرابط: ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/field/009/ak801a/ak801a00.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/09/03، على الساعة: 16:16.
44. مكتب العمل الدولي، **التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء**، التقرير الخامس لمؤتمر العمل الدولي 102، جنيف- سويسرا، 2013. على الرابط: http://www.ilo.org/documents/pdf.
45. **نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة "وثيقة اطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية اعداد المؤشرات لها"**، جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الدولة لشؤون البيئة، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة. من الموقع: http://www.eeaa.gov.eg/english/reports/NSDSF.pdf، تاريخ الإطلاع: 19 مارس 2014، على الساعة: 22:49.
46. **نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر مرجع لواضعي السياسات**، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011.
47. **نشرة مفاوضات من أجل الأرض خدمة إخبارية عن المفاوضات المعنية بالبيئة والتنمية**، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، المجلد 27 ، العدد الثامن، الأربعاء 19 أكتوبر 2011. على الرابط: http://www.iisd.ca/download/pdf/enb2708a.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/03/02، على الساعة: 12:43.
48. **وضع تصور للتعليم في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015**، موجز تنفيذي، مشاورة مواضيعية عالمية بشأن التعليم في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 . على الرابط: http://www.unicef.org/education/files/Post-2015_ARB_web.pdf، تاريخ الإطلاع: 2014/08/1، على الساعة 11:40.

ثانيا/ المراجع الأجنبية:

I. الملتقيات والمجلات:

1. Alfred Kammer, Mohamed Norat, Marco Piñón and others, **Islamic Finance: Opportunities, Challenges, and Policy Options,** INTERNATIONAL MONETARY FUND, April 2015.
2. Candice Stevens, **Mesurer le développement durable,** CAHIERS STATISTIQUES, mars 2006, nº 10. http://www.oecd.org/fr/std/36328924.pdf. Vu le : 06 /08/2014.
3. El Mohandiz Abdeslam, **le système bancaire islamique**, 1999. http://www.europemaroc.com/files/SYSTEME%20BANCAIRE%20ISLAMIQUE%20V1.pdf, vu le : 17/05/2015, A 16 :30 .
4. Ishak Haji Omar, **NATIONAL REPORT OF MALAYSIA ON THE BAY OF BENGAL LARGE MARINE ECOSYSTEM PROGRAMME,** UNEP/SCS. On: http://www.boblme.org/documentRepository/Nat_Malaysia.pdf, vu le: 14/03/2016, A 19 :39.
5. Kuan-Yeow Show, **green technology**. Disponible sur : http://www.eolss.net/sample-chapters/c05/e6-35-55-00.pdf, vu le : 25/10/2015, A 21 :18.
6. Michael Bennett**," Socially Responsibl" Sukuk: A possible bridge product between Islamic and conventional finance,** Green Financing Dialogue, Kuala Lumpur Malaysia, September 2014, p: 15.
7. Mohamad Idham Md Razak, Ismail Ahmad, and others, **Economics of Air Pollution in Malaysia,** International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 3 No. 13; July 2013.
8. PATRICK BOILLAT, **De la mobilité à la mobilité durable: politiques de transport en milieu urbain**, présentation, Observatoire universitaire de la mobilité - Université de Genève,

16/11/2007.http://www.unige.ch/ses/geo/oum/doc/Presentation%20Enviro07.pdf .Vu le : 20/10/2015.

9. Pierre Greffet, Amélie Mauroux et autres, **Définir et quantifier l'économie verte**, L'économie française, édition 2012.
10. Ruprekha Brahmachari, **Hybrid Cars,** Indo German Winter Academy 2010 .Disponible sur: http://www.leb.eei.uni-erlangen.de/winterakademie/2010/report/content/course03/pdf/0308.pdf. Vu le: 23/10/2015, A 15:42.
11. Shahriza Osman, Ismail Mat, Jihan Ahmad and Yusuf Haji-Othman, **UNLOCKING VALUE OF WAQF PROPERTY USING HIBAH MUDHARABAH: A CASE STUDY OF COMMERCIAL BUILDINGS IN KEDAH, MALAYSIA,** International Journal of DEVELOPMENT RESEARCH, Vol. 5, Issue, 05, May, 2015. Sur le: http://www.journalijdr.com/sites/default/files/Download%203232.pdf, vu le : 03/04/2016, A 17 :16.
12. SONIA LAVADINHO, GIUSEPPE PINI, **DEVELOPPEMENT DURABLE, MOBILITE DOUCE ET SANTE EN MILIEU URBAIN**. Disponible sur : http://www.unige.ch/ses/geo/oum/articles/Lausanne_SLGP_PNR54_V1.pdf. Vu le: 23/10/2015, A 18:20.
13. Sylvia Dautrebande, Hélène Cordonnier, et autres, **Les livres de l'agriculture– lutter contre l'érosion des terres**, Ministère de la Région wallonne Direction générale de l'Agriculture, N 12.
14. Wadi MZID, **La Finance islamique : Principes fondamentaux et apports potentiels dans le financement de la croissance et du développement**, Economic Agendas of Islamic Actors.
15. Zulkifli Hasan and Muhammad Najib Abdullah, **THE INVESTMENT OF WAQF LAND AS AN INSTRUMENT OF MUSLIMS' ECONOMIC DEVELOPMENT IN MALAYSIA**. Sur le: http://www.kantakji.com/media/5162/z140.pdf, vu le: 03/04/2016, A 14:43.

II. التقارير الرسمية:

1. ASIAN AND PACIFIC CENTRE FOR AGRICULTURAL ENGINEERING AND MACHINERY (APCAEM), **A Feasibility Study on the Application of GREEN TECHNOLOGY FOR SUSTAINABLE AGRICULTURE DEVELOPMENT: Assessing the policy impact in selected member countries of ESCAP-APCAEM**. Disponible sur: http://www.unapcaem.org/publication/greentech.pdf. Vu le: 25/10/2015, A 21:10.
2. **Du green IT aux SI éco- responsables**, 2ème édition, augmentée des conclusions du groupe de travail CIGREF 2010, Octobre 2010. Disponible sur : http://www.cigref.fr/cigref_publications/RapportsContainer/Parus2010/Du_Green_IT_aux_SI_eco-responsables_2010_CIGREF.pdf. Vu le: 04/11/2015, A 19:13.
3. **http://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2014_BI.pdf**
4. **http://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2013.pdf**
5. **http://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2015_BI.pdf**
6. **INDUSTRY AT CROSSROADS Thomson Reuters Barwa Sukuk Perceptions & Forecast 2016**. Sur le: https://d3a0oa8cittb3t.cloudfront.net/researchreports/p_2014_08_07_07_26_02/20151203091618472.pdf, vu le: 09/04/2016, A: 13:57.
7. **Islamic Finance for Asia: Development, Prospects, and Inclusive Growth**, Published by Asian Development Bank and Islamic Financial Services Board, 2015.
8. **Islamic Social Finance Report 2014**, THOMSON REUTERS. Sur le: https://d3a0oa8cittb3t.cloudfront.net/researchreports/ISFR_Report/83003648_TR_ISF_REPORT_LORES.PDF, vu le : 27/03/2016, A : 11 :59.
9. **INDUSTRY AT CROSSROADS Thomson Reuters Barwa Sukuk Perceptions & Forecast 2016**. Sur le:

https://d3a0oa8cittb3t.cloudfront.net/researchreports/p_2014_08_07_07_26_02/20151203091618472.pdf, vu le: 09/04/2016, A : 13 :57.

10. **Johor Corporation, Annual Report 2006**. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/annual%202006.pdf, vu le : 04/07/2016, A : 13 :37.
11. **Johor Corporation, Annual Report 2007**. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/annual%202007.pdf, vu le : 05/07/2016, A : 12 :39.
12. **Johor Corporation, Annual Report 2008**. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/annual%202008.pdf, vu le : 05/07/2016, A : 18 :49.
13. **Johor Corporation, Annual Report 2009**. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/annual%202003.pdf, vu le : 04/07/2016, A : 13 :13.
14. **Johor Corporation, Annual Report 2010**. Sur le : http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/2010AREngVer2.pdf, vu le : 04/07/2016, A : 13 :35.
15. **Johor Corporation, Annual Report 2011**. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/JCorpAR11EngVer1.pdf, vu le : 04/07/2016. A : 14 :18.
16. **Johor Corporation, Annual Report 2012**. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/2012-EngVer1.pdf, vu le: 04/07/2016, A : 13 :38.
17. **Johor Corporation, Annual Report 2013**. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/2013-AR13-ENGVer1.pdf, vu le 04/07/2016, A : 14 :21.
18. **Johor Corporation, Annual Report 2014**. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/AR2014-BI-V1.pdf, vu le : 04/07/2016, A : 14 :19.
19. **Johor Corporation, Annual Report 2015**. Sur le: http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/AR2015_BM.pdf, vu le: 26/04/2016, A 17:33.
20. **MALAYSIAN DEBT SECURITIES AND SUKUK MARKET A Guide for Issuers and Investors,** A Joint Publication by Bank Negara Malaysia and Securities Commission Malaysia, 2009.
21. **MALAYSIA ISLAMIC FINANCE REPORT 2015, Mainstreaming Islamic Finance within Global Financial Systems,** THOMSON REUTERS. Sur le: http://www.irti.org/English/News/Documents/406.pdf, vu le : 27/03/2016, A 11 :45.
22. **Malaysian Takaful Dynamics Central Compendium 2015**. Sur le: http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-malaysian-takaful-dynamics-central-compendium-2015/$FILE/EY-malaysian-takaful-dynamics-central-compendium-2015.pdf, vu le: 26/03/2016, A: 15:56.
23. **MALAYSIAN TAKAFUL INDUSTRY 1984-2004,** 20 years experience of Malaysian Takaful industry. Sur le: http://www.bnm.gov.my/files/publication/tkf/en/2004/booklet.en.pdf, vu le : 22/03/2016, A 18:28.
24. **Malaysian Quality of Life 2011**, Published by: ECONOMIC PLANNING UNIT PRIME MINISTER'S DEPARTMENT PUTRAJAYA, MALAYSIA, June 2012.
25. Ministry of science, Technology and the Environment, Malaysia, **National policy on biological Diversity,** first Printing, 1998. Sur le: http://www.nre.gov.my/ms-my/PustakaMedia/Penerbitan/Dasar%20Kepelbagaian%20Biologi%20Kebangsaan.pdf, vu le: 17/03/2016, A 15:06.
26. Ministry of science, Technology and the Environment, Malaysia, **National policy on biological Diversity 2016-2025,** February 2016. Sur le: http://www.nre.gov.my/ms-my/PustakaMedia/Penerbitan/National%20Policy%20on%20biological%20Diversity%202016-2025.pdf, vu le : 17 /03/2016, A : 14 :52.
27. Ministry of science, Technology and the Environment, Malaysia, **National Policy on climate change,** first Printing, 2010. Sur le: http://www.nre.gov.my/ms-my/PustakaMedia/Penerbitan/Dasar%20Perubahan%20Iklim%20Negara.pdf, vu le: 16/03/2016, A 18:58.
28. Ministry of science, Technology and the Environment, Malaysia, **National Policy on the Environment**, First Printing, 2000. Sur le: http://www.doe.gov.my/portalv1/wp-content/uploads/2013/01/dasar_alam_sekitar_negara.pdf, vu le: 16/03/2016, A 18:45.
29. Ministry of science, Technology and the Environment, Malaysia, **NATIONAL WATER RESOURCES POLICY**, second printing, 2012. Sur le: http://www.nre.gov.my/ms-

my/PustakaMedia/Penerbitan/Dasar%20Sumber%20Air%20Negara.pdf, vu le: 17/03/2016, A 19:07.

30. **RENEWABLES 2015 GLOBAL STATUS REPORT,** Annual **Reporting on Renewables: Ten years of excellence,** REN 21**,** Paris. http://www.ren21.net/wp-content/uploads/2015/07/REN12-GSR2015_Onlinebook_low1.pdf.
31. **Report :The Future of World Religions: Population Growth Projections, 2010-2050, why Muslims are rising fastest and the Unaffiliated are shrinking as a Share of the World's Population**, Pew Research Center, April 2, 2015. http://www.pewforum.org/files/2015/03/PF_15.04.02_ProjectionsFullReport.pdf.
32. **The Financial Stability and Payment Systems Report 2014**, BANK NEGARA MALAYSIA. http://www.bnm.gov.my/files/publication/fsps/en/2014/fs2014_book.pdf. Vu le: 10/04/2016 A 14:39.

III. القواميس:

1. **Notion : L'épargne,** Centre de langue française, http://www.centredelanguefrancaise.paris/wp-content/uploads/downloads/2011/10/epargne.pdf, vu le : 16/ 07/ 2015. A : 17 :22.
2. **http://dictionary.cambridge.org/dictionary/british/infrastructure:** vu le : 09/08/2015, A : 17 :15.
3. **http://www.businessdictionary.com/definition/reuse.html.**
4. **http://www.oxforddictionaries.com/fr/definition/anglais_americain/infrastructure,** vu le : 09/08/2015, A : 17 :10.

IV. مراجع أخرى:

1. Agence Locale de l'Energie de l'Agglomération Lyonnaise, **Transports et mobilité douce,** janvier 2010. Disponible sur : http://www.ale-lyon.org/IMG/pdf/eie_transports_modes_doux.pdf. Vu le: 23/10/2015, A 18:15.
2. **DÉFINITION ET VISION DU TRANSPORT DURABLE**, le centre pour un transport durable, Octobre 2002. http://cst.uwinnipeg.ca/documents/Definition_Vision_F.pdf, vu le : 20/10/2015, A 19 :30.
3. **Eco-friendly terms… Ecotourism a nature loving travel with passion of conserving its resources**. http://www.jamila-qatar.com/september2013/pdf/3/3.pdf, vu le: 27/11/2015, A 19 :15.
4. http://www.ren21.net/wpcontent/uploads/2015/06/GSR2015_Figure3.jpg. Vu le: 02/10/2015, A 16:13.
5. **Low Carbon Green Growth Roadmap for Asia and the Pacific: Fact Sheet - Green technology**. Disponible sur: http://www.unescap.org/sites/default/files/34.%20FS-Green-Technology.pdf, vu le : 25/10/2015, A 14 :27.
6. **Organic Agriculture & Food Security**. http://www.ifoam.bio/sites/default/files/foodsecurity2015_web.pdf, vu le: 05/09/2015, A 15 :11.
7. Panorama de l'entrepreneuriat 2011, PARTIE I, Chapitre 2, **Mesurer l'entrepreneuriat vert,** OCDE 2011. Disponible sur : http://www.oecd-ilibrary.org/docserver/download/3011022ec004.pdf?expires=1446042075&id=id&accname=guest&checksum=662BF61E21ADBBDEBC9B51076A25FC30. Vu le : 30/10/2015.
8. **PRINCIPLES** of **ORGANIC AGRICULTURE**. http://www.ifoam.bio/sites/default/files/poa_english_web.pdf, le: 05/09/2015, A 10 :05.
9. **Think Green...Go Green...With Jamila**. Disponible sur: http://www.jamila-qatar.com/october2010/pdf/1/4.pdf. Vu le: 23/10/2015, A 16:00.
10. **Transports et développement durable**. http://www.eduki.ch/fr/doc/Dossier_14_dd.pdf. Vu le: 20/10/2015, A 17:18.

ثالثا/ المراجع الإلكترونية:

المـــراجـــع:

I. المواقع الرسمية:

1. الإحصاءات الصحية العالمية لمنظمة الصحة في الفترة (2000-2015)، على الرابط: http://www.who.int/.
2. **موقع مؤسسة زكاة سيلانجور على الرابط:** http://www.zakatselangor.com.my/، تاريخ الإطلاع: 2016/05/02، على الساعة: 19:01.
3. **موقع شركة جوهور**، على الرابط: **http://www.jcorp.com.my/about-johor-corporation-3.aspx**، تاريخ الإطلاع: 2016/04/25 على الساعة: 18:14.
4. موقع شركة جوهور، على الرابط: http://www.jcorp.com.my/waqaf-community-centre-98.aspx، تاريخ الإطلاع: تاريخ الإطلاع: 2016/04/26، على الساعة:20:12 .
5. **من الموقع الرسمي لبنك اسلام ماليزيا**، على الرابط: http://www.bankislam.com.my/home/corporate-info/about-us/corporate-profile، تاريخ الإطلاع: 2016/05/04، على الساعة: 15:36.
6. دائرة الإحصاءات الماليزية، المؤشرات البيئية، ص: 230، على الرابط: https://www.statistics.gov.my/dosm/uploads/files/3_Time%20Series/Malaysia_Time_Series_2015/20Alam_Sekitar.pdf، تاريخ الإطلاع: 2016/04/05، على الساعة: 18:43
7. بيانات وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة لماليزيا، على الرابط: http://www.nre.gov.my/en-my/Forestry/Pages/Statistics-Forest.aspx، تاريخ الإطلاع: 2016/03/20، على الساعة: 18:44.
8. **من موقع التكنولوجيا الخضراء ماليزيا**، https://www.gtfs.my/news/green-technology-financing-scheme-gtfs، تاريخ الإطلاع: 2016/05/03، على الساعة: 15:23.
9. منظمة اليونيسكو، على الرابط: http://www.unesco.org/bpi/pdf/memobpi39_sustainabledvpt_ar.pdf، تاريخ الإطلاع: 2014/08/4، على الساعة: 16:45.
10. وزارة الدولة لشئون البيئة -جهاز شئون البيئة- الإدارة المركزية لحماية الطبيعة، **نحو إستراتيجية وطنية وخطة العمل للسياحة البيئية في مصر**، يونيه 2005، ص: 3. على الرابط: http://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/NCSCB/Institutional%20Reports/Principle%20of%20Environment%20Tourism.pdf، تاريخ التحميل: 2015/11/28، على الساعة: 22:13.
11. قاعدة بيانات البنك الدولي، على الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries/MY?page=3&display=default، تاريخ الإطلاع: 2016/01/17، على الساعة: 18:13.

II. المقالات الإخبارية والجرائد:

1. **الأمم المتحدة تعتمد الأهداف العالمية الجديدة، لتحقيق التنمية المستدامة للبشرية والكوكب بحلول عام 2030**، مركز أنباء الأمم المتحدة، مقالة منشورة بتاريخ 2015/09/25، على الرابط: http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=24564#.Vo0AZLbhDIU، تاريخ الإطلاع: 2016/01/06، على الساعة: 16:15.
2. **الأمن المائي في البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين**، مقالة منشورة بتاريخ 2010/07/01، على الموقع: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?25487#.Vfgxo9J_Oko، تاريخ الإطلاع: 2015/09/15، على الساعة: 13:24.
3. **البنوك الإسلامية تتحدّى الربا.. نجاح عالمي.. وعقبات في الجزائر**، مقالة منشورة بتاريخ 2014/10/1، على موقع أخبار اليوم، على الرابط: http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200243/200257/117227-2014-10-01-225224، تاريخ الإطلاع: 2014/12/26، على الساعة: 10:15.
4. **العلاج المنزلي يدخل حيز الخدمة قريبا في الجزائر**، مقالة منشورة بتاريخ 2015/11/02 على الموقع: http://www.essalamonline.com/ara/permalink/49150.html، تاريخ الإطلاع: 2015/12/08، على الساعة: 14:30.
5. **أديس أبابا: دول العالم تتوصل إلى اتفاق تاريخي لتمويل الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة**، مقالة منشورة على موقع الأمم المتحدة، على الرابط: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/07، تاريخ الإطلاع: 2015/08/30، على الساعة: 14:58.
6. إلفي تشيو، **صكوك ماليزيا الخضراء تحصل على دعم الثروة السيادية**، مقالة منشورة بتاريخ 27 نوفمبر 2014، على الموقع: http://www.alyaum.com/article/4030096، تاريخ الإطلاع: 29 جوان 2015، على الساعة: 12:10.

المـــراجـــع:

7. **بان كي مون: الوثيقة الختامية لجدول أعمال التنمية المستدامة هي خارطة طريق لإنهاء الفقر في العالم**، مقالة منشورة على موقع الأمم المتحدة، على الرابط: http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=24161، تاريخ الإطلاع: 2015/08/30، على الساعة: 15:10.
8. **بعد مهاتير.. ماليزيا إلى أين؟**، مقالة منشورة بتاريخ: 2003/11/04، على الموقع: http://www.alyaum.com/article/1124348، تاريخ الإطلاع: 2016/01/29، على الساعة: 14:35.
9. تقرير إخباري: قمة (ريو+20) بداية جديدة للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي، منشور على الرابط: http://arabic.people.com.cn/31659/7854085.html، بتاريخ: 2012/06/24، تاريخ الإطلاع: 2015/03/04، على الساعة: 10:59.
10. **توقعات بتراجع الصكوك الإسلامية في 2016**، مقالة منشورة بتاريخ 2016/01/07، على الموقع: http://www.alaraby.co.uk/economy/2016/1/7/، تاريخ الإطلاع: 2016/01/10، على الساعة: 20:10.
11. **توقعات بتوسع إصدار الصكوك الإسلامية بالعالم**، مقالة منشورة على الموقع: http://www.akhbarak.net/news/2015/10/15/7380844/articles/20024717، تاريخ الإطلاع: 2015/12/18، على الساعة: 21:35.
12. خالد الشطيبي، **ماليزيا: النظام الصحي ضمن الأفضل في العالم**، مقالة منشورة بتاريخ:2015/03/02، على الموقع: http://www.iinanews.com/page/public/news_details.aspx?id=79367#، تاريخ الإطلاع: 2016/02/26، على الساعة: 22:00.
13. خالد بن هدوب المهيدب، **صندوق الحج الوقفي.. ماليزيا أنموذجا**، مقالة منشورة بتاريخ 19 أوت 2015، على جريدة الرياض اليومية الصادرة من مؤسسة اليمامة الصحفية، العدد 17222، تاريخ الإطلاع: 2016/04/04 على الساعة: 18:21. على الموقع: http://www.alriyadh.com/1074411.
14. داليا عامر، **أفضل 5 بلدان في تقديم الخدمات الصحية**، مقالة منشورة بتاريخ 2015/02/04، على الموقع: http://www.tahrirnews.com/life/posts/126566، تاريخ الإطلاع: 2016/02/26، على الساعة: 21:40.
15. سكينة العكري، **مكافحة الفقر...ماليزيا نموذجا**، مقالة منشورة بتاريخ: 2005/08/28، جريدة الوسط البحرينية (يومية سياسية مستقلة)، العدد 1087، مملكة البحرين، على الموقع: http://www.alwasatnews.com/news/487779.html، تاريخ الإطلاع: 2016/03/03، على الساعة: 18:43.
16. عبد الفتاح محمد صلاح، **لندن تسعى لتكون المركز العالمي للتمويل الإسلامي**، مقالة منشورة بتاريخ 2014/05/29، على الموقع: http://thefaireconomy.com/article.aspx?id=57، تاريخ الإطلاع: 2014/12/23، على الساعة: 17:34.
17. عبد الكريم قندوز، **التمويل الإسلامي يجب ألا يقتصر على المصارف الإسلامية**، حوار مع معاوية كنه – الرياض، المصدر : اليوم، 5 مارس 2013، من الموقع: http://main.iifef.com/?p=532#more-532، تاريخ الإطلاع: 25/ 08/ 2014، على الساعة: 11:12.
18. عبد الله بوقس، **ماليزيا.. تجربة مثالية للتخلص من الفقر**، مقالة منشورة بتاريخ 2004/07/03، على الموقع: http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/7/3/FACE6.HTM، تاريخ الإطلاع: 2016/03/04.
19. **قيمتها الاجمالية بلغت 63,5 مليار دولار خلال العام الماضي وتوقعات بألا تقل عن 5 آلاف مليون في 2016 «ستاندرد آند بورز»: إصدارات الصكوك الإسلامية ستتواصل في دول مجلس التعاون الخليجي رغم توقف بنك ماليزيا المركزي**، مقالة منشورة بتاريخ: 2016/01/07، على الموقع: http://al-seyassah.com، تاريخ الإطلاع: 2016/01/10، على الساعة: 21:13.
20. **ماليزيا: "صكوك الإحسان".. الأولى على مستوى العالم لتمويل تعليم الأطفال بالمدارس**، مقالة منشورة بتاريخ 06 جوان 2015، على الموقع: http://arabic.cnn.com/business/2015/06/06/malaysia-islamic-sukuk-ihsan، تاريخ الإطلاع: 29 جوان 2015.
21. **"لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون" الإسلام يرفض الإكتناز ويحاربه بالزكاة والصدقات**، جريدة الحياة الجديدة، العدد 6681، الجمعة 2014/06/13، فقرة دين. من الموقع: http://www.alhaya.ps/pdf/2014/6/13/page18.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/07/11، على الساعة: 15:19.
22. مايكل بينيت، **الصكوك الإسلامية: شكل واعد من التمويل لمشاريع البنية التحتية الخضراء**، مقالة منشورة بتاريخ 2015/02/25، على الرابط: http://blogs.worldbank.org/voices/ar/islamic-sukuk-promising-form-finance-green-infrastructure-projects، تاريخ الإطلاع: 2015/03/22، على الساعة: 17:13.
23. معاوية كنه، **خبير ماليزي: قطاع التأمين التكافلي نجح فى إثبات وجوده كمنافس قوي لصناعة التأمين التقليدي**، الرياض، مقالة منشورة بتاريخ 10 جويلية 2015، جريدة اليوم، العدد: 365 15، على الرابط: http://www.alyaum.com/article/4077853، تاريخ الإطلاع: 2016/03/22، على الساعة: 18:48.
24. **معجزة التنمية في ماليزيا وفكر رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد**، مقالة منشورة بتاريخ: 2008/07/22، على الموقع: https://alwatan.wordpress.com، تاريخ الإطلاع: 2016/01/11، على الساعة: 10:30.
25. موازين القوى تتحول نحو العملاقين الآسيويين..نمو قطاع الطاقة المتجددة في الصين والهند، مقالة منشورة بتاريخ 22 أكتوبر 2011، على الموقع: http://www.alittihad.ae/details.php?id=97404&y=2011، تاريخ الإطلاع: 2015/09/29، على الساعة: 16:12.
26. **17 هدفا طموحا في الخطة الأممية للتنمية المستدامة**، مقالة منشورة بتاريخ 2015/09/30، على الرابط: http://elaph.com/Web/News/2015/9/1043337.html، تاريخ الإطلاع: 2016/01/06، على الساعة: 17:55.

27. يسار صالح، **الزراعة العضوية....عالم جديد أخضر**، مقالة منشورة بتاريخ 20 أفريل 2014، على الموقع: http://kassioun.org/2013-05-10-15-57-49/item/7275-2014-04-20-19-23-51/7275-2014-04-20-19-23-51?tmpl=affinityapp&print=1، تاريخ الإطلاع: 04/ 09/ 2015، على الساعة: 12:12.

III. مقالات أخرى:

1. الجامع لمؤلفات الشيخ الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، كتاب الزكاة**، الحديث رقم 788، حديث ضعيف، من الموقع: http://madrasato-mohammed.com/albani/pg_004_0006.htm، تاريخ الإطلاع: 2016/01/06، على الساعة: 13:12.
2. الهادي أحمد محمد حسن، **الإدخار في النظام الإسلامي**. على الرابط: http://www.sustech.edu/staff_publications/20120226103804244.pdf، تاريخ الإطلاع: 11/ 07/ 2015، على الساعة: 10:45.
3. ابراهيم عمران، **السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي (الجزء السادس)**، على الرابط: http://ibrahimomran.com/vb/showthread.php?t=2125، تاريخ الإطلاع: 2016/01/06، على الساعة: 16:03.
4. إيمان بيبرس، **التعليم غير الرسمي ودوره في التنمية المستدامة**، جمعية نهوض وتنمية المرأة المشهرة برقم 3528، مصر، 2003. على الرابط: http://www.adew.org/ar/documentations/ResearchesPDF/1.pdf، تاريخ الإطلاع: 2014/08/01، على الساعة: 18:12.
5. بهمن ابراهيم عباس، **العمارة الخضراء**، 2014. على الرابط: http://keu92.org/uploads/Search%20engineering/3emara%20xazra%20bahman.pdf، تاريخ التحميل: 2015/11/08، على الساعة: 15:15.
6. جلال شيخ يونس أربيل، (**التلوث مشكلة العصر) التلوث البيئي: مفهومه- مصادره– أنواعه**. على الرابط: https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CBwQFjAA&url، تاريخ الإطلاع: 06/ 04/ 2015، على الساعة: 11:17.
7. سامر مظهر قنطقجي، **تطور صناعة التأمين التكافلي وآفاقها المستقبلية**. من الموقع: http://www.univ-ecosetif.com/seminars/islamicfinance/8.pdf، تاريخ الإطلاع: 2014/12/4، على الساعة: 13:35.
8. سيد حاج النور أحمد، **إدارة المخلفات المنزلية بمنطقة الخرطوم الكبرى**، إدارة شؤون البيئة. على الرابط: http://www.alumrania.gov.sd/ar/news/doc/multagat2/pdf/muklfat.pdf، تاريخ التحميل: 2015/11/24، على الساعة: 17:55.
9. صلاح العودة، رزق السيد أحمد، **البنية التحتية للإقتصاد الفلسطيني**، 2008. على الرابط: http://www.wafainfo.ps/pdf/Infrastructure_of_the_Palestinian_economy.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/08/07، على الساعة: 21:22.
10. ضلوش كمال، كياس عبد الرشيد، **قراءة سوسيو اقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة**، على الموقع: http://iefpedia.com، تاريخ الإطلاع: 2016/01/08، على الساعة: 18:55.
11. عافه محمد سعيد عثمان، **بيع الدَّيْنِ في المصرفية الإسلامية أسبابه وأحكامه الفقهية**. على الرابط: http://conference.qfis.edu.qa/app/media/331، تاريخ الإطلاع: 2016/04/04. على الساعة: 18.30.
12. عبد المطلب النقرش، **الطاقة (مفاهيمها، أنواعها، مصادرها)**، 2005. على الرابط: http://www.kutub.info/downloads/969.pdf?1271812445&key=MjMxZGE1NTmBlaa8MG60uifXj6mLcpm%2F0DP4oh%2F%2Ban8%3D%0A، تاريخ الإطلاع: 2015/07/13، على الساعة: 15:12.
13. عبد الله بن عمر السحيباني، **استمطار السحاب**. على الرابط: http://elibrary.mediu.edu.my/books/MAL03876.pdf، تاريخ التحميل: 2015/09/20، على الساعة: 10:15.
14. علي محي الدين القره داغي، **الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي –دراسة فقهية مقارنة-**. من الموقع: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/01، تاريخ الإطلاع: 2015/06/12، على الساعة: 10:07.
15. علي محيي الدين القره داغي، **تمويل البنية التحتية في الشريعة الإسلامية**، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي لفضيلة أ.د محيي الدين القره داغي، يوم الأحد 12 جويلية 2009. انظر الموقع: http://www.qaradaghi.com/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=468%3A2009-07-12-08-18-02&catid=68%3A2009-07-12-08-06-07&Itemid=13، تاريخ الإطلاع: 2015/08/09، على الساعة: 22:13.
16. فراس ياوز عبد القادر، **الجرائم الماسة بالمحميات الطبيعية-دراسة مقارنة-**. على الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=38571، تاريخ الإطلاع: 2015/04/18، على الساعة: 18:13.
17. محمد عثمان محجوب، **الزراعة العضوية الوضع الراهن والفرص المستقبلية**. على الرابط: http://faculty.ksu.edu.sa/55029/seminars%20library، تاريخ الإطلاع: 2015/08/30، على الساعة: 15:12.
18. معد أحمد خالد، **التعليم في ماليزيا التطور وأسباب النهوض**. على الرابط: http://iraqisa.com/download_searches.php?id=14، تاريخ التحميل: 2016/02/12، على الساعة: 22:30.

المـــراجـــع:

19. منذر قحف، **الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته.** من الموقع: http://monzer.kahf.com/books/arabic/al-waqf_al-islami_-_part_one.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/04/29، على الساعة: 18:20.
20. نافز أيوب محمد "علي أحمد"، **الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه.** على الرابط: **http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/nafzAyoub/r1_drNafzAyoub.pdf**، تاريخ الإطلاع: 12/ 05/ 2014، 22:40.
21. نايف بن عمار آل وقيان، **التورق المصرفي.**على الرابط: https://faculty.psau.edu.sa/filedownload/doc-1-pdf-e034fb6b66aacc1d48f445ddfb08da98-original.pdf، تاريخ الإطلاع: 2016/06/08، على الساعة: 11:09.
22. واثق غازي، **أهداف التعليم، لماذا نعلم؟ وماذا نعلم..، كيف نعلم؟.** على الرابط: http://www.geologyofmesopotamia.com/library/education-purpose.pdf، تاريخ الإطلاع: 2014/08/09، على الساعة: 16:00.
23. وفاء لطفي، **السياسات التنموية الماليزية.** على الموقع: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-01072012.pdf، تاريخ الإطلاع: 2016/01/08، على الساعة: 11:12.

IV. مراجع أخرى:

1. **الأمن الغذائي في الدول العربية.** على الرابط: http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2009/93.pdf، تاريخ التحميل: 28/ 08/ 2015، 15:12.
2. البيئة بيتنا كلنا، **إدارة البيئة في ماليزيا،** مقالة منشورة بتاريخ: 2010/08/06، على الرابط: https://beytna.wordpress.com/، تاريخ الإطلاع: 2016/03/16، على الساعة: 18:05.
3. البيئة في المدرسة: دليل المعلومات والنشاطات البيئية، الفصل 6: **التنوع البيولوجي.** على الرابط: http://www.afed-ecoschool.org/web/pdf/chapter6.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/04/12، على الساعة: 14:40.
4. البيئة في المدرسة: دليل المعلومات والنشاطات البيئية، **تلوث الهواء،** على الرابط: http://www.afed-ecoschool.org/web/pdf/chapter1.pdf، تاريخ الإطلاع: 06/ 04/ 2015، على الساعة: 12:05.
5. **التحرر من الفقر.** على الرابط: http://www.etc-graz.at/typo3/fileadmin/user_upload/ETC-Hauptseite/manual/versionen/arabisch/poverty/poverty.pdf، تاريخ الإطلاع: 2014/08/09، على الساعة: 10:40.
6. **التخطيط الإستراتيجي،** دليل الجمعيات المرشدة، NGO مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، على الرابط: http://www.ngoconnect.net/documents/592341/749044/ ، تاريخ الإطلاع: 2014/12/27، على الساعة: 14:00.
7. **التربية الصحية (تعريف الصحة والصحة العامة ومجالاتها) ،** على الرابط: http://www.uobabylon.edu.iq/eprints/publication_2_26674_53.pdf، تاريخ الإطلاع: 05/ 08 / 2014، على الساعة: 15:12.
8. **التصحر،** تحليل مرئي. على الرابط: http://www.unccd.int/Lists/SiteDocumentLibrary/Publications/DesertificationVisualSynthesisAra bic.pdf، تاريخ الإطلاع: 2015/04/16، على الساعة: 10:20.
9. **التعليم في ماليزيا.** على الرابط: http://moe.gov.eg/ccimd/pdf/Education_Malaysia.pdf، تاريخ التحميل: 2016/01/18، على الساعة: 22:12.
10. **الرعاية الصحية في ماليزيا.. تجربة لها خصوصيتها،** مقالة منشورة بمجلة التأمين الصحي العلمي، قسم حول العلم، العدد 3، المجلد 7، 2014، على الرابط: http://cchimag.com/ar/article/arround_the_world/10، تاريخ الإطلاع: 2016/02/26، على الساعة: 21:15.
11. **الصحة المدرسية،** دروس مقدمة على الرابط، http://faculty.ksu.edu.sa/sport4health/new، تاريخ الإطلاع: 05/ 08/ 2014، على الساعة: 13:35.
12. **المسكن الصحي بين الواقع والمأمول،** عمل بعض طالبات الدراسات العليا (تمهيدي دكتوراه) ضمن متطلبات مقرر "المسكن الصحي"، جامعة أم القرى، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، متوفر على الرابط: https://uqu.edu.sa/page/ar/134784، تاريخ التحميل: 2015/04/13، على الساعة: 16:14.
13. **الموارد الطبيعية.** على الرابط: http://www.djalia-algerie.dz/geographie/niveau%208/env2/F122-geog2-L04.pdf، تاريخ التحميل: 2015/09/18، على الساعة: 16:25.
14. **الوحدة (6): البطالة Le chômage** ، المجال المفاهيمي الثالث: الإختلالات الإقتصادية. محاضرات مقدمة على الرابط: http://www.onefd.edu.dz/nouveau_3as/fichiersPDF/Gestion-Econ/eco-mana/ENVOI2/env2_eco_mana_01.pdf، تاريخ التحميل: 2015/12/09، على الساعة: 13:05.
15. **أثر الزحف العمراني على الأراضي الزراعية،** على الرابط: http://kenanaonline.com/users/MyHomeGarden/posts/195785، تاريخ الإطلاع: 2015/04/17، على الساعة: 11:00.

المـــراجـــع:

16. **أسباب تدهور المراعي**، على الرابط: https://agrosteppe.wordpress.com/tag/، تاريخ الإطلاع: 2015/04/18، على الساعة: 11:12.
17. **أنظمة الزراعة العضوية**، على الموقع، http://www.iraqi-datepalms.net/Web/WebContent.aspx?id=54، تاريخ الإطلاع: 2015/09/04، على الساعة: 11:40.
18. **تطبيقات ومفاهيم البناء الأخضر**، مسابقة تصاميم ابداعية للمساكن الخضراء jo-Green 2013. متاح على الرابط: http://qac.jo/Files/GreenHouseConcept.pdf، تاريخ التحميل: 2015/11/08، 19:05.
19. **تعريف/تصنيف خدمات/ منشآت الرعاية الصحية من قبل هيئة الصحة- أبو ظبي**، على الموقع: http://www.haad.ae/haad/tabid/1010/Default.aspx، تاريخ الإطلاع: 2015/12/06، على الساعة: 18:13.
20. جغرافية التنمية..مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية، على الرابط: http://www.fayoum.edu.eg/Arts/Geography/pdf/13.pdf، تاريخ الإطلاع: 2014/11/29، على الساعة: 15:25.
21. دليل الإرشاد لإدارة متكاملة للنفايات الصلبة في لبنان. على الرابط: http://www.studies.gov.lb/SiteCollectionDocuments/44.%20booklet-24%20May%2010.pdf، تاريخ التحميل: 2015/11/24.
22. **دور البنية التحتية في التنمية الإقتصادية: الجزء1 نظرة عامة**، منتدى الرياض الإقتصادي نحو تنمية اقتصادية مستدامة، 6-8، أكتوبر 2003، قاعة الملك فيصل للمؤتمرات.
23. **ما هي المحميات الطبيعية؟**، المصدر: منظمة المجتمع العلمي العربي، على الموقع: http://www.e3lm.com ، تاريخ النشر، 22 أكتوبر 2013، تاريخ الإطلاع: 2015/11/27، على الساعة: 16:17.
24. مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية 4 (10). على الرابط: http://www.kantakji.com/media/1201/348.pdf، تاريخ التحميل 2016/02/12، على الساعة: 21:18.
25. **مشروع الأسطح الخضراء ينطلق في "ثانوية دبي"** ، البيان – دبي، 17 جانفي 2013. على الرابط: http://www.dubaiss.com/subs/greenroof2.pdf، تاريخ التحميل: 2015/03/14، على الساعة: 18:54.
26. **مفهوم الصحة.** على الرابط: http://www.moe.edu.kw/DocLib/، تاريخ الإطلاع: 05/ 08 / 2014.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم (01): بعض الأنشطة والمشاريع الوقفية لوقف معاملات سيلانجور في الفترة (2013-2015)

المصدر: تقارير بنك معاملات ماليزيا لسنة (2014-2015)، على الروابط التالية:

- **http://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2015_BI.pdf**
- **http://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2014_BI.pdf**

الملحق رقم (02): مثال عن تنفيذ مشروع الرسوم الدراسية لشركة جوهور سنة 2014

المصدر: موقع شركة جوهور على الرابط: http://www.jcorp.com.my/tuition-project-95.aspx، تاريخ الإطلاع: 2016/04/26، على الساعة: 19:04.

الملاحق:

الملحق رقم (03): نموذج من عيادات وقف النور في ماليزيا

المصدر: موقع شركة جوهور على الرابط: http://www.jcorp.com.my/waqaf-an-nur-hospital-clinics-35.aspx، تاريخ الإطلاع: 2016/04/26، على الساعة: 19:12.

الملحق رقم (04): أمثلة من مساجد وقف النور في ماليزيا

المصدر: موقع شركة جوهور على الرابط: http://www.jcorp.com.my/chain-of-an-nur-mosques-33.aspx، تريخ الإطلاع: 2016/04/26، على الساعة: 18:49.

الملاحق:

الملحق رقم (05): بعض عمليات تقديم القروض الحسنة في ماليزيا

المصدر: موقع شركة جوهور على الرابط: http://www.jcorp.com.my/waqaf-dana-niaga-93.aspx، تاريخ الإطلاع: 2016/04/26، على الساعة: 19:17.

الملحق رقم (06): مثال عن دور فرقة وقف الإجتماعي في ماليزيا

المصدر: موقع شركة جوهور على الرابط: http://www.jcorp.com.my/waqaf-brigade-36.aspx، تاريخ الإطلاع: 2016/04/26، على الساعة: 19:20.

الملحق رقم (07): مثال عن برنامج وقف المركز الإجتماعي للخياطة (PJWK) في ماليزيا

المصدر: الموقع الرسمي لشركة جوهور على الرابط: http://www.jcorp.com.my/waqaf-community-centre-98.aspx، تاريخ الإطلاع: 2016/04/26، على الساعة: 19:24.

الملاحق:

الملحق رقم (08): بعض مبادرات صندوق رمضان في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا

Source: Johor Corporation, Annual Report 2014, p: 83. Sur le : http://www.jcorp.com.my/userfiles/file/AR2014-BI-V1.pdf, vu le : 07/10/2015, A 18 :07.

الملحق رقم (09): تظاهرة برنامج المقاولاتية (ريادة الأعمال) لشركة جوهور في ماليزيا

المصدر: موقع شركة جوهور على الرابط: http://www.jcorp.com.my/bistari-entrepreneurship-programme-92.aspx، تاريخ الإطلاع: 2016/04/26، على الساعة: 15:57.